

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الحمد لله رب العالمين والصلاة
والسلام على خاتم النبيين وامام
المرسلين وعلى آله واصحابه
وتابعيه اجمعين

بدأت بسم الله مولاي أولاً
وما أحب مكروب على الله عزلاً

﴿حرف النون﴾

﴿والنون في الكلام خذنياني
خمسة أقسام بلا نقصان
نون لتوكيد وتووين كذا
نون اناء فارعين وخذا
وقاية زائدة وا كدوا

فعلا بول كما قد قيدا
ووصلها يا صاح باسم الفاعل

شد وفي ضرورة ذابنجلي﴾

يعني أن النون المفردة على نجمة
أقسام أحدها نون التوكيد
ثانيها نون التنوين ثالثها نون
الاناء رابعها نون الوقاية خامسها
نون زائدة فالاول منها نون
التوكيد وهي قسمان خفيفة ساكنة
وثقيلة مفتوحة والتوكيد بالثقيلة
أبلغ ويختصان بالفعل ووصلهما
باسم الفاعل شاذ كقوله

أريت ان جاءت به أملودا

مرجلا وبلس البرودا

أفائلن أحضر والشهودا

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿مبحث حرف النون﴾

النون المفردة من الحروف المجهورة ومن حروف الذلاقة وهي والراء واللام في حيز واحد وقد
تبدل من اللام والميم والهمزة (قوله خفيفة ساكنة وثقيلة مفتوحة) في الدماميني لايتأتى
تقسيم نون التوكيد اليهما في هذا المحل لان المقسم أولاً هو النون المفردة ولا يصدق على الثقيلة
الهمم الا أن يقال أراد المفردة خطأ وأراد المفردة عن غيرها من باقي الحروف وهي بهذا المعنى متناولة
للخفيفة والثقيلة (قوله والتوكيد بالثقيلة أبلغ) أي أشد على قاعدة زيادة المبني لزيادة المعنى غالباً
ولذلك قالت زليخا ليسجن وليكونا لانها كانت أحرص على سجنه في بيتها التراء كل وقت من كونه
صاغراً ثم ان نوني التوكيد أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كاختصاص الخفيفة
بقلمها ألفاً وحذفها للساكنين والشديدة بوقوعها بعد الالف ورد بان ذلك لا يدل على الاصلة
فان أن المفتوحة فرع المكسورة ولها أحكام تخصها وعند الكوفيين الخفيفة فرع الثقيلة
لاختصاصها منها وقيل بالعكس لبساطة الخفيفة فهي أليق بالاصالة (قوله أريت ان جاءت
به أملودا الخ) أفائلن هو جمع وأصله أفائلون فأدخلت نون التوكيد فحذفت نون الجمع لتوالي
الامثال ثم الواو لالتقاء الساكنين وكذا أشاهرن وروى أفائلون وقوله الشهود أي على أن الولد
الذي حبلت به تلك المرأة من حليلها كما قاله السيوطي فالاسم معرب بالواو ولو كان مفرداً لأعرب

صحيفة	صحيفة
١٣٩ مبحث حذف الحال	١٢٦ مبحث الجهة النامنة
١٤٠ » حذف التمييز	١٢٧ » الجهة التاسعة
١٤٠ » حذف الاستثناء	١٢٧ » الجهة العاشرة
١٤٠ » حذف حرف العطف وفاء	١٢٩ » بيان أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف وليس منه
الجواب وواو الحال	١٣٠ » بيان مكان المقدر
١٤٠ » حذف قد	١٣٠ » بيان مقدار المقدر
١٤١ » حذف لا التبرئة وغيرها	١٣١ » في أنه ينبغي أن يكون المحذوف
١٤٢ » حذف ما النافية	من لفظ المذكور مهما أمكن
١٤٢ » حذف ما المصدرية	١٣١ » في أنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيهما أولى
١٤٣ » حذف كي المصدرية	١٣٤ » ذكر أما كن من الحذف يترن بها العرب
١٤٣ » حذف أداة الاستثناء	حذف الاسم المضاف
١٤٣ » حذف لام التوطئة	١٣٤ » حذف المضاف إليه
١٤٣ » حذف الجار	١٣٥ » حذف اسمين مضافين
١٤٤ » أن الناصبة	١٣٥ » حذف ثلاث متضائفات
١٤٤ » حذف لام الطلب	١٣٥ » حذف الموصول الاسمي
١٤٤ » حذف حرف النداء	١٣٦ » حذف الصلة
١٤٥ » حذف نون التوكيد	١٣٦ » حذف الموصوف
١٤٦ » حذف نوني التنبيه والجمع	١٣٦ » حذف الصفة
١٤٧ » حذف التنوين	١٣٦ » حذف المعطوف
١٤٨ » حذف أل	١٣٧ » حذف المعطوف عليه والمبدل منه
١٤٩ » حذف لام الجواب	١٣٧ » حذف المؤكد وبقاء توكيده
١٤٩ » حذف جملة القسم	١٣٧ » حذف المبتدأ
١٤٩ » حذف جواب القسم	١٣٨ » حذف الخبر
١٥٠ » حذف جملة الشرط	١٣٨ » ما يحتمل التوعين
١٥٠ » حذف جواب الشرط	١٣٨ » حذف الفعل وحده أو مع مضمرة مرفوعة أو منصوبة أو معهما
١٥١ » حذف الكلام بجملة	١٣٩ » حذف المفعول
١٥١ » حذف أكثر من جملة في غير ماذر	
١٥٣ » الباب السادس من الكتاب في التحذير من أمور اشتهرت بين العرب بين والصواب خلافها وهي كثيرة	

قال ابن مالك

وأبدلتها بعد فتح ألفا

وقفا كما نقول في قفن قفا

نحو ألقيا في جهنم وكقوله

قفانبل من ذكرى حبيب ومنزل

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

أى قفن

(ثانية تنوينهم وذكروا

بأنه عشر على ماسطروا

مكن وقابل واحد غال همزا

رثم والاضطرار زيد أحزرا

تناسب والفرق من أقسامها

وعوض نكروذا أخيرها

يعنى أن النون الثانية نون التنوين

وهي نون ساكنة زائدة تلحق الآخر

لغير توكيد تكتب بتكرار اسم

الحركة المعربة بها فخرجت نون

ضيفن لتحركها ونون حسن

لأصلها ونونا منكسر وانكسر

لعدم تأخرهما ونون لنسفا لانها

للتوكيد وأقسامه عشرة الأول

تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم

المعرب المنصرف اعلما ببقائه

على أصله وأنه لم يشبه الحرف فيبنى

ولا الفعل فيمنع من الصرف نحو

زيد ورجل الشاى تنوين المقابلة

وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو

مسلمات ومؤمنات وهنداءات جعل

في مقابلة نون مسلمين ليس بكل

منهما على مفردة بحرفين الثالث

تنوين الحكاية كأن تسمى رجلا

بعاقلة (١) لبيبة فاندل تحكى اللفظ المسبى

به فلا يمنع من الصرف للعلمية

(١) قوله بعاقلة لبيبة أى بجموعهما

فهو تسمية بتركيب فيحكى حاله قبل العلمية كما إذا سميت ببرق نخرة فأداه الامير كتبه مصححه

امتناع توكيده وذلك فى جواب قسم بواو منى أو حالى أو مفصول من لامة كامر (قوله) ولا تدخل الخفيفة المتى ولا الجمع المؤنث الخ) خلافا لليونس فى ما فانه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الألف ويجب عنده كسرها الشبه بانون المتى فى زيادتها آخر بعد ألف والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفى الخفيفة أفهم حكما * ففهما من المتى جمع * مؤنث لعله فى المنع

فن المتى على حذف مضاف أى بعد علامة المتى وجمع معطوف بحذف العاطف (قوله) التنوين الخ) هو لفظة مصدر نونت أى صوت أو أدخلت نونا على الكلمة ونقل اصطلاحا حالى نفس النون المدخلة أعنى النون الساكنة الزائدة التى تلحق الآخر وصلا لا خطأ ووقفافه من اطلاق المصدر اما على آلتها لان النون يحصل بها التصويت لكونها حرفا أغن أو على المفعول (قوله) فخرجت نون ضيفن لتحركها) أى النون الاولى وأما الثانية فتينون (قوله) وحسن لأصلها) الصواب اسقاطه والتبديل باذن سواء كتبت ألفا وهو الصحيح أو نونا لعدم زيادتها (قوله) ونونا منكسر وانكسر) وكذا نون اذن لانها نفس الآخر لا لاحقه (قوله) ونون لنسفا لانها للتوكيد هذا التعليل غير تام لانها ترسم ألفا عند الكوفيين فتكون كتنوين المنسوب فانه ثبت فى الخط ألفا والجواب عنه أنه درج على مذهب البصريين من كتابتها نونا (قوله) الاول تنوين التمكين) ويسمى تنوين الامكنية أيضا قيل وهو الاول لان التمكين الاعراب فالممنوع من الصرف متمكن غير أمكن ويسمى أيضا تنوين الصرف فالإضافة فى هذا البيان فهو من إضافة العام للخاص وفيما قبله من إضافة الدال للدلول (قوله) وهو اللاحق للاسم المعرب) معرفة كان أو نكرة ولذا مثل برجل ردا على من جعله للتشكيك بقاءه مع زوال التشكيك إذا سمي به ودعوى أنه زال وخلفه تنوين التمكين تعسف وجوز الرضى كونه تمكينا لكون الاسم منصرفا وتشكيك لكونه نكرة وبعد التسمية يتمحض للتمكين لكن يعكز عليه أن تنوين التشكيك مخصوص بالمبنيات كما فى الشرح الا أن يمنع ذلك (قوله) وهو اللاحق لجمع المؤنث الخ) المراد به ما جمع بألف وتاء من بدتين وان لم يكن مؤنثا ولا سالما (قوله) جعل فى مقابلة الخ) وقيل معنى ذلك كما قال الرضى أن كلام من هذا التنوين ونون الجمع قائم مقام تنوين المفرد فى الدلالة على تمام الاسم ولا يرد أن مفرد هذا الجمع قد لا ينون كفاطمة لان تنوين ما لا ينصرف مقدروا قائم مقامه وكذا يقال فى جمع المذكر الذى لا ينون مفردة كبراهيمون والدليل على أنه للمقابلة لا للتشكيك بثبوته فى المعربات ولا للتمكين بثبوته فيما لا ينصرف منه وهو ما سمي به مؤنث كأذرعوات وتنوين التمكين لا يجامع منع الصرف وفيه كما قاله الصبان أن من ينون المسمى به ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكر كما أن من يمنعه الصرف ينظر الى ما بعدها ومن يحجره بالكسرة ولا ينونه يعتبر الحالتين ولذا أسقط صاحب اللب هذا القسم ووجهه شارحه بدخوله فى التمكين (قوله) وقائم الاعماق الخ) قاله رتبة بن العجاج وبعده * مشبهة الاعلام لماع الخفقتن * أى ورب مكان قائم الاعماق أى مظلم النواحي من القتام وهو الغبار والاعماق ما بعد من أطراف المقازة مستعار من عمق البر والحاوى الخالى والمحترق بفتح الراء الطريق الواسع لان الماري يخترقه ومثبه الاعلام أى مختلط العلامات ولماع الخفقتن أى شديد لمعان البرق من قولهم خفى البرق خفقا وخبر مجرور رب محذوف أى قطعته مثلا

كفى العيني وقيل مذكور بعد في القصيدة والشاهد ادخال النون بعد القاف الساكنة للوزن
 فيحتاج تحريكها تخلصا من السكونين قال في التصريح والمشهور كسر ما قبله كصه ويومئذ واختار
 ابن الحاجب الفتح جلا على ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح وسمعت بعض العصريين
 يسمون ما قبله ويقولون الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه اه ولا يبعد
 أن يخص هذا الخلاف بالبنى أصالة كالحرف أما الاسم والفعل العربيان فيحتركان بما يقتضيه
 الاعراب كالسكر هنا والضم في البيت الآتي **(قوله)** وسمى غالب التجاوز محدد الوزن أي من الغلو
 وهو الزيادة مجاوزة الحد لأنه زائد على الوزن في آخر البيت للترنم بالنون أولي وزن بالوقف إذا شعر
 المسكن آخر للوزن لا يدري فيه أوقف أنت أم واصل فهو كالخزم معجمتين وهو زيادة حصة
 بأحرف فأقل في أوله وفي الخرجية

وان زدت صدرا لشر ما دون حصة * فذلك خزم وهو أقبح ما يرى

(قوله تنوين الميموز) أراد به الناطم التنوين الشاذ نحو هؤلاء قومك حكام أبوز يدخلا
 للشارح **(قوله)** السادس تنوين الترتم وهو اللاحق للقوافي المطلقة الخ أي اللاحق للقوافي في
 لغة تميم وقيس بدلا عن حرف المد والقافية آخر البيت وهي من الحرف المحرك قبل أول ساكنين
 يقعان في الآخر إلى انتهاء البيت على الصحيح وقوله المطلقة أي بحرف علة أي التي أطلقت عن
 السكون فتحركت وامتد بها الصوت بسبب حرف علة يقع في آخرها **(قوله)** وقولي أن أصبت لقد
 أصابن صدره * أقل اللوم عاذل والعتابن * قائله جرير وأقلى بكسر اللام أمر للوننة
 واللوم كفلس العذل والتعنيف وعاذل منادى مرخم عاذلة وأصبت بفتح الهمزة وضم التاء
 أي أن نطق بالصواب فلا تنكريه بل قولي لقد أصاب أو بكسر التاء أي أن أردت أنت النطق
 بالصواب بدل اللوم فقولي وجواب الشرط محذوف يفهمه قولي ولقد أصابن مقول القول
 والشاهد في العتابن وأصابن إذا أصلهما العتابا وأصابا بالالف فيهما عوض التنوين عن المد
 وقصر الشاهد على الثاني لكونه هو القافية مردود بأن البيت المقفى ينزل كل من شرطيه منزلة
 البيت الكامل كما بين في العروض **(قوله)** لما نزل برحالتنا وكان قدن * وصدرة

* أرفق الترحل غير أن ركابنا * وقائله زياد بن معاذ الشهير بالتابعفة لبغية بالشعر بغية
 بعد تعذره عليه وأرفق بالزاي والفاء ويروي أفد بالفاء والادال المهملة كما تقدم غير مرة كقبح
 فيهم ما قرب والترحل أي الرحيل فاعله والركاب اسم جمع للابل التي يسار عليها واحد هاراحلة
 ولا واحد لها من لفظها وقيل واحد هار كوبة ولما نافية وترل بضم الزاي مضارع زال التامة
 بمعنى تذهب والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله ولعل المراد بها الخيم التي تحمل على
 الابل أو أن الباء بمعنى من وكان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف أي وكأنها قد زالت وذهبت
 والاستثناء منقطع أي قرب الرحيل لكن ركابنا لم تذهب مع عز منا عليه والشاهد في قدن حيث
 أبدلت النون من الباء إذا أصله قدى بكسر الدال وأشباعها للروى وفيه شاهد آخر وهو حذف
 الفعل بعد قد **(قوله)** ويوم دخلت الخدر الخ **(قوله)** قائله امرؤ القيس والخدر ستر الهودج وهو مركب
 من مراكب النساء مقبب وغير مقبب وعذرة مصغرة ابنة عه والويلات جمع ويلة والويل
 شدة العذاب ومعنى مرجلي تارك راحلة أي ماشية **(قوله)** سلام الله يا مطر عليها * وتسامه

والتأنيث الرابع تنوين الغالي وهو
 اللاحق للقوافي المقيدة كقوله

* وقام الاعماق حاوى المحترقن *
 وسمى غالب التجاوز محدد الوزن
 الخامس تنوين الميموز ولم أر من
 ذكره مثالا وعلى عدمه يكون
 تنوين الضرورة الآتي على قسمين
 تنوين ما لا ينصرف وتنوين المنادى
 المبني وبهذين تم الاقسام العشرة
 السادس تنوين الترتم وهو اللاحق
 للقوافي المطلقة بدلا من حرف
 الاطلاق وهو الالف والواو والياء
 كقوله

* وقولي أن أصبت لقد أصابن *
 وقوله

* لما نزل برحالتنا وكان قدن *
 فزيدت النون بعد الباء والادال
 عوضا من الالف مع الاول والياء مع
 الثاني السابع تنوين الضرورة
 وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله

ويوم دخلت الخدر خدر عذرة
 فقالت لك الويلات انك مرجلي
 بتنوين عذرة للضرورة لمنعها من
 الصرف العلمية والتأنيث ومنه
 تنوين المنادى المضموم كقوله

* سلام الله يا مطر عليها *

* وليس عليك يا مطر السلام * وهو الاحوص بن محمد بن عبد الله بن عاصم الانصاري
من قصيدة في سلمى أخت امرأته وكانت جميلة وكان هو أيضا جميلا وكان يحبها حباً شديداً
فترجبت برجل قبيح المنظر يقال له مطر فقلب على الاحوص حبها حتى باح به ومن تلك
القصيدة

كان المالكين نكاح سلمى * غداة نكاحها مطر انيام
فان يكن النكاح أحل شئ * فان نكاحها مطر احرام
فلا غفر الا له لمنكحها * ذنوبهم ولو صلوا وصاموا
فطلقها فليست لها بكفء * والا يعل مفرقك الحسام

(قوله الثامن التنوين الشاذلخ) هذا شرح قول الناظم زيد الخيل ولا يبعد أن الناظم أشار به
إلى تنوين المنادى للضرورة وأشار بقوله قبل ولا اضطرار إلى تنوين ما لا ينصرف نحو ويوم دخلت
الخدر الخ هذا هو التحقيق في شرح كلام الناظم والمعول عليه (قوله التاسع تنوين العوض)
أضافته بيانية ويقال تنوين التعويض بإضافة السبب إلى سببه (قوله كتونين جوار) رفعا
وجرا جوار جمع جارية تطلق على السفينة وفيها الغمر المشهور

وجارية تجرى وليس لها رجل * وفي بطنها حل وليس لها بعل
إذا عطشت عاشت وعاش جنينها * وان رويت ضاعت وضاع لها الحل

وانما سميت جارية لجريها في البحر كالشمس والفلك وتطلق أيضا على نعمة الله لجريها على عباده
وعلى فتية النساء كافي القاموس أي لجريها في حاجتها مثلاً فهي في الأصل صفة ثم جرت مجرى
الاسماء وغلبت في الأخير وظاهر القاموس إطلاقها على المرأة وان كانت حرة وهو كثير في
استعمال العرب فتحصيصها بالامة عرف طارئ منشؤه حديث لا يقبل أحدكم عبدى ولا أمتى
فان العبد والامة لله وليقل غلامى وجارى بى أو كما قال صلى الله عليه وسلم ومثل جوار المتقدم غواش
ونحوهما من كل اسم منقوص منع الصرف جمعاً كما مثل أو مفرداً كاعيم تصغير أعى فانه ممنوع
من الصرف للوصفية ووزن الفعل لانه كاد حرج وأبطر وكون تنوينه عوضاً عن حرف هو
مذهب سيبويه والجمهور والراجح بناء على تقدم الاعلال لتعلقه بجوهر الكلمة على منع
الصرف الذى هو حال من أحوالها فالأصل جوارى وأعني بتنوين الصرف حذف ضمة الرفع
وكسرة الجر لثقلهما على الياء ثم الياء لا لتقاء الساكنين ثم التنوين لوجود صيغة الجمع في الأولين
ووزن الفعل في الثالث تقدير الآن الياء لحذفها العلة كالثابتة ولذا يقدر عليها الاعراب لأعلى ما قبلها
فلما زال التنوين خيف من رجوع الياء لزال مانعها وهو التنوين فعوضوا عنها تنويناً لينقطع طمع
رجوعها وبعضهم بناء على تقدم منع الصرف فأصله جوارى بلا تنوين حذف الضمة لثقلها
على الياء وكذا فتحة الجر لثقلها عن ثقل ثم الياء للتخفيف وعوض عنها التنوين وانما لم يراع جره
بالفتحة على الأول كهذا لانه لا يمنع الابداعلال ومذهب المبرد والراجح أنه عوض عن حركة
الياء بناء على تقدم منع الصرف ثم حذف الياء لالتقاءها ساكنة مع تنوين العوض وبقي مذهب
رابع للاخفش وهو أنه تنوين صرف لزال صيغة مفاعل ونحوها بحذف الياء فصارت كأمان وسلام
وعلى هذا قراءة وله الجوار بالضم (قوله) أو عن كلمة كتونين كل وأى وبعض (قال في التصريح

بتنوين مطر للضرورة الثامن
التنوين الشاذ كقول بعضهم
هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء وهو
خاص بالاسماء المبنية قال بعضهم
الصحيح أن هذانون زائدة ولذا
عبر الناظم رضى الله عنى وعنه
بالزيد التاسع تنوين العوض وهو
أما عوض عن حرف كتونين جوار
وغواش أو عن كلمة كتونين كل
وأى وبعض إذا حذف المضاف إليه

أوعن جملة نحو حينئذ ويومئذ العاشر تنوين التشكيرو نحو واللاحق لبعض الاسماء المبنية فرفاين معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل
بسماع كصه ومه وإيه وفي العلم المختوم بويه بقياس كسيبويه بلاتنوين للنحو المعروف وسيبويه بالتنوين لشكر قوله تناسب
والفرق من أقسامها فتنوين التناسب هو قسم من تنوين الضرورة وهو تنوين ما لا ينصرف لانه نون لضرورة التناسب كتنوين سلاسل
لتوافق أغلالا وسعيرا أو لضرورة الوزن على ما مر وتنوين الفرق هو (٧) ما تقدم من أنه الفرق بين المنكر والمعترف من

البنيات أو الاعلام المختومة بويه
وقد جمع بعضهم أقسام التنوين
في قوله

أقسام تنوينهم عشر عليك بها
فان احرازها من خير ما حازا
مكن وعوض وقابل والمنكر كذا

رغم وأحل اضطرر غال وما همرا
ثالثة نون الاناث فاعلمن

الى اثنتين قسمت لتفهمن
خفيفة ولحقت مضارعا

ماض وأمر كاسعين لمن سعى
ثانية وهي التي قد شددت

واصلت بالاسم فاحفظ ما ثبت
يعني أن الثالثة هي نون النسوة

وهي قسمان خفيفة مفتوحة
وقبلها ساكن تلحق الماضي

كضربن والمضارع كيضربن
والامر كاضربن وهي الفاعل

والثانية مشددة مفتوحة تتصل
بالضما للدلالة على جمع الاناث

كفلا مكن ومنهن وضربهن
وهي حرف

(رابعة نون الوقاية وتي
في جامد وغيره فأثبت

ووصلت درالك ثم حرفا
كان لكن بعرف يلقى

والتحقيق أنه تنوين صرف يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها اه ويمكن الجمع بأنه للتمكين
لصرف مدخوله مع كونه عوضا عن المضاف اليه (قوله) أوعن جملة نحو حينئذ ويومئذ أى عوضا
عن جملة تكون بعداذ كقوله تعالى وأتم حينئذ تنظرون أى حين اذ بلغت الروح الحلقوم فحذف
الفعل والفاعل والمفعول وأتى بالتنوين عوضا عنه وكسرت اذ على أصل التخلص من الساكنين
لا كسرة اعراب بالاضافة فلا لا لا تخفى لبقاء افتقارها الى الجملة معنى ولا يضر حذفها لفظا
كحذف الصلة لتدليل كقوله

نحن الألى فاجمع جو * علم ثم وجههم البنا

أى الألى عرفوا بالشجاعة وقيام التنوين مقامها فكأنها مذكورة ولوسلم ففيها سبب آخر وهو
الشبه الوضعي وضافة حين اليها من اضافة الاعمال لخاص كسجر أراك وفاقا للدمايني لان الحين
مطلق زمان واخر من مقيد بما تضاف اليه ومثلها يومئذ من قوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون
الأصل والله أعلم ويوم اذ غلبت الروم فارسا يفرح المؤمنون ففعل به ما تقدم والمؤمنون انما
يفرحون بغلبة الروم لفارس لان الروم أهل كتاب (قوله) العاشر تنوين التشكيرو وهو اللاحق لبعض
الاسماء المبنية) وهو العلم المختوم بويه واسم الفعل واسم الصوت وعوفي الاول قياسى وفي الاخيرين
سماعى فاسمع متونا وغيره نون كصه ومه وجيهل وإيه جاز فيه الامران وما سمع متونا فقط
كواها بمعنى أعجب وويها بمعنى الاغراء فلا يجوز تركه وما سمع غير متون كترال فلا يجوز تنوينه
(قوله) وتنوين الفرق هو ما تقدم) ليس كذلك بل تنوين الفرق الذى أشار اليه الناطم تنوين غدة
وبكرة فانهما بالتنوين مع التشكيرو وبعدمه مع التعريف ويكون حينئذ ممنوعا من الصرف للعلمية
والثابت اللفظى فمما ذكره الناطم اثنا عشر نوعا (قوله) نون النسوة) وهي اسم فى نحو
النسوة يذهبن خلافا لما زنى القائل انها حرف فالفاعل عنده ضمير وحرف فى نحو يذهبن النسوة فى
لغمة من قال أكاوفى البراغيت خلافا لمن زعم أنها اسم وما بعد ما يدل منها أو مبتدأ مؤخر والجملة قبله
خبره وذلك لان هذا التخريج انما يكون لو جاء هذا الكلام فى غير لغة هؤلاء القوم وأما فى لغتهم فلا
يخرج أصلا (قوله) يعنى أن الرابعة نون الوقاية) وتسمى نون العباد أيضا ثم ان ابن الحاجب
صرح فى أماليه بأن نون الوقاية كحرف المضارعة ليست بكلمة وانما هي كالالف فى ضارب والميم
فى مخرج والالف فى سكرى وغضبي وأطال فى ذلك فلا ينبغي عدها فى أقسام النون لانها جزء كلمة
لا كلمة اه ورده الشننى بأن جزء الكلمة دخل فى دلالتها على معناها ونون الوقاية لا تدخل لها فى
دلالة ما لحقه على معناه فلا تكون جزءا وانما سميت نون الوقاية لانها تاتي الفعل الصحيح وحل

أعنى بأن والى من بعدها * ثم لعل ليت فلتنتبها

والحقن لمن لدن وقد وعى * قط ونحو تأمر وتنى اعلن

وبجلى أخوفى قد وردا * فاحفظ لما ينظمنا قد بدا

فى أن الرابعة نون الوقاية

وان أن ثم هم قد جوزوا * حذفوا ذكر أينما قد تبرز

والحذف من لعل قل كثير * والعكس فى ليت أيا تخرج

عليه نحو دعا ورحى طرد الباب من الكسر الذي يختص مثله بالاسم وهو الذي بسبب ياء المتكلم لانه
أخو الجرف في الاختصاص فصن عنه الفعل مثله أما ما لا يختص به بأن لم يدخله أصلاً كالذي قبل
ياء المخاطبة أو يدخل فيها كالذي للتخلص من السكونين فلا حاجة لصونه عنه فلا يرد نقضا وقال
ابن مالك لانها تقي ليس ياء المتكلم بياء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنث نحواً كرمي وأكرمي
وحل الماضي والمضارع على الامر ودخلت في غير الفعل لتقي تعيراً آخره **(قوله)** أحدها الفعل مطلقاً
والى ذلك أشار الناظم بقوله

رابعة نون الوقاية وتي * في جامد وغيره فأثبت

(قوله) وما خلاني الخ) أي ان قدرت أفعالا فان قدرت حروفا سقطت كقام القوم خلاني **(قوله)**
اذ ذهب القوم الكرام ليسى) وصدرة * عددت قومي كعدي الطيس * تقدم في قد واما
حذفت مع ليس لشبهها بالحروف الانية في الجود والقياس لزومها كسائر الافعال وهو الكثير
كقول بعضهم وقد بلغه أن شخصاً صده عليه رجلاً ليسى أي يلزم رجلاً غيري والطيس يفتح
المهملية وسكون التحية الرمل الكثير واذ ظرف زمان لعددت أو للفاجأة والمعنى عددت قومي
كالرمل كثرة وقت ذهاب الكرام أو فاجأني ذهابهم سوى واسم ليس مستر وجوباً والياء خبرها
أي ليس الذاهب أي في نفسه شذوذ آخر حيث اتصل الضمير بفعل الاستثناء **(قوله)** الثاني اسم الفعل
نحو درا كني الخ) وحكى الفراء مكان كني أي انتظرتني وذكري في التوضيح أنها تازم مع اسم الفعل
المتعدي وصرح الرضي جوازها فقط **(قوله)** وهي ان وأن الخ) فتقول اني وانتي فتبوتها لشبه
الفعل وحذفها التوالي الأمثال لأن الثقل حصل بها وقيل حذفت الاولى لسكونها والساكن
أولى بالتغير وقيل الوسطى المدغم فيها لأنها في محل اللام التي يلحقها التغير وكذا الخلاف في انا
بالتشديد لكن لم يقل أحد يعتد به بحذف الثالثة لأنها ضمير عمدة **(قوله)** وغلب حذفها مع لعل
وذكريها مع ليت) الفصحح في لعل تجريد هـ من النون كقوله تعالى حكاية عن فرعون لعل أبلغ
الاسباب ويقل ثبوتها كقول الشاعر

فقلت أعياني القدم ولعلتي * أخط بها قبر الأبيض ماجد

وأما ليت فلا تحذف منها الا ندورا كقوله

كمنية جابر اذا قال ليتي * أصادفه وأفقد جل مالي

والكثير في لسان العرب ثبوتها وبه ورد القرآن قال الله تعالى يا ليتني كنت معهم لشبهها الفعل
معنى وعملها بالمعارض بخلاف لعل فان عملها الجرف في بعض الاحيان وتوالي الامثال في بعض لغاتها
وهو لعل بالنون عارض شبهها فندرت معها النون وانما أخير في التي من بعد ان وأن لان المعارض
فيها واحد وهو توالي الامثال فقط والى الثاني والثالث أشار الناظم بقوله

ووصلت دراك ثم حرفا * كأن لكن يعرف يلني

وان أن ثم هم قد جوزوا * حذفوا ذكرا أينما قد تبرز

أعني بان والتي من بعدها * ثم لعل ليت ذا اللفظها

والحذف من لعل قل كثير * والعكس في ليت أيا تحجير

(قوله) وتلحق قبل الياء المحرورة عن وعن الا في الضرورة) أي وجوب التحفظ ببناءهما على السكون

وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصب
بواحد من ثلاثة أحدها الفعل
مطلقاً متصرفاً كان نحو ضربني
ويضربني واضربني أو جامداً نحو
عساني وما خلاني وما عداني وما
حساني وأما قوله

* اذهب القوم الكرام ليسى *
فضرورة الثانية اسم الفعل نحو
درا كني وعليكني والثالث الحروف
الناسخة وهي ان وأن وكأن ولكن
مع جواز حذفها معها وغلب
حذفها مع لعل وذكريها مع ليت
وتلحق قبل الياء المحرورة عن وعن
الافى الضرورة

لانه الاصل بخلاف ما بنى على غيره فتقول منى وعنى بالتشديد ومنهم من يخفف النون فيقول منى وعنى بالتخفيف وهو شاذ قال الشاعر

أيها السائل عنهم وعنى • لست من قيس ولا قيس منى

(قوله وقبل المضاف اليها الدن) أى قبل الياء المضاف الخ وأشار بهذا الى أن الفصحح في لدنى اثبات النون كقوله تعالى قد بلغت من لدنى عذرا ويقل حذفها كقراءة نافع لدنى بالتخفيف ولم يجعل نونها الواو فاية لحقت بالياء السكون لضم الدال في الآية ولابد بالضم وهما العتان في لدن لان هذه يقال فيها لدنى بلانون كما قاله سيبويه لان النون انما تحفظ البناء على السكون لا غيره كما مر وصرح كلام سيبويه هذا أن لدن بلانون تضاف للضمير خلافا لمنعه (قوله أوقد أوقط الا في قليل من الكلام) أى وتلحق النون قبل الياء المضاف اليها قد وقط الخ وأشار بهذا الى أن الكثير في قد وقط ثبوت النون نحو قدنى وقطنى ويقل الحذف نحو قدنى وقطنى أى حسبى فيهما على اللغتين كما هو مذاهب الخليل وسيبويه خلافا للكوفيين في قولهم يجب الحذف في التى بمعنى حسب كما يجب في اسم الفاعل الذى هو بمعناه واحترز به عن قد الحرفية كقد قام وقط الطرفية نحو ما فعلته قط اذ لا يضافان للياء وعن قد وقط اسمى فعل بمعنى يكفى كفى المعنى أو كفى كما استقر به الدمامينى لان اسم الفعل المضارع مختلف فيه فان النون تلزمهما كالأفعال كما مر عن التوضيح واذا كانا بمعنى حسب فالغالب بناؤه على السكون وقد يكسران وقد يعربان وقد اجتمع الحذف والاثبات في قوله

قدنى من نصران خبيدين قدنى * ليس الامام بالشحيح المالح

والخبيين عبد الله بن الزبير وابنه خبيب على التغليب أو هو وأخوه مصعب وروى بصيغة الجمع على ارادة خبيب بن عبد الله ومن على رأيه والشاهد في الثانى حذف نونه مع اضافته للياء بقرينة سابقة واحتمال كون الكسر على لغة أو لاجل الروى ولياء اشباع لا للتكامل مرجوح ومن الحذف ما فى صحيح البخارى مرفوعا لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط ويزوى بعضها الى بعض يروى بسكون الطاء وكسر هاء بل لاء وبها وقطنى بالنون وقط بالتسوين والمراد بوضع قدمه لازمه وهو التجلى عليها بقهره وكبريائه وقيل ما قدمه لها الماورد أنه يخلق لها خلقا اذ ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وكتر حذف نون الرفع معها المضارع نحو تأمر ونى) يجوز فى نحو تأمر ونى الفل والادغام والنطق بنون واحدة وقد قرئ بهن فى السبعة وعلى الاخرة فقال الجزولى النون الباقية نون الرفع ووجهه أن الثقل جاء من نون الوقاية لامن نون الاعراب لانها واقعة أولا فيحذف ما حدث منه الثقل وقال سيبويه نون الوقاية وهو الصحيح لان نون الرفع وان سبقت عهد حذفها فى الجملة عند الناصب والجازم فحذفها ما ألوف بخلاف نون الوقاية وما عهد حذفه أولى بالحذف من غيره (قوله غير الدجال أخوقى عليكم) الاصل خوف غير الدجال أخوف أخواف أى أشدها نظهر كون أفعال بعض ما أضيف اليه غايته أنه أسند الى المصدر مجازا وانما كان أشد لعلمهم بصفته فلا يخفى عليهم تليسه بخلاف غيره فرب مستر بالصلاح أضر على الامه من متجاهر بالفسق

(نم)

وقبل المضاف اليها الدن أوقد أوقط الا في قليل من الكلام وكتر حذف نون الرفع معها فى المضارع نحو تأمر ونى وشذ مجيئها مع بجل نحو بجلتى بمعنى حسبى وأخوف نحو غير الدجال أخوقى عليكم

(خامسة زائدة ولحقت

مضارعا بعيد مضر وف)

(كالحرف وا كسر هاء الى المثنى

والفتح أيضا فى سواء عنا)

(وحذفها للجزم والنصب بدا

كذلك فى غيرهما قد عهدا)

(والنون فى جمع له الفتح وفى

تننية كسر وعكس قدنى)

يعنى أن الخامسة النون الزائدة

وهى قسمان علامة لرفع المضارع

الذى اتصل به ضمير جمع أو ضمير

مؤنثه مخاطبة أو ضمير تننية نحو

يضر بون وتضر بين ويضر بان

مكسورة مع المثنى مفتوحة مع غيره

وتحذف فى حالة النصب والجزم

الثانية تلحق الاسم المثنى وجمع

المذكر السالم مكسورة مع المثنى

مفتوحة مع الجمع كالزيدان والزيدين

(ثم فعل الامر من ونى ترد

أنث وثن واجعن كما عهد)

يعنى أن المفردة تكون فعل امر من ونى

لانه يجب فيه حذف الواو الذى هو

فاء الماضى وحذف الياء الذى هو

لام على قاعدة الامر من الماضى

الذى فاؤه واو ويحذف فى المضارع

ولامه حرف علة فتقولن ياز يدونى

ياهاند ياهاند وياهاند وياهاند

وياهاند وياهاند وياهاند وياهاند

(نعم بفتح العين كسرها أتي * وأبدلت حاء لديها يافتي
تصديقها من بعد لفظ خبر * وعذب بعد الأمر والتبني حر
وقيل للتوكيد في الصدر أتي * والحق أعلام لها فمادت
وامنع بلي لدى الجواب اذ منع * تقديم ألاباح علم أفاستع
وقد تقدمت لها أحكام * في الهمز راجعها أياهمام)
حاء وبه قرأ ابن مسعود وبعضهم بكسر النون (١٠) اتبعوا الكسرة العين تشبها لها بفعل بكسر العين فعلا أو اسما نحو شهد ونعم وهي
وربما قد حكموا للنون * بالكسرة بإصاح بدون من
اعلامها من بعد الاستفهام * تفسيره مخطئ للاعلام
ان قيل فإن القوم فالصدق نعم * تكذبه لفظه لا ذاملتم
وان لنفي قد موافقروا * لفظ بلي لا غيرها قد قرروا
يعني أن نعم بفتح العين في الغالب وتكسرها كنانة وقد تبدل

حرف تصديق بعد الخبر كنعم في
جواب قام زيد أو ما قام أحد ووعد
بعد الطلب كنعم في جواب قم أولا
تقم أو أعط وهلا تعطى واعلام بعد
الاستفهام كنعم بعدهل جاء زيد
وهل تعطيني كما قال ابن بون
وينعم أحب وصدق مخبرا

عذ طالبا وأخبر المستخبرا
ومن مجيئها بعد الاستفهام في
القرآن فهل وجدتم ما وعد ربكم
حقا قالوا نعم ان لنا لأجرا ان كنا
نحن الغالين قال نعم إذا متنا وكنا
ترابا وعظاما إنا للمعصونين أو آباؤنا
الاولون قل نعم قبل ونأني للتوكيد
إذا وقعت صدرا نحو نعم هذه
أطلالهم والحق في ذلك أنها حرف
اعلام في جواب استفهام مقدر
فإذا قيل قام زيد فتصديقه نعم
وتكذيبه لا ويمتنع جوابه بلي لعدم
النفي وإذا قيل ما قام زيد فتصديقه
نعم وتكذيبه بلي ومنه زعم الذين
كفروا أن لن يبعثوا قلا بلي وربى
لتبعثن ويمتنع دخول لاهنا لأنها
لنفي الاثبات للنفي النفي وإذا اقترن
الاستفهام بالنفي فالحكم للنفي
فتصديقه بنعم وإيجابه ببلي نحو ألم
يأتكم نذير قالوا بلي قد جاء نذير ألم

(قوله بفتح العين) المراد بها العين الهجائية لا التصريفية كما قد يتوهم لان ذلك انما يقال فيما
يدخله التصريف ونعم هذه حرف لاحظ لها في ذلك فهو كسب (قوله وتكسرها كنانة) كأنهم
أرادوا بذلك التمييز بين الحرفية والاسمية وآثروا أشرف اللفظين بأخف الحركتين فقالوا نعم بالتحريك
في واحد الانعام وقد جمع بين اللغتين من قال

دعاني عبيد الله نفسي قد آؤه * فيالك من داع دعاني نعم نعم

الرواية بفتح عين الاولى وكسر الثانية (قوله والحق في ذلك أنها حرف اعلام في جواب استفهام
مقدر) أى فكان قائلا قال هل هذه أطلالهم فقال نعم هذه أطلالهم وحينئذ فيخرج على
هذا ما اذا قيل لك يا فلان فقلت نعم فهي أيضا من هذا فكأنه قيل يا فلان أنت صاغى فأجبت
بنعم أى صاغى وكذا اذا طرق انسان عليك الدار فقلت نعم فهي واقعة في جواب سؤال فكأنه
قال أنت حاضر فقلت نعم أى أنا حاضر ومن ذلك قول المؤلفين بعد الاعتراض نعم يصح لو كان
الامر كذا فكأنه قيل هل لهذا صححة وما يقوله الشيخ لمن يقرأين بيديه نعم فكان القارى يسأل
الشيخ هل ما قرأته أنا صحيح وهذا باب متبع بحسب المقامات (قوله وإذا اقترن الاستفهام
بالنفي الخ) ما تقدم فيما اذا كان الكلام المحجوب خبرا مجردا عن الاستفهام سواء كان موجبا أو
منفيا والكلام الآن فيما اذا كان الكلام المحجوب استفهاما موجبا أو منفيا ولم يتعرض الشارح
للكلام على الصورة الاولى من هذا وهي ما اذا قيل أقام زيد لانه مثل قام زيد أعنى أنك
تقول ان أثبت القيام نعم وان نفيت لا ويمتنع دخول بلي لعدم النفي لأنها لا تنقل الا في جوابه
(قوله فالحكم للنفي الخ) أى فهو مثل لم يقم زيد فتقول ان أثبت القيام بلي ويمتنع دخول لانها
لنفي الاثبات للنفي النفي وان نفيت قلت نعم (قوله لو قالوا نعم لكفروا) أى لان نعم تقر ما قبلها
سواء كان إيجابا أو نفيا فلو قالوا نعم كان الماعنى نعم لست ربنا والحاصل أن بلي لا تأتي الا بعد
نفي فتفيد الإيجاب وأن لا تأتي الا بعد الإيجاب فتصيره منفيا وأن نعم تأتي بعدهما لتقرير
(قوله أن لا يجاب بها الايجاب فقط) يعنى أنها لا يبطال الايجاب خاصة فلا يجاب بها نفي أصلا
عكس بلي والى ذلك أشار الناظم بقوله

فبان أن لفظ لا جواب * من بعد إيجاب وذاصواب

واعكسه في بلي (قوله وأن بلي يجاب بها النفي خاصة) يعنى أنها لا يجاب بها الا النفي فقط

قال ابن عباس لو قالوا نعم لكفروا وأما بلي قد جاء نك آياتي فان لو قبلها تبدل
على الامتناع وهو نفي في المعنى قال ابن بون وبلي يثبت ما قد اتى * ولنعم معنى بلي قد ما وفى
فقط ومنه قول الشاعر أليس الليل يجمع أم عمرو * وإيانا فذلك بنا تدانى نعم وأرى الهلال كآراءه * ويعلوها النهار كآلاني
فأجاب أليس الليل بنعم لان الاستفهام والنفي هنا طلب للتقرير وهو حاصل بنعم (فبان أن لفظ لا جواب * من بعد إيجاب وذاصواب
واعكسه في بلي وما فيها ورد * أحجب عنه بحجوب معتمد وقد حكى الاصل هنا ما وقعنا * من ابن عباس ومن قد تبعنا)
يعنى أنه قد بان مما تقدم أن لا يجاب بها الايجاب فقط كقولك لا في جواب قام زيد وأن بلي يجاب بها النفي خاصة وأن نعم يجاب بها كل كلام

وهي بعد الخبر المنفي لتصديقه وان أريد إيجابه فيجاب بيلي واقعا كان مع الاستفهام أم لا ويجوز مع أمن اللبس جوابه بنعم كما مر في بيتان
 بون وشاهده قول ابن عباس رضي الله عنهما أنهم لو قالوا نعم وكفروا بعد قول الله ألسنت بركم لأنها تحتمل غير المراد لأنهم لو قالوا نعم تحتمل
 تصديق النفي الذي هو أصل معناه بعده وهو غير مراد لكفرهم وتحتمل الاقرار الذي (١١) لا يحصل الا بإيجاب النفي الحاصل بيلي

والمقام لا يناسبه الا التصريح به
 فلذلك تعينت عند ابن عباس والله أعلم

(حرف الهاء)

(والهاء في خواهم أقسام
 وخسة أو جهات أرام)
 (ضمير غائب وتي قد وردت
 للجرو والنصب وكسرها ثبت)
 (بعيد كسرة أو الباء كما
 ضم لها أتى بقول من سما)
 (وحرف غائب بلا أشكال
 وذلك في ضمير الانفصال)

يعني أن الهاء المفردة على خمسة أوجه
 أحدها أن تكون ضمير للغائب
 وتجرب بالاضافة وبحرف الجر نحو
 غلامه وبه وله وتنصب بالفعل
 وبالحرف الناسخ نحو زيد ضربه عمرو
 وأنه تعالى جدر بنا ما اتخذ صاحبة
 ولا ولما وتكسر بعد كسرة أو
 بفتح وبه وفيه وقد تضم على لغة أهل
 الحجاز قال ابن مالك في التسهيل وها
 مضومة للغائب وان وليت باء
 ساكنة أو كسرة فيكسرهما غير
 المحازين الثاني أن تكون حرفا
 للغائب وهي الواقعة في ضمير
 الانفصال المنصوب نحو إياه
 (وهاء سكنت وقعت في الطرف
 وينت تحريكاً أو حرفاً نفي)
 الثالث هاء السكت وهي اللاحقة
 لبيان حركة نحو ما هيبة أو حرف
 نحو هناه وازيدناه وأصلها أن يوقف
 عليها قال ابن مالك في التسهيل يوقف

لتبطله وهو ما مجرد كزعم الذين كفروا أن لن يعثوا قبل بيلي أومع استفهام حقيقي كيلي
 في جواب أليس زيد قائماً أي لم ينتف قيامه أو توبيخي نحو أومع يحسبون أننا لا نسمع سرهم
 ونحواهم بيلي أو تقرير كآية ألسنت بركم قالوا بيلي وكان القياس أن لا يجاب بها هذا لانه
 اثبات معنى لان همزة التقرير للنفي ونفي النفي اثبات ولهذا يمنع دخول أحد بعده ملازمته
 للنفي لكنهم راعوا اللفظ النفي وحده فردوه بيلي في الاكثر لتقررابطاله المستفاد من الهمزة
 وتأكد به ويجوز اجابته بنعم نظراً للمعنى الايجاب بشرط أمن اللبس بأن لا يتوهم بقاء النفي
 وعدم ابطاله كما هو شأن نعم ولهذا نازع جماعة كالسيهيلي فيما نقل عن ابن عباس لو قالوا
 نعم لكفر والعدم صراحته في الكفر اذ يحتمل أن نعم تصديق للايجاب المستفاد من مجموع الهمزة
 والنفي أي أثار بركم كما يحتمل أنها تصديق للنفي نفسه بقطع النظر عن الهمزة ولا كفر على الأول
 نعم هو غير كاف في الاقرار لاحتماله غير المراد ولذا لا يدخل في الاسلام بلا اله الا الله برفع اله
 لاحتماله نفي الوحدة

(مبحث حرف الهاء * الهاء المفردة)

(قوله يعني أن الهاء المفردة الخ) المراد بالمفردة التي لم يتصل بها ألف ولا واو ونحوه وبه وفيه وإياه
 (قوله أحدها أن تكون ضمير للغائب) أي فالضمير الهاء والواو ومقوية للحركة كما قيل
 والهاء وحدها اعتقد ضميراً * والواو واليازيدات كثيراً
 وقال الزجاج مجموعهما هو الضمير وهذه الواو وانما تكون اذا وقعت الهاء بعد متحرك نحو قال له
 صاحبه أما ان وقعت بعد ساكن معتل فاختار فيه اختلاس الحركة نحو فيه وعليه وكذا ان كان
 صحيحاً على الأصح نحو منه وعنه وقرأ ابن كثير بالاشباع فهما وكذا حفص في قوله تعالى فيه مهانا
 (قوله قال ابن مالك في التسهيل وهما مضومة للغائب الخ) والى ذلك أشار الناظم بقوله
 وكسرها ثبت * بعيد كسرة أو الباء كما * ضم لها أتى بقول من سما
 (قوله الثاني أن تكون حرفاً للغائب وهي الواقعة في ضمير الانفصال) والى ذلك أشار الناظم بقوله
 وحرف غائب بلا أشكال * وذلك في ضمير الانفصال
 (قوله لبيان حركة نحو ما هيبة أو حرف نحو هناه وازيدناه) أي لأنه لو وقف بدون الهاء لحذفت
 الحركة وأما الحرف فلعل المراد ببيان امتداده لسكون الهاء أو المراد ببيان حاله من أنه ألف الندية
 فربما توهم مع حذفها أن الألف مبدلة من تنوين مثلاً وأراد بنحو ما هيبة ما كان بحركة غير اعرابية
 ولا شبيهة بها فلا تتصل بنحو لارجل لأن حركته وان لم تكن اعرابية إلا أنها شبيهة بالاعراب من
 حيث العروض وكذا المبني لفظه عند الاضافة كقبل وبعد وأراد بنحو هناه الاسم المبني ونحو
 وازيدناه الاسم المنسوب (قوله جزماً أو وقفاً) المراد بالوقف هنا البناء في فعل الامر ولو عبر به كان

بها السكت على الفعل المعتل الآخر جزماً أو وقفاً (١) وعلى ما الاستفهامية المجسورة وجوباً في محذوف الفاء والعين

(١) قول السارح وعلى ما الاستفهامية الخ كذا بالاصل قال في الالفه وأولها الهاءان تقف قال الاشموني أي جواز ان جرت بحرف
 نحو عه وله وجوباً ان جرت باسم نحو اقتضاءه اهـ وراجعته يتضح المقام كتبه مصححه

نحو لم يعه ومه ومجرورة باسم كقولك اقتضاء م اقتضى والافاختيارا ويجوز اتصالها في كل متحرك حركة غير اعرابية ولا شبهة بها
 (رابعهما ما أبدلت من همزة * نحو هذا الذي بيت مثبت) (وقل لتأنيب أنت ونقلوا * بأنها أصل وقد تبدل)
 الرابع الهاء المبذلة من همزة الاستفهام كقوله (١٣) وأنى صواحبا فقلن هذا الذي * منح المودة غيرنا وجفانا

أى أذا الذى الخامس هاء التأنيث في الوقف على نحو القيام والصلوة زعم الكوفيون أنها الأصل وأن التاء في الوصل بدل منها وعكس هذا البصريون وهي جزء الكلمة باتفاقهم فعدم عدها أولى كالتى قبلها لأنها بدل (وهاء معنى خذ ومذ الالف

والكاف فيهما وحذفها يني) (ور بما استغنى في المودوده عنها بصرف الهمزة المعدودة) (وقد أنت ضمير أنتى فاجر

وانصب الى المحل فلتحرر) يعنى أن لفظها على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون اسما للفعل يعنى خذ ويجوز مد ألفها أى جعل همزة بعدها قال ابن مالك في التسهيل من أسماء الافعال هاء وهاء مجردين أو متلوين بكاف الخطاب بحسب المعنى وتختلف همزة هاء متصرفه تصرفه فيقال هاء بفتح الهمزة للمذكور وبكسر الهمزة وهاء وما لمتأهما وهاءون لجمع الاناث وهاءون اقرؤا كتابه لجمع الذكور كما يفعل هذا مع الكاف بدون همزة أو معها الثانى من أقسامها أن تكون ضميرا للمؤنث فتجوز وتنب بالفعول والحرف الناسخ نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وعليها ما اكتسبت فآلهمها فجورها وتقواها أنها كلمة هو قائلها أنها تالطى أنها متجربة

أولى (قوله لم يعه) أصله يوعى حذف لاسه للجازم وفأوه وهى الواو لوقوعها بين عدوتيهما والياء والكسرة ومثال الامرع وأصله أوعى حذف الياء للبناء والواو جلا على المضارع حذف همزة الوصل للاستغناء عنها ومثله فه أولم يفه من الوفاء وإه بمعنى عدولهم بشئ ونحوهما من كل فعل حذف فأوه ولا مه وبقيت عينه وأما هاء فالباقي منه الفاء فقط وأصله أرى كارى ولم يرأى كيرعى نقلت حركة الهمزة الثانية للراء حذف همزة الوصل للاستغناء عنها والالف الاخيرة للجازم أو البناء وبقيت الفاء وهى الراء وفى الدما ينى أن نحو هذه الافعال مما بقى على حرف واحد يكتب بهاء السكت مطلقا لكن لا ينطق بها الا فى الوقف فحذفها وصلاتها هو فى اللفظ لا الخط والحاصل أن مواضع اطرادها السكت ثلاثة الفعل المعتل المحذوف الآخر وما الاستفهامية والمبنى على حركة لازمة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وهاء سكت وقعت فى الطرف * وبينت تحريكا أو حرفا يني

(قوله وأنى صواحبا الخ) يحتمل أن يكون صواحبا مرفوعا على أنه فاعل بأنى ويحتمل أن يكون منصوبا على أنه مفعول به والفاعل ضمير يعود على الشخص المحذوف عنه هذه القصة ومنح أعطى من باب نفع وضرب والمودة مفعول ثان قدم لأن ذكره أهم وغيره مفعول أول وحفانا هجرنا وترك مؤذنا وقوله هذا الذى أصله أذا الذى والبيت من بحر الكامل والتحقيق أن لا تعذر هذه الهاء الموجودة هنا من أقسام الهاء المفردة لأنها ليست بأصل بل مبذلة والكلام فى المفردة أصالة على أن بعضهم زعم أن الأصل هذا بالفاء بعد الهاء وقبل اسم الإشارة فحذفت الالف لا يقال أنه قد تقدم فى مجئ حرف الالف مجئ أ ل الاستفهام وهمزة بدل من الهاء الأصلية فيعكر على ما تقدم لا نناقول لم يعد أ ل التى للاستفهام من أقسام أ ل (قوله وعكس هذا البصريون) أى لأن الأصل فى الكلام عدم الوقف فأبدلت التاء فى الوقف هاء فأتاء أصل والهاء فرع لأن الوصل أصل بالنسبة للوقف (قوله فعدم عدها أولى كالتى قبلها لأنها بدل) والى هذين القسمين أشار الناظم بقوله

رابعهما ما أبدلت من همزة * نحو هذا الذى بيت مثبت

وقل لتأنيب أنت ونقلوا * بأنها أصل وقد تبدل

(ها) (قوله هاؤم اقرؤا كتابه) جاء فى التفسير أن الرجل من المؤمنين يعطى كتابه بيمينه فإذا قرأه رأى فيه تبشيره بالجنة فيعطيه أصحابه فيقول هاؤم اقرؤا كتابى أى خذوه وافرؤا ما فيه لتعلموا فوزى بالجنة يدل على ذلك قوله انى ظننت أى علمت أنى ملاق حسابه فهو فى عيشته راضيه (قوله نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت الخ) فهى فى لها وعليها وفجورها وتقواها مجرورة الموضع وفى الهمها وانها منصوبة الموضع والى ذلك أشار الناظم بقوله وقد أنت ضمير أنتى فاجر * وانصب الى المحل فلتحرر

(ثم تنبيه وذى قد أدخلت * فى نحو هذا كذا عنهم خلت) (أو مضمرا لرفع الذى قد أخبرا * عنه أنى باسم إشارة جرى) (قوله) (ونعت أى فى النداء وكذا * اسم الجلالة لدى الين ذا) يعنى أن الثالث من أقسامها أن تكون حرف تنبيه فتدخل على أربع كلمات أحدها اسم الإشارة

بحو هذا الثاني ضمير الرفع المخبر عنه باسم إشارة نحوها أتم أولاء الثالث نعت أي في النداء نحو يا أيها الرجل وهي واجبة معه للتنبيه على أنه المقصود بالنداء وقيل زائدة مع أي للتعويض من مضافها ويجوز حذف ألفها مع أي وضمتها اتباعا للضمية يا أي وبه قرئ أيه الثقلان الرابع اسم الله في القسم عند حذف حرفه وفعله يقال ها الله بقطع الهمزة ووصلها من الله مع اثبات ألف ها وحذفها قال ابن مالك في التسهيل وإن حذف فاعيا يعني فعل القسم وحرفه نصب القسم به أي بالفعل وإن كان اسم الجلالة جاز حره بتعويض آ أو ها محذوف الألف أو نائبها مع وصل ألف الله أو قطعها
(وهل لتصديق نعم إيجابي * دون تصورا بإيجابي)

(لطلب التصديق مطلقا إذا * ما دخلت عن موجب بإحدا) (١٣) (وكل ما أتى للاستفهام * فالتصور بلا إجماع)

(وفارق لهمزة من عشرة

معدودة محصورة مفردة)

(خصت بتصديق وبالإيجاب

مستقبل الآتي بلا إيجاب)

(وما أنت داخله عن شرط أو

ان أو اسم بعده فعل روي)

(ووقعت بعيد عاطف وأم

قي لها واذان قسمان انتم)

(مدخولها مرادنا النفي به

ومثل قد تأتي مع الفعل عه)

يعني أن هل حرف لطلب التصديق

أي الحكم بالثبوت أو النفي دون

التصور فيمتنع نحو هل زيد اضربت

لأن تقديم الاسم يشعر بحصول

التصديق أي العلم بنفس النسبة

ويمتنع أيضا نحو هل زيد قائم أم عمرو

إذا أريد بأم المتصلة لأنها لا تأتي

بعدها هل ويمتنع دخولها على النفي

نحو هل لم يقم زيد وقدم شي ابن

هشام في مغنيه أن هل مقصورة على

طلب التصديق وهو المشهور فيها

وقيل إنها تأتي لطلب التصور

أيضا وعليه فتجى بعدها أم المتصلة

ومنه الحديث هل تزوجت بكر أم ثيبا وتجاب بنم إذا قصد الإيجاب فتقول لمن قال هل قام زيد نعم إذا أردت إيجاب الجواب أي قام أو

تقول لا إذا أردت نفيه أي لم يقم ومثلها في طلب التصديق أم المنقطعة وعكسها أم المتصلة وجميع أسماء الاستفهام فاهن لطلب التصور

لا غير والهمزة لكل من التصديق والتصور والتصديق ادراك النسبة أي الحكم والتصور ادراك المفرد قال سيدي عبد الله

الآدراك من غير قضا تصور * ومعه تصديق وذا مشتهر وقال الاخضرى ادراك مفرد تصور اعلم * ودرك نسبة بتصديق وسم

وتفرق هل والهمزة في عشرة أوجه أحدها اختصاص هل بالتصديق الثاني اختصاصها بالإيجاب فلا يجوزها لم يقم زيد ويجوز لم نشرح

لث مدرك أليس الله بكاف عبده

(قوله نحو هذا) بخلاف ثم وهنا بالتشديد وهنالك (قوله نحوها أتم أولاء) مثله ها أتم هو لاء

حاجتكم ويقال ان هذه الهاء تسمى هاء الزجر والى هذين القسمين أشار الناظم بقوله

ثم تنبيه وذى قد أدخلت * في نحو هذا كذا عنهم خلت

أو ضمير الرفع الذي قد أخبرا * عنه أخى باسم إشارة جرى

(قوله وقيل زائدة مع أي للتعويض من مضافها) قال الازهرى قال سيبويه وهو قول الخليل اذا

قلت يا أيها الرجل فأى اسم مبهم مبني على الضم لانه منادى مفرد والرجل صفة لأى تقول يا أيها

الرجل أقبل ولا يجوز بالرجل لأن ياتنبيه بعترة التعريف في الرجل ولا يجمع بين يا والألف واللام

فصل الى الألف واللام بأى وهما لازمة لأى للتنبيه وهي عوض من الاضافة في أى لان أصل

أى أن تكون مضافة الى الاستفهام والخبر وتقول للمرأة يا أيها المرأة (قوله ويجوز حذف ألف

ها مع أى وضمتها اتباعا للضمية يا أي وبه قرئ أيه الثقلان) يعنى أنه يجوز في هذه في لغة بني أسد

أن تحذف ألفها وأن تضم ها وها اتباعا وعليه قراءة ابن عامر أيه الثقلان أيه المؤمنون بضم الهاء

في الوصل وكلهم ماعداه قروا أيها الثقلان أيها المؤمنون قال سيبويه ولا معنى لقراءة ابن عامر

وقيل لغة والى هذين القسمين أشار الناظم بقوله

ونعت أى في النداء وكذا * اسم الجلالة لدى الين ذا

(هل) (قوله فيمتنع نحو هل زيد اضربت لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق أي العلم

بنفس النسبة) صرح الشارح بامتناع هل زيد اضربت تبعال صاحب المعنى وصرح صاحب

التلخيص بقبحه دون امتناعه قائلا فيه وقبح هل زيد اضربت لأن التقديم يستدعى حصول

التصديق بنفس الفعل قال السعدى شرحه فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم

يمتنع لاحتمال أن يكون زيدا منصوب على الاشتغال لكنه يقيح لعدم الضمير وقيل لا يمتنع التقديم

للاهتمام غير التخصيص وفيه نظرا أنه حينئذ لا قبح سوى أن الغالب في التقديم الاختصاص

وهذا يوجب أن يقيح وجه الحيب أغنى على قصد الاهتمام ولا قائل به (قوله ويمتنع أيضا نحو

هل زيد قائم أم عمرو اذا أريد بأم المتصلة) هذا التقييد يشعر بجواز أن يراد في هذا المثال المنقطعة

ومن الحديث هل تزوجت بكر أم ثيبا وتجاب بنم إذا قصد الإيجاب فتقول لمن قال هل قام زيد نعم إذا أردت إيجاب الجواب أي قام أو

تقول لا إذا أردت نفيه أي لم يقم ومثلها في طلب التصديق أم المنقطعة وعكسها أم المتصلة وجميع أسماء الاستفهام فاهن لطلب التصور

لا غير والهمزة لكل من التصديق والتصور والتصديق ادراك النسبة أي الحكم والتصور ادراك المفرد قال سيدي عبد الله

الآدراك من غير قضا تصور * ومعه تصديق وذا مشتهر وقال الاخضرى ادراك مفرد تصور اعلم * ودرك نسبة بتصديق وسم

وتفرق هل والهمزة في عشرة أوجه أحدها اختصاص هل بالتصديق الثاني اختصاصها بالإيجاب فلا يجوزها لم يقم زيد ويجوز لم نشرح

لث مدرك أليس الله بكاف عبده

وكلام السعدي يقتضي امتناعه فإنه قال عند قول صاحب التلخيص وامتنع هل زيد قائم أم عمرو لان وقوع المفرد بعد أم يدل على أنها متصلة وأم المتصلة لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بنسبة أصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فينهما تدافع فيمتنع فان قلت التصديق مسبق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في أم المتصلة نحو أم زيد قائم أم عمرو أجيب بأن التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى أحد المذكورين والمطلوب تصوراً أحدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما وفي الدماميني أن هل تأتي بمعنى الهمزة فتعادلها أم المتصلة ومثله للرضي وعلى هذا فلا تكون هل مختصة بالتصديق ومنه هل تزوجت بك أم نيبا **(قوله)** الثالث تخصيصها أي هل بالاستقبال هذا الحكم الوضع كالسين وسوف وقل من يتعرض لهذا من النكاح نحو هل تسافر بخلاف الهمزة نحو أتقنه قائما وأما قول ابن سيده في شرح الجبل لا يكون الفعل المستفهم عنه الاستقبال فهو قال الله تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً وقال زهير

فن مبلغ الأخلاف عن رسالة * وذيان هل أقسمت كل مقسم

قاله في المعنى وكأنه توهم أن الاستفهام عن جهل والمستقبل مجهول وأما الماضي والحال فقد وقعا وعلم وفيه أنه لا يلزم أن يعلمهما كل أحد **(قوله)** أين ذكركم الخ قرئ أين ذكركم همزة الاستفهام وزف الشرط وأين ذكركم بألف بينهما معنى أتطهرون أن ذكركم وقرئ أن ذكركم همزة الاستفهام وأن الناصبة بمعنى أتطهروا لأن ذكركم وقرئ أن ذكركم وقرئ أن ذكركم على التخفيف **(قوله)** أخبر أي تطهروا لأن ذكركم أو أن ذكركم تطهروا وقرئ أين ذكركم على التخفيف **(قوله)** أخبر الخ وتقع هل في مثل هذا وإن كان على تقدير الفعل لانها أذارت أنه في حينها لم ترض الامعانقة في صريح اللفظ على مذهب سيبويه كإلصاقه عليه شرح الالفية وغيرها والى هذا أشار الناظم بقوله

وما أنت داخله عن شرط أو * ان أو اسم بعده فعل رووا

(قوله) السابع والثامن الخ والى هذين القسمين أشار الناظم بقوله

ووقعت بعيد عاطف وأم * قبيلها واذن قسمان اغتم

(قوله) وانما تأتي للاستفهام الإنكارى أي ويلزمها النفي فدلتها على النفي بواسطة استعمالها في الإنكار بخلاف هل فانها تستعمل في النفي ابتداء بدل الاستفهام فدلتها على النفي بلا واسطة وهذا لا يقتضي أن هل موضوع للنفي ولا يخالف قوله أنه يراد بها النفي المفيد أن دلتها على النفي ليس ابتداء بل بواسطة لما علمت أن الباء للبدل كذا أجاب الشمني عن اعتراض الدماميني بالمنافاة ولعل الاظهر حمله على ظاهره هنا وأن الأصل فيها الاستفهام وقد يراد بالنفي الاستفهام مجازاً أي أن النفي متفرع على الاستفهام وهذا كقولهم المراد بالاستفهام الإنكار ولا ينافي قوله أنها للنفي ابتداء لان معناه بقرينة المقابل من غير واسطة الإنكار على من ادعى وقوع الفعل وهذا لا ينافي التفرع على الاستفهام وقد يكون الإنكار مقتضياً لوقوع الفعل على العكس من هذا وذلك اذا كان معنى ما كان ينبغي أن تفعل نحو أتضرب زيداً وهو أخوك ويتلخص أن الإنكار على ثلاثة أوجه إنكار على من ادعى وقوع الشيء ويلزم من هذا النفي وإنكار على من أوقع الشيء ويختصان بالهمزة

الثالث تخصيصها أي هل المضارع بالاستقبال الرابع والخامس والسادس أن هل لا تدخل على الشرط ولا على أن بكسر الهمزة وتشديد النون ولا على اسم بعده فعل بخلاف الهمزة نحو أين ذكركم أين لنا جراً بشرامنا واحدا السابع والثامن أن هل تقع بعد العاطف وأم فهل يهلك الا القوم الفاسقون أم هل تستوى الظلمات والنور بخلاف الهمزة فتقدم عليهما نحو أتم اذا ما وقع أفلا أولا أو أبأونا قال ابن بون

والهمز دون غيره عنهم وفا

مصدر من قبل واو ثم فا ولم يعد بالاتفاق بعد أم

والعود في أسماهن ملزم

وجاز في هل وتلى الهمزة هل

وهاء هل منها أي الهمز بدل

التاسع أنه يراد بها النفي ولذا تأتي

بعدها الانحوا هل جزاء الاحسان الا

الاحسان فهل يهلك الا القوم

الفاسقون فهل على الرسل الا البلاغ

هل ينظرون الا الساعة بخلاف

الهمزة فلا تجيء له فلا يجوز أقام الا

زيد وانما تأتي للاستفهام الإنكارى

العاشر أن هل تأتي بمعنى قد وتعين له بعد الهمزة قال ابن مالك في التسهيل وقد تدخل عليها الهمزة فتعين مرادفة قد قال ابن مالك وتلي الهمزة إلى آخر البيت كقوله

سائل فوارس ربوع بشدتنا * أحل رأوا بسفح القاع ذى الام
(هو مع الفروع جاءت أسماء * وأحرفا فاتهم رزقت علما)

(١٥)

يعنى أن هو وفروعه من تأنيث نحو

هي وثنية نحوهما وجمع الذكور نحوهم وجمع الاناث نحوهن أسماء وهو الغالب فحلها رفع اذا انفصلت ونصب وجرا اذا اتصلت الالهو وهي فلايجران واذا استرا مر فوعين بالفعل فتصلان وحروف اذا كانت ضمائر فصل نحو زيد هو القائم على القول بأنه لا محمل له من الاعراب وقيل هي مع ذلك أسماء قال في التسهيل من المضمرات المسمى عند البصريين فصلا وعند الكوفيين عمادا ويقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقا لمعرف قبله باقى الابتداء أو منسوخة ذى خبر بعده معرفة أو كمعرفة في امتناع دخول الالف واللام عليه الى قوله ولا موضع له من الاعراب على الاصح

(حرف الواو)

(الواو هم ستة عشر قسما)
(فاسمع وقت ضرا وضما)
(عاطفة لمطلق الجمع ترى)
(من غير ترتيب على ما حررا)
(فاعطف بها شيئا وضاجاله)
(هو ولا حق حقيق معه)
(كذا عطف سابق عن لاحق)
(فاحتمل لكل معنى سابق)
(وزد لها معية ترتيبا)
(وعكسه أى لها غيريا)
(يعنى أن الواو على ستة عشر قسما)

وانكار لو وقع النفي وهذا هو معنى النفي وهو الذى تنفرد به هل عن الهمزة والى هذا أشار الناظم بقوله * مدخولها مرادنا النفي به * (قوله العاشر أن هل تأتي بمعنى قد) وذلك مع الفعل وبذلك فسر قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر جامعة منهم ابن عباس رضى الله عنهما والكسائى والفراء والمبرد لانه لا يصح جعلها للاستفهام الحقيقى لان الله تعالى عالم بكون الانسان أتى عليه حين من الدهر كان فيه غير مذكور لانه تعالى قد أحاط بكل شئ علما قال المبرد في مقتضيه هل للاستفهام نحو هل جاء زيد وتكون بمنزلة قد نحو قوله جل اسمه هل أتى على الانسان اه وبالغ الزخشرى فرغم أنها بدأ بمعنى قد دخلت على الاسم أو الفعل وأن الاستفهام انما هو مستفاد من همزة مقدرة معها ونقله في المفصل عن سيبويه فقال وعند سيبويه أن هل بمعنى قد إلا أنهم تركوا الالف قبلها لانها لا تقع الا فى الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في البيت المذكور في الشرح ولو كان كما زعم لم تدخل الاعلى الفعل كقد وقد عكس قوم ما قاله الزخشرى فرغموا أن هل لا تأتي بمعنى قد أصلا وهذا هو الصواب فجملة الاقوال المذكورة أربعة وحاصلها أن هل تارة تكون بمعنى قد وتارة لا من غير تعيين أن تكون داخله عليها الهمزة أولا الشان أنها تكون بمعنى قد دائما الثالث أنها يتعين كونها بمعنى قد ان دخلت عليها الهمزة كما في نص التسهيل والافلا يتعين كونها معناها بل تارة تكون وتارة لا تكون الرابع أنها لا تكون بمعنى قد أصلا (قوله قال ابن مالك في التسهيل وقد تدخل عليها الهمزة فتعين مرادفة قد) يعنى كما في البيت ومفهومه أنها لا تتعين لذلك اذا لم تدخل عليها بل قد تأتي لذلك كما في الآية وقد لا تأتي له (قوله سائل فوارس الخ) سائل أى أسأل والباء في قوله بشدتنا أى عن والشدة بالفتح الجملة في الحرب وفوارس جمع فارس على سبيل الشذوذ لأن فواعل لا يكون جمع فاعل صفة عاقل وربوع أبوحى من تميم وسفح القاع أسفله حيث يسفح فيه الماء والقاع المستوى من الارض والام كم كسب جمع أكمة وهي التل والبيت لزيد الخيل ويرى فهل بالفاء

(مبحث حرف الواو)

(الواو المفردة) وهي التي لم يقع قبلها ولا بعدها ألف (قوله لمطلق الجمع) أى للجمع لا بقيد معية ولا لاحقية ولا سابقة (قوله فعلى هذا اذا قيل قام زيد وعروو احتمل هذه المعاني الثلاثة)

الاول العاطفة وهي لمطلق الجمع فتعطف النفي على مصاحبه في الحكم نحو فاجيئناهم وأصحاب السفينة وعلى سابقه فيه نحو ولقد أرسلنا نوحا وارايم وعلى لاحقه فيه نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك فعلى هذا اذا قيل قام زيد وعروو واحتمل هذه المعاني الثلاثة الآن المعية راجحة والترتيب كثير وعكسه قليل وهذا معنى قول ابن مالك أى فاعطف بواو لاحقا بكثره وسابقا بقله ومصاحبا بأرجحية (وخصصت بخمسة وعشرة * حكما رواه جملة ومهره)

(أحدها معطوفها محتمل * ثلاث أحكام على ما نقلوا) (واقرن باما أو بلا ان سبقت * بالنفي أو شبهه قد عقلت)
 (والقصد للصحة في ذلك انتفى * وقرنها أيضا يمكن مصطفي) (وعطف فرد سببي قل على * ما أجنبي ذالا أمر محتمل)
 (والعطف للعقد على النفي أو * عطف الصفات ذات تقرير حكوا) (١٦) (والاجتماع جاء المنعوت * بها كذا ذكر في المنبوت)
 (وعطف ما حقه جمع كذا)

واعلم أنه يجوز أن يكون بين متعاطي الواو تقارب أو تراخ نحو انارادوه اللذ وجعلوه من المرسلين في التراخي وجاء زيد بطولع الشمس وعمر وغدوة في التقارب وانما كان انارادوه من التراخي وذلك لان الرد بعيد القائه في السيم والارسال على رأس أربعين سنة وقول السيراني ان النحويين والغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب مردود بل قال باذاتها قطرب والربيع والفراء ونعلب وأبو عمرو والزاهد وهشام والشافعي أخذوا من مثله الموضوع ونقل امام الحرمين في كتابه البرهان عن بعض الحنفية أنها المعية لا الترتيب ولا المطلق الجمع فالأقوال ثلاثة وتنفرد عن سائر أحرف العطف بما ذكره الناطم والشارح (قوله) أحدها احتمال معطوفها المعاني الثلاثة المتقدم ذكرها (تشار كها فيه حتى الآن يريد ذهابا خارجا وأما حتى فلا ترتب الذهنى (قوله) الثالث اقترانها بلا اذا سبقت بنى أو شبهه ولم تقصد المعية بها) نحو ما قدم زيد ولا عمر وتنفيد أن الفعل منى عنهما في حالتى الاجتماع والافتراق ومنه وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقر بكم عندنا لني والمعنى انتفى تقر بكم في الحالتين أى اجتماع الاموال والا ولا عندكم وافتراقهما والعطف حينئذ من عطف الجمل عند بعضهم على اضممار العامل فيقدر للثاني عامل فتقول في ما قام زيد ولا عمر ولا قام عمرو وفي وما أموالكم ولا أولادكم ما أموالكم تقر بكم ولا تقر بكم أولادكم والمشهور أنه من عطف المفردات واذا فقد أحد الشرطين وهما سبق النفي على الواو وعدم قصد النفي على سبيل المعية امتنع دخولها فلا يجوز نحو قام زيد ولا عمرو وانما جاز ولا الضالين لأن في غير معنى النفي وكذلك لا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو لأنه للمعية لا غير وأما وما يستوى الاعى والبصير الخ فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لأن اللبس لأنه من المعلوم أن الاستواء عما يكون بين اثنين ولو جعلت لا غير زائدة لا تقتضى أن الاستواء منى عنهما مجتمعين ومنفردين فيصح تعلقه بكل واحد مع أن الاستواء أى المساواة في الامور لا تعقل الا بين امرين (قوله) الخامس عطف المفرد الخ أى وأما في الجمل فذلك من خصوصيات الفاء نحو الذى قام زيد فيكرمه عمرو وأخوك والى هذا أشار الناطم بقوله وعطف فرد الخ (قوله) السادس عطف العقد على النفي واوى كسيد من ناف ينوف اذا زاد وكل ما زاد على عقد حتى يبلغ العقد الآخر والعقد عشرات ومئات وألوف وفى الدمامنى لا مانع من قولك مضت ثلاثة فاعشرون أو ثم عشرون بحسب ما تريد من مهلة أو تعقيب ولك أن تقول مراد الناطم عطف العقد على النفي عند تركيهما وجعلهما عددا واحدا تقول هذه ثلاثة وعشرون أو قية مثلا ولا تقول فعشرون أو ثم عشرون أما عند كونهما عددين مستقلين فيعطفان بكل عاطف تقول ماضى ثلاثة لكن عشرون أو بل عشرون ألا ترى أنه عبر بالنفي وليس النفي الاحاد مطلقا بل بقيد زيادتها على العقود وتركيهما معها (قوله) بكت الخ) البكايدو يقصر (١) فالمد

(١) قوله فالمد الخ عبارة المصباح البكايدو يقصر وقيل القصر مع خروج الدموع والمد على ارادة الصوت اه كته مصححه

ما حقه تنبيه يا حذا
 (واخصص بها عطف الذى لا يغنى
 نحو تفضل أخى وإبنى)
 (وشاركتها م بذا متصلة
 مثالها يعرف في ذى المسئلة)
 (وعطفت عمومهم على الخصوص
 واعكس وفي الاخير حتم بنصوص)
 (وهى لعطف عامل أزىلا
 نعم ومعمول لها قد قيل)
 (جديره قد وردت بعطف
 شئ على ردفه دون خلف)
 (وعم ابن مالك فذكر
 بأن أو مثله فيما قررا)
 (عطف مقدم لم يتبع جرى
 لها بشعر قد روى لمن درى)
 (وعطفت مخفوضهم على الجوار
 وذابص محكم له بصار)
 يعنى أن الواو العاطفة تختص دون
 سائر حروف العطف بخمسة عشر
 حكما أحدها احتمال معطوفها
 للمعاني الثلاثة المتقدم ذكرها
 الثاني اقترانها باما بكسر الهمزة نحو
 اما شاكرا واما كفورا الثالث
 اقترانها بلا اذا سبقت بنى أو شبهه
 ولم تقصد المعية بها نحو وما يستوى
 الاعى والبصير ولا الظلمات ولا النور
 غير المغضوب عليهم ولا الضالين
 الرابع اقترانها بالمكن نحو قام زيد
 ولكن عمرو جالس ونحو ولكن رسول

الله ولكن تصديق الخامس عطف المفرد السببي على الاجنبى عند الاحتياج الى الربط نحو ممرت
 برجل قام زيد وأخوه ونحو زيد قام عمرو وعلامه والسادس عطف العقد على النفي نحو أحد وعشرون السابع عطف الصفات
 المفرقة مع اجتماع موصوفها كقوله بكت وما بكرا رجل حزين * على أربعين مسلوب وبالى

والثامن عطف ماحقه التثنية

والجمع كقوله

ان الرزية لازمة مثلها

فقدان مثل محمد ومحمد

وقوله

أقنابها يوما ويوما وثالثا

ويوماله يوم الترحل خامس

التاسع عطف مالا يستغنى عنه

كالختم زيد وعمر وهو هذا بين زيد

وعمر ويشاركها في هذا الحكم أم

التصلة نحو سواء عليهم أن نذرتهم

أم لم نذرتهم العاشر والحادي عشر

عطف العام على الخاص وعكسه

فالاول رب اغفر لي ولوالدي وللمن

دخل بيتي مؤمنا والمؤمنين

والمؤمنات والثاني واذا أخذنا من

النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح

حافظوا على الصلوات والصلاة

الوسطى وتشاركها في هذا الأخير

حتى نحو موت الناس حتى الانبياء

وقدم الحاج حتى المشاة الثاني عشر

عطف عامل حذف وبقي معوله

على عامل آخر مذكور يحتملها

معنى عام كقوله

اذا ما الغانيات برزن يوما

وزججن الحواجب والعيونا

أي وكلن العيون والجامع بين

زججن الحواجب وكلن العيون

التحسين الثالث عشر عطف الشيء

على مرادفه كقوله

(١) قول المحشى وهو الاثني عشر الشهر

عند الغويين الكسر لا الضم بل

لا شهرة له كته مصححه

لصوت الذي مع البكا والقصر لخروج الدموع قيل ولم يحى من المصادر على فعل الاسرى وهدى وبكى وهو في البيت بالقصر لا غير وبلاضافة والمسلوب الذائب بالكسرة والبالى الذي بقيت آثاره فهما صفتان للربيعين فأحدهما موصوف بكونه مسلوبا والثاني موصوف بكونه باليا وليس المراد أن كلاما من الربيعين مسلوب وبال للتناقض (قوله ماحقه التثنية والجمع) يعني الأصل فيه وان لم يكن التفريق شاذ (قوله ان الرزية الخ) الرزية بالهمزة زودونه المصيبة والفقدان بالضم (١) وهو الأشهر وبالكسر والمراد بالمحمدين ولد الحجاج بن يوسف وأخوه روى أنهما نعيما اليه في يوم واحد فقال سبحان الله محمد ومحمد في يوم (قوله أقنابها الخ) ذكر الشريف قاضي الجماعة بغرناطة أبو القاسم محمد السبتي في شرحه مقصورة حازم أن أبانواس مر بالمذائق فعدل الى سباط قال بعض أصحابه فدخلنا دار كسرى فرأينا آثارا في مكان حسن تدل على اجتماع كان نقوم قبلنا فاقنابنا خمسة أيام وسألنا أبانواس صفة الحال فقال

ودار نداحى عطلوها وأدبحوا * بها أثر منهم جديدي دوارس

مسابح من جر الزقاق على الثرى * وأضغاث ريحان خني وبابس

ولم أدر من هم غير ما شهدت به * بشرق سباط الديار البابس

حبست بها صبي فجمعت شملهم * واني على أمثال تلك لحابس

أقنابها الخ تدار علينا الراح في عجبانية * حبثا بأنواع التصاور فارس

قصراتها كسرى وفي جنباتها * مها تدرى بها بالقصى الفوارس

فللراح مازرت عليه جيوهم * والماء مادارت عليه القلائس

وفي هذه الحكاية تصريح بأنهم أقاموا خمسة أيام وعليه فينبغي أن يكون الضمير من قوله

* له يوم الترحل خامس * يعود الى مجموع الاربعة المتقدمة يعني أن يوم الترحل خامس لما ذكر

من الايام الاربعة وجعل يوم الترحل من أيام الإقامة باعتبار وقوع الإقامة في معظمه اه والأصل

الغالب أن يقول أقنابها أياما ولا يفرق وهذا البيت يتساءل عنه أهل الادب فيقولون كم أقاموا

والجواب كما في المعنى ثمانية وهو الحق لان ما بعد الثالث خمسة أيام بيوم الرحيل وحينئذ فيكون

يوم الترحل هو ثامن بالنسبة الى أول يوم والذي يذكره في الحكاية أن الإقامة كانت أربعة أيام

ورحلوا في الخامس ثم انه قد ينزع في اختصاص الواو بهذا اذا ما منع من نحو أقت يوما فيوما

(قوله كالختم زيد وعمر وهو هذا بين زيد وعمر) ومثلهما تضارب زيد وعمر واصطف زيد وعمر

وتفاضل أخى وأبني فالمعطوف عليه في هذه الامثلة وهو زيد وأخى لا يكتب به فلا يقال اختصم زيد

وهذا بين زيد وتضارب زيد واصطف زيد وتفاضل أخى اذا اختصام والبنية والتضارب

والاصطفاف والتفاضل من الامور النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا والواو اطلق الجمع فلذلك

اختصت بها بخلاف غيرهما من حروف العطف والى ذلك أشار الناظم بقوله

* واخصص بها عطف الذي لا يفتى * (قوله ويشاركها في هذا الحكم أم المتصلة) أي فعده من

المتصلة بها اما بالنسبة لغیر أم نظير الحصر الاضافي أو تبع لغیره ثم بين ما فيه والجواب ان في

مشاركة حتى الآية (قوله اذا ما الغانيات الخ) فالعيون منصوب بمحذوف لان الترجيح هو

ترقيق الحواجب بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقوسة حسنة وذلك لا يصح في العيون

لكن أكثر المتقدمين على أنه لا حذف بل ضمن الفعل المذكور معنى يناسب المتعاطفين فضمن
 زججن معنى زين **(قوله)** وألقى قولها كذبا ومينا هذا عجز بيت لعدى بن الأبرش وصدره
 * وقد دبت الأديم لراشيه * والبيت في قصة قتل الزباء لجذعة الأبرش وغدرهاله والتقدير
 التقطيع والراشيان بالشين المعجمة عرقان في باطن الذراعين والضمير في راشيه وفي ألقى لجذعة
 وفي قد دبت وفي قولها الزباء وقيل الرواية كذبا مينا ورجحه السبكي قال الشنن والظاهر أنه وهم
(قوله) ألا يا نخلة الخ) كتابه عن المرأة بعده

سألت الناس عنك نخبروني * هنامن ذلك يكرهه الكرام
 وليس بما أحبل الله بأس * إذا هو لم يخاطبه الحرام

وهو لا حوص وتقدم في محبث حرف النون وفي التفات إلى على المفتاح أن هذا غير خاص بالواو قال
 تقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة وكون العاطف أحد خمسة الواو والفاء وثم وأو ولا وجعل
 بعضهم العطف على الضمير في متعلق عليه بلا فصل وبأني في البيت كلام في الباب السادس **(قوله)**
 عطف المحفوض على الجوار) بناء على أنه يكون في النسق وسيأتي في الباب الثامن أنه لا يكون
 فيه عند المحققين لأن العاطف يمنع التجاور وإنما يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا **(قوله)**
 كقراءة من قرأ وأرجلكم بالخفض) هي قراءة أبي عمرو وابن كثير وأبي بكر وجزء فهو معطوف
 على وجوهكم لأنها هي التي تغسل وجره لجأورته للمجرور وأرجاب أرجلكم منصوب وعلامة نصبه
 فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة أي الحركة الناشئة عن الجوار
 والأولى جعل قراءة الجر على مسح الخف أو أن المسح بالنسبة للأرجل الغسل الخفيف دفعا
 للسرف لأنها مظنة **(قوله)** أحدها أن تستعمل كأوفي التقسيم نحو الكلمة اسم وفعل وحرف) أي
 فالواو بمعنى أو التي للتقسيم وكقوله * كما الناس مجرور عليه وجارم * ومن ذلك ابن مالك في
 التحفة والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلي الذي هو مطلق الجمع إذا أنواع مجتمعة في الدخول
 تحت الجنس والحاصل أنه إذا ذكرت جنسا وعددت أنواعه فإن لاحظت أن تلك الأنواع مجتمعة
 تحت ذلك الجنس أتيت بالواو كفي الكلمة اسم الخ والحال أنه قد صدت دخولها تحت الكلمة وإن
 لاحظت أنها أنواع متباينة أتيت بأوفتقول اسم أو فعل أو حرف وهذا في تقسيم الكل وأما تقسيم
 الكل فتعين فيه الواو وإنما صح قول ابن مالك بمعنى أو في البيت لأن التقسيم على معنى أي واحد
 من الناس لا يخرج عن هذين فرجع للكل ولو كانت أو هي الأصل في التقسيم لكان استعمالها
 فيه أكثر من استعمال الواو **(قوله)** وقالوا نأت الخ) أي المحبوبة من الوصال ولها أي لأجلها وتماه
 * فقلت البكا أشنى اذن لعليلي * قالوا معناه أو البكا إذا لا يجتمع مع الصبر لأن الصابر لا يبكي
 والباكي ليس بصابر ويحتمل أن الأصل فاختر من الصبر والبكاء أي أحدهما ثم حذف من كافي
 اختار موسى قومه ويؤيده أن أبا علي القالي رواه عن ويحتمل أن المعنى اختر الصبر ساعة والبكاء
 أخرى على اتباعها وطلبها ويحتمل أن يكون البكاء مفعولا للفعل محذوف والتقدير وترك البكاء
 ويدل عليه السياق والسباق فان الأمر باختيار الصبر أمر في المعنى بترك البكاء وقوله فقلت البكا
 أشنى اذن لعليلي يشير لذلك والغليل حرارة العطش واستعمله هنا في مطلق الحرارة مجازا والبيت
 لمكثير عزة وسبقت قصيدته **(قوله)** وفي الإباحة الخ) قاله الزنجشيري وزعم أنه يقال جالس الحسن

* وألقى قولها كذبا ومينا *
 والمين هو الكذب وقال ابن مالك
 أن مثلها في هذا الأخير أو نحو ومن
 يكسب خطيئة أو أثم أو لاثم هو
 الخطيئة والله أعلم الرابع عشر
 عطف المقدم على معطوفه للضرورة
 كقوله

ألا يا نخلة من ذات عرق

عليك ورجة الله السلام
 أي عليك السلام ورجة الله
 الخامس عشر عطف المحفوض
 على الجوار كقراءة من قرأ
 وأرجلكم بالخفض لجوارها لقوله
 تعالى برؤسكم مع أنهم معطوفة على
 وجوهكم

وذكرها ووجهها عن مطلق

جمع لها بأوجه كالفلق
 منها إذا أنت لتقسيم كذا

يزاد تخيير الإباحة خذا

كذا التعليل ومعنى البأنت

في ذاخر وجهها ومع ما نبت

يعني أن الواو العاطفة قد تخرج

عن إفادة مطلق الجمع وذلك على

أوجه أحدها أن تستعمل كأوفي

التقسيم نحو الكلمة اسم وفعل

وحرف وفي التخيير كقوله

* وقالوا نأت فاختر لها الصبر والبكا *

أي أو البكا وفي الإباحة نحو

جالس الحسن وابن سيرين أي أو

ابن سيرين

(الثاني) أن تكون بمعنى لام التعليل نحو يالتنازد ولا تكذب بآيات ربنا ونكون أي (١٩) ولا تكذب بآيات ربنا لنكون والله أعلم (الثالث)

أن تكون بمعنى بآيات الجر نحو أنت أعلم ومالك أي بمالك وبعث الشاة شاة ودرهما أي بدرهم

(ورفعوا من بعدواوين هما

واواسدنا فهم وحال فاعلما)

يعني أن الثاني والثالث من أقسام

الواو واوان يرتفع ما بعدهما الأولى

واو الاستئناف نحو لانتا كل السمك

وتشرب اللبن بالرفع أي وأنت

تشرب اللبن وكقوله

على الحكم المأني يوما إذا قضى

قضيته أن لا يجوز ويقصد

برفع يقصد على الاستئناف وجوبا

لأن عطفه على أن لا يجوز يلزمه

التناقض والثانية واو الحال وهي

الداخله على الجملة الاسمية نحو جاء زيد

والشمس طالعة وعلى المضارع المسند

الى مبتدأ محذوف قال ابن مالك

وذات بدء مضارع ثبت

حوت ضميرا ومن الواو خلعت

وذات واو بعدها نون مبتدأ

له المضارع اجعلن مسندا

نحو قف وأصل عينه وكقوله

فلما خشيت أطاف بهم

نجوت وأرهنهم مالكا

أي وأنا أرهنهم وقوله

علقها عرضا وأقتل قومها

زعما ورب البيت ليس بزعيم

أي وأنا أقتل

(ونصوا من بعدواوين سمع

كسرت والنيل وآت قد تبع)

ذا الواو بالصرف لدى بعض حتم)

واين سيرين أي أحد هما وأنه لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعدد كثر ثلاثة وسبعة لثلاثتهم ارادة
الاباحه أي فيتوهم أن المراد صيام ثلاثة أيام في الحج فإن لم تصوموها فصوموا سبعة إذا رجعت مع
أنه ليس المراد بل المراد صيام كل من الثلاثة والسبعة والمعروف عند النحويين أنه لو قيل جالس
الحسن وابن سيرين كان أمرا مجالسة كل منهما الا لقرينة تدل على أن القصد أن لا يخرج
عنهما وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف بأو فان القصد الامر بمجالسة واحد منهما لا بعينه
(قوله الثاني أن تكون بمعنى لام التعليل) أي من الواجه الثلاثة أن تكون بمعنى التعليل قاله
الخارزنجي وحل عليه الواو والداخله على الافعال المنصوبة في قوله تعالى أو يوقهين بما كسبوا
ويغف عن كثير ويعلم الذين أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم
الصابرين يالتنازد ولا تكذب بآيات ربنا ونكون والصواب أن الواو فيها للمعية كسبأتني
(قوله الثالث أن تكون بمعنى بآيات الجر) قاله جماعة وهو ظاهر فالواو في أنت أعلم ومالك حرف
عطف ومالك عطف على أنت لكن ليس العطف هنا للتشريك بل الواو في الحقيقة بمعنى بآيات الجر
متعلقة بأعلم وردها بأنه يحتمل أن الاصل أنت أعلم بمالك فأنت ومالك أي مقتربان فأنت
ومالك بمنزلة كل رجل وضعته وعلى هذا في الكلام حذف متعلق أعلم وحذف المبتدأ والخبر
معا والشاة في المثال الثاني اسم جنس وقد خرج الدماميني هذا المثال على تقدير العامل أي دفعت
شاة وأخذت درهما (قوله واو الاستئناف) قديقال الاستئناف ابتداء الكلام وهذا حاصل أي
بالواو أم لا فامعنى اضافته للواو بل ربما أوهمت هي العطف فلا تخرج عن الزائدة عند التدقيق
(قوله نحو لانتا كل السمك وتشرب اللبن) ومثله لتبين لكم ونقر في الارحام ما نشاء فقراءته
بالرفع على أن الفعل قبله منصوب بأن تقتضى الاستئناف ونحو من يضل الله فلا هادي له ويذرهم
فيمن رفع أيضا ونحو واتقوا الله ويعلمكم الله اذلو كانت واو العطف لا تنصب نقر بالعطف على
تبيين وقال الدماميني يمكن عطفه على ما تعلق به لتبين أي نفعل ذلك لتبين ونقر ولك أن تجعل
لتبين متعلقا بخلقنا كم المذكور ونقر عطفا على جملة الخبر ولا تنصب وتشرب اذا أريد النهي
عن الجمع والعطف بين المصادر المؤولة أو انجزم اذا أريد النهي عن كل واحد وجرم بذر بالعطف
على الجزاء وقديقال الواو عاطفة والرفع صحيح للعطف على الجملة الشرطية بتمامها لا على
الجزاء وحده حتى يجب الجزم وللزم عطف الخبر على الامر (قوله على الحكم المأني الخ) المأني
صفة الحكم وقضيته مفعول قضى ويقصد الواو الاستئناف لأنها للعطف والا كان عطفا على
يجوز وحينئذ فيكون المعنى على الحكم أن لا يجوز وأن لا يعدل مع أن المراد أنه لا يجوز ويعدل
فالواو في هذا متعين للاستئناف لأن العطف يجعله شريكا في النفي فيلزم التناقض لأن نفي الجوز
يقضى ثبوت العدل وقد نفاه ثانيا قال الدماميني يمكن أن الاصل وأن يقصد فالواو عاطفة على أن
لا يجوز ثم حذف أن فارفع الفعل على حذف من آياته يركم البرق وتسمع بالعبدى خير
من أن تراه وتقدم أن ابن مالك حكى خلافا في كون هذا مقبلا ولا ولك أن تجعل جملة
ويقصد عطفا على جملة على الحكم الخ كما تقول على زيد الصلاة ويزكي (قوله والثانية واو الحال
وهي الداخلة الخ) وتسمى أيضا واو الابتدأ ويقدرها سميويه والاقدمون باذولاً لا يبدون أنها

(اسما صريحا ومؤولابه والثان ذو شرطين فلتتبه) (تقدم الطلب أنفي وسم

يعني أن الرابع والخامس واوان ينصب ما بعدهما الأولى واو المفعول معه

نحو سرت والنيل وجاء زيد وطلع الشمس الثانية الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول به فالاسم الصريح كقوله وليس عبادة وتقر عيني * أحب إلى من ليس الشفوف (٣٠) أي وأن تقر عيني وهو معطوف على ليس قال ابن مالك

وان على اسم خالص فعل عطف

تنصبه أن تابنا أو من حذف

والاسم المؤول كقوله

لاتنه عن خلق وتأتي مثله

عار عليك اذا فعلت عظيم

وشرطه أن يتقدم على الواو نفي أو

طلب قال ابن مالك

والواو كالفان تقدم مفهوم مع

كلا تكن جلدًا وتظهر الجزع

وسمي الكوفيون هذه الواو واو

الصرف لانها تصرف عن معنى

العطف الى الجزاء

(وجزهم من بعد واو ين أتى

احداهما في قسم قل يافتي)

(واخص واو قسم مظهر

تعليقها اذا انحذف حرفي)

(وان تلاها الواو قل للعطف

والثان واو رب دون خلف)

(باسم منكر وبالتأخير

لمابه التعليق في التحرير)

يعني أن السادس والسابع واوان

يجر ما بعدهما الاولى واو القسم ولا

تدخل الاعلى مظهر ولا تتعلق الا

بمحذوف قال ابن بون

وبسوى الباطل بالانجررا

ونافضا بغيره الفعل ضمرا

وهو معنى ما في التسهيل وان جرفي

غيره بغيرها حذف الفعل وجوبا

نحو والقرآن الحكيم والقرآن المجيد

والكتاب المبين فان تلاها واو

أخرى أو أكثر نحو والتين

والزيتون وطور سينين والشمس

بمعناها اذا يرادف الحرف الاسم بل انها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن اذ كذلك ولم يقدرها باذ لانها لا تدخل على الجمل الاسمية (قوله) نحو سرت والنيل وجاء زيد وطلع الشمس) وليس النصب بها خلافا للجر جائي الذاهب الى أنه بالواو ورد بأنه لو كان بها الاتصال بها الضمير في نحو سرت واياك كما يتصل بأحرف الجر بل التحييج أن نصب المفعول معه بما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطة وذهب الزجاج الى أن النصب بفعل مضمر بعد الواو تقديره يلبس وضعف بأن فيه احواله باب المفعول معه اذا المنصوب يلبس مفعول به وقال الكوفيون انه بالخلاف وهو أن ما بعدها مخالف لما قبلها واستوى الماء والخشبة لم ترد به أن الخشبة ارتفعت كالماء بل ان الماء ارتفع اليها وبلغها والخشبة مقياس يعرف به مقدار ارتفاع النيل عند زيادة الماء ونقصانه وضعف بأن الخلاف معنى والمعالي المجردة لم يثبت النصب بها وأيضا الخلاف لا يظهر في سرت والنيل وقال الاخفش انتصابه انتصاب الظرف لان الاصل سرت مع النيل فلما جىء بالواو في موضع مع انتصب الاسم انتصاب مع (قوله) وليس عبادة وتقر عيني الخ) ليس بالواو عطا على قولها قبله

ليت تحقق الارواح فيه * أحب الى من قصر منصف

والشفوف هو اللباس الرقيق الذي لا يحجب ما وراءه وقائلته مبسوسون الكلابية زوج معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه وأم ابنه يزيد فتقر منصوب بأن مضمرة جواز اوهي والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف كما تقدم وأما من أنشد ليس باللام فهو تحريف بنه عليه الموضح في شرح بانه سعاد (قوله) لانه عن خلق الخ) هذا البيت لابي الاسود الدؤلي من قصيدة تقدمت والحق أن هذه الواو الداخلة على المضارع المنصوب للعطف لأنها في الاول عطف مصدر مؤول على مضدر صريح وفي الثاني عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم وضمار أن في الاول جائز وفي الثاني واجب وسيأتي في الباب الرابع في بحث العطف على المعنى (قوله) واو الصرف) أي لان الفعل ينصب بعدها ارشادا بصرفه عن سنن الكلام الى أنها ليست عاطفة كما ذكره الرضي قال فهي حيث اذا ما واو الحال فاكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فعني قم وأقوم قم وقياي ثابت أي في حال ثبوت قياي واما بمعنى مع أي قم مع قياي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة المصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما يقول النحاة أي ليكن قيام منك وقيام مني لم تكن فيه نصوصية على معنى الجمع (قوله) ولا تتعلق بالانحذف) أي وجوبا تقديره أقسم ولا يجاب بانشاء لما سبق أن القسم الاستعطاف من خواص الباء نحو بالله افعل كذا (قوله) والا لا احتاج الخ) أي والا بأن كانت للقسم أي كالقسم الاول في كونه مستقلا بخلاف ما اذا جعلت للعطف فانه وان كان المعطوف قسما الا أنه غير مستقل ويمكن أن يقال انها للقسم وحذف جواب أحدهما وأحد هالدلالة جواب الآخر عليه على أنه لا مانع من توارد قسمين أو أقسام على مقسم به واحد (قوله) ولا تتعلق (الاعوخر) المشهور أن رب حرف جر شبهه بالزائد لا يتعلق وتقدم تحقيق ما فيه (قوله) والصحيح أن الجر بعدها رب وهي للعطف يعني عند البصريين في الواو وحكي في التسهيل الاتفاق عليه في

وضحاها والقمر اذا تلاها والنهار اذا جلاها والليل الى آخر الآية فهو للعطف والا لا احتاج كل من الاسمين أو الاسماء للجواب بل الثانية واو رب ولا تدخل الاعلى منكر ولا تتعلق بالانحذف والصحيح أن الجر بعدها رب وهي للعطف كقوله

وليل كوج البحر أرخى سدوله * على بأنواع الهموم ليبتلى
 (وزيد بعد الانكار * مثاله يعلم عند القارى)
 أى ورب ليل (وقد أنت زائدة وجودها * كعدم لدى الجميع فعها)
 يعنى أن الثامن الواو الزائدة (٣١) نحو حتى اذا جاؤها وفتحت أبوابها والواو

زائدة مع جواب اذا وتزاد أيضا بعد
 الاثنا كيد الحكم المطلوب اثباته
 اذا كان في محل الرد والانكار نحو
 مامن أحد الاولة طمع أو حسد
 ونحو مامن أحد الاولة حاجة عظيمة
 (كما أنت في جملة قد وصفت

وعلة الاثنيان وصف قد ثبت)
 الواو التاسعة هي الواو التي مع الجملة
 الموصوف به التا كيد لصوقها
 بموصوفها وافادة أن اتصافه بها
 أمر ثابت نحو وعسى أن تكرهوا شيئا
 وهو خير لكم بجملة هو خير صفة
 لشيء والواو للعطف وقيل هي واو
 الحال

(ولذ كور وردت كقاموا

حرفا واسما عموما لا ماما)

(لغير عاقل أنت تنزيلا

منزلة العاقل ذا قد قيدا)

(ثم أنت علامة المذكر

نحو يلوموني اني لبري)

العاشرة الواو التي لجمع الذكور نحو

الرجال قاموا هي الفاعل وقيل

مستروهي حرف علامة لجمعه وقد

نجى غير العقلاء لتزيلهم منزلة

العقلاء بالخطاب نحو يا أيها النمل

ادخلوا مساكنكم الحادية عشرة

واو علامة المذكرين كقوله

يلوموني في اشتراء الخبث

ل قومى فكاهم ألوم

فقومى فاعل يلوموني والواو فيها

علامة لجمعه

بل والفاء ولعله لم يعتبر ما نقل عن بعضهم من أن الجربهم النياتهم ما مناب رب كما قال الكوفيون
 في الواو (قوله ليل كوج البحر الخ) بخراسيل رب المحذوفة بعد الواو وشبه ظلام الليل في هوله
 وصعوبته ونكارة أمره بوج البحر واستعاره سدولا وهي الستور واحدها سدل لما يحول
 منه بين البصر وادراك المبصرات أى استعارة تصريحية لانه شبه ظلام الليل بالستور بجامع
 عدم ظهور ما يستتره وأطلق اسم المشبهة وهو السدول على المشبه وهو الظلام وعلى متعلق
 بأرخی والباء في بأنواع للصاحبة ويبتلى يختبر بقول رب ليل بهذه الصفة أرخى على ستور
 ظلامه مع أنواع الاحزان ليختبرني فأصبر على الشدائد أم أجزع منها والبيت لامرئ القيس
 (قوله حتى اذا جاؤها الخ) قيل زائدة وقيل هي عاطفة والزائدة واو قال لهم خرتتها وقيل هما
 عاطفتان والجواب محذوف أى كان كيت وكيت وكذا البحث في فلما أسلموا وتله للجين ونادياه
 الاولى أو الثانية زائدة على القول الاول أو هما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني
 وقيل هي واو الثمانية وقال الاصمعي قلت لابي عمرو بن العلاء وقولهم ربنا ولك الحمد فقال يقول
 الرجل للرجل يعنى هذا الثوب فيقول وهو لك وأظنه أراد هولاك وأند الاخفش

فاذا وذلك يا كيشة لم يكن * الا كحجة عالم بخيال

كأنه قال فاذا ذلك وقال زهير

قف بالديار التي لم يعفها القدم * بلى وغيرها الارواح والديم

يريد بلى غيرها وقد ذكر بعض أهل العلم أن الواو زائدة في قوله تعالى وأوحينا اليه لتنبئهم بأمرهم
 هذا لانه جواب لما في قوله فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه في غيايات الحب (قوله لتا كيد لصوقها
 الخ) وذلك أن من معانيها مطلق الجمع والجمع من ناحية الضم واللصوق والمراد باللصوق اللصوق
 المعنوي لا اللفظي وهذه الواو أثبتها الزمخشري ومن قلده وجعلوا على ذلك مواضع الواو فيها كلها
 واو الحال منها الآية المذكورة في الشرح وكذلك قوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم أو كالذى
 مر على قرية وهي خاوية على عروشها وما أشكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم والمسوغ
 لحي الحال من النكرة في هذه الآية أمران أحدهما خاص بها وهو تقدم النفي والثاني عام في
 بقية الآيات وهو امتناع الوصفية اذا الحال متى امتنع كونه صفة جازية من النكرة ومانع
 الوصفية في هذه الآية أمران أحدهما خاص بها وهو الا (١) والثاني عام في بقية الآيات وهو
 افتترانها بالواو (قوله الحادى عشر واو علامة المذكرين) أى في لغة طي أو أزدشواة أو بلحرت
 ومنه الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وهي عند سيويه حرف دال

(١) قوله وهو الا عبارة المعنى وهو افتتران الجملة بالاذا لا يجوز التفريع في الصفات لا تقول ما مررت
 بأحد الا قائم نص على ذلك أبو على وغيره اه وقوله وهو افتترانها بالواو قال الاميرالتحقيق كما قال ابن
 مالك وغيره أن الصفة لا يجوز افتترانها بالواو خلا للزمخشري اه كتبه مصححه

(وقد أنت لتكر قول مثبت * وذلك نحو الرجلوهما قتي)
 (ثم أنت في قولهم تذكرا * قلبها من همزة خروا)

الثانية عشرة واو الانكار كقولك

أرجلوه بعد قول القائل قام الرجل الثالثة عشرة وأواله كقول من نسي زيد بعد يقوم زيد يقوموا إذا لم يرد قطع كلامه والصواب في هذين
انهم الأشباع الحركة الرابعة عشرة الواو (٣٣) المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها نحو واليه النشور وأمنتم

قال فرعون وأمنتم

﴿كذا أنت للفصل والثمانية﴾

قد زادها بعض بقول رضىه﴾

الخامسة عشرة الواو والفارقة في جر

عمرو ورفع بينه وبين عمرو في أولى

وأولئك ليفرق بينه - ماو بين الى

واليل السادسة عشرة وأوال الثمانية

ذكرها من زعم أن العرب إذا سردوا

لعدد لم يعطوا الى السبعة فإذا

دكروا بعدها الثمانية أتوا بها والعطف

نحو ستة سبعة وثمانية ومنه سبعة

وثامنهم كلهم وقيل للعطف وهو

الاشهر لان القرآن أفصح من أن

يخرج على ما لم يثبت والله أعلم

﴿وقد أتت لندبة وإصاح

وللنداء فزت بالنجاح﴾

﴿وقد أتت زجرا وللتعجب

فافهم كفى في بيت شعر تصب﴾

﴿وابأبى أنت وفول الأشب

كانما ذر عليه الزرب﴾

ثم أتت في رجز يعيدها

واو خفي نقل من أثبتها﴾

﴿واها السلى ثم واها واها

هى المني لو أننا نلناها﴾

يعنى أن واعلى قسمين أحدهما أن

تكون حرف نداء مختصا بباب الندبة

وهى نداء المتفجع عليه لفقد حقيقه

أو حكا أو المتوجع منه نحو وازيداه

واكبده وأجاز به بعضهم في النداء

الحقيقى الثانى أن تكون اسم فعل

لا يحب قال فى التسهيل ولا يحب

وا وواها ووى ومن الأول قول

الشاعر الذى فى المتن وابأبى أنت الخ واسم فعل بمعنى أعجب وبأبى خبر أنت ومن الثانى البيت الذى فى المتن

* واها السلى ثم واها واها * الخ

على الجماعة كما أن التاء فى قالت حرف دال على التانيث وقيل هى اسم مرفوع على الفاعلية وما
بعدها بدل منها أو مبتدأ والجملة خبره وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم قال أبو سعيد نحو
أكلوى البراغيث وقد جعل بعضهم على هذه اللغة ثم عواوصموا كثيرا وأسر التجوى الذين ظلموا
وجملهم على غير هذه اللغة أولى لضعفها وأما قوله تعالى أما يبلغان عندك الكبر أحدهما أو كلاهما
فنزعم أنه من ذلك فهو غلط بل الالف ضمير والالدين فى والوالدين احسانا وأحدهما أو كلاهما
بتقدير يبلغه أو أحدهما بدل بعض وما بعده باضمار فعل ولا يكون معطوفا لأن بدل الكل
لا يعطف على بدل البعض (قوله أرجلوه بعد قول القائل قام الرجل) والصواب أن لا تعد هذه
لأنها اشباع للحركة بدليل أرجلاه فى النصب وأرجليه فى الجر ونظيرها الواو فى منو فى الحكاية
وفى أنطور من قوله

الله يعلم أنا فى تلفتنا * يوم الفراق الى أحبابنا صور

واننى حيثما يثنى الهوى بصرى * من حوثا سلكوا أدنونا نطور

وحوثا لعة فى حيث وواو القوافى كقوله

متى كان الخيام بنذى طلوح * سقيت الغيث أيتها الخيامو

(قوله الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها) والصواب أيضا أن لا تعد هذه لأنها
مبدلة ولو صح عدتها لكانت الواو من أحرف الاستفهام فقد علم أن هذه المعانى الثلاثة باطلة

(قوله واو الثمانية) منه قوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلهم وقوله تعالى ثياب وأبكارا

وقوله تعالى والتاهون عن المنكر قال السهيلي فى الروض واو الثمانية فى قوله تعالى سبعة وثامنهم

كلهم بدل على تصديق القائلين بأنهم سبعة لأنها عاطفة على كلام مضمر تقديره نعم وثامنهم كلهم

وذلك أن قائلا لو قال ان زيدا لشاعر فقلت له وفقه كنت قد صدقته كأنك قلت نعم هو كذلك وفقه

أيضا وكذا الحديث أتوضأ بما أفضلت الجر قال وبما أفضلت السباع يريد نعم وبما أفضلت

السباع خرجها الدارقطني قال وقد أبطل واو الثمانية هذه ابن هشام وغيره من المحققين وقالوا لا معنى له

وبخثوا فى أمثله وقالوا أنها متناقضة (تنبيه) بقى على الناظم والشارح الواو التى تكون لمد الصوت

فى النداء كقولهم يا قورط يريدون قورط والواو المحوطة نحو طوبى أصلها طيبى بضم الطاء وواوأت

الابنية كالجورب والتورب وواو الوقت وتقرب من وواو الحال كقولك اعمل وأنت صحيح وواو

النسبة كاخوى فى النسبة الى أخ وواو الهمزة فى الخط كهذه نسأولك وسأولك وفى اللفظ كحمر او ان

وسودا وان وواو الاعراب كفى الاسماء الستة (واو) (قوله وابأبى الخ) أى أفديل بأبى والتعجب

للاستحسان والاشتب من الشب وهو وحدة فى الانسان ويقال برود عذوبة وذرب بالذال المعجمة فرق

والزرب كجعفر بن طيب الرائحة والشعر لبعض بنى تميم وحكم المندوب المتفجع عليه فى

الاعراب حكم المنادى والا كتر أن تلحق آخره ألف وجاز تركه نحو واخلعك موه واخلعك موه هربا

من الالتباس وتلحق المضاف اليه نحو وأمير المؤمنين ولا تلحق الصفة خلافا لىونس ولا يندب الا

الاسم المعروف الآن يكون متفجعا به نحو واحسرتاه ولا يقال وارجلاه لان معناها ليس معنى

واحا اسم فعل بمعنى أعجب والتكرير
لتوكيد اللفظ ومن الثالث وى كأنه
وى كأن الله وى اسم فعل بمعنى أعجب
والكاف للخطاب أو حرف جر للتعليل
أو كأن حرف تشبيه وقيل غير ذلك
والله تعالى أعلم

(حرف الباء)

(ضمير أنى متكلم كذا

تنبيه جمع وحرف الباء

اطلاق اشباع ونسبة)

يعنى أن الباء المفردة تكون ضمير
مؤنثة مخاطبة نحو تقومين وقومى
يا هند ومتكلم نحو أنى أكرمى
غلامى وعلامة التنبيه والجمع فى
جرهما ونصب ما نائبته عن الفتحة
والكسرة ولإطلاق القافية
المكسورة الروى بأشباع الكسرة
كقول امرئ القيس

* بسقط اللوى بين الدخول فوملى *
وكقوله لما نسجتهم من جنوب وشمالى
ولنسبة كقرشى وجمى وبصرى
وكوفى

(ويا للناء أو كالناء فى باروبا

والقريب وإذا ما ويدا

اسم عرف قدر نها فى النداء

وقد أتت لاحقة أسماء

معلومة أطنها أسماء

لفظ الجلالة ومستغاث فل

وأيها أيها أيضا عقل

يعنى أن ياموضوعه لنداء البعيد

حقيقة أو حكا كالتأنى والسأنى

مبكيا بخلاف العلم فإنه بما اشتهر بالخير فإذا سمع بكراهة ينقجع لفقده (قوله) واهالسم فعل بمعنى
أعجب الخ) واهاله ويره كلمة تعجب من طيب كل شئ وفى الصحاح إذا تعجبت من طيب شئ
قلت واهاله ما أطيبه وأنشد البيت المذكور فى النظم وقال ابن جنى إذا نوت فكأنك قلت
استطابة وإذا لم تنون فكأنك قلت الاستطابة فصار التنوين علم التكثير وتر كعلم التعريف وواه
أيضا كلمة تلهف وتلذذ وقد لا ينون وقال ابن برى وتقول فى التفجع واهاهواه (قوله) وى اسم فعل
بمعنى أعجب والكاف للخطاب أو حرف جر) فى القاموس وى كلمة تعجب تقول ويلك ووى لا زيد كما
فى الصحاح وفى المحكم وى حرف معناه التعجب وقد تدخل وى على كان المحققة والمشددة تقول وى
ثم تبدى فتقول كأن قاله الخليل وقال الليث وى يكى به عن الويل فيقال ويلك استمع قولى
وقوله تعالى ويكأن الله يسط الرزق لمن يشاء زعم سيبويه أنها وى مفصولة من كأن قال والمعنى
وقع على أن القوم انتبهوا فكلما ولى قدر علمهم أو نهوا فقبل لهم أعما يشبه أن يكون عندكم هذا
هكذا وأنشد ابن زيد بن عمرو بن نفيل وقيل لنبيه بن الحجاج

وى كأن من يكن له نسب يحسب ومن يفتقر بعش عيش ضمير

وقيل معناه ألم تر عزاه سيبويه إلى بعض المفسرين وقال القراء فى تفسير الآية ويكأن فى كلام
العرب تقرير كقول الرجل أما ترى إلى صنع الله وإحسانه قال وأخبرنى شيخ من أهل البصرة أنه
سمع أعرابية تقول لزوجها أين ابنك ويلك فقال ويكأنه وراء البيت معناه أما ترى فيه وراء البيت
وقيل معناه ويلك حكاة ثعلب عن بعضهم وحكاة أبو زيد عن العرب وقال القراء وقد يذهب بعض
النحويين إلى أنها كلمتان يردون ويلك أنه أرادوا ويلك فحذفوا اللام وتجمع أن مفتوحة بفعل
مضمر وقيل معناه أعلم حكاة ثعلب أيضا عن بعضهم وقال القراء تقديره ويلك أعلم أنه
فاضمرا لم قال القراء ولم نجد العرب تعمل الظن مضمر ولا العلم ولا أشباهه فى ذلك وأما حذف اللام
من ويلك حتى يصيرويل فقد تقول العرب لكنتها قال أبو اسحق الصحيح فى هذا ما ذكره
سيبويه عن الخليل ويونس قال سألت الخليل عنها فرغم أن وى مفصولة من كأن وأن القوم
تنهوا فقالوا وى متقدمين على ما سلف منهم وكل من تندم أو ندم فاطهار ندا منه أو تندمه أن
يقول وى كما تعاتب الرجل على ما سلف فتقول كأنك قصدت مكروهى حقيقة الوقوف عليها وى
وهو أجود وفى كلام العرب وى معناه التنبيه والتندم قال وتفسير الخليل مشا كل لما جاء
فى التفسير لان قول المفسرين أما ترى هو تنبيه والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(مبحث حرف الباء * الباء المفردة)

(قوله) ضمير مؤنثة مخاطبة نحو تقومين وقومى يا هند) الأول فعل مضارع مرفوع لتجرده عن
النائب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون والياء فاعله والثانى فعل أمر مبنى على حذف النون من
آخره نيابة عن السكون والياء فاعله هذا هو المشهور وقال الاخفش والمأزنى الياء حرف تأنيث مثل
تاء قامت والفاعل مستتر (تنبيه) بقى على الشارح شرح قول الناطم وحرف فانه رضى الله عنه
أشار به إلى أن الباء تكون حرف انكار نحو أزيدنيه بضم الدال وفتحها وكسرهما عكس ما قيل

وقد ينادى بها القريب تؤكد أو قيل مشتركة بين البعيد والقريب وهو أكثر أحرف النداء استعمالاً ولهذا لا يقدر عند الحذف سواء نحو يوسف أعرض عن هذا أي يا يوسف (٣٤) وأن أدوا إلى عباد الله أي يا عباد الله على قول والله أعلم ولا ينادى اسم الجلالة والاسم المستعان

وأياها وأيتها والمندوب الإله أو يناد للمندوب وا
 نعمت أن ولها ما قد حفظ
 من النداء فالاسم حذفه نقل
 كذا الرب جملة اسميه
 فاحفظ لما ذكر في القضية
 وقيل للتنبيه كي لا يلزم
 الجملة الإيجاف ثم التزم
 ندا إذا أتى بعيداً دعا
 أو أمر والتنبيه في الغير اسمياً
 يعني أنه إذا ولي يا مالميس عنادي
 كالفعل نحو ألا يا سجدوا والحرف
 نحو يا ليتني كنت معهم ورب نحو
 يارب كاسية في الدنيا عارية يوم
 القيامة والجملة الاسمية كقوله
 يا لعنة الله والاقوام كلهم
 والصالحين على سماع من جار
 فقيل في ذلك كله هي النداء والمنادى
 محذوف وقيل هي مجرد التنبيه لئلا
 يلزم الإيجاف بحذف جملة النداء
 كلها وهي قبل الأمر والدعاء للنداء
 ومع غيرهما للتنبيه وهذا القول
 بالتفصيل هو ما درج عليه ابن بون قال
 وبعديا لا غير ذالنداء
 احذوه قبل الأمر والدعاء
 كقراءة ألا يا سجدوا وكقوله
 ألا يا سلمى يا دارجى على البلى
 ولا زال منها ليجر عائلك القطر
 ونقوله يا لعنة الله البيت المتقدم
 وكقوله
 أم تعلمى يا عمر ل الله أننى
 كريم على حين الكرام قليل
 أى ألا يا هؤلاء اسجدوا وألا يا دارجى

في الرجل لعدم تنوينه وحرف تذكار نحو قدى وقد تقدم البحث فيهما في الواو وأما ياء التصغير
 وياء المضارع وياء الأشباع كنى في الحكاية قبل وياء الانكار والتذكرو ياء الأشباع ونحوهن
 فالصواب أن لا تعدلنهن أجزاء للكلمات لا كلمات والباب انما هو معقود لبيان أحوال الكلمات
 المستقلة فقول الناطم ضميراً أى خبر مقدم عن الياء ومضاف إليه ومستهكم معطوف بحذف
 العاطف وكذا خبر مقدم تنبيه مبتدأ مؤخر وجمع وحرف معطوفان على تنبيه بحذف العاطف
 في الأول والياء مبتدأ مؤخر وخذا فعل أمر والالف فيه مبدلة من نون التوكيد الخفيفة والتقدير
 الياء ضمير لى وللتكلم وكذا التنبيه والجمع وللانكار والتذكرو وهو مراده بحرف
 (يا) يا حرف لنداء البعيد وياه ألغز الحريرى في مقاماته فقال وما العامل الذى
 يتصل آخره بأوله ويعمل معكوسه مثل عمله وهو يا معكوسها أى وكلتا هاء من حروف النداء
 وعملهما في الاسم المنادى على حكم واحد وان كانت يا أجلى في الكلام أو أكثر في الاستعمال
 وقد اختار بعضهم أن ينادى بأى القريب فقط كالهزمة وقال ابن الحاجب في الكافية حروف
 النداء خمسة يا أو يا وهيا أو أى والهزمة ويا أعما لانها تستعمل في المنادى القريب والبعيد والمتوسط
 وأيا وهيا للبعيد وأى والهزمة للقريب وقال الزنجشري في المفصل يا أو يا وهيا للبعيد ولمن هو بمنزلة
 البعيد من نائم أو ساه واليه أشار الناطم بقوله ويا للناء أو كالتاء فيأرويا * إلا أن قوله للناء أو كالتاء
 بحذف الياء فيهما للضرورة (قوله) وقد ينادى بها القريب تؤكد من ذلك قول الداعي يا الله
 يارب وقد يكون ذلك هضماً لنفس الداعي لكامل تقصيره وبعده عن مظان القبول وهذا لا يتمحض
 الأعلى ما مشى عليه الشارح من كونه لنداء البعيد وأما على قول الناطم القائل بالاعية كما قاله
 ابن الحاجب فلا يحتاج إلى ذلك وإلى ذلك أشار بقوله والقريب (قوله) وقيل مشتركة بين
 البعيد والقريب) وقيل بينهما وبين المتوسط وقال ابن كيسان في حروف النداء ثمانية
 أوجه يارب ووازيد وأزيدوا يارب ووازيدوا يارب ووازيدوا يارب (قوله) أى يا يوسف
 قال الأزهرى ورجعاً قالوا فلان بلا حرف النداء أى يا فلان (قوله) ولا ينادى اسم الجلالة والاسم
 المستعان (الح) يعني لعدم سماعها بغيرها للبعد حقيقة أو تزيلاً فإنه غير لازم في (قائده)
 ذهب بعضهم إلى أن حروف النداء أسماء أفعال تتحمل ضمير المنادى بالكسرة فيكسر للهزمة
 أقسام الكلمة فهي حرف للاستفهام وفعل أمر من الواو وهو الوعد واسم فعل معنى أدعو
 لكنهما في الثاني مكسورة ولهما في ذلك نظائر بنظم مر (قوله) ألا يا سجدوا) أى في قراءة من قرأ
 بتخفيف اللام (قوله) فقيل في ذلك كله هي النداء والمنادى محذوف أى عند الدلالة وأما قوله
 تعالى ألا يا سجدوا والله بالتخفيف فالمعنى ألا يا هؤلاء اسجدوا وحذف المنادى اكتفاء بحرف النداء
 كما حذف حرف النداء اكتفاء بالمنادى في قوله تعالى يوسف أعرض عن هذا إذا كان المراد معلوماً
 وقال بعضهم إن ياء في هذا الموضع انما هو للتنبيه كنه قال ألا اسجدوا فلما أدخل عليه بالتنبيه سقطت
 الالف التي في اسجدوا لانها ألف وصل وذهبت الالف التي في الاجتماع الساكنين لانها والسين
 ساكتان وكذلك القول في بقية الأمثلة (قوله) وقيل هي مجرد التنبيه لئلا يلزم الإيجاف بحذف
 جملة النداء كلها) وهذا الإشارة إلى ما ذكرنا في الآية (قوله) وهي قبل الأمر والدعاء للنداء) هذا

وقال ابن بون أيضاً وقبل لى رب حذابا * فكأن منها ولا تناديا هو
 يارب ساربات ما توسدا * الأذراع العنسن أو كف اليد

وقوله

يا حبذا جبل الريان من جبل
وحبذا ساكن الريان من كنانا
وعذا معنى ما في التسهيل قال وقد
يحذف المنادى قبل الامر والدعاء
فتلزم يا وان وليها ليت أو رب أو حبذا
فهي للتنبيه لا للدعاء
(وقد أتى النداء للمتعب

برجزيه لديهم معجب)
(يا لك من قبرة بعمير

خلالك الحق فيضي واصفري)
يعني أن يا نجيء: لنداء المتعب منه
فتلزم لام الحرف بعدها جارة له وهذا
هو معنى قول ابن مالك

* ومثله اسم ذو تعجب ألف *
أي مثل المستغاث في لزوم الحرف باللام
بعد الاسم ذو تعجب أي متعجب منه
وهو قسمان أحدهما أن تنادى
الاسم المتعجب منسوخا بالياء وبإ
الدواهي إذا تعجب من كثرتهما الثاني
أن تنادى من له نسبة اليه ومكنة
فيه نحو بالعلماء وان تجي به اسم
ضمير فالغالب تمييزه بمنصوب أو
مجرور بمن نحو ياله رجلا أو من
رجل ومنه قول الرازي في المتن
يا لك من قبرة بعمير يا حرف نداء
ولك جار ومجرور وهو المتعجب منه
وكقول امرئ القيس

فيا لك من ليل كأن نجومه

بكل مغار القتل شدت يبدل

انتهى الباب الأول بحول الله وقوته

ويليه الثاني ان شاء الله

(١) قوله وله أفراد مقدرة عطف

على قوله له أفراد محقة فالضمير

اللفظ فافهم اه معصمه

هو القول المختار من الثلاثة لوجوه ذكرها شراح التسهيل (قوله فتلزم لام الحرف بعدها جارة له) أي
وهي مفتوحة (قوله إذا تعجب من كثرتهما الخ) وظاهر كلامه أن الاستغاث غير باقية بل هو
مستعمل في محض التعجب ويحتمل أنها باقية مع اشتراب اللفظ معنى التعجب لكنهم ليست استغاثه
حقيقية لأنه ليس منادى حقيقة كما صرح به الرضي بل تنزيلا فاذا قلت بالياء فكأنك تناديه
وتقول احضر بتعجب منك وبالعجب احضر يروك فهذا وقتك فاللام مفتوحة مثلها في بالزيد
ويجوز كسرهما باعتبار أنه مستغاث والمستغاث محذوف أي بالقوى للعجب والياء والدواهي
فإن أتى بالالف تعين الاعتبار الأول (خاتمة) إذا وقف على المستغاث والمتعجب منه مع الالف
جازا لحاقهاها السكت والله سبحانه أعلم وأعلى وأحكم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم وشرف وكرم ومجد وعظم تسليما كثيرا آمين والحمد لله رب العالمين

(مبحث الباب الثاني في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها)

(مبحث شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لأمرادف لها)

(قول الناظم رضى الله عنه لفظ الخ) اللفظ في اللغة مصدر لفظت الشيء من باب ضرب إذا طرحت
مطلقا من الفهم خاصة لكن صرح في الأساس بأن لفظت الرخي الدقيق مجاز وفي عرف النحاة صوت
معتمد على مخرج من مخارج الفهم محقق كاللسان أو مقدر كالخوف وسمى ذلك لفظا لأنه هو امرج
من داخل الرئة إلى خارجها فهو مصدر أو يده المفعول كالتخلق بمعنى الخلق وهذا التعريف اللفظ
أولى من قولهم صوت مشتمل على بعض الحروف لأنه يرد عليه ما هو على حرف واحد كواو العطف إذا
الشيء لا يشتمل على نفسه وإن أجيب عنه بأنه من اشتغال العام وهو الصوت على الخاص وهو بعض
الحروف إذا الحرف مجموع الصوت وكيفيته وهو الاعتماد على المقطع على ما اختاره السعد في المقاصد
لأصوت فقط ولا الكيفية فقط فإن قيل وجود اللفظ محال لتوقفه على الحرف المتوقف على الحركة
لا متنازع النطق بالساكن والحركة متوقفة على الحرف لأنها صفة قائمة به وأنه دور قلنا هو على
أن الحركة مع الحرف دور معي لا سبق فلا ينضروا الحق أنها بعده وانما الشدة المقاربة تتوهم المقارنة
ثم اللفظ له أفراد محقة وهي ما يمكن النطق بها بالفعل كزيد أو بالقوة كالحذوفات من نحو مبتدا
أو خبر لتيسر النطق بها صراحة وكذا كلامه تعالى قبل تلفظنا به من اللفاظ المحقة بالقوة لذلك
وأما كلام الملائكة والجن فإن ثبت أن النحويين انما يتكلمون على ما يتلفظ به البشر دون غيرهم
فهى كذلك ولا فهى محقة بالفعل وإلى الأول يشير قول الشنوائى المراد باللفظ في تعريف الكلام
جنس ما يتلفظ به فتدخل كلمات الله والملائكة والجن أهو أو ما كلامه تعالى النفسى فليس بحرف ولا
صوت (١) وله أفراد مقدرة وهي ما لا يمكن النطق بها أصلا وهي الضمائر المستتره أذ لم يوضع لها اللفاظ
حتى ينطق بها وانما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل تصويرا لمعناها وتدريبا للتعليم كما قاله الرضي وأما
تقسيمها إلى مستر وجواب وجواز فانما هو تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح واطلاق
اللفظ عليها حقيقى كما قاله بعض أبناء الوطن لا مجاز لانهم أجروا عليها أحكام اللفظ فأتوا المحقة
من الاسناد اليها وتوكيدها والعطف عليها وآثر الشارح القول على اللفظ لشموله المهمل والطلاق
القول على الاعتقاد بنفسه المقام فالناجى عن القول النفسى فاللفظ جنس لا يخرج به الدوال

الرابع لأن شأن الجنس الإدخال وما لم يتناول به يقال خرج عنه لانه وبعضهم أخرجها عن نظر الان بين الجنس وفصله العموم الوجهي فيخرج بكل ما دخل في الآخر والدوال هي الإشارة والكتابة والعقد بالاصابع الدالة على أعداد مخصوصة والنصب كعريف وهي العلامات المنصوبة كالحراب للقبلة **(قوله مركب)** مأخوذ من التركيب وهو لغة وضع شيء على شيء سواء كان على جهة الشئ أم لا فكل بناء تركيب ولا عكس سواء كان بينهما مناسبة أو لا بخلاف التأليف فانه وضع شيء على شيء بينهما مناسبة فينبغي العموم والخصوص المطلق فكل تأليف تركيب ولا عكس **(قوله)** مفيد أي دال على معنى (الح) وإلى محترزاته أشار من قال

وبالمفيد احترزوا مما علم * وجملة الشرط جوابها عدم

تركيبى والاضافى والتقييدى * والمرجى والمجهول فاستفيد

وبعضهم زاد بالقصد واعترض بأن المفيد يعنى عنه لان النائم ونحوه اذا أخبر بخبر فانه لا يفيد شيئاً فلو قال النائم زيد قام ووافق ذلك قيامه فاستفادة القيام من خارج كشاهدة القيام لامن كلامه واعترض بان المستفاد من المشاهدة صدق الخبر أي مطابقته للواقع وأما الفائدة فتصف بها الكلام غايته أنه غير مقصود بالافادة أي هو في حد ذاته مفيد أي دال والشأن أن يؤتى به لقصد الافادة لكن لم يأت هنا على الشأن وحديث تجديد الفائدة واتحاد المتكلم وغير ذلك مشهور **(قوله)** يحسن سكوت المتكلم عليه وقيل سكوت السامع وقيل سكوتها معا كما قيل وقصد ناسكوت من تكلم * وقيل سامع وقيل بل هما

فسكوت المتكلم معنى قطع كلامه وسكوت السامع بأن لا يطلب زائداً على ما سمع وسواء كان المعنى خبرياً أو انشائياً وخرج ما دل على معنى لا يحسن السكوت عليه كزيد على الذات وان قام زيد على تعليق شيء ما على القيام فليس مفيداً **(قوله)** وهي عبارة عن المبتدأ والخبر أو فاعل وأغنى عنه (أو أمثلتها) على ترتيبه زيد قائم وأقائم الزيدان وقام زيد وضرب اللص وذلك لان نائب الفاعل بمنزلة الفاعل والز مخبري وجاعلة راء فاعلاً حقيقة اصطلاحية ونقله الدماميني كما يحتمل الزيدان في أقائم الزيدان أنه في قوة المبتدأ والخبر لان الزيدان فاعل لا خبر ويحتمل أنه في قوة الفعل والفاعل لأن قائم اسم لا فاعل وكذا نقول في نحو كان زيد قائماً لان اسم كان سمي فاعلاً اصطلاحاً مجازاً وأصل معمولها المبتدأ والخبر لكن الظاهر قصره على الاول لان الجملة كان مع معمولها أو أم معمولها فلا يقال لهما الا ان جملة في قواعد النحو نعم على قول غير النحاة انها رابطة للزمان والاسنادين معمولها وبهذا تعلم أن نحو ظننت زيداً قائماً جملة فعلية حقيقة من فعل وفاعل لا منزلة ولا نظر للمعولين لكن يقال صابط الجملة غير مانع لدخول معمولي الناصخ فانهم بمنزلة المبتدأ والخبر وليسوا جملة كما أنه أيضاً غير مانع لدخول اسم الفاعل مع مرفوعه المستكن نحو زيد ضارب ولا يقال له جملة والذي ذكره الرضي أن الجملة ما تضمن الاسناد الاصلى قال فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما استندت اليه لكن يقال ان أراد بالاسناد الاصلى اسناد الفعل لفاعله والخبر لمبتدئه خرج نحو أقائم الزيدان مع أنه جملة وان أراد بالاسناد الاصلى المقصود بالافادة خرج جملة الصلة الا أن يريد ما الشأن فيه الفائدة **(قوله)** نحو ان قام زيد) بلغز بذلك فيقال أي قول ان نقص زاد وان زاد نقص أي ان نقص لفظه زاد معناه وعكسه كما قيل

(لفظ مركب مفيد كامل)

هو كلام القوم فافهم ما نقل

(في جملة خلو الافادة أي)

وهي التي تركبها قد ثبتا

(من مبتدأ قد جاء بعده الخبر)

أو فاعل أغنى على ما قد ذكر

(كذلك من فعل وفاعل وما)

ينوب عنه باتفاق العلماء

يعنى أن الكلام قول مركب مفيد

أي دال على معنى يحسن سكوت

المتكلم عليه والجملة لا تشترط فيها

الافادة وهي عبارة عن المبتدأ والخبر

أو فاعل أغنى عنه أو الفعل وفاعله

أو النائب عنه قال ابن مالك والكلام

ما تضمن من الكلام اسناداً مفيداً

مقصود الذات فهذا يظهر أن الكلام

لا يشترط الافادة فيه مخالف للجملة

لعدم اشتراط الافادة فيها فهي أعم

منه مطلقاً فكما وجد الكلام

وجدت ولا يلزم من وجودها وجوده

نحو ان قام زيداً ولما قام زيداً وكلما

قام زيداً والذي قام أبوه فهذه جملة

وليست بكلام

ويجتمعان في قولك زيد قائم أو قام زيد

(لأجل ذا قد جوزوا بان يقع سبع في الاعتراض لكن ما يقع)

(والاصل جاء بثمان قد غدت مشهورة لديهم كذا ثبت) وقيل جمل معدوده ثلاث حجة أنت محدوده

يعني أن ابن مالك قال في قوله تعالى فأخذناهم بغتة وهم لا يشعرون ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون أقام من أهل القرى (٢٧) أن أقام من جملة معطوفة على جملة فأخذناهم واعتراض

بينهما سبع جمل الاولى وهم لا يشعرون الثانية ولو أن أهل القرى آمنوا والثالثة واتقوا والرابعة لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض والخامسة ولكن كذبوا والسادسة فأخذناهم والسابعة بما كانوا يكسبون

وزاد عليه ابن هشام في مغنيته نامنة بأن عد آمنوا جملة ثم قال والمركبة من أن وصلتها مع ثبت مقدرا أو مع ثابت مقدرا على الخلاف في أنها اسمية أو فعلية جملة هذا ما في المغني وهو لا يستقيم لعد آمنوا جملة مستقلة وجعل المركبة من أن وصلتها جملة مستقلة وآمنوا من صلة أن لأنها خبرها والعلم عند الله وعلى هذا فإن مالك لم يشترط في الجملة المعارضة الافادة واشترطها بعضهم وعليه يكون الاعتراض بثلاث لأن وهم لا يشعرون جملة حاله قيد في عاملها فلذا لا يعدونها ولولي جوابها وهو لفتحنا إلى الأرض جملة ولكن كذبوا جملة فأخذناهم بما كانوا يكسبون جملة

(انقسام الجملة إلى اسمية

وفعلية وظرفية)

(وان يك اسم صدر جملة ذكر

فاسمية فيما لديهم قد شهر)

(وان أتاك الفعل فالفعلية

أو ظرف أو ما جر فالظرفية)

(بنحو قد والهمل لا يعتبر

بل ماذا كثرته هو المعتبر)

يعني أن الجملة الاسمية هي التي صدرها مبتدأ أو خبره أو اسم فعل مثال المبتدأ زيد قائم وقائم الزيدان عند من أجازوه ومثال اسم الفعل هيئات العقيق ومثال تقديم الخبر نحو أقامان الزيدان وأقامون الزيدون وأن الفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قائما وظننت زيدا قائما ويقوم زيد وقوم وأن الظرفية هي المصدرة بظرف نحو أعندك زيد أو مجرور نحو أفي الدار زيد إذا قدر زيد في المثالين فاعلا للظرف والمجرور لاعتمادهما على الاستفهام

الجواب
أر بني كلاما نزهة فقد نقص * كما أنه بالنقص منه زيد
جوابك في أن قام ذا اللفظ لم يفد * ومن نقص أن هذا الكلام يفيد

(قوله ويجمعان في قولك زيد قائم) أي فهو كلام لوجود الافادة وجملة لانه تركب من مبتدأ وخبر
(قوله أو قام زيد) أظهر الفاعل لأن الماضي مع الضمير المستتر لا يسمى كلاما على الاصح إذ لا تحصل الفائدة من الفعل الا اذا كان الضمير واجب الاستتار كما في التصريح وناقشه يس بأن قام في جواب هل قام زيد كلام قطعاً فكيف يشترط وجوب الاستتار اهـ ويمكن جملة على غير الواقع جوابا عالم يعلم فيه مرجع الضمير (قوله واعتراض بينهما سبع جمل الخ) هنا نص الزمخشري الذي نقله ابن مالك عنه إذ زعم أن أقام من معطوف على فأخذناهم ورد عليه من ظن أن الجملة والكلام مترادفان فقال انما اعتراض بربيع جمل وزعم أن من عند ولو أن أهل القرى إلى والأرض جملة لأن الفائدة انما تتم بمجموعه وبعد في القولين نظراً ما قول ابن مالك فلائنه كان من حقه أن يعدها ثمانى جمل أو تسعة وأما قول المعترض فلائنه كان من حقه أن يعدها ثلاث جمل المذكورة في الشرح وقوله قبل أن أقام من جملة معطوفة على جملة فأخذناهم أقام من استفهام انكارى خبرى معنى أى لا يأمن فلذا عطف على الخبر والفاء من حلقه عن محلها فيهما معنى السببية (قوله على الخلاف) ينبغي الجزم بأن المقدّر ثبت لأن مذهب صاحب هذا الكلام الزمخشري (قوله وعليه يكون الاعتراض بثلاث) أى جمل قال في المغني وهذا هو التحقيق قال الدماميني والتحقيق أن مجموع ولو أن إلى قوله يكسبون كلام واحد لا ارتباط بعضه ببعض فالمقصود بالفائدة المجموع فهو جملة اعتراض واحدة تضمنت جللا ولعل ماذا كره ابن هشام أظهر فتأمل

(مبحث انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية)

(قوله يعني أن الجملة الاسمية الخ) هذا انقسام أصلى للجملة ولكن في الحقيقة أن الظرفية ترجع لما قبلها من الاسمية والفعلية لانك إما أن تقدر عامل الظرف كائن أو استقر فعلى الاول تكون اسمية وعلى الثاني تكون فعلية (قوله ومثال اسم الفعل هيئات العقيق) قال الرضى ان بعضهم يدعى أن أسماء الافعال مرفوعة المحل على أنها مبتدآت لا خبرها كما في أقام الزيدان وليس بشئ لأن معنى قائم معنى الاسم وان شبه الفعل فيصح أن يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فانه ليس معنى الاسم فيه ولا اعتبار باللفظ وان سمع في قولك سمع بالمعنى مبتدأ وان كان لفظه فعلا وما ذكر بعضهم من أن أسماء الافعال منصوبة المحل على المصدر يفتى بشئ اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية (قوله وان الفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد الخ) المثال الاول للفعلية التي فعلها ما مضى مبنى للفاعل والثاني لما فعلها ما مضى

(قوله) وان قلنا ان العامل فيها جوابها فهي اسمية الصدر (قال الدماميني بل لو قلنا ان العامل الجواب
 فهنا مانع وهو الفاء فان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها فيجب أن يقدر أكرمه مقدما يفسره أكرمه
 المذكور فالجمله فعلية مطلقا أو ما قولهم ما لا يعمل لا يفسر عاملا فخصوص بباب الاشتغال كما
 سبق وقال الشنبي القائل بذلك لا يرى الفاء مانعا من عمل ما بعدها فيما قبلها لان تقدم الاسم
 لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذى له الصدر جواز ذلك (قوله) يوم يسافر زيد أنا مسافر) وذلك
 أن يوم مضاف الى الجملة التى تليه فلا يكون معمولاً لشي منها وانما هو تقدم من تأخير معمول لما بعدها
 (قوله) لا أن أبشر فاعل يهدو ومحذوف على الراجح) أى لأن الأصل فى الاستفهام أن يدخل
 على الافعال وتقدير الاسمية فى أنتم تخلقونه أرجح منه فى أبشرونا المعادلتها للاسمية وهى أم
 نحن الخالقون وتقدير الفعلية فى قوله * فقلت أهى سرت أم عادنى حلم * أكثر جحانا من
 تقديرها فى أبشرونا المعادلتها الفعلية (قوله) وماذا صنعت) هذا المثال يحتمل معنيين
 أحدهما الذى صنعتته فالجمله اسمية قدم خبرها وهو ما الاستفهامية عند الأخفش ومبتدؤها عند
 سيبويه والثانى أى شئ صنعت وعلى هذا فامر كب مع ذا وجعلا اسما واحدا للاستفهام نهى
 فعلية قدم مفعولها بخلاف الوجه الاول فان ذا عليه موصولة وعائدها محذوف فان قلت ماذا
 صنعتته فعلى التقدير الاول من أن ما اسم استفهام خبر مقدم أو مبتدأ وذا اسم موصول خبر
 أو مبتدأ مؤخر الجملة بحالها من كونها اسمية وعلى الثانى من أن امر كبة مع ذا وجعلا اسما
 واحدا للاستفهام تحتمل الاسمية بأن تقدر ماذا مبتدأ أى شئ وصنعتته الخبر والفعلية بأن
 تقدر مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد ماذا لان الاستفهام له
 الصدر والتقدير أى شئ صنعتت صنعتته هذا وقد ذكر بعضهم أن ما ذا من بين أدوات الاستفهام
 تخرج عن الصدرية (قوله) بجملة نعم وبئس فعلية) وكذا ان قدرا المخصوص مبتدأ خبره محذوف
 وتركه لضعفه [ومن أمثلة الباب البسطة فان قدرا ابتدأ فى اسمية وهو قول البصريين أو بدأ
 ففعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور فى التفسير والاعراب ولم يذكر الرخشى غيره
 الا أنه يقدر الفاعل مؤخرا ومناسبا لما جعلت البسطة مبتدأه وبؤيده الحديث باسمه لربى
 وضعت جنبى ومنها قولهم ما جاءت حاجتك يروى برفع حاجتك فالجمله فعلية وبنصبها فالجمله
 اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثانى ما مبتدأ واسمها
 ضمير ما وأنث حذوا على معنى ما وحاجتك خبرها ومنها الجملة المعطوفة من نحو قد عمرو وزيد قام
 فالأرجح الفعلية للتناسب وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين ومما يرجح فيه
 الفعلية نحو موسى أكرمه ونحو زيد ليقيم وعمرو لا يذهب بالجرم لان وقوع الجملة الظلية خبرا قليلا
 وأما نحو زيد قام فالجمله اسمية لا غير لعدم ما يطلب الفعل هذا قول الجمهور وجوز المبرد وابن العريف
 وابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير والكوفيون على التقديم والتأخير فان قلت زيد قام
 وعمرو قد عمرو فالاولى اسمية عند الجمهور والثانية محتملة لهما على السواء عند الجميع

(مبحث انقسام الجملة الى صغرى وكبرى)

(قوله) يعنى أن المبتدأ اذا أخبر عنه بجملة مطلقا (الح) الى ذلك أشار الناظم بقوله

وان قلنا ان العامل فيها جوابها فهي
 اسمية الصدر واذا على كل من القولين
 مقدمة من تأخير ومثلها فى الاسمية
 نحو يوم يسافر زيد أنا مسافر
 ومثلها فى الفعلية أبشرونا لان
 أبشر فاعل يهدو ومحذوف على
 الراجح وعلى المرجوح اسمية على
 أنه مبتدأ ونحو عادنى حلم وفى
 الدار عمرو ظرفية على أن المرفوع
 فاعل للظرف واسمية على أنه مبتدأ
 خبره ما قبله وماذا صنعتت ان قدرت
 ماذا مفعول صنعتت فهى فعلية
 أو ما مبتدأ وذا معنى الذى واسمية
 ونعم الرجل زيد وبئس الرجل بكر
 ان قدرا المخصوص بالمدح أو الذم
 مبتدأ خبره نعم وبئس فهى اسمية
 وان قدرا خبر المبتدأ محذوف بجملة
 نعم وبئس فعلية

(انقسام الجملة الى صغرى وكبرى)

(وان تجزئ لاسم بوقت الخبر

مطلق جملة فكبرى قرر)

(وهذه الصغرى وهى المبنية

عن مبتدأ فهي به جلية)

(وان يك الخبر مفردا فلا

تسمى بصغرى وكبرى مسجلا)

(وذات وجهين تكون باعتبار

وذات حشو باعتبار بن نصار)

يعنى أن المبتدأ اذا أخبر عنه بجملة

مطلقا نحو زيد قام أو زيد أبوه قائم

فالمجموع جملة كبرى

وان تحي لاسم بوقت الخبر * مطلق جملة فكبرى قرر

(قوله) والجملة الخبرية وحدها صغرى (والى ذلك أشار الناظم بقوله

وهذه الصغرى وهى المبنية * عن مبتدأ فهمى به جليبه

والإشارة فى قوله وهذه لمطلق جملة فى قوله قبل (قوله) والمبتدأ المخبر عنه بمفرد الخ) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان يك الخبر مفردا فلا * تسمى بصغرى وكبرى مسجلا

أى لفقد الشرطين وذ كر بعض المتأخرين أنها تسمى صغرى (قوله) حذفت الهمزة لنقل حركتها للنون الساكنة قبلها) رد ابن هشام فى المغنى هذا فى الكلام على ان المكسورة بأن المحذوف لعللة بمنزلة الثابت كقاض وحينئذ يمتنع الادغام لان الهمزة فاصلة فى التقدير بخلاف ما لو كان المحذوف اعتبارا طيفا فكانه لم يوجد أصل فاصح حينئذ ادغام نون لكن فى نون أنا ومن أمثلة ما يحتمل الكبرى وغيرها أنا أتيت به اذ يحتمل آتيتك أن يكون فعلا مضارعا ومنفوعا والاصل آتيتك أبدت الهمزة الثانية ألفا لوقوعها ساكنة اثر همزة وعلى هذا الاحتمال تكون جملة كبرى وأن يكون اسم فاعل ومضافا اليه فلا تكون صغرى ولا كبرى كما تقدم ومما يؤيد القول الاخير أن أصل الخبر الافراد وأن جملة يميل الالف من آتيتك وذلك يمتنع على تقدير انقلها من الهمزة ومنها زيد فى الدار اذ يحتمل تقدير استقر واستقر فعلى الاول جملة كبرى وعلى الثانى لا كبرى ولا صغرى ومنها زيد فى الدار اذ يحتمل تقدير استقر واستقر فعلى الاول جملة كبرى وعلى الثانى لا كبرى ولا صغرى ومنها

الأعمرولى مستطاع رجوعه * فیرأب ما أنأت يد الغفلات

الآن هذا يتعين فيه تقدير رجوعه مبتدأ ومستطاع خبره والجملة فى محل نصب على أنها صفة والاصل أتمنى عمرا موصوفاً بكذا فى محل رفع على أنها خبراً لا حتى تكون الجملة كبرى لان ألا التى التمنى لا خبر لها عند سيبويه لالفاظ ولا تقدير اذ اقل الماء كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم وانما تم الكلام بذلك جملا على معناه وهو أتمنى ماء وكذلك يمتنع تقدير مستطاع خبرا ورجوعه نائب عن الفاعل لما ذكرنا و يمتنع أيضا تقدير مستطاع صفة على المحل أو تقدير مستطاع رجوعه جملة فى موضع رفع على أنها صفة على المحل اجراء لا لا بحرى لست فى امتناع مراعاة محل اسمها وهذا أيضا قول سيبويه فى الوجهين وخالفه المازنى والمبرد فى المسئلتين مجوزا جعل مستطاع رجوعه جملة فى محل رفع خبر الألا والكلام حينئذ جملة كبرى وجوز جعل مستطاع صفة لعم على المحل ورجوعه نائب فاعل أو أن الجملة فى محل رفع صفة على المحل وخبر لا محذوف على الوجهين وتقدم هذا فى ألا

(مبحث انقسام الكبرى الى ذات وجه وذات وجهين)

(قوله) أى اسمية الصدر فعليه العجز) فإذا نظرت الى صدرها وجدته جملة اسمية وإذا نظرت لعجزها وجدته جملة فعلية وينبغى أن يزداد عكس ذلك فى نحو طنت زيدا أو قائم فهمى فعليه الصدر

اسمية

والجملة الخبرية وحدها صغرى والمبتدأ المخبر عنه بمفرد نحو هذا زيدا والجملة الفعلية التى ليست خبرا نحو قام زيد فلا تسميان بصغرى ولا كبرى وقد تكون صغرى وكبرى باعتبارين نحو لكننا هو الله ربى على أن أنا مبتدأ حذفت الهمزة لنقل حركتها للنون الساكنة قبلها وهو مبتدأ أيضا ضمير الشأن والله مبتدأ أيضا ورى خبر ما يليه والجملة خبر ضمير الشأن والجميع خبر أنا فالجميع كبرى باتفاق والله ربى جملة صغرى باتفاق وجملة ضمير الشأن باعتبار ما قبلها صغرى وباعتبار ما بعدها كبرى والله أعلم وان قدر هو الله فهو مبتدأ والله بدل منه أو عطف بيان ورى خبره فالجملة بتمامها كبرى والثانية صغرى

(انقسام الجملة الكبرى الى ذات

وجه وذات وجهين)

(وان يكن بصدرها اسم وأتى

فعل لدى الاخير وجهين اثبتا) يعنى أن المبتدأ اذا أخبر عنه بجملة فعلية نحو زيدا قام أو به فهمى الجملة ذات الوجهين أى اسمية الصدر فعليه العجز

اسمية العجز (قوله وذات الوجه الواحد هي المبتدأ المخبر عنه بجملة اسمية) يعني هي التي كل من صدرها وعجزها اسم أو فعل ومثال الثانية ظننت زيدا يقوم أبوه

(مبحث الجل التي لا محل لها من الاعراب * الاولى المستأنفة)

(قوله الاولى الجملة المستأنفة الخ) اقتصر على هذا اللفظ لانه هو الاوضح ولم يعبر بالابتدائية لانه ربما يتوهم قصرها على المفتح بها النطق فالابتدائية اعم لصدقها على ماله محل نحو جاء زيد ويده على رأسه فان جملة يده على رأسه ابتدائية بهذا المعنى ولها محل والاستثنائية اخص لعدم صدقها على ما تصدق عليه الابتدائية فكل استثنائية ابتدائية ولا عكس وكما تسمى بالمستأنفة تسمى أيضا بالاستثنائية والحاصل ان الابتدائية تطلق على امرين أحدهما مراد والثاني غير مراد فلذا كانت التسمية بالاستثنائية أوضح لانها نص في المعنى المراد (قوله الثاني الجملة المنقطعة عما قبلها) يعني بالانقطاع عدم التعلق الصانعي باتباع أو اخبار أو حالية ولا يضر الارتباط معنى بغير ذلك ففي الدما ميني يدخل في ذلك جملة آمن الناس من قوله تعالى كما آمن الناس وان ارتبطت من حيث التشبيه فالارتباط معنى لا يستلزم محلية الاعراب ألا ترى جملة الصلة فالمنقطعة اما لفظاً أو معنى فنال المنقطعة لفظاً ما مثل به الشارح فان رحمه الله منقطعة لفظاً لانه ليس هنا حرف يوصلها به وأما في المعنى فان الرحمة مرتبطة بالموت ومثال المعنى أو لم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فان الربط المعنوي مفقود فان الاعادة منقطعة عما قبلها معنى لان الاعادة لم تقع بعد حتى يحتملوا على الاقرار برؤيتها مع أن الربط اللفظي موجود وهو حرف العطف (قوله ومنه جملة العامل القلبي الملغى لتأخره) أي وأما العامل الملغى لتوسطه محوز يبدأ ظن قائم بجملة أيضاً لا محل لها الا أنها من باب جل الاعتراض لان جل الاستئناف التي كلامها فلا ترادها (قوله ويخص البيانون الاستئناف الخ) أي وأما النجاة ففألوا هي المنقطعة عما قبلها سواء كانت جواباً عن سؤال أم لا فالاستئناف عندهم أعم والاستئناف عند البيانين على ثلاثة أضرب لان السؤال اما عن سبب الحكم مطلقاً نحو

قال لي كيف أنت قلت عليل * سهر دأثم وحزن طويل

فسهر دأثم جواب لسؤال مقدر عن سبب علته كأنه قيل ما سبب علته لان العادة اذا قيل فلان عليل أن يسأل عن سبب علته مطلقاً عن سببها الخاص بان يقال هل علته كذا وكذا ولا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب علته السهر والحزن لانهم ما بعد أسباب المرض واما عن سبب خاص نحو وما أبرئ نفسي ان النفس لا مارة بالسوء كأنه قيل هل النفس اماره بالسوء فقيل نعم ان النفس لا مارة بالسوء والتأكيدي يدل عن أن السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد واما عن غيرهما نحو قال سلام في الآية وكقوله

زعم العواذل أنني في غمرة * صدقوا ولكن غمرني لا تنجلي

فان قوله صدقوا جواب لسؤال تقديره اصدقوا أم كذبوا والعواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة فلذا كر الضمير في صدقوا (قوله لا يسمعون الى الملا الأعلى) يعني من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملا الأعلى فان الذي يتبادر الى الذهن أنه صفة لكل شيطان على قاعدة

(والاصل قال قد بدأنا بالجل مامنوا محلها وما حصل)

(لانه لم يأت في موضعها)

(في السبب مفرد لانه فعها)

(أولها ذات استئناف وافت)

(قسمين في ابتداء لفظ جاءت)

(أو وقعت ثانية ما قبلها)

(قطع عنها فاعلان ماله)

(وربما ذا الاستئناف يخفي)

(لذا هنا الاصل الغليل أشفي)

(أو مع غيره يرى محجولاً)

(وذا بنوعين أتى معولاً)

(يعني أن ابن هشام في مغنيته قال)

بدأنا بالجل التي لا محل لها من

الاعراب لانهم لم يحل محل مفرد وذلك

الاصل في الجل فلما كونها أصلاً قدمها

الاولى الجملة المستأنفة وهي نوعان

أحدهما الجملة المفتح بها النطق

كالتي في أوائل السور نحو الحمد لله

ونذلك الكتاب لا ريب فيه وسبح

لله وسبح لله وأتى أمر الله وأنا

فتحنا وكقول القائل في أول كلامه

زيد قائم أو قام زيد والثاني الجملة

المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان

رحمه الله بجملة رحمه الله استثنائية

لكونها انشائية ومنه جملة العامل

القلبي الملغى لتأخيره نحو زيد قائم

أظن ويخص البيانون الاستثنائية

بذات الجواب لسؤال مقدر نحو

قال سلام من كل قول في القرآن لم

يعطف على ما قبله قال في المعنى

تنبيهات الاول من الاستئناف ما قد

يخفي وله أمثلة كثيرة منها لا يسمعون

الى الملا الأعلى فهي مقطوعة عما قبلها

الجل بعد التكررات أو حال منه لو وجد المسوغ وهو الوصف بما ردد وكل منهما باطل اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع قاله الزمخشري قال ابن المنير وسبب البطلان فهم أن المعنى لا يسمعون قبل الحفظ ونحن نقول المراد لا يسمعون حال الحفظ بسببه فهي صفة لازمة باعتبار العامل نعم الاستئناف النحوي أظهر أي ابتداء بيان حال الشياطين ولا يكون استئنافا يانيا الفساد المعنى أيضا هذا إذا كان السؤال المقدر لم يحفظ أما أن كان السؤال ما حالهم بعد الحفظ فهو صحيح قال الدماميني يرد عليه أي على صاحب المعنى ما فر منه من أنه لا معنى للحفظ من لا يسمع في نفس الامر فإن قال التقدير لا يسمعون بعد الحفظ قلنا هذا يصح الوصفية فلم يرد هاو وأجاب الشنخي بأنه اخبار عن حال الشياطين لا بوصف كونهم محفوظا منهم وفيه أنه لا يصح الاخبار عنهم بعدم السماع مع قطع النظر عن الحفظ لأنهم يسمعون في نفس الأمر وما أتى عدم السماع الامن الحفظ والاما كان للحفظ معنى إلا أن يتروح المصنف بأن عدم السماع خارج عن الجملة التي أخبر فيها بالحفظ فصيح أنه بعده وقيل يحتمل أن الاصل ثلاث معواتم حذفت اللام كما في جئت أن تكرمني ثم حذفت أن فارتفع الفعل (١) واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين (قوله الثاني أنا نعلم ما يسرون وما يعلنون) أي بعد قوله تعالى فلا يحزنك قولهم فإنه ربما يتبادر للذهن أنه يحكى بالقول وليس كذلك لأن ذلك ليس مقولا لهم وبطلان الحكاية واضح فلا ينبغي أن يعد هذا من الاستئناف الخفي إلا أن يتوهم أنه مقول لهم تهكما من كفرهم (قوله الثالث ان العزة لله جميعا) بعد قوله تعالى ولا يحزنك قولهم وهي كالتي قبلها وفي جمال القراء للسحاوي ان الوقف على قولهم في الايتين واجب صناعة (قوله قد تحتمل الجملة الاستئناف وغيره) عبارة المعنى قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره اه وعبر باللفظ لان المحتمل قد لا يكون جملة كزيد في نعم الرجل زيد فان أعربته خبرا المحذوف كان جملة مستأنفة وان جعلته مبتدأ والجملة قبله خبر كان مفردا فقول الدماميني زيد ليس مما يحتمل الاستئناف وغيره لأنه مفرد والكلام في الجملة غفلة عن سر تعبير ابن هشام وقال الشنخي هذه مناقشة في غاية السهولة لان زيدا يحتمل الاستئناف لكن باعتبار ما ينضم اليه ويصير به كالا وفيه أن زيدا مع ما ينضم اليه استئناف على كل حال لانه ان اعتبر مبتدأ والجملة قبله خبر فهو استئناف من القسم الاول اعني ما نطق به ابتداء وان جعل خبر المحذوف فهو استئناف بمعنى منقطع عما قبله فأين الاحتمال وأيضا هو لا يلزم قول صاحب المعنى ما اذا جل على الاستئناف احتاج الى تقدير جزئ يكون معه كلاما فكانت عبارة المعنى حينئذ أحسن وأبين من عبارة غيره (قوله وهو نوعان) أي واللفظ المحتمل نوعان (قوله نحو لا يألونكم خبالا الخ) أي من قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا وداما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر قد بينا لكم الايات وفي الكشف فان قلت كيف موقع هذه الجملة قلت يجوز أن يكون لا يألونكم صفة لبطانة وكذلك قد بدت البغضاء كأنه قيل بطانة غير أليكم خبالا بادية بغضاؤهم وأما قد بينا فكلام مبتدأ وأحسن منه وأبلغ أن تكون مستأنفات كلها على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة اه وفي حاشية التفاز اني قوله كيف موقع هذه الجملة يعني لا يألونكم قد بدت البغضاء قد بينا لكم لظهور أن قوله وما تخفي صدورهم أكبر حال وأن قوله وداما عنتم بيان وتوكيد لقوله لا يألونكم خبالا فكم حكاه ولذا لم يذكره عند تفصيل المواقع وقيل انه لما وقع بين الصفتين تعين أنه صفة وقوله وأحسن

الثاني أنا نعلم ما يسرون وما يعلنون
الثالث ان العزة لله جميعا فهما
للاستئناف (التنبيه الثاني) قد تحتمل
الجملة الاستئناف وغيره وهي نوعان
أحدهما ما تحتاج الى تقدير وذلك
في المخصوص بعدتم وبس اذا قدر
خبر مبتدأ محذوف جملة على
الاستئناف وان قدر مبتدأ خبره
جملة نعم وبس فليست حينئذ
استئنافية الثاني ما لا يحتاج فيه الى
ذلك لكونها جملة تامة نحو لا يألونكم
خبالا تحتمل الوصفية لبطانة
والاستئناف ونحو هاو وداما عنتم
(التنبيه الثالث) من اجل ما فيه
خلاف هل هو مستأنف أم لا

(١) قوله واستضعف الزمخشري
الجمع الخ لا وجه الضعف بل اللغة
مشحونة بتعدد الحذف وكثيرا ما يجزئ
الزمخشري في كشفه اه أمير .

منها المضارع المرفوع بعد الشرط
فالمبرد يرى أنه على ضمائر الفاء
وسبويه يرى أنه مؤخر من تقديم
والجواب محذوف

(ثانية ذات اعتراض تاني

سبعة عشر العد في الآيات)

(من بين فاعل وفعله كما

من بين فاعل ومفعول سما)

(والمبتدأ في الأصل أو في الحال

ومثله في خبره ياتالي)

(وبين شرط وجواب وقسم

مع جوابه كما قد ارتسم)

(وبين موصولهم وصلته

بين مضاف واليه فاقتده)

(وبين حرف ناسخ وما دخل

عليه أو جار ومجرور وحصل)

(ومثله الحرف وتوكيد كذا

والحرف للتنفيس والفعل خذا)

(وبين موصوف كذا وصفته

وبين أجزالة فلتنتبه)

(وبين قد والفعل بين مائتي

والمتني أيضا على ماعرفا)

(كذلك بين جلتين ثبنا

عدم الاحتياج فيهما أي)

يعني أن الثانية من الجمل التي لا محل

لها من الأعراب الجملة المعترضة بين

الفعل وفاعله كقوله

* شجالك أظن ربع الظاعنين *

فشجالك فعل ومفعوله وربع فاعله

وأظن اعتراضية وقوله

وقد أدر كتي والحوادث جنة

أسنة قوم لضعاف ولا عزل

أسنة فاعل أدر كتي والحوادث جنة

اعتراضية أو بين الفعل ومفعوله

منه أي مما ذكر وذلك لما في الاستئناف من القوائد وما في الصفات من الدلالة على خلاف
المقصود أو إيهامه وهو تقييد النهي بكون البطانة على هذه الصفات وليس معنى قوله مستأنفات
كلها أن الكل علة واحدة بالاجتماع بل أن كلامها علة للنهي بالاستقلال ترك تعاطفها تنبيه على
الاستقلال كافي قوله تعالى ذلك بأنهم كانوا ذلك بما عصوا ويجوز أن يكون كل واحد علة لما قبله
أي لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يمتنعونكم فساد لانهم يودون شدة ضرركم بدليل أنه قد بدت
البغضاء من أفواههم وأما قوله تعالى وما تخفي صدورهم أكبر فجملة حالية وأما قدينا لكم الآيات
فيحتمل أنه استئناف كلام وأنه علة للنهي أيضا أي لا تأيينا لكم الآيات الدالة على وجوب
معاداة من عادانا والحاصل أن الرخصى يجوز أن تكون الجملتان الأولىان صفتين وهما قوله
لا يأتونكم خبالا وقوله قد بدت البغضاء وجوز جعلهما مستأنفتين علة للنهي وأما قوله قدينا لكم
الآيات الخ فهو مستأنف على كل حال إما علة للنهي أو منقطع عما قبله لفظا ومعنى (قوله منها المضارع
المرفوع بعد الشرط) أي كأقوم من قولك ان قام زيد أقوم (قوله فالمبرد يرى أنه على ضمائر الفاء) أي
والمبتدأ والتقدير فأن أقوم فالجملة اسمية فترتبط بالفاء وليست مستأنفة لانها جواب الشرط فيجزم
المعطوف على مجموعها لا على الفعل وحده ويمتنع التفسير لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها
(قوله وسبويه يرى أنه مؤخر من تقديم والجواب محذوف) يعني أن الرفع عنه سبويه على
تقدير تقديمه عن الاداة دال على الجواب المحذوف لأنه هو الجواب فيجوز أن يفسر عاملا فيما قبل
الاداة كزبدان أتاني أكرمه ويمتنع جزم المعطوف عليه لانه مستأنف وقيل المرفوع نفسه
جواب بلا فاء لان الاداة لما يظهر أثرها في الشرط الماضي ضعفت عن العمل في الجزاء فيمتنع
العطف والتفسير معا ولا يرد على المبرد أن حذف الفاء مع غير القول خاص بالضرورة لان ذلك
فيما لا يصلح لمباشرة الاداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام الآن فيما يصلح كذا قيل وفيه مجال
للتناقشة ومن أمثلة التنبيه الثالث منذ ومذوماء بهدما في نحو ما رأيت مذوماء فقال السيرا في
في موضع نصب على الحال وليس بشئ لعدم الرابط وقول الدما ميني ان فيه رابطا بحسب المعنى اذ
الأصل بني وبين لقائه فقد وجد ضمير فالظاهر أن لا يكفي وأنه لا بد من الرابط اللفظي وقال الجمهور
مستأنفة جوابا لسؤال تقديره عن من قدر مذمبدا أم أم مذلك وعند من قدرها خيرا ما بينك
وبين لقائه ومنها جملة أفعال الاستثناء فقال السيرا في حال اذا المعنى قام القوم خالين عن زيد مثلا
وجوز الاستئناف وأوجب ابن عصفور ومنها الجملة بعد حتى الابتدائية نحو * حتى ماء دجلة أشكل *
فقال الجمهور مستأنفة وعن الزجاج وابن درستويه أنها في موضع جر بحتي وقد تقدم

(الجملة الثانية) المعترضة بين شيئين متلازمين لا فائدة للكلام في أثنا تتهوية وتوكيد أو تسديدا
أو تحسينا وقد وقعت في مواضع ذكرها الناظم (قوله شجالك أظن ربع الظاعنين) يحتمل أنه
مصدر مضاف ونعمامه * ولم تعبأ بعذل العاذلينا * والربع الدار نفسها والجملة (قوله وقد
أدر كتي الخ) وقوله

وقائله ما باله لا يزورنا * وقد كنت عن تلك الزيارة في شغل

لعلهم أن عطروني بنعمة * كما صاب ماء المزن في البلد المحل

فقد ينقض الله القبي بعد عشرة * ويصطنع الحسنى سراة بني عجل

أسر بنو عجل رجلا من دارم فقال هذه الايات فأطلقوه الحوادث نوازل الدهر والجمعة بفتح الجيم
الكثيرة والعزل جمع أعزل وهو الذي لا سلاح معه وضعاف وعزل مجروران بالتبعية لقوم والى ذلك
أشار الناطم بقوله من بين فاعل وفعله هذا هو الموضع الاول من السبعة عشر المشار لها في النظم
(قوله وبذلت الخ) بذلت مبنى للفاعل والتاء التانيث الساكنة والفاعل ضمير يعود على الريح
هيفا أى ريح حارة محرقة وهى ريح تأتي من قبل اليمن لا تمر بشئ أخضر الا بيس وتسمى بالنكباء
مفعوله والصبا كعلى ريح معروفة تقابل الدور سميت بذلك لانها تستقبل البيت وكأنها تحن اليه
قال ابن الاعرابي مهسها من مطلع الشرايا الى بنات نعش تكون اسما وصفة وفي الصحاح مهسها
المستوى أن تهب من موضع مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار وترغم العرب أن الدور ترعج
السحاب وتشخصه في الهواء ثم تسوقه فاذا علا كشفت عنه واستقبلته الصبا فوزعت بعضه على
بعض حتى يصير كسفا واحدا والجنوب تلحق روادفه به وتعدده من المدد والشمال تمرق السحاب
وهى ريح تأتي من ناحية القطب المسماة بالطيب والباء في الصبا داخلة على المترولة وهو الاشهر من
دخولها على المأخوذ والشمال في البيت وزان جعفر والبيت من أرجوزة أبي النجم
* الحمد لله العلى الاجلل * وسبقت في على وهذا هو الموضع الثاني واليه أشار الناطم بقوله كما
* من بين فاعل ومفعول سما * (قوله وفيهن والايام يعثرن بالفتى الخ) هذا البيت لمعن بن أوس
شاعر مجيد فحل من مخضري الجاهلية والاسلام وقد الى عمر بن الخطاب وعمر الى أيام ابن الزبير وله
مدائح في الصحابة رضى الله عنهم وقبل البيت

رأيت رجلا لا يكرهون بناتهم * وفيهن لانكذب نساء صواح
و ضمير فيهن للبنات و ضمير يكرهن عائدا الى التذنب المفهوم من نواذب (قوله وبجملة الاختصاص) في
المطول هي في محل نصب على الحال وكذا قال الرضى ومعنى الحديث نحن لانورث مخصوصين من
بين الناس ولعل ما ذكره الشارح تبعا لغيره أظهر وأما الاعتراض بكان الزائدة فالصحيح أنها
لا فاعل لها فلا جملة وهذا هو الثالث (قوله وانى لرام نظرة الخ) وذلك على تقدير أزورها خبر لعل
لاعلى أن أزورها هو الصلة وخبر لعل محذوف والا كان من قسم الاعتراض بين الصلة والموصول
وتقدير الصلة محذوفة أى التى أقول لعل وشطت بعدت والنوى جهة القصد من السفر (قوله ان
الثمانين وبلغتها الخ) دعاء للمخاطب بأن يبلغ الثمانين وترجان بفتح التاء وضمها وضم الحميم
وكرعفران من يبلغ الكلام بلغة أخرى والمراد هنا مطلق المبلغ والبيت لعوف بن محم الخراعى
الشباني أبو المنهال أحد العلماء الادباء الفصحاء كان صاحب أخبار ونوادير ومعرفة بأيام الناس
واختصه طاهر بن الحسين بن مصعب لمناذته ومسامحته فلا يسافر الا وهو معه وكان سبب
اتصاله به أنه نادى على الجسر بهذه الايات وطاهر منحدر في حراقة بد جملة
عجبت لحراقة ابن الحسين كيف تعوم ولا تغرق
وبحران من تحتها واحد * وآخر من فوقها مطبق
هأعجب من ذال عيادتها * وقد مسها كيف لا تورق
وأصله من حران وبقي مع طاهر ثلاثين سنة لا يفارقه كلما استأذنه في الانصراف الى أهله ووطنه
لا يأذنه فلما مات ظن أنه يتخلص وأنه يلحق بأهله فقر به عبد الله بن طاهر وأفضل عليه

كقوله

وبذلت والدهر ذو تبدل

هيفا دور بالصبا والشمال

هيفا مفعول بذلت وما بينهما معترض

وبين المبتدأ وخبره كقوله

وفيهن والايام يعثرن بالفتى

نواذب لا يعلنه ونواذب

فيهن خبر مقدم مبتدؤه ونواذب

وما بينهما معترض ومنه الاعتراض

بجملة الفعل القلبى الملقى نحو زيد

أظن قائم وبجملة الاختصاص نحو

نحن معاشر الانبياء لانورث لانورث

خبر نحن ومعتبر مفعول فعل

الاختصاص المحذوف جملة معترضة

وبين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله

وانى لرام نظرة قبل التى

لعل وان شطت نواها أزورها

أزورها خبر لعل وما بينهما معترض

وكقوله

ان الثمانين وبلغتها

قد أحوجت سمعى الى ترجان

أحوجت خبران وما بينهما معترض

وتلطف بجهده أن يأذن له في العود فاتفق أن يخرج عبد الله من بغداد إلى خراسان فجعل عوفاً
عديله فلما شارف الري سمع صوت عندليب يغرد بأحسن تغريد فأعجب ذلك عبد الله وقال يا ابن
محمل هل سمعت أشجى من هذا فقال لا والله فقال عبد الله قاتل الله أبا كبير حيث يقول

ألا يا حام الأيلك إلفك حاضر * وغصنك مياد فقيم تنوح

أفق لا تنح من غير شئ فأننى * بكيت زماناً والفؤاد صميح

ولو عاف شطت غربه دار زنب * فها أنا بكى والفؤاد قريح

فقال عوف أحسن والله أبو كبير وأجاد أنه كان في الهذليين مائة وثلاثون شاعراً ما فهم إلا مفلق
وما كان فيهم مثل أبي كبير وأخذ يصفه فقال له عبد الله أقسمت عليك ألا أخرجت قوله فقال قد كبر
سنى وفنى ذهني وأنكرت كل ما كنت أعرف فقال عبد الله بحق طاهر إلا فعلت فأنشأ يقول

أفى كل عام غربة وزروح * أما النوى من وثبة فتريح

لقد طلع البين المشت ركائبى * فهل أرى البين وهو طليح

وأزقنى بالرى نوح جاممة * فنحت وذو البين الغريب ينوح

على أنها ناحت ولم تذر عبرة * ونحت وأسراب الدموع سفوح

وناحت وفرحها حيث تراهما * ومن دون أفرانخى مهامه فيح

ألا يا حام الأيلك إلفك حاضر * وغصنك مياد فقيم تنوح

عسى جود عبد الله أن يعكس النوى * فتلقى عصي التسيار وهى طريح

فاستعبر عبد الله ورق له وجرت دموعه وقد أشار إليوسى رحمه الله في داليتيه لهذه الأبيات بقوله

ولرب باكية شجنتى موهنا * نغماتها فوق القضيبة الأثماد

بانت تظارحنى البكاء كأنها * تدرى الذى يجوانحى من موجد

فبكيت غير بكائها اذ لم ترق * دمعاً ونحري بالمدمع قد ندى

بكت الهديل على تقادم عهده * أفلا أحن إلى حديث المعهد

وبكت وفرحها هانك وقد غدا * عنى فرائخى كل نشر قررد

مارمت عنهم نقلة الاجحوا * أن لا تلاقى بعد ذلك المشهد

فعلا عويلهم وناحوا نوحه * ملكك فؤاد مكاشح فى مفاد

وسقوا تراقيهم وقالوا لآرم * أولافلا تبعد ولا تبعد

أبكى عليهم بعدهم أسفاوهم * سيكون حولى كالشكالى الفقد

لو كان عبد الله يسمع نوحى * ألفت عصاها رحلتى وتزودى

ولما دخل عليه مرة فكلّمه عبد الله فلم يسمعه أنشأ قصيدة يشكو فيها ضعفه وكبره إليه ومطلّعها

يا ابن الذى دان له المشرقان * طراوقد دان له المغربان

ان الثمانين وبلغتها * قد أحوجت سمعى إلى ترجان

وبدلتنى بالنشاط انحنأ * وكنت كالصعدة تحت السنان

وقاربت منى خطالم تكن * مقاربات وثبت من عنان

وأنشأت بينى وبين الورى * سحابة ليست كنسج العنان

ولم تدع في المستضع * الاساى وبحسبي اللسان
 ادعوه الله وأثنى به * على الامير المصعب الهجان
 وهمت بالاطمان وجدابها * لا بالغواني أين منى الغوان
 فقتر باني بأبي أنما * من وطني قبل اصفرار البنان
 وقبل منعاه الى نسوة * أوطانها حران والرقتان
 سقى قصور الشاذياخ الحيا * من بعد عهدي وقصور الميان
 فكلمكم ومن دعوة لي بها * أن تخطاها صروف الزمان
 وسار راجعا الى أهله ومات في حدود العشرين ومائتين (قوله) واتى وتهياى الخ) هذا من قصيدة
 لكثير مطاعها

خليلى هذا ربع عزة فاعقلا * فلو صيكنتم أبكيا حيث حلت
 وما كنت أدري قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت
 وما أنصفت أما النساء فبغضت * الينا وأما بالنوال فضنت
 ووالله ما قاربت الاتباء عدت * بصرم ولا أكرت الاستقلت
 فقلت لها يا عز كل مصيبة * اذا وطلت يوما لها النفس ذلت
 فان سأل الواشون فيم صرمتها * فقل نفس حر سلت فتسلت
 وكنت كذرى رجلين رجل صحيحة * وأخرى رعى فيها الزمان فثقلت
 أسبى بنا أو أحسنى لاملومة * لدينا ولا مقلية ان ثقلت
 هنيئا امر يشاغير داء مخامر * لعزة من أعراضنا ما استحلت
 وكنا سلكننا في صعود من الهوى * فلما توافينا ثبت وزلت
 وكنا عقدنا عقدة الوصل بيننا * فلما توافينا شدت وحلت
 وللعين أسراب اذا ما ذكرتها * وللقب وسواس اذا العين ملت
 وهذا هو القسم الرابع والى هذين القسمين أشار الناظم بقوله

والمبتدأ في الأصل أو في الحال * ومثله خبره ياتالى

(قوله) وبين الشرط وجوابه) ومن أمثله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ومنها ان يكن غنيا أو
 فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى قاله جماعة منهم ابن مالك والظاهر أن الجواب فالله أولى
 بهما أعنى أنه جواب بحسب اللفظ قائم مقام الجواب المحذوف بحسب الحقيقة وتقديره ان يكن
 المشهود عليه غنيا أو فقيرا فلا تكتنموا الشهادة رافة به لان الله أولى وأرحم بهما مثل من كان
 يرجو لقاء الله أى فليبادر العمل فان أجل الله لآت وذلك أنه لا بد من كون الجواب مسببا عن الشرط
 واتيان أجل الله ليس مسببا عن رجاء لقاء الله تعالى فكذلك ههنا أولوية الله بهما ليست مسببة
 عن الكون غنيا أو فقيرا وهذا الذى استظهره قول الاخفش ولا يرد ذلك تنبيه الضمير كما توهموا
 لان أو هنا للتوزيع والضمير معها يوافق بخلاف أو التى ليست للتوزيع فانه يفرد معها وحكم
 أو التى للتوزيع حكم الواو في وجوب المطابقة نص عليه الأبدى بضم الهمزة وتشديد الباء وهو الحق
 وأما قول ابن عصفور ان تنبيه الضمير في الآية شاذة فباطل وهذا هو الموضع الخامس والى ذلك

قوله الشاذياخ بالشين والذال
 المعجمتين ثم باء مشناة تحتية آخره خاء
 معجمة بضبط ياقوت قال وهى
 قرية من قرى بلخ والميان بكسر الميم
 آخره نون مواضع كانت بنيسابور
 فيها قصور آل طاهر بن الحسين
 وأنشد البيت كتبه مصححه

وكفوله

واتى وتهياى بعزة بعدما

تخلت عما بيننا وتخلت

لكالمرتجى ظل الغمامة كلما

تموا منها المقليل اضمحلت

لكالمرتجى خبران وما بينهما

معترض وبين الشرط وجوابه

نحو واذا بدلنا آية مكان آية والله

أعلم بما ينزل قالوا قالوا جواب اذا

وما بينهما معترض وبين القسم

أشار الناظم بقوله وبين شرط وجواب (قوله لعمرى وما عمرى على بهين الخ) هذا البيت للناطقة
الذي يأتى من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر ومنها

على حين عاتبت المشيب على الصبا * وقلت ألما أصعب والنيب وازع
أتانى آيت اللعين أنك لمتنى * وتلك التى نستك منها الماسع
مقالة أن قد قلت سوف أناله * وذلك من تلقاء مثلك رائع
فبت كأنى ساورتنى ضئيلة * من الرقرش فى أنيابها السم نافع
فأنك كالليل الذى هو مدركى * وإن خلت أن المتأى عندك واسع

وجوابه كقوله

لعمرى وما عمرى على بهين

لقد نطقت بطلا على الأفاع
لقد جواب لعمرى وهو قسم مبتدأ
محذوف الخبر وجواب وما بينهما
معتزض ونحو قال فالحق والحق
أقول لا ملأن جهنم لا ملأن جواب
فالحق المنصوب بفعل القسم بعد
حذف حرفه وما بينهما معتزض
والحق مفعول أقول على قول والله
أعلم وبين الموصول وصلته كقوله
ذلك الذى وأبيلك يعرف مالكا
والحق يرفع ترهات الباطل
يعرف صلة الذى وأبيلك قسم
معتزض بينهما وبين المتضايقين
نحو هذا غلام والله زيد قال ابن مالك
فصل مضاف شبه فعل ما نصب
مفعولا أو ظرفا أو جزوا لم يعب
فصل عين واضطرارا أو جدا
بأجنبي أو بنعت أو ندا
انظر أمثلة ذلك فى شراحه

العمر بفتح العين وضمها الحياة والذى يقع فى القسم مفتوح العين من عمر الرجل من باب فرح إذا
عاش طويلا لأن مصدره خالف القياس فأتى بسكون الميم مع فتح العين وضمها والبطل مصدر بطل
الشيء بطل إذا كان غير حق وهو صفة لمحذوف أى نطقا بطلا والأفاع عارع بالقاف جمع أفرع وهو
عيب يحدث عن فساد فى العضو (قوله ونحو قال فالحق والحق أقول) الأصل أقسم بالحق لا ملأن
وأقول الحق فانتصب الحق الأول بعد اسقاط الخافض أعنى حرف القسم وهو الباء نحو * إن على
الله أن تبايعا * بأقسم محذوفا والحق الثانى بأقول واعتزض بحملة أقول الحق وقدم مفعولها
للاختصاص وقرئ برفعهما بتقدير فالحق قسمى والحق أقوله ويجرهما على تقدير واو القسم فى
الأول والثانى تو كيدا كقولك والله والله لا فعلن وقال الزمخشري جبر الثانى على أن المعنى وأقول
والحق أى هذا اللفظ فأعمل القول فى لفظ واو القسم ويجرورهما على سبيل الحكاية اه وهذا وإن لم
يصرح به الزمخشري إلا أنه مفاد كلامه حيث قال على حكاية لفظ المقسم به أى مع حرف القسم
قال وحكاية اللفظ وتسليط العامل عليه محلا وتقدير أوجه حسن دقيق كما جاز فى المجرور فى هذه
الآية كذلك يجوز فى المرفوع والمنصوب فيحكى رفعهما ونصبهما وتسليط عامل غير الرفع والنصب
عليهما اه وقرئ برفع الأول ونصب الثانى قيل أى فالحق قسمى أو فالحق منى أو فالحق أنا والأول
أولى ومن الاعتراض بين القسم وجوابه فلا أقسم بمواقع النجوم الآية وهذا هو الموضع السادس
واليه أشار الناظم بقوله وقسم * مع جوابه كما قد ارتسم * أى بينهما (قوله ذلك الذى الخ) من
مقطوعة لجرير يخاطب يحيى بن عقبة الطهوى وهى

أمت طهية كالبكرا أفرها * بعد الكشيش هدير قمر بازل
يا يحيى هل لك فى حياتك حاجة * من قبل فاقرة وموت عاجل
أحرزنت أمتك إذ كشفت عن استها * وتركتها غرضا لكل مناضل
حلت طهية من سفاهة رأيها * منى على سنن الملح الوابل
أطهى قد غرق الفرزدق فاعلموا * فى اليم ثم رمى به فى الساحل
من كان يمنع ياطهى نساء كم * أم من يكر ورا عسرج الجاسل
ذلك الذى الخ اناتز يدعى الحلو ملو منا * فضلا ونجمل فوق جهل الجاهل

أفرها فقرأوا الكشيش كشيش البكر قيل أن ثبت شقشقة فاذا كان ذا شقشقة هدر والفاقرة
التي تقطع فقار الظهر والجامل الأبل وهذا هو الموضع السابع واليه أشار الناظم بقوله
* وبين موصولهم وصلته * (قوله هذا غلام والله زيد) حكى ذلك الكسائى وفى الالفية

ولم يعب * فصل عين وقول الشارح قال ابن مالك فصل مضاف الخ وقوله انظر أمثلة ذلك في شرحه الصواب اسقاطه وحذفه والاقصا على ما ذكرناه وهذا هو الموضع الثامن والى ذلك أشار الناظم بقوله * بين مضاف واليه فاقتده **(قوله)** كأن وقد أتى حول كميل الخ الحول السنة والكيل الكامل والاثنى بالمثلثة جمع أنغية بضم الهمزة وكسرها مع تشديد المثناة التحتية وهي الحجر يوضع عليها القدر وقت الطبخ وتشدد الياء في الجمع وتخفف والمثول من الاضداد يطلق على المنتصبات وعلى المتصقات بالأرض وهو لاي القول الطهوى وقوله

أتنسى لاهدك الله سلمي * وعهد شبابه الحسن الجميل

(قوله) وما بينهما معترض ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم كأن على حد الحال في قوله * كأن قلوب الطير وطباو يابس الخ في مجيئها من اسم كأن مع قطع النظر عن التقدم قال الدماميني منع بعضهم تقديم الجملة الحالية المقترنة بالواو وحينئذ فيتعين الاعتراض عندهم وهذا هو الموضع التاسع واليه أشار الناظم بقوله * وبين حرف ناسخ وما دخل * عليه **(قوله)** بأرى أي باطن فالأصل اشتريته أرى أي أظن بألف درهم فاعتراض بأرى بين الجار والمجرور وهذا هو الموضع العاشر واليه أشار الناظم بقوله * أوجار ومجرور حصل * بتخفيف جار للضرورة **(قوله)** وما أدري وسوف إخال أدري تمامه * أقوم آل حصن أم نساء * فقوله ما أدري أي الآن وسوف إخال أي وأظن الآن أني سوف أدري في المستقبل فاعتراض بإخال بين سوف وأدري وليست سوف داخلية على إخال لأن الظن واقع الآن لأن المعنى وما أدري فيما مضى وأظن الآن أني سوف أدري في المستقبل جواب هذا الاستفهام وهذا الاعتراض الواقع بين حرف التنفيس والفعل في أثناء اعتراض آخر فان سوف وما بعدها اعتراض بين أدري وجملة الاستفهام أعني أنه اعتراض بين الفعل وبين ما سدم مسدفعوليه أعني أقوم آل حصن أم نساء وهذا هو الموضع الثاني عشر واليه أشار الناظم بقوله

* والحرف للتنفيس والفعل خذا * وأما الحادي عشر المشار إليه في النظم بقوله

* ومثله الحرف وتوكيد كذا * فلم تكلم عليه لظهوره **(قوله)** وبين الموصوف وصفته ذاية فلا أقسم بمواقع النجوم) فان هذا الآية فيها اعتراضان اعتراض بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة لو تعلمون واعتراض بين أقسم بمواقع النجوم وجوابه وهو أنه لقرآن كريم بالكلام الذي بينهما وما أقول ابن عطية ليس فيها الاعتراض واحد وهو لو تعلمون لأن وانه لقسم عظيم توكيد لا اعتراض فردود لأن التوكيد والاعتراض لا يتنافيان وقدم مضى ذلك في حد جملة الاعتراض وهذا هو الموضع الثالث عشر واليه الإشارة بقول الناظم * وبين موصوف كذا وصفته * **(قوله)** وما بينهما اعتراض أي بين به قسدر جزائهم وهو أن قدرا بالجزاء المثل لا الأقل ولا الأكثر وحينئذ فالمعنى جزاء كل سيئة كائن بقدرها **(قوله)** وجملة ما لهم من الله من عاصم خبر أي عن المتبد الذي هو والذين كسبوا وما قاله الشارح هو ما ذهب عليه ابن عصفور وهو بعيد لان الظاهر أن ترهقهم لم يثبت به لتعريف الذين في عطف على صلته بل جرى به الاعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات وانما كان ذلك ظاهرا لان الشأن أن الموصول والصلة في تأويل مشتق مع صحة المعنى تقول الذي جاء أبوه زيد أي الجاني أبوه وهنا يصح أن يقال الكاسبون السيئات

وبين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله

كأن وقد أتى حول كميل

أنافها حمامات مثول

أنافها اسم كأن وحمامات خبره وما

بينهما معترض وبين الجار ومجروره

محو اشتريته بأرى ألف درهم وبين

الحرف وتوكيده كقوله

ليست وهل ينفع شيأ لبت

ليست شيأ بابوع فاشتريت

فليت الثانية توكيد الأولى والثانية

فاعل ينفع الاعتراضية وبين حرف

التنفس والفعل كقوله

وما أدري وسوف إخال أدري

وبين الموصوف وصفته كآية فلا

أقسم بمواقع النجوم وبين أجزاء

الصلة نحو والذين كسبوا السيئات

جزاء سيئته بمثلها وترهقهم ذلة الآيات

فان جملة وترهقهم ذلة معطوفة على

كسبوا السيئات فهي من الصلة وما

بينهما اعتراض وجملة ما لهم من الله

من عاصم خبر وبين قد والفعل كقوله

أخالد قد والله أو طأت عشوة

وما قاتل المعروف فينا يعنف

والله قسم اعتراض به بين قد

وأوطأت وبين حرف النفي ومنفيه

في تعيين هؤلاء القوم ولا يقال في تعيينهم المرهقون بالذلة اذا الارهاق بالذلة انما يصيبهم جزاء على كسبهم للسيئات يوم القيامة وحينئذ فلا يعرفون به الا ان ثم ان كون جملة ما لهم من الله من عاصم خبرا عن الذين كسبوا ليس بتعيين لجواز ان يكون الخبر جزءا سيئة يمثلها أي جلته على أن جزءا مبتدأ والباء متعلقة بمحذوف خبر أو أن الخبر مثلها وزيدت الباء فيه وما لهم خبر ثان فلا يكون في الآية اعتراض ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي كاذكروما قبلها جلتان معترضان بين المبتدأ والخبر لا بين أجزاء الصلة وأن يكون الخبر كأنما أغشيت فالاعتراض بثلاث جل أو أولئك أصحاب النار فالاعتراض بأربع جل ويحتمل وهو الاظهر أن الذين ليس مبتدأ بل معطوف على الذين الاول فهو في محل رفع خبر لأنه في محل رفع مبتدأ أي للذين أحسنوا الحسنى وزيادة فللذين خبر مقدم وأحسنوا صلته والحسنى مبتدأ مؤخر والذين كسبوا السيئات جزءا سيئة يمثلها هنا في مقابلة الزيادة هناك ومما يرجح هذا الوجه وهو كون الذين ليس مبتدأ بل عطف على الذين السابق أن الظاهر أن الباء في مثلها متعلقة بالجزء أي لان المعنى الجزاء بالمثل فاذا كان جزءا سيئة مبتدأ احتج الى تقدير الخبر أي واقع قاله أبو البقاء أولهم قاله الخوفي وهو أحسن لا غناؤه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها وهو الذين وعلى ما اخترناه يكون جزءا عطفا على الحسنى فلا يحتاج الى تقدير آخر لا للمبتدأ ولا للخبر لوجود كل منهما في اللفظ وأما قول أبي الحسن وابن كيسان ان مثلها هو الخبر وأن الباء زيدت في الخبر كما زيدت في المبتدأ أي بحسبك درهم فردود عند الجمهور لان الباء عندهم لا تزداد في الخبر بل في المبتدأ الا اذا كان الخبر منفيا وقد يؤنس قولهما بقوله وجزءا سيئة سيئة مثلها من حيث ان مثلها جزء من الباء وهو صفة لسيئة فقوله يمثلها أي سيئة مثلها والباء زائدة وهذا هو الموضع الرابع عشر واليه أشار الناظم بقوله * وبين أجزاء صلة فلتنبه *

(قوله ولا أراها تزال الخ) هذا البيت لابن هرمة واسمه ابراهيم تنكؤها من نكاح الجرح ومن أبيات القصيدة

ان سلمي والله يكلوها * ضنت بشئ ما كان يرزوها

والى الخامس عشر والسادس عشر أشار الناظم بقوله

وبين قدوال فعل بين مانقي * والمتنفي أيضا على ما عرفا

(قوله تفسير لقوله من حيث أمر كم الله) أي أن المأث الذي أمر كم الله به هو مكان الحرث ودلالة على أن الغرض الاصل في الايمان طلب النسل لا محض الشهوة وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة وهذا هو الموضع السابع عشر وهو آخرها واليه أشار الناظم بقوله كذلك بين جلتين الخ (قوله بالحالية الخ) أي بان توجد الجملة مقرونة بالواو فاصلة بين أمرين متلازمين فلا يدري حينئذ أن الواو للحال أو للاعتراض (قوله أحدها أن المعترضة الخ) أي وأما الحالية فلا تكون الا خبرية فتى وجدت جملة غير خبرية بين أمرين متلازمين تعلم أنها اعتراضية لا حالية (قوله نحو ولا تؤمنوا الخ) كذا مثل ابن مالك وغيره بناء على أن أن يؤتى أحد متعلق بتؤمنوا وأن المعنى ولا تظهر واتصد بيقكم بان أحدا أي محمد يؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتم وبأن ذلك الاحد يحاجونكم عند الله تعالى يوم القيامة بالحق فيغلبونكم الا اهل دينكم لان ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين فان ذلك يزيدهم ثباتا وبخلاف المشركين فان ذلك يدعوهم الى الاسلام ومعنى

كقوله

ولا أراها تزال ظالة

تحدث لي نكبة وتنكؤها

والاصل ولا تزال فأراها معترض

بينهما وبين جلتين مستقلتين كقوله

تعالى فأتوهن من حيث أمر كم الله

ان الله يحب التوابين ويحب

المتطهرين نسأوكم حرث لكم نسأوكم

حرث لكم تفسير لقوله من حيث

أمر كم الله وما بينهما معترض والله أعلم

(وربما ذات اعتراض أشبهت

حالية فبها اذا عرت)

ايمانها بلفظ غير الخبر

كالامر والدعاء في المقرر)

(واقترنت بالفا كذا بالواو

وذكر الاصل هنا ياراوى)

(في الاعتراض البيانينا

ما اصطلاحه عنه ونحويننا)

يعنى أنه قد تشبه الجملة المعترضة

بالحالية وغير المعترضة عن الحالية

بأمورا حدها أن المعترضة قد تكون

غير خبرية كالامر نحو ولا تؤمنوا

الا لن تبع دينكم قل ان الهدى

هدى الله أن يؤتى أحد قل ان الهدى

جملة أمر معترضة بين تؤمنوا ومعوها

وهو أن يؤتى والاصل ولا تؤمنوا

أي تصدقوا بأن يؤتى أحد والله

أعلم وكالدعاء كقوله

ان الثمانين وبلغتها

قد أحوجت سمعي الى ترجان

الاعتراض حينئذ أن الهدى بيد الله فإذا قدره لأحد لم يضره مكرهم والآية محتملة لغير ما قاله ابن مالك وهي أن يكون الكلام قد تم عند الاستثناء والمراد ولا تظهر واما معشر اليهود أي حين تواصل مع بعضهم أن يؤمنوا بمحمد أول النهار ويكفروا آخر النهار لاجل أن المسلمين يرجعون عن الايمان ويقولون ان اليهود رجعو العلمهم أن هذا ليس هو النبي الموصوف عندهم في التوراة ثم ان رؤساءهم وأصوهم أنهم لا يظهرن هذا الايمان الكاذب الا لمن كان منهم ثم أسلم كعبد الله ابن سلام رضي الله عنه وذلك لان اسلامهم كان أغبط لهم ورجوعهم الى الكفر كان عندهم أقرب وعلى هذا فإن يؤتى من كلام الله تعالى وهو متعلق بمحذوف مؤخر أي لكرهية أن يؤتى أحد بربتم هذا الكيد أي الاسلام أول النهار والكفر آخره وهذا الوجه أرجح لوجهين أحدهما أنه الموافق لقراءة ابن كثير أن يؤتى بهمذين نائيتين ماسهولة فالاستفهام يقتضي أن قوله أن يؤتى ليس معمولاً لما قبلها لان الهمزة مانعة من ذلك فيؤيد الوجه الأرجح أي لكرهية أن يؤتى قلم لا تظهروا ايمانكم الكاذب الا لمن كان منكم وأسلم لاجل أن يرجع عن اسلامه والثاني أن في الوجه الاول عمل ما قبل الاقبا بعدهما مع أنه ليس من المسائل الثلاث وهي المستثنى منه والمستثنى والتابع للمستثنى منه المذكورة اتفاقاً **(قول)** ويجعلون لله البنات ولهم ما يشتهون أي فان لهم عطف على الله وقوله ما عطف على البنات أي وقد فصل بحملة تنزيهية أعني سبحانه كذا مثل بعضهم ثم ان هذه الآية لا دليل فيها على الاعتراض اذا قدر لهم خيراً او ما مبتدأ والواو للاستئناف لا عاطفة جملة على جملة وقدرا الكلام تهديداً كقولك لعبدك لك عندي ما تختار تريد بذلك ايعاده أو التمسك به بل اذا قدر لهم معطوفاً على الله وما معطوفة على البنات ولكنه ممنوع في الظاهر اذا لا يتعدى فعل الضمير المتصل الى ضميره المتصل الا في باب ظن وقد عدم وانما يصح في الآية العطف المذكور اذا قدر أن الاصل ولا أنفسهم ثم حذف المضاف وذلك تكلف والاولى أن لا ترتكب بل تجعل من غير الاعتراض ومن العجب أن القراء والزمخشري والحواري قدروا العطف المذكور أي عطف المفردات وهو جعل لهم عطفاً على الله وما يشتهون عطفاً على البنات ولم يقدروا المضاف المحذوف ولا يصح العطف الابنه **(قول)** نحو فاستغفروا الذنوبهم الخ) كذا مثل ابن مالك وقد نص هو وغيره على أن الاستفهام فيها معني النفي فالجملة خبرية وحينئذ فهي محتملة للآية والاعتراضية والاستفهامية لا تخرجها عن الاحتمال لتعين الاعتراض فن مبتدأ ويغفر فعل مضارع وفاعله ضمير من والذنوب مفعوله والا لله بدل من فاعل يغفر لا فاعل والالزم عدم الرابط بالمبتدأ **(قول)** واعلم فعلم المرء الخ) الاصل واعلم أن سوف وقوله فعلم المرء معترضة بدليل اقترانها بالفاء وهي للتأكيد وجهه أن الاخبار بأن علم المرء ينفعه فيه باعث وتقوية لامتنال الامر في قوله واعلم وأن مخففة من الثقيلة واسمها محذوف اما ضمير شأن على مذهب الجمهور وهو الظاهر أو ضمير مخاطب للمأمور بالعلم أي أنك سوف يأتيك كل ما قدر كما أجازه سيبويه وجماعة في أن يابراهيم قد صدقت الرؤيا فالمراد أن المقدورات البتة وان وقع فيه تأخرو في هذا نسبية وتسهيل للامور **(قول)** وكلمة قاله أولى بهما على قول أي وقد مضى والقول الثاني أنها جواب الشرط فلا اعتراض **(قول)** أو اقترانها بالواو مع تصديرها الخ) انما لم يحز ذلك في الحالية لأن المضارع المثبت لما كان على وزن اسم الفاعل وبمعناه وجب أن يرتبط بما يرتبط به اسم الفاعل اذا كان

والتنزيهية نحو ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون بحملة سبحانه اعتراضية وكالاتفهامية نحو فاستغفروا الذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصروا على ما فعلوا **بجمله** ومن يغفر الذنوب الا الله معترضة بخلاف الحالية فلا تكون الاخبار باتفاق ومما عير الاعتراضية أيضا جواز اقترانها بالفاء كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه

أن سوف يأتي كل ما قدرا وكلمة قاله أولى بهما على قول أو اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت

حالا وهو الضمير لا الواو وأما نحو قول بعض العرب قت وأصل وجهه وقول الآخر

فلما خشيت أظافيرهم * نجوت وأرهنهم مالكا

فقد اعتذر واعتبه بوجوه أحد هاء أن لا نسلم أن الواو للحال بل هي للعطف والمضارع بمعنى الماضي والأصل وصككت وورهننت لكن عدل إلى المضارع لحكاية الحال الماضية سلمنا أنها للحال لكن لا نسلم أن الحال جملة فعلية بل جملة اسمية باعتبار حذف المبتدأ أي وأنا أصل وأنا أرهنهم كما في لم تؤذوني وقد تعلمون أي وأنتم قد تعلمون **(قوله يا حادي الخ)** الحادي بالحاء المهملة اسم فاعل من الحدو وهو سوق الأبل والغناء لها والعير بكسر العين أي البها وليس بفتحها أي جارها اذهودم إياها وهو مجرور بالاضافة وأفقد هاء على اضمار أن والاحسن الرفع بعد حذفها وأقل يروي بالرفع على أن لا نافية للوحدة والنصب على أن لا نافية للجنس وعما للمتنبي ومن أبيات القصيدة وقد مرّت

بانوا بحر عوبة لها كفل * يكاد عند القيام يقعد هاء

يا عاذل العاشقين دعه * أضلها الله كيف ترشدها

(قوله) وكذا عميراً أيضاً بتصديرها الخ أي الاعتراضية وأما الحالية فلا تجوز لا متناع الجمع بين حال واستقبال لأن الاستقبال ينافي الحال ولا يقال أنه قد تكون الحال منتظرة فيجوز فيها لأنها مقدر وقوعها في الحال وإن كان الوقوع في المستقبل **(قوله)** وسوف إخال أدري الخ الشاهد في دخول سوف على أدري فإن ذلك اعتراض بين ما أدري ومعموله وهو جملة الاستفهام وأما قول الخوفي في أني ذاهب إلى دري سيهدين أن الجملة الحالية فرددت بتصديرها بعلم استقبال **(قوله)** والبيانين اصطلاح الخ ينقسم على ثلاثة أقسام عرفه بعض بأنه الاتيان في أثناء الكلام أو في آخره أو بين كلامين متصلين معنى بجملة فأكثر لا محل لها من الأعراب لتكنة أعم من أن تكون لدفع اللباس أو غيره وهذا الذي مشى عليه الزحشري كما سأتى والقسم الثاني خص التكنة بغير دفع اللباس والقسم الثالث أن يوقى في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لتكنة ما والزحشري يستعمل بعضها كقوله في قوله تعالى ونحن له مسلمون يجوز أن يكون حالاً من فاعل نعبد أي نحن أو من مفعوله أي إلهنا لا شتمها على ضمير هـ لأن ضمير له لاله ونحن عائد على الفاعل وأن تكون معطوفة على نعبد وأن تكون اعتراضية مؤكدة أي ومن حالنا أنا مخلصون له التوجيه ويرد عليه من لا يعرف علم البيان توهم منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالين

(الجملة الثالثة التفسيرية)

(قوله) مفسرة للنحوي أي أن الكلام الذي تناجوه وأسرؤه هو هل هذا البشر **(قوله)** وكلما كانت بعدها الأفهى له ضمير هي لهل وضميره للنفي وفي ذلك قيل

وهل وما وان لنفي عدها * إذا أتاك حرف الأبعدها

وجوز أن تكون جملة الاستفهام بدلاً منها أن قلنا إن ما فيه معنى القول بعمل في الجمل وهو قول الكوفيين وأن تكون معمولة لقول محذوف هو حال مثل والملائكة يدخلون عليهم من كل باب

كقوله

يا حادي عيرها وأحسني

أوجد ميتاً قبيل أفقدها

قفا قليلاً بها على فلا

أقل من نظرة أزودها

وأحسني جملة اعتراضية لتصديرها

بالمضارع المثبت مع الواو وكذا تميز

أيضاً بتصديرها بدليل استقبال

كالسين وسوف ولن نحو قوله

وسوف إخال أدري ولا يجوز

اقتران الحالية بفاء ولا بنواو

ولا بدليل استقبال والبيانين

اصطلاح في الاعتراض متغاير

لا اصطلاح النحويين المتقدم وهو أن

الاعتراض يكون بين شيئين متلازمين

في الأعراب كما للنحويين أو بين

كلامين متصلين في المعنى دون

الأعراب أو بعد الكلام لتكنة ما

وهذان الاختاران خاصان بالبيانين

(ثالثة ما فسر ما أجلا

وكم لها من مثل فصلاً)

يعني أن الجملة الثالثة التي لا محل لها

من الأعراب هي المفسرة لحقيقة

ما أتته نحو وأسر والنحوي الذين

ظلموا هل هذا البشر مثلكم بجملة

الاستفهام لا محل لها لأنها مفسرة

لنحوي وهل هنا بمعنى النفي وكلما

كانت بعدها الأفهى له ونحو

سلام عليكم أي قائلين أو قالوا وأسر وأمعناه قالوا قولا سرا (قوله ان مثل عيسى الخ) أي صفته وحالته الغريبة كمثل آدم أي في صفته وحالته الغريبة (قوله) جملة خلق وما بعده تفسير لك مثل آدم) أي أن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستر العادة وهو التولد بين أبوين الذي هو قدر مشترك بينهما (قوله) وترميني بالطرف أي أنت مذهب) فأى أنت تفسير لقوله وترميني وعمامه * وتقليدني لكن لا بالآقلى * (قوله) أو بأن) أي التفسيرية التي بمعنى أي وهي الواقعة بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه (قوله) بخوفاً وحينا إليه أن اصنع الفلأ) وكقولك كتبت إليه أن افعل ان لم تقدر الباء قبل أن وان قدرتها خرج التركيب عما نحن فيه لان الكلام في الجملة المفسرة وعند دخول الباء تكون أن مصدرية ويلزم أن يكون ما بعدها في تأويل مفرد فله محل فلا يكون من قبيل ما الكلام فيه (مسألة) قولنا ان الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشوليين فرغم أنها بحسب ما تفسره فان فسرت ماله محل كان لها محل والا فلا فهي في نحو زيد اضربه لا محل لها لانها فسرت جملة ابتدائية وفي نحو انا كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيد اخبرني بأكمله بنصب الخبر في محل رفع فيه ما وذلك لان خلقناه مفسر لخبر ان وهو في محل رفع اذا اصل خلقنا كل شيء خلقناه وحينئذ فيمكن المفسر كذلك في محل رفع ويأكله في المثال مفسر خبر المبتدأ اذا اصل زيد يأكل كل الخبر بأكمله والخبر في محل رفع فافسره كذلك ولهذا يظهر الرفع اذا قلت آكله وقال من نحن نؤمنه بيت وهو آمن * ومن لا يخبره عمن منا مفرعا

فظهر الجرم في الجملة المفسرة أعني نؤمنه لكون الجملة المفسرة مجزومة اذا اصل من نؤمنه نؤمنه فحذف الفعل الاول فانفصل الضمير وجزم المفسر لانه تابع للمفسر لكن هذا تأنيس في الجملة فان الجرم ظهر في الفعل وحده لا الجملة وهو في الحقيقة المفسر لكنه مع الفاعل كالشيء الواحد وكان الجملة المفسرة عطف بيان أو بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وأما جملة الاشتغال فليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وان حصل فيها تفسير ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف في المبدل منه وفي البغداديات لاي على ان الجرم في نحو ذلك بأداة شرط مقسدة لا على البدلية من الفعل المحذوف قال ما ملخصه ان الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله

لا تجزعي ان منفساً أهلكته * فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

مجزومان في التقدير لافي اللفظ لانهم ما فعلان ماضيان وان انجزام الثاني ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير ان أي ان أهلكت منفساً ان أهلكته وساغ اضماران وان لم يجز اضمار لام الامر الا ضرورة مع أنهم ما جازمان لا تساعهم فيها بدليل ابلأهم ياها الاسم في الظاهر بخلاف لام الامر ولان تقدمها مقول للدلالة عليها ولهذا أجاز سيبويه عن عمر أن مررو منع من تضرب أنزل لعدم دليل على المحذوف وهو عليه حتى تقول عليه وقال فيمن قال مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح بالخفض بحرف جزم مقدر أي الأامر برصالح فطالح انه أسهل من اضمار رب بعد الواو ورب شيء يكون ضعيفاً كحذف أداة الشرط في البيت ثم يحسن الضرورة أي الحاجة اليه كما في ضرب علامة زيد فانه ضعيف جد العود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وحسن في نحو ضربوني وضربت قومك في باب التنازع فانهم جوزوا فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة لان

ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون جملة خلق وما بعده تفسير لك مثل آدم فلا محل لها من الاعراب وقد تكون التفسيرية بمجرده من حرفه كهذين المثالين أو مصدرية بأي كقوله

* وترميني بالطرف أي أنت مذهب * أو بأن نحوفاً وحينا إليه أن اصنع الفلأ

(رابعة ما وردت جواباً

لقسم فحقق الصواب)

(ومنه ما يخفى على الطلاب

جذا فراجع بذي الابواب)

(وقال بعض لا يجوز أن ترى

في خبر ورد ذاخررا)

يعني أن الرابعة التي لا محل لها هي جملة جواب القسم قال ابن مالك في التسهيل المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم تصدر في الاثبات بلام مفتوحة أو ان مشقة أو مخففة وفي النفي عموماً ولا أو ان وقد تصدر بـن أولم وتصدر في الطلب بفعلة أو بأداته أو بالاً ولما معناها فتألفها مع اللام نحو والله لا كبدن ومثاله ما عن ان نحو والكتاب المبين انا أنزلناه ومثاله ما عن المخففة تالله ان كدت لستردن ومثاله ما عن ما والخفى والليل اذا سجي ما وعدك ربك ومثاله ما عن ان ولئن زلتان أمسكهما ومما يخفى كونه جواب قسم

أم لكم أيمان علينا بالغة الى يوم القيامة ان لكم لما تحكون ان لكم جواب أيمان (٤٣) واذا أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم

جواب ميثاقهم واذا أخذنا ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبينته بالميثاق قسم متضمن معناه قال في التسهيل السلفية غير الصريحة في الخبر كعلمت

رواقت متضمنة معناه قال بعضهم لا تقع جملة القسم خبرا فان قصد بذلك أنها لا تكون خبرا وحدها دون الجواب فتصحح لارتباط الجواب بقسمه ولا يلزم من ذلك كون الجواب له محل اذ لا عامل فيه كأن لان العامل انما عمل في القسم وان قصد أنها لا تكون خبرا البتة فغير صحيح ولا جملة في عدم الرباط بها لوجوده في الجواب نحو زيد والله لا يسافرن اليوم وزيد والله يقوم الليل ويصومن النهار والله أعلم قال في التسهيل ولا يمنع كونها قسمية خلافاً لعلب ويرد قوله والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنكفرن عنهم

(خامسة ما وقعت جوابا

غير شرط جازم لو نابا أو جازم خال من الفاء واذا

كوا اذا ولا وكيف يحتمل

يعني أن الجملة الخامسة التي لا محل لها هي الواقعة جوابا بشرط غير جازم مطلقا كوا ولولا واذا ولما وكيف أو جازم ولم تقترب بالفاء ولا باذا الفجائية نحو ان تقم أقم ان قت فت ففعل الشرط وجوابه مجزومان لفظا أو محلا وجملة الجواب بأسرها الخالية من الفاء واذا لا عامل فيها محلا ونحو اذا جاءك المنافقون قالوا

الفعل لا بد له من فاعل واستغنى الشاعر بجواب الاولى عن جواب الثانية كما استغنى في نحو أزيدا ظننته قائما بثنائي مفعولي ظننت المذكورة عن في مفعول ظننت المقدرة

(الجملة الرابعة انجاب بها القسم)

واعلم انهم لا محل لها مطلقا سواء ذكر فعل القسم وحرفه أو الحرف فقط أولم يذكر أو لا أول نحو أقسم بالله لا فعلن والثاني وان دلل المرسلين بعد يس والقرآن الحكيم والثالث نحو ان لكم لما تحكون بعد أم لكم أيمان علينا بالغة الى يوم القيامة ففي هذا الكلام معنى القسم كسأني لان الايمان جمع عين أي أقسمنا لكم وجوابه ان لكم لما تحكون بجملة لا فعلن وان دلل المرسلين وان لكم لما تحكون لا محل لها من الاعراب لوقوعها جوابا باليمين (قوله أم لكم أيمان علينا بالغة الخ) أم بمعنى بل الاضربية ولكم خبر مقدم وأيمان مبتدأ مؤخر وبالغد نعت وان لكم جواب القسم أعني أيمان ومثله واذا أخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله واذا أخذنا ميثاقكم الخ وذلك لان أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف قاله كثيرون منهم الزجاج ويؤخه واذا أخذنا ميثاق الذين أوتوا الآية لان ليبينته ظاهر في أنه جواب القسم أعني أخذ الميثاق بشهادة اللام والتوكيد بالنون وقال الكسائي والقراء ومن وافقهما التقدير بان لا تعبدون الا الله وبان لا تسفكوا فهو منصوب ثم حذف الجار ثم أن فارتفع الفعل والجملة في تأويل مفرد معمول لا خذ وخرج عما نحن فيه وجوز القراء أن يكون الاصل النهي ثم أخرج مخرج الخبر ويؤيده أن بعده وقولوا وأقيموا وأوتوا ووجهه أن هذه الثلاثة انشاء لفظا ومعنى فيحمل لا تعبدون الذي هو خبر لفظا على أنه نهى معنى لتوجد المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وفائدة اخراج النهي في صور ما لنفي المبالغة في النهي حتى كأن المكلف امثل النهي فأخبر عنه بنفي ما نهى عنه (قوله قال بعضهم لا تقع جملة جواب القسم خبرا) المراد بالبعض في كلامه وفي كلام الناظم ثعلب بدليل نص التسهيل الا أني فلا يجوز أن يقال زيد لا كرمته على أن لا كرمته خبر عن زيد لان الجملة الخبرية بها المحل من الاعراب وجواب القسم لا محل له فتنا فيا ورد في التسهيل وشرحه بأنه ورد السماع بما منعه من وقوع جملة جواب القسم خبرا كقوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنسؤنهم والذين جاهدوا فينا لتهديهم والى هذا الرد أشار الناظم بقوله

وقال بعض لا يجوز أن ترى في خبر وردذا خيرا

فاذا قلت مثلاً زيد لا ضربه بجملة لا ضربه لا محل لها لانها جواب القسم المقدرة وجملة القسم والجواب في محل رفع خبر عن زيد فالخبر في الحقيقة هو مجموع جملة القسم المقدرة وجملة الجواب المذكورة لا مجرد الجواب وحده وذلك واضح

(الجملة الخامسة الواقعة جوابا بشرط غير جازم)

(قوله مطا قالح) أي اقترنت بالفاء أم لا (قوله أو جازم ولم تقترب بالفاء ولا باذا الفجائية الخ) أمالو اقترنت بالفاء أو باذا كان محلا جازما نحو ان جاءني فأنأ كرمه أو فاذا زيد بكرمه قال الدماميني والحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا وذلك أن كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل ويأتي توضيح في الخامسة بما له محل

ولما آمنوا كشفنا عنهم
 (سادسة ما وقعت صلة أي
 حرف أو اسم مطلقاً بأي شيء)
 يعني أن السادسة التي لا محل لها من
 الاعراب هي صلة الحروف بجمعها
 قول الشاعر

ان وأن وما وكي كذا لؤلؤ

موصول حرف والذي منه رويوا
 ولا محل لصلة كل منها أو صلة لاسم
 نحو الذي والتي وفروعها ومن وما
 وأي ولا يقال ان الصلة لها محل
 موصولها لانها كشيء واحد لان
 ذلك في وجوب اتصالها به في اللفظ
 دون الاعراب

(سابعة ان تبعت ما لا محل

له وتم حكمها كما حصل)
 يعني أن سابعة الجمل التي لا محل لها
 هي الجملة الواقعة بعد ما لا محل له
 بالعطف نحو قام زيد ولم يقم عمرو

(الجمل التي لها محل من الاعراب)

(موضعها رفع في الابتداء وان

والنصب في كان وكاد قد زكن)

(أو وقعت حالا كذا مفعولا

فنه ما حكوا كذا قد قيل)

(أو ظن أو أرى وما قد علق

عن عمل في لفظها كذا ثبت)

يعني أن الجمل التي لها محل من

الاعراب سبع الاولى الواقعة خبرا

وموضعها رفع في بابي المبتدأ وان

ونصب في بابي كان وكاد نحو كان

زيد يعتني بما يعنيه وما كادوا

يفعلون الثانية الواقعة حالا وموضعها

النصب نحو ولا تمنن تستكثر

ولا تقربوا الصلاة وأتم سكارى

(قوله ولما آمنوا الخ) يعني عندهم لم يجعلها ظرفية زمانية وأما عنده فلا شرط حيثن ومثال
 لو لولا الشرطيتين لو جاء زيد لا كرمته ولو لا زيد لا كرمته ومثلهما اذا نحو اذا جاء زيد
 أ كرمته فأ كرمته في جواب الثلاثة لا محل له من الاعراب فان قلت ان اذا من الجوازم نحو
 * واذا تصبى خصاصة فتجمل * قلنا ذلك نادر لا يلتفت اليه

(الجملة السادسة الواقعة صلة لاسم أو حرف)

قال بعضهم ولولا ل وقال الدماميني الظاهر أن لها محلا لوقوعها موقع المفرد واستظهر الشنخي
 خلافه وأنها لا محل لها لان المفرد ليس في مكانه الاصلى اذا أصل الصلة أن تكون جملة واعراب
 الصفة عارضة من أل لكونها على صورة الحرف فلا يظهر فيها اعراب فظهر على ما بعدهما من
 الوصف (قوله) ويجمعها قول الشاعر ان وان الخ) وجمعها بعضهم مسقطا حرف الذي وهو الحق
 موصولنا الحرفي أن لو كي وما * أن وعائد وجوبها عدا

فقال الموصول الحرفي أعجبنى أن فت أو ما فت اذا قلنا بحرفية ما المصدرية وأما اذا قلنا باسميتها
 كان المثال الثاني من القسم الثاني وفي هذا النوع أي صلة الموصول الحرفي يقال الموصول وصلته
 في موضع كذا ولا يقال الموصول وحده في موضع كذا فالوصول الحرفي لا محل له وكذا صلته وأما
 مجموعهما فله محل وهو المصدر المنسب منهما لان الموصول وحده حرف لا محل له من الاعراب
 لالفاظ ولا محلا (قوله) ولا يقال ان الصلة لها محل موصولها لانها كشيء واحد) يعني بدليل ظهور
 الاعراب في نفس الموصول في تحويل قيم أيهم في الدار ولا زمن أيهم عندك وامرر بأيهم هو أفضل
 وفي التنزيل ربنا أرنا الذين أضلنا وقرئ أيهم أشد بالنصب وروى فسلم على أيهم أفضل بالخفض
 وقال منظور بن سحيم الفقهسي الطائي الشاعر الاسلاحي * خفي من ذي عندهم ما كفايتا

وقال أبو حرب الاعلم العقيلي نحن الذون صبحوا الصباحا

(الجملة السابعة التابعة لما لا محل له) (قوله) نحو قام زيد ولم يقم عمرو) اذا قدرت الواو عاطفة

لا واو الحال والا كان محل الثانية نصبا

(مبحث الجمل التي لها محل من الاعراب) وهي أيضا سبع وهي التي محل محلها المفرد بخلاف التي

لا محل لها فانها لا محل المفرد محلها

(الجملة الاولى الواقعة خبرا) (قوله) ونصب في بابي كان وكاد) واختلف في نحو زيد اضربه وعمرو

هل جاءه فقبل محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية وهو الصحيح بناء على تجويز الاخبار

بالجملة الانشائية لان الجملة الضميمة قطعها والكبرى خبرية لان مدلولها لا يتوقف على

النطق بها وقيل نصب بقول مضمرة هو الخبر بناء على أن الجملة الانشائية لا تكون خبرا وقد مر ابطاله

(الجملة الثانية الواقعة حالا) (قوله) تستكثر) حال من فاعل تمنن أي لا تمنن في حال كونك

مستكثرا لما تعطيه (قوله) وأتم سكارى) الواو والحال وأتم مبتدأ وسكارى خبره والجملة في

محل نصب على الحال من الواو ومنه قالوا أنؤمن لك وتبعك الارذلون وما يأتهم من ذ كرم

رهم محدث الاستعوه وهم يلعبون ومن ذ كرفاعل يأتي ومن زائدة وجملة استعوه حال من

مفعول يأتهم أو من فاعله وقرئ محدثا بالنصب لأن الذكر مختص بصفته مع أنه قد سبق بالنفي

الثالثة الواقعة مفعولا ومحالها النصب ان لم تنب عن الفاعل في باب القول خاصة على الاصح وتقع في ثلاثة أبواب أحدها المحكية بالقول نحو قال انى عبد الله والصحيح كونها مفعولا لا مفعولا مطلقا كما قيل به أو محكية بمرادفه من وحى ودعاء ونداء وهذا قول الكوفيين ورده ابن مالك في التسهيل فقال ولا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناه بل ينوى معنى (٤٥) القول خلافا للكوفيين نحو وأوحى اليهم

ربهم لنهلك الظالمين أى قال لهم لكن عند البصريين دعوا الله ربهم مألن آتينا أى قالوا آتينا عندهم ونادى نوح ابنه وكان في معزل يابى اركب معنا أى قال يابى اركب عندهم والكوفيون لا يقدرون القول ويجعلون الحكاية لما ذكر والله أعلم ومن الجمل بعد القول ما تخفى حكايته نحو خلق علينا قول ربنا انالذائقون ونحو أم لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون فتدرسون معنى القول ولذا كسرت ان بعدها وقيل كسرت لتعليق الفعل قبلها باللام بعدها وليس التعليق عنها بلام الابتداء مختصا بأفعال القلوب قال في التسهيل ما معناه وكسرت ان قبل لام معلقة والله أعلم وقد تكون الجملة بعد القول محتملة للحكاية وغيرها نحو اتقول موسى في الدار فجملة موسى في الدار تجوز فيها الحكاية ويجوز أيضا كون موسى مفعولا أو لا وفي الدار الثاني قال ابن مالك وكنتن اجعل تقول ان ولى

مستفهامه ولم ينفصل الخ ونحو أم تقولون على الله ما لا تعلمون ما مفعول أول والثاني على الله ولك أن تجعل ما مبتدأ وخبر على الحكاية وتعين الحكاية في قوله تعالى أم تقولون ان ابراهيم لكسرة همزة

وأما وهم يلعبون فخال من فاعل استمعوه والخال ان أى استمعوه وهم يلعبون متداخلتان لدخول صاحب الثانية في الاولى ولاهية حال من فاعل يلعبون وهذا من التداخل أيضا ومن فاعل استمعوه فيكون من التعدد لامن التداخل ومن مثل الحالية أيضا قوله عليه الصلاة والسلام أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد أى أشد كونه أى أحواله قربا من ربه حاصل وهو ساجد والله أعلم

(الجملة الثالثة الواقعة مفعولا)

(قوله ان لم تنب عن الفاعل) أى فان نابت عن فاعل كانت في محل رفع (قوله والصحيح كونها مفعولا لا مفعولا مطلقا) يعنى أنه اختلف هل الجملة المحكية بالقول مفعول به أو مفعول مطلق نوعى كالقر فضاء في قعد القر فضاء هى دالة على نوع خاص من القول على قولين ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال والذي غرالا كثيرين في قولهم انه مفعول به أنهم ظنوا أن هذه الجملة تعلق بها القول بحيث صارت مقولا كما أن العلم اذا تعلق بأمر صار ما تعلق به معلوما كما في علمت ان يد منطلق وليس كذلك لان الجملة نفس القول لا أنه يطلق عليها قول والعلم غير المعلوم فافترا والصواب القول الأول وهو قول الجمهور اذ يصلح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بأنه مضروب على القاعدة المعلومة بخلاف القر فضاء في المثال فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقودة لانها نفس القعود وأما تسمية النحويين الكلام قولاً فكسبتهم ياء لفظا وانما الحقيقة أنه مقول وملفوظ (قوله عند البصريين) ويشهد لهم التصريح بالقول في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلى ونحو نادى ربه نداء خفيا قال رب انى وهن العظم منى (قوله خلق علينا قول ربنا انالذائقون) والاصل انكم لذائقون عذابى ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا بذلك عن أنفسهم (قوله أم لكم كتاب فيه تدرسون) أى تدرسون فيه هذا اللفظ أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام وذلك اما على أن يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم أو الاصل ان لهم لما يتخيرون ثم عدل الى الخطاب عند مواجعتهم (قوله بكسر الخ) أى لان الكسر دليل على الحكاية بالقول والمعنى أول قولى هذا اللفظ (قوله وهى في محل رفع خبر المبتدأ) أى لا مفعول خلافا لابي على زعم أنها في موضع نصب بالقول فبقى المبتدأ بلا خبر فقد ر موجوداً ونابت أى فالاصل أول قولى انى أجد الله موجود وهذا المقدر يستغنى عنه لان المعنى تام بدونه يجعل الجملة خبرا عن أول بل المقدر مفسد للمعنى لان أول قولى انى أجد الله باعتبار الكلمات ان وباعتبار الحروف الهمزة فيفيد الكلام على تقديره الاخبار بأن ذلك الاول ثابت ويقتضى بفهمه أن بقية الكلام غير ثابت اللهم الا أن يقدر أول زائد او البصريون لا يجيزون زيادة أول لأنهم لا يجيزون زيادة شئ من الاسماء وتبع الر منخسرى في المفصل أبا على في التقدير المذكور والصواب خلاف قولهما فان فتح للمعنى جدا لله يعنى بأى عيار كانت (قوله كقوله تعالى فاذا تأمرون بعد قال الملا من قوم فرعون ان هذا لساحر عليم) أى لان قولهم تم عند قوله من أرضكم تم التقدير فقال فرعون فاذا تأمرون بدليل قالوا

ان والله أعلم وقد تكون الجملة أيضا محكية بالقول ولا عمل فيها نحو أول قولى انى أجد الله بكسر الخ وهى في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو أول وقد تكون أيضا بعد القول غير محكية به وهى نوعان أحدهما أن تكون محكية بقول مخدوف دال على المذكور نحو فاذا تأمرون أى قال فاذا الخ بعد قوله قال الملا من قوم فرعون ان هذا الساحر عليم يريد أن يخرجكم من أرضكم ويدل عليه أيضا قالوا أرحه

وكقوله

قالت له وهو بعيش منك *

(٤٦)

لا تكثرى لوى وخلي عنك

أى أتدكر قولك لى لا تكثرى لوى حين ألومك على الاسراف الثانية أن تكون غير محكية وهى امدالة على الحكمة نحو قولك قال زيد لعمرى فى حاتم أنظن حاتمًا بخيلا بجملة الانكار ليست محكية بالقول وانما دلت على محذوفة محكية به تقديرها حاتم بخيل واما أن تكون غير دالة نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا بجملة ان العزة غير محكية ولا دالة على المحكية وتقدير المحكية لست مرسلا والله أعلم الباب الثانى باب ظن وأرى فتقع مفعولا ثانيا لظن نحو ظننت زيدا يقوم وثالثا لأرى نحو أريت زيدا عمر ايصلى الباب الثالث باب التعليق فان الجملة بعد الفعل القلى فى محل ما يطلبه مفعولا واحدا كان أو أكثر وقد تقدم بسط الكلام عليه فى أول الكتاب مثالها فى محل جربا لحرف أولم يتفكروا وما بصاحبهم من جنة ما نافية معلقة ليتفكروا والجملة بعدها فى محل الجري ليتفكروا ومثلها فينظر أيها أركى ويسألون أيان يوم الدين لان تفكرو ونظر يتعديان بحرف الحر وهو فى وسأل يتعدى للثانى بعن وهذه الثلاثة من أفعال القلوب التى لا تطلب مفعولين بأنفسها ويجوز تعليقها

(وان تضافه الكحيث فاجر *)

يعنى أن الجملة الرابعة التى لها محل هى المضاف اليها ما قبلها ومحلها جربا

أرجه وأخاه لان قوله قالوا أرجه أى أنزله وأخاه جواب لفرعون حين قال لهم فاذا تأمروا (قوله) قالت له وهو بعيش ضحك الخ) التقدير قالت له أتدكر قولك لى إذا ألومك فى الاسراف فى الاتفاق لا تكثرى لوى فحذف المحكية بالمدكور وهى قوله أتدكر قولك لى وأثبت المحكية بالمحذوف وهى قوله لا تكثرى لانها مفعولة للمحذوف أعنى قولك وجهه وهو بعيش الخ حال من ضمير له (قوله) نحو قولك قال زيد لعمرى حاتم أنظن الخ) حاكيا مقالة زيد لعمرى فى شأن حاتم فيظن بالياء وضمير راجع لزيد وهو انكار من المتكلم على زيد أو بالتاء خطا بالزيد اذا كان حاضرا بالمجلس ولو تنزىلا فحذف المفعول أى مفعول قال زيد وهو حاتم بخيل مدلول عليه بجملة الانكار التى هى من كلامك أيها المتكلم دون زيد (تنبيه) قد يوصل بالمحكية غير محكية وهو الذى يسميه المحدثون مدرجا وهو أن يأتى المحدث فى المتن بكلام من عنده يوهم أنه ليس من عنده بل من الحديث أو أن يذكرك حديثين بسند واحد على أنهم ما حديث واحد ويحذف سند الثانى والفرض أن لكل سندا فى الواقع وهذا النوعان حرام عند عدم بيان الادراج والافلا ومنه وكذلك يفعلون بعد حكاية قول بلقيس ان الملوك اذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة فقال الله مصدقا لها وكذلك يفعلون فهذه الجملة ونحوها مستأنفة لا يقدر لها قول وقيل هى من جملة كلامها أرادت وهذه عادتهم المستمرة الثابتة التى لا تتغير لانها كانت فى بيت ملك قديم فسمعت نحو ذلك ورأت (قوله) باب التعليق الخ) أى فكل جملة علفت عن العمل لفظا معلق فهى فى محل نصب على المفعولية والى ذلك أشار الناظم بقوله وما قد علفت * عن عمل فى لفظها (قوله) ما بصاحبهم من جنة) ما نافية وبصاحبهم خير مقدم ومن جنة مبتدأ مؤخر والجملة فى محل نصب مفعولة ليتفكروا وعلى معنى فى أى أولم يتفكروا فى عدم جنة صاحبهم لانه يقال فكرت فيه (قوله) ومثلها فليتنظر أيها أركى الخ) أيها مبتدأ وأركى خبر وطعما تمييز والجملة فى محل نصب مفعول لينظر على معنى فى أى فليتنظر فى جواب هذا الاستفهام لانه يقال تنظرت فيه (قوله) لان تفكر ونظر يتعديان بحرف الحر وهو فى وسأل يتعدى للثانى بعن) أى ولكن علفت تلك الافعال هنا بالاستفهام أو بما النافية عن الوصول فى اللفظ الى المفعول وهى من حيث المعنى طابسة على معنى ذلك الحرف وزعم ابن عصفور أنه لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما وحينئذ فالافعال الثلاثة فى الآيات السابقة مضمنة معنى علم وعليه فتكون هذه الجملة سادة مسددة المفعولين لان الشئ محل على ما تضمنه وسيأتى رده بأن باب التضمن غير مقيس

(الجملة الرابعة المضاف اليها)

(قوله) هى المضاف اليها ما قبلها) قال الدمامنى نظير ما سبق فى المحكية بالقول لا ينبغى عدالانها فى معنى المفرد لان قولك زمن قام زيد فى معنى زمن قيام زيد لان المضاف اليه محكوم عليه معنى وانما يحكم على الاسماء ونخرج على ذلك اللغز الذى نظمته

اياعلماء

ويضاف اليها أحد هذه الاشياء المذكورة يوم على سبيل الجواز نحو والسلام على يوم ولدت ويوم أموت

ويوم أبعث حيا فالجمل بعد يوم فى محل جربا بالاضافة واذا

أياعلماء الهنداني سائل فنسوا بتحقيق به يظهر السر
أرى فاعلا بالفعل أعرب لفظه بحجر ولا حرف يكون به الحبر
وليس بحكي ولا عجاور لذي الخفض والانسان للبحث يضطر
فهل من جواب عندكم أستفيد فمن يحركم ما زال يستخرج الدر
وسبقه الى ذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب النحوي الاندلسي في منظومته النونية
في الالغاز النحوية فقال

ما فاعل بالفعل لكن جرّه * مع الكون فيه ثابتان
وجوابه بيت طرفه الذي أشده ابن جني في الخصائص

ولما على سبيل الوجوب قال ابن مالك
* وألزموا إضافة الى الجمل *

حيث واذا وقال
وألزموا اذا إضافة الى

جل الافعال كهن اذا اعتلى
وقال ابن بون

لما اسم شرط ووجوب بالضي

أضيف والجواب ماض يقتضي

نحو واذا رفع ابراهيم واذا جاء له

المنافقون قالوا انشهدنا لك رسول الله

ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى

قالوا سلاما وزعم سيويوه أن اسم

الزمان المهم ان كان ماضيا فيضاف

جواز لما تضاف اليه اذ وان كان

مستقبلا فيضاف لما تضاف اليه

اذا جواز ان نحو حين ووقت وزمن

ويوم التي تقدم ذكرها

بحفان نعتي نادينا * من سنام حين هاج الصنبر
الحفان جمع جفنة آنية كالقصعة ونعتي تأتي نادينا مجلسا والسنام أعلى ظهر الجمل والصنبر
بكسر الصاد المهملة وفتح النون المشددة وكسر الموحدة وسكون الراء المهملة فاعل هاج حقه
الرفع لكن جرّه نظر الى أن الفعل وهو هاج الكونه مضافا اليه في قوة مفرد مضاف لما بعده ثم نقل
جره لما قبله وسكن آخره للروي والاصل حين هي جان الصنبر وهو البرد الشديد وقيل كسر الباء
لغة وقيل ضرورة وقوله بالفعل أي في صورة اللفظ وهو احتراز عن المصدر فخر فاعله معهود
نحو ولولا دفاع الله (قوله ولما الخ) أي عند من قال باسميتها (قوله لما تضاف اليه اذ) يعني
الإضافة الى الجملتين فنقول آتيل زمن يقدم الحاج ولا يجوز زمن الحاج قادم ونقول آتيل زمن
قدم الحاج وزمن الحاج قادم (قوله فيضاف لما تضاف اليه اذ) يعني أنه يختص بالجمل الفعلية
كما مر عن الالفية وان كان إضافة اذ اليها واجبة وإضافة اسم الزمان لها جائزة ويجوز عدم إضافته
لها بأن يضاف لمفرد أو يقطع عن الإضافة رأسا أو ما إضافته للجملة غير فعلية فلا ورد على سيويوه
دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى يوم هم بارزون فان اليوم هنامهم مستقبل
وقد أضيف للجملة الاسمية بقول الشاعر

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعه * بمغن فتيلاعن سواد بن قارب

فذواسم لا النافية للوحدة ومغن أي نافع خبرها والجملة في محل جر بإضافة يوم اليه ولاشك أن
اليوم مهموم ومستقبل ومع ذلك أضيف للجملة الاسمية والفعل الخيط الأبيض الذي يكون في النواة
والمعنى يوم لا صاحب شفاعه مغنيا قدر قيل وسواد بن قارب صحابي جليل كان له نجي من الجن
أخبره ببعث النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم وقصته مشهورة روى أصحاب السير من حديث محمد
ابن كعب القرظي قال بينما عمر بن الخطاب جالسا اذ مر به رجل فقيل يا أمير المؤمنين هذا سواد
ابن قارب الذي أتاه رأي به بظهور النبي صلى الله عليه وسلم فقال له عمر أنت سواد بن قارب قال نعم قال
أنت على ما كنت عليه من الكهانة فغضب فقال عمر سبحان الله ما كنا عليه من الشر له أعظم
مما كنت عليه فأخبرني باتيانك رئيسك بظهور النبي صلى الله عليه وسلم فقال بينا أنا ذات ليلة
بين النائم واليقظان اذ أتاني فضر بني برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت
تعقل انه قد بعث رسول من لؤي بن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم أنشأ يقول

عجبت للجن وتطلبها * وشدها العيس باقتابها

تهوى الى مكة تبغى الهدى ما صادق الجن ككذابها
 فارحل الى الصفوة من هاشم ليس قدماها كاذناتها
 قلت دعني أنام فاني أمسيت ناعسا فلما كانت الليلة الثانية أتاني فضر بني برجله وقال قسم يا سواد
 ابن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من لؤي بن غالب يدعوا الى الله
 والى عبادته ثم أنشأ يقول

عجبت للجن وتخبأها وشدها العيس باكوأها
 تهوى الى مكة تبغى الهدى مامؤمن الجن ككفارها
 فارحل الى الصفوة من هاشم بين روايها وأجارها
 فقلت مثل مقالتي الاولى والثانية فلما كانت الليلة الثالثة أتاني وقال مثل مقالته الاولى والثانية ثم
 أنشأ يقول

عجبت للجن وتخبأها وشدها العيس بأحلاسها
 تهوى الى مكة تبغى الهدى ماخير الجن كأنحاسها
 فارحل الى الصفوة من هاشم واسع بعينك الى رأسها
 قال فرحلت ناقتي وأتيت المدينة فاذا برسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه حوله فأنشأت أقول
 أتاني نجي بين هده ورقدة ولم أله فيما قد تلوت بكاذب
 ثلاث ليال قوله كل ليلة أنك رسول من لؤي بن غالب
 فشبرت عن ذيلي الازار ووسط بي الذعلب الوجناء بين السباب
 فأشهد أن الله لا رب غيره وأنك مأمون على كل غائب

فكن لي شفيعا الخ قال ففرح رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه بمقالتي قال فوثب عمر بن الخطاب
 والترمذ وقال كنت أشتري أن أسمع هذا الحديث منك فهل يأتيك اليوم قال أما قد قرأت القرآن
 فلا والذعلب بذال معجزة كزبرج الناقة السريعة والسباب المغازات وأجاب ابن عصفور عن
 الآية بأنه انما يشترط جل الزمان المستقبل على اذا كان ظرفا وهي في الآية بدل من المفعول
 به لا ظرف ولا يتأتى هذا الجواب في البيت والجواب الشامل لهما أن يوم القيامة لما كان محقق
 الوقوع جعل كالماضي فعمل على اذلا على اذلا حتى حد ونفخ في الصور فانه قد عبر عن النفخ
 الاستقبال بالفعل الماضي لتحقيق وقوعه قال الدماميني ويمكن اجراء كلام ابن عصفور حتى في
 البيت بأن يخرج على اضمار يكون وزيادة الباء في خبرها أي يوم لا يكون ذو شفاعة مغنيا وحينئذ
 فيوم قد أضيف للجملة الفعلية (قوله وحيث) تختص باضافتها للجملة عن سائر أسماء المكان
 اذ هي انما تضاف لمفرد واطرافه حيث الى الجملة لازمة ولا يشترط لذلك كونها ظرفا بل هي مضافة
 الى الجملة ولو خرجت عن الظرفية (قوله وآية) بمعنى علامة فانها تضاف جوازا الى الجملة الفعلية
 المتصرف فعلها مثبتا ومنفيا عما (قوله بآية تقدمون الخيل الخ) هو ليزيد بن عمرو بن الصعق وقبيله
 الأمان مبلغ عن تيمما * بآية ماتحبون الطعاما

وهذا هجولي تيم لانهم يعرفون بحب الطعام ويقال لهم أسرى الدخان قال ابن عيش انما ذكر
 حب تيم الطعام وجعل ذلك آية لهم يعرفون به لما كان من أمرهم في تحريق عمرو بن هند لهم

وحيث وتضاف لكلا الجلتين كاذ
 وجوبان نحو جلست حيث جلس
 زيد وجلست حيث زيد جالس
 وآية كقوله
 بآية تقدمون الخيل شعنا
 كأن على سنانكها مداما

ووفود البرجي عليه لما شتم من رائحة المحرقين فظنهم طعاما يصنع فقفز به الى النار والبراجم حي من تميم وخبرهم مشهور وذلك أن عمرو بن هند كان نذر أن يحرق ما تفرج من بني دارم بسبب قتلهم أخاه فأحرق تسعا وتسعين دارميا وأراد أن يكلمهم مائة فلم يجد فوفد عليه رجل فقال له عمرو ما جاء بك قال حب الطعام قد أقويت ثلاثا لم أذق الطعام ولما سطع الدخان ظننتها نار طعام ففرجني به الى النار والشعث جمع أشعث وهو الغبر الرأس والسنابل جمع سنبل كهدم مقدم الحافر شبه ما تنصب من عرفها ونمها في شعنها من الجهد والتعب بالمدام ويقدمون بالباء والتاء **(قوله)** ألكني **(الح)** ألا يلبك بلغ أي بلغ عنى الى قومي وكون آية بمعنى علامة مضافة الى الجملة هو قول سيبويه وزعم أبو الفتح أنها انما تضاف الى المفرد نحو آية ملكه أن يأتيكم التابوت وقال الاصل بآية ما تقدمون أي بآية أقدامكم أو أقدامهم كما قال * بآية ما يجيئون الطعاما * اه وفيه حذف موصول حرفي غير أن وبقاء صلتهم ثم هو غير متأت في قوله (١) * بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا * **(قوله)** وذى نعت محذوف أي لزم من محذوف ثم قال الا كثرون هي بمعنى صاحب فالموصوف نكرة أي اذهب في وقت صاحب سلامة أي في وقت هو مظنة السلامة أو مظنة الاكل أو العلم فيقدر ذلك بما يناسب المقام كما اذا قلت اذهب بذى تأكل أو تعلم فإن لكل مقام مقالا وقيل هي بمعنى الذى فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذى تسلم فيه اه ويضعفه أن استعمال ذى موصولة مختص بطبي ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم وأن الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وأن حذف العائد المجزور وهو الموصول بحرف متعدي المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون والمتعلق هنا مختلف لان هذا العائد لم يذكّر في وقت **(قوله)** وكذا لدن وريث فانها مضافان الى الفعلية التى فعلها متصرف **(قوله)** جوازاً ويشترط في الفعل كونه مثبتاً بخلافه مع آية فأما لدن فهي اسم لبدء الغاية زمانية كانت أو مكانية **(قوله)** لزم لدن سالتموننا **(الح)** أي من وقت مسالتكم أي ترككم الحرب أي نحن ازمنا الوفاق من ابتداء مسالتكم الى هذا الوقت وهذا شاهد لايتأها اسم لبدء الغاية الزمانية **(قوله)** وريث مصدر راث **(الح)** وحينئذ فهي منصوبة نصب المصادر لان أصل معناه البطوف فقوله ريث أقضى لبانة معناه مهمل امهال قضاء لبانة أي حاجة **(قوله)** خليلى رفقا **(الح)** راث على خبرك ريث ريثا أبطأ والعرضات جمع عرصة وهي الفسحة التى تكون أمام الدور والعهود جمع عهد وهو المنزل الذى لا يزال به القوم اذا اتوا وعنه رجعوا اليه وكذلك العهد وزعم ابن مالك في كافيته وشرحه أن الفعل بعد لدن وريث على اضممار أن لاجل أن تكون تلك الجملة في قوة المفرد وهذا خلاف كلامه في التسهيل وشرحه الذى درج عليه الشارح وقد يعذر ابن مالك ويسلم له ذلك في ريث لانها ليست زمانا وما كان غير زمان لا يضاف للجملة حينئذ يقدر أن بخلاف لدن فانها لما كانت زمانا والزمان يضاف للجملة لم يقدر أن وقد يجاب عن لدن أيضا بحيث يقدر فيها أن بانها لما كانت لبدء الغايات مطلقا لم تخلص الوقت فلذا قدر أن وفي الغرة لابن الدهان أن سيبويه لا يرى جواز اضاقتها الى الجملة ولهذا قال في قوله من لدن شولى أن تقديره من لدن أن كانت شولى ولم يقدر من لدن كانت ولو قدر كانت فقط بدون أن لزم عليه اضافة لدن للجملة وهي لا تضاف لها وهذا موافق لما في الكافية فهو معضد للجواب **(قوله)** قول بالرجال **(الح)** أي قول القائل بالرجال يصير الكهول والشبان

وكقوله

ألكني الى قومي السلام رسالة

بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا
فالجملتان في البيتين بعد آية في محل
جر بها وكذا ذوى قولهم اذهب بذى
تسلم والباء في ذا المثال ظرفية وذى
نعت لمحذوف وهي بمعنى صاحب
أي اذهب في وقت صاحب سلامة
وكذا لدن وريث فانها مضافان
الى الفعلية التى فعلها متصرف
جوازاً كقوله

لزم لدن سالتموننا وفاقكم

فلا يلك منكم للخلاف جنوح
سالتموننا فاعل وفاعل ومفعول في
محل جر بلدن وريث مصدر راث
بمعنى أبطأ كقوله
خليلى رفقا ريث أقضى لبانة
من العرضات المذكرات عهدوا
أقضى لبانة نعل وفاعل ومفعول
في محل جر ريث وكذا قول وقائل
كقوله

قول بالرجال ينهض منا

مسرعين الكهول والشبان

(١) قوله ثم هو غير متأت في قوله **(الح)**
أي لان ما نافية لامصدرية
والالزم العطف على مثبت وهو غير
جائز وقول الدمايني يمكن جعل ما
مصدرية ولا محذوفة أي كونهم
لاضعافا **(الح)** بعيد لان لانا نافية انما
تحذف اذا كانت داخلية على مضارع
جواب القسم اه دسوق

وكقوله

وأجبت قائل كيف أنت بصالح
حتى مللت وملنى عوادى
فالجملتان في البيت بعد قول وقائل
في محل جرباضاقتها اليهما
(وفي جواب جازم أيضا حرى
بعيدة إذا كان تبدلنا

فانك المنى إذا اللب اعتنى)
يعنى أن الخامسة من الجمل التي لها
محل الجملة المصدرة بالفاء أو إذا في
جواب شرط جازم نحو من يضل
الله فلا هادى له وإن تصبهم سيئة بما
قدمت أيديهم إذا هم يقطون
فالجملتان المصدرتان بالفاء وإذا
الفجائية في جواب من وإن في محل
جزم وكمثال الناظم رضى الله عنى
وعنه فانك المنى هي جواب إن تبد
في محل جزم

(أوتبعت لمفرد كذا كر)

يعنى أن الجملة السادسة التي لها محل
من الاعراب الجملة التابعة لمفرد
وهي ثلاثة أنواع أحدها المنعوت
بها فتحلها رفع بعد المرفوع نحو من
قبل أن يأتي يوم لا مرد له جملة لا مرد
نعت يوم ونصب بعد المنصوب نحو
وانقوا يوم ترجعون فيه إلى الله
ترجعون نعت يوم ما وجر بعد المجرور
نحو ربنا انك جامع الناس ليوم
لا ريب فيه الثانى المعطوفة بالحرف
نحو قام زيد وعمر قائم الثالث
المبدلة نحو ما يقال لك إلا ما قد قيل
لرسل من قبل أن يبدل ذلك ومغفرة
أن يبدل من ما قد قيل إن كان
فاعل يقال المحذوف الله

منافاهضين له جملة ينهض خبر عن قوله قول وهو مبتدأ مضاف وجلة بالرجال مضاف إليه
واعترض بأن المقصود منها القضاها في قوة المفرد وكذا قوله قائل كيف أى قائل هذا اللفظ فهي
مفرد والجواب أن المراد بالجملة ولو بحسب الظاهر أى ولو كانت في المعنى مفردا كذا أجاب الشئى
(قوله) وأجبت قائل كيف أنت الخ) بصالح متعلق بأجبت أى وكثر منى ذلك حتى مللت وملنى
عوادى كناية عن طول مرضه ومل بابه علم

(الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء وإذا)

(قوله) أو إذا أى الفجائية (قوله) في جواب شرط جازم أى في جواب أداة شرط جازمة واستظهر
الدمامىنى أن جملة الجواب لا محل لها سواء كان الشرط جازما أم لا سواء وقعت بعد الفاء أو إذا أم لا
لأن جملة الجواب لا محل محلها المفرد إذا المضارع لا بدله من فاعل كما هو قاعدة ماله محل من الاعراب
وجعل جزم المعطوف باضمار شرط كافى من يضل الله أى وإن يفعل يذره (قوله) من يضل الله
فلا هادى له الفاء رابطة بين الشرط والجواب ولا نافية للجنس وهادى اسمها بنى معها على الفتح
لتر كبه معها تر كيب خمسة عشر وله جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرها والجملة من لا واسمها وخبرها
في محل جزم جواب الشرط ولهذا يجزم يذرعطف على المحل وقرئ بالرفع على الاستئناف والفاء
المقدرة كالموجودة كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الله مثلان

أى فأنه يشكرها فالجملة في محل جزم وحذف الفاء ضرورة ومنه عند المبرد أن قت أفوم وهو أحد
الوجهين عند سيبويه والوجه الآخر أنه على التقديم والتأخير كما مر فيكون دامل الجواب لا عينه
وحينئذ فلا يجزم ما عطف عليه ويجوز أن يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيدا أن أنى أكرمه
ومنع المبرد تقدير التقديم محتجا بأن الشئ إذا حل في موضعه لا ينوبه غيره والجالى ضرب غلامه
زيدا وإذا خلا الجواب الذى لم يجزم لفظه من الفاء وإذا انحوا قام زيد قام عمرو فحل الجزم محكوم
به للفعل لا للجملة وكذا القول في فعل الشرط وإذا كان غير مجزوم لفظه فالحل للفظ الفعل قيل
ولهذا جازان قام ويقعدا أخواله على أعمال الاول ولذا أضم في الثانى ما يناسبه وهو الفاعل ولو
كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم عطف يقعدا على الجملة قبل أن تكمل وهو لا يجوز لأنه حينئذ قد
عطف وفصل بين ما هما كالجزأين أعنى الفعل والفاعل ويمكن أن يقال يجوز العطف على
الجملة قبل كمالها في باب التنازع لأنهم يغتفرون فيه ما لا يغتفرون في غيره ألا ترى أنهم جوزوا فيه
عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ولذا حكى بقيل

(الجملة السادسة التابعة لمفرد)

(قوله) وهى ثلاثة أنواع الخ) لأنها ما أن تكون نعتا لمفرد أو معطوفة عليه أو بدلا منه (قوله) قام
زيد وعمر وقائم أى أن قدرت الواو أو عطفة على الفاعل فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها
أو قدرت الواو أو الحال فلا تبعية والحل نصب (قوله) أن يبدل من ما قد قيل الخ) وجاز اسناد
يقال إلى الجملة كجاء في وإذا قيل إن وعد الله حق والساعة لا ريب فيها لأن الجملة أرى بدلفظها
وحينئذ فيحكم لها بحكم المفرد (قوله) أن كان فاعل يقال المحذوف الله) يعنى أن ما ذكر من أن

وكقوله

الى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان

جمله كيف يلتقيان بدل من حاجة وأخرى في محل نصب (أو بعد جملة كما أيضا سطر) السابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب هي الثانية جملة لها محل ويقع ذلك في بابي النسق والبدل فالنسق نحوز به بقام أبوه وقعد أخوها ما لم تقدر الوالواللحال ولا اللعطف على الجملة الكبرى والشرط في المبدلة أن تكون أوفى من الاولى بتأدية المعنى المراد نحو (٥١). واتقوا الذي أمذكم بما تعلمون أمذكم

بأنعام وبنين وجنات وعيون فدلالة الثانية أتم لتفصيلها نعم الله كقوله * أقول له ارحل لا تقيم عندنا * فدلالة لا تقيم على كراهية اقامته أتم من دلالة ارحل عليها

(حكم الجمل بعد النكرة والمعرفة)

(وان أتت جملة وهي خبر

ما طلبت بما قبلها استقر)

(فصفة بعيد محض النكرة

والحال ان محض المعرف تراه)

(واحدة لهما اذا المحض انتهى

والشرط معلوم على ما يسطي)

يعني أن الجملة الخبرية التي لم يطلبها

ما قبلها ان كانت بعد النكرة المحضة

فهى صفة لها نحو حتى نزل علينا

كتابا نقرؤه نقرؤه صفة كتابا

ونحو لم يعطون قوما الله مهلكهم

فالجملة الاسمية صفة قوم وان كانت

بعد معرفة محضة فهى حال منها

نحو ولا تمن تستكثر حال من فاعل

تمن ونحو ولا تقر بوالصلاة وأنتم

سكارى حال من فاعل تقر بواوان

كانت بعد نكرة غير محضة بأن

وصفت نحو وهذا كرمبارك أنزلناه

جمله أنزلناه يجوز فيها أن تكون

صفة كروا أن تكون حالاً لانه

الجملة بدل من ما وان يقال مسندة للجملة ان كان المعنى ما يقول الله لك الاما قد قيل فاما ان كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤدية لامل ما قد قال الكفار الماضون لانبيائهم وهو الوجه الذي بدأ به الرمنخري فالجملة استئناف ومن ذلك وأسر والنحوي ثم قال الله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم أفتأتون السحر قال الرمنخري هذا في موضع نصب بدلا من النحوى ويحتمل التفسير وحينئذ فلا محل لها (قوله الى الله أشكو بالمدينة حاجة الخ) جملة الاستفهام بدل من حاجة وأخرى أى الى الله أشكو حاجتين تعذر التقاؤهما لان الاستفهام الانكارى معناه النفي كأنه قال لا يلتقيان أى أشكو عدم التقاؤهما وهذا معنى قولنا تعذر التقاؤهما (قوله بدل من حاجة) أى بدل من الحاجتين ولاشك أن الحاجتين مفرد ليس بجملة فلا ينافى أنه متى

(الجملة السابعة التابعة لجملة لها محل)

(قوله ويقع ذلك في بابي النسق والبدل) أى خاصة لان النعت لا يكون تابعا للجملة وعطف البيان كالنعت والتوكيد لا يكون تابعا للجملة الا اذا كان لفظيا نحوز به بقام أبوه وأجاب الشمنى بأننا لا نسلم أن هذا توكيد لفظى بل هو تكرير للجملة وفيه نظر ولعل الاولى أنهم لم يعتبروا ذلك لان الثانية لما كانت تكريرا للاولى كأنها عنها (قوله فدلالة الثانية أتم لتفصيلها نعم الله) أى بخلاف الاولى فان دلالتها على نعم الله غير مفصلة واعتراض بأن الجملة الاولى صلة الموصول لا محل لها من الاعراب وحينئذ فلتكن الجملة الثانية أيضا كذلك وهذا بخلاف الموضوع أعنى الجملة التابعة لما لها محل واعتذره بأن الغرض بالمثال كون الجملة الثانية أوفى من الاولى وبدلا منها بقطع النظر عما نحن فيه من كون الاولى لها محل (قوله أقول له ارحل لا تقيم عندنا) تمامه

* والا فكن في السر والجهر مسلما * ارحل في محل نصب مقول القول ولا تقيم بدل من ارحل فيكون في محل نصب واعتراض بأن قوله لا تقيم من جملة المقول وجزء المقول لا محل له وحينئذ فلا يصح جعله بدلا والجواب أن هذا مبني على ما قاله غير واحد من البيانيين وبعض النحاة أن جزء المقول له محل أو يجاب بأن الغرض التمثيل لكون الثانية بدلا من الاولى لكونها أوفى منها بقطع النظر عما نحن فيه من كون الاولى لها محل (قوله فدلالة لا تقيم على كراهية اقامته أتم الخ) أى لانها بالمطابقة بخلاف الاولى فان دلالتها على ذلك بالاتزام انظر حواشى السعد

(مبحث حكم الجملة بعد النكرة والمعرفة)

(قوله وان كانت بعد نكرة غير محضة بان وصفت نحو وهذا كرمبارك أنزلناه جملة أنزلناه يجوز فيها أن تكون صفة كروا أن تكون حالاً لانه

وصف ببارك وان كانت بعد معرفة غير محضة وهى المعرفة أل الجنسية نحو كمثل الحمار يحمل أسفارا وآية لهم الليل نسلخ من ليلة نسلخ الحمار وكونها صفة الحمار والليل أو حالاً لهما قوله وهى خبرا حارزا عن الطلبة والانثائية فلا تكونان صفتين ولا حالتين قال فى التسهيل المنعوت به مفرد وجملة كالموصول بها منعوتها نكرة أو معرفا بالجنسية وقال أيضا تقع الحال جملة خبرية غير مفتحة بدليل استقبال متضمنة ضمير صاحبها

قد تخصصت بالوصف وذلك بقرنه من المعرفة حتى ان ابا الحسن اجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى فآخرا ان يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان ان الاوليان صفة لا آخرا لوصفه بيقومان ولك ان تقدرها حالا من المعرفة وهو الضمير في مبارك الا أنه قد يضعف من حيث المعنى وجهها الحال لان الحال اما من النكرة أو من ضمير مبارك أما تضعيف الاول وهو أنه حال من ذكر فلا ان الاشارة لم تقع في حالة الانزال كما وقعت الاشارة الى البعل في حالة الشيوخة في وهذا بعل شيئا وأما تضعيف الثاني وهو أنه حال من ضمير مبارك فلا تقتضاه تقييد البركة بحالة الانزال (تنبيه) جميع ما تقدم في هذه المسئلة مشروط بوجود مقتضى وانتفاء المانع للمقتضى للوصفية تحض التنكير والمقتضى للحالية تحض التعريف والمقتضى لهما عدم تحض التعريف والتنكير واحتراز بانسراط وجود المقتضى عن نحو فعلوه من قوله تعالى وكل شئ فعلوه في الزر فانه صفة لكل أولئ ولا يصح أن يكون حالا من كل مع جواز الوجهين في نحو أكرم كل رجل جاءك لعدم ما يعمل في الحال ولا يكون خبر الانهم لم يفعلوا كل شئ والمانع أربعة أنواع أحدها ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستثناف نحو زارني زيدسا كافته أولن أنسى له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين ولن مانعان لان الحالية لا تصدر بدليل استقبال والثاني ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع ويمتنع فيه الاستثناف لان المعنى على تقييد المتقدم فتعين الحالية بعد أن كانت متمنعة وذلك نحو وعسى أن تكبر هو أشيا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم فانها وقعت بعد نكرة محضة فحقها الصفة لولا وجود المانع منها وهو الواو اذا لا تعطف الصفة على الموصوف خلا للز مخشري ومن وافقه الثالث ما يمنعها معانحو وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون وقدمضي البحث فيها الرابع ما يمنع أحدهما دون الآخر ولولا المانع لكانا جائزين وذلك نحو ما جاءني أحد الا قال خيرا فان جملة القول كانت قبل وجود الاحتمالة للوصفية والحالية فلما جاءت الامتناع الوصفية وبقيت الحالية والله تعالى أعلم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(مبحث الباب الثالث في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور)

(قول الناظم ومثبه الخ) مبتدأ خبره الظرف والجار بتخفيف الراء ضرورة معطوف عليه (قول كركمهما في التعلق) (قول أو بما يشبهه) وهو الاسم المشتق العامل عمل الفعل (قول غير المغضوب عليهم) لم يخرج على سنن النعمة أدبا لعدم المواجهة بالغضب (قول وهو الذي في السماء الله وفي الأرض الله) هذه قراءة الجمهور وقرأ عمر وعبد الله وأبي وعلى وبلال بن أبي بردة وجابر وابن زيد وعمر بن عبد العزيز وهو الذي في السماء الله وفي الأرض الله في متعلقة بالله وهو اسم غير صفة بدليل أنه يوصف فنقول الله واحد ولا يوصف به لا يقال شئ الله وانما صح التعلق به لتأوله بمعبود والله خبر له ومحمد وفا ولا يجوز تقدير الله مبتدأ مخبرا عنه بالظرف والجملة صلة أو فاعلا بالظرف والظرف صلة لان الصلة حينئذ خالية من العائد لانه على الاول يكون الضمير في الظرف عائدا على المبتدأ وهو الله لا على الموصول وعلى الثاني يكون الظرف نالبا عن الضمير لرفعه لظاهره ولا يحسن تقدير الظرف صلة والله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقدير وفي الأرض الله معطوفا كذلك لتضمنه

الابدال

(الباب الثالث في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور)

(ومثبه الجملة في الامور)

الظرف والجار مع المجرور

يعني أن الظرف والجار والمجرور يشبهان الجملة في كونها صفة بعد النكرة المحضة لها وحالا بعد المعرفة المحضة ومحملا للصفة بعد النكرة الموصوفة والحال ومحملا لهما أيضا بعد المعرفة بلام الجنس وستأتي أمثلة ذلك عند أمثلة تعلقهما ان شاء الله

(ذكر حكمهما في التعلق)

(والظرف والمجرور علق أبدا

بالفعل أو بشبهه فقيدا)

(كذا بما أول مما أشبهها

فعلا وما يشير للمعنى عها)

يعني أن الظرف والجار والمجرور

لا بد من تعلقهما بالفعل أو بما

يشبهه من مشتق كاسمي الفاعل

والمفعول نحو أنعمت عليهم غير

المغضوب عليهم أو ما أول بما يشبهه

وهو الاسم الجامد المؤول بالمشتق

نحو يزبد قرشي أي منسوب الى

قرش ونحو وهو الذي في السماء

الله وفي الأرض الله أي معبود بحق

الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه ولان الجمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلص به من محذور وأما أن يكون هو موقعا فيما يجوز الى تأويلين فلا ولا يجوز على هذا الوجه أي كون في السماء صلة والله بدل من الضمير المستتر في الطرف أن يكون وفي الارض الله مبتدأ وخبر لثلاثين فساد المعنى ان استؤنف لما يلزم عليه من التعدد في الآلهة كأنه قيل وهو الذي يكون في السماء الله وأخبركم أن إلهي في الارض وخلو الصلة من عائدان عطف لان جملة وفي الارض الله صلته لعطفها على الصلة فهي صلة ولا ضمير فيها فخلو الصلة بالنظر للمعطوف وأما المعطوف عليه ففيه رابط وهو الضمير المبديل منه الله **(قوله وهو على من صبه الله علقم)** هذا عجز بيت لشاعر من همدان يسكون اليم بعد هاهما مهمله وصدره * وان لسانى شهدة يشفى بها * ولغتهم تشديد واوهو وباهي قال شاعرهم

والنفس ان رغب بالعنف آنية * وهي ما أمرت باللفظ تأتمر

(قوله علقم عليه) أشار بذلك لأصله فعلى المحذوفة متعلقة بصبه والمذكورة متعلقة بعلقم لتأوله بصعب أو شاق أو شديد ومن هنا كان الحذف شاذ الاختلاف متعلق جار الموصول ومار العائد **(قوله لتأويلهما بالحواد والشجاع)** أي لا تأويل لهما باسم شبه الفعل والحاصل أن العلم اذا اشتهر سمي بوصف كان فيه معنى المشتق كاتم وأبو المنهال وأبو ماوية لأنه مؤول بالمشتق وهذا بخلاف النكرة كما في أسد على فانه تأويل بالمشتق أي صائل أو مجترى على والنقر في البيت وقف عليه بنقل ضمة الراء للقف الساكنة وهو صوت ترعج به الفرس للشي وذلك بأن يلقى اللسان بأعلى الخنث ثم يفتح بنبذة

(هل يتعلقان بالفعل الناقص) **(قوله فن قال انها لا تدل على حدث الخ)** أي وادعى أن هذا هو معنى النقصان أي أنه صار لا يدل الا على مجرد الزمان ولا يدل على الحدث فقد نقص مدلوله الحدث ودل على الزمان وأما على المختار من أنه يدل على الحدث والزمان فسمي ناقصا لانه لا يكتفي بمر فوعه بل لابد في تمام الفائدة من ذكر المنصوب **(قوله منع تعلقهما بها)** والمانع هو المبرد والقارسي وابن جني والجر جاني وابن برهان والشلوين والصحيح أنها كلها دالة عليه **(قول الناظم مستثيا ليس الخ)** في الرضى ان ليس تدل على حدث أيضا وهو ذلك الانتفاء وانما سميت ناقصة لانها لا يتم بالمر فوع بها كلام بل بالمر فوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فان الفائدة تتم بمر فوعها فكان مثلا تدل على الحصول المطلق والخبر يعينه لكنه مطلق من حيث الزمان وتقيده بكان أو يكون فتعاضوا وأما بقية الافعال كصار الدالة على الانتقال وأصبح الدالة على الدخول في الصباح الخ فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور ووقع في كلام الرضى أن حدث ما زال الاستمرار وهو تسمي زال وحدها الانتفاء وما للنفى ونفى التنى استمرار وفي شرح التسهيل يبطل القول بأنها لا تدل على الحدث بأمر أحدها أنه قد صرح بمصدرها مع عملها في قوله

بيذل وحلم ساد في قومه القتي * وكونك يا ه عليك يسير

واعترض بأنه يحتمل أن الاصل وكونك تفعله فلما حذف الفعل انفصل الضمير كذا في الشنبى وقد يقال هذا لا يخرج المصدر عن كونه عاملا اذا الكاف اسمه وجملة تفعله خبر الا أن يدعى أنه كون تام وجملة حال ومنها أن الاصل في الفعل الدلالة على حدث وزمان اذا الدال على الحدث وحده

* وهو على من صبه الله علقم *
أي علقم عليه لتأويله بصعب أو شاق
أو بما يشير الى معناه أي الى معنى
الفعل وهو العلم المشتهر سمي
بوصف فيشار به حال العلية للوصف
كخاتم فإنه يشار به الى معنى الفعل
وهو الختم كقوله

* أنا أبو المنهال بعض الاحيان *
وكقوله

* أنا ابن ماوية اذ جد النقر *
فتعلق بعض واذا بالعلمين قبلهم ما
لتأويلهما بالحواد والشجاع
واختلفوا هل يتعلقان

بناقص أولا فخياري
(من قال لا عن حدث يدل)
منعه في مهيح قد يحلو
(وبعضهم قال له الدلالة)

مستثيا ليس بذى المقالة
يعنى أنهم اختلفوا في تعلق الطرف
والجار بالافعال الناقصة وهي كان
وكادوا وأخواتها فن قال انها لا تدل
على حدث منع تعلقهما بها ومن
قال انها تدل عليه يجوز تعلقهما
بها واستدل بقوله تعالى أكان للناس
عجبا أن أوحينا لتعسين تعلق للناس
بكان

مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان ولا يخرج الفعل عن أصله إلا بدليل ومنها أنها لو كان معناها الزمان لجاز أن تنعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما ينعقد منه ومن اسم زمان ومنها أن الأفعال المتساوية في الزمن اعتمدت بالاحداث فاذا زال ما به الافتراق وبقي ما به التساوي فلا فرق بين كان زيد غنيا وصار زيد غنيا والفرق حاصل فبطل ما يوجب خلافه ومنها أن من جعلها انقل ولا بد منهما من ناف فلو كانت لا تدل على الحدث لزم أن يكون معنى ما انقل زيد غنيا ما زيد غنيا في وقت من الاوقات وهو نقيض المراد ومنها وقوع داء صلة ما المصدرية فتسبب بمصدر ومنها محي اسم الفاعل منها واسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان بل الحدث ومنها أنها لو لم تدل على حدث لما بنى منها أمر كقوله تعالى كونوا أقوامين وفي شرح الآجرومية للشيخ خالدان الذي يقول بعدم دلالتها على الحدث يريد أنها لا تدل على الحدث التام الذي يفيد مجر داسناده الى فاعله فلا ينافي أنها تدل على حدث ناقص لا تتم فائدة ما لا بالمنسوب فكان التامة للوجود ضد العدم والناقصة للحصول على صفة ما تنعين بالخبر تأمل حتى لا ينافي ما سبق للرضي فلعلمه يرجع الخلاف لفظيا **(قوله)** وامتناع تعلقها بعجبا وأن أوحينا لتقدمها عليهما فان اللام لا تتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه ولا بأوحينا لفساد المعنى لانه حينئذ يكون المعنى أكان عجبا ابحاؤا للناس فيقتضي أن الأبحاء للناس مع أن الأبحاء للنبي وقد يقال الفساد متفان جعل الى رجل بدلا من الناس أو تجعل اللام في الناس تعليلية أي لأجل اهداء الناس ويجوز أيضا أن تكون متعلقة بحذوف هو حال من عجبا على حد قوله * لميقم وحشا طلل * فالناس في الاصل صفة لعجبا فقدم عليه فيعرب حينئذ محالا كما أن موحشا كان صفة لطلل فقدم فاعرب حالا إلا أن الاول في الخبر والثاني في المبتدا

(هل يتعلقان بالفعل الجامد) **(قوله)** وقال ابن مالك ان من موصول فاعل نعم وهو خبر هو محذوف على حد شعري شعري أي شعري الآن هو شعري المعروف في زمن الصبالم بتغير عن حاله وهذا الكلام لا تعلق له بما هنا وانما ذكره لتتم الكلام المتعلق بالبيت **(قوله)** والمخصوص محذوف أي بشر بن مروان والاولى أن يقدر المخصوص هو لتقدم ذكر بشر في البيت قبله وهو وكيف أربأ أمرأ أو أراع به * وقد ذكر كأت الى بشر بن مروان

فبيق التقدير حينئذ من هو هو هو فالاولى مبتدا والثانية خبر والثالثة هو المخصوص بالمدح وعلى تقدير أن المخصوص بعد خبر يقدر له مبتدا هو رابعة والى ذلك أشار الناظم بقوله واختلفوا في جامدا ذاعرى * هل يتعلق به حرف جرى

(هل يتعلقان بأحرف المعاني) أي الحروف التي وضعت لمعان كان حقها أن يدل عليها بالفعل لا حروف المباني كزاي زيدو يائه وداله مثلا **(قوله)** مطلقا أي لما فيها من معنى الفعل **(قوله)** ومنعوه مطلقا سواء كان الحرف نائبا عن فعل حذف أو لعدم الاشتقاق **(قوله)** متعلقة بيا أي انشابتها عن الفعل المحذوف وهو ادعو **(قوله)** ان التصب بيا أي لا بالفعل الذي نابت عنه وهو ادعو كما قاله الجمهور **(قوله)** أبأخراسة أما أنت ذانفر تمامه * فان قومي لم تأكلهم الضبع * فقال أبو علي وأبو الفتح ان ما الزائدة عوضا عن كان هي الرافعة لأن التانصة لذانفر لا كان

وامتناع تعلقها بعجبا وأن أوحينا لتقدمها عليهما

(واختلفوا في جامدا ذاعرى)

هل يتعلق به حرف جرى

يعنى أنهم اختلفوا في تعلق الطرف والجار بالفعل الجامد قال الفارسي في قول الشاعر

فنع من كأم من ضاقت مذاهبه

ونع من هو في سرواعلان

ان من تمييز لفاعل نعم والمخصوص

هو وفي سر متعلق بنعم وقال ابن

مالك ان من موصول دأعل نعم وهو

خبر هو محذوف والجملة صلة من

والمخصوص محذوف وفي سر متعلق

بهولتاؤه بياق على وده في سر

(وجوزوا بأحرف المعاني)

والمنع والتفصيل جاياعاني

(ان ناب عن فعل آخره مطلقا)

الا فلا والفارسي بذارتقي

يعنى أنهم جوزوا وتعليق الطرف

والجار بأحرف المعاني مطلقا ومنعوه

مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان

نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على

سبيل النياية لا الاصلة والا فلا وهو

قول أبي علي وأبي الفتح زعماني نحو

يالزريد أن اللام متعلقة بيا وقال في

يا عبد الله ان التصب بيا وقال في

قوله * أبأخراسة أما أنت ذانفر *

أن ما الزائدة عوضا عن كان هي الرافعة

الناسبة والجمهور يقولون ان العامل

في تلك الامثلة الفعل الذي نابت

عنه الحرف وهو ادعو في المثالين

الاولين وكان في البيت

المحذوفة وأما الجمهور فيقولون الناصب والرافع انما هو كان المحذوفة التي نابت ما عنها والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجسروا بأحرف المعاني * والمنع والتفصيل جايا عاني
ان نابت عن فعل أجزه مطلقا * الافلا والفارسي بذارتني

(ذ كر ما لا يتعلق من حروف الجر) (قوله وهي لولا) أى الامتناعية اذا ولها ضمير متصل
لمتكلم أو مخاطب أو غائب نحو لولاى ولولاك ولولا على مذهب سيبويه لانها جارة الضمير فهى
بمنزلة الحرف الزائد وليست حرف جر أصلى فانها بمنزلة لعل فى أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء
فان لولا الامتناعية تستدعى جلتين كسائر أدوات التعليل وخالفه الاخفش فزعم أن لولا غير
جارة وأن الضمير بعدها مرفوع المحل على الابتداء ولكنهم استعاروا ضمير الجر وهو الياء والكاف
والهاء مكان ضمير الرفع وهو أنا وأنت وهو كما عكسوا فى قولهم ما أنا كأت فالأصل كل لكم
عدلوا عن ضمير الجر الى ضمير الرفع للاستئصال وهذا كقوله فى عساي أن الأصل عساي أنا فاستعار
ضمير الجر بدل ضمير الرفع ويرد قوليه فى لولاى وعساي أن نيابة ضمير عن ضمير بخالفه فى الاعراب
انما ثبت فى المنفصل وانما جاءت النيابة فى المتصل بثلاثة شروط كون المنوب عنه منفصلا
وتوافقهما فى الاعراب وكون ذلك فى الضرورة وخالفهما المبرد فى اثباتهما ذلك فى لغة العرب فزعم
أنه لحن ولا يجوز التكلم به ونقلهما محجة عليه قاله ابن هشام فى شرح اللحة (قوله أو مفعول به)
أى على حد زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين
حروف الجر ومن المعلوم أنه اذا كان لها الصدارة لا تتعلق بشئ وانما دخلت فى المثالين لافادة
التكثير والتقليل لالتعددية عامل هذا قول الرامى وابن طاهر وقال الجمهور هى فى المثالين حرف
جر معد فان قالوا انها عدت العامل المذكور خطأ لانه يتعدى بنفسه ولا يحتاج لمعد يعديه
ولا يستيفانه معموله فلا يتعدى ازا ئد عليه وان قالوا عدت محذوفات تقديره حصل والأصل رب رجل
صالح حصل لقبته أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به
فى وقت (قوله فى لغة عقيل) أى الذين يجرون بها أو ما فى لغة غيرهم فلا تجر بل تنصب الاسم
وترفع الخبر قال فى التسهيل والجر بل لعل ثابتة الاول أو محذوفة مفتوحة الآخر أو مكسورة
لغة عقيلية (قوله لانها بمنزلة الحرف الزائد) أى وليست برائدة محضة لافادتها الترجى والزائد
لا يفيد معنى غير التوكيد ولا أصلية محضة لان مجرورها فى محل رفع مبتدأ والحرف الجار
الأصلى مجرور فى محل نصب (قوله لعل أى المغوار منى قريب) لعل حرف جر لا يتعلق بشئ
وأبى مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو والنائبه عن الضمة المقدرة فى آخره منع من ظهورها اشتغال
المحل بالياء المناسبة لعل الحرف الشبيه بالزائد والمغوار مضاف اليه ما قبله ومنى متعلق بقريب
وقريب خبره فدخلوا لم يكن لتوصل عامل بل لافادة معنى التوقع كما دخلت ليت لافادة
معنى التنى ثم ان عقيل جروا بها منبهة على أن الأصل فى الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الاعراب
المختص به كحروف الجر (قوله كاف التشبيه) باضافة كاف الى التشبيه لانها تدل عليه نحو زيد
كعمرو والكاف لا تتعلق بشئ على قول الاخفش وابن عصفور واحتجاج على ذلك بأن متعلق
الكاف ان كان اسما تقرر الكاف لا تدل عليه بخلاف فى من نحو زيد فى الدار وان كان فعلا

(وامنع من التعليل لولا ربا
لعل كافا والمزيد كالبا)
(وحرف الاستثناء أيضا ذكره
عن الجميع ستة وقررنا)
يعنى أن هذه الاحرف الستة
لا تتعلق بشئ وهى مستثناء من
قولهم لا بد لحرف الجر من متعلق
وهى لولا اذا دخلت على الضمير
المتصل نحو لولاى ولولاك ولولاه
الثانى رب نحو رب رجل صالح
لقبته فجرورها مبتدأ أو مفعول
به بفعل محذوف يقدر بعده ونحو
رب رجل صالح لقبته فجرورها
مفعول به للفعل بعدها الثالث لعل
فى لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف
الزائد للزوم دخولها على مبتدأ
خبر عنه نحو

* لعل أى المغوار منى قريب *
ف قريب خبر أى المغوار الرابع
كاف التشبيه نحو زيد كعمرو قاله
الاخفش وابن عصفور والحق أنه
متعلق باسمه كغيره من حروف
الجر الواقعة مع مجرورها خبرا

مناسب للكاف وهو أشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف ورد في المعنى قائلًا والحق أن جميع الحروف الحارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار (قوله الحروف الزائدة) أي كالباء الزائدة في الفاعل نحو كني بالله شهيدًا أو الأصل كني الله وفي المفعول نحو ولا تلقوا بأيديكم وفي المبتدأ نحو بحسب درهم وفي خبر التاسع المنى نحو أليس الله بكاف وكن الزائدة في الفاعل نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير وفي المفعول نحو ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت وفي المبتدأ نحو ما لكم من الله غيره وهل من خالق غير الله واستفيد من هذه الأمثلة أن الباء تزداد في الإثبات والنفي وتدخل على المعارف والتكرات وأن من لا تزداد في الإثبات ولا تدخل على المعارف على الصحيح وإنما لم يتعلق الزائد بشئ لأن التعلق هو الارتباط المعنوي والزائد لا معنى له يرتبط بمعنى مدخوله وإنما يؤتى به في الكلام تقوية وتوكيدًا قاله الأزهري (قوله) وقيل إن اللام متعلقة بما قوته أي وهو ما كان فرعًا في العمل أو قدم معموله عليه وقول الحوفي أن الباء في أليس الله بأحكم الحاكمين متعلقة وهم وإنما صح في اللام المقوية أن يقال إنها متعلقة بالعمل المقوي لأن التحقيق أنها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف بسبب فرعيته في العمل أو تقدم معموله عليه الذي نزل منزلة القاصر ولا معدية محضة لا طراد صحة إسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين أي بين منزلة الزائد المحض والمعدى المحض فلذا صح القول بتعلقها بالعمل الذي قوته (قوله لتنجية) أي أبعاد (قوله كالا) أي كما أن لا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم ويمكن أن يقال إن التعدية هي إيصال معنى الفعل إلى الاسم على معنى ما يقتضيه الحرف من إثبات أو نفي وحينئذ فهذه الأفعال تعدى الفعل وتوصله على جهة النفي فقولك قام القوم غير زيد أو خلا زيد مثل قولك ما قام زيد فقد عدى الفعل بهما على جهة النفي وأما قام القوم إلا زيدًا فالمعدية له على جهة الثبوت وإنما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالاكيل لا يزول الفرق بينهما أفعالًا وأحرفًا

(حكمهما بعد المعارف والتكرات)

(قوله) يعني أن حكم الظرف والجار بعد محض النكرة الصفة لقائل أن يقول لا يلزم من كونهما بعد نكرة محضة أن يكونا صفتين لها فقد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى فأتوا بسورة من مثله أنه يجوز في من مثله أن يكون صفة لسورة وأن يتعلق بفتاوى وعبارته بنصها من مثله متعلق بسورة صفة لها أي بسورة كائنة من مثله والضمير لما نزلنا أو لعبدها أو يجوز أن يتعلق بقوله فأتوا والضمير للعباد ثم إنه قد وقع نزاع بين الشيخ فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي شارح نصريف ابن الحاجب وبين القاضي عضد الدين عبد الرحمن الشيرازي في تخصيص صاحب الكشف الوجه الأول بكون الضمير لما نزلنا واستغنى القاضي عضد الدين أهل عصره في ذلك وانتصر للجاربردي ولله إبراهيم في رسالة سماها السيف الصارم في قطع العضد الظالم وصورة الفتوى بأدلاء الهدى ومصابيح الدجى كما قاله وبياناكم وألهمنا الحق بتحقيقه وإياكم يسألكم فيما هو من نوركم مقتبس وبضوء ناركم للهدى ملتصق متمح بالنقص لا متمح ذو غرور ينشد بأطلق لسان وأرق جنان

الخامس الحروف الزائدة كمن والباء واللام نحو هل من خالق غير الله وكنى بالله ونحو مصدقًا لما معكم وفعال لما يريد أن كنتم للرؤيا تعبرون وقيل في اللام أنها متعلقة بما قوته السادس حروف الاستثناء وهي خلا وعدا وحشي إذا جرحهن المستثنى فانهن لتنجية الفعل عما دخلن عليه كالا وذلك مناف للتعلق به

(حكمهما بعد المعارف كما)

قدم في غيرهما فلتعلم (قوله) يعني أن حكم الظرف والجار بعد محض النكرة الصفة نحو رأيت طائرًا فوق غصن أو على غصن وبعد محض المعرفة الحالية نحو رأيت الهلال بين السحاب أو في الأفق وبعد النكرة غير المحضة وهي الموصوفة يجوز فيهما الصفة والحالية

ألا قل لسكان وادي الحبيب * هنيئاً لكم في الحنان الخلود
أفيضوا علينا من الماء فيضاً * فأناعطاش وأنتم ورود

قد استبهم علينا قول صاحب الكشف أفيضت عليه سجال الاطاف من مثله متعلق بسورة
صفة لها أي بسورة كائنة والضمير لما نزلنا ولعبدنا ويجوز أن يتعلق بقوله فأتواوا الضمير للعبد
حيث جوز في الوجه الاول كون الضمير لما نزلنا تصرحاً وحظرة في الوجه الثاني تلويحاً
فليت شعري ما الفرق بين فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا على عبدنا وفأتوا من مثل ما نزلنا
بسورة وهل ثمة حكمة خفية أو نكتة معنوية أو هو تحكم تحت بل هذا مستبعد من مثله
فإن رأيت كشف الريبة واماطة الشبهة والانعام بالجواب أثبت أجزل الاجر والثواب وقد
أجاب التفاتاً في حاشيته عن هذا وتعرض لما أجاب به غيره فقال والجواب أن هذا أمر
تجيز باعتبار المآتي به والذوق شاهد بأن تعلق من مثله بالاثبات يقتضي وجود المثل ورجوع
العجز إلى أن يؤتى منه بشئ ومثل النبي عليه السلام في البشرية والعربية موجود بخلاف مثل
القرآن في البلاغة والفصاحة وأما إذا كان صفة للسورة فالمجوز عنه هو الاثبات بالسورة
الموصوفة ولا يقتضي وجود المثل بل ربما يقتضي انتفاءه حيث تعلق به أمر التجيز وحاصله
أن قولنا أنت من مثل الحاسة بيت يقتضي وجود المثل بخلاف قولنا أنت بيت من مثل الحاسة
وقد يجاب بوجوه أخر الاول أنه إذا تعلق بفأ توافن للابتداء قطعاً إذ لا فهم يسبق ولا سبيل إلى
البعضية لانه لا معنى لاثبات البعض ولا مجال لتقدير الباء مع من كيف وقد ذكر المآتي به صريحاً
وهو السورة وإذا كانت من الابتداء تعين كون الضمير للعبد لانه المبدأ للاثبات لا مثل القرآن
وفيه نظر لان المبدأ الذي تقتضيه من الابتدائية ليس هو الفاعل حتى ينحصر مبدأ الاثبات
بالكلام في التكلم على أنك إذا تأملت فالتكلم ليس مبدأ الاثبات بالكلام منه بل للكلام نفسه
بل معناه أن يتصل به الأثر الذي اعتبر له امتداد حقيقة أو توهمها كالبصرة للخروج والقرآن
للإثبات بسورة منه وبهذا يدفع ما يقال ان المعتبر من المبدأ هو الفاعل أو المادى أو الغائى
أو جهة تلبس بها ولا يصح شئ من ذلك فيما نحن فيه على أن كون مثل القرآن مبدأ مادياً للاثبات
بالسورة ليس أبعد من كون مثل العبد مبدأ فاعلياً له الثاني أنه إذا كان الضمير لما نزلنا ومن
صلة فأتوا كان المعنى فأتوا من منزل مثله بسورة فكان مماثلة ذلك المنزل لهذا المنزل هو المطلوب
لما مثله سورة واحدة منه بسورة من هذا وظاهر أن المقصود خلافه كما نطق به الآى الأخر
وفيه نظر لان إضافة المثل إلى المنزل لا يقتضى أن يعتبر موصوفه منزلاً ألا ترى أنه إذا جعل
صفة سورة لم يكن المعنى بسورة من منزل مثل القرآن بل من كلام وكيف يتوهم ذلك والمقصود
تجيزهم عن أن يأتوا من عند أنفسهم بكلام مثل القرآن ولو سلم فادعاهم من لزوم خلاف المقصود
غير بين ولا مبين الثالث أنها إذا كانت صلة فأتوا كان المعنى فأتوا من عند المثل كما يقال ائتوا من
ز يد بكتاب أى من عنده ولا يصح ائتوا من عند مثل القرآن بخلاف مثل العبد وهذا أيضاً
بين الفساد (قول) نحو هذا نمر يانع) الثمر بالثلثة كسب جل الشجر وفي الحديث لا قطع
في ثمر ولا كثر قال ابن الأثير الثمر هو الرطب في رأس النخلة فإذا كثر فهو التمر والكثر الجارو يقع
التمر على كل الثمار ويغلب على ثمر النخل قاله بعضهم لكن لا فائل بهذه الغلبة بل عرف اللغة

نحو هذا نمر يانع فوق أغصانه
أو على أغصانه وكذا احتملاهما
بعد المعرفة غير المحضة وهو المعروف
بلام الجنس

(حكم المرفوع بعدهما)

(وان ينى الرفع لما بعدهما)
فنصلن وذلك فيما علمنا
(فان يقدم نى أو موصوف أو
موصول أو فهم على ما قدر ووا)
(أو صاحب الخبر أو حال فى
ذلك ثلاثة مذاهب نى)
(أحدها مبتدأ قد أخبروا
عنه بذلك الظرف فيما شهِروا)
(أو فاعل بذلك المذكور
أو فعل ذلك الظرف أو المجرور)

يعنى أنه اذا وقع بعد الظرف أو الجار
والمجرور مرفوع فان تقدم مهابتى
أو موصوف أو موصول أو حال أو
طالب خبراً واستفهام مثاله ما بعد
النى ما عندك أو فى الدار أحد
ومثاله ما بعد الموصوف مررت
برجل معه أو فى أذنه صقر ومثاله ما
بعد الموصول جاء الذى عندك أو فى
الدار أبوه ومثاله ما بعد الحال مررت
بزيد عنده أو عليه حبة ومثاله ما بعد
طالب الخبر يد عندك أو فى الدار
أخوه وبعد الاستفهام أعندك أو
فى الدار زيد فى المرفوع بعدهما فى
هذه الامثلة وشبهها ثلاثة مذاهب
أولها وهو الارجح كونه مبتدأ
والظرف أو المجرور قبله خبر عنه
الثانى كونه مرفوعاً مهابتى الفاعلية
واختاره ابن مالك ورجح بأن الأصل
عدم التقديم والتأخير الثالث كونه
مرفوعاً بفعل متعلق به الظرف والجار

(ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف)

(فى صفة حال ووصل وخبر)

وربما أظهر هذا لضرر

(أو رفع الظاهر أو يستعمل * فى مثل محذوف أو شبه مثل)

أن نمر النخل انما يقال بالفوقية عند التجريد وىائع من ينعت الثمار ينعمان بآى نفع وضرب
أدركت والاسم الينع بضم الباء وقحها وبالفتح قرأ السبعة وينعه وأينعت بالالف مثله وهو
أكثر استعمالاً من الثلاثى (قوله يعنى الزهرقى أكله) الكم والكامة وعاء الطلع وغطاء النور
والجمع كأم وأكة وأكام
(حكم المرفوع بعدهما) (قوله ما عندك أو فى الدار أحد الخ) هذه أمثلة على سبيل اللف والنشر
المرتب (قوله أولها وهو الارجح كونه مبتدأ) ويجوز كونه فاعلاً لكن اعترض هذا الدمامنى
بأنه يعكز على قولهم متى ألبس تقديم الخبر المبتدأ بالفاعل وجب تأخيرها وأجيب بأن ما نحن
فيه اجمال لا لبس لعدم التصريح بالفعل لكن قد يقال الارجح الباس على المرفوع لأن يقال
هذا ترجيح عندك خفية والمضمر اللبس بما يتبادر من التركيب فتدبر (قوله الثالث كونه مرفوعاً
بفعل متعلق به الظرف) هذا هو المختار عند ابن مالك مع اعترافه بأن الضمير الذى فى متعلق الظرف
مستتر فى الظرف عند حذف المتعلق وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا فى عامله وان لم يعتمد
الظرف أو المجرور ونحو فى الدار أعندك زيد فالجهور يوجبون الابتداء والأخفش والكوفيون
يجيزون الوجهين لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط ولذا يجيزون فى نحو قائم زيد أن يكون قائم
مبتدأ وزيد فاعلاً وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير والمذهب المختار أن العامل
فى الفاعل الظرف أو المجرور لنسبتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما بدليلين أحدهما
امتناع تقديم الحال فى نحو زيد فى الدار جالس ولو كان العامل الفعل لم يمنع وقد يجاب عن
هذا بأنه لا يلزم من جواز تقديم الحال على العامل الملقوط به جواز تقديمها عليه اذا ضمير لضعفه
بالاضمار وجوب الحذف وتانيهما لقوله * فان فؤادى عندك الدهر أجمع * فأكد الضمير
المستتر فى الظرف والضمير لا يستتر الا فى عامله ولا يصح أن يكون توكيد الضمير محذوف مع
الاستقرار لأن التوكيد والحذف متنافيان ولا اسم ان على محله من الرفع بالابتداء لأن
الطالب للحل قد زال

(ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف)

أى ما يجب فيه حذف العامل لكونه حينئذ كونا عاماً والظرف حينئذ مستقر لاستقرار الضمير
فيه بعد حذف المتعلق فستقر اسم مكان لأن اسم المفعول من غير الثلاثى يأتى بمعنى مفعول فلا
حاجة الى القول بأنه حذف واىصال والأصل مستقر فيه وقيل لاستقرار معنى العامل العام
فيه بحيث يفهم بداهة عند سماعه ولذلك وجب حذفه لأن ذكره عبث بخلاف الخاص يجب
ذكره للدليل فيجوز وقد يجب حذفه كما يأتى فى الأمثال والقسم والاشتغال والظرف معه مقابل
المستقر لغو لا لغائه عن التحمل وفى بسملة الشنوانى المسماة تحفة الأحياء والآن نجاب فى الكلام
على البسملة والجدلة والآل والأحباب وبسملة العلامة الخادى عن ابن التمجيد فى حاشية
البيضاوى عن البنى والسيد الشريف أن تقدير العام لعدم قرينة الخصوص ولا طراده لا لتوقف
الاستقرار عليه وعند القرينة الخاص أكثر فائدة ولا يخرج الظرف بتقديره عن كونه مستقراً
وينبغى أن يحمل على مانقوله الدمامنى عن التفتازانى فى حاشية الكشف اذا قيل زيد على

(أو قسم لكن بغير الباتى * وفى اشتغال عامل ذاباقى) الدابة

الثاني أن يقع حالا نحو فرج على قومه في زينتته وأما عدم حذفه في قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فلو جوبذ كره لكون الاستقرار خاصا به وعدم التحرك الثالث أن يقع صلة نحو وله من في السموات والأرض ومن عنده الرابع أن يقع خبرا نحو زيد عندك أو في الدار وربما يظهر في الضرورة كقوله

لأعزان مولاك عز وان يهن فانت لذي بمجوحة الهون كائن أي فانت كائن لذي بمجوحة الخ الخامس أن يرفع أحدهما الاسم الظاهر نحو في الله شك أو كصيب من السماء فيه ظلمات على أن شك وظلمات مرفوعان بالمجرور قبلهما على الفاعلية السادس أن يقع أحدهما في مثل حال كون متعلقه ثم يذ كرعه فيه نحو «الكلاب على البقر» أي أرسل ولا يجوز ذ كره وكقولهم لمن ذ كرا أمر تقدم عهده حينئذ الآن أي كالذي ذ كرته واقعا حين إذ كان كذا وكذا واسمع الآن فحين والآن حذف متعلقهما وهو الذي قدرنا معهما ولا يجوز ذ كره وكقولهم للمعرس بالرفاء والبنين أي تزوج حال كونك متلبسا بالرفاء والبنين السابع أن يشتغل عنه العامل بعده بضمير نحو أيوم الجمعة صمت فيه ونحو زيد مررت به ولا كثر في مثل المثال الأخير حذف الجار والرفع على الابتداء أو النصب بعامل من معنى ما بعده متعدي بنفسه أي تجاوزت وبالوجهين قرئ في الآية والنصب قراءة الجماعة ويرجحها العطف على الجملة الفعلية وهي قوله يدخل من يشاء في رحته وهمل الأولى أن يقدر المحذوف مضارعا أي ويعذب لمناسبة يدخل

الدابة فإن لو خط مطلق الكون ثم صرف للركوب بالقرينة فستقر وإن لوحظ خصوص الركوب ابتداء فلغو ولا عبرة بما في الشئ (قوله من السماء الخ) أي كائن من السماء وأحصل من السماء فالمدار على تقدير المتعلق عاما سواء كان اسما أو فعلا (قوله) وأما عدم حذفه الخ هذا جواب عن سؤال وارد على ما ذكره من أن الظرف إذا وقع حالا كان متعلقا بواجب الحذف وحاصله أن الظرف في هذه الآية قد وقع حالا وذ كر متعلقه (قوله) فلو جوبذ كره لكون الاستقرار خاصا أي وأما معه فتارة يجوز كبر يذ في جواب عن مررت وتارة يجب كيوم الجمعة صمت فيه على الاشتغال ويسمى الظرف في كل ذلك لغوا لخلوه عن الضمير لا ليدل على ذلك منافي الاستقرار العام لا في الخاص فلا يرد وهذا هو ما حققه أبو البقاء وغيره في المسئلة وزعم ابن عطية أن مستقرا هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله قد ظهر (قوله من في السموات والأرض) أي يكون أو يوجد (قوله ومن عنده) أي من قوله تعالى ومن عنده لا يستكبرون أي ومن ثبت أو استقر لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلا وأما الصفة والحال فكلهما محكم الخبر كإسائي (قوله) وربما ظهر أي الاستقرار العام الذي هو متعلق الخبر (قوله وان يهن الخ) نائب فاعله يعود لمولاه المراد به الناصر والخليف ومجوحة بضم الموحدين وبهملتي وسط الدار وغيرها والهون بضم الهاء النزل والهوان وفي شرح ابن يعيش الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز إظهاره سواء نقل الضمير إلى الظرف أم لا وعندي أنه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره لأنه قد صار أصلا مرفوضا فاما أن ذكرته أولا فقلت زيدا استقر عندك فلا يمنع مانع منه اه وهو غير يب لم يقل به أحد (قوله أفى الله شك) أي ثبت أو استقر في الله شك (قوله) أو كصيب من السماء أي كائن أو حصل من السماء وقوله فيه ظلمات أي استقر فيه ظلمات والشاهد فيه وأما من السماء فقد سبق ونحو عندك زيد أي استقر عندك زيد (قوله) أي أرسل ولا يجوز ذ كره لأن الأمثال لا تغير (قوله) وكقولهم للمعرس بالرفاء والبنين أي تزوجت) أعرس بالهمز اتخذ عرسا بالكسر أي زوجة والرفاء بوزن كتاب الالتئام والتوافق أي أعرس بالرفاء أي بالالتئام والاتفاق بينك وبين زوجتك وملتسبا بولادة البنين منها والجملة خبرية أفضا انشائية معنى لأن المراد بها انشاء الدعاء أي جعلك الله ملتصقا مع زوجتك والد البنين منها وهذا تشبيه بالمثل في كثرة الاستعمال لا يقال إلا في شيء خاص بخلاف المثل فإنه كلام شبه مضر به عورده فلا يقال في شيء خاص (قوله بغير الباء الخ) أي وأما بها فلا يجب تعلقها بمحذوف بل تتعلق بالمد كوروا المحذوف (قوله) والليل والنهي والعصر وتالله أي وكقولهم لله لا يؤخر الاجل ولو صرح في ذلك بالفعل بأن قيل أقسم لوجب الباء لانها هي التي يجوز أن يصرح بفعل القسم معها بأن يقال أقسم بالليل إذا يغنى وأقسم بالله لأفعلن (قوله) أيوم الجمعة صمت فيه ونحو زيد مررت به أي عند من أجازته مستندا بقراءة بعضهم والظالمين أعدلهم (قوله) والا كثر في مثل المثال الأخير حذف الجار أي لأن في بقائه ترك كذا الحرف بإعادته داخل على ضمير ما دخل عليه المؤكد وهو ممنوع عند لا كثر (قوله) والرفع على الابتداء والنصب بعامل من معنى ما بعده متعدي بنفسه أي تجاوزت وبالوجهين قرئ في الآية والنصب قراءة الجماعة ويرجحها العطف على الجملة الفعلية وهي قوله يدخل من يشاء في رحته وهمل الأولى أن يقدر المحذوف مضارعا أي ويعذب لمناسبة يدخل

(هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف)

(في قسم وصلة فعل واجب كصفة قبل فاء مجتلب)

(والخلف في خبر ووصف حال والكل صالح بالاشتغال) يعني أنه يجب في متعلق الظرف والجار الفعل إذا كان الجار مقسما به أو كاتصاله لموصول لأن القسم والصلة لا يكونان الاجلتيين وكذا يجب الفعل فهما إذا كانا صفتين لمبتدأ نكرة في خبره الفاء يجوز جل في الدار فله درهم ورجل عندك فهو سعيد لأن جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ انما هو لأجل شبه المبتدأ بالشرطي العموم وذلك الشبه لا يوجد إلا بتذكيره ووصفه بفعل نحو رجُلٌ يا بُنَيَّ (٦٠) فله درهم أو كان الفعل هو متعلق الظرف والجار والمجرور الموصوف بهما وأما ان وصف بمجرد نحو رجُلٌ صالح فلا يجوز دخول الفاء في خبره قلت قول ابن هشام وأما قوله كل أمر مباعد أو مداني

فنوط بحكمة المتعالي فنادر ليس داخل في حد المبتدأ الذي تقدم وهو كونه نكرة موصوفة بفعل أو بما يتعلق به من ظرف وحوار لان كل هي المبتدأ والتعت للضاف اليه على القاعدة في أن التعت بعد المتضايقين لأولهما إذا كان كلا

فلثاني وهذا هو معنى كلام التسهيل وقد تدخل الفاء على خبر كل مضافا الى غير موصوف أو الى موصوف بغير ما ذكر واختلف في المتعلق به الظرف والمجرور وإذا كانا ووصفين غير ما تقدم أو حالين أو خبرين ففهم من رجع تقدير الفعل لانه الاصل في العمل ومنهم من رجع تقدير الاسم لان الاصل في الثلاثة الافراد الفعل المقدري في القسم أقسم وفي الصلة استقر وفي الاشتغال من لفظ المشغول أو معناه وفي الوصف والحال والخبر استقرا ومستقر

(الباب الرابع في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها)

(وحكموا في المبتدأ والخبر أن يتساوا بتعريف بدا)

(بذكر أول على المقرر) أو نكراما يصلح للابتداء

(بمعنى أنه يجب الحكم بابتداء أول الاسمين في ثلاث مسائل احدها أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا ومحمد صلى الله عليه وسلم رسوله أو اختلفت نحو زيد الفاضل

أو ماضيا أي وعذب لمناسبة المفسر فيه تردد والرفع بالابتداء وأما القراءة بالجر فن تو كيد الحرف باعادته داخل على ضمير ما دخل عليه المؤ كد مثل ان زيدا انه فاضل ولا يكون الجار والمجرور تو كيد الجار والمجرور لان الضمير لا يؤ كد الظاهر لان الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر وفا لا بن مالك فقد قال ولا تبدل مضمرا من مضمرا ولا من ظاهر فلا يقولون قام زيد هو وانما يجوز ذلك بعض النحويين بالقياس الى هذه الثمانية أشار الناطم بقوله

في صفة حال ووصل وخبر * وربما أظهر هذا الضرر

أو رفع الظاهر أو يستعمل * في مثل محذوف أو شبه مثل

أو قسم لكن بغير الباء أي * وفي اشتغال عامل ذيا فتي

وقافية البيت الثاني مقيدة لا مطلقة

(هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف)

(قوله لان القسم والصلة لا يكونان الاجلتيين) قال ابن يعيش وانما لم يجز في الصلة أن يقال ان نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر على أنه خبر محذوف أي جاء الذي هو مستقر في الدار وتجعل تلك الجلة صلة على حد قراءة بعضهم تماما على الذي أحسن بالرفع لقلة حذف العائد المرفوع واطراد جاء الذي في الدار ولان الباقي صالح للصلة بدون الصدر (قوله نحو رجُلٌ في الدار) أي من كل نكرة موصوفة بظرف وقعت مبتدأ وخبرها مقرون بالفاء وهو جملة (قوله لان جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ الخ) حاصله أن الفاء تجوز في نحو رجُلٌ يا بُنَيَّ فله درهم وتنتج في نحو رجُلٌ صالح فله درهم والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(مبحث الباب الرابع في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها)

(قوله نحو الله ربنا) هذا التمثيل مبني على ما ذهب اليه الاندلسيون من أن المضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى الضمير فانه في رتبة العلم كما قيل

وأعرف المعارف الضمير * تمت الاعلام وما يشير

تمت والوصل وذو الاداة * وكها في رتبة ساداتي

الا الذي أضيف للضمير * في رتبة الاعلام للكثير

وان كذا في الاختلاف قدّم ما أتى معرفة تحقيق ما أثبتنا

(ذو النكران مسووغ ببدأ جعل مبتدأ وقيل لا فلتعقلا)

بمعنى أنه يجب الحكم بابتداء أول الاسمين في ثلاث مسائل احدها أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا ومحمد صلى الله عليه وسلم رسوله أو اختلفت نحو زيد الفاضل

وأن الاسم الشريف علم وفي مطول التفقازاني وأصله الإله حذفت منه الهمة وعوض منها حرف التعريف ثم جعل علما على الذات الواجب الوجود الموصوف بالصفات المنزهة عن النقص والآفات الذي لا شريك له في المخوقات قلت كثيرا ما يعترض شيخنا هذا الكلام قائلا بعدم استقامته قال

لفظ الخلافة لم يشق ابتداء ومن يقل به فذاك مجدا

ومن زعم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته والمستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لأن مفهوم العلم جزئي فقدسها (قوله أو الفاضل زيد) الحامل على جعل الفاضل هنا مبتدأ تقدمه لا كونه أعرف (قوله هذا هو المشهور) وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبر مطلقا تساوت رتبتهما في التعريف أولا كان أحدهما مشتقا أولا وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القائم زيد والتحقيق أنهما إما أن يكونا معلومين أو مجهولين أو مختلفين وفي كل إمامان يتساويان في التعريف أولا فالصورتان تساويا علما أو مجهولين أو مختلفين فان كان أحدهما أعرف فهو المبتدأ تقدم أو تأخر وان لم يكن أحدهما أعرف فالمقدم هو المبتدأ وان اختلفا في العلم والجهل فما كان معلوما هو المبتدأ تقدم أو تأخر أعرف أولا (قوله كم مالك) كم مبتدأ عند سيبويه وخبر عند الجمهور وحسب بمعنى كاف فهو بمعنى اسم الفاعل وإضافته لا تعرف واعتراض بأن سيبويه خص النكرة الموصوفة بكونها مبتدأ في كم وفي أفعل التفضيل ويوافق في غيرهما فالأولى الاقتصار على المثالين الأولين والمستوع لهما ملازمة الصدارة ووجه ما قاله سيبويه من جعل النكرة الموصوفة المتقدمة مبتدأ والمعرفة بعد خبر اعنيها مع ما قاله الجمهور أن الأصل عدم التقديم والتأخير وأنهما شبهان بمعرفتين تأخر الاخص منهما نحو الفاضل أنت والحق جواز الوجهين أعمالا للدليلين ويشهد لابتنائية النكرة كما هو قول سيبويه قوله تعالى فان حسبك الله ان أول بيت وضع للناس للذي ببكة وقولهم ان قريبا منكم زيد وقولهم بحسبك زيد والباء لا تدخل في الخبر في الإيجاب والنكرة في هذه الأمثلة منصوبة بان ولا ينصب بها إلا ما كان مبتدأ وخبريتها كما هو قول الجمهور قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع والأصل ما حاجتك فإِنَّكَ خبر مقدم وحاجتك مبتدأ مؤخر فدخل الناسخ الذي هو جاء لانها معني صار وحينئذ فاخبرها بمقدم وحاجتك اسمها مؤخر بعد تقدير المعرفة مبتدأ ولولا هذا التقدير لم يدخل الناسخ أصلا في الكلام اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله وتوضيحه أنه لو جعل ما مبتدأ مقدما وحاجتك هو الخبر لكان الناسخ اذا دخل انما يدخل على المبتدأ وهو ما فيلزم أن يكون ما قبل أداة الاستفهام عمل فيها وهو باطل وأما من نصب فالأصل ما هي حاجتك بمعنى أي حاجته هي حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير فاسترفيه فانتصبت الحاجة على أنها خبر ونظيره ما أن تقول زيد هو الفاضل وتقديره هو مبتدأ ثانيا لا فصلا ولا تابعا لزيد على أنه توكيده فيجوز لك حينئذ أن تدخل عليه كان فتقول زيد كان الفاضل ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو أبو حنيفة أبو يوسف وبنو نابتوا بنائنا رعايا المعنى ويضعف أن يقدر الأول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة والتنويه بقدره حتى كان أبو حنيفة مثله لان ذلك نادر الوقوع ومخالف لأصول النحو التي لا ينظر فيها إلا ما يفيد صحة المعنى المراد ولا ينظر فيها للمبالغة كما هو شأن أصول علم المعاني اللهم إلا أن يقتضى المقام المبالغة

أو الفاضل زيد هذا هو المشهور الثانية أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء نحو أفضل منك أفضل مني الثالثة أن يكونا مختلفين تعريفا وتنكيلا والأول هو المعرفة نحو زيد قائم وأما ان كان الأول هو النكرة ولم يكن معها مسوغ الابتداء بها فهو خبرا اتفاقا نحو خذ ثوبك وفضة خاتمك وأما ان كان مع النكرة المقدمة مسوغ الابتداء نحوكم مالك وخير منكم زيد وحسبنا الله فبتدأ عند سيبويه وخبر عند الجمهور قال في التسهيل والمعرفة خبر النكرة في نحوكم مالك وفصلك رجل خير منه أبوه

(ما يعرف به الاسم من الخبر)

(إذا أتى التعريف فيهما فان مخاطب علم فالاسم زكن) (أما إذا تكررت جاء مع مسوغ ولا خفاء)
 (فأنت بالخيار فيهما ترى عند الجميع ليس في ذلك مرا) (وان يف الخلف فالابتداء العرف والخبر للنكر اقصد)
 يعني أن اسم كان وأخواتها إذا كان معرفا فهو خبرها فان كان المخاطب يعرف أحدهما فهو الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيدا أخا عمرو ولن
 علم زيدا وجهل أخوته لعمرو وكان أخو عمرو زيدا لمن يعلم أخا عمرو ويجهل أن اسمه زيد وان كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر
 فان كان أحدهما أعرف والمختار جعله الاسم فتقول كان زيد القائم ويجوز قليلا العكس وان كانا نكرتين فان كان لكل منهما مسوغ
 للأخبار عنها فانت مخير فيما تجعله منهما (٦٢) الاسم وما يجعله الخبر فتقول كان خير من زيد شر من عمرو ويجوز العكس

(مبحث ما يعرف به الاسم من الخبر) (قوله فتقول كان زيد القائم) أي لمن كان قد سمع زيد
 وسمع رجل قائم فعرف كلا منهما بقلبه ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر (قوله ويجوز قليلا العكس)
 فتقول كان القائم زيدا وهذا خلاف الإفصح السابق وان لم يكن أحدهما أعرف فانت مخير نحو
 كان زيد أخا عمرو وكان أخو عمرو زيدا ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو هذا فإنه يتعين للاسمية
 لمكان التنبيه المتصل به فيقال كان هذا أخاك وكان هذا زيدا الامع الضمير فان الإفصح في باب
 المبتدأ أن تجعله المبتدأ وتدخل التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا ولا يتأتى ذلك في باب الناسخ لان الضمير
 متصل بالعامل فلا يتأتى دخول التنبيه عليه على أنه سمع قليلا في باب المبتدأ هذا أنا واعلم أنهم
 حكموا لان وأن المقدرتين مصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما أن الضمير كذلك فلهذا قرأت
 السبعة ما كان محتجهم إلا أن قالوا فما كان جواب قومه إلا أن قالوا والرفع ضعيف كضعف الاخبار
 بالضمير عمادونه في التعريف (قوله فني قبل التفرق يا ضباعا الخ) هذا البيت للقطامي
 وضباعا مرخم ضباعة بنت زفر بن الحرث كان أسره ثم أطلقه وأعطاه مائة من الابل والوداع بفتح
 الواو وكسرها ويعده
 فني فادي أسيرك ان قومي * وقومك لأرى لهم اجتماعا
 أ كفرا بعدد الموت غنى * وبعد عطائك المائة الرعا
 (قوله كأن سبيته من بيت رأس الخ) سبأت الخمر أسبوا اشتريتها ويرى خبيثة الخبأة المصونة
 ويرى سلافة وهي أول ما يسيل من الخمر وبيت رأس موضع بالأردن معروف بالخمر وقيل أراد
 رئيس الخمارين والقصيدة لحسان رضى الله عنه قبل تحريم الخمر
 (مبحث ما يعرف به الفاعل من المفعول عند الالتباس) (قوله اسماعيل في العقل وعدمه)
 أي في كون مسماه ممن يعقل أو مما لا يعقل (قوله ولا يجوز أمكنت السفر) اذ لا معنى لكونك
 صيرت السفر ذا مكنة (قوله مادعا زيدا إلى الخروج بنصب زيد) ما اسم استفهام مبتدأ
 ودعا فعل ماض والفاعل ضمير ما مستترا وهو الرابط للجملة الواقعة خبرا وزيدا مفعول

وان كان المسوغ لاحداهما فقط جعلتها الاسم نحو كان خير من زيد امرأة وان كان أحدهما معرفة والاخر نكرة فالمعرفة هي الاسم والخبر النكرة نحو كان زيد قائما ولا يعكس الا في الضرورة كقوله فني قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداع وقوله

كان سبيته من بيت رأس يكون مزاجها غسل وماء فوقف وغسل نكرتان اسمان لمضارعي كان وخبراهما معرفتان وهما الوداع ومزاجها للضرورة

(ما يعرف به الفاعل من المفعول) (وان يك الفاعل ناقصا بدا والتم للمفعول أو عكس غدا) (فاجعل موضع الذي قد ينسب إلى التمام بعد رفع يجلب) (ضمير رفع ان يحى منصوبا فاجعل كذا وحقق التصويبا)

(وأبدل من ناقص فان يصح فهو كلام جديد فيضح) يعني أنك اذا اشتبه عليك الفاعل مع المفعول (مبحث
 لكون أحدهما اسما تاما وهو ما كان لعاقلة أو ناقصا وهو الموصول أو الموصوف فاجعل في موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم
 المرفوع وان كان منصوبا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسماعيل في العقل وعدمه فان صحت المسئلة بعد ذلك فهي صحيحة
 قبله نحو أعجب زيدا ما كره عمرو برفع زيد وما بمعنى النساء مفعول به لانه يجوز أعجبت النساء ويجب نصبه ان جعلت مالم لا يعقل لانك
 تقول أعجبتني الثوب فان كان الموصول في المثال من أو الذين جازر رفع الظاهر ونصبه نحو أعجب زيدا من كره عمرو ولانك تقول أعجبت ما اذا
 ويصح أيضا أعجبتني خالد ويجب نصب المسافر في نحو أمكن المسافر السفر لانك تقول أمكنتي السفر ولا يجوز أمكنت السفر وتقول مادعا
 زيدا إلى الخروج بنصب زيد والفاعل مستتر على ما هو الرابط للجملة معها لانك تقول مادعا إلى الخروج ولا يجوز رفعه

(ما افترق فيه عطف البيان من البديل)

(والعطف لا يضر ثم لا يقع من بعد ما أضر فيما يتبع) (ولم يخالف أولاً في النكر) كذلك في العرف بدون نكر (ولا يكون جملة أو تابعاً للجملة ولا بفعل وافتعاً) (أو نية التكرار للعوامل (٦٣) أو هو في التقدير من أخرى تلي)

يعني أن عطف البيان والبديل يفترقان في ثمانية أمور أحدها أن عطف البيان لا يكون مضمراً ولا تابعاً له لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتقات الثاني أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره ولم يختلف في جواز ذلك في البديل نحو إلى صراط مستقيم صراط الله بالناسية ناصية الثالث البيان لا يكون جملة بخلاف البديل نحو ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسول من قبل أن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم إن ربك بديل من ما يقال على قول وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا لا ينسب مثلكم هل هذا بديل من النجوى وكقوله لقد أذهلتني أم عرو بكلمة

أتصبر يوم الدين أم لست تصبر أتصبر يوم الخ بديل من كلمة الرابع عطف البيان لا يكون تابعاً للجملة بخلاف البديل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجراً وأتبعوا منكم بما تعملون أمكم بأنعام وكقوله * أقول له ارحل لا تقمن عندنا * اتبعوا بديل من اتبعوا وأمدكم بديل من أمدكم ولا تقمن بديل من ارحل الخامس عطف البيان لا يكون فعلاً تابعاً للفعل بخلاف البديل نحو ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف يضاعف بديل من يلق السادس عطف البيان لا يكون بلفظ الأول بخلاف البديل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان نحو وترى كل أمة جاثية

(مبحث ما افترق فيه عطف البيان والبديل) قال الرضي وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بديل الكل من الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان إلا البديل كما هو ظاهر كلام سيويه فإنه لم يذكر عطف البيان ولم يسلم كون الأول في نية الطرح في بديل الكل ولأنه تكرر العامل ولا وجوب التوافق في عطف البيان تعرفا وتنكيراً بل قال أما بديل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كأنه قيل عن مررت أو ظن أنه يقال ذلك فبديل مكانه ما هو أعرف منه ومثله وانك تهدي إلى صراط مستقيم صراط الله ثم قال الرضي قالوا إن الفرق بينهما أن البديل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فإنه بيان والبيان فرع المين فيكون المقصود هو الأول والجواب أنا لا نسلم أن المقصود بالنسبة في بديل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الأبدال إلا الغلط لظهور قصد الثاني فيه والأول في الأبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر فلا بد من فائدة في ذكره صوناً عن العبث فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوباً إليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح أن ينسب إليه لاجل هاد عوى خلاف الظاهر (قوله) أحدها أن عطف البيان لا يكون مضمراً ولا تابعاً أي لا يكون المتبوع ضميراً وعطف البيان مبين له فكما يقال الضمير لا ينعى ولا ينعى به تقول الضمير لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه غيره بياناً له (قوله) لأنه في الجوامد أي فكما أن النعت يخص متبوعه النكرة ويوضح متبوعه المعرفة فكذلك عطف البيان والضمير لا يخص ولا يبين وحينئذ فلا يكون نعتاً ولا عطف بيان وأنت خير بأن هذا التعليل إنما يقتضي منع كون عطف البيان ضميراً ولا يقتضي منع كون متبوعه ضميراً مع أنه من جملة المدعى فالدليل أخص منه وأما إجازة الرخصى في أن اعبدوا الله أن يكون بيا نالها من قوله تعالى إلا ما أمرتني به فقد مضى في أن المفسرة رده نعم أجاز الكسائي أن ينعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم فالأول نحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم ونحو قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب فعلام نعت لفعل يقذف وقولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم والثاني نحو مررت به الخبيث والثالث كقوله * فلا تلمه أن ينام بالبائس * فالبائس صفة لله في تلمه أي لا تلم البائس أن ينام (قوله) الثاني أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره أي بل يجب موافقته فيهما (قوله) إن ربك بديل من ما يقال على قول والقول الآخر أن ربك بديل من ما قد قيل (قوله) فيضاعف بديل من يلق أي بديل الحزم لأنه من بديل الجملة من الجملة (قوله) عطف البيان لا يكون بلفظ الأول أي سواء اتصل بالثاني زيادة بيان أو لا هذا صريحه لأن الشيء لا يبين بنفسه وقد اعترضه الدماميني بأنه إذا اتصل بالثاني زيادة بيان كان بها غير الأول فلا مانع من كونه يجوز أن يكون بياناً ولا أظنهم يحتفلون فيه والذي لا يكون بياناً إذا لم يتصل بالثاني زيادة بيان فينبذ لافرق بين البديل وعطف البيان (قوله) على قراءة كل الثانية بالنصب هي قراءة يعقوب وقرأها كذلك لأنها قد اتصل بهذا كرسب الختو وأما قرأته بالرفع فهي جملة مستأنفة (قوله) رويد بنى شيان الخ

كل أمة على قراءة كل الثانية بالنصب لكونها بديلاً من الأولى وكقوله تلاقوا جبابداً اتحيد عن الوغى إذا ما غدت في المأزق المتداني تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم على ما جنت فيهم يد الحذنان تلاقوا الثانية والثالثة بديلان من الأولى على ما مشى ابن مالك وابنه وحجتهم أن الشيء لا يبين بنفسه وفيه نظر من أوجه أحدها أنه يقتضي

في رواية بتنوين رويد وهو اسم فعل أمر وبعض وعيد كم مفعوله وبني شيان منادى فهو جملة معترضة بين اسم الفعل ومفعوله أي أمهلوا بعض وعيدكم باني شيان وتلاقوا فعل مضارع مجزوم محذوف النون في جواب الأمر وسفوان بسين فقاء مفتوحين ماء على أميال من البصرة والابيات من قصيدة لبعض بني مازن من شعراء الجحاسة وبعدها

عليها الكفاة الغر من آل مازن * ليوث طمعان عند كل طمعان
مقاديم وصالون في الروع خطوهم * بكل رقيق الشفرتين عياني
إذا استنجدوا لم يسألوا من دعاهم * لآية حرب أولأى مكان

وفي قوله وصالون خطوهم قلب لان السيف اذا قصر وصل بخطوة أقدام والمأزق المضيق وهذا الفرق انما هو على ما ذهب اليه ابن الطراوة من أن عطف البيان لا يكون من لفظ الاول وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه (قوله ان البديل ليس مينا للبديل منه) أي لانهم منعوا في البيان أن يكون بلفظ الاول لان الشيء لا يبين بنفسه وجوزوا في البديل كونه بلفظ الاول فقاد كلاهم أن البديل لا يبين فيه (قوله ولهذا منع سيبويه مررت بي المسكين أو بك المسكين) أي دون به المسكين أما منع بي المسكين وبك المسكين فلانه لو جاز البديل فهما كان البديل أنقص في التعريف من البديل منه فيكون أنقص في الفائدة لان مدلول البديل مدلول البديل منه في بدل الكل والبديل منه في الاولين فيه زيادة تعريف ليست في البديل لكون ضمير المخاطب والمتكلم أعرف بالمعارف وأما عدم منع به المسكين فلان ضمير الغيبة يصلح لكل أحد فقتبين بالبديل أن الضمير لمن اسمه زيد فيكون قولك مررت به زيد بمنزلة أخيه زيد وانما يفارق البديل عطف البيان في أنه بمنزلة جملة استوفت التبيين والعطف تبين بالمفرد المحض (قوله بما فيه) أي بسبب ما فيه من زيادة الفائدة اذ لا معنى للبيان الا التوضيح بزيادة الفائدة فالحق أنه لا فرق بين البديل والبيان في أنه ان اتصل اللفظ الثاني بما لم يتصل بالاول صح كونه بيانا وبدا لا والا فلا يصح أن يكون واحدا منهما (قوله يازيد زيد الخ) اليعملات جمع يعمله وهي الناقة القوية على العمل والذبل جمع ذابل بمعنى ضامرة وضاقة زيد اليها لاشتراكها بالحاء أي الغناء لها في السير والبيت لعبد الله بن رواحة وكان يتما في حجره وقيل لبعض أولاد جرير (قوله ياتيم تيم عدي الخ) احترز بالاضافة عن تيم مرة من قر يش وتيم قيس وغيرهما والبيت لجرير يهجو عمر بن لجا التيمي أي انه يوه عن شتي لثلاث أهجوك ومن القصيدة

خسل الطريق لمن يني المنار به * وبرزيرزة حيث اضطرك القدر
قد خفت يا ابن التي ماتت منافقة * من خبت برزة أن لا ينزل المطر
ان الكرام اذا مدوا حبالهم * أزرى بحبال ضعف العقد والقصر

أراد بالطريق طريق المعالي وبرزة أم عمر (قوله ما بعد المنادى المضموم الخ) أما اذا فتح المنادى فيها فهو على مذهب سيبويه منادى مضاف الى ما بعد الثاني والثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه بناء على جواز زيادة الاسماء والفصل به بين المتضامين كلا فصل لا تحاد بالاول لفظا ومعنى وكان حقه أن ينون لعدم الاضافة لكنه تركه للشاكلة وعليه ففتحه اتباع للاول فيما يظهر لانه غير مطلوب للعامل وصرح الانموذج بنصب الثاني توكيدا لفظيا وبواقفه تفسير الحفيد الاقيم

أن البديل ليس مينا للبديل منه وليس كذلك ولهذا منع سيبويه مررت بي المسكين أو بك المسكين لان ضمير المتكلم والمخاطب أعرف بالمعارف فلا يبينان بذي آل وأجاز مررت به المسكين لان ضمير الغائب دونهما في المعرفة فلذا بين بذي آل الثاني أن اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول كما قدمناه انجبه كون الثاني بيانا لما فيه من زيادة الفائدة ولذا أجازوا الوجهين في نحو قوله

يا زيدا زيدا اليعملات الذبل

تطاول الليل عليك فانزل

وكقوله

ياتيم تيم عدي لا أبالك

لا يوقعكم في سوء عمر

وهما أي الوجهان كون ما بعد

المنادى المضموم بدلا أو عطف بيان

الثالث أن البيان يتصور مع كون

المكرر مجردا وحاصل ما ذكر أن

عطف البيان جائز أن يكون بلفظ

الاول سواء كان معه زيادة بيان

للاول أم لا

السابع أنه ليس في نية إحلاله محل الأول بخلاف البدل ولذا لم يبين في نحو يازيد الحرت أن ما فيه أل لا ينادى قال ابن مالك

وصالحا لبدلية يرى في غير نحو يا غلام بعيرا ونحو بشر تابع البكري وليس أن يبدل بالمرضى

الثامن أنه ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل ولذا تعين البيان في (٦٥) نحو قولك عند قام عمرو وأخوه فأخوها

بيان من عمرو وليكون الرابط في الجملة
الخبر بهما عن المتساوي لو كان بدلا
خلت من الضمة يزل لأن البدل في
التقدير من جملة أخرى

(ما افترق فيه الفاعل والصفة المشبهة)

(وصوغه من قاصر وغيره)

مزينا أو مجردا فلتدركه

(لما مضى والحال واستقبال)

وللمضارع مجازا نال

(معموله قدم جواز ويرى)

أجنبيا وسببا أن جرى

(ولم يحج مخالفا للفاعل في)

عمله المعهود ذاق لتعرف

(وحذفه مع بقا المفعول)

كحذف موصوف على المقول

(وافصلن المرفوع والمنصوبا)

وأبغى المفعول لن تحببا

(وأبغى المحل في المجرور)

وليس ذا ينسب للجمهور

(وكل ما قرره قد حظل)

وتوهمه فيها على ما قد نقل

(واتفقا لى الدلالة على)

حدث أو صاحبه فيما جلا

(أنأيشه تذ كبره وجمعه)

تنبيه أفراد فلتدركه

يعني أن اسم الفاعل والصفة المشبهة

يفترقان في أحد عشر وجها ويتفقان

في ثلاثة أوجه الأول من أوجه

الافتراق هو أن اسم الفاعل يصاغ

من القاصر والمتعدي كقائم وضارب

بالتأكيذ اللفظي ففتحة أعراب ويعتقر الفصل به وعدم تنوينه لما مر ولا يصح جعله بدلا أو بيانا
كما كان في صورة الضم إذ لا يكونان إلا بعد تمام الأول وعلى مذهب المبرد الأول منادى مضاف إلى
محذوف دل عليه الآخر والثاني مضاف إلى الآخر ونصبه حينئذ على أحد الأوجه الخمسة المعلومة
عند ضم الأول ومن النحويين من جعل الاسمين عند فتح الأول من كمين تركيب خمسة عشر
وجعل مجموعهما منادى مضافا إلى ما بعد الثاني منصوبا بفتحة مقدرة لحركة البناء التركيبي على
الاسم الثاني وأما حركة الأول ففتحة بنية كما هو ظاهر (قوله ليس في نية إحلاله) أي ليس على
نية تكرار العامل (قوله بخلاف البدل) أي فانه في نية إحلاله محل الأول من حيث تكرار العامل
(قوله ولذا لم يبين في نحو يازيد الحرت) ونحو ياسعبد كرز بالرفع أو كرز بالنصب بخلاف
ياسعبد كرز بالضم فانه بالعكس ووجه الأول أن البدل في نية إحلاله محل الأول ولو جعل بدلا
للزم عليه نداء ما فيه أل وهو لا يجوز لأن لا يتأخر ألام في أربع مسائل ليس هذا منها (قوله لأن
ما فيه أل لا ينادى) أي لأن نداءه يفيد التعريف وأل يفيد التعريف ولا يجمع بين معترفين فلا
يقال بالرجل عند الصريين

(مبحث ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة) عرفت في التسهيل اسم الفاعل بأنه الصفة الدالة
على فاعل الحدث الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها في حالتها التذكير
والثابت المفيد لمعنى المضارع أو الماضي نخرج بالدالة على الفاعل اسم المفعول وما عناه
كفعل وبالجارية على المضارع الجارية على الماضي كفرح وغير الجارية على فعل ككرهيم
وبالتأنيث نحو أهيف فانه لا يجري على المضارع إلا في التذكير لأن مؤنثه هيفاء ولعناه أو معنى
الماضي لاخراج نحو ضامر الكشح محمول على الاستمرار ويخرج به أيضا ففعل التفضيل لانه
للدوام كما خرج عما قبله فهذه المخرجات ما عدا الأول والآخر صفات مشبهة لاسم فاعل هذا هو
الاصطلاح المشهور وأما إطلاق اسم الفاعل عليها باعتبار اصطلاح آخر وهو مجاز وان شئت فقل
اسم الفاعل مادل على فاعل الحدث وجرى مجرى الفعل في إفادة الحدث فخرج بالأول اسم المفعول
وبالثاني الصفة بجميع أوزانها وأقول التفضيل (قوله والصفة لاتصاغ الا من اللازم) وذلك
لأنها لا تزم فاعلها ولا تعدى إلى المفعول (قوله بعد نحو يلهي إلى رحم بضمها) هذا جواب عما
يقال انه قد صيغت الصفة المشبهة من المتعدي نحو رحن ورحيم فاسم ما صاغان من رحم وهو
متعدي فأجاب بأن الصفة انما تصاغ من غير القاصر بعد تنزيله منزلة القاصر فصيح أن الصفة
المشبهة لاتصاغ الا من اللازم (قوله وهي لا تكون الا للحال) أي الذي هو من لوازم دلالتها على
الدوام في الأزمنة الثلاثة لا خصوص الحال أما اسم الفاعل فيدل على أحد الثلاثة بدلا عن الآخر
وأفادتها الدوام عقلية كما نقله يس لاوضعية لانها لما انتفى عنها الحدوث والتجدد ثبتت الدوام عقلا
لأن الأصل في كل ثابت دوامه (قوله كنطلق ومستخرج) ومنه يقوم وقائم لأن الأصل يقوم

(٩ - فتح الصمد ثاني)

والصفة لاتصاغ الا من اللازم أصلا ونحو يلا نحو جميل وطاهر ورحمن ورحيم من طهر وجل ورحم

بكسر العين بعد نحو يلهي إلى رحم بضمها الثاني أنه يحجى للماضى والحال والاستقبال وهي لا تكون الا للحال الثالث أنه يلزم الجرى على

المضارع في حركاته وسكناته كنطلق ومستخرج ولا يلزمها الجرى عليه بل قد تكون جارية عليه كطاهر القلب

وغير جارية بكميل الظاهر الرابع أن منصوبه (٦٦) يجوز أن يتقدم عليه نحو زيد عمر اضارب بخلافها الخامس أن معموله

يسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا وأما توافق أعيان الحركات فغيره يعتبر بدليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريني وهي تكون مجازية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وظاهر القلب (قوله) وغير جارية بكميل الظاهر وكطريف الوجه وهذا هو الغالب وقول جماعة أنها لا تكون إلا غير مجازية مردود باتفاقهم على أن منها قوله من صديق أو أختي ثقة * أو عدو شاحط دارا

(قوله بخلافها) وذلك نحو زيد وجهه حسن ينصب الوجه على التشبيه بالمفعول أما رفعه مبتداً ثانياً فليس مما نحن فيه أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان مطلقاً لأنه فاعل أو مضاف إليه وأما المنصوب على وجه آخر فيقدم مطلقاً كزيد بك واثق أوفر (قوله) وعرا عطف على غلامه فغلامه سببي وعمرو أجني فقد اجتمعاني تركيب واحد (قوله الاسبييا) أي إذا علمت النصب على التشبيه بالمفعول وكذا الجر لأنه فرعه فلا بد من كون معمولها سببياً أما المنصوب على وجه آخر أو المرفوع فلا يشترط فيه ما ذلك لأن عملها فهم بالجل على الفعل لا يشبه اسم الفاعل فيجوز كونها ما أجنيين نحو أحسن الزيدان وما فيصح العيران وزيد بك فرح نعم يجب ذلك في مرفوعها إذا جرت على موصوف نحو زيد حسن وجهه كما أن اسم الفاعل كذلك كزيد قائم أبوه فلا مخالفة بينهما ما لا في التشبيه بالمفعول كما مر والمراد بالسببي ما ليس أجنيين من الموصوف فيشمل ما هو مشتمل على ضمير الموصوف ولو تقديره كقبي الشر وقيل أل خلف عن الضمير ويشمل الضمير نفسه فيجوز كقبي التمهيل كون معمولها ضميراً بارزاً متصلاً بصوره ثلاثة لأنه إما متصل بالصفة مع أل كالحسن الوجه الجميلة أو بدونها كقوله

حسن الوجه طلقه أنت في الساتم وفي الحرب كالح مكفهر

فأعمل طلق في الهاء المضاف إليها وأصلها النصب لأنها ليست أجنيية من الموصوف لعودها على الوجه المشتمل على خلف الضمير وهو أل وأما مفصول منها ضميراً آخر مع خلوها من أل كقريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها ومحل الضمير حرفي الثانية خلوا للصفة من أل مع مباشرتها لنصب على التشبيه بالمفعول به في الباقيين وأما انفصال الضمير منها مع قرنها بال فلم يذكروا أحد لعدم جوازه (قوله) نحو زيد حسن وجهه ينصب وجهه) ويمتنع زيد حسن وجهه بالنصب خلافاً لبعضهم المجوز كون القاصر الذي يكون فيه صفة مشبهة ينصب على التشبيه بالمفعول به (قوله) وهذا ضارب زيد غدا وعمر الآن نصب عمرو باضمار فعل أو وصف منون (قوله) أو بالعطف على المحل (العطف على المحل أي محل المخفوض ممتنع عند من شرط وجود المحرز بضم الميم وكسر الراء أي الطالب لذلك المحل) (قوله) ينصب وجهه) أي بصفة مخدوفة على طريق الاشتغال هذا وزن المثال الثاني في اسم الفاعل وهو هذا ضارب زيد غدا وعمر الآن (قوله) وخفض حسنه) هذا لا حاجة إليه لأن الصفة لا تكون إلا مخفوضة إذا كان الموصوف مخفوضاً (قوله) ولا مررت برجل (الح) هذا وزن المثال الأول وهو أن زيد ضاربه (قوله) الثامن الخ اعترضه الدماميني بأنه لا يتعبد بمخفف الموصوف (قوله) أنه يفضل مرفوعه ومنصوبه (قوله) بجميع التوابع بأن تصفه كقولك هذا ضارب زيد الظريف أو أخاك إذا بدلت أو نفسه إذا كدت أو وعمر إذا عطف (قوله) ولا يتبع معمولها بصفة) أي لأنه لما اشترطت سببيته ألحق بالضمير وهو لا يوصف قاله الزجاج

يكون سببياً وغيره نحو زيد ضارب غلامه وعمرا ولا يكون معمولها إلا سببياً وهو الاسم الظاهر المتصل بضمير الموصوف لفظاً أو تقديره نحو زيد حسن وجهه أو زيد حسن الوجه أي منه السادس أنه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه لأنها تنصب مع قصور فعلها نحو زيد حسن وجهه ينصب وجهه السابع أنه يجوز حذفه وبقاءه موله نحو أنا زيد ضاربه بجزز بدتقدير ضارب وهذا ضارب زيد غدا وعمر الآن بجزز بدتقدير ونصب عمرو على تقدير وضارب عمرو أو بالعطف على المحل ولا يجوز حذف الصفة وبقاء عملها ولذا لا يجوز نحو مررت برجل وجهه حسنه ينصب وجهه وخفض حسنه ولا مررت برجل حسن الوجه والفعل بجزز الوجه ونصب الفعل على العطف على المحل لا ممتنع عملها فيما قبلها وتفسير عام له أو عملها مخدوفة في المثال الأول ولا ممتنع العطف على المحل في الثاني وعملها مخدوفة الثامن أنه لا يقيح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره نحو مررت بقاتل أبيه أي برجل قاتل أبيه ويقبح مررت بحسن وجهه أي برجل حسن وجهه التاسع أنه يفضل مرفوعه ومنصوبه نحو زيد ضارب في الدار أبوه عمرو ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه بالرفع أو بالنصب العاشر أنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة

الحادى عشر انه يجوز اتباع مجروره على المحل اذا كان مستوفيا لشرط العمل قال ابن مالك
واجزرا وانصب تابع الذى انخفض * كمتبغى جاه وما لا من نهض

كقول الشاعر

هل أنت باعث دينار لاجتبا * أو عبد رب أخاعون بن مخراق

بنصب مال وعبد عطف على محل جاء ودينار وهو اسم رجل ويحتمل (٦٧) أن يكون منه وحال الليل سكنوا الشمس

بالتنصب عطف على محل الليل لان جاعل
يعتبر فيها معنى الحال والاستقبال
وان كانت مع ذلك للماضى وأما قول
الشاعر

فقل طهارة اللحم ما بين منضج

صفيف سواء أو قد ير معجل

بحر قد ير على توهم حر صفيف عند

الجمهور وقيل لمحوارة سواء وقيل على

حذف مضاف أى أو طابع قد ير على

حذف قراءة من قرأ والله يريد الاخرة

بالحر أى ثواب الاخرة وأما وجه

الاتفاق الثلاثة فدلالاتهما على الحدث

وصاحبه وجواز تدكيرهما أو

تأنيتهما وأفرادهما أو تثنيتهما

أو جمعهما

* (ما افرق فيه الحال والتمييز
وما اجتماعيه) *

(في سبعة يفرقان فنقل

وقوع حال جملة كما عقل)

(توقف الكلام عنها حينما

تعداها وإني وزد تبيينا)

(تقديمها على العوامل اذا

تصرف الجميع بيد وخذا)

(ورب بما جودة الحال ترى

والاصل الاشتقاق فله حررا)

(خلو لتمييز لما قبل ولى

وقد أتى تركدها العامل)

(واجتماعى الاسم والتذكير

والنصب والفضلة خذ تقربرى)

(يعنى أن الحال والتمييز يفرقان في سبعة أوجه أحدها أن الحال تكون

الثاني قد يتوقف الكلام على الحال نحو ولا تغش فى الارض مرها ولا تقرى الصلاة وأنت سكارى وكقول الشاعر

انما الميت من يعيش كئيبا * كسفا باله قليل الرجاء

فمرحوا وأنت سكارى وكئيبا أحوال لا يستقيم الكلام بدونها بخلاف التمييز

ومتأخروا المغاربة ومستندهم عدم السماع وحكمة الشرط المذكور ويشكل عليهم الحديث فى
صفة الدجال أعور عينه اليمنى وأجيب بأنهم أخبروا بحذف أى هى اليمنى وهذه الجملة جواب عن سؤال
مقدر كأنه قيل أى عين فقيل هى اليمنى وأنه مفعول لحذف كاعنى قوله اتباع مجروره أى فقط
أما المرفوع والمنصوب فلا يتبع مجروره خلافا للبعدادين فى الثاني (قوله هل أنت باعث الخ دينار
اسم رجل وكذا عبد رب وأخاعون بدل من عبد رب وابن مخراق صفة لا حارة بنصب مال وعبد
عطف على محل جاء ودينار) هذا هو المشهور وقيل على اسم فعل وهو الصحيح عند سيبويه لفقد
الطالب للمتل فلما عطف عليه اذا الوصف لا ينصب الا اذا كان متوناً أو بأل أو مضافاً الى أحد
مفاعيله والارجح اضمار وصف متوناً يطابق المذكور ولان حذف المفرد أسهل من الجملة فان
كان الوصف المذكور غير عامل تعين الفعل نحو وحال الليل سكنوا الشمس أى ويجعل الشمس
(قوله فقل طهارة الخ) ظل صار وطهارة جمع طاه وهو الطباخ لانه يطهو اللحم أى يصلحه بالطبخ
والشى ومنضج صفة مشبهة وصفيف أى مصفوف وهو من اضافة الصفة للموصوف والقدير
المطبوخ فى القدر والبيت من معلقة امرئ القيس والمعنى أن الصيد كثير حتى طبخوا وشوا (قوله
أى أو طابع قد ير) أى بحرف قد ير أى ما بين منضج وما بين طابع والطهارة قسمان (قوله على حذف
قراءة من قرأ الخ) قد يقال اننا نخرجه على الشاذ بل انه لما حذف المضاف جر المضاف اليه بحرف
المضاف وان المضاف اليه لم يبق على حاله وهذا شائع وأجاب الشمنى بأن محل كون المضاف اليه
يعرب اعراب المضاف اذا حذف اذا كان مخالفا له فى اعرابه لان وافقه كما هنا

(مبحث ما افرق فيه الحال والتمييز وما اجتماعيه)

(قوله انما الميت من يعيش كئيبا الخ) قال السيوطى هو من قصيدة عدى وقبله

ليس من مات فاستراح يميت * انما الميت ميت الاحياء

الكاتبه سوء الحال والانكسار من الخزن وقد كتب الرجل يكاتب كاتبة وكاتبة مثل رافعة ورأفة

ونشاء ونشاء فهو كئيب وامرأة كئيبة وكأباء أيضاً وكسف البال أى سئى الحال والبال الحال

والقلب (قوله بخلاف التمييز فلا يتوقف عليه) ولقائل أن يقول ان التمييز بقطع النظر عن ما والا كما أن

الكلام عليه نحو ما طابز بدالانفسا وأجيب بأن كلامنا فى التمييز بقطع النظر عن ما والا كما أن

الحال يتوقف عليها المعنى بدون ما والا فالتمييز لا يتوقف عليه معنى الكلام اذا كان بدونها (قوله

مبينة للهيئات) وأما نحو حاز يد الشمس طالعة فهو فى تأويل مقارن لطلوع الشمس ولا شأن أن

(والرفع للإيهام قل يا صاح * فافهم هذا الله للفلاح)

جملة نحو جاء زيد يضحك ونظراً نحو رأيت الهلال بين السحاب ومجرور نحو فرج على قوم فى زينتته بخلاف التمييز فلا يكون الامفردا

الثاني قد يتوقف الكلام على الحال نحو ولا تغش فى الارض مرها ولا تقرى الصلاة وأنت سكارى وكقول الشاعر
انما الميت من يعيش كئيبا * كسفا باله قليل الرجاء
فمرحوا وأنت سكارى وكئيبا أحوال لا يستقيم الكلام بدونها بخلاف التمييز
فلا يتوقف عليه الثالث الحال مبينة للهيئات أى الاحوال والتمييز مبين للذوات

الرابع الحال يتعدد كقوله

فرجلان وحافيا حالان من بقاء المتكلم المحرور على (٦٨) أو من فاعل زيارة المحذوف والتمييز لا يتعدد أو ما قول الشاطبي

* تبارك رجلا رحما وموثلا *

فالصواب كون رجلا منصوبا على المدح ورحما حال منه لانعت له لانه علم على قول ابن مالك والاعلم والعلم لا يكون تمييزا ولا حالا ولا ينعت بشكرة خلافا لمن قال انهما تمييزان ومن الدليل على علميته تمييزه بالكثرة غير تابع نحو الرجن علم القرآن الرجن على العرش استوى قل ادعوا الله أو ادعوا الرجن وإذا قيل لهم اسجدوا للرحن قالوا وما الرجن والخامس أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه نحو خشعا أبصارهم يخرجون وكقول الشاعر

عديس ما لعباد عليك إمارة

نحو وت هذا تحملين طليق أي وهذا اطلق حال كونك تحملينه قال ابن مالك

والحال ان ينصب بفعل صرفا

أو صفة أشبهت المصرفا

جائز تقدمه كسرها

ذراجل ومخلصا زيدا

والتمييز لا يتقدم على عامله

المتصرف الانزاعا قال ابن مالك

وعامل التمييز قدّم مطلقا

والفعل ذو التصريف نزل اسبقا

كقول الشاعر

أنفسا تطيب بنيل المني

وداعى المنون ينادى جهارا

وقوله أتهجر ليلى بالفراق حببها

وما كان نفسا بالفراق تطيب

وقوله ضيقت حزني في ابعادى الأمل

وما رعويت وشيارا نسي اشتعلا

وأجيب عن تقديمه في الايات بأنه للضرورة وأنه لا شاهد له في قول الشاعر

رددت بمنى السيد بنهم مقاص * كمنش اذا عطفاه ماء تحلبا وقوله اذا المرء عينا فتر بالعيش مريا * ولم يعن بالعلياء كان مذمما

هذا مبنين لهيئة مجيئه وان كان القصد الزمان (قوله الحال يتعدد) أي لانه مبين لهيئة الشيء والهيئات تتعدد والتمييز أي المفرد مبين للذات ولا تتعدد (قوله فرجلان وحافيا حالان) ويحتمل أن حافيا حال متداخلة وحينئذ فلا تكون متعددة فلا يكون في البيت شاهد (قوله لانعت له) أي لانه معرفة بالعلمية ولا ينعت بالكثرة (قوله لانه علم على قول ابن مالك والأعلم) ومقابلهما صفتان وهما قولان والمشهور الثاني وهو الذي عليه كلام المؤلفين في البسطة وعليه فيجوز جعل رجلا حالا أو تمييزا وجعل رجما نعتا (قوله أو وصفا يشبهه) أي لان كان العامل معنويا بأفعلا جامدا فانها لا تتقدم (قوله) نحو خشعا أبصارهم يخرجون هذا مثال لتقديم الحال على عاملها الذي هو فاعل وفي اعراب أبي البقاء خشعا هو حال وفي العامل فيه وجهان أحدهما يدعوا أي يدعوهم الداعي وصاحب الحال الضمير المحذوف وأبصارهم مرفوع بخشعا جاز أن يعمل الجمع لانه مكسر والثاني يخرجون وقرئ خشعا ولم يؤنث لان تأنيث الفاعل تأنيث الجمع وليس بتحقيق ويجوز أن ينتصب خشعا يدعوا على أنه مفعوله ويخرجون على هذا حال من أصحاب الأبصار وكأنهم ال من الضمير في يخرجون ومهطعين حال من الضمير في منتشر عند قوم وهو بعيد لان الضمير في منتشر للجراد وانما هو حال من يخرجون أو من الضمير المحذوف ويقول حال من الضمير في مهطعين (قوله عديس ما لعباد عليك إمارة) هو ليزيد بن زياد بن ربيعة بن مفرغ بالقاء والغين المحجمة الجبري البصري حامي آل خالد بن أسيد بن العاصي ذكره الجحفي في الطبقة السابعة من شعراء الاسلام وانما لقب بجدمه مفرغا لانه راهن على شرب سقاء ابن فسر به حتى فرغه وكان يزدهجاء فلهجاء عباد بن زياد بن أمية وملا البلاد من هجوه فظفر به فحجبه وكان كتب هجوه على الحيطان فالزيمه نجوه بأطفاره ففسدت أنامله فكلوا فيه معاوية فوجهه يريد ايقال له حجما فأخرجه وقدمت اليه فرس من خيل البر يدفنرت فقال

عديس ما لعباد عليك إمارة * نحو وت هذا تحملين طليق

وان الذي نجى من الكرب بعدما * تلاحمي كرب عليك مضيق

أنا في بحمام فأنجاله فالحق * بأرضك لا تحبس عليك طريق

لمري لقد أنجاله من هوة الردى * امام وجبل للانام ونسق

سأشكر ما أوليت من حسن نعمة * ومثلي بشكر المنعمين حقيق

وقال الكوفيون ذامو صول وتحملين صلته والعائد محذوف أي والذي تحملينه طليق وجوزوا كون جميع أسماء الإشارة موصولة ولولم تتقدم ما الاستفهامية بل جوزوا أن يكون الاسم الجامد موصولا اذا عرّف بأل نحو

لمري أنت البيت أكرم أهله * وأقعد في أفئائه بالأصائل

أي الذي أكرم أهله (قوله) وأجيب عن تقديمه في الايات بأنه للضرورة) فيه أنه لا معنى لادعاء الضرورة مع إمكان انتصاب التمييز بفعل محذوف دل عليه المذكور (قوله) رددت بمنى السيد (الح) السيد بالكسر الذئب ونهد ضخم ومقلص بكسر اللام طويل القوائم وكيش قال

السيوطي

لان ماء في البيت الاول وعين في الثاني منصوبان بالفعل الذي رفع عطفاً والمرء المقدر بعد اذا المفسر بتجلب وقر السادس حق الحال
الاشتقاق قال ابن مالك * وكونه منتقلاً مستقلاً * يغلب وحق التمييز الجود (٦٩) وقد يحىء الحال جامداً نحو هذا مالاً

ذهبا وتحتون الجبال بيوتاً فيوتا
وذهبا حالان جامدان وقد يأتى
التمييز مشتقاً نحو لله دره فارسا
وكرم زيد بضميفاً اذا أردت الشئ على
ضيف زيد والاصل كرم ضيف
زيد فأسند الفعل الى زيد بعد
حذف المضاف فاحتج اليه اللامهم
لخىء به منصوباً على التمييز
والسابع الحال تكون مؤكدة
لعاملها قال ابن مالك

وعامل الحال بها قد كدا
في نحو ولا تعث في الارض مضداً
ونحو ولي مدبر افنسم ضاحكاً بخلاف
التمييز وأما قوله ان عدة الشهور
عند الله اثنا عشر شهراً فاشهر مؤكدة
لما علم من عدة الشهور وليس
مؤكدة الاثنى عشر الذى هو عامله
وانما هو ميم له وأما وجه الاتفاق
فهى كونهما اسمين تكررتين ففصلتين
منصوبتين رافعين للامهم

(أقسام الحال * تنقسم باعتبار
انتقال معناها ولزومها الى قسمين)

(الحال تارة لها لزوم
والانتقال تارة تروم)
(ثم اللزوم في ثلاث يجب
ان أكدت وفي الجود يجب
كذا اذا العامل دل في الكلام
على التجدد ودمت بسلام)

يعنى أن الغالب في الحال انتقالها
عن صاحبها وقد تأتى لازمة له في
ثلاث مسائل احدها الحال

الحامدة غير المؤولة بالمشتق نحو هذا مالاً ذهباً وهذه جيتك خرا

السيوطى حاد في عدوه والبيتار بيعة بن مقروم بن قيس الضبي أدركه الجاهلية والاسلام وقبله
وواردة كنهها عصب القطا * تثير عجاجاً بالسنا بل أصهباً
والعصب جمع عصبه بالضم من العشرة للاربعةين كالعصابة ومطلع القصيدة
تذكرت والذكرى تهيجل زينا * وأصبح باقى وصلها قد تقصبا

(قوله لان ماء في البيت الاول وعين في الثاني منصوبان بالفعل الذي رفع عطفاً والمرء المقدر بعد اذا)
أى ولا نسلم قوله بالابتداء وفاقاً للاخفش ولوسلم قبل الاحتمال يسقط الاستدلال (قوله حق الحال
الاشتقاق) أى لانها وصف لصاحبها في المعنى وهى لا تكون الامتعة (قوله ذهباً) هو حال من
الخبر أى هذا مالاً حال كون المال ذهباً (قوله وتحتون الجبال بيوتا) أى حال كون الجبال بيوتا
والجبال مفعول تحتون (قوله فارسا الخ) أى فهو لا يصح أن يكون حالاً لانها لا تصح أن تكون
مقيدة ولا مؤكدة أما الاول فلان المقصود التعجب من فروسيته دائماً لا التعجب منه في حال
كونه فارساً فقط أى راكباً فارساً وأما الثانى فلانه لم يستفد معناها بدونها لان قولك لله دره محتمل
أن التعجب منه من جهة العلم أو من جهة فروسيته ولكن الظاهر أنه يصح أن يكون حالاً مقيدة
اذ لا يتعجب من الفروسية الا اذا كانت موجودة اذ لو لم تكن موجودة لا يقال له فارس حتى انه
يتعجب من فروسيته الا أن يقال انه يصح بالنظر للوصف الذى شأنه القيام به سواء كان موجوداً معه
أولاً واذا قال الرضى ان التمييز والحال هنا ما آلهما واحد وعلى أنه تمييز فهو تمييز نسبة ميم لجهة
التعجب غير محمول عن شئ ويصح أن يكون محمولاً عن المضاف والاصل لله دره فروسيته ثم حذف
المضاف وأوصل الضمير بالدر فصار دره ثم أتى بفارساً بدل فروسيته (قوله اذا أردت الشئ على
ضيف زيد) أى بالكرم فان كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز أى كرم زيد حال كونه
ضيفاً أو من جهة كونه ضيفاً والاحسن عند قصد التمييز ادخال من عليه واختلاف في المنصوب
بعد حذفاً فقال الاخفش والفارسى والربيعى حال مطلقاً سواء كان جامداً أو مشتقاً نحو جنداز يدا
وجندازا كبا أى أتعجب من حب هذا حال كونه مسمى بزيد أو حال كونه راكباً وقال أبو عمرو
ابن العلاء تمييزاً مطلقاً جامداً أولاً وقيل الجامد تمييزاً والمشتق حال وقيل الجامد تمييزاً والمشتق ان
أريد تنقيده المندرج به كقوله * يا حبذا المال مبذول بلا سرف * لخال والافتحيز نحو حبذا
راكباً زيد (قوله السابع الحال تكون مؤكدة لعاملها) وهى التى يستفاد معناها بدونها
وادعى المبرد والقراء والسهيل أن الحال لا تكون مؤكدة بل هى مبنية أبداً لان الكلام لا يخلو
عند ذكرها من فائدة

(مبحث أقسام الحال)

تنقسم باعتبار (قوله يعنى أن الغالب في الحال انتقالها) أى لانها مأخوذة من التحول وهو
التنقل (قوله وقد تأتى لازمة له) نحو دعوت الله سميعاً (قوله هذا مالاً ذهباً وهذه جيتك خرا
فان الذهبية لا تنفك عن المال المعين وكذلك الخزية لا تنفك عن الحبة المعينة وكثير يتوهم أن

الحامدة غير المؤولة بالمشتق نحو هذا مالاً ذهباً وهذه جيتك خرا والثانية المؤكدة لعاملها نحو ويوم أبعث حياً ولمضمون جملة قبله نحو
زيد أبولك عطفاً

الثالثة المشعر عاملها بتجدد صاحبها نحو خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها يديها بدل من الزرافة وأطول حال منه وكقوله
 بجاءت به سبط العظام كأنما * عمامته بين الرجال لواء ونحوه والذي أنزل اليكم الكتاب مفصلا ففصلا حال من الكتاب
 المشعر أنزل بحدوثه باعتبار الانزال وان كان قديما باعتبار الوجود فاعتراض ابن هشام على ابن مالك غير متجه والله أعلم وتقع الملازمة في
 غير هذا السماع نحو قائما بالقسط على كونها حالا من هو في قوله تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو وتأخرت عن المعطوفين لتعين صاحبها والله أعلم
 (وانقسمت بالقصد للذات كذا * توطئة قسمين فيما يجتدى) (مقصودة أو لا هم موطنه ثانية نصرت في كل فته)
 يعني أن الحال تسمى مقصودة اذا كانت مقصودة لذاتها وهو الغالب وموطئة اذا كانت جامدة موصوفة تخوفتمثل لها بشراسو يافبشرا
 حال موطئة جامدة موصوفة بسو ياونحو قرآن عريبا (٧٠) (وانقسمت بحسب الزمان * الى ثلاثة أياخواني)

(مقارن مقدر محكي)

فاحفظ لماذا ذكرت يا أخى
 يعنى أن الحال تسمى مقارنة اذا
 كانت مقارنة لعاملها في الزمان وهي
 الغالبة نحو وهذا على شيء خافتمثل لها
 بشراسو ياونسمى مقدره وهي على
 قسمين محكية وسماوية ومستقبله
 وهي المستقبلية بالنسبة لزمان عاملها
 نحو مررت برجل معه صقر صائدا
 به غدا فصائدا حال مقدره لانها
 مستقبلية بالنسبة لعاملها وهو مررت
 ونحو لتدخلن المسجد الحرام ان شاء
 الله آمينين محققين رؤسكم ومقصرين
 في حلقين حال مقدره لانها مستقبلية
 بالنسبة للتدخلن وأما آمينين فقارنته
 له والمحكية هي الماضية نحو جاء زيد
 أمس راكبا وفيه نظر لان راكبا
 مقارنته للجي وذلك هو المعبر
 ولا اعتبار بزمن التكلم

الحال الجامدة لا تكون الامثولة بالمشق وليس كذلك بل تارة وتارة (قوله الزرافة) بفتح الزاى
 أفصح من ضمها حيوان معروف سمي به لعل عنقه زيادة على المعتاد من زرف في الكلام زاده
 كذا في القاموس وقيل لانها في صورة جماعة من الحيوانات فرأسها كالابل وجلدها كالنمر وقرنها
 وقوائمها وأظلافها كالبعقرو ذنبها كالطبي والجماعة من الناس تسمى زرافة بالفتح والضم كافي
 المصباح ويديها بدل بعض منها وأطول حال من الزرافة كافي شرح السذور وقيل من يديها كافي
 الشرح ويروي يداها أطول مبتدأ وخبر والجملة حال من الزرافة أو صفة لها لكون ال فيها اجنسية
 قال الغزالي لما كانت الزرافة ترمي الشجر وتقات به جعل يداها أطول ليسهل عليها تناول
 (قوله بجاءت به الخ) أى ولدت أمه سبط العظام بفتح فسكون أو فكسر لكن في غير البيت
 أى تمتد القامة حسنا والواء الراية الصغيرة أى أن عمامته كاللواء في الارتفاع والعلو على الرؤس
 (قوله وتقع الملازمة في غير هذا السماع الخ) فالخاضل أن الملازمة تقع في أربع مسائل الاولى
 الجامدة غير الماثولة بالمشق الثانية المؤكدة امال عاملها أو لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم
 جميعا زاده في التوضيح وفي المعنى أيضا وسيأتى التصريح به في النظم قريبا ولضمون جملة قبلها
 الثالثة المشعر بتجدد صاحبها الرابعة الموقوفة على السماع ولا ضابط لذلك نحو قائما بالقسط
 (قوله شيخا) حال من الخبر والعامل فيه مافى المتبادر من الاشارة فان الشيخوخة مقارنته للاشارة
 (قوله وتسمى مقدره) ويقال لها مثنوية (قوله وتسمى المؤسسة) أى لانها أسست وينت معنى
 غير مفاد من غيرها (قوله نحوولى مدبرا) مدبرا حال مؤكدة لان التولية لا تكون الا على وجه الادبار
 فقوله ولى مستفاد منه أنه مدبر (قوله ومؤكدة لضمون جملة قبلها) أى وهي التى يستفاد منها
 من مضمون الجملة قبلها والمراد أنهم مؤكدة لما يستفاد من الجملة لان أبوة زيد يستفاد منها العطف
 فليس المراد بالمضمون حقيقته وهو المصدر المأخوذ من الجملة وعطوفه حال عاملها وصاحبها
 محذوفان أى أحقه أو أعرفه عطوفا

(وانقسمت بحسب التبيين قل * كذا الى التوكيد قسمين جعل)

(فأول يدعوونه المؤسسة * والثاني ان جالثلث ما أسا)

(لعامل وصاحب مضمون * جملة مامر نخذ تبييني)

أى وتنقسم الحال بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين أحدهما المبنية وهو الغالب وتسمى المؤسسة وهي التى لا يستفاد معناها بدونها كجاء
 زيد راكبا والمؤكدة وهي التى يستفاد معناها بدونها وهي ثلاثة مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا ومؤكدة لصاحبها نحو لآمن من في الارض
 كلهم جميعا فجميعا حال وصاحبها من وكلاهما من ألفاظ العموم أو كدعموم من بعموم كلهم أيضا ومؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد
 أبوك عطوفا

(اعراب أسماء الشروط والاستفهام)

(أعرب أداة الشرط واستفهام * أعني لها المحل في الكلام) (وقد أتت إلى الزمان والمكان * وحدت إذا الياسمين)
(اعرابها المفعول بالاطلاق) يعني أن أسماء الشروط وأسماء الاستفهام تأتي معربة المحل فإن كانت الزمان فهي ظروف زمان ويلزم هذا في متى وأيان سواء كانتا بمعنى أن الشرطية أو بمعنى همزة الاستفهام وإن كانت للمكان فهي ظروف مكان ويلزم ذلك في أين وأنى كانتا للشرط أو الاستفهام وحيثما للشرط وإن كانت بمعنى الحدث ففعل مطلق نحو أى منقلب ينقلبون فأى منقلب نعت لمصدر محذوف نائب عنه بعد حذفه وهو محل الشاهد وقيل مفعول به لينقلبون وليس فيه محل شاهد على هذا كذا المفعول به تلاقى * إذا بدا ما بعد ذلك حكم * قل بتعديده على ما قد علم) (٧١) يعني أن أسماء الشروط والاستفهام

(مبحث اعراب أسماء الشروط والاستفهام ونحوها)

أي أن أسماء الشروط والاستفهام يكثر دورها على الألسن ويقبح بالعرب جهل أحكامها وكذا تقول في كل ترجمة في هذا الباب مما سبق أو مما سياتي فقول في مسوغات الابتداء أن النكرة من حيث الابتداء بها كثير في الكلام ويقبح بالعرب جهل مسوغاتها التي هي من جملة أحكامها (قوله) فإن كانت للزمان فهي ظروف زمان الخ (فائدة) نظم بعضهم أسماء الشروط والاستفهام مبينا فيه طرف الزمان والمكان وغير ذلك فقال

ياسائل عن أدوات الشرط * فاصغ لما أقول وافهم بسطى
أن باتفاق حرف ادما الامام * وعند غيره للاسماء تضام
مهما ومن وما وكيفما فلا * تنسبها للطرف عند النبال
وحيثما أنى وأين للسكان * متى وأيان واذما للزمان
اذ بشعرهم لوقت تنسب * أى لما تنصف اليه تحسب
واستفهمم باللهمزل ماى من * أنى وكيف كم متى أيان أين
فهل مع الهمزة للخر فيه * وما عداها ما فلا يسميه

وهذان اليتان الأخيران من نظمي وحاصل اعراب أسماء الشروط وكذا الاستفهام أن الاداة أن وقعت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط إن كان تاما نحو متى تأته وأيان تؤمنك وحيثما تستقيم وظرفا خبره إن كان ناقصا كأيما تكونوا يدرككم الموت فإنما ظرف متعلق بمحذوف خبر تكونوا الذي هو فعل الشرط ويدرككم جوابه وإن وقعت على حدث ففعل مطلق لفعل الشرط كأيمن تضرب أمضرب أو على ذات فإن كان فعل الشرط لازما نحو من يقيم أضربه فهي مبتدأ أو كذا إن كان متعديا واقعا على أجنبي منها نحو من يعمل سوءا يجز به وخبره ما جملة الشرط أو الجواب أو هما معا أقوال وإن كان متعديا واسط على الاداة فهي مفعوله نحو وما تفعلوا

وإن يكن على ضميرها وقع فالرفع والنصب كلاهما يقع) (وإن يكن على ضميرها وقع فالرفع والنصب كلاهما يقع)

والرفع في غير الذي مرجح * فما أبيض ففعل ودع ما لم يسبح

(وهل إذا اسم شرطية قد أعربا * مبتدأ على الذي قد صوبا) (فان خبر الشرط أو الجواب * أودان والاول هو الصواب) يعني أن اسم الشرط إذا كان مبتدأ هل خبره فعل الشرط فقط أو الجزاء أو هما معا والقول الاول هو الصواب قال السيوطي وإن تلاها لازم فبتدا * والخبر الشرط على ما عتدا ولا يعمل فيها ما قبلها إلا جاز نحو عمت يتساءلون أو مضاف نحو غلام من أنى

(مسوغات الابتداء بالنكرة)

(ولا يكون المبتدأ فيما اشهر منكر أو ان يفد فلا حذر) (كوصفها أو عمل أو عطف ما يصلح البدء على ما علم) يعني أن الابتداء بالنكرة لا يجوز إلا بشرط (٧٢) أفادتها وهي منحصرة في ثلاثة عشر أمرا أحدها أن تكون موصوفة

من خير ومن يضرب زيدا أضربه وإن سلط على ضميرها أو على ملابسه فاشتغال نحو من يضربه أو من يضرب أخاه زيد أضربه فيجوز في من كونها مفعولاً محذوف بفسره فعل الشرط أو مبتدأ وفي خبره مامر وإنما كان العامل في الأداة هو فعل الشرط لا الجواب بعكس إذا لأن رتبة الجواب مع متعلقاته التأخير عن الشرط فلا يعمل في متقدم عليه ولأنه قد يقترن بالفاء أو إذا الفجائية وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما واغتفر ذلك في إذا لأنها مضافة لشرطها فلا يصح العمل فيها كأمير

(مبحث مسوغات الابتداء بالنكرة)

(قوله يعني أن الابتداء بالنكرة لا يجوز إلخ أي لأنه محكوم عليه فلا بد من تعيينه أو تخصيصه بمسوغ لأن الحكم على المجهول المطلق لا يفيد تحييراً السامع فيه فينفر عن الاصغاء لحكمه المذكور بعده وإنما يشترط ذلك في الفاعل مع أنه محكوم عليه أيضاً لتقدم حكمه وهو الفعل أبداً فيقرر مضمونه في الذهن أولاً ويعلم أنه صفة لما بعده وإن كان غير معين فلا ينفر السامع عن الاصغاء لحصول فائدة ما وهذا التقرير يندفع ما يقال لو خصص الفاعل بحكمه المتقدم لمكان قبل الحكم غير مخصص فيلزم المحكم على المجهول وحاصل الدفع أن تخصيصه ليس بنفس الحكم بل بتقدمه وتقرره أولاً فيشابه الصفة في تقدم العلم بهادون الخبر لا يقال يلزم من ذلك جواز الابتداء بالنكرة إذا تقدم خبرها مطلقاً كقائم رجل ولم يقلوا به لا مكان الفرق بأن تقدم الخبر خلاف الأصل فلم يكف مسوغاً مجردة بخلاف تقديم الفعل فإنه لازم أبداً فندبر واختار الرضى جعله كالمتبداً ومن لا يشترط تحدد الفائدة لا يشترط مسوغاً أصلاً ثم ما ذكر في المبتدأ المخبر عنه أما المكتفي بمر فوعه فشرطه التنكير كما نصوا عليه ولا يحتاج لمسوغ لأنه محكوم به كالفعل لا عليه وإذا كان أصل الخبر التنكير وكان حقه أن لا يتصف بتعريف ولا تنكير كالفعل لكن لما لم يمكن تجرد الاسم عنهما جردناه عما يطرأ ويحتاج لعلمامة وهو التعريف (قوله أحدها أن تكون موصوفة) أي بوصف مخصص كالمثال لا يجوز رجل من الناس هنا لعدم الفائدة ثم اعتبار الوصف المخصص بقضي صحة حيوان ناطق هنا دون إنسان هنا وهو كذلك وإن كان بمعنى أن الموصوف مظنة الفائدة لما فيه من التفصيل بعد الإجمال ونقل سم عن شيخه الصفوى أن اعتبار الوصف فاعنده حكمت بها العرب يظهر أثرها في بعض المواضع فأناطوا الحكم به وإن لم يظهر أثره في بعض آخر طرد الباب (قوله) وأجل مسمى عنده في الكشف أن التقديم هنا واجب لأن المعنى وأي أجل مسمى عنده تعظيماً لشأن الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم (قوله) ولعبد مؤمن خير) هذا هو المشهور عند الجمهور وهو أن المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الآية وصفها وقال ابن الحاجب إن المصحح للابتداء بالنكرة في هذه الآية إنما هو معنى العموم (قوله) ثم أهرقاً ناب) هذا مثل يضرب في ظهوراً مرات الشر والمراد بهذا ناب الكلب وصرح ابن الحاجب وغيره بأن المسوغ للابتداء بالنكرة فيه كونها في معنى الفاعل (قوله) رجل عندنا) وكالتعجب نحو ما أحسن زيداً أي شيء عظيم

لفظاً نحو وأجل مسمى عنده فاجل مبتدأ لوصفه بـ مسمى ونحو وأبعد مؤمن خير من مشرك أو تقديرًا نحو السمن منون بدرهم فنون مبتدأ ثان لوصفه بالخارج المحذوف أي منون منه وبدرهم خبره والجملة خبر عن الأول وكقولهم شرأهزدا ناب أي شرعظيم ونحو رجل عندنا أي حقير والثاني كونها عاملة أما رفعا نحو قائم الزيدان عنده من أجازة من غير اعتماد أو نصباً نحو أمر معروف صدقة ونهى عن منكر صدقة أو جرحاً نحو جنس صلوات كتبه الله على العباد وشرط هذا أن يكون المضاف إليه نكرة كما مثلنا أو معرفة والمضاف لا يتعرف نحو مثال لا يجل وغيره لا يجوز والثالث عطف ما يصلح للابتداء على ما يصلح له وعكسه مثال الأول نحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة مغفرة مبتدأ مسوغ الابتداء بها عطفها على قول الموصوف

بمعروف ومثال الثاني نحو طاعة وقول معروف فطاعة مبتدأ مسوغ الابتداء بها عطف الموصوف عليها وكقوله عندي اصطبار وشكوى عند قاتني فهل بأعجب من هذا الأمر وبسما فاصطبار مسوغ الابتداء بها تقدم خبرها الظرف وشكوى مسوغ الابتداء بها عطفها عليها خلافاً لابن هشام في جعله المسوغ وأوال الحال

(أو ظرف أو مجرور أو بحمله) تقدمت فاحفظ لهذا كله (قوله)

(كذا إذا بها الحقيقة قصد أو الدعاء والعموم واستغنى) والرابع كون خبرها ظرفاً أو مجروراً أو جملة تقدمت عليها نحو ولدينا مزيد ولكل أجل كتاب وقصد غلامه رجل

وشرط الخبر فيهن الاختصاص وهو كون المضاف اليه في الجمل الثلاث يصح الابتداء به والخامس كون المقصود بها الحقيقة لا فردا من أفرادها نحو رجل خير من امرأة أو مرة خير من حرادة والسادس كون

(٧٣)

المقصود بها الدعاء نحو سلام على نوح وسلام على موسى وسلام عليكم وويل للطغففين والسابع كونها عامة إما بذاتها كاسماء الشروط والاستفهام أو بغيرها من نفى نحو ما رجل في الدار أو استفهام نحو آله مع الله (أو أشارك إعادة في الخبر)

كذا إذا جاء قبل حرف الثامن كون خبرها فيه حرق عادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت التاسع أن تقع بعد إذا الفجائية نحو خرجت فاذا أسداً ورجل بالباب (أو وقعت أول جملة أنت

حالية أو أوها وألا عرت) والعاشر أن تقع في أول جملة حالية أو أوها أو لا كقول الشاعر سرينا ونجم قد أضأ فذبدا محياله أخفى ضوءه كل شارق ونجم الخ جملته حالية أو أو صدرت بنكرة وكقوله

الذئب يطرقها في الدعر واحدة وكل يوم ترائي مديدة بيدي فديدة بيدي جملة حالية صدرت بنكرة بلا أو

(أو وقعت محصورة أو فصلت أو بعداء الجزاء فيما قد جلت) وفي الثلاث نظر الأصل هنا

فقف به أعانكم إلهنا والحادي عشر كونها محصورة نحو انما في الدار رجل جمل الثاني عشر كونها التفصيل كقول الشاعر فأقبلت زحفا على الركتين

فتوب نسيبت وتوب أبحر فكل من افقط توب في البيت مبتداً نكرة للتفصيل الثالث عشر كونها

(قوله) وشرط الخبر فيهن الاختصاص أي بأن يكون من المجرور وما أضيف إليه الظرف والمسند اليه في الجملة صالحا للابتداء كما مثل فلا يجوز عند رجل مال ولا نسان توب وولده ولدرجل لعدم الفائدة قال في المعنى ومن هنا يظهر أنه لا دخل للتقديم في التسويغ والالجاز ذلك بل المستوع هو الاختصاص واشترط التقديم لدفع توهم الوصفية وقد يقال لا يلزم من منع ذلك كونه لا دخل له لجواز كونه جزءة هنا وان كان علة تامة في الفاعل لاختصاص كل باب بأحكام ولما امر من الفرق فافهم (قوله) الخامس كون المقصود بها الحقيقة ورجع ابن الحاجب هذا العموم (قوله) السادس كون المقصود بها الدعاء عبر عنه في المعنى بكون النكرة في معنى الفعل وجعله شاملا للدعاء للشخص كالأمثلة الثلاثة الأولى عند الشارح وعليه كالمثال الأخير ولما يراد به التعجب كعجب يزيد (قوله) السابع كونها عامة المراد بالعموم هنا التعميم كما هو في هذه المذكورات وأما البدل فليس مستوعا لوجوده في كل نكرة وجعل في التسهيل قصدا للحقيقة الماز داخل في العموم لوجودها في كل فرد والظاهر أنه مستوعا مستقلا كما مر (قوله) نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت) ان وقوع السجود في الأول والكلام في الثاني من أفراد هذا الجنس غير معتاد ففي الاخبار به عنها فائدة لكونه ليس معلوما بخلاف نحو رجل مات فان وقوع الموت وقيامه بأفراد هذا الجنس معتاد فلا فائدة في الاخبار به لكونه معلوما (قوله) نحو خرجت فاذا أسداً أو رجل بالباب) اذ لا توجب العادة أن لا يتحول الحال من أن يقا حائل عند خروجه أسداً أو رجل بمعنى أنه لا يتحول الحال من ذلك فيفيد الاخبار (قوله) ونجم قد أضأ الخ) فيه الشاهد ومحمال وجهك والشارق الكوكب الطالع من الافق من شرق يشرق كطلع يطلع زنة ومعنى (قوله) مديدة يمدى مديدة مبتداً سوغه كونه بدء جملة حالية من ياء ترائي ولم تربط بالواو بل بالياء من يدي لان المصدر على وقوع النكرة في بدء الحال وان لم تكن يواو وقبل البيت

تركت ضائي توذ الذئب راعها * وأنهم لا ترائي آخر الأبد

(قوله) انما في الدار رجل) يعلم منه تسويغ المحصور بالأولى فالمستوع هو الحصر لأنه تارة يكون معنواً نحو شرأه زذاب وشئ جاء بك وتارة لفظياً نحو أعان رجل في الدار وتنظر المعنى فيه أعانهاو من حيث تمثيله بانما في الدار رجل لان فيه مسوغاً آخر (قوله) زحفا) اما مصدر لا قبلت من معناه أو حال من التاء أي زاحفاً وقوله نسيبت هكذا في المعنى فهو من النسيان ويروى بدله لبست قال وانما نسي توبه لشغل قلبه بمحبوبته وجر الآخرة الخفي أثره ولهذا زحف على الركتين والبيت لا مري القيس ثم ضعف الاستشهاد بان نسيبت وأجر محتملان للوصفية والخبر محذوف أي فن أنوأي توب نسيبت الخ وان كانا خبرين احتمل تقدير الوصف أي فتوب لي نسيبت الخ (قوله) ان مضى غير فعير في الرهط) العير بفتح المهملة وسكون التحتية المراد به هنا السيد والرهط قوم الرجل وعشيرته وهو ما دون العشرة من الرجال خاصة أي ان مضى من القوم وذعب سيد فضيهم غيره ويروى فعير في الرباط فالمراد به الجمار وهذا مثل لارضا بالحاضر وترك الغائب وجعل في المعنى المستوع في ذلك الوصف المقدر أي فعير آخر (قوله) ولا وجه له عندي) بل له وجه حسن وقد

(١٠ - فتح الصمد ثاني)

بعدفاء الجزاء نحو وان تعجب فمحب قوايم ونحو ان مضى غير فعير في الرهط والنكرة في الآية والبيت مبتداً لكونها بعدفاء الجزاء والله أعلم ونظر ابن هشام في هذه الثلاث ولا وجه له عندي فان العلة المذكورة أقوى وأولى من المقدرة والله أعلم

(أقسام العطف)

(ثلاثة أقسامه لفظ محل * تودهم وذاتبعو حصل) (توجه العامل للمعول * مكانه للبند المعول)
 (وشرط ذى المحل كونه أبيض * ظهور ذلك المحل في الفصح) (وبالاصالة وجود المحرز * أى طالب المحل قادر واجتز)
 (حجة أن يدخل ما توهم * من عامل شرط لا خرا تسمى) (وشرط حسنة بكرة الدخول * كاستعلا ولا غير جهول)
 يعنى أن العطف ثلاثة أقسام الأول العطف على اللفظ وهو الأصل والكثير نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بل جر عطف على بقائم وشرطه
 إمكان توجه العامل الى المعول كالمثال (٧٤) لجواز دخول الباب على قاعدا لهذا الشرط منعوا ما جاءنى من رجل ولا زيد

بالجر عطف على لفظ رجل لان من الزائدة لا تدخل على المعارف ولهذا الشرط ايضا قد منعنا نحو ما زيد قائما لكن قاعدا وبل قاعدا لان العطف على اللفظ يقتضى أعمال ما فيه وهي لا تعدل في الموحب وعلى المحل أعمال المبتدأ فيه وقد زال فوجب الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف (الثاني) العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب عطف على محل خبر ليس المجرور بالباء الزائدة ولهذا ثلاثة شروط أحدها إمكان ظهور هذا المحل في فصح الكلام فلا يجوز مررت بزيد وعمرا بالنصب على محل بزيد لانه لا يقطع منه الحرف الا في الضرورة ولا يشترط في مراعاة محل الاسم كون العامل فيه زائدا كما مثلنا بدليل قوله

فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعل العواذل بنصب دون عطف على محل المجرورة عن الثاني من الشروط كون المحل المعطوف عليه هو الأصل ولذا لا يجوز هذا ضرب زيد وأخيه بجرا أخيه عطف على محل زيد لان جرا الوصف المستكمل شروط العمل

ذكرناه (تنبيه) زاد الامتناع على الالفية حسنة وقوعها بعد لولا أو لام الابتداء أو كم الخبرية أو كونها جوابا أو مبهماء ومما يستعمله العرب كون النكرة فعلا أو نائبة في المعنى نحو كرم بوفى بوعده وجارية ضربت وزاد بعضهم كونها في معنى الامر كوصية لأزواجهم ويمكن دخوله في معنى الفعل أو يوفى بها لناضة كرجل قائم ان زعم أن امرأة قامت

(مبحث أقسام العطف)

(قوله) وشرطه إمكان توجه العامل الى المعول المراد بالمعول المعطوف قال الدماميني وهذا يقتضى أن مولود في لاتصار والدته بولدها ولا مولود ليس معطوف على والدته ثم ان ابن مالك قد در في مثل هذا عاملا وجعله عطف على غيره يقول يقتضى التابع نحو اسكن أنت وزوجك (قوله) لكن قاعدا وبل قاعد) وما في الالفية وغيرهما من تسمية ذلك عطفًا مجاز نظر الصورة (قوله) إمكان ظهور هذا المحل في فصح الكلام اعترضه الدماميني بجواز رب رجل صالح اقيت وامرأة مع أنه لا يجوز جلا صالحا على أن الأصل رب ثم حذف ومنع الشئ عدم الجواز وسبق في رب اختصاصها بجواز مراعاة محل مجرورها كثيرا (قوله) فان لم تجد من دون عدنان (الح) أى من هو أنزل منه من أولاده أى ان لم تجد والدان ذرية معد لا من ذرية عدنان فلتزعل بفتح الزاى أى تمنع العواذل أى اللواتم من الفخر لان الفخر قاصر على عدنان ودون معد عطف على محل دون الأول ويظهر النصب لان وجد كما يتعدى للمفعول الثاني بنفسه يتعدى له بمن تقول وجدت العلم نافعاً ووجدت الخير من العلم والبيت من قصيدة لبيد (قوله) فلا يعطف (الح) ومفاد كلامه أن زيدا في محل خفض حاله نصبه وليس كذلك والجواب أن مراده أن زيدا ثبت له الخفض في تركيب آخر فلا يجوز العطف مراعاة لانه ليس أصليا (قوله) قد زال أى بدخول ان (قوله) البصريون المناسب كالأصل بعض البصريين (قوله) وجوز الفراء الصورتين) لكن شرط الفراء لجملة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء اعراب الاسم نحو ان هذا وعمر ذاهبان أو يكون منصوبا بحركة مقصورة نحو ان موسى وعمر وقائمان لئلا ينافر اللفظ لو لم يكن خفيا اعرابه ولم يشترطه النكسائى كما أنه ليس بشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ (قوله) على حذف خبر ان

مفعوله فرع فلا يعطف عليه بالجر مراعاة لمحل الشرط الثالث من الشروط وجود المحرز أى الطالب لذلك المحل ولذا امتنع أى ان زيدا وعمرا قائمان برفع عمرو على اسم ان لان طالب رفعه وهو لا ابتداء قد زال وهذا الشرط لم يشترطه البصريون والمنايع له عندهم توارد عاملين على الخبر ولذا قال ابن مالك وجائز فعل معطوف على * منصوب ان بعد أن تستكلا وجوز الفراء الصورتين مستدلا بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون وقول الشاعر فن يك أسى بالمدينة رحله * فاني وقيار بالغريب وقوله خليلي هل طب فاني وأتعا * وان لم تموجا بالهوى دنقان وتأول البصريون آية على حذف خبر ان

أى آمنون أو فرحون والذين دادوا مبتدأ وما بعده الخبر ويضعفه أنه حذف من الأول دلالة الثاني عليه وانما الكثير العكس (قوله أو خبر الصابئون) صوابه أو الذين دادوا ويشهد له فن يك أمسى الخ اذا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتى يقدم تحولاتهم زيد ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة عليها وقيار غلام الشاعر أو فرسه وخوضائى بالمعجمة وكسر الموحدة بن الحرف البرجى بضم الموحدة والجيم وقبل فن يك أمسى

دعالك الهوى والشوق لما ترغمت * هتوف التخي بين العصفون طروب
تجاوبها ورق الحمام لصوتها * فكل لكل مسعد ومجيب

(وبعده)

وما عاحلات الطير يذهبن بالقى * رتادا ولا عن رأي من يجيب
ورب أمور لا تضيرك ضيرة * وللقب من مخشاته من وجيب
ولا خير فين لا يوطن نفسه * على نائبات الدهر كيف تنوب
وفي الشك تغريب طوق الحزم قوة * ويخطئ في الحدس القى ويصيب
واست بمسئق صديق ولا أبا * اذا لم تعد الشئ وهو مررب

قالها المارفع لسيدنا عثمان رضى الله عنه وذلك أن ضابئا استعار كلبا يقال له فرحان من بعض بني نهمشل فكان يصيده البقر والطباء والضباع فلما بلغهم ذلك حسدوه وأخذوه منه غضبا فرمى أهمه به وقال

وأردقهم كلبا فصرأحوا كاعما * جباهم بيت المرزبان أمير
فبارا كبا إماء رضت فلعن * أمانة عني والأمو رتدور
فأمكم لا تسلموه الكلبكم * فان عقوق الوالدات كبير
وانك كلب قد ضربت بما ترى * سميع بما فوق الفرائص بصير

فاستعدى عليه بنو عبد الله بن خودة عثمان بن عفان رضى الله عنه فأرسل اليه فأقدمه فأشده الشعر الذى قال فى أهمه فقال له عثمان ما أعرف رجلا أخش ولا ألام منك فالى لا طن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان حيا لزل فيك قرآن وتضى عليه بحر شعره وأجس ثم يعد قتل عثمان أفلت فلما كان زمن الحجاج وعرض من أهل الكوفة مددا ليوجههم له لم يلب عرضه فيهم وهو شيخ كبير فقال للحجاج أتقبل منى بدلا فقال الحجاج نعم فقال عتبة بن سعيد هذا الذى رفس عثمان يوم الدار فقال الحجاج على به فلما أتى به أمر يقطع راسه واتجأ فأسسه ففعل به ما أمر فانتقم الله من ظالم نظام حتى ينتقم من الجميع (قوله بحر منمش) المنمش المقسذات البين والترب الثيمة والمنشل الكثير الثيمة (قوله يجزم أكن عطف على محمل أصدق) كنه قيل ان أخرتني أصدق وأكن والى هذا ذهب أبو على الفارسي والزجاج وحكى سيبويه عن الخليل أنه على توهم الشرط الذى يدل عليه التنى لان الشرط غير ظاهر ولا يقدر حتى يعتبر العطف على الموضع كفى قوله تعالى من يضل الله فلا هادى له ويذرهم بالخرم وهو حسن بيد أن التعبير بالتوهم هنا ينشأ منه توهم فيسح وقرئ وأكون بالنصب وهو ظاهر وقرأ عبيد بن عمير وأكون بالرفع على الاستئناف (قوله وكقراءة قبل أنه من يتقى ويصبر بآيات الباء فى يتقى على أن من موصولة) وقيل الموصولة

أو خبر الصابئون والبيت الاول على حذف خبر وقيار وما فيه اللام خبرانى والثانى على حذف خبرانى (والثالث)

من أوجه العطف عطف التوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعدا بالخبر عطف على منصوب ليس لتوهم حره الكثير ولذا حسن

بدالى أى لست مدرك ما مضى ولا سابق شأنا اذا كان جائيا وكقوله

ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل ان لم يكن للهوى بالحق غلابا بحر سابق عطف على مدرك المنصوب وبحر بطل عطف على مقدام المنصوب ولم يحسن قوله وما كنت ذا نيرب فيهمو

ولا منمش فيهم منمل بحر منمش عطف على ذا نيرب لقلة دخول الباء على خبر كان المنفية ومن العطف على التوهم المنزعة تعالى عنه لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق وأكن يجزم أكن عطف على محمل أصدق عند تقدير حذف الفاء قال ابن مالك

وبعد غير التنى جزما اعتمد ان تسقط الفاء والجزء قد قصد وكقراءة قبل أنه من يتقى ويصبر بآيات الباء فى يتقى على أن من موصولة

ومن وراء اسحق يعقوب بنصب يعقوب عطف على اسحق على معنى وهبنا اسحق والله أعلم وأما عطف المرفوع على التوهم فتحوالك وزيد ذاهبان وانهم أجمعون ذاهبون برفع زيد وأجمعون على توهم رفع ما قبلهما بالابتداء وأما العطف بنصب الفعل على توهمه في الفعل فعلى قرأته وذو الوتدين فيدهنوا بالنصب على توهم نصب تدهن بأن ومن العطف على المعنى قول البصريين في نصب الفعل بعد الفاء أو الواو التي في جواب أحد أنواع الطلب الثانية أو النفي التي يجمعها قولك

مروا به وأدع وسل وأعرض لحضهم تمن وأرج كذلك النفي قد كلاً أو بعداً والتي بمعنى إلى أو الأ أو بعد الفاء والواو ثم إذا عطف الفعل على اسم قبلها خالص من تأويله بالفعل فإن نصب المضارع بعده هذه الأشياء بأن مضمرة بعد حرف العطف وهي والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما قبلها في الجواب أو على الاسم الخالص من تأويله بالفعل مثاله بعد النفي لا يقضى عليهم فيموتوا أي لا يكون عليهم قضاء فموت والله أعلم ونحو ما تأتينا فتحدثنا أي ما يكون منك أتينا فتحدث ومناله بعد أولاً ثم منك أو تقضي حق أي ليكون لزم معنى أو قضاء منك ومناله بعد المعطوف على الاسم الخالص

اشباع والحرف الأصلي حذفه الجازم ويرده أن حرف الاشباع لا يكتب (قوله) وجزم بصبر على معنى شرطيتها) وقيل سكن بصبر تخفيفاً ولنيسة الوقف على أن من موصولة (قوله) فبشرناها باسمحق) يعني في قراءة فتح الباعين يعقوب وأما على قراءة رفعها فيعقوب مبتدأ ومن وراء خبر مقدم (قوله) على معنى وهبنا اسحق) ومن وراء اسحق يعقوب والحاصل أنه عطف على اسحق من قوله فبشرناها باسمحق وصح عطف المنصوب على الجور لتوهم عامل يصح أن يكون ناصباً وهو وهبنا والاصل فوهبنا لها اسحق ويعقوب أي وهبنا لها يعقوب من وراء اسحق وانما كانت البشارة لها لأن النساء أشد تأنيباً بالسرور وألأنها لم يكن لها ولد وكان لبراهيم ولدهن غيرها (قوله) وأما العطف بنصب الفعل الخ) أي وأما وقوع عطف التوهم في المنصوب حاله كونه فعلاً (قوله) على توهم نصب تدهن بأن) أي فيدهنوا عطف على تدهن وصح عطف المنصوب على المرفوع لتوهم وجود أن المصدرية في الكلام بدل (قوله) فإن نصب المضارع بعده هذه الأشياء بأن مضمرة الخ) يعني أن البصريين يقولون أن الفعل في هذه المواضع المذكورة في الترح منسوب بأن مضمرة والحرف المذكور عطف للمصدر المنسب من أن والفعل على مصدر متوهم والكوفيون يقولون أن الناصب الحرف المذكور ولا عطف أصلاً للحرف المذكور غير عطف (قوله) في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم الخ) أي متصيد مما قبلها فإن لم يكن قبلها ما يتصيد منه مصدر بأن كان جملة اسمية خبرها جامدة نحو ما أنت زيد فتكرمل فقطل الصبان عن السيوطي منع نصبه لعدم ما يعطف عليه المصدر المنسب بل يرفع على الاستئناف أو عطف جملة على جملة بلا قصد للتسبب اهـ وقد يقال يمكن تصيد مصدر من لازم الجملة أي كما ثبت كونك زيدا فأكرا مكن ونقل ذلك الاسقاطي عن أبي حيان (قوله) في الجواب) سمي ما بعد الفاء جواباً لأن ما قبلها من النفي والطلب يشبه الشرط في أن كلا غير ثابت المضمون ويتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط إذا عدول عن عطف الفعل بالفاء إلى النصيب في السبب ومع ذلك هي لعطف المصدر المنسب على مصدر متصيد مما قبلها (قوله) أي ما يكون منك أتينا فتحدث) ومعنى هذا أنني أتينا فتحدث في الحديث فهو من باب انتفاء السبب بانتفاء المسبب أي ما تأتينا فكيف تحدثنا أو نفي الحديث فقط فيكون لنفي المسبب دون السبب كأنه قيل ما تأتينا تحدثنا أي بل غير محدث وعلى المعنى الأول جاء قوله سبحانه وتعالى لا يقضى عليهم فيموتوا أي فكيف يموتون ويمتنع أن يكون على الثاني إذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتون ويجوز رفعه فيكون أما عطف على تأتينا فيكون كل منهما ما خلا عليه حرف النفي أو على القطع أي عدم عطف الفعل على الفعل قبله بتقدير مبتدأ وسى هذا استئنافاً ولا استئناف وجه آخر وهو جعل الفعل مرفوعاً لكن ليس لعطفه على الفعل قبله كما هو الوجه الأول من وجهي الرفع ولا مقطوع بتقدير مبتدأ بل هو فعل مضارع مقضب مستقل غير معطوف على شيء مرفوع لتجرد من الناصب والجازم وليس الفعل عطفاً على مصدر متوهم لأن هذا وجه النصيب والحاصل أن رفع الفعل إما على العطف أو على القطع أو على هذا الوجه وهو جعل الفعل مستقلاً غير معطوف على شيء فأوجه الرفع ثلاثة وللنصب وجهان وهو من عطف المعنى فيهما

(عطف الانشاء على الخبر والعكس)

(وعطفك الانشاء على الاخبار * وعكسه فيه خلاف جار) (أهل البيان وابن مالك أبوا * مثل ابن عصفور وبالجل اقتدوا)
(وجوزته فرقة جليله * كسيويه وانضواديله) (وخلفهم في جمل ليس لها * محمل اعراب خصص عدتها)
(أما التي حلت محل المفرد * فالعطف سائغ بلا تردد) يعني أن عطف الانشاء على الخبر وعكسه فيه خلاف فأهل البيان وابن مالك وابن عصفور معوه مقتدين بالجل وأجازهم سيويه وجماعة مستدلين بنحو وبشر الذين آمنوا في البقرة لانها عطف على أعدت للكافرين وبشر المؤمنين في الصف لعطفها على نصر من الله وفتح قريب وكقول الشاعر

وان شقائي عبرة ان سفحتها * وهل عند رسم دارس من معول (٧٧) فعطف الجملة الانشائية وهي وهل

معول عند رسم دارس على الخبرية وهي جملته وان شقائي عبرة قلت والصحيح عندى الاول لتنافي المعنيين وأيضا لاحتمال الثانية الاستئناف واذا طرق الاحتمال سقط الاستدلال والخلاف انما هو في الجمل التي لا محل لها وأما التي لها محل فيجوز فيها العطف باتفاق لوقوعهما موقع المفرد فليست النسبة فيها مقصودة نحو وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فالاولى خبرية والثانية انشائية وعطف عليها لانها في محل نصب

(عطف الاسمية على الفعلية وعكسه)

(قد جوزوه مطلقا ووردا منع له وقيل بالواو بداء) يعني أن في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وعكسه خذ الا فاعل يجوز مطلقا وهو الصحيح لقولهم في الاشتغال تناسب الجمل أولى من تخالفها لان الاولوية لا تقتضي منع العكس وقيل يمنع وقيل يجوز بشرط الواو قال ابن بون وأعطف على فعلية اسميه وأعطف على الاسمية الفعلية

(مبحث عطف الانشاء على الخبر والعكس)

(قوله وان شقائي الخ) الشفاء ضد الضر والعبرة الدموع والمهراقة المصبوبة ولاشك أن هذه جملة خبرية وهل الخ جملة انشائية عطف على خبرية ومعنى هل ليس لانه استههام انكارى ورسم الدار أثرها والدارس البالي ومعول اسم مفعول بمعنى العويل أى البكاء والصراخ فهو مبتدأ مؤخر خبره الظرف قبله ومن زائدة والبيت من معلقة امرئ القيس ورد الاستدلال للجواز بالآيتين والبيت صاحب المعنى فانظره (قوله وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل الخ) أى على أن الواو من الحكاية لا من المحكي لان الجملة التي لها محل في قوة المفرد كما أشار اليه الشارح فكان انشائية والخبرية غير معتبرين وحمل ابن السبكي منع البيانين على البلاغة موقفا بينهم وبين النجاة

(مبحث عطف الاسمية على الفعلية والعكس)

(قوله وهو الصحيح الخ) أى لانه المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل قام زيد وعمرا أكرمه ان نصب عمر برفع محذوف يفسره المذكور أرحم من رفعه على أنه مبتدأ والجملة بعده خبر والجملة الاسمية عطف على الجملة الفعلية قبلها لان تناسب الجملتين المتعاطفتين الحاصل عند نصب عمرو أولى من تخالفهما الحاصل عند رفعه فهنا يدل على الجواز (قوله وقيل يجوز بشرط الواو) أى لانها أصل حروف العطف فخصت بذلك لان الاصل يخص بجزا لا توجب في غيره وأضعف الثلاثة القول الثاني

(مبحث العطف على معمولي عاملين)

(قوله نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس) فجالس عطف على ذاهب وعمرا عطف على زيدا والعامل في الكل ان والعطف في الباب من عطف المفردات (قوله ان زيدا ضارب أبوه لعمرو) اللام مقبولة للوصف لاجل أن يعمل (قوله وأخاله) أخاله عطف على زيد وغلامه عطف على أبوه

(العطف على معمولي عاملين)

(وأجمعوا على وقوع العطف ان * يك معمول لعامل زكن) (كذا اذا معمول قد تعددا * والعامل اتحد فيما قيدا)
(وان يك معمول أيضا تعددا * والعاملان اتنا فيما اعتدا) (فامنع الا أن يرى الاخير * واق له الجوز ونامشهور)
(وان يجي الحرس لما تقدم * فسيويه المنع عنده انتهى) (وبعضهم فصل في ذى المسئلة * فقال ان يلى والا فامنع)
(ورد هذا بالذى قد وردا * في تحم التنزيل فلتعمدا) يعني أنهم أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل نحو أعلم زيد عمر ابكر ا جالس أو أبو بكر خالد اسعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاله غلامه لبكر

وأما العطف على معمولي عاملين فإن لم يكن أحدهما جاراً ففعله ابن مالك ونصه في التسهيل وأجاز الاختصاص العطف على معمول عاملين إن كان أحدهما جاراً واتصل المعطوف بالعاطف أو انفصل بلا والأصح المنع مطلقاً وأوهم الجواز بحرف مدلول عليه بما قبل العاطف مثالهما وليس فيهما (٧٨) جار كان آ كلا طعامك عمرو وتمرك بكر ومثالهما وأحدهما جار مقدم

وبكر عطف على عمرو والعامل في الثالث لام التقوية وفي الثاني ضارب وفي الأول ان (قوله) وأما العطف على معمولي عاملين فإن لم يكن أحدهما جاراً ففعله ابن مالك (الح) ونقل الفارسي الجواز مطلقاً ولو كان أحد العاملين ليس حرف جر عن جماعة منهم الاختصاص (قوله) مثالهما وليس فيهما جار كان (آ كلا الح) فأ كلا خبر كان وطعامك مفعول لا كل وعمرو واسم لكان مؤخر وتمرك عطف على طعامك وبكر عطف على عمرو والعامل في طعامك آ كل وفي عمرو كان واختلاف العامل وليس أحدهما جاراً فهذا المثال ونحوه ممنوع عند ابن مالك جائز عند غيره (قوله) ومثالهما وأحدهما جار مقدم نحو ان في الدار عمراً والجحرة زيدا) والمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المسيرد وابن السراج وهشام وعن الاختصاص الإجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج (قوله) والكل ممنوع عند ابن مالك) وفصل قوم منهم الأعم فقلوا ان ولي المحفوض العاطف بأن كان الأول من المعطوفات الأول والثاني والثاني نحو في الدار زيد والجحرة عمرو جازلانه كذا سمع ولان فيه تعادلت المتعاطفات حيث جاءت على ترتيب واحد والامتنع لعدم السماع ولعدم التعادل أيضاً نحو في الدار زيد وعمرو والجحرة (قوله) فقله تعالى واختلاف الليل والنهار (الح) توضيحه أن قوله تعالى ان في السموات الآيات في السموات خبره مقدم والآيات اسمها مؤخر منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم فهي منصوبة اجما وفي خلقكم لاشاهد فيه لذكرك في وقوله واختلاف الليل والنهار حذف فيه في فيه الشاهد وانما لم يكن لأنه اذا رفع آيات كان مبتدأ وفي خلقكم خبر وهو عطف جل وان نصبت فان عطف على اسم ان وفي خلقكم على خبر ان فهما معمولان واحد وقرأ الاخوان آيات الثانية والثالثة بالنصب والباقيون بالرفع وقد استدل بالقراءتين في آيات الثالث على المسئلة أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفي وأما النصب فعلى نيابة مناب ان وفي وأجيب بثلاثة أوجه أحدها أن في مقدرة فالعمل لها ويؤيده أن في حرف عبد الله التصريح بنبي وعلى هذا الواو نائبه مناب عامل واحد وهو الابتداء أو ان الثاني ان انتصاب آيات على التوكيد لا على رفعها على تقدير مبتدأ أي هي آيات وعليها فليست في مقدرة والثالث يخص قراءة النصب وهو أنه على انهما ان وفي ذكرهما الشاطبي وغيره واضماران بعيد

(مبحث المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة)

أي لغرض الإبهام ثم التفصيل والضمير باق على تعريفه اذ ذاك خلافة للررضي (قوله) اذا فسر بالتمييز) أما اذا كان فاعلها محلي أو مضاف إلى محلي فليس كذلك فلا يميز فاعلها إلا اذا كان ضميراً ويلحق بنعم وبش فعل الذي يرا دبه المدح أو الذم نحو ساء مثلاً القوم وكبرت كلمة تخرج من طرف رجل لا زيد وعن الفراء والكسائي أن المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل ويرد نعم رجلاً

نحو ان في الدار عمراً والجحرة زيدا ومثال انفصال العاطف عن المجرور المتقدم بلا نحو ما في الدار زيد ولا الجحرة عمرو ومثال تقدم المجرور ان في الدار زيد وعمراً في الجحرة والكل ممنوع عند ابن مالك والمجرور عنده مجرور بحرف جر مماثل للذكور قبله أو بعده وجوز الاختصاص الثلاثة الأخيرة على قول عنه ويرد قول المانع مطلقاً قوله تعالى وفي خلقكم وما يبيت من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأجابه الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون فقوله تعالى واختلاف الليل والنهار وقوله آيات لقوم يعقلون بنصب آيات أو برفعها معطوفان على معمولي عاملين أما الرفع فعلى العطف على آيات لقوم يوقنون وأما النصب فعلى العطف على الآيات قبلها وبهذه الآية يرد على المانع بالاطلاق أو بالتفصيل والله أعلم

(المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة)

(في نعم وبش والتنازع بدل ومضمرة الشأن وقصة نقل)

(وخبير عنه بفرد بدا أو أبدل الظاهر من رب اعضداً) (أو وصله بفاعل مقدم تفسيره المفعول فيما ينتهي) كان يعني أن الضمير يعود على متأخر لفظاً ورتبة في سبعة مواضع أولها امر فوع نعم وبش اذا فسر بالتمييز وذلك عند جعل المخصوص خبراً للمبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف نحو نعم رجلاً زيد وبش رجلاً بكر

الثاني أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين نحو جفوني ولم أحف الاخلاء اني * غير جيل من خليتي مهمل
فواو جفوني راجع على الاخلاء المتنازع فيه المفعول فيه الثاني وهو أحف (٧٩) الثالث الخبر عنه بما يفسره نحو ان هي

الاحيات الدنيا فيما تناخبر هي
ومفسرة الرابع المبدل منه اسم
ظاهر بفسره

* كزره خالداً وقبيله البدا *
وآفره حقه الخامس الضمير المجرور
رب المفسر بتميز بعده كقوله
ربه فتية دعوت الى ما

يورث المجد دائماً فأجابوا
السادس أن يكون متصلاً بفاعل
مقدم على مفعول مفسر للضمير
المتصل بالفاعل كقوله

كساحله ذا الحلم أبواب سودد

ورقي نداه ذا الندى في ذرى المجد

والبيت فيه شاهدان حله ذا الحلم

ورقي نداه ذا الندى السابع ضمير

الشأن والقصة وأخرته عن محله في

النظم طول الكلام عليه وليتصل

الكلام عليه بالكلام على خواصه

نحو قول هو الله أحد فاذا هي شاخته

أبصار الذين كفروا

(ثم ضمير الشأن فيما عرفا

يخالف الضمير فيما يقتضي)

(عوده عما بعده كما

تفسيره بجملة تحتها)

(لم تأت من بعد التوابع ذكر

لزومه الافراد فيما يشتر)

(عامه يعرف وهو الابتدا

أوالنواسخ له فقيداً)

(الاجل ذا ان أمكن الغير فلا

يعدل عنه في الذي لهم جلا)

يعني أن ضمير الشأن يخالف الضمائر في خمسة أمور أحدها لزوم عودته على ما بعده الثاني لزوم تفسيره بجملة خبرية مصرح بجزأيهما

كان زيد ولا يدخل الناسخ على الفاعل وأنه قد يحذف نحو يشي الظالمين بدلاً (قوله الثاني أن يكون
مرفوعاً بأول المتنازعين) والكوفيون يمنعون كون الضمير من أول المتنازعين عائداً على
متأخر ثم اختلفوا فقال الكسائي يحذف فاعل أول الفعلين المتنازعين وقال القراء يضر ويؤخر
عن المفسر فإن استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو قام وقعد أخواله فهو
عنده فاعل هما (قوله الرابع المبدل منه اسم ظاهر) قال ابن عصفور أجاز له الاخفش ومنعه
سيبويه وقال ابن كيسان هو جاز باجماع نقله عنه ابن مالك (قوله الخامس الضمير المجرور
رب المفسر بتميز بعده) وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تميزاً وكونه هو
مفرداً ولكنه يلزم أيضاً التذكير فيقال ربه امرأة لا ربه أو يقال نعمت امرأة هند وأجاز
الكوفيون مطابقة التمييز في التأنيث والتثنية والجمع وليس بمسبوع (قوله كساحله الخ) حله
فاعل كسا وضميره عائداً على المفعول المتأخر أعني ذا الحلم أي كساحله ذا الحلم حله أبواب
سودد ونداه فاعل برقي وضميره عائداً على المفعول أعني ذا الندى والجمهور يوجبون في التثنية
الضمير المتصل بالفاعل عائداً على المفعول تقديم المفعول وأما في النظم فلا يجب تقديم المفعول
بل يجوز تأخيرها للضرورة نحو وإذا تبلى إبراهيم ربه ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها في الدار لا اتصال
الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند انتفسيره بغير المفعول والواجب فيه ما تقدم الخبر
والمفعول ولا خلاف في جواز نحو ضرب غلامه زيد (قوله يعني أن ضمير الشأن يخالف الضمائر)
ضمير الشأن والقصة واحد وهو الضمير المخبر عنه بجملة مفسره وإنما يختلفان من جهة أن ذلك
الضمير إذا كان ضمير مذكر قيل له ضمير الشأن وإن كان مؤنث قيل له ضمير القصة وضابط تذكيره
وتأنيثه أنه إن كان في الجملة المفسرة مؤنث عمدة أنت نحو هي هند قام أبوها والاذ كرفلا
يجوز هي بنيت غرفة أو تقول في ضابط تذكيره وتأنيثه أن كانت الجملة بعدهما المبينة لهما
محتوية على مستند اليه مذكر فيذكر الضمير وإن كان مؤنثاً فيؤنث الضمير وضابط ضمير القصة
والشأن هو الضمير المبين بجملة عائداً على متأخر لفظاً ورتبة نحو قل هو الله أحد ونحو فاذا هي
شاخته أبصار الذين كفروا والكوفي يسميه ضمير المجهول (قوله أحد خالزوم عودته على ما بعده)
أذا يجوز للجملة المفسرة أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه (قوله الثاني لزوم تفسيره بجملة خبرية
مصرح بجزأيهما) ولا يشترك في هذا ضمير إذ كل ضمير غيره يفسره مفرد وأجاز الكوفيون
والاخفش تفسير ضمير الشأن بمفردة مرفوعة لانه حينئذ في معنى الجملة نحو كان قائماً زيد
وظنته قائماً عمرو فكان شانية واسمها ضمير وقائماً خبرها وزيد فاعل بقائم والهاء في ظننته ضمير
الشأن مفعول أول وقائماً مفعول ثان مفسر وعمرو فاعل بقائم وهذا ان سمع خرج على أن المرفوع
وهو زيد في الأول وعمرو في الثاني مبتدأ والاصل زيد كان قائماً وعمرو وظننته قائماً فاسم كان
وضمير ظننته راجعان اليه لانه في نية التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسمها وأجاز
الكوفيون انه قام وأنه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبني للفاعل أو للمفعول وفيه
فسادان التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل (قوله الثالث أنه لا يتبع بتابع أي تابع) فلا

يعني أن ضمير الشأن يخالف الضمائر في خمسة أمور أحدها لزوم عودته على ما بعده الثاني لزوم تفسيره بجملة خبرية مصرح بجزأيهما
الثالث أنه لا يتبع بتابع أي تابع

الرابع أنه ملازم للأفراد الخامس أنه لا يعمل فيه إلا ابتداء أو أحد نواسخه ولاجل مخالفته للقياس في هذه الامور الخمسة لا ينبغي الحمل عليه ان أمكن غيره ومن ثم ضعف رجوع ضمير (٨٠) انه يراكم على الشأن لا مكان عوده على الشيطان وقولهم ان اسم ان المخففة

لا يكون الا ضمير شأن غير سديد اذا أحسن رجوعه على غيره ان أمكن نحو أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا أي انك وذكرا باعتبار الشأن ويؤنث باعتبار القصص اذا كان في الجملة بعده مؤنث عمدة

(شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا)

- (ضمير فصل بين ما يعرف من مبتدأ وخبر يكثف)
- (في الحال أو في الاصل والخبر ان منع ال اسم من تكرار يعنى)
- (كون الضمير طبق ما تقدما بصيغة المرفوع أمر لزم)
- (يفيد تو كيدا وتمييز الخبر من تابع والاختصاص ان ظهر)
- (ولا يرى محله البصري فليل حرف وقيل اسم وذا قول الخليل)
- (وقال كوفي يحمل ما سبق محله وقيل لا بل ما التحق)
- (وقوله سبحانه أنت الرقيب يصح تو كيدا وفصل بالتحبيب)
- (وقوله انالحن الابتدا والفصل لا التوكيدا منتقدا)
- (انك أنت قبل علام الغيوب يحتمل الثلاثة احذر العيوب)
- (ولا يؤيد كذا الضمير مظهرا والخلف في ابداله منه جرى)

يعنى أن الضمير المسمى فصلا عند البصريين وعمادا عند الكوفيين له ستة شروط أحدها أن يكون

عاملها ما والى هذه المواضع الخمس أشار الناظم بقوله ثم ضمير الشأن فيما عرفا * يخالف الضمير فيما يقتضى

الآيات الثلاثة (قوله ان أمكن غيره) أي وكان الغير موافقا للقياس أما ان كان مخالفا للقياس أيضا فيجوز الحمل عليه (قوله لا مكان عوده على الشيطان) يؤيده أنه قرئ وقيل به بالنصب وضمير الشأن لا يعطف عليه لكن قال الدماميني يمكن نصب وقيل به على أنه مفعول معه (قوله أي انك) هكذا قال سيبويه وحيث جعله امام الصناعة ضمير الخطاب يعلم أن جعله ضمير الشأن ضعيف والى هذا أشار الناظم بقوله

لاجل ذا ان أمكن الغير فلا * يعدل عنه في الذي لهم جلا

(مبحث شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا)

(قوله أحدها أن يكون ما قبله مبتدأ في الحال) أي حال التكلم أو في الاصل بأن يدخل على المبتدأ الذي قبله ناسخ (قوله نحو أولئك هم الفاحشون) أولئك مبتدأ وهم ضمير فصل وعماد لا يحمل له من الاعراب والمفحشون خبره وان حرف تو كيدا ونصب وناسمها واللام لام الابتداء ونحن ضمير فصل والصابون خبران والتاء في كنت اسم كان وأنت ضمير فصل والرقب خبرها والهاء من تجددوه مفعول أول وعند ظرف متعلق بتجددوه وهو مضاف والله مضاف اليه ما قبله مفعول فيه مخفوض وليس بأدب وهو ضمير فصل وخبره فاعول ثان (قوله وجوز بعضهم وقوعه بين الحال وصاحبها) المراد بالبعض في كلامه الاخفش ومثال ذلك جاء زيد هو صاحبها (قوله) وعليه قراءة من قرأ هؤلاء بناتى هن أطهر بالنصب هؤلاء مبتدأ وبناتى خبر وهن ضمير فصل وأطهر حال ولكم متعلق بالحال ونحن أبوعسرو من قرأ بذلك وهي قراءة ابن مروان ونقلت عن سعيد بن جبير والحسن البصري وزيد بن على وهي شاذة لما يلزم عليها من توسط ضمير الفصل بين الحال وصاحبها وهو ممنوع عربية وقد خرجت على أن هؤلاء بناتى جملة وهي اما تو كيدا لضمير مستتر في الخبر أو مبتدأ ولكم الخبر وعليها ما فاطر حال وفيها منظر أما الأول فلان بناتى جامد غير مؤول بالمشق فلا يتحمل ضمير اعند البصريين اللهم إلا أن يؤول بعودات وأما الثاني فلان الحال لا تتقدم على عاملها الطرفي لأنه عامل معنوى والعامل المعنوى لا تتقدم الحال عليه عند أكثرهم بل عند الأقل وتخرج القرآن على القول الضعيف لا يصح ولو كانت القراءة شاذة

ما قبله مبتدأ في الحال أو في الاصل نحو أولئك هم الفاحشون وانا نحن الصافون وكنت أنت الرقيب عليهم واما عند الله هو خيرا وجوز بعضهم وقوعه بين الحال وصاحبها وعليه قراءة من قرأ هؤلاء بناتى من أطهر بالنصب حال من بناتى

وانما يخرج القرآن على الاقوال المشهورة (قوله معرفة) وأجاز القراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكرة نحو ما ظننت أحدا هو القائم وجعلوا عليه أن تكون أمة هي أربي من أمة فقد تدروا أربي منصوبا وانق هي مبتدأ وأربي مرفوع خبر والجملة خبر كان والى ذلك أشار الناظم بقوله

ضمير فصل بين ما يعترف * من مبتدأ وخبر يكتنف
في الحال أوفى الاصل والخبر ان * منع أل اسم منكر ايمن

(قوله أن يكون بصيغة المرفوع) ولا يجوز زيدا يا ه الفاضل وأنت يا ك العالم لانه في هذين المثالين بصيغة المنصوب وانما التزم أن يكون بصيغة المرفوع لان الاصل فيه أن يكون بعد المبتدأ فتكون صيغته صيغة مرفوع للتناسب ثم استعمل كذلك بعد دخول الناسخ ليكون حاله على وتيرة واحدة وأما المثال يا ك الفاضل فخار على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين لا على أنه ضمير فصل اذ لا يصح أصلا لانه لا يكون الا بصيغة المرفوع اتفاقا (قوله الرابع أن يطابق ما قبله في الحضور الخ) فيمتنع كنت هو الفاضل لعدم مطابقة ضمير الفصل لما قبله في الخطاب (قوله فتقول الخ) فقبل ليس هو فصلا وانما هو توكيد للفاعل وقبل بل هو فصل فقبل لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان اذا أصيب كأن صديقه هو وقد أصيب بفعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره لانه نفسه في المعنى المقصود له لانه في الواقع كذلك وقيل هو على تقدير مضاف الى الباء أي يرى مصابي أي يرى الصديق مصابي فعا على يرى يعود على الصديق ومصابي مفعول وهو اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة فصح كون الضمير ضمير فصل لمطابقته لما قبله في الغيبة والمصاب حينئذ مصدر كقولهم خبر الله مصابك أي مصيبتك أي يرى مصابي هو المصاب العظيم وزعم ابن الحاجب أن الانشاد لو أصيب بانشاد الفاعل الى ضمير الصديق وأن هو توكيده أو ضمير يرى قال اذ لا يقول عاقل يراني مصابا اذا أصابني مصيبة اه وحاصله أنه لو كان ذلك الفعل مسند الضمير المتكلم والمصاب اسم مفعول كان المعنى اذا أصبت أي أصابني مصيبة يراني الصديق مصابا وهذا لا يقوله عاقل لعدم الفائدة فيه فضلا عن هذا الشاعر البليغ واذا قدر مضاف قبل الباء لزم اتحاد المبتدأ والخبر ولا فائدة فيه فتعين أن الفعل مسند لضمير الصديق أي انه اذا أصيب بمصيبة يرى أنني المصاب بها لاني نفسي في المعنى ورد بأن الذي في البيت المصاب خبر معرف بأل فيفيد الحصر أي يراني الصديق عند اصابتي محصورا في الاصابة بالمصيبة المتعلقة بغيري كالعدم وهذا معنى صحيح وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض أيضا وروى يراه بالياء والياء والفاء ولا اشكال حينئذ ولا تقدير والمصاب حينئذ مفعول لا مصدر ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال ولأنه قال يراه لكان حسنا أي يرى الصديق نفسه مصابا اذا أصبت والبيت لحرير المعلوم ابن عطية بن حذيفة الخطفي من قصيدة يمدح بها الحاج بن يوسف الظالم المير مطلعها سئمت من المواصلة العتابة * وأمسى الشيب قد ورث الشبابا

وبعد البيت

ومسرور بأوبتنا اليه * وآخر لا يحب لنا يا بابا
اذا سمرنا خليفة نار حرب * رأى الحاج أنقها شهابا

والثاني كون ذلك المبتدأ في الحال أو الاصل معرفة كما مثلنا الثالث يشترط في نفسه أن يكون بصيغة المرفوع كما مثلنا الرابع أن يطابق ما قبله في الحضور والغيبة والتذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع كما مثلنا وأما قوله وكان بالاباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصاب فتقول أي يرى مصابي هو المصاب وقبل غير ذلك الخامس يشترط فيما بعده أن يكون خبر المبتدأ في الحال أو الاصل كما مثلنا السادس كونه معرفة أو معرفة في امتناع دخول أل عليه كما مثلنا وفائدته الاعلام من أول الامر

والى ذلك أشار الناظم بقوله

كون الضمير طبق ما تقدما * بصيغة المرفوع أمر لازما

(قوله ان مابعد خبر الخ) أى أن ضمير الفصل هو الرفع ابتداء توهم أن مابعد تابع وأن الخبر سبأى فاذا دخل ضمير الفصل رفع ذلك التوهم لانه لا يكون قبله الامتداد ولا يكون بعده الا خبر (قوله ولهذا سمي فصلا) أى لانه فصل بين الخبر والتابع وميز بينهما ويسمى أيضا عمادا لانه يعتمد على معنى الكلام أى يعتمد عليه من أول الامر من حيث افادته أن مابعد مستند لما قبله وتجبر به عنه ففقد التسميتين وما لهما واحد ولكن الاولى تسميته بالفصل لان الفصل معناه المطابق التمييز وما العماد فعناه المطابق ما يعتمد عليه وافادته لما قلنا بالازم (قوله والتوكيد) أى توكيد الحكم لا التابع المعلوم حتى يرد قول ابن الحاجب انه ليس لفظيا ولا معنويا (قوله) وعلاوا الخ لا وجه له أما أولا فهو لتوكيد الحكم وذلك توكيد المستند اليه وأما ثانيا فلانه لا مانع من اجتماع توكيدين فاكتر (قوله والاختصاص) معطوف على التوكيد فهو مرفوع أى وفادته كذا والاختصاص أى قصر الحكم على المذكور ونفيه عما عداه وكثير من البيانين يقتصر عليه وذكر الرخصى الثلاثة في تفسيره وأولئك هم المفلحون فقال فادته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لصفة والتوكيد واجب أن فائدة المستند ثابتة للمستند اليه دون غيره وبحث في هذه الفائدة الثالثة السعد وقال لان لم هذه الفائدة الا لو كان نحو قولك زيد هو أفضل من عمرو وما الخبر فيه نكرة يفيد الحصر مع أنه لا يفيد وأما ذكره من الآية فقد يقال ان الحصر جاء من تعريف الطرفين فان الجملة المعرفة الطرفين تفيد الحصر والى ذلك أشار في النظم بقوله

تفيد توكيدا وتعيير الخبر * من تابع والاختصاص ان ظهر

(قوله ولا محل له عند البصريين) ثم قال أكثرهم انه حرف وتسميته بالضمير مجاز نظر للصورة فلذا نبي وأفرد وجع وحينئذ فلاشكال وقال الخليل اسم (قوله) وقال الكسائي محله بحسب مابعد (يعنى أن الكوفيين قالوا له محل بالكسائي يقول بحسب مابعد وقال الفراء بحسب ما قبله فحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس واعترض قول الكسائي بأنه يقتضى أن يكون تابع لما بعده ولم يعهد في التوابع أن تكون تابعة لما بعده هابل لما قبلها والى ذلك الإشارة بقول الناظم

ولا يرى محله البصرى فصيل * حرف وقيل اسم وذا قول الخليل

وقال كوفي محمل ما سبق * محله وقيل لا بل ما التحق

(قوله ويحتمل في نحو كنت أنت الرقيب وان كنا نحن الغالبين الفصلية والتوكيد دون الابتداء لا تنصب مابعد) انما كان يحتمل ما ذكر بالنظر له في حد ذاته بقطع النظر عن كونه ضمير فصل أو غير فصل والى ما أتى ما ذكر والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقوله سبحانه أنت الرقيب * يصح توكيد وفصل بالتحبيب

(قوله وفي نحو واننا نحن الصافون الخ) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقوله اننا نحن الابتداء * والفصل لا التوكيد بامتنقا

(قوله ولا يؤكده الظاهر بضمير ويحتمل الثلاثة الخ) والى ذلك أشار الناظم بقوله

أن مابعد خبر لا تابع ولهذا سمي فصلا لفصله الخبر عن التابع والتوكيد وعلوا بأنه لا يجمع التوكيد ولذا اسماء الكوفيين دعامة والاختصاص أى اختصاص المبتدأ بالخبر ولا محل له عند البصريين وقال الكسائي محله بحسب مابعد وقال الفراء بحسب ما قبله ان اختلافوا لا وافقهما ويحتمل في نحو كنت أنت الرقيب وان كنا نحن الغالبين الفصلية والتوكيد دون الابتداء لا تنصب مابعد وفي نحو واننا نحن الصافون وزيد هو القائم وزيد هو العالم الفصلية والابتداءية دون التوكيد لدخول اللام عليه في المثال الاول وكون ما قبله طاهرا في المثالين ولا يؤكده الظاهر بضمير ويحتمل الثلاثة نحو أنك أنت علام الغيوب قال ابن مالك ومضمير الرفع الذى قد انفصل أكد به كل ضمير اتصل

* (روابط الجملة) *

(وربطوها بالضمير وكذا * باسم الى اشارة فليحتذى)

(كذلك عود المبتدأ بلفظه * أو ما بعناه أعيد انبته)

(٨٣)

(ثم عموم وبقاء للسبب * في جملة فيها الضمير يوجب)

انك أنت قبل علام الغيوب * يحتمل الثلاثة احذر العيوب
ولا يؤكد الضمير مظهرا * والخلف في ابداله منه جرى

(مبحث روابط الجملة بما هي خبر عنه)

(قوله بالمبتدأ) حالا أو في الاصل (قوله وكل وعد الله الحسنى الخ) يعنى في قراءة ابن عامر والآية في سورة الحديد وفي التسهيل الاجماع على منع حذف الضمير العائد على كلمة كل اذا كان مبتدأ وفي غيره أن المنع مذهب البصريين ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وقال ابن أبى الربيع ان ذلك جاء في الشعر وفي قليل من الكلام وحكى الصنار عن الكسائى والفراء اجازة ذلك وأما الآية التي في سورة النساء لم يقرأ بذلك فيها بل قرأ بنصب كل كالجماعة لان قبله جملة فعلية وهي فضل الله المجاهد دين فساوى بين الجملة في الفعلية بل بين الجمل لان بعده وفضل الله المجاهد دين وهذا أى الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة مما أغفلوه لانهم اعتمدوا على الترجيح باعتبار ما عطف عليه الجملة وبيان ذلك أنهم ذكروا ربحان النصب على الرفع في باب الاشتغال في نحو قام زيد وعمرا أكرمه للتناسب ولم يذكروا مثل ذلك في نحو زيد ضربته وأكرمت عمرا ولا فرق بينهما (تنبيه) لم يثل الشارح للرباط اذا كان محرورا نحو والسمن منوان بدرهم أى منه وقول امرأته زوجي المس مس أرنب والريح ربح زرب اذا لم نقل ان ال نائبة عن الضمير (قوله برفع لباس على الابتداء) ويحتمل أن يكون بدلا أو بيانا فالخبر مفرد لا جملة والاول أولى ومثله في ذلك والذين كذبوا بآياتنا الخ (قوله) وأكثروا وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم في عباب الباب وضع الظاهر في معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفي غيره يجوز عند سيمويه في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد قام أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كنية زيد (قوله الرابع اعادته بمعناه) اجازة أبو الحسن ومنعه غيره (قوله) نحو زيد نعم الرجل وكقوله فأما الصبر عنها فلا صبرا كذا قالوا ويلزمهم أن يحيزوا زيدا من الناس وعمروا كل الناس عيون وخالد لا رجل في الدار قال ابن قاسم ولا مانع منه أخذ من هذا الكلام الآن يوجد نص بخلافه اه أما المثال فليل الرابطة اعادته بمعناه بناء على قول أبي الحسن في صحة تلك المسئلة وعلى القول بأن ال في فاعلي نعم ونس العهد للجنس والاصح أن ال في فاعلي نعم ونس استغراقية أما البيت فالرابط فيه اعادته بالمبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مراد المراد أنه لا صبر له عنها لأنه لا صبر له عن شيء وصدده * ألا ليت شعري هل الى أم محمد * سبيل فأما الخ (قوله) وانسان عني الخ) هو لذى الرمة ومطلع قصيدته

أدارا بحزوى هجت للعين عبرة * فناء الهوى يرفض أو يترقرق
ياوم على حى خليلي وربما * يحجور اذا لام الشفيق ويحرق
قد احتملت حى فها تيسل دارها * بها السهم تردى والحام المطوق

(واو كذا شرط على الضمير
مستعمل فخرن تقريرى)
(أوتل نفس المبتدأ وقد ورد
نوب ولفظهم على ما يعتمد)
(وأل عن الضمير قد تنوب
فيقع الربط بها المطلوب)

(وربما جاء الضمير وحظ
ذا لربط في أشيا ثلاثة عقل)
(أحدها كونه معطوفا بلا)

(واو وثان أن تعبد العامل
وأن يكون بدلا ثالثها)

(فاحفظه دمت في الورى منبتها)
يعنى أن روابط الجملة الخسرية
بالمبتدأ عشرة أولها الضمير الراجع
منها على المبتدأ مر فوعا كان نحو
زيد قام أو منصوبا نحو زيد ضربته
مذكورا كان كما مثلنا أو محذوفا
نحو وكل وعد الله الحسنى برفع كل
على الابتداء وحذف مفعول وعبد
الرابط وهو أصل الرابط وينوب
عنه اسم الاشارة نحو ولباس التقوى
ذلك خير برفع لباس على الابتداء
والجملة بعد خبره والعائد اسم الاشارة
وأنه أعلم ونحو والذين كذبوا بآياتنا
واستكبروا عنها أولئك وان السمع
والبصر والعقود كل أولئك الثالث
اعادة المبتدأ فيها بلفظه وأكثروا وقوع
ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو
الحاققة ما الحاققة وأصحاب اليمين
ما أصحاب اليمين الرابع اعادته بمعناه
نحو زيد جاءني أبو عبد الله اذا كان
أبو عبد الله كنية لزيد الخامس
عموم يشمل المبتدأ نحو زيد نعم
الرجل وكقوله

* فأما الصبر عنها فلا صبرا *
السادس العطف بقاء السببية للجملة

ذات ضمير على جملة خالية منه كقول الشاعر
ففاعل بيدو المسترعا على انسان وهو الرابط لعطفها على ما ليس فيها رابط وهو يحسر الخ وكذا العكس
وانسان عني يحسر الماء تارة * فيمد وواتارات يحم فيغرق

والسابع العطف بالواو ونحو زيد قامت هندوا كرمها لان الواو للجمع والثامن شرط يشتمل على ضمير مبتدأ مذكور على جوابه خبر المبتدأ نحوزيد يقوم عمروان قام فجملة الخبر لا رابط فيها لكن الدالة على جواب الشرط الذي فيه الرابط التاسع كون الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى نحو أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له وهجيري أبي بكر لا اله الا الله فلا اله الا الله في الموضوعين خبر عن المبتدأ ولا ضمير فيها يرجع لهما لانها نفس المبتدأ في المعنى ومن هذا ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد وقيل ان لا اله الا الله المقصود منها اللفظ فهي بمنزلة مفرد والله أعلم العاشر الـنائبية عن الضمير نحو وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى فن مبتدأ وجملة فان الجنة خبرها وأل في المأوى نائبة عن الضمير الرابط أي مأواه والله أعلم وقوله وربما جاء الضمير الخ أي قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط في ثلاث مسائل وحينئذ يكون الكلام فاسدا احداها أن يكون الضمير معطوفا بغير الواو ونحو زيد قام عمرو فهو أو ثم هو والثانية أن يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو والثالثة أن يكون بدلا نحو حسن الجارية الجارية أعجبتني هو فنفس هو بدل والبديل في التقدير من جملة أخرى وإنما الرابط المبدل منه المستتر

انسان العين المثال المرئي في سوادها ويحسر كينصر ينكشف ويحجم بضم الجيم وكسرها يكثر ويفرق كيف فرح فيحسر الماء الجملة خبر والرابط عطف الجملة المحتوية على خبر المبتدأ عليها بقاء السببية المصيرة للجمليتين كالنبي الواحد كذا قالوا والبيت محتمل لأن يكون أصله يحسر الماء عنه لكن ما قالوه أظهر لان الحذف خلاف الاصل ولا ضرورة تدعو اليه وحاصل ما قيل في المسئلة أن الفاء نزلت للجمليتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفي فيهما بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع رأما كل منهما بجزء الخبر فلا محل له ويجب على هذا أن يدعى ان الفاء في ذلك قد أخذت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف (قول) والسابع العطف بالواو أي العطف على جملة فيها ضمير خالية من ضمير أو العكس كما سبق في الفاء وقد أجازه هشام (قول) نحوزيد قامت هندوا كرمها الرابط هنا في الثانية وعكسها زيد قام وقعدت هند والواو صيرت الجمليتين كشيء واحد (قول) لان الواو للجمع أي وحينئذ فالجملتان كالجملة كسئلة الفاء وإنما الواو للجمع في المفرد لا في الجمل بدليل جواز هذان قائم وقاعدون هذان يقوم ويقعد فاقاله هشام لم يحسن فيه الوشام (قول) نحوزيد يقوم عمروان قام زيد مبتدأ وجملة يقوم خبر والرابط الشرط أعني ان قام الدالة على جوابه جملة الخبر وفي الحقيقة الرابط إنما هو الضمير لا الشرط واعلم أن هذا غير الربط بالضمير السابق لان الربط هناك بضمير في جملة الخبر وهنا في جملة شرطية خارجة عن الخبر إلا أنها شرط فيه (قول) لانها نفس المبتدأ في المعنى لا يرد أن كل خبر كذلك لان المراد هنا كون المبتدأ مفردا في معنى الجملة كالمثالين المذكورين وضمير الشأن وكون الخبر في هذا جملة إنما هو في الظاهر والافهم مفرد لان المقصود لفظ الجملة كما أخبر عنها في الاحول والاقوة الا بالله كنز من كنوز الجنة نعم ذلك ظاهر في ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد فالجملة خبر عن هو بل لا رابط لانها عنده أي مفسرة له أي الحال والشأن الله أحد ويصح كون هو ضمير المسئول عنه بناء على أنها زلت جوابا بقول المشركين صف لنا ربك فأنه خبر وأحد بدل أو خبر ثان (قول) العاشر الـنائبية عن الضمير الخ وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين (قول) أي مأواه وقال المانعون التقدير هي المأوى له (قول) فهو الخ أي فزيد أي فقام زيد أو ثم قام زيد (قول) أن يعاد العامل أي مع العطف بالواو فان لم يعد حصل الربط وإنما اشترط عدم إعادة العامل عند العطف بالواو لانها ليست للجمع في الجمل بل في المفردات فليست للواو خصوصية في عطف الجمل والخصوصية للفاء لانها تنزل الجمليتين بالسببية منزلة جملة واحدة ولذا منعوا الزيدان يقوم ويقعدون قائم وقاعد وأما قول بعض المعربين في هذان من شيعته وهذان عدوهم ان الجمليتين صفة ثانية لرجلين فباطل (قول) حسن الجارية الجارية هكذا باعادة الجارية مبتدأ والاولى مضاف لها والى هذه الاقسام الثلاثة أشار الناظم بقوله

وربما جاء الضمير وحظيل * ذا الرابط في أشياء ثلاثة عقل
أحدها كونه معطوفا بلا * واو وثان أن يعيد العامل
وأن يكون بدلا ثالثها

(الاشياء التي تحتاج الى رابط)

(من ذلك الجملة ان أنت خبر * أو تلم موصوفاً بما فيها طهر) (كذا اذا وصلت بالاسم * أعني به الموصول دون و) (أو وقعت حالاً وذا الأخير * ربطه بالواو هو الكثير) (خامساً فسر لعامل * في الاشتغال موضع له انفـل) (وبدل البعض والاشتمال * وأول في غالب الاحوال) (٨٥) (والعاملان في التنارع كما سمي لشرط ان يرفع الرفع اعلم) (كذلك الالفاظ في التوكيد)

(مبحث الاشياء التي تحتاج الى رابط)

سواء كانت جملأ ولا (قوله) نحو واتقوا يوماً لا تجزي الخ) اتقوا فعل أمر مبني على حذف النون من اخره نيابة عن السكون والواو فاعله ويوما مفعول منصوب بالفتحة ولا تجزي ولا يقبل ولا يؤخذ ولا هم ينصرون صفات ليوم ونحو قراءة الاعش فسبحان الله حينئذ تمسون وحينئذ تصبحون على تقدير فيه مرتين وهل حذف الجار والمجرور معاً وحذف الجار وحده فانتصب الضمير أي بالفعل بسبب حذف الخافض واتصل بالفعل قولان الأول وهو أن الحذف دفعي عن سيويه والثاني وهو أن الحذف تدريجي عن أبي الحسن وفي أمالي ابن السجري قال الكسائي لا يجوز أن يكون المحذوف الالهاء وحدها أي أن الجار حذف أولاً ثم حذف الضمير وقال آخر لا يكون المحذوف الا فيه وقال أكثر النحويين منهم سيويه والاخفش يجوز الأمران والاقيس عندي الأول اه وهو مخالف لما نقله غيره وقد تقدم (قوله) امام ذكر نحو الذين يؤمنون والذين آمنوا أي العائد من الصلة الى الموصول الواو من يؤمنون والواو من آمنوا هذان في العائد المرفوع المتصل ونحو وما علمته أيديهم وفيها ما تشبهه الانفس ونحو يا كل مما تاكلون منه في العائد المتصل المنصوب والمخفوض (قوله) أو مقدر نحو أيهم أشد الخ) ونحو وما علمت أيديهم وفيها ما تشبه الانفس ونحو ويشرب مما تشربون (قوله) ومن الصلة أكثر وذلك لان الموصول مع صلتها كالشيء الواحد بدليل أنه لا يوجد موصول بدون صلتها فاستغنى بالربط اللفظي عن الالتزام بالكر الضمير بخلاف الصفة مع الموصوف فانه وان كان كالجزم من الجملة الا أنه قد يفارق اذ قد يوجد موصوف بدون الصفة فليست الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من ضروريات الموصول ولوازمه فلذا جعلت الصفة حالة وسطى بين الخبر والصلة وأما جملة الخبر فهي مستقلة بذاتها لا تعلق لها بالبدا (قوله) لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى أي والحال أنكم سكارى فالرابط الواو وأنتم و ذكر عبد القاهر الجرجاني أن الفرق من جهة المعنى بين قولنا جاء القوم سكارى وجاءواهم سكارى أن معنى الأول جاءوا وهم كذلك والثاني أيضاً كذلك الا أنه باستئناف الانبات (قوله) ونحن عصبه أي فالرابط الواو اذ لا ضمير يعود على صاحب الحال وهو الذئب والهاء من أكله أي مصاحباً لكوننا عصبه (قوله) وجوههم مسودة الخ) جملة حالية رابط فيها الضمير العائد على الذين الذين هو صاحب الحال (قوله) المشتغل عنه أي بالعلم في ضميره أو بالعمل في سببه أي المضاف لضميره فالأول كمثل الشارح والثاني ضربت زيدا أخاه أي أهنت زيدا ضربت أخاه (قوله) ملفوظ به كان الخ) أي أو مقدر نحو من استطاع أي منهم ونحو قتل أصحاب الاخذود النار أي فيه وقيل ان آل خلف

وتم ذا الحكم بلا ترديد) يعني أن الاشياء التي تحتاج الى رابط يربطها بما قبلها أحد عشر أحدها جملة الخبر بها وقد مضت والثاني الجملة الموصوف بها المنكرو لا يربطها الا ضمير ملفوظ به نحو حتى نزل علينا كتاباً نقرؤه أو مقدر نحو واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً ولا يقبل منها عدل ولا تنفعها شفاعة ولا هم ينصرون فانه على تقدير فيه أربع مرات مع الجمل الأربع الثالث الجمل الموصول بها الاسماء ولا يربطها غالباً الا الضمير امام ذكر نحو الذين يؤمنون والذين آمنوا أو مقدر نحو أيهم أشد أي هو أشد وقد يخلفه الظاهر قليلاً كقول الشاعر فيارب ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع أي في رحمتك أو رحته قال في التسهيل لكن الحذف أي للعائد من الخبر قليل ومن الصفة كثير ومن الصلة أكثر والرابع الجملة الحالية ويكون يربطها بالواو والضمير معاً أو أحدهما مثاله بهم لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ومثاله بالواو فقط لئن أكله الذئب ونحن عصبه ومثاله بالضمير فقط ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وأهبطوا بعضكم لبعض عدو وقال ابن مالك وجملة الحال سوى ما قدما

بواو أو بضمير أو بهما

والخامس المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيد اضرب به السادس والسابع بدلا البعض والاشتمال ولا يربطها بالمبدل منه الا الضمير ملفوظ به كان (٣) نحو عمو وصمو كثير منهم ويسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فكثير بدل بعض من ضمير الفعلين المرفوع والرابط منهم وقتال بدل اشتمال من الشهر والرابط فيه ولا يحتاج بدل الكل الرابط لانه نفس المبدل منه في المعنى والثامن معمول الصفة المشبهة ولا يربطه

(٣) قول الشارح ملفوظ به كان الخ هكذا بخطه بدون ذكر المقابل وقد صرح به العلامة المحشى حفظه الله كتبه مصححه

الاضمير ملفوظ به بخوز يدحسن وجهه أو مقدر بخوز يدحسن وجهها وحسن الوجه فالرابط منه على الراجح في الاخير التاسع العاملان في باب التنازع فلا بد من ارتباطهما اما بعاطف نحو قاما وقعدا خواله أو عمل أولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفينا على الله شططا فسفينا تنازع فيه كان ويقول فرفع ليقول وأضمر في كان ضميره وهو اسمها والرابطين الفعلين عمل كان في يقول لكونهما خبرا لها ونحو وأنهم ظنوا كما ظنتم أن لن يبعث الله أحدا أن لن يبعث الله تنازع فيه العاملان والاول منهما عامل في محل الثاني وهو الرابط أو كون ثانيهما جوابا بالاول بأن كان الاول أمر والثاني جوابه نحو تعالوا (٨٦) يستغفر لكم رسول الله فرسول الله تنازع فيه العاملان وأعمل فيه

عن الضمير أي ناره (قوله الاضمير الخ) أي العائد على الموصوف بالصفة المشبهة (قوله أو حسن الوجه) أي بالرفع وأما بالنصب أو بالجر نحو حسن الوجه أو الوجه فانه حينئذ لا يفتقر إلى رابط لوجود الضمير في الصفة والحاصل أن الصفة ان وجدت فيها ضمير كفي والا فلا بد من كونه في معمولها ولكن فيه أنه يردز يدحسن وجهها فان في الصفة ضمير مع أنهم قدروا الضمير في معمولها (قوله نحو قاما وقعدا الخ) أي اذا أعملت الثاني والرابط الواو (قوله في ثانيهما) أي في جملته (قوله وانه كان يقول الخ) فسفينا تنازعه كان ويقول وأعمل الثاني واسم كان مستتر عائدا على السفينة ولا شك أن العامل الثاني وهو يقول معمول كان لانه خبرها وفيه تسامح لان خبر كان جملة يقول سفينا (قوله أن لن يبعث الله أحدا) تنازع فيه ظنوا وظننتم وأعمل الثاني وأضمر في الاول وحذف لكونه فضلة وظننتم معمول لظنوا وما موصولة أو مصدرية وفي جعل ظننتم معمول لا ظنوا تسامح بل المعمول كما ظننتم (قوله تعالوا يستغفر لكم) تنازع في رسول على تضمين تعالوا معنى اتوا (قوله قطرا) تنازعه اتوا وأفرغ وأعمل الثاني وفيه وأضمر في الاول وحذف لكونه فضلة وأفرغ جواب أتوني فهو على وزن المثال الذي قبله (قوله يستفتونك الخ) أي يسألونك عن الكلاله قل الله يفتيكم فيها فقلوه تعالى في الكلاله تنازعه كل من يستفتونك وبفتيكم وقل الله جواب السؤال (قوله ألفاظ التوكيد) واعمال بطها الضمير الملفوظ به كافي الأمثلة المذكورة في الشرح ومن ثم كان مراد قول الهروي في الذخائر تقول جاء القوم جميعا على الحال وجميع على التوكيد وقول الامام ابن عقيل في قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا ان جميعا توكيد لما ولو كان كذلك لقل جميعه والتوكيد بجميع قليل فلا يحمل التنزيل عليه

(مبحث الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة)

(قوله عشرة) الاولى أحد عشر (قوله كضارب زيد الخ) أي من كل وصف بمعنى الحال أو الاستقبال مضاف لمعموله وتسمى اضافته لفظية لانها لم تفقد شيئا غير التخفيف في اللفظ ولا انها في نية الانفصال بالاعمال مع النون أو التنوين لا بمجرد الضمير لوجوده مع المضى مع أن اضافته معنوية (قوله اذا أردت الحال أو الاستقبال) والاصل فيهن أن يعملن النصب ولكن الخفض

أخف

(كذلك تأنيث المذكر نقل * ظرفية ومصدر فيما عقل)

(وجوب تصدير وزد اعرابا * كذا البناحقق الصوابا)

(وذا الاخير في ثلاث أثبتا * وغير هذا منعه لهم أي)

يعني أن الاسم يكتسب من الاضافة عشرة أمور أولها تخفيف لفظه بحذف تنوينه أو نون تنبيهه أو جمعه كضارب زيد وضارب زيد وضارب بوعمر واذا أردت الحال أو الاستقبال قال ابن مالك

وان يشابه المضاف يفعل * وصفا فحين تشكيره لا يعزل

الثاني وفي الاول ضميره والرابط كون الثاني جوابا بالاول ومثله أتوني أفرغ عليه قطرا أو جواب سؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله تنازع في الكلاله وأعمل فيه الثاني وهو جواب عن الاول العاشر جواب اسم الشرط ان كان مرفوعا بالابتداء ولا يربطه الا ضمير اما مذكور نحو فني يكفر بعد منكم فاني أعذبه أو مقدر نحو فني فرض فيهن الحج فلا ريث ولا فسوق ولا جدال أي منه الحادي عشر ألفاظ التوكيد وهي النفس والعين وأجمع وكلا وكل نحو جاء زيد بنفسه أو عينه والزيدان كلاهما والجيش كله والقبيلة جميعها

(الامور التي يكتسبها الاسم

بالاضافة)

(يكتسب التخفيف والتعريفا

كذلك التخصيص خذ تعريفا)

(ازالة القبح أو التجوز

تذكير ما أنت للتحرز)

(كذلك تأنيث المذكر نقل * ظرفية ومصدر فيما عقل)

أخف منه من حيث أنه يترتب عليه حذف التنوين والتون والخفة بالحذف لأن ذات الخفض
أخف من النصب لأن الأمر بالعكس ويدل على أن هذه الإضافة لتفيد التعريف قولك الضارب
زيد والضارب يوزن ولا يجتمع على الاسم تعريفان لا يقال إن المضاف هو الصلة والمعرفة بالموصولية
أل لا نقول إن آل مع مدخولها كشيء واحد ألا ترى كثرة ما عراب واحد فن لم يكن الوصف
بمعنى الحال أو الاستقبال فإضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص لأنها ليست في تقدير
الانفصال **(قوله الثاني التعريف)** أي نوعان أنواعه المقررة في آل فإن الإضافة تأتي لما تأتي
له اللام من العهد وغيره وإنما يؤثر التعريف إذا كان المضاف قابلاً له بخلاف نحو غيرك ومثلك
وحسبك وناهيك فلا يعرف لتوغل في الإبهام وكذا يجوز بـ رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء
وحده لأن رب وكـ لا يجزأ المعارف فهما في تأويل أخ له وفصيل لها وقيل معرفتان للتسامح في
التابع وأما وحده فال وهو واجب التنكير وهل الإضافة إلى الجمل تفيد التعريف لأنها في تأويل
مصدر مضاف لفاعله أو مبتدئها أو والتخصيص لأن الجمل نكرات استظهر بعض أبناء الوطن
الاول ولا ينافيه وقوعها صفة للنكرة لأنها باعتبار طائر ها وقطع النظر عن التأويل وظاهر أن محمل
ذلك إذا كان الفاعل أو المبتدأ معرفة كما هو مفاد التعديل والاكنت للتخصيص **(قوله الثالث)**
التخصيص وهو قوله الاشتراك العارض في النكرة ثم إن التخصيص يذكّر في باب النعت مقابلاً
للتوضيح قال التفتازاني في مطوله وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل
في النكرات نحو رجل عالم فإنه كان بحسب الوضع محتملاً لكل فرد من أفراد الرجال فلما قلت عالم
قلت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الأفراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن
رفع الاحتمال الحاصل في المعارف وقال السيد في حاشيته الظاهر أنهم أرادوا الاشتراك المعنوي لأن
التقليل إنما يتصور فيه بلا مجمل كما في رجل عالم فلا يكون جارية في عين جارية صفة محضة وقد
يتمحّل فيحمل الاشتراك على ما هو أعظم من المعنوي واللفظي ويجعل جارية محضة لأنها قلت
الاشتراك بأن رفعت مقتضى الاشتراك اللفظي وعينت معنى واحداً فلم يبق في عين جارية إلا الاشتراك
المعنوي بين أفراد ذلك المعنى **(قوله مررت بالرجل الحسن الوجه)** والحسن يكتسب بسبب الإضافة
زوال القبح الخ والتجوز ارتكاب خلاف الأصل **(قوله لخلو الصفة لفظاً)** أي وإن كان في المعنى
لا بد من تقديره ويكون الوجه المرفوع بدلاً من الضمير أو عطف بيان **(قوله بسبب إجراء الوصف)**
القاصر الخ لأن الصفة المشبهة قاصرة لصوغها من اللازم فإذا نصب الوجه كان منصوباً على
التشبيه بالمفعول به لأنه مفعول به ثم إن الإجراء المذکور خلاف الأصل **(قوله تذكير المؤنث)**
يعني أن المضاف المؤنث يكتسب التذكير من المضاف إليه المذكر بسبب الإضافة **(قوله)** ويحتمل
أن منه أن رحمت الله قريب أي بدليل قوله قريب والاقبال قريبة ويرد عليه لعل الساعة
قريب حيث ذكره بلاضافة فالوجه أن التذكير في الآيتين لإجراء فعل بمعنى فاعل مجزأ بمعنى
مفعول في أنه يستوى فيه المذكر والمؤنث وقيل بل هو معنى مفعول أي مقربة وقيل أنهم التزموا
تذكير قريب في غير النسب الفرق بين ما قيل الرحمة بمعنى الغفران أو المطر بقى أن إطلاق التذكير
عليه تعالى سوء أدب والجواب أن التذكير هنا وصف للفظ الجلالة لا المعناه فلا ضرر فيه والى
أن تقول المراد اكتسب حكم التذكير الثابت له تعالى لأنه إذا أخبر عنه تعالى يحكم لا يكون إلا

الثاني التعريف نحو غلام زيد
الثالث التخصيص إذا كان المضاف
إليه نكرة نحو غلام رجل الرابع
إزالة القبح أو التجوز كمررت بالرجل
الحسن الوجه فإنه إن رفع الوجه
فتح لخلو الصفة لفظاً عن ضمير
الموصوف وإن نصب حصل التجوز
بسبب إجراء الوصف القاصر مجزئ
المتعدي الخامس تذكير المؤنث
كقوله

أنارة العقل مكسوف بطوع هوى
وعقل عاصي الهوى يزداد تنويراً
أنارة مؤنث وذكراً لإضافته إلى مذكر
ودليل ذلك تذكير خبره وهو
مكسوف ويحتمل أن منه أن رحمت
الله قريب من المحسنين وقيل غير
ذلك والله أعلم السادس تأنيث
المذكر كقوله

كالمذكور وان لم يصح وصفه بالتذكير لوجوب مخالفته تعالى لخلقها وليس المراد بتذكير المؤنث التذكير نفسه اذا اضافة لاتصير المؤنث مذكرا حقيقة بل باعتبار أن يصير الحكم عليه كالحكم على المذكر **(قوله طول الليالي الخ)** هو لا أغلب المجلى وقيل للعجاج و يروى بحرفه * أخذن بعضى وتر كن بعضى * ومعه

حنين طولى وطوين عرضى * أقعدنى من بعد طول النهض
(قوله وماحب الديار الخ) تمامه * ولكن حب من سكن الديار * وقوله

أمر على الديار ديار ليلى * أقبل ذا الحدار وذا الحدار

(قوله) وشرط هذه المسئلة والتي قبلها صلاحية المضاف الخ أى أن يكون المضاف صالحا للحذف واقامة المضاف اليه مقامه ويشترط أيضا كونه بعضا من المضاف اليه أو كعضه فالأول نحو قطعت بعض أصابعه يلتقطه بعض السيارة * كما شرفت صدر القناه من الدم * والثانى كمر الريح في قوله

مشين كما اهتزت رماح تسفحت * أعاليها مر الرياح النواصم

وكقوله أتى الفواحش عندهم معروفة * ولديهم ترك الجبل جيل

وزاد الدمامنى أو كونه كل المضاف اليه نحو يوم تحب كل نفس فلا يقال أعجبتنى يوم العروبة لان المضاف ليس كالأول ولا بعضا وبعض وان كان صالحا للحذف **(قوله كل حين)** فكل منصوب على الظرفية لا كسابه انظر في من المضاف اليه وكذا بعض في بعض الاحيان وأى في بيت المتنبي وان كانت كل وبعض وأى ليست أسماء زمان ولا مكان **(قوله أى يوم الخ)** سبق في أى **(قوله)** والعامل فيها ينقلبون أى ويعلم معلقة عن العمل بالاستفهام **(قوله غلام من عندك)** غلام مبتدأ ومن مضاف اليه وعندك خبر **(قوله وصبيحة الخ)** صبيحة خبر مقدم منصوب على الظرفية وهو واجب التصدير لاضافته لواجب التصدير وسفرك مبتدأ **(قوله)** فتقديم المبتدأ في الأول والخبر في الثانى واجب أى لما تقدم ومثلهما فى الوجوب المذكور نحو غلام أيهم أكرمت فغلام مفعول ومن ومجرور خافى نحو من غلام أيهم أنت أفضل للجوار والمجرور متعلق بأفضل الواقع خبرا عن أنت وتقدم من ومجرور هاهنا على عاملها واجب لاضافة المجرور لواجب الصدارة ولهذا واجب الرفع فى نحو علمت أبو من زيد والى هذا يشير قول الشيخ أمين الدين العروضى المحلى

عليك بأرباب الصدور غدا * مضافا لأرباب الصدور تصدرا

وأياله أن ترضى بحجة ساقط * فتخط قدرا من علاك ونحقر

فرجع أبو من ثم خفض مزمل * يصدق قولى مغريا ومحدرا

والاشارة بقوله ثم خفض مزمل الى قول امرئ القيس

كان أبانا فى عرائن وبله * كبير أناس فى بجاد مزمل

وذلك أن مزمل صفة لكبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض لجواره وللخفوض وأبان جبل ويروى ثيرا وهو جبل بكة وعرائن جمع عرنيين معظم الانف أو كله شبه به أول المطر لتقدمه على بقية الوجه واستعاره ووبله أى مطره أى كأن هذا الجبل ماغوف فى بجاد أى كساء مخطط حال نزول

طول الليالى أسرع فى نقضى

نقضن كلى ونقضن بعضى

فطول أكسبته الليالى التأنيث فلذا

أنت الضمير الراجع اليه من جملة

الخبر ومثله

* وماحب الديار شغفن قلى *

وشرط هذه المسألة والتي قبلها

صلاحية المضاف للاستغناء عنه

السابع الظرفية ويلزم ذلك فى كل

وأى اذا أضيفا للظرف ويجوز فى بعض

نحو توتى أكلها كل حين وكقوله

أى يوم سررتنى بومال

لم تسو ثلاثة بصدود

فأى للاستفهام الانكارى وهو فى

معنى النفي وصار ظرفا لاضافته الى

الظرف وكقوله

* أنا أبو المنال بعض الاحيان *

أى فى بعض الثامن المصدرية

وذلك فى المضاف الى المصدر اذا كان

نعتا للمثله محذوف والخوضر به بعض

الضرب أو كل الضرب أو جميع

الضرب أو ذلك الضرب وسيعلم الذين

ظلموا أى منقلب ينقلبون فأى

مصدرية لاضافتها الى مصدر ميمى

ونعتا للمثله محذوف والعامل فيها

ينقلبون التاسع وجوب التصدير

وذلك عند اضافته الى أسماء

الاستفهام نحو غلام من عندك

وصبيحة أى يوم سفرك فتقديم

المبتدأ فى الأول والخبر فى الثانى

واجب

العاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر ز يدبر فع عشر على الاعراب قال ابن مالك
الحادي عشر البناء وهو في ثلاثة مواضع أحدها أن يكون المضاف

(١٩)

وان أضيف عدد مركب * ببق البناء ويجز قد يعرب
مبهما كغير ومثل ودون وبين قال
ابن مالك في تسهيله ويجوز في
راى الا كتر بناء ما أضيف الى
مبنى من اسم ناقص الدلالة ما لم يشابه
تام الدلالة نحو لقد تقطع بينكم
ومنادون ذلك وبين فاعل وبني
ودون مبتدأ أو بنيت على قول وكقول
الشاعر

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت
حماة في غصون ذات أوقال
فغير فاعل يمنع وبني لاضافته الى مبنى
الموضع الثاني أن يكون المضاف
زمانا مبهما والمضاف اليه اذ نحو
يومئذ وحينئذ وساعتئذ وقتئذ ونحو
من خرى يومئذ ومن عذاب يومئذ
بيناهما على الفتح الموضع الثالث
أن يكون زمانا مبهما والمضاف اليه
فعل مبنى كقوله

على حين عاتبت الشيب على الصبا
فقلت ألما أصح والشيب وازع
وكقوله

لا تجتذب منهن قلبي تحلما

على حين يستصين كل حلیم
يعنى على بناء حين في البيتین
لاضافتهما الى مبنى أصالة أو عروضا
وان كان المضاف اليه فعلا معربا
أو جملة اسمية وجب الاعراب عند
البصريين وجاز عند الكوفيين قال
ابن مالك

واخترنا مثله فاعل بنيا

وقبل فعل معرب أو مبتدأ

* أعرب ومن بنى فلن يقندا *

المطر عليه أى كأنه بين الجبال حال نزول المطر كبير أناس ملقوف في بجاد ثم ان قول الشيخ
الذكور بين قول الخ فيه أنه لا يصح أن يكون خبرا عن المبتدأ المتعاطفين ولا عن أحدهما
أما الأول فلعدم المطابقة اذ لم يقل بينان وأما الثاني فلا شتمال الجملة على قيد لا يصح تعلقه بكل
منهما وذلك لان رفع أبومن لا يبين قوله مغريا ومحدرا بل مغريا فقط وكذا خفض مزمل
لا يبينهما بل يبين محدرا فقط فكيف السبيل الى تصحيح الكلام والجواب أن يجعل قوله مغريا
ومحدرا قيد المحذوف لا للذكور ويجعل قوله يبين بلا قيد خبرا عن أحدهما وخبر الآخر محذوف
والتقدير على أن يكون المحذوف من الثاني مثالا لرفع أبومن يبين قولى وخفض مزمل كذلك هما
بينان قولى مغريا ومحدرا (قوله الاعراب الخ) اعلم انه يجوز في العدد المركب غير اثنتى عشرة
واثنى عشر أن يضاف الى مستحق المعـود فـيستغنى عن التيسير نحو هذه أحد عشر زيد ويجب
عند البصريين بقاء البناء في الجزأين وحكى سيبويه الاعراب في آخر الثاني كما في بعلبك وحكى
الكوفيون اضافة الأول الى الثاني كما في عبدالله وفي الدمامين لا ينبغي ذكر ذلك في هذه الامور
لان خمسة عشر عندهم من يضيفه معرب مطلقا سواء أضيف الى معرب أو مبنى تقول هذه خمسة
عشر بضم الراء على أنها حركة اعراب مع أن المضاف اليه مبنى (قوله البناء الخ) أى اذا كان
المضاف اليه مبني (قوله نحو لقد تقطع بينكم) أى فيمن فتح بين قاله الاخفش ويؤيده قراءة
الرفع وقيل بين ظرف والفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل أى لقد وقع التقطع أو الى
الواصل لأن وما ترى معكم شفعا كم يدل على التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل أو الى
ما كنتم ترعون على أن الفعلين تنازعا على الفاعلية فأعمل الثاني وأضمر في الأول ضمير ائنا
على ما كنتم ترعون (قوله لم يمنع الشرب الخ) تقدم الكلام عليه في غير فان قيل ليس هذا
من قبيل الاضافة الى المبنى اذا المعنى غير نطق جماعة أجيب بأن المضاف اليه هنا جملة مصدره
محرف مصدرى فيكون مبنيا غاية الامر أنه في تأويل مفرد معرب (قوله على حين الخ) هو
للباغة وقوله

وأسبل منى عبرة فرددتها * على النحر منها مستهل وداع
فالفتح بناء لاضافته للفعل المبنى أى للجملة التى فعلها مبنى والصبا كالى الميل للجهل والصحو لا فاقة
من السكر والوازع المانع يعنى أنه بكنى لاجل شوقه الى محبوبه ثم رجع على نفسه باللامسة على
الانهمال فى سكر الصبوة وبخها على عدم الصحو منه مع وجود المانع من التلبس بذلك وهو
الشيب الذى لا يليق بصاحبه التلطف بالادناس الشهوانية وأسبل هطل وحذف تاء التأنيت
للفصل والعبرة كرجحة الدمع والمستهل بكسر الهاء السائل والداع مثله (قوله لا تجتذب الخ)
الاجتذاب السلب والتحمل تكلف الحلم بالكسر يعنى لا سلب قلبي من هذه النسوة تكلفا منى لا طهار
الحلم والرجوع عن الصبوة وعلى يعنى فى وهى متعلقة بالفعل أو بالمصدر ويستصين بمعنى يصين
أو بمعنى يظلم الصبوة فعل مضارع مبنى على سكن آخره لاسناده لنون النسوة من استصينت
زيد اعددت من الصبيان والمضارعية مضاف اليها الجائز الاعراب والبناء الجورور بعلى

(١٢ - فتح الصمد ثالى)

(٢) قوله ثم ان قول الشيخ المذكور بين

قوله الذى تقدم فى النظم يصدق قول الخ والذى فى المعنى بين الخ وعليها كتب الدسوقي مانعاه المحشى فتنه اه معجمه

ومن البناء قراءة نافع هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم ويوم لا تملك نفس
لنفس شيئا

* (الامور التي لا يكون الفعل
معها الا قاصرا وهي عشرون) *

(فعل بالضم نعم ان كسرت
أو فتحت شرط لديهم ثبت)
(وهو اذا الوصف أتى على فعل
مثل قوى وذل في هذا دليل)
(كذا اذا فعل معناها بدا
صار ووزن لا فعل قيد)

(واستفعل انفعول وافعلنى قل
وافعلن افوعل فلتبتهل)
يعني أن علامات الفعل القاصر أي
اللازم عشرون أحدها كونه على
فعل بالضم كطرف وشرف لان هذا
الوزن مقصور على أفعال السجيا
أي الطبايع وهي ما ليس حركة جسم
من معنى قائم بالفعل ملازم له ولهذا
بصر المتعدي لازما اذا حول الى وزنه
لمبالغة أو تعجب نحو ضرب الرجل
وفهم معنى ما أضربه وأفهمه وسمع
رجبتكم الطاعة وان بشر اطلع البين
ولانك لهما وانما عديا التضمنهما
معنى المتعدي وهما وسع وبلغ الاول
للاول والثاني للثاني والثالث والثالث
كونه على فعل بالفتح أو بالكسر
الذين وصفهما على فعل نحو ذل
فهو ذليل وقوى فهو قوى الرابع
كونه على أفعل بمعنى صار ذا كذا
نحو أغد البعير وأحصد الزرع أي
صار ذا غدة وحصاد الخامس كونه
على افعلل نحو اقشعر واشماز واطمان
السادس وزن استفعل الدال على
التحول كاستحجر الطين والبعث
استنسر أي صار طينا ونسرا

(قوله هذا يوم ينفع الخ) قرأ غير نافع برفع يوم على أنه خبر عن اسم الإشارة وهي اليوم والمعنى هذا
اليوم يوم ينفع والظرف حينئذ معرب اتفاقا وقرأ نافع بالفتح واختلف في توجيهه فقال ابن مالك
تبع الكوفيين أنه مبني لضافته الى ما أصله البناء ومجمله رفع على الخبرية أيضا والإشارة كالحال في
الوجه الاول والاسمية معهول القول وقال البصريون انه منصوب على الظرفية خبر محذوف والمشار
اليه قول الله تعالى لعيسى أنت قلت للناس والتقدير هذا القول واقع يوم ينفع الصادقين
صدقهم والاسمية معهول قال أولقال وهذا مفعوله والمشار اليه مقدر والمعنى قال الله هذا الخبر
أو القصص في يوم ولا يخفى أن ما قاله الكوفيون ومن تبعهم كابن مالك والفارسي أسهل
وأنسب باتحاد القراءتين والتأويل الثاني عند البصريين أبعد من الاولين والله تعالى أعلم والآية
في عموم الصادقين وخصوص في عيسى بن مريم في المقام إشارة الى صدقه في الكلام الذي حكى عنهم
(مبحث الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا)

أي لازما لا يتعدى أثره الى مفعول (قوله بالضم كطرف وشرف الخ) يريد بالضم ضم العين
بطريق الاصل فلا يرد عليه نحو قلته وكنته فان أصله بالفتح فلما سكن آخره لاجل الضمير
ولزم حذف عنه حول الى فعل بالضم ثم نقلت حركة عينه الى فائه ليعلم أن عينه التي حذف
واو وأما على قول ابن الحاجب ان الضم في نحو ذلك ليس محذولا من العين الى الفاء بل واقع في الفاء
ابتداء لسان نبات الواو فلا حاجة الى تقييد الضم بكونه بطريق الاصل (قوله ما ليس حركة
جسم) احتزبهم هذا من الاعراض التي هي حركة جسم كالقيام والقعود والضرب والاخذ فانه
لا يطردها لزوم بل تكون لازمة مرة كقيام وقعود ومتعدية أخرى ككل ومنع وضرب (قوله
من معنى قائم بالفعل) غير ثابت بمعنى أنه لا اكتساب لمن قام به في وجوده والمجورور عن بيان
لما (قوله ملازم له الخ) أي لا اختيار له في قيامه به (قوله وسمع الخ) أي قد سمع تحويل الفعل
المتعدي لفعل مع بقائه على التعدى في فعلين (قوله وان بشر الخ) سمع من على كرم الله
وجهه والاول سمع من نصر بن سيار ولكن الذي سمع منه أرحمكم الدخول في طاعة الكرماء
(قوله ولانك لهما الخ) أي ولانك لهما في الفظين مع كونهما محولين لفعل ووجههما أنهما ضمنا
معنى وسع وبلغ وتضمن القاصر معنى المتعدي يوجب تعدى ذلك القاصر (قوله على فعل الخ)
أي فقط أمان كان له فعل وفاعل فيتعدى نحو علم فهو علم وعالم (قوله أغذ الخ) أصله أغد
على وزن أفعل نقلت حركة العين للساكن قبلها وأدغم (قوله افعلل) قال ابن جني أصل
افعلل كاطمان افعلل باسكان اللام الاولى فذكر هو الاجتماع مثلين محركين فنقلوا حركة الاولى الى
ما قبله وأدغموه فيما بعده (قوله نحو اقشعر واشماز واطمان) قال ابن عزيز في غريبه اقشعر
تقبض وقال أيضا اطمأن انخفض وسكن ونقل بعض أبناء بلدنا أن اقشعر جاء متعبدا قالوا
اشماز الشئ أي كرهه (قوله أي صار طينا) صوابه صار حجرا أي تحول من صورة الطينية
الى صورة الحجرية (قوله أونسرا) راجع لقوله والبعث استنسر (٢) أي يصير كالنسر والمعنى أن
الضعيف بقوى عندنا والبعث اسم طائر يصاد ولا يصيد مثل الباء وأما البعث اسم موضع
فبالضم لا غير قاله القراء وفي بعاث الطير يقول الشاعر

(٢) قوله أي يصير الخ لو قال ومنه قولهم ان البعاث بأرضنا يستنسر أي يصير الخ لا نسجبت العبارة
اه مصححه

السابع وزن انفعّل نحو انطلق وانكسر الثامن وزن افعلّنى كاحرنى الديك اذا انتفش للقتال وشذوقه

قد جعل التعاس يعرندى وأطرده عني ويسرندى ومعنى يعرندى ويسرندى يعلونى ويغلبنى ولا ثالث لهما التاسع وزن افعلّل باصالة اللامين نحو اخرجهم بمعنى اجتمع العاشر وزن افعلّل بزيادة احدى (٩١) اللامين نحو افعنسس البعير اذا امتنع من

الانقياد الحادى عشر وزن افعلّ

نحو كوهذا الفرخ اذا ارتعد

(كذا المطاوع لواحد وما

أتى على وزن الرباعى فاعلم)

(قد زيد فيه وكذا ان ضمنا

فعلاله القصور فيما استحسننا

(ثم التى الى السجاء انسبت

عذا الجميع ستة كائنت

(وقد حكى الاصل هنا ما قد ورد

فاشدد يدك ولتطب نفسا تفد

الثانى عشر كونه مطاوعا للتعدي الى

واحد نحو كسرتة فانكسر وأزبعته

فانزعج فان قلت قدمضى هذا الوزن

قلنا لكن هذه علامة معنوية وتلك

لفظة الثالث عشر كونه رباعيا

مزيدا فيه نحو تدرج و اخرجهم

واقشعروا شجرا وفي بعض هذا الوزن

من الكلام ما فى الاول لكن هذا

علامة باعتبار اللفظ الرابع عشر

أن يتضمن معنى فعل فاصر نحو

ولا تعد عينك عنهم فليحذر الذين

يخالفون عن أمره اذا عاوبه وأصلح

فى ذرىبى أى تنب عينك يخالفون

أى يخرجون اذا عاوا أى تحدّثوا

الخامس عشر أن يدل على سجية

كاؤم وجبن وشجع السادس عشر

أن يدل على عرض وهو ما ليس حركة

جسم من معنى قائم بالفاعل غير

ملازم له كفرح وبطروا شرو حزن

وكسل السابع عشر أن يدل على

نظافة كظهر ووضو الثامن عشر

أن يدل على دنس كنجس ورجس

وجنب التاسع عشر أن يدل على لون كاجر وأخضر وأحمر وأسود والعشرون أن يدل على حليمة وهى الاوصاف الطاهرة كدعج

وكحل وشنب وسمن وهزل وحكى الاصل وهو ابن هشام ما حاصله ان فى تعدى تفاعل كتعاهدوا وزومه خلافا مشهورا بين أهل العلم فنع بعضهم

تعديته بأنه لا يكون الا لاثنتين مع اللزوم نحو تضارب زيد وعمرو وثقلا ولا وثقا تعاونا وأجاز بعضهم كونه لواحد مع التعدى وأنشد عليه

بغات الطير أكثرها فراخا * وأم الصقر مقلات نرور

(قوله ولا ثالث لهما) أى لهذين الفعلين أعنى اغرندى واسرندى فى الشذوذ من تعدىهما

(قوله اخرجهم الخ) فالجيم والميم أصليتان لا يسقطان فى تصرف (قوله اكوهذ) أصله كهذ

أى أسرع اه فارضى (قوله اذا ارتعد) بمعنى لأمه لترزقه (قوله الثانى عشر كونه

مطاوعا للتعدي الى واحد الخ) المطاوعة قبول الاثر أى حصوله من فاعل فعل ذى علاج محسوس الى

فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقا فان حصل الاثر بلا ملاقة فليس مطاوعا كضربته فتألم وخرج

بالمحسوس غيره فلا يقال علمت المسئلة فأنعلمت ولا طننت كذا فانظن لعدم العلاج المحسوس

وأما نحو قولهم انقطعت الى الله وانكشفت حقيقة المسئلة مما كان معنويا فجاز لا حقيقة أو انه

ليس مطاوعا لفعل بل مستقل كذهب ومضى ويجوز قلت هذا الكلام فانقال اذا عنت الالفاظ

المسبوغة لا حساس علاجها بتحريك اللسان والشفتين فان أردت المعنى المفهوم من القول

بلا نظر للفظ امتنع أفاده الدمامينى والمستفاد من كلام ابن مالك ما عليه الجمهور من أن الفعل

ومطاوعه لا يمدان معا الى مفعول أو اثنين ولا يلزمان معا بل المتعدى لواحد يلزم ولاثنين يقصر

عن واحد وأما استعطية درهمها فاعطانى درهمها واستنصحتك فنصحنى فى باب الطلب والاجابة

لا المطاوعة وأما قوله

وكم موطن لولاي طحت كاهوى * بأجرامه من قنة النيق منهوى

فضرورة أو أن منهوى مطاوع أهو بسم المتعدى لاهوى اللازم لكن مطاوعة انفعّل لا فعل شاذة

والنيق بكسر النون وسكون الياء التحية وبالقاف الجبل وقتته أعلاه (قوله فانكسر) أى

الاجر فقد قبل الحجر الذى هو فاعل ذلك الفعل أثر فعل الفاعل الاول وأثر فعله هو الانكسار (قوله

وتلك لفظية) وأيضاف المطاوع لا يلزم وزن انفعّل تقول ضاعفت الحسنات فتضاعفت وعلته

فتعلم وثلثته فتعلم وأصله أن المطاوع ينقص عن المطاوع درجة كألبيته الثوب فلبسه وأفته فقام

(قوله تدرج الخ) على وزن تفعّل و اخرجهم على وزن افعلّل وما بعده على وزن افعلّ (قوله

أن يتضمن) أى الفعل المتعدى (قوله أذا عاوا أى تحدّثوا الخ) فاذاعوا متعد تقول أذعت

الحديث أى أفشيتة فضمن معنى تحدّث وهو لازم بوثى بالباء فى صلته وبقى عليه تفسير أصح لى

فى ذرىبى فان أصلح متعد تقول أصلح الله حاله فضمن معنى بارك وهو لازم بوصل بى قال تعالى

وبارك فيها (قوله أى يدل على سجية الخ) هذا أخص من الاول وهو كون الفعل على زنة

فعل بالضم لانه يدل على السجاء وما شابهها وحيث كان ما تقدم أعم فيستغنى به عما ههنا

(قوله كظهر) بالضم والفتح (قوله دنس) أى ما يزيل بسرعة (قوله أن يدل على حليمة

وهى الاوصاف الطاهرة الخ) والسجاء بالاصاف الباطنة وكلاما ملازم بخلاف العرض والدعج

سعة العين مع سوادها والشنب عذوبة الاسنان وبرودتها وصفافها وحدتها والكحل

وجنب التاسع عشر أن يدل على لون كاجر وأخضر وأحمر وأسود والعشرون أن يدل على حليمة وهى الاوصاف الطاهرة كدعج

وكحل وشنب وسمن وهزل وحكى الاصل وهو ابن هشام ما حاصله ان فى تعدى تفاعل كتعاهدوا وزومه خلافا مشهورا بين أهل العلم فنع بعضهم

تعديته بأنه لا يكون الا لاثنتين مع اللزوم نحو تضارب زيد وعمرو وثقلا ولا وثقا تعاونا وأجاز بعضهم كونه لواحد مع التعدى وأنشد عليه

* تجاوزت أحراسها ومعضرا *

وأجاز الخليل يتعاهد ضيعته وهو قليل

(الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر)

(وعده بالهمز والمفاعلة)

أعني به ذا ألف قد نقله

(كذا إذا دل على المبالغة)

أوصوغه استفعّل فيما حرره

(أوصغف عيّن له وأوردا)

أسئلة كثيرة فقصدا

يعني أن لتعدى الفعل القاصر سبعة

أمور أحدها همزة أفعل نحو أذهبه

طيباتكم ربنا أمتنا اثنتين والله أبتكم

فذهب ومات ونبت لازمة وتعدت

في الأتات بالهمز ويتعدى به كل

فعل لازم وكذا المتعدى الى واحد

نحو ألبست زيدا الثوب الثاني ألف

المفاعلة نحو سارت زيدا في سار زيد

وما شئت عسرا في شئت وجالست

بكرافي جلست الثالث صوغه على

فعلت بفتح العين أفعل بضمها لا فادته

الغلبة نحو كرمت زيدا فانا كرمه

أي غلبته في الكرم الرابع صوغه

على استفعّل للطلب أو النسبة نحو

استخرجت المال أي طلبت خروجه

واستحسن زيدا واستقبحت الظلم

أي نسبت الحسن لزيد ونسبت

القيح للظلم وقد ينقل ذوا المفعول

الواحد الى اثنين نحو استكتبته

الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما

جازا استغفرت الله من الذنب بحرف

الثاني عن تضمن استغفرت معنى

استتب ولو لا ذلك لم يحز الخامس

تضعف العين أي تشددها نحو

فرحته ومنه قد أفلح من زكاتها وقد

اجتمعت التعدي بالهمزة والتضعف

في قوله تعالى احي القوم نزل علينا

الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه

وأنزل التوراة والانجيل من قبل

هدى للناس وأنزل الفرقان

أن يعالجوه العين سواده مثل الكحل من غيرا كتحال ولله البوصيرى في دالته حيث يقول

قل للذين تكلفوا زى التقي * وتخيروا للدرس ألف مجلد

لا تحسبوا كحل العيون بحيلة * ان المهالم تكحل بالانمد

(قوله تجاوزت أحراسها) هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس وعجزه * على حراسا لو يسرون

مقتلى * والاحراس جمع حارس كصاحب وأصحاب أوجع حرس كحمل وأجمال وحرس جمع

حارس تكدم جمع خادم والمعشر القوم والحراس جمع حريص ككرام جمع كريم وقد جاء فعله

من باب ضرب وعلم ويسرون بالسين المهملة من الاضداد بمعنى يظهر ون أوعني يخفون ويروى

بالمجمة ومعناه يظهر ون لا غير والمقتل هنا بمعنى القتل ولو اما مصدرية في محل جر على البدل من

الضمير المجرور بعلى واما امتناعية وجوابها محذوف أي لو يسرون قتلى لسرهم (قوله وهو قليل)

وقد سأل الحكم بن قنبر أبا زيد عن ما فنعها وسأل يونس فأجازها فجمع الحكم بين يونس وبين أبي زيد

وكان عنده ستة من فصحاء العرب فسألوا عنها فامتنعوا من يتعاهد فقال يونس يا أبا زيد كم من علم

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

استفدناه كنت أنت سببه ما دحا لابي زيد فعلم من هذا أن يتعاهد متنوعة

السادس التضمن فلذا عدى رجب وطلع كما مر ولذا قالوا فرقت زيدا أي خفته وسفه (٩٣) نفسه أي امتنها السابع اسقاط الحار توسعنا نحو

ولا تواعدوهن سرا أي على سرا عجلتم
أمر ربكم أي عن أمره واقعدوا لهم
كل مر صد أي على كل وقيل طرف
أي في كل والله أعلم ونحو كي تكرمني
فانه يجوز أن تكون هي الناصبة
ويلزم تقدير لام التعليل قبلها وأن
تكون هي التعليلية وأن مقدرة
بعدها وقد تقدم محالها مع أن وان في
باب الهمزة عند حذف الحار ونسبه
ابن هشام على أن تغيير حركة العين
مما يصير المتعدى لازما عند الكوفيين
نحو شترت عنه بكسر العين لازم
وشر الله عنه بفتحها على الأصل
متعد وكفوله

وان يعرب ان كسى الجوارى
تقبوا العين عن كرم عجايف
بكسر سين كسى على اللزوم
وبفتحها على الأصل متعد الى
واحد بمعنى ستر والى اثنين من باب
أعطى

(وان يصع فعل تعديه أي
لواحد كاذ كرناه مبتدأ)
(ينقله قطعا الى اثنين وما

أي تعديه عن من ذا غما)
(له التضمن وأصل فذعل

بغيرها وحظ جرم من نقل)
يعني أن الفعل المتعدى لواحد نحو

غفر الله ذنوبي وكتب زيد الكتاب
إذا صيغ على استفعال للطلب وحب

تعديه لاثنين نحو استغفرت الله
الذنب واستكتبت زيدا الكتاب

وأما جر الثاني عن في قولهم استغفرت
الله من الذنب فاتضمن استغفرت

معنى استتبت ولو استعمل على أصله لم
يجز جره عن وقد أشير لهذا في شرح

السبب الرابع وهو صوغ استفعال
(٢) قوله ان ير بن الفسق وروى

قال هو في خطبة الكشف الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاما موقفا منقظا ونزله بحسب المصالح
منجما لانه أراد بالاول أنزله من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا وهو الانزال المذكور في أنا أنزلناه
في ليلة القدر وفي قوله تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن وأما قول القفال ان المعنى الذي
أنزل في وجوب صومه والذي أنزل في شأنه فتكاف لاداعي اليه والثاني تنزيله من سماء الدنيا الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو ما في ثلاث وعشرين سنة ولا يشكل على قول الزمخشري المذكور
قوله تعالى وقالوا لولا نزل عليه القرآن جلة واحدة فقرر نزل بجملة واحدة وقوله تعالى وقد نزل
عليكم في الكتاب أن اذا سمعتم آيات الله يكفر بها اشارة الى قوله تعالى وإذا رأيت الذين يخوضون في
آياتنا الاية وهي آية واحدة لان محل كون نزل المضعف. فبعد التدريج ما لم تقم قرينة على خلافه
كما هنا وهذا الجواب يفيد كلام الزمخشري حيث قال في هذه الآية نزل هنا معنى أنزل لا غير تجر
بمعنى أخبر والآن كان متدافعا بمعنى لان نزل للتدريج وجملة واحدة تنافيه فظهر أن ما قلناه مراده
فلا إشكال (قوله التضمن) سبق الكلام في قياسه والبيان والنحو وما يتعلق بذلك في الحروف
وبأقوله تنبئة (قوله رجب وطلع) أي مع أنه فعل لازم فقيل رجبكم الدار وطلع زيد البين
(قوله فرقت زيدا) من الفرق بمعنى الخوف ويختص التضمن عن غيره من المعديات بأنه قد
ينقل الفعل أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت الى مفعولين بعد
ما كان فاصرا وذلك في قولهم لا أولك نحاول لا أولك جهد الماضن معنى لا أمنع ومنه قوله
تعالى لا يأتونكم خيالا وعدى أخبر وخبر وحدث وأنبأ وأنبأ الى ثلاثة لاضمنت معنى أعلم وأرى
بعدها كانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر بالجار نحو أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم
نبشوا يعلم (قوله أي على سر) أي نكاح وهذا تفسير لسر (قوله مرصد) أي طريق وقول
الزجاج انه طرف رده الفارسي بأنه مختص بالمكان الذي يرصد فيه فليس مبهما ولا ينصب على
الطرفية الا ما كان مبهما (قوله ويلزم تقدير لام التعليل قبلها) هذا محل الشاهد أي حذف
الجار هنا قياسي (قوله وأن تكون هي التعليلية الخ) أي فهي بمعنى لام العلة وعلى هذا الشاهد
فيها ولا يحذف مع كى الا لام العلة لانها لا يدخل عليها جار غيرها بخلاف أختها قال الله تعالى وبشر
الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات شهد الله أنه لا اله الا هو أي بأن لهم وبأنه وترغبون أن
تنكحوهن أي في أن أو عن أن على خلاف في ذلك بين المفسرين (قوله شترت عينه) الشتر
القلب (قوله وأن يعرب الخ) هذا البيت لا يخالدا خارجي وقيل غيره وقيل

لقد زاد الحياة الى حبا * بناتى أمنهن من الضعاف
(٢) أحاذر أن ير بن الفقر بعدى * وأن يشرب رنقا غير صافي

وبعده ولولا هن قد سومت مهري * وفي الرحمن للضعفاء كافي

فقوله أن يعرب أي أخاف بعدموتى أن يعرب ان كسى الجوارى بكسر الهمزة فكسى لازم
والجوارى فاعل ويصح ضبط الهمزة بالفتح أي أخاف أن يعرب وقت أن كسى حذف المضاف
ومعنى ان كسى الجوارى صرنا كسوة فتنبوا أي تتجافى وتباعدوا ولا تنظر لهن والكرم بفتح
الكاف وكسر الراء يوصف به المفرد والمتى والجمع مذكرا كان مذكرا ومؤنثا ووصف من الكرم
والرنق مصدر رنق الماء تكدر وسكنه ضرورة والعجايف الهزيلات جمع عجايف على غير قياس لان

البؤس كافي شرح الجماسة وقوله غير صافي كذا في الامير والذي في الشواهد والجماسة بعد صافي وهو المناسب كتبه مصححه

(الباب الخامس من الكتاب في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض)

(على العرب من جهتها وهي عشرة)

(وارع الذي يطلبه معنى الكلام لتجرى الحكم على ما قد يرام) (ان كثيرا غلطوا فيما نسب فرأت الاقدام لمالم تصب)
(فواجب علم الذي سأذكر على الذي يعرب ما قد سطروا) (٩٤) (مفردا أو مر كبا وقد ذكر منعلا عراب فواتح السور)
(من أجل إذا قد غلط الذأ عربا)

بيت المفصل بشئ أعربا

يعني أن الأولى من الجهات العشر التي يدخل الاعتراض منها على العرب أن يراعى ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعى المعنى ولذا يجب على العرب تقديم فهم معنى ما يعربه مفردا أو مر كبا ولذا لا يجوز أعراب فواتح السور كالم وطه ون وق وحم وطسم ونحو ذلك على القول بأنهم الملتصبة الذي استأثر الله تعالى بعلمه وإذا غلط من أعرب بيت المفصل ونصه

لا يبعد الله التلب وال

غارات إذا قال النخيس نعم إذا قال ان نعم حرف جواب ولوراعى معنى البيت لعلم أن نعم هنا واحد الانعام وهو خبر مبتدأ محذوف وهو محل الشاهد في البيت

(والاصل قال وقع اجتماع من غير قصد فاراع لا يضاع)

(بعالم غضنفر راني)

(أعني به البحر بأحيان)

(فوقع السؤال منه لي على)

بيت زهير فأجبت عاجلا

أفعل وفعل لا يجمع على فعال وكاف أى كفاية يعنى هذا الشاعر أن حبى للحياة وتخلقى عن الحرب انما هو لأجل بنائى فاني ان قتلت لم يبق لهن من يقوم بأمرهن فيعربن ويجمعن وتنوعين من تزوجهن عنهن ولولا هن سومت مهري للعرب أى جعلت له علامة والى هذا يشير الحديث الولد محبته مبغلة والله تعالى أعلم وأعلى وأحكم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(مبحث الباب الخامس من الكتاب)

(في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على العرب من جهتها وهي عشرة)

(مبحث الجهة الأولى)

(قوله لا يبعد الله التلب الخ) التلب هو لبس السلاح ونصف البيت لام الغارات والنخيس الجيش له خمسة أقسام مقدمة وساق وميمنة وميسرة وقاب والبيت للرقش الأكبر عمرو وقيل عوف بن سعد ابن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة والاصغر ابن أخيه زمعة بن سفيان بن سعد الخ وأول القصيدة هل بالديار أن تحجب صمم * لو كان رسم ناطقا كلم الدار قفسر والرسوم كما * رقص في ظهرا لا ديم فلم وبهذا البيت سمي مرقشا ومنها

الشعر مسك والوجه دنا * نير وأطراف الأ كف عنم

ليس على طول الحياة ندم * ومن وراء السرء ما يعلم

ولهم مرقس بفتح الميم والقاف وسين مهملة طائي أحد بني معين بن عبود واسمه عبد الرحمن ولهم برقص بالبلاء شاعر تميمي مدح العباس رضى الله تعالى عنه (قوله ان نعم حرف جواب الخ) حكى ابن هشام أن بعض الناس حكى له أن بعض مشايخ الأقرأ أعرب لتلميزه نعم هنا حرف جواب ثم طلبا محل الشاهد فلم يجداهم فلماذا قال حسنت لغة كنانة في نعم الجوابية وهي نعم بكسر العين فانهم فروا من هذا وجعلوا حرف الجواب مكسورا العين مع فتح النون (قوله تقى نقى الخ) التهكة الانتهاك بالاسر والعقوبة أى انه لم يكثر الغنيمة بسبب أسر وعقوبة شخص قريب له بل لذاته والحقلد بفتح الحاء وكسرها الضيق البخل والضعيف وكرج السى الخلق وهو في البيت كعملس (قوله فاذا هو السى الخلق الخ) الظاهر أنه انما أتى بهذه العبارة المحتملة لعود الضمير فيها على الحقلد وعلى أبي حيان تبكي تا لا بى حيان لما كان بينهما من المناقشة في مسئلة بيانته والشأن ان المغاربة يكونون

سبئي

(لا يقع الجواب الا ان وقع مثل لعنى اللفظ فافهم تتبع)

(فبين المسؤل عنه فأجيب بالحق والامر بذأ غير معيب)

يعنى أن ابن هشام قال قد سألتني أبو حيان وقد عرض اجتماعنا بلا قصد علام عطف بحقلد من قول زهير

تقى نقى لم يكثر غنيمة بنهكة ذى قربي ولا بحقلد

فقلت حتى أعرف ما الحقلد فنظرتا فاذا هو السى الخلق فقلت

هو معطوف على شيء متوهم اذا المعنى ليس بمكثر غنيمة ولا بمقلد فاستعظم ذلك (لكن ما قرره الاصل هنا غدى بعيد نهجه قد وهنا) لشذوذه عند الناظم حفظه الله والراجح عنده عطف حقلد على بنهكة باعادة حرف الجر على تقدير مضاف أى ولا بنهكة حقلد

(والبعض عن كلاله قد سئل بمثل ذا أجاب هكذا جلا) (وبعده أجاب بالتمييز ووجهه أبدي لذي التمييز)

(فأصله برثه فحذف فاعله والفعل بنى فاعرفا) (فارتفع الضمير ثم حشا بها التميز كذا قد رثا)

يعنى أن بعض الطلبة سئل عن اعراب كلاله من قوله تعالى وان كان رجل يورث كلاله أو امرأة فقال أخبروني ما الكلاله فقالوا له الورثة اذا لم يكن فيهم أب فأعلى ولا ابن فأسفل فقال هي اذا تميز وتوجيه قوله أن الاصل وان كان رجل يورث كلاله ثم حذف الفاعل وهو كلاله وبنى الفعل للفعل فارتفع الضمير المنصوب المتصل واستتر ثم حشا بكلاله تميزا

(والاصل قال ذا السؤال حسنا وما به أجاب عنه حسنا) (فان تميزا بفاعل وقد حذف ذا الفعل لديهم ما ورد)

(فأنى ضرب قل أخوك رجلا أوزيدا وما يأتيك) (٩٥) (نعني بما بعيد فعل نائب ما بعده التمييز فيما أعربا)

يعنى أن الاصل وهو ابن هشام في مغنيه قال أصاب هذا النحوى سؤاله عن معنى الكلاله وأخطأ في جوابه بأنها تمييز لان التمييز بالفاعل بعد حذفه لغرض نقض لذلك الغرض وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طي ذكر الفاعل فيها ولذا لا يوجد في كلامهم ضرب أخوك رجلا على أن أخوك نائب عن فاعل ضرب ورجلا تمييز

(ان قلت في بسع الذي ورد

حذف لفاعل وذكر معتمد)

(ذكر وحذف متناهيان

وما هما يا صاحبي نسيان)

(حذفه بحملة وذكره

بحملة أخرى أحب انبهوا)

يعنى أنك اذا قلت حذف الفاعل من

قوله تعالى يسبح له فيها بناء يسبح

للفعل ثم حشا به بعد ذلك قلنا ان

سبى الاخلاق فلذا قال السبى الخلق (قوله هو معطوف على شيء متوهم الخ) قال الدماميني يحتمل أن العطف على بنهكة على حذف مضاف أى ولا بنهكة حقلد أى شخص متصف بسوء الخلق لدناءة الحقلد وهو لا يتوجه الا على شريف والمعنى أن هذا المدوح لا يكثر غنيمة بنهكة قريب له ولا بنهكة شخص متصف بسوء الخلق اذ هي صفة نقض من صاحبها تقتضى أن لا يفخر بأسره لكمال نقضه وانما يكثر الغنيمة بالاشراف وأهل الكمال هذا اذا كان الحقلد هو السبى الخلق وأما ان كان الضعيف اتجه المعنى اتجاها قويا قال الشمني وهذا التقدير يقتضى أن المراد بالنهكة الاسر والذي في الصحاح نهكة السلطان عقوبة بنهكة نكاحا ونهكة بالغ في عقوبته وكذلك يقال في الحث على القتال انه كواوجه القوم يعنى اجهدوهم أى ابغوا جهدهم ولك أن تقول لا حذف والمراد أنه لا يستعين بحقلد (قوله الناظم لكن ما قرره الاصل هنا الخ) يشير بذلك الى كثرة حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فينبغي الاقتصار عليه دون غيره ولصحة المعنى عليه (قوله يعنى أن بعض الطلبة) يعنى من كبار طلبة الجرولى كما قاله الشلوبين (قوله نقض لذلك الغرض الخ) قد يقال ان الغرض الذى حذف هنا الفاعل لاجله الاجمال ثم انه فصل بعد والاجمال أولاً ثم التفصيل أوقع في النفس وحينئذ فكلام النحوى ظاهر ثم عدم السماع (قوله ولذا الخ) أى ولا جمل كون التمييز بالفاعل فيه نقض للغرض الذى حذف لاجله (قوله ضرب أخوك الخ) أصله ضرب أخاك رجل ثم بنى الفعل للفعل فارتفع أخاك على أنه نائب فاعل وأعرب رجل تمييزا (قوله الناظم ان قلت الخ) هذا جواب عما يقال اننا نسلم أن ذكر الفاعل بعد حذفه لغرض نقض الغرض والدليل القراءة السبعية في الآية (قوله من جملة أخرى الخ)

المستوع لذكر هذا الفاعل بعد حذفه كونه من جملة أخرى لان رجلا فاعل لفعل محذوف دل عليه الكلام

(ومثل ما أعرب هذا المغرب اعراب بيت قد أتى يستغرب)

يعنى أن بعضهم أعرب هذا البيت وهو بسط للاضياف وجهار جبا بسط ذراعيه لعظم كلبا

كاعراب كلاله بالتمييز فقال ان بسط مصدر مضاف لمفعوله النائب عن فاعله فهو في محل رفع ثم حشا بالفاعل تمييزا وهو كلب

(ان قلت ما به اعرابها قلت بقدر مضاف فعها) (بكونها حالا وكان ناقصه أو هي تامة وذا الفعل صفة)

(أو الكلاله لديهم خبر والفعل قبل صفة قد قرروا) (وان تفسرها بعيت فهي في ذلك كذا ولا مضاف فاقتي)

(أو بالقرابة ففعول له وذلك ظاهر كما حرره)

يعنى أنك ان قلت ما الصواب في اعراب كلاله في الآية قلنا بقدر لها مضاف أى كلاله وهو اما حال من ضمير يورث وكان ناقصة ويورث خبرها أو تامة ويورث صفة رجل واما خبر فيورث صفة رجل أما اذا فسرت الكلاله بالميت الذى لم يترك ولدا ولا والدافهى حال والخبر يورث

أو خبر ويورث صفة ولا يحتاج لتقدير مضاف وإذا فسرت بالقرابة فهي مفعول لاجله
 (والبيت خرج على القلب كما يعرف ذاتي مهيع لهم سما)
 يعني أن البيت يخرج على قلب الاعراب وهو نصب الفاعل ورفع المفعول فكلما فاعل وذراعيه مفعول في محل رفع قال ابن بون
 ورفع مفعول به لا يلبس * مع نصب فاعل روي ولا تنس (٩٦)

(والاصل قال انني سأذكر
 أمثلة لها علوم تكثر)
 (مهم بانيتها على ظاهرها
 قطعاً تلك النقص فادر مالها)
 (ان لم ترد بالبال اذا كررت
 لفهم معناها حبت دون مين)
 (من ذلك أن نفع معطوف على
 أن نترك الذجا بظاهر جلا)
 يعني أن ابن هشام في معنيته قال اني
 سأذكر أمثلة لها معان تكثر متى بني
 المعرب فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر
 في موجب المعنى حصل الفساد
 أحدها قوله تعالى أصواتك تأمرك
 أن نترك ما بعد أبونا أو أن نفع
 فيتبادر أن أو أن نفع معطوف على
 أن نترك والمعنى يأتي ذلك بل
 أن نفع معطوف على ما الذي هو
 مفعول نترك
 (وبيت شاعر وقول الله
 لا تسأموا بالواو قبل الناهي)
 يعني أن من تلك الأمثلة بيت الشاعر
 وهو
 لن مارأيت أبابن يد مقاتلا
 أدع القتال وأشهد الهيجاء
 فانه يحتمل أن أشهد معطوف على
 أدع وليس كذلك بل المعنى يدل على
 أن أشهد معطوف على القتال الذي

أي فهو واقع في جملة استثنائية ولا يصح الدليل بها الا لو كان مذكورا في الجملة الاولى (قوله)
 فيتبادر أن أو أن نفع معطوف على أن نترك الخ) أي وذلك باطل لانه لم يأمرهم أن يفعلوا
 في أموالهم ما يشاؤون وإنما أمرهم بفعل ضده ما يفعلونه في أموالهم فكانوا لا يوفون الكيل
 ولا الميزان فقال أو فوالكيل والميزان بالقسط ولا تبخسوا الناس وأدوا الزكاة (قوله) بل أن نفع
 معطوف على ما الذي هو مفعول نترك والمعنى أن نترك أن نفع نعم من قرأ نفع وتشاء بالتاء
 لا بالنون وهي قراءة ابن أبي عبلة ومثلها قراءة أبي عبد الرحمن وطلحة نفع بالنون وتشاء بالتاء
 والعطف على أن نترك أي أصواتك تأمرك أن نترك وأن نفع في أموالنا أي فكانه لما أمرهم
 بضد ما يفعلونه في أموالهم كانه هو الذي يفعل فيها ما يشاء وموجب الوهم المذكور أن المعرب
 يرى أن والفعل مرتبين وبينهما حرف العطف (قوله) فانه يحتمل أن أشهد معطوف على أدع
 أي لتوهمه أن الفعلين متعاطفان حين يرى فعلين مضارعين منصوبين وقد تقدم في فصل لما
 أن ذلك خطأ لانه اذا كان الفعلان متعاطفين كان كل من الفعلين منفيا بل فيكون المعنى لا أدع
 القتال ولا أحضر الهيجاء وهذا تناقض لان الهيجاء هي القتال فأول الكلام يقتضي ملازمته
 لها وأخر الكلام يقتضي عدم حضوره لها والمخلص منه ما ذكر (قوله) معطوف على القتال الخ)
 أي فهو عطف مصدر مؤول على اسم خالص من التأويل بالفعل على حد

* ولبس عباءة ونقر عيني * أي لن أدع القتال ولا أدع شهود الهيجاء (قوله) أن تكتبوه الخ) أي
 الدين حال كونه صغيرا أي قليلا وكبيرا أي كثيرا (قوله) فالظاهر تعلق الـ بتكتبوه الخ) أي وهو
 فاسد لا يقتضاه استمرار الكتابة الى أجل الدين لان المعنى عليه أن تكتبوه كتابة مستمرة الى أجله
 وهذا لا يصح اذ الكتابة تقع في زمن يسير ولا تمتد للأجل الذي هو وقت حلول الدين (قوله) فن ورائي
 ليس متعلقا بخفت كما هو الظاهر) أي لانه فاسد في المعنى ووجه الفساد أن الخوف واقع في الحال
 لا فيما يستقبل فلو جعل من ورائي متعلقا بخفت لزم أن يكون الخوف واقعا في المستقبل أي بعد
 موته وهو ظاهر الفساد (قوله) بل متعلق بالموالي) أي لما فيه من معنى الولاية فهو في قوة
 المشتق أي خفت ولايتهم من بعدى وسوء خلاقهم لضياهم الدين وتبديله كما شاهدته في بني
 اسرائيل (قوله) أو متعلق بمحذوف حال) أي من الموالى أو مضاف اليهم أي كائنين من ورائي
 أو فعل الموالى من ورائي وأما من قرأ خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء وهو عثمان بن
 عفان ومحمد بن علي وعلي بن الحسين وزيد بن ثابت وابن عباس وسعيد بن العاصي والوليد بن مسلم
 فن متعلقة بالفعل المذكور بناء على أن قوله من ورائي معناه من قدامي والمعنى أنه ذهب الموالى

من

هو مفعول أدع الذي هو منصوب بلن وما مصدرية ظرفية
 منصوبة بأدع ومنها ولا تسأموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا الى أجله فالظاهر تعلق الـ بتكتبوه وليس المعنى على ذلك بل على أن الى حال من
 ضميره متعلق بمحذوف ومنها وانى خفت الموالى من ورائي فن ورائي ليس متعلقا بخفت كما هو الظاهر بل متعلق بالموالى أو متعلق
 بمحذوف حال كقبلة

من قدامى ودرجوا ولم يبق منهم من يقوى الدين فهبلى (قوله تركت بنا لوالخالج) هو لحرير
من قصيدة يمدح بها عبد العزيز بن مروان أولها

أربت بعينيك الدموع السوافح * فلا العهد منسى ولا الربيع نازح
وبعد بيت الشارح المشار إليه في النظم

منعت شفاء النفس من تركته * بها كالجسوى مما تحب الحسوانح
مدحتك يا عبد العزيز وطالما * مدحت فلم يبلغ فعالك مادح
تغذيلك بالأبناء في كل موطن * شباب فريش والكهول الخاجح

فقوله تركت خطاب لمحبوته ولو حال كفل العطر وحادنا أي أروا نامن جسدت الأرض فهي
مجودة إذا أصابها الجود بفتح الجيم وهو المطر العزيز وفي ابن المرحل

وحادت السماء جودا أمطرت * فهي تجود بمياه كدرت

والكرى النعاس ونلج صفة مخدوف أي دبق نلج أي كالنلج وكرمان بفتح الكاف اسم لبلدة بين
فارس وسجستان والفتح في كرمان أشهر من الكسبر وهي بلدة من بلاد الثلج وناصح أي شديد
البياض صفة للنلج ومعنى البيت تركت أي بها المحبوبة بناء عطشا ولوشنت أرواء بعيد القوم بر يق بارد
كالنلج في كرمان أفعلت (قوله لما فيه من معنى بارد الخ) إذا المراد وصفها بأن ريقها يوجد عقب
الكرى باردا فالتظن به في غير ذلك الوقت لأنه ينبغي أن تجوده به بعيد الكرى دون ما عداها من

الافوات (قوله وليس الأمر كذلك) لأنه قال الزمخشري أي فلما بلغ أن يسعى مع أبيه في أشغاله
وحوائجه قال ولا يتعلق مع بلغ لاقتضائه أنها بلغا مع أحد السعي ووجه الاقتضاء أن المعية
تسبب استحداث المصاحبة في الزمن وقد قيد الفعل بها فيجب الاشتراك فيها أي بلغ مع إبراهيم
حد السعي مع أن إبراهيم بلغ حد السعي قبل ولده وهذا بخلاف قوله تعالى وأسلمت مع سليمان
فان مع متعلقه بأسلمت وهو صحيح لان اسلام سليمان ممتد فالمتأخر بصاحب المتقدم وأما بلوغ
حد السعي لا امتداد فيه ولا يتعلق بالسعي لان صلة المصدر لا تقدم عليه وانما هي متعلقة

بمخدوف على أن يكون بيانا كانه قيل فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي فقيل مع من فقيل
مع أعطف الناس عليه وهو أبوه أي انه لم تستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مشفق (قوله ولا يضرب
تقدم معمول المصدر ان كان ظرفا أو جار الخ) وفاقا لبعضهم كالسعد والشمي ونصر الشبي
وأنا لا أرى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا أو شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدولك
البراءة والبلد الفرار وقال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في

مثله تكلف اه (قوله طرف لأعلم) أي لانه المعروف في استعمالها ويرد أنه المراد أنه تعالى يعلم
المكان المستحق للرسالة وهو ذات الرسول لأن علمه في المكان أي ذات الرسول فهو مفعول به
لامفعول فيه وحينئذ فلا ينتصب بأعلم الأعلى قول بعضهم بشرط تأويله بعالم (قوله اذا فسر

صرهن بقطعهن) أي لان قطع لا يتعدى إلى وهذا تفسير لصرهن على قراءة الضم يقال صرت
الشيء بمعنى قطعت (قوله وانما هو متعلق بخذ) أي وحينئذ في الآية تقديم وتأخير فكأنه قيل
خذ البيد أربعة من الطير فصرهن (قوله وأما ان فسر صرهن بأملهن) هذا تفسير لقراءة

الكسروهي قراءة حمزة وقرأ غيره بضمها وهما لغتان بمعنى الامالة يقال صار به يصوره و يصيره أماله

(كذا البيت قد أتى محتويا

نلج بكرمان على ماروبيا)
ونصه

تركت بنا لوالحا ولوشنت جادنا
بعيد الكرى نلج بكرمان ناصح
فالمبتادر تعلق بعبد بجادنا وليس
الامر كذلك بل هو متعلق بنلج لما
فيه من معنى بارد الذي هو المقصود

(كذا فلما بلغ الذي ورد

بقصة الخليل فيما يعتمد)

أي كذا من تلك الامثلة قوله تعالى
فلما بلغ معه السعي فالمبتادر تعلق
مع بلغ وليس الامر كذلك بل
متعلق بالسعي ولا يضرب تقدم معمول
المصدر ان كان ظرفا أو جار الكثرة

في كلامهم

(وحيث يجعل كذا صرهن

بحسبهم للفقراء عنا)

ومن تلك الامثلة انه أعلم حيث
يجعل رسالته فالمبتادر أن حيث
طرف لا أعلم أو مفعول به له وليس

كذلك بل لفعل دل عليه أعلم أي

يعلم حيث لأن اسم التفضيل

لا ينصب المفعول به الأعلى قول

ضعيف والله أعلم ومن تلك الامثلة

نخذ أربعة من الطير فصرهن البيد

فالمبتادر تعلق البيد بصرهن وهذا

لا يصح اذا فسر صرهن بقطعهن

وانما هو متعلق بخذ وأما ان فسر

صرهن بأملهن

(قوله فهو متعلق به) وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف أى الى نفسك فالواقع مفعول لا حيث
انما هو النفس لا الضمير المتصل لانه لا يتعدى فعل الفاعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل
الاقى باب ظن نحو أن رأاه استغنى فلا يحسبهم بمقارفة فمن ضم الباء وأما من فتحها ففاعل الفعل
ضمير مستتر للواحد والمفعول ضمير الجماعة فلم يتعد فعل المضمر لضميره بل لضمير غيره (قوله) فالتبادر
تعلق من بأغنياء الملح) لمجاورته له ويفسده أنهم متى ظنهم طأن قد استغنوا من تفقههم علم أنهم
فقراء من المال وأنهم استغنوا بالتعفف فلا يكون جاهلا بحالهم أى بل عالم بأنهم فقراء وحينئذ
فيخالفه بحسبهم الجاهل أى عن حالهم (قوله) بل متعلق بحسبهم ومعناها التعليل) وذلك
أن المعنى أن حالهم يخفى فيظن الجاهل بسبب تعففهم عن المسئلة أنهم أغنياء من المال لأن
عادة الغنى من المال أن يتعفف عن السؤال وبحر المفعول له بحرف السبب لفقد شرط من شروط
نصبه وهو اتحاد الفاعل لأن فاعل يحسب الجاهل وفاعل تعفف الفقراء ولانه معرف بالالف
واللام والاكثر فيما كان كذلك من المفعول له أن يدخل عليه حرف السبب وانما عرف للدلالة
على أن التعفف وقع منهم مرارا حتى صار معهودا وقيل من لا ابتداء الغاية أى من تعففهم ابتدأت
محسبة الجاهل لانه لا يحسبهم أغنياء غنى تعفف وانما يحسبهم أغنياء غنى مال (قوله) فن شرب
منه فليس مني الملح) في الانتصاف وفي هذه الآية دليل على أن الاستثناء اذا تعقب جملا لا يمين
عوده على الاخيرة واعترضه القرأني من وجهين أحدهما أن الاستثناء اما أن يعود الى الجملة
الاخيرة أو الى جميع الجمل واختصاصه بالاولى لم يقل به أحد ولا حجة في الآية لقيام دليل من
خارج دل على ارادة الاولى الثاني أن عود الاستثناء الى الجملة الاخيرة أو الى السك حيث لم يقرن به
ما يدل على خلافه (قوله) والمعنى يأباه) لاقتضائه أن من اغترف غرفة ليس منه وليس كذلك
بل ذلك الاعتراف مباح لهم وانما هو مستثنى من الاولى ووهم أبو البقاء في تجويزه كونه مستثنى
من الثانية وانما سهل الفصل بالجملة الثانية لانها مفهومة من الاولى المفصلة لانه اذا ذكر أن
الشارب ليس منه اقتضى مفهومة أن لم يطعمه منه فكان الفصل به كالفصل (قوله) فالتبادر
تعلق الى باغسلوا) أى وقد رده بعضهم كافي كلام القرأني بأن ما قبل الغاية لا بد أن يتكرر
قبل الوصول اليها والمراد بما قبل الغاية الحدوث الواقع قبلها وتكرره بنفسه بأن يقع مرتين
أو أكثر في محل واحد كضرب زيد الى أن مات أو تكرره بحسب أجزاء محله بأن يقع مرة
واحدة في محل ذي أجزاء متصلة كسرت من البصرة الى الكوفة وغسلت من الاصابع الى
المرفق لان في كل جزء من المسافة سيرا ومن المفعول غسلا (قوله) بل متعلق بأسقطوا محذوفا
في التلويح وذهب بعضهم الى أنه غاية للاسقاط وذكر والهاء هذا الكلام نفسين أحدهما أن
صدر الكلام اذا كان متناولا للغاية كالسند فانها اسم للجموع الى الابط كان ذكر الغاية للاسقاط
ماوراءها لالمد الحكم اليها لان الامتداد حاصل فيكون قوله الى المرافق متعلقا بقوله اغسلوا وغاية
له لكن لاجل اسقاط ماوراء المرافق عن حكم الغسل والثاني أنه غاية للاسقاط ويتعلق به كأنه
قيل اغسلوا أيديكم مسقطين الى المرافق فتخرج عن الاسقاط فتبقى داخلية تحت الغسل والاول
أوجه لظهور أن الجار والمجرور يتعلق بالفعل المذكور (قوله) بمعنى مع) أى كفى قوله
تعالى ويزدكم قوة الى قوتكم من أنصاري الى الله ولاتأكلوا أموالهم الى أموالكم خلافا لمن جعلها

فهو متعلق به ومنها يحسبهم الجاهل
أغنياء من التعفف فالتبادر تعلق
من بأغنياء وليس الامر كذلك بل
متعلق بحسبهم ومعناها التعليل
(كذا فن شرب منه وردا)

وآية الوضوء فيما قيد
ومن الامثلة فن شرب منه فليس
مني ومن لم يطعمه فانه مني الامن
اغترف غرفة بيده فالتبادر تعلق
الاستثناء بالجملة الثانية والمعنى يأباه
بل متعلق بقوله فن شرب منه لانه
مستثنى من الموصول أو ضميره الذي
هو فاعل شرب ومن الامثلة آية
الوضوء أى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم
الى المرافق فالتبادر تعلق الى باغسلوا
قال ابن هشام بل متعلق بأسقطوا
محذوفا قلت والاحسن أنها بمعنى
مع كقيل به وهو الصحيح أو أن
الايدي لا تنطلق الاعلى الا كف
وما تعلق به من الاصابع بدليل
والسارق والسارقة فاقطعوا
أيديهم ما وعليه فالغاية على بابها

والمراقف داخله والله أعلم وعلى

كلا القولين فهي متعلقة بأغسلوا

كذلك بيت ابن دريد قد أتى

منها على ما لاح فيما نبأنا

أي كذلك من الأمثلة بيت ابن

دريد وهو

إن امرأ القيس جرى إلى مدى

فأعناقها حمامه دون المدى

فالمبتدأ تعلق إلى بجرى وهو

يتناقض مع قوله دون المدى وإنما

هو متعلق بمحذوف أي قاصداً وطالبا

إلى مدى

(وقمها بعد لفظ عوجا

وقد حكى أبو بزة فأنما)

ومن الأمثلة فيما بعد قوله تعالى

ولم يجعل له عوجاً وقد حكى بعضهم

أنه سمع شيخاً يعرب لتلميذه فيما

بأنها صفة لعوجاً فقال له يا هذا كيف

يكون العوج فيما بل فما حال من

الكتاب أو من ضميره أو من ضمير

محذوف مع عامله أي أنزله فيما أو

بدل من عوجاً أو مفعول به لفعل

محذوف أي بل جعله فيما أي صيره

والله أعلم

كذلك ما ورد في أحوى وما

أتى بأخرجنا على ما علمنا

أي كذا من الأمثلة ما ورد عن

بعضهم أن أحوى صفة لغناء من

قوله تعالى فجعله غناءً أحوى وهذا

ليس بجداً إذا فسر الأحوى بالأسود

من الجفاف وأما إذا فسر بالأسود

من شدة الرى فلا يصح الوصف به

حينئذ للتناقض بل هي حينئذ حال

من المريع ومنها أن أخرجناه نبات

كل شئ فأخرجنا منه خضراً فخرج

منه حباناً كباب من النخل من طلوعها

فتوان دانية وجنات من أعقاب

منه حباناً كباب من النخل من طلوعها

للغاية وأخرج المراقف (قوله والمراقف داخله) وعلى هذا جمهور الفقهاء وحكى عن الشافعي

رضي الله تعالى عنه أنه قال لأعلم خلافاً في أن المراقف يجب غسلها ولذلك قيل إلى بمعنى مع وقيل

هي انما تفيد معنى الغاية (قوله إن امرأ القيس جرى إلى مدى الخ) امرأ القيس هو ابن حجر

الكندي ويلقب ذا القروح ويلقب أيضاً الذائد ويقال له الملك الضليل كما قيل

تنقل فلذات الهوى في التنقل * ورد كل صاف لا تنقل عند منهل

في الأرض أحباب وفيها منازل * فلا تبدل من ذكرى حبيب وممزل

ولا تتبع قول امرئ القيس أنه * مضل ومن ذاهبتهدى بمضلل

والمدى الغاية وهي طلب الملك وبدل على ذلك قوله لصاحبه

فقلت له لا تبدل عيالك أنما * تحاول ملكاً أو تموت فتعذرا

واعتاقه حبسه وحمامه موته ودون المدى أي دون تلك الغاية وهي طلب الملك (قوله وهو يتناقض

مع قوله دون المدى) لأن قوله دون المدى معناه عرفاً أنه لم يبلغ المدى فلا يقال إن الغاية الخارجة

يقال دونها لأنه بلغها ولم يتجاوزها (قوله وإنما هو متعلق بمحذوف أي قاصداً أو طالبا إلى مدى)

تقدير الشارح طالباً فيه نظراً لا يقال طلبت إلى كذا ويقال قصدته وقصدته له وقصدت إليه

ويجوز أن يتعلق بجرى على أن المعنى أراد الجرى أو على أن جرى على معناه الحقيقي لكن بتقدير

مضاف في الأخير أي دون قطع المدى (قوله بل فيما حال الخ) المراد بكونه فيما مستقيم معتدل

وفائدة الجمع بين نفي العوج وإثبات الاستقامة وفي أحدهما غنية عن الآخر التأكيد فرب مستقيم

مشهود له بالاستقامة ولا يخول عن أدنى عوج عند التصريح والمراد بكونه فيما على سائر الكتب

مصدقاً لها شاهد بصحتها والحاصل أن في فيما أوجهاً أحدها أنه حال من الكتاب والجملة من قوله

ولم يجعل اعتراض بينهما والثاني أنه حال من الهاء في له قال أبو البقاء والحال مؤكدة وقيل منتقلة

إلى الآن القول بالانتقال لا يصح الثالث أنه منصوب بفعل مقدر تقديره جعله فيما لأنه إذا نفي

عنه العوج فقد أثبت له الاستقامة والرابع أنه حال ثانية والجملة المنفية قبله حال أيضاً وتعدا الحال

لذي حال واحد جائز والتقدير أنزله غير جاعل له عوجاً فيما الخامس أنه حال أيضاً ولكنه بدل من

الجملة قبله لأنها حال وابدال المفرد من الجملة إذا كانت بتقدير مفرد جائز وهذا كما أبدلت الجملة

من المفرد في عرفت زيداً أبو من هو والضمير في له فيه وجهان أحدهما أنه للكتاب وعليه التخارج

المتقدمة والثاني أنه يعود على عبده وليس بواضح وقرأ العامة فيما بتشديد الباء مع فتح القاف

وأبان بن تغلب بفتحها خفيفة مع كسر القاف ووقف حفص على تنوين عوجاً مبتدأ لا ألفاً سكتة

لطيفة من غير قطع نفس اشعاراً بأن فيما ليس متصلاً بعوجاً وإنما هو من صفة الكتاب وغيره لم يعأ

بهمنا فلم يسكت من غير قطع اتكالاً على فهم المعنى (قوله صفة لغناء) الغناء مخفف الغناء

ومشدها ما يقذف به السيل على جانب الوادي من الحشيش والنبات والقماش بضم القاف

الشيء المجتمع من أمكنة والحواة سواد يضرب إلى الخضرة وقيل خضرة عليها سواد وفي الصحاح

الحواة سمرة (٢) وقال الأعلام لون يضرب إلى السواد أو الشديد الخضرة التي تضرب إلى السواد

(قوله فلا يصح الوصف به حينئذ للتناقض) أي لأنه ينحل المعنى فجعله يابساً شديد الخضرة وهو

تناقض فجعله صفة لغناء يجعل فيما صفة لعوجاً بخلاف المعنى الأول جعله جافاً أسوداً ومن

(٢) قوله وفي الصحاح الخ الذي فيه الحوة سمرة الشفة والحواة سمرة تضرب إلى السواد فانظره كتبه معصمه

الحفاف واليبس (قوله فيمن رفع جنات) الذي رفعها هو محمد بن أبي ليلى والاعشى وأبو بكر في رواية عنه عن عاصم وأنكر أبو عبيد وأبو حاتم هذه القراءة قال أبو حاتم هي محال لأن الجنات من الاعناب لا تكون من النخل ولا يسوغ انكارها ولها وجه جيد في العربية وهو أنها مبتدأ خبره محذوف قدره النحاس ولهم وقدره أبو البقاء ومن الكرم لقوله تعالى ومن النخل ووجعها الطبرى على أن جنات عطف على قنوان قال أبو البقاء ولا يجوز ذلك لأن العنب لا يخرج من النخل وقال الرمنشري بعد أن قال وقنوان رفع بالابتداء ومن النخل خبره ومن طلعها بدل منه كأنه قيل وحاصلة من طلع النخل قنوان ويجوز أن يكون الخبر محذوف لدلالة أخر جنا عليه تقديره ومخرجة من طلع النخل قنوان وقوله وجنات من أعناب فيه وجهان أحدهما أن يراد ثم جنات من أعناب أى مع النخل والثاني أن يعطف على قنوان على معنى وحاصلة أو ومخرجة من النخل قنوان وجنات من أعناب أى من نبات أعناب قال التفتازانى أو رد على الأول أنه لا دلالة فيه على أن الاعناب والجنات من آثار القدرة ولا خفاء في أنه لا يختص بالوجه الأول ولا بالجنات والاعناب بل يجري في النخل والقنوان ويندفع بأن ذلك مقفوض إلى شهادة العقل ودلالة المقام وأورد على الثاني أنه يؤل إلى أن يكون المعنى ومن النخل جنات من أعناب وفساده ظاهر والجواب أنه إذا عطف جنات على قنوان كان من أعناب عطفا على من النخل فيصير من عطف مفرد على المبتدأ وأخر على خبره غايته أن المعطوف على المبتدأ يكون نكرة غير مخصوصة ولم يعرف منع ذلك وقد يجاب بأن من أعناب صفة جنات وهى لما كانت مغروسة تحت أشجار النخل جاز وصفها بكونها مخرجة من النخل مجازا لكون هيتها مدمركة من خدائها كما يدرك القنوان وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز أو بأن المراد أنه من باب عطف الجملة أى ومخرجة أو حاصلة من الخضر والكرم جنات من أعناب عطفا على قنوان وهو يجوز لا حاجة إليه على هذا التقدير أيضا لجواز أن تعتبر جنات من أعناب عطفا على قنوان وذلك المحذوف أعني من الخضر والكرم عطفا على من النخل وعنى بقوله أى من نبات أعناب أنه على حذف مضاف لأن البستان لا يكون من العنب بل من النبات والأشجار (قوله فلا يصح جعله فاعل المصدر وهو البيت من جهة المعنى الخ) لأنه يصير المعنى حينئذ والله على الناس أن يحج المستطيع فيلزم تأنيب جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج لكن هذا الالتزام مبنى على أن الألف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذي كرى والمعهود المستطيعون نعم يكون من استطاع من قبيل الإظهار في موضع الضمار (قوله قبل أنه ضرورة) التحقيق أن إضافة المصدر إلى المنصوب والاتباع بعد ذلك بالفاعل ليس بالكثير روى يحيى بن الحرث عن ابن عامر أنه قرأ ذكر رجلة ربك عبده زكرياء برفع عبده وزكرياء قال في المعنى والحق جواز ذلك في النسخة إلا أنه قليل (قوله بدل بعض) أى وحذف الرابط لفهمه أى من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البديل والمبدل منه بالاجنبي وهو المبتدأ (قوله أو مبتدأ الخ) هذا مذهب الكسائي فإن كانت موصولة تخبرها محذوف أو شرطية فالمحذوف جوابها والتقدير عليهم ما من استطاع فليحج وعلى جعل من بدلا أو مبتدأ موصولة أو شرطية للعموم مخصص اما بالبديل أو بالجملة (قوله الذين اتخذوا الحج) هو صفة لمحذوف أى الأصنام الذين اتخذوا وفيه أنه يفيد أن المتخذ قربانا للأصنام فيجاب بأن المفعول الأول محذوف

فيمن رفع جنات فلا يصح عطفه على قنوان بل مبتدأ تقدير خبره لهم أو هنالك جنات

(كذا من استطاع ثم قد ورد

أيضا بقرئنا لما قد يعتقد) أى كذا من الأمثلة من استطاع إليه سبيلا فلا يصح جعله فاعل المصدر وهو حج البيت من جهة المعنى وكذا من جهة الصناعة لأن إضافة المصدر لمفعوله والاتباع بعد ذلك بفاعله قيل أنه ضرورة والمشهور أن من بدل من الناس بدل بعض من كل أو مبتدأ أى من استطاع فليحج ومنها قولنا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة والصواب أن مفعول اتخذوا الأول محذوف أى اتخذوهم والثاني قربانا وآلهة بدل منه أو الثاني آلهة

أى اتخذوهم قربانا أى متقربا بهم (قوله وقربانا حال) فيه أنه يريد عليه أن الحال مقيدة لعاملها
 فيفيد أن توحيهم لا اتخذهم الآلهة في وقت التقرب بهم مع أنهم موخون على اتخاذهم دائما
 إلا أن يقال أنها حال مبنية أى أن من شأن الآلهة عندهم أن يكونوا قربانا لقولهم ما نعبدهم إلا
 ليقرّبونا إلى الله زلفى (قوله حصرت صدورهم) أى صدور الكفار الجائنين لكم (قوله دعائية)
 أى لآلهة كما قال غيره ورده الفارسي بأنه لا يدعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم
 الكفار بل المطلوب أن يدعى بكونهم يقعون في بعضهم حتى يهلكوا بعضهم ولك أن تجيب بأن
 المراد الدعاء عليهم بأن يسلبوا بالمرض أهلية القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحد البتة
 (قوله لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) الجمع ليس قيدا وانما عبر به مشاكلة لقوله أم اتخذوا آلهة
 وكذلك قوله فيهما ليس قيدا وانما عبر به لأن هذا دليل اقناعي بحسب ما يفهمه المخاطب وبحسب
 ما فرط منهم وهم انما اتخذوا آلهة في الأرض والسماء لا فيهما وراهما كاللائكة الخافين حول
 العرش (قوله بل لا معنى غير) ظهر اعراضها على ما بعدها ولا يصح أن تكون استثنائية لأن
 مفهوم الاستثناء فسادا حاصله أنه لو كان فيهما آلهة لم يستثن الله منهم لم نفسدا وليس كذلك
 بل متى تعدد الآلهة لزم الفساد مطلقا وللوصف بالشرط منها تنكير الموصوف أو قر به من الذكرة
 بأن يكون معرفتاً بالجنسية ومنها أن يكون جعاصر يحاكية أو ما في قوة الجمع ومنها أن
 لا يحذف موصوفها عكس غير وقوع الوصف بالا كواقع الاستثناء بغير الأصل في الاستثناء
 وفي غير الصفة ومعنى لفسدتا أى خربتا عن نظامهما المشاهد لوجود التمايز بينهم على وفق
 العادة عند تعدد الخاك من التمايز في الشيء وعدم الاتفاق عليه وذلك لأن كل أمر صدر عن اثنين
 فأكثرم يجر على النظام ويدل العقل على ذلك وذلك أن الله قد رنا الهين لكان أحدهما إذا انفرد
 صح منه تحريك الجسم وإذا انفرد الثاني صح منه تسكينه فإذا اجتمعا وجب أن يبقيا على
 ما كانا عليه حال الانفرد فعند الاجتماع يصح أن يحاول أحدهما التحريك والآخر التسكين
 فاما أن يحصل المرادان وهو محال واما أن يمتنعوا وهو أيضا محال لأنه يكون كل واحد منهما عاجزا
 فنبت أن القول بوجود الهين يوجب الفساد فكان القول به باطلا (قوله على نزع الخافض)
 لما كان المشهور أن نصبه على الحال تركه وتعرض للجواب على أى الحسن (قوله لا من في غيره)
 أى فكيف يقول إن المعنى كلفهم فيه (قوله ويمكن الخ) جواب عن أى الحسن وحاصله أنه
 يمكن أن أباه الحسن انما قال أن النصب على نزع الخافض ليس في هذا المثال بل في كلنى فاه (قوله)
 بأن جعل ضمير الغائب في محل ضمير المخاطب وضمير المخاطب في محل ضمير الغائب أى فالأصل
 كلمته من في إلى فيه ثم أنه قلب ضمير المتكلم إلى ضمير المخاطب هذا هو الصواب ولا عبرة بما في الشرح
 فاه سهوا فافهم وانما طلب أبو الحسن الكلام لفهم المعنى فلا يرد عليه سؤال أبي العباس (قوله أطولم
 ان مصابكم الخ) هو للعرجي عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان منسوب للعرج محل بطريق مكة
 حكى عن الزبدي أنه قال في اعراب رجل المذكور في هذا البيت أن الصواب رجل بالرفع خبر الان
 وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا يتحصل له معنى البتة وله حكاية مشهورة بين
 أهل الادب ورواها عن أبي عثمان أن بعض أهل الذمة بذله مائة دينار على أن يقرئه كتاب
 سبيويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة الاحتياج فلأمله تلي ذلك المبرد فأجاب به أن الكتاب

وقربانا حال أو مفعول لأجله

(كذلك ما أنبته المبرد

في آيتين ضعفه بعنف)

أى من الأمثلة قول المبرد أن قوله

تعالى حصرت صدورهم أن يقاتلوك

أو يقاتلوا قومهم دعائية والصواب

فيها أنها حالية على تقدير الواو وقد

ومنها قوله أيضا في لو كان فيهما

آلهة إلا الله لفسدتا أن اسم الله بدل

من آلهة وليس الأمر كذلك لفساد

المعنى عليه بل لا معنى غير وهو

واسم الجلالة نعت لآلهة وهذا

يظهر ضعف قول المبرد

(وما عن الاخفش من ذا أيضا

وعده للبيت فيه بقضى)

أى من الأمثلة ما روى عن الاخفش

في كلمته فاه إلى أن انتصاب فاه

على نزع الخافض أى من فيه ورده

المبرد لأن الانسان لا يتكلم الا من

في نفسه لا من في غيره ويمكن أن

يكون الاخفش انما قال ذلك في

كلنى فاه إلى في أو فاه في المثال الاول

على جهة القلب بأن جعل ضمير

الغائب في محل ضمير المخاطب

وضمير المخاطب في محل ضمير

الغائب والأحسن تركه الكلام في

هذا وجعله في هذا البيت وهو

أطولم ان مصابكم رجلا

أهدى السلام بحجة ظلم

مستعمل على ثلاثمائة وكذا كذا آية من كتاب الله تعالى فلا ينبغي تمكين ذي من قراءتها
قد رآن غنت الى آخر ما في الشرح (قوله الواثق) هو أبو جعفر هرون بن محمد المعتصم بن هرون
الرشيد يبيع بالخلافة بعد موت أبيه وسنة ست وثلاثون سنة فأقام خليفة خمس سنين وتسعة أشهر
ومات يوم الاربعاء لست بقين من ذي الحجة سنة اثنتين وثلاثين ومائتين ولما مات ترك وحده واشتغل
الناس بالبيعة للتوكل فجاء جرد أي فأر فاستل عينيه وأكلهما فسيحان المعز المذل الذي فهر عباده
بالموت فأنالله وأنا لله راجعون وكان الواثق شجاعا مسرفا في التمتع بالنساء حتى انه أكل ذلك لحم
الاسد فولد له امرأته تلتف منها وكان أديبا ومن شعره

حياله بالرجس والورد * معتدل القامة والقدر

فألهبت عيناه نار الجوى * وزاد في اللوعة والوجد

نكتت بالملك وصالاله * فصار ملكي سبب البعد

مولي تشكى الظلم من عبده * فأنصفوا المولى من العبد

(قوله وظلم خبران) ولهذا لا يتم المعنى بدون قوله أبو عثمان فأخذ اليزيدي في معارضي فقلت
له هو كقولك ان ضرب بلكز يدا ظلم (قوله وردة للبصرة مكرما) ثم قال المازني لتلميذه المبرد
تركنا له مائة فعوضنا ألفا فتنبه قال الدماميني ويصح قول اليزيدي أيضا وله معنى صحيح وهو ان
رجل خبران وجملة أهدي أو رد صفة وظلم خبر لمخدوف أي هي ظلم أي الاصابة ويحتمل أن ظلم
صفة لرجل بمعنى مظلوم للبالغة كضرب الامير وعلى هذين الاعرابين فصاب اسم مفعول أي ان
هذا الذي أصبتموه بما فعلتم معه من الخفاء هو الرجل الموصوف بذلك أي بكونه أهدي السلام
تحية وتوددا وهذا أي اصابتمكم له بالخفاء ظلم لان من حيا أحبته وتودد باهداء السلام اليهم جدير
بأن لا يجني وأن لا يصاب أو هو الرجل الموصوف بالصفيتين وكلام الشارح التابع لغيره مبني
على أن مصابكم مصدر والمعنى ان اصابتمكم رجل مظلوم فأخبر باسم الذات عن المعنى وقوله أظلم
الهمزة فيه النداء أي يا مظلوم فهو نداء للمجوبة أي شديدة الظلم ان اصابتم الرجل الموصوف بكونه
أهدي لك السلام ظلم

(مبحث الجهة الثانية أن يراعى المعرب معنى صحيحا)

وهذه الجهة عكس الجهة الاولى ولا ينظر في صحة الاعراب الى الصناعة فيفسد الاعراب صناعة
(قوله) فاذ ظرف لفعل مخدوف تقديره مقتكم) وقول بعضهم انها ظرف للقت الاول
او الثاني كلاهما ممنوع أما امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى لانهم لم يعقبتوا أنفسهم ذلك الوقت
وانما يعقبتونها في الاخرة عند دخولهم النار ودعائهم للايمان في الدنيا وأما امتناع تعليقه
بالاول وهو أي جماعة منهم الزمخشري فلا ستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي
(قوله) ولا يضر فصله عنه بالخبر) أي الاجنبي وهو أكبر ان قلت الخبر ليس أجنيا من
المتبادر لانه معمول له أجيب بأنهم جعلوه أجنيا لاختلاف جهة العمل لان عمل المتبادر في الخبر
من حيث انه مبتدأ وعمله في الظرف من حيث انه مصدر (قوله) لتوسعهم في الظروف الخ
هذا مذهب الزمخشري ومذهب غيره كالسعد المنع وهذه الآية انما هي من الجهة الثانية
على اعتبار تعلق اذ تدعون بالقت الاول والنداء هو الزبانية قال السيد ينادون في النار وقال

حكى أن هذا البيت غنت به جارية
عند الواثق فاختلف الحاضرون
في نصب رجل ورفع وأوجب
الجارية نصبه وادعت أنها قرأت
كذلك على أبي عثمان المازني فأمر
الواثق باشخاصه من البصرة فلما
حضر أوجب النصب على أنه
مفعول به للمصدر المبني وظلم خبران
وقال هو مثل ان ضرب بلكز يدا ظلم
فاستحسنه الواثق وأعطاه ألف
دينار وردة للبصرة مكرما

(الجهة الثانية أن يراعى المعرب

معنى صحيحا)

(مثلا كثيرة لا تحصر

لكن ذهناك أخي يفسر)
يعني أن المثل التي يتعين على المعرب
أن يراعى فيها معنى صحيحا ولا
ينظر في صحة الصناعة كثيرة
لا تحصر لكن ذهناك يفسر ما ورد
من ذلك غليظا ويعني فيه النظر
فيها ان الذين كفروا ينادون لمقت
الله أكبر من مقتكم أنفسكم اذ
تدعون الى الايمان فاذ ظرف لفعل
مخدوف تقديره مقتكم قلت
والاولى جعله متعلقا به قلت ولا
يضر فصله عنه بالخبر وما تعلق به
لتوسعهم في الظروف بكثرة والله أعلم

فتأذ يوم القيامة واللام لام الابتداء أو لام القسم قال ابن الحاجب في أماليه العامل في أذ تدعون على وجه المقت الأول ومعناه لمقت الله ياكم في الدنيا أذ تدعون إلى الإيمان فكفرون أكبر من مقتكم أنفسكم في الآخرة وليس فيه من الاعتراض سوى الفصل بين المصدر ومفعوله بالاجنبي والجواب الاتساع وقيل العامل فيه مقتكم الثاني فيكون المعنى لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم أذ تدعون فاعتراض عليه بما تقدم وهو أنهم لم يعمتوا أنفسهم إذ كانوا يدعون في الدنيا فأجيب بأن المراد اذصح كونكم تدعون فعلى هذا يكون أذ تدعون للآخرة أو يكون المراد بأنفسكم أمثالكم من المؤمنين فيكون أذ تدعون للدنيا **(قوله)** ومنها يوم تجد فانه مفعول به لفعل محذوف الخ) خلافاً لمن زعم أنه ظرف ليجزركم كما حكاه مكي قال وفيه نظروا الصواب الجزم بأنه خطأ لأن المحذوف في الدنيا لا في الآخرة ولا يكون مفعولاً به ليجزركم لأن يجزركم قد استوفى مفعوله **(قوله)** لأن ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها أي لأن لها الصدر ولوجود الفاء العاطفة وهي تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها فالمنع لا مبرر وقد يقال لصاحب هذا القول أن يجعل أماً محذوفة وهو من مظان حذفها قياساً أي وأما عوداً فما بقي وحينئذ فلا يمنع التقديم لغرض الفصل بين أماً والفاء بجزء مما في خبرها ولو كان عاملاً مقترناً عاملاً الصدر نحو أماً زيدا فإني ضارب على ما ذهب إليه المبرد وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وغيره **(قوله)** ويوم يرون الملائكة مفعول به (لاذكروا) أي أو أحدروا ولا ترى أن اليوم لو علق بشئ لم يصح من وجهين كونه مصدراً ومفعولاً لا يتقدم عليه وكونه اسماً لا ولا لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وأما اليوم يأتيهم ليس مصر وفاعلهم فعلى الخلاف في جواز تقدم منصوب ليس عليها وعندهم فعلى القول بمنع تقدم خبرها عليها يمنع تقدم معمول الخبر عليها وعلى القول بجواز تقدم خبرها عليها يجوز أن يتقدم معمول الخبر عليها **(قوله)** وفاؤ كما الخ) وفاؤ كما مبتدأ وكالربيع خبر وبأن تسعدا أي بأن تسعداني وتعاوناني بالبقاء عند ربيع الاحبة والحال أن الدعاء الهامس أشجاء أي أحرزته متعلق بالمصدر أعني وفاؤ كما وقد علمت أن الخبر أجنبي من المصدر وأشجاء أحرزته والطاسم الدارس والساجم الهامس وهو الفائض **(قوله)** اباد بكسر الهمزة حتى من معدأ أي لسنا قبيلة اباد التي جعلت دارها تكرير بمشاة فوقية مفتوحة فكاف سا كنه فراء مكسورة فتناة تحتية سا كنه فتناة فوقية بالدمية بتكرير بنت وائل وتمنع أي تلك القبيلة أي أن هذه القبيلة لاجلها تبقى الزرع في تلك الأرض ولا تحصد لثلاثاً كل منه فيذهب والصواب تعليق دارها وبأن تسعدا محذوف أي جعلت ووفيتا ومعنى البيت وفاؤ كما يا صاحبي بما وعدتني به من الاسعاد أي المساعدة بالبقاء عند ربيع الاحبة انما يسليني ويذهب الحزن من قلبي إذا كان بدمع ساجم أي هامس كما أن الربيع انما يكون أبعد على الحزن إذا كان دارساً **(قوله)** أنظر بقية الامثلة في المعنى لا بأس بذكرها هنا تنميماً للفائدة وقطعاً للشوق الطالب اليها هناك فنقول منها تعليق جماعة الظروف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله لانه لا يرب عليكم اليوم ومن قوله عليه الصلاة والسلام لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت باسم لا وذلك باطل عند البصريين لأن اسم لا حينئذ مطول أي شبهه بالضاف وهو واجب النصب وليس مبنياً على الفتح إذ لا يكون كذلك إلا المفرد وانما التعليق في ذلك محذوف خبر المبتدأ الواقع بعد لا والتقدير لا عاصم اليوم

ومنها يوم تجد فانه مفعول به لفعل محذوف أي أذ كر يوم تجد ومنها وثوداً فما أبقى فانها معطوفة على عاد وليس مفعولاً به لابقى لأن ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ويوم يرون الملائكة مفعول به لاذكروا ومنها قول المتنبي

وفاؤ كما كالربيع أشجاء طاسمه
بأن تسعدا والدمع أشجاء ساجمه
وسأله أبو الفتح عن أعرابه فقال له
وفاؤ كما مبتدأ خبره كالربيع فقال
له كيف تخبر عن مبتدأ لم يتم لأن
بأن تسعدا متعلق بالمبتدأ الذي
هو مصدر فأجابه بأنه لضرورة الشعر
وقول الشاعر

لسنا كن جعلت إباد دارها
تكرير تمنع حبها أن يحصدا
فإباد بكسر الهمزة اسم قبيلة بدل
من من قبل تمام صلتها والمصدر
مع مفعول كالموصول مع صلتها فلا
يتمان إلا بعد تمامهما أنظر بقية
الامثلة في المعنى تستفد

كانت الامسطة عليها فتكون الامسطة على الحال فالمعنى هنا حينئذ لا يحاورونك الا قليلا من
الرجال الاملعونين * وقول آخر وكانوا فيه من الزاهدين ان في متعلقة براهدين المذكور وهذا
ممتنع اذا قدرت ال موصولة وهو الظاهر لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول فيجب حينئذ
تعلقها بأعني محذوفة أو براهدين محذوف فامدلول عليه بالذكور أو بالكون المحذوف الذي تعلق به
من الزاهدين اه وأجاب ابن الحاجب عن هذا بأن تقدم معمول الصلة على ال مغتفر وذلك لانها
على صورة الحرف فهي كأل المعروفة فليست كالموصولات غيرها من كل وجه ألا ترى أن صلتها
مخالفة لسائر الصلات اه وأما ان قدرت ال للتعريف فواضح ومنها قول بعضهم في سقياء ان
اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذلك لقل سقيا بال فان سقى يتعدى بنفسه فان قيل اللام للتقوية
أي انها متعلقة بسقيا على أنها التقوية لا على أنها التعدية مثل مصدق الما معهم فلام التقوية
لا تلزم وهذه اللام لازمة لا تفارق أصلا فدل على أنها ليست للتقوية واذا امتنع تعلقها بسقيا عين
تعلقها بمحذوف أي ارادني لك هذا اه وقد تقدم أن ابن الحاجب حكى عدم لزوم اللام هنا وأنه
يقال سقياك وسقيا بال وسقيا بال وسقيا بال ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغواكم
من فضله أنه من الف والنسروان المعنى منامكم وابتغواكم من فضله بالليل والنهار وهذا يقتضي
أن يكون النهار معمول للابتغاء مع تقديمه عليه وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل وهذا يجوز
في الشعر فكيف في أفصح الكلام اه وفيه أن قول الزمخشري من باب الف لا يلزم عليه أن يكون
مراده العمل الذي قاله ابن هشام بل مراده ان الليل مرتبط معنى بالنهار وقوله والنهار مرتبط معنى
بالابتغاء بالليل خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك كائن بالليل والنهار والجملة معترضة حقها التأخير
ومنها قول بعضهم في فقل لا ما يؤمنون ان ما يعني من ولو كان كذلك لرفع قليل على أنه خبر لما
الموصولة الواقعة مبتدأ وهو منصوب على أنه مفعول ليؤمنون المتأخر وما صلة لتأكيده الفلة أي
يؤمنون ايماناً قليلاً وأن ما مصدرية وقليل منصوب على الظرفية خبر مقدم أي ايمانهم كائن في
قليل من الزمنة ومنها قول بعضهم في وما هو بحر حرجه من العذاب أن يعمران هو ضمير الشأن وان
يعمر مبتدأ و بحر حرجه خبر والمعنى أي شيء هو التعمير من حرجه من العذاب أي به عده عن النار ولو
كان كذلك لم يدخل الباء في الخبر الموجب كما هنا لان ما استفهامية أما ان كان الخبر منفيًا فإنه
تدخل عليه الباء وسواء كان خبر ما أو خبر المبتدأ المنفي عما بناء على أنها لا تعمل أو بليس أو المنفي
بلا فدخل الباء في الخبر يدل على أن ما نافية والضمير مبتدأ أول عائد على الاحد للشأن وان
يعمر مبتدأ ثان و بحر حرجه خبر الثاني والجملة خبر الاول أي وما ذلك الا حجة تعبره من حرجه ومبعده
عن العذاب أي عن النار فدخلت الباء على خبر المبتدأ المنفي عما وهو جائز ونظيره قول آخر في
حديث بدء الوحى ما أنا بقارئ ان ما استفهامية مفعولة لقارئ ودخول الباء في الخبر الموجب يأتي
ذلك فتعين أن ما نافية وبقارئ خبر المبتدأ وهو الضمير ومنها قول الزمخشري في أينما تكونوا
يدرككم الموت فممن رفع يدرك وهو طحفة بن سليمان أنه يجوز كون الشرط متصلاً بما قبله أي ولا
تظلمون قليلاً أينما تكونوا يعني فيكون الجواب محذوف فامدلول عليه بما قبله ثم يتسدى يدرككم
الموت ولو كنتم في روج مشيدة وهذا امر دود بان سيمويه وغيره من الأئمة نصوا على أنه لا يحذف
الجواب الا وفعل الشرط ماض تقول أنت ظالم ان فعلت ولا تقول أنت ظالم ان تفعل الا في الشعر

* (مبحث الجهة الثالثة) *

أن يخرج المعرب الكلام على ما لم يثبت في العربية وذلك انما يقع عن جهل أو غفلة (قوله مثل قول بعضهم) المراد به أبو عبيدة كما في البحر (قوله حرف قسم) كلام غيره قال أبو عبيدة الكاف بمعنى واو القسم وما بمعنى الذي واقعة على ذى العلم والجواب يجادلونك والمعنى الانفصال لله والرسول والذي أخرجك وقد شنع ابن السجري على مكي في حكايته هذا القول وسكوته عنه قال ولو أن قائلًا قال كالله لأفعلن لاستحق أن يبعق في وجهه ويبطل هذه المقالة أربعة أمور أن الكاف لم يحجج بمعنى واو القسم وأطلق ما على الله سبحانه وتعالى وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل أخرج وباب ذلك الشعر كقوله * وأنت الذي في رحمة الله أطمع * ووصله بأول السورة مع تباعدا ما بينهما وقد يحجب عن الثاني بأنه قد جاء نحو والسماء وما بناها وعنه أنه قال الجواب يجادلونك ويرده عدم توكيده (قوله وفي تقدير ذلك المصدر سبعة أقوال) ذكر صاحب البحر الأقوال التي في هذا الموضع فبلغها خمسة عشر قولاً اختار بعضهم أنه خبر مبتدأ محذوف هو المشبه أي حالهم هذه في كراهة ما وقع في أمر الانفصال كمال إخراجك من بيتك في كراهتهم له وإلى هذا يشير كلام الفراء حيث قال الكاف شبهت هذه القصة التي هي إخراجهم صلى الله عليه وسلم من بيته بالقصة المتقدمة التي هي سؤالهم عن الانفصال وكراهتهم لما وقع فيها مع أنه أولى بحالهم وأنه صفة مصدر الفعل المقدر في الله وللرسول أي الانفصال ثبت لله تعالى وللرسول عليه الصلاة والسلام مع كراهتهم نباتا كنبات إخراجك وضعف هذا ابن السجري وادعى أن الوجه هو الأول لتباعد ما بين ذلك الفعل وهذا بعشر رجل وأيضا جعله في حيز قل ليس بحسن في الانتظام وقال أبو حيان أنه ليس فيه كبير معنى ولا يظهر التشبيه فيه وجه وأيضا لم يعهد مثل هذا المصدر وادعى العلامة الطيبي أن هذا الوجه أدق الثما من الأول والتشبيه فيه أكثر تفصيلا لأنه حينئذ من تمام الجملة السابقة داخل في حيز المفعول مع مراعاة الالتفات وأطال الكلام في بيان ذلك واعتذر عن الفصل بأن الفاصل جار مجرى الاعتراض وليس سالما من الاعتراض وقيل تقديره وأصلحو أذات ينسبكم كما أخرجك وقد التفت من خطاب جماعة إلى خطاب واحد وقيل المرادوا طيعوا الله والرسول كما أخرجك إخراجا لا مريية فيه وقيل التقدير يتوكلون توكل كما أخرجك وقيل إنهم لكارهون كراهة ثابتة كما أخرجك وقيل هو صفة لحقا أي أولئك هم المؤمنون حقا مثل ما أخرجك وقيل صفة لمصدر يجادلون أي يجادلونك جدا لا كإخراجك ونسب ذلك إلى الكسائي وقيل الكاف بمعنى أذ أي واذ كر إذا أخرجك وهو مع ما بعده لم يثبت وقيل أنها بمعنى على ومأموصولة أي أمض على الذي أخرجك ربك له من بيتك فانه حق ولا يخفى ما فيه وقيل هي مبتدأ خبره مقدر وهو ربيك جدا وقيل في محل رفع خبر مبتدأ محذوف أي وعده حق كما أخرجك وقيل تقديره قسمتك حق كما أخرجك وقيل ذلكم خير لكم كما أخرجك وقيل تقديره إخراجك من مكة لحكم كإخراجك هذا وقيل هو متعلق باضر بوا وهو كما تقول لعبدك ربيتك أفعل كذا وقال أبو حيان خطرت في المنام أن هنا محذوفا وهو نصرك والكاف فيها معنى التعليل أي لاجل أن خرجت لأعزاز دين الله تعالى نصرك وأمدك بالملائكة ودل على هذا المحذوف قوله سبحانه بعد إذ تستغيثون ربكم الآيات ولو قيل إن هذا امر تبط بقوله سبحانه رزق كريم على معنى رزق حسن لحسن

* (الجهة الثالثة) *

(أيالك والقيس على ما لم يرد نص به فانه الجهل اجتهد)
(منها كما أخرجك الذوردا)
بسورة الانفصال فلتقيدا
يعني أنك تحذر وتترك القياس على ما لم ينص عليه في العربية وذلك انما يقع عن جهل أو غفلة مثل قول بعضهم إن الكاف في قوله تعالى كما أخرجك ربك حرف قسم ولم يسمع في كلام العرب أنها حرف قسم بل هي مع مجرورها خبر مبتدأ محذوف أو صفة لمصدر محذوف وفي تقدير ذلك المصدر سبعة أقوال

* (الجهة الرابعة) *

(أما إلى الأمر البعيدان خرج والوجه ذي الضعف ففي ذلك عوج) (لأنه قد ترك القريباً وترك القوى فلتعيباً)
 (الاعذر واضح فإنا يسوع الأفي الكتاب رده) يعني أن قياس المعرب أعرابه على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة
 ويترك الوجه القريب أو القوى فاسد فإن لم يظهر له إلا ذلك فله عذروان ذكر الجميع فإن قصد بيان المحتمل أو تدرج الطالب في حسن
 الأفي ألقاها كتاب الله فلا يجوز له تخريجها الأعلى ما يغلب على ظنه أرادته فإن لم يغلب على ظنه شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير
 تعسف فقال البعيد عطفهم قوله تعالى وقيله على الساعة أطول ما بينهم ما وأخبارهم بأولئك ينادون من مكان بعيد عن أن الذين كفروا
 بالذ كرو جوابهم بأن ذلك لحق تخصم عن من والقرآن ذي الذ كرو ومثل هذا مما يطول ذكره

* (الجهة الخامسة) * (من أوجه الفساد ترك بعض ما (١٠٧) * يحتمل اللفظ بوجه كالمسما)

يعني من الأوجه التي يدخل
 الاعتراض على المعرب من جهتها
 ترك بعض ما يحتمل اللفظ من
 الأوجه الظاهرة وقد ذكرت
 مرتبة على أبواب النحول ليسهل
 كشفها

* (باب المبتدا) *

(في أنت من أنك أنت الفاضل
 ثلاث أقوال أيا ماضل)
 (الفصل والتوكيد ثم الابتدا
 وغير هذا خطأ فمقدم)
 يعني أن في أنت من قوله أنك أنت
 الفاضل ثلاثة أقوال كونها ضمير
 فصل وهو أربحها ومبتدا أو توكيد
 قال ابن مالك

ومضمر الرفع الذي قد انفصل
 أ كدبه كل ضمير متصل
 (في نحو ذاك كرمته قد صرحوا
 بالابتدا المفعول فيما وضحو)

يعني أن مثل ذاك كرمته من كل اسم قبل جملة تامة يجوز فيه كونه مبتداً وهو الراجح أو مفعولاً به لفعل يفسره ما بعده ومثله كرجل لقيته ومن
 أ كرمته ورب رجل صالح لقيته إلا أن الفعل في هذه الأمثلة الثلاثة يقدر مؤخر عن مفعوله وجوباً لا يعمل في المفعول فيها ما قبله
 (وان يجيء نفي أو استفهام * من قبل مجرور لهم أحكام) (فيما يعيد له الرفع بدا * أعرب على الفاعل أو بالابتدا)
 يعني أن الحار والمجرور أو الظرف إذا تقدم عليهما استفهام أو نفي وبعدهما اسم مرفوع جازي المرفوع كونه فاعلاً لهما أو مخبراً عنه بهما نحو وفي
 الله شك وما في الدار أحد وكذا إذا كانا خبرين أو وصفين نحو لكن الذين اتقوا ربهم لهم غرف من فوقها غرف مبنية يجوز في كل من غرف
 أن تكون مبتداً مخبراً عنها بالمجرور قبلها وأن تكون فاعلاً له لا اعتماداً الأول على ذي الخبر قبله والثاني على الموصوف قبله
 (وان يجيء مبتداً وبعده * فعل ومجرور كذا أتى له) (اسمه الرفع أتى فاعربا * مبتداً أو فاعلاً واقتربا)
 (كذلك نائب على تقدير * خلوق فعلهم من الضمير) يعني أنه إذا تقدم اسم وبعده فعل يليه مجرور وبعده اسم مرفوع
 نحو يضرب في الدار أخوه فأخوه الذي هو الاسم المرفوع يجوز كونه فاعلاً للضرب

أخر أجل من يبتلى لم يكن بأبعد من كثير من هذه الوجوه

* (مبحث الجهة الرابعة) *

من الجهات الموجبة لفساد المعنى أن يخرج المعرب الكلام على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة
 ويترك الوجه القريب والقوى (قوله) فإن لم يظهر له إلا ذلك أي الوجه الضعيف (قوله)
 الجميع) أي القوى والضعيف (قوله) من غير تعسف أي ولا ينبغي أن يذكر الأوجه البعيدة
 التي فيها تعسف (قوله) فقال البعيد عطفهم قوله تعالى وقيله على الساعة أي على لفظها فيمن
 خفض وعلى محلها فيمن نصب والمعنى وعنده علم الساعة وعلم قبله أي قبل النبي يارب (قوله)
 وأخبارهم بأولئك ينادون من مكان بعيد عن أن الذين كفروا بالذ كرو) هذا قول أبي عمرو بن العلاء
 قاله في مجلس بلال بن أبي بردة لما سئل بلال عن هذا فقال لم أجدها نفاذا فقال أبو عمرو وأنه منك
 لقريب وأولئك ينادون قال الخوفي ويرد هذا كثرة الفصل وأنه ذكر هناك المشار إليهم وهو قوله
 تعالى والذين لا يؤمنون

* (مبحث الجهة الخامسة) *

(قوله) ومبتداً الخ) أي وهو أضعفها ويختص بلغة تميم (قوله) يقدر مؤخر عن مفعوله الخ) أي
 وأما في المثال الأول فيقدر مقدماً وقد تقدم في رب أنها تنفرد بالزيادة في الأعراب دون المعنى
 وأن محل مجرور هائي نحو رب رجل صالح عندى رفع على الابتداء وفي نحو رب رجل
 صالح لقيته نصب على المفعولية وفي رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما في قولك ذاك كرمته
 (قوله) جازي المرفوع كونه فاعلاً لهما) هذا هو الأرجح لأن الأصل عدم التقديم والتأخير

لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير يدم المقدر (١٠٨) في ضرب وأن يكون نائباً عن فاعل ضرب وأن يكون مبتدأ وخبره الطرف قبله

والجمله حال وعلى تقدير كونه نائباً
عن فاعل ضرب لا ضمير في الجملة
والانفصا ضمير

(وزيد نعم الرجل الذي أتى

مبتدأ أز يد على ما ثبتنا)

(وان تؤخره فقبل مثل ما

قدم أو خبره قد حتما

حذفه) يعني أن نحو قولك زيد

نعم الرجل يجوز فيه كون زيد

مبتدأ وجمله نعم خبره وأن نعم الرجل

زيد قبل كذلك والرابط فيهما

العموم أو إعادة المبتدأ معناه على

خلاف وقيل خبر مبتدأ محذوف

وجواب قال ابن مالك في ألفيته

ويدكر المخصوص بعده مبتدأ

أو خبر اسم ليس يبدو أبداً

وقيل يجوز كونه مبتدأ خبره

محذوف وجوبا

(ونحو جيبا أبداً

من بعده زيد على ما عهدا)

(فالفاعل حب ذاهو الفاعل قل

وما بعيد مبتدأ كما عقل)

(وجوز والذى مثال اشهر

كلاهما مبتدأ الذي الخبر)

يعني أن نحو قولك جيبا زيد يعرب

حب فعل وذاهو فاعله وزيد مبتدأ

خبره جيبا حبذا والرابط الإشارة

ويجوز كون زيد خبر مبتدأ محذوف

وجوبا أو مبتدأ خبره محذوف

وجوز وافي نحو حبذا اسم مركب

للحبيب كون حبذا مبتدأ وزيد

بعده خبره أو بالعكس وإذا قيل

حبذا فاعل مركب فزيد فاعله

ويجوز في فصيح جيل كونه مبتدأ

خبره محذوف أي أمثل أو خبرا لمحذوف أي أمرى صبر

بجلافة على الابتدائية (قوله لاعتماده على ذي الحال) أي فالمعنى زيد يضرب هو في حال
كون أخيه في الدار (قوله وان يكون نائباً عن فاعل ضرب) أي على تقديره خالياً من الضمير
فالمضروب على هذا الأخ والمعنى زيد يضرب أخوه في حال كونه في الدار (قوله وأن يكون
مبتدأ وخبره الطرف قبله الخ) مرجع هذا في المعنى للأول من حيث أن المضروب في كل زيد
لكن الحال على هذا الجملة الاسمية وعلى الأول الطرف والفراء والمخشي يريان هذا الوجه
شاذاً رديشاً لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو ويوجبان الفاعلية في نحو جاء زيد عليه جبة
وليس كما زعموا لأن الحق جواز خلو الجملة الاسمية الواقعة حالا من الواو ونحو جاء زيد على رأسه
قال الرضي اجتماع الواو والضمير في الجملة الحالية وانفراد الواو وتقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما
أولى احتياطاً في الربط وأما انفراد الضمير فإن كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو نحو
جاء زيد وهو راكب فتصديراً للواو إذا ما من أول الأمر يكون الحال جملة وان أردت معنى المفرد وان لم
يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال فانظر ان كان الضمير فيما صدرت به الجملة سواء كان مبتدأ نحو
جاء زيد يديه على رأسه وكلمته فوه إلى في أو خبرا نحو

إذا أنكرتني بلدة أنكرتها * خرجت مع البازي على سواد

فلم يحكم بضعفه مجرداً عن الواو وذلك لكون الرابط في أول الجملة نعم هو أقل من اجتماع الواو

والضمير ومن انفراد الواو وان كان الضمير في آخر الجملة كقوله

نصف النهار الماء غامر * ورفيقه بالغيب لا يدري

فلا شئ في ضعفه وظاهر كلام الزمخشري أن انفراد الضمير في الجملة الاسمية ضعيف مطلقاً وليس

كذلك كما علمت (قوله يعني أن نحو قولك زيد نعم الرجل يجوز فيه كون زيد مبتدأ وجمله نعم خبره)

الذي في المعنى أن الابتدائية في نحو واجبة لتقدم المخصوص أي والجملة بعده خبر (قوله قيل

كذلك) أي يتعين جعل المخصوص المؤخر مبتدأ والجملة قبله خبر خلافاً للشارح (قوله على

خلاف) أي في ألف واللام للجنس هي أم للعهد (قوله وقيل خبر مبتدأ محذوف وجوبا) أي

المدح زيد (قوله وقيل يجوز كونه مبتدأ خبره محذوف الخ) أي زيد المدح وقاله ابن عصفور

ورده هذا بأنه لم يستثنى مسده والخبر المحذوف وجوبا لا بد أن يستثنى مسده شئ وبقي قول رابع

أنه بدل من الفاعل ويرده أن البدل لا يلزم وهذا لازم وأنه لا يصلح لمباشرة الفعل وقد يقال يغتفر في

التابع كافي أنك أنت قائم فان أنت بدل مع عدم صلوحه لمباشرة ان ولا ضرر في لزومه لكونه

المقصود بالحكم وان كان تابعا كالزعم تابع مجرور رب (قوله وذاهو فاعله الخ) أي لازم الافراد

والتذكير وغيرهما لانه كالمثل فتقول حبذا رجلا زيد ورجلين زيدان وربما لا يزيدون

وامرأة هند وامرأتين الهندان ونساء الهندات ولا تتغير ذاعن افرادها وتذكيرها لغير المخصوص

لتضمنه المدح (قوله أو بالعكس) يعني عنده من يجز في قولك زيد الفاضل وجهين وأما على

القول بأنه يتعين جعل الأعراف وهو زيد مبتدأ فلا يصح هنا أن زيد خبر عن حبذا بمعنى المدح

لان زيد أعرف من المعروف بأل (قوله وإذا قيل حبذا فاعل مركب فزيد فاعله) الى هذا ذهب قوم

منهم ابن درستويه وهو أضعف المذاهب (قوله ويجوز في فصيح جيل الخ) ذكر في المعنى أنه

(باب كان وما جرى مجراها)

(في مثل قد جاوزوا المكانا زيدا ونقصا ناعلى ما بانا) (كذا تمامها) يعني أنه يجوز في كان من نحو أن في ذلك كذا كرى لمن كان له قلب ونحو زيد كان له مال زيادة كان والجملة الاسمية صلة لمن في الآية وخبر للبند في المثال ونقصا ناعلى وقلب ومال اسمها والجاران خبرها وتماها والمرفوع بعدها فاعل ومحل هذه الواجهة (١٠٩) إذا وقع بعدها ظرف وبعده اسم مرفوع ونحو الثلاثة في كيف كان عاقبة

مكرهم وكذا وما كان لبشر
(وذا قد وقعا)

(في أختها عسى على ما سمعنا)
(أعنى تمامها ونقصها)

يعني أنه يجوز في نحو زيد عسى أن يقوم عام عسى وأن والفعل فاعلها ونقصا ناعلى وأن والفعل في محل خبرها واسمها ضمير مستتر يعود على زيد ويجوز أن أيضا في مثل عسى أن يقوم زيد فزيد اسمها على النقصان وفاعل يقوم على التمام ويتعين التمام في نحو عسى أن يعشدر بك مقاما محمودا ويمتنع النقصان للزوم الفصل بين أجزاء صلة الموصول باسمها وذلك لا يجوز (نعم * في جعل الاسم آخر حكم أتم)

يعني أنه في جعلها ناقصة واسمها مؤخر عن خبرها حكم أتم أي أكد منه في تمامها لتكرار الاستناد

المفصل لتقوية الحكم
(في نحو ما ربك فيما وردا)

بغافل حكاه عند من شدا
يعني أن وما ربك بغافل تحتل ما الحجازية فيكون الجار خبرها والتميمية فيكون الجار خبر المبتدا لان ما النافية لا تعمل عندهم وزيادة

يجوز في نحو فصر جبل ابتدائية كل منهما وخبرية الآخر أي شأني صبر جبل أو صبر جبل أمثل من غيره

(مبحث باب كان وما جرى مجراها)

(قوله زيادة كان الخ) هذا أضعفها قال ابن عصفور باب زيادة كان الشعر اه قال الدماميني وليس كذلك لانه لا نزاع في جواز زيادتها بعدما التعجبية قياسا نحو ما كان أحسن زيدا وما ثبت من قول أبي تمامة رضي الله عنه في بعض الأحاديث أو نبى كان آدم وفي التسهيل وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا ويجوز زيادتها وسطا باتفاق وأخر على رأي اه ونظم ذلك ابن بون فقال وكان ضاهي لم يزل كثيرا * كالله كان عالما بصيرا

(قوله ونحو الثلاثة في كيف كان عاقبة مكرهم) فان كانت ناقصة فكيف خبرها مقدما وعاقبة اسمها وعلى الزيادة فكيف خبر مقدم وعاقبة مبتدأ مؤخر وعلى التمام فكيف حال وعاقبة فاعلها الآن الناقصة لا تكون ثانية لاجل الاستفهام وذلك لان خبر ضمير الشأن لا يكون الا جملة خبرية متأخرة بجميع أجزائها (قوله وكذا وما كان لبشر) فان كان فيه تحتمل الواجهة الثلاثة فعلى الناقصة الخبر ما لبشر ووجبا استثناء مفرغ من الاحوال فغناه موجبا أو موحى أو من وراء حجاب بتقدير أو موصلا ذلك من وراء حجاب وأو يرسل بتقدير أو إرسال أي أو ذا الرسل واما وجبا والتفريع في الاخبار أي ما كان تكليمهم الا احياء أو ايصالا من وراء حجاب أو إرسال أو وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف ولبشر على هذا تبين وعلى التمام والزيادة والتفريع في الاحوال المقدرة في الضمير المستتر في لبشر (قوله في نحو زيد عسى أن يقوم الخ) أي وينبئ عليهم ما ابراز ضمير التثنية والجمع فيها وعدم الابراز (قوله تحتل ما الحجازية الخ) قال في المغني وأوجب الفارسي والزمخشري الحجازية فظنا أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر ولا ينصب الخبر بعدما الا اذا كانت حجازية وانما المقتضى نفيه ونفيه كما يتحقق بعد الحجازية يتحقق بعد التميمية لا امتناع الباء في كان زيد قائما لعدم نفي الخبر وجواها في لم أكن بأعجلهم وفي ما ان زيد بقائم فان الخبر منفي وغير منصوب لبطلان عمل ما اه وعبارة الزمخشري في المفصل ودخول الباء في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة أهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق اه وحينئذ فاندفع ما يقال الظاهر أنهما انما أوجب ذلك في القرآن لانه لم تقع فيه ما لا الحجازية فيحمل وما ربك بغافل على المتيقن وحكم المصنف عليهما انما فعلا ذلك لظنهما أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر مجرد

الباء لا تختص بواحدة منهما

(في نحو لا رجل قل ولا امرأه * في الدار وأوجه لدى من قرأه)

(فالا بتد في رفع الاسمين كذا * قيل هما اسمان للاد اخذا) (وان بها أتبع زيد افا عر با مبتدأ غير فيما نسب)

(ان لم تكرر لفظ لا فيما ظهر * في آية الحج كلام اشهر)

يعني أنك اذا رفعت اسمين مع تكرير لا نحو لا رجل ولا امرأه في الدار فهما مبتدآن

على الأرجح وقيل اسمان لها على أنها عاملة عمل ليس وهذا ان القولان فيما اذا وقع بعدها نكرة كالمثال وأما اذا وقعت بعدها معرفة نحو
لا زيد ولا عمرو في الدار تعين الابتداء لمنع (١١٠) علمها في المعارف وان لم تكرر هاء النكرة نحو لا رجل في الدار فالأرجح

فها عمل ان دون عمل ليس وأما قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ان فتحت الثلاثة فالجار والمجرور خبر للثلاثة عند سيبويه ولو احدى عند غيره والله أعلم

باب المنصوبات المتشابهة
ما يحتمل المصدرية والمفعولية

(بمثل قد جاوز والنصب على

مفعول أو بمصدر قد نقل) يعني أن هذه المثل وهي ولا تظلمون فتبلا ولا تظلمون بغير اتم ينقصون شيئا يجوز فيها كون فتبلا وفتبيرا وصفين لمفعول مطلق وحذف ونابا عنه وكونها مفعولا به وتضمن تظلمون معنى تنقصون لأن تظلمون لا تعدى إلا الواحد وهو في المثالين نائب عن الفاعلين وشيأ من قوله تعالى لم ينقصوكم شيئا مفعول به وقيل مفعول مطلق

(ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية) والاحالية

(من ذلك قد سرت طويلا وردها

وأزلت من ذا على ما قد) يعني أن سرت طويلا يجوز في طويلا كونه وصفا لمفعول مطلق أو ظرف زمان أي سيرا طويلا أو زمانا وأما كونه حالا من ضمير المصدر المحذوف أي سرت أي السير حال كونه طويلا فعدم ذكره أحسن وأزلت الجنة للثنتين غير بعيد فغير نعت لمصدر أو زمان محذوفين أي ازلا فغير بعيد أو زمانا غير بعيد وكونها حالا من المصدر المحذوف بعيد عندي والله أعلم

(ما يحتمل المصدرية والحالية)

يعني ان جاء زيد ركضا يجوز في ركضا كونه مفعولا مطلقا عاملة محذوف أو جاء على حد قعدت جلوسا وأما على تأويله بمشتق

سوء ظن بهما بغير تثبيت اه دسوق (قوله على الأرجح) أي ولا غير عاملة (قوله فالأرجح) أي لان لا اذ لم تكرر يجب أن تعمل (قوله عند سيبويه) أي لانه يرى أن لا المركبة مع الاسم لا عمل لها في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهي مع مدخولها في محل رفع بالابتداء فلما منع عنده من جعل الخبر للجميع كما في قولك زيدو بكر ونال في الدار أي كائنون في الدار وكذا في الآية التقدير كائنة في الحج وفتح جميع هذه الاسماء هي قراءة من عدا أبا عمرو وابن كثير (قوله ولو احدى عند غيره) أي وتقدر الاخرين طرفان لان لا المركبة عند غير عاملة في الخبر ولا يتوارد عاملان على معمول واحد فكيف عوامل وان رفعت الاولى ونفت الثالث كما هو قراءة المكي وأبي عمرو فان قدرت لا معهما مجازية أي نافية للوحدة عاملة عمل ليس وقدرتها مع الثالث للتبرئة تعين عند الجميع اذ ما خبرين ان قدرت لا الثانية كالاولى وخبرا واحدا ان قدرت هاتوا كدة لها وقدرت الرفع بالعطف وانما وجب التقدير في الوجهين لاختلاف خبري المجازية والتبرئة بالنصب والرفع فلا يكون خبرا واحدا لهما وان قدرت الرفع بالابتداء فيهما على أنهما مهملتان قدرت عند سيبويه خبرا واحدا الاولين أو الثالث كما تقدر في زيد وعمرو قائم خبر الاول أو الثاني ولم يحتاج لذلك عند سيبويه لانه لا يرى للاعمال في الخبر فلما منع عنده من جعل الطرف خبرا عن الجميع

(مبحث المنصوبات المتشابهة * ما يحتمل المصدرية والمفعولية) (قوله وشيأ من قوله تعالى لم ينقصوكم شيئا مفعول به وقيل مفعول مطلق) وأما ولا تضررو شيئا فمفعول مطلق فقط لاستيفاء تضرر مفعوله وأما في غنى له من أخيه شيئا فتشئ قبل ارتفاعه مصدر أيضا لا مفعول به لان عفا لا يتعدى

(مبحث ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية) (قوله وأما كونه حالا) أي مؤكدة لعاملها ولصاحبها أيضا (قوله وكونها حالا من المصدر المحذوف بعيد عندي) قلت ويصح أن يكون حالا من الجنة قصد به التوكيد كما تقول عز يزغبر ذليل لان العزة تنافي الذل ونفي مضاد الشيء تأكيداته ولم يقل غير بعيدة عليه قيل لتأويل الجنة بالبستان وقيل لان بعيد على زنة المصدر يستوي فيه المذكر والمؤنث فعمل معاملة وأخرى مجراه وقيل فاعل يجري مجرى فاعل يجري مجرى فاعل بمعنى مفعول

(مبحث ما يحتمل المصدرية والحالية) (قوله عاملة محذوف) أي ركض ركضا فهو مفعول مطلق موافق له في لفظه (قوله أوجاء) أي ان عاملة من معناه (قوله على حد قعدت جلوسا) أي على قياس الاختلاف الواقع في قعدت جلوسا أي الواقع بعد فعل غير موافق له في الاشتقاق وان وافقه في المعنى فقال سيبويه انه نصب بفعل مقدّر من معنى ذلك المصدر وقال المازني والمبرد انه نصب بالمذكور والتحقيق الثاني اذ لا ضرورة للتقدير (قوله أوجاه على تأويله بمشتق) هذا قول سيبويه ويؤيده قوله تعالى اثبطوا وأوكرها قالنا أي بناطنا تعين بجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره

(في جاء زيد بعد هذا ركضا عاملة جاء بذلك يقضي)

(مبحث)

(ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله) (خوفا قيله الذي يريكم لما ذكرت جامعا يجبكم)
 يعني أنه يجوز في يريكم البرق خوفا وطمعا كون خوفا وطمعا مفعول مطلق لعاملين من لفظهما أو حالين على تأويلهما غشقين أو مفعولين
 لاجله أي يجعلكم ترون البرق الخ ونحو جاز يدرغبة فرغبة مفعول مطلق أي يرغب أو حال على تأويله غشقين أو مفعول لاجله
 (ما يحتمل المفعول به والمفعول معه) (أكرمتمكم وجعفر ابنيه) (يحتمل الوجهين لآثره)
 يعني أنه يجوز في أكرمتمكم وجعفر كون جعفر مفعولا به لعطفه على (١١١) المفعول به ومفعولا معه ومثله أكرمتمكم

وهذا أيضا في الاعراب ويزيد
 عليه كون هذا معطوفا على الفاعل
 لوجود الفاصل وأجيز في حسبك
 ويزيد ادرهم كون زيد مفعولا معه
 أو مفعولا به باضمار يجب وهو
 الصحيح على القول بأن حسب
 صفة مشبهة وهي لا تنصب المفعول
 معه لأنها لا تنصب المفعول به وما
 لا ينصب المفعول به لا ينصب
 المفعول معه وأما على أنها اسم فعل
 فمفعول معه ويجوز جر أي زيد في
 المثال على العطف على الضمير بلا

إعادة ما فاضله قال ابن مالك

وليس عندي لازما إذ قد أتى

في النظم والنثر الصحيح مثبتا

أو بتقدير حسب حذف وتبقى

المضاف إليه على حاله والشرط

موجود قال ابن مالك

وربما جروا الذي أبقوا كما

قد كان قبل حذف ما تقدم

لكن بشرط أن يكون ما حذف

مما لا لما عليه قد عطف

ورفعه على إعرابه أعراب المضاف

المحذوف ورويت الأوجه الثلاثة

في الضمائر من قول الشاعر

(ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله) (قوله كون خوفا وطمعا مفعول مطلق
 لعاملين من لفظهما) أي فتخافون من افساد المطر ومن الصواعق وتطمعون طمعا كما قال المتنبي
 فقي كالسحاب الجون يخشى ويرتجى * برجي الحيامنها وتخشى الصواعق
 (قوله أي يجعلكم ترون) والتعليل باعتبار الرؤية وفاعل الرؤية المخاطب كما أن فاعل المصدر
 كذلك لا الازاء التي فاعلها المولى وتحقيق ذلك أن الكاف في يريكم مفعول الآن وفي الأصل فاعل
 فنظر لفاعل الفعل الأصلي فاضل يريكم ترون من رأى ثم دخلت الهزة فصارت أرى ثم أخذ منه يريكم
 فصارت الكاف مفعولا بعد أن كانت فاعلا فالإتحاد في الفاعل الأصلي كاف

(مبحث ما يحتمل المفعول به والمفعول معه) (قوله وأجيز الخ) الاعراب الأولى ذهب إليه
 الزجاج وابن عطية والزحشرى قائلين أن حسب اسم فعل بمعنى يكنى فالضمة بنائية والكاف
 مفعول به ودرهم فاعل ويزيد مفعول معه وذهب غيرهم إلى أن حسب اسم فاعل بمعنى كاف
 فالضمة أعرابية وهو مبتدأ والكاف في محل جر به مضاف إليها ودرهم خبر المبتدأ ويزيد مفعول
 به (قوله باضمار يجب وهو الصحيح) يحسب بضم أوله وكسر ثانيه هو عائدا إلى كون زيد في
 المثال المذكور مفعولا به (قوله ورويت الأوجه الثلاثة في الضمائر) من قول الشاعر إذا كانت
 الهجاء الخ) فالنصب في الضمائر على وجهين أن يكون مفعولا معه أو مفعولا به وجره على وجهين
 العطف على الضمير المحرور وتقدير مضاف ورفع على الاسم المرفوع بتقدير مضاف أي
 وحسب الضمائر وأنشأ العاصم كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الكلمة وفي شواهد
 السيوطي ما يحصيه القصص أن الضمائر هونفس السيف فالمفيد لذلك والامعية أي مع حجة
 الضمائر تجر يدا والرفع مبتدأ وسيف خبر وقوله حسبك على معنى فاكتف

(مبحث الاستثناء)

(قوله الإبدال من المستثنى منه) وهو أوجهها (قوله وهو أضعفها) هكذا وقع في بعض نسخ
 المعنى ووجهه رجحان الأول على الثاني أن شروط اختيار البديل مستكلمة هنا والنسب على الاستثناء
 فيما استكمل شروط اختيار البديل أقل من البديل ووجهه رجحان الثاني على الثالث أن كون الانعنا
 خلاف الأصل فيها قال الرضي وشروط اختيار البديل في المستثنى أن يكون بعد الاو متصلا
 ومؤخر عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام أو نهى أو نفي صريح أو نفي غير مردوده

إذا كانت الهجاء وأنشئت العاصم حسبك والضمائر سيف مهند

(باب الاستثناء)

(وما ضربت أحدا ناصح) (الاعمير أفرزت بالنجاح) (فأجز الإبدال في عمرا واستثنى صف بذلك قل لاضيرا)
 يعني أنه يجوز في قولك ما ضربت أحدا ناصح الإبدال من المستثنى منه قال ابن مالك * وبعدنفي أو كنفني انتخب * اتباع ما اتصل
 أو نصبه على الاستثناء أو نعت للمستثنى منه وهو أضعفها

ومثله ليس زيد شياً الاشياء لا يعاب به وان جى بمافى موضع ليس منع الابدال لعدم عملها فى الموجب وبقى فيها النعت أو النصب على الاستثناء
 (فى نحو حاشاه حشاك جؤزوا نصابوا جر الضمير يبرز) (كذا حشاي وحشاني قد نقل نصب وجرها كذا أيضاً عقل)
 (ومثل ذاعداً خلا وقد جعل لدى مثال حكم ما لهم حظ)

يعنى أنه يجوز فى نحو ما قام القوم حشاك وحشاني جر الضمير بحشاك على أنها حرف جر ونصبه بها على أنها فاعل والضمير مفعولها فان قلت
 حشاي تعين الجر وحرفيتها المباشرة بآاء المتكلم لها بالانون وقاية وان قلت حشاني تعين نصبه بها على المفعولية وتعينت فعليتها الوجود نون
 الوقاية ومثلها فى هذا كله عداً خلا قال ابن مالك (١١٢) وحيث جرافه ما حرفان ككاهما ان نصاباً فعلا

(ان قلت ما أحدهم يقول

ذلك الازيد المفضل)

(جؤز بزيدان بجى بدل من

أحد أو ضميره كاز كن)

(وعكس ذافى ما رأيت أحدا

يقول ذا الازيد قد بدا)

يعنى أنه يجوز فى نحو ما أحدي يقول

ذلك الازيد كون زيد بدلا من أحد

وهو المختار وكونه بدلا من ضميره

المرفوع يقول وأن ينصب على

الاستثناء فارتفاعه من وجهين

وانتصابه من وجهه وان قلت

ما رأيت أحدا يقول ذلك الازيد

فز يد يجوز نصبه من وجهين

الاستثناء والبديلية من أحد ورفع

من واحد وهو كونه بدلا من فاعل

يقول الراجع لأحد وهذا المثال

عكس المثال الاول من جهة تعدد

وجهى النصب فيه واتحاد وجه

الرفع ومن رفعه قوله

فى ليله لا ترى بها أحدا

يحكى علينا الاكوا كها

فكوا كها بدل من فاعل يحكى

الراجع على أحد قال فى التسهيل

كلام تضمن الاستثناء وأن لا يترأخى المستثنى عن المستثنى منه قال الدمامي وفى عبارة المصنف
 من التدافع ما مر قريبا اه وتقريره أن قوله أرجحها يقتضى رجحان الجميع وأرجحية البدل
 وقوله وهو أضعفها يقتضى ضعف الجميع وأضعفية النعت فتحصل من ذلك أن البدل أرجح
 وضعيف وأن النعت أضعف وراجح وتنافيه ظاهر وجوابه أن أفعل فيه ما ليس على بابه
 (قوله ليس زيد شياً) زيد اسم ليس وشياً خبرها (قوله لعدم عملها فى الموجب) أى والبدل
 يقتضى أعمالها فيه فان البدل على نية تكرار العامل وإذا كرر العامل انتقض النفي بالا (قوله
 كون زيد بدلا من أحد وهو المختار وكونه بدلا من ضميره) أما وجه هذا فهو اشتغال النفي على
 الضمير من حيث المعنى لان معنى ما أحدي يقول ذلك الازيد ما يقول أحد ذلك الازيد وما وجه
 الاول وهو المختار فهو أن الابدال من صاحب الضمير أولى لانه الاصل ولانه لا يحتاج الى تأويل
 لكونه فى غير الموجب (قوله وان قلت ما رأيت أحدا يقول ذلك الازيد فزيد يجوز نصبه
 من وجهين الاستثناء والبديلية من أحد ورفع من واحد) قال الرضى ولولم يرجع الضمير الى
 المبتدا فى الحال أو الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت أحدا يقول ذلك
 الازيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنى بل المنى الضرب قال سيبويه اذا قلت
 ما رأيت أحدا يقول ذلك الازيد ما رأيت بمعنى أبصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ
 الابتداء هذا قوله قال الرضى وأنا لا أرى بأسا فى غير نواسخ الابتداء أيضا بالابدال من ضمير
 راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كملت أحدا ينصفنى
 الازيد لان المعنى ما أنصفنى أحد كملت الازيد ومنه قول عدى بن زيد فى ليلة الخ وزرى من رؤية
 العين وفى جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظرا لكونه مخا لفا لظاهر معنى البيت
 فالانصاف والحكاية منفيان معنى بل لو قلت لا أذى أحد ابو حنيفة الله تعالى الازيد لم يجز الابدال
 من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنى بل الاذى فقط (قوله احتمال الحال والتمييز) أى ويكون
 من التمييز غير الغالب وهو غير المحول كامتلا الحوض ماء فقد ذكر ابن مالك أن ميم الجملة لا يلزم
 أن يقدر الاسناد اليه والتمام بعضهم فى كل ميم وقع عن النسبة فى الجملة أن يكون فى الاصل مسندا
 اليه تكلف اذ هو غير متأت فى نحو قولهم امتلا الاناء ماء ونحو طاب زيد بأحب يراد أن زيد انفس

وان عاد ضمير قبل السننى بالصالح للاتباع على المستثنى منه العامل فيه ابتداء أو أحد نواسخه أتبع الضمير جوارزا

أو صاحبه اختيارا وفى حكمهما المضاف والمضاف اليه فى نحو ما جاء أخو أحد الازيد برفع زيد وجره اتباعا للمضاف أو للمضاف اليه

(ما يحتمل الحالية والتمييز) (كرم زيد بعد هذا ضعيفا * وفى لما ذكرت حرفا حرفا)

(ان يلد ذا الضيف لهم قد حظلا * كونه زيد الذى قبل جلا)

يعنى أن مما يحتمل الحالية والتمييز ضعيفا فى قولهم كرم زيد ضعيفا فان قدرت أن الضيف غير زيد فهو تمييز محمول عن الفاعل يمنع أن يدخل
 عليه من والتقدير كرم ضعيف زيد وان قدرت أن الضيف نفس زيد فى المثال احتمال الحال والتمييز

والاحسن جره عن ان كان تمييزا والتقدير كرم زيد في حال كونه ضيقا ومن ضيق ومن ذلك هذا خاتم حديد اخذ يداحال أو تمييز وهو الاجود لجوده (وربما يحتمل الحال بأن * وافي من الفاعل مفعول عن) (١١٣) (وربما يحتمل وجهين وذا * ان تعتبر عامله يا حيدا)

يعني أن من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وما يحتمل كونه من المفعول نحو كافة من قوله تعالى اقتلوا المشركين كافة وادخلوا في السلم كافة فيجوز فيها كونها حالا من واو الجماعة الفاعل في المثالين أو من المشركين وفي السلم المفعولين وقال ابن هشام لا يصح كونه حالا من السلم لاخصاصه بحالية من يعقل وربما احتمل الحال وجهين باعتبار عامله نحو وهذا بعلي شيخا فشيخا حال والعامل فيه اماها التنييه أو اسم الاشارة وهو أولى لعمله في صاحبه وهو بعلي

(من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل)

(وجاء زيدرا كبا وضاحكا بدون واو ذامثال سالكا على التعدد فاء عامل)

(وزيد صاحب وهو الفاضل على التداخل فثان قد أتى من مضمرا الاو قد جامعتا)

يعني من الحال ما يحتمل التعدد أو التداخل نحو جاء زيدرا كبا وضاحكا فضا حكا تحتمل التعدد وعليه فصاحب الحالين زيد وعاملهما جاء وهذا هو الاكثر وعلى التداخل فضا حكا حال من فاعل را كبا المستر فهاورا كبا هو العامل

(أما لقبته أصاح مصعدا)

(منحدر من التعدد بدا مع خلوص صاحب قالوا يجب من فضله وقوع أولى وانتخب)

(١٥ - فتح الصمد ثاني) (ثانية من فاعل تقيلا * الفصل هكذا أنحي قد قبلا) (لكن ذاعفه الدسوقي * بقوله الرضى على التحقيق)

يعني أن لقبته زيد مصعدا منحدر من تعدد الحال بالنسبة لعماله لكن مع اختلاف صاحب

الاب كافي مسئلتنا هذه (قوله والأحسن الخ) أي لما في ادخالها من بيان المعنى المقصود بالتنصيص عليه (قوله وهو الاجود) أي للسلامة به من جود الحال ولزومها أي عدم انتقالها ووقوعها نكرة وخبر منها ما خفض بالاضافة ولعله لكثرة بحسب الاستعمال وقال الدماميني لسلامته من الامر المكره والحصول التخفيف الناشئ عن الاضافة

(مبحث الحال المحتملة كونها من الفاعل أو من المفعول)

(قوله لاخصاصه بحالية من يعقل) كان هذا الاختصاص مذهب البعض دون الجمهور ولذا لم يتعرض له التفازاني في حاشيته بل قال والسلم بالكسر والفتح وكسبب الانقياد والطاعة فالخطاب للمؤمنين الخالص أو لاهل الكتاب المؤمنين بنبيهم وكتابهم أو للمنافقين المؤمنين بالسنة وأهل كل وكافة حال من ضمير ادخلوا أو من السلم وقيل السلم الاسلام وحينئذ لا يكون الخطاب للمؤمنين الخالص الابتأويل الاسلام بشعبه وفروعه لأن قولنا ادخلوا صريح في الامر باحداث الاسلام لا الثبات عليه أو الازيداد منه وكافة في الاصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كأن الجماعة منعوا باجتماعهم أن يخرج منهم أحد (قوله والعامل فيه اماها التنييه أو اسم الاشارة) الاولى بالعمل عند الكوفيين معنى التنييه لسبقه وعند البصريين معنى الاشارة لقربه فان قيل يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها واذا كان العامل هنا في الحال معنى التنييه أو الاشارة لا يكون كذلك لان بعلي خبر والعامل فيه الابتداء أو المبتدأ أجيب بأن انتصاب الحال عن بعلي ليس باعتبارانه خبر المبتدأ بل باعتبارانه مفعول أنبه أو أشير اذا التقدير أنه عليه أو أشير اليه شيخا فالعامل هنا في الحال وفي صاحبها واحد

(مبحث ما يحتمل من الحال التعدد والتداخل)

(قوله وعلى التداخل فضا حكا حال من فاعل را كبا هو المستر فيها ورا كبا هو العامل) قال الرضى وجوز الجمهور وهو الحق أن يحكى لشي واحد أحوال متخالفة متضادة كانت نحو اشترى الرمان حلوا حامضا أو غير متضادة كقوله تعالى أنخرج منها مذؤما مدحورا كالجحيمان في خبر المبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت أو لا قياسا على الزمان والمكان فجعل نحو مدحورا حالا من ضميره مذؤما واستنكر مثله في المضادة فنعها مطلقا ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل في زمانين أو مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك أمامك وضربت اليوم أمس ولو عطف أحداهما على الآخر حازل لآله على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وأمامك وكذا يجوز أن لم يتبين المكانان والزمانان نحو جلست خلفك أمس وقت الظهر وأمامك وسط الدار وأما تقييد الحدث بتقيدين مختلفين كافي قوله تعالى مذؤما مدحورا أو متضادين في محلين غير مترجين كافي اشترىته أسودا أبيض أو مترجين كافي اشترىته حلوا حامضا فلا بأس به (قوله لكن مع اختلاف صاحب) ويستحيل التداخل لعدم إمكان تقييد الحال الأولى بالثانية لاستحالة الجمع بينهما

(١٥ - فتح الصمد ثاني) (ثانية من فاعل تقيلا * الفصل هكذا أنحي قد قبلا) (لكن ذاعفه الدسوقي * بقوله الرضى على التحقيق)

والاصح كون أول الحالين لثاني الاسمين وهو الذي يليه قبله وان الثاني منهما الأولهما وهو الفاعل في المثال تقليدا للفصل ومنه
عهدت سعاد ذات هوى معني * فزيت وعادسا لواهاها فذات حال من سعاد ومعني حال من تاء عهدت ولا يجوز عكس هذا

الادليل كقول الشاعر خرجت بها أمشي تجر وراءنا * على أثر يناديل مرط مرحل
بجمله أمشي حال من الفاعل وجمله تجر (١١٤) حال من ضمير المؤنث المجرور بالباء (باب اعراب الفعل) *

(قد جاءنا في لفظ ما تأتينا)
تحدث القوم بقايقينا)
(رفع ونصب ثم جزم باقي)
على اختلاف في المعاني نبينا)
يعني أنه يجوز في قولك ما تأتينا
فتحدثنا رفع تحدث على الاستئناف
أو على العطف بالفاء على ما قبله
فيكون شريكاً في النفي ونصبه
باضمار أن قال ابن مالك
وبعد فأجواب نفي أو طاب
محضين أن وسترها حتم نصب
وان جعلت لم في. وضع ما فالنصب
باضمار أن على ما تقدم والرفع على
الاستئناف ولذا الجزم عطفاً على
يجزوم لم
(ونحو يا أختي هل تأتيني)
بعد فأكرمك خذ تبيني)
(رفع ونصب فيه قل بلا متراً)
كذا عما أشبهه إذا جرى)
يعني أنه يجوز في قولهم هل تأتيني
فأكرمك الرفع على الاستئناف أو
العطف والنصب على اضمار أن بعد
الفاء لكونه جواب الاستفهام وأما
هل زيد أخوك فتكرمه فلا يرفع
على العطف بل على الاستئناف
ولك نصبه بأن على ما تقدم وأما هل
لك التفات إليه فتكرمه فلك رفعه
على الاستئناف أو نصبه باضمار أن
على ما تقدم أو بالعطف على التفات قال ابن مالك

(مبحث اعراب الفعل)
(قوله على الاستئناف الخ) أي فيكون مثبتاً أي فأنت تحدثنا لأن بدلنا عن عدم مجيئك فيما مضى
(قوله ونصبه باضمار أن الخ) وله معنيان نفي السبب فينتفي السبب والمعنى أنت لم تأتينا فكيف
تحدثنا ونفي الثاني فقط أي ما تأتينا تحدثنا بل غير محدث فان جئت بلن مكان ما فالنصب وجهان
اضمار أن والعطف ولا يرفع وجه وهو القطع أي الاستئناف (قوله ولك الجزم الخ) بقى ما إذا قلت
يا أنت أت فتحدثنا فلا جزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل المجزوم الذي يتبعه تحدث في الجزم
والفعل المرفوع الذي يتبعه في الرفع لان الاعراب بالتبعية يقتضي متبوعاً اشتمل على مثل ذلك
الاعراب وانما هو على القطع ويجوز النصب باضمار أن (قوله ونصبه باضمار أن على ما تقدم
أو بالعطف على التفات) واضمار أن واجب على الأول وجائز على الثاني وكالمثال سواء فلو أن لنا
كرة فنكون ان سلم كون لوللتمنى أما ان لم تجعل للتمنى بل جعلت شرطية لم يكن فيه الا وجهان الرفع
على الاستئناف والنصب اما على العطف على المصدر الصريح أي كرة أو على تقدير أنه في جواب

على ما تقدم أو بالعطف على التفات قال ابن مالك وان على اسم خالص فعل عطف تنصبه أن ثابتاً أو منخذف النفي
(وليتني أصيب ما لامنه بعد فاتفق أنحي فضنه) (وليتني ما لا فاتفق امتنع رفع به والنصب لا فيلتبع)
يعني أن ليتني أحد ما لا فاتفق منه يجوز فيه رفع أنفق على العطف أو الاستئناف ونصبه باضمار أن لكونه جواب طلب وليتني ما لا فاتفق
منه يمتنع فيه الرفع على العطف لعدم الفعل قبله

ويجوز الامر ان بعده

(وايقم زيد فسكرمه نقل ثلاثة بلائه كذا عقل)

يعني ان قولهم ليقم زيد فسكرمه يجوز فيه الرفع على الاستئناف والحزم بالعطف والنصب على اضمار ان لكونه جواب طلب

(وبعد حازم أي وجهان الحزم والنصب فحذيانا) (واعلم بأن أن اذا النصب أي لعطفها فهو بأن قد أنبتا)

يعني أنه اذا جاء الفعل مقترنا بالفاء أو الواو بعد فعل مجزوم بجوز عطفه عليه بالحزم ونصبه بأن مضمرة وجوبا سواء كان الحازم شرطاً نحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم أو غيره نحو أفلم يسيروا في الأرض فينظروا (١١٥) أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب قال

وحزم أو نصب لفعل إثر فاء

أو أو وان بالجلتين اكتنفا

وبعد فاجواب نفى الى آخر البيت المتقدم

(باب الموصول)

(ونحو ماذا بعد ما صنعتا)

مفعولان في اللفظ قد أنبتا

يعني أنه يجوز في نحو ماذا صنعت وماذا صنعت كونه ماسم استفهام مبتدأ وما موصول خبره وصنعت صلته والعائد محذوف على الاول وفي الثاني مذكور ويجوز كون ماذا كله اسم استفهام منصوباً على المفعولة لما بعده في المثال الاول وعلى الاشتغال في الثاني أو مرفوع على أنه مبتدأ والجملة بعده خبره وأما ماذا أجبت المرسلين فهاذا مفعول مطلق لان أجاب انما يتعدى الثاني بالباء وحذفه ليس بقرين وكون ما مبتدأ وذا خبره يلزم منه حذف العائد المحرور من غير شرط حذفه وتقديره به وأما ذا بعد من فلا كثر فيها أن تكون للاشارة ويتأكد ذلك فيها قبل الذي نحو من ذا الذي يشفع عنده

التي (قوله) ويجوز الامر ان بعده أي الرفع على الاستئناف والنصب باضمار أن (قوله) والنصب على اضمار أن) سكت عن الرفع على العطف لظهور امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذي يشاركه هذا التابع في اعزابه (قوله) نحو وان تؤمنوا (الخ) اعلم أن أن الناصبة بجوز اضمارها بعد الفاء والواو الواقعتين اما بعد فعل الشرط وقبل الجزاء نحو وان تأتني فتكرمني آتت ونحو الآية التي تلاها على وجهه والتقدير ان يدا منكم آتيا فإكرام وان يكن منكم إيمان وتقوى يؤتكم أجوركم واما بعد الشرط والجزاء نحو ان تبسدا وما في أنفسكم أو تحفوه بحاسبكم به الله فيغفر لى يشاء على قراءة النصب وانما جازا النصب في هذه الصور لشماسة الشرط في الاول والجزاء في الثاني التي اذا الجزاء شرط وجوده وجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوف بالوجود حقيقة فحمل نصب المضارع واقعا بعد ذلك على نصبه واقعا في جواب النفي (قوله) أو مرفوع على أنه مبتدأ والجملة بعده خبره) وهذان الوجهان أحدهما وجه ستة تقدمت (قوله) فهاذا مفعول مطلق أي اسم استفهام مفعول مطلق أي أجبتهم أي أجابة (قوله) وحذفه ليس بقرين الضمير في حذفه يعود الى الباء يعني أن حذف الجار ليس بقرين وحينئذ فلا يصح جعل ماذا مفعولا به ثانيا (قوله) ويتأكد ذلك فيهما قبل الذي) لانه لا يدخل موصول على موصول الا اذا كان كقراءة زيد بن علي والذين من قبلكم ففتح الميم واللام (قوله) أي بالذي تؤمره) على حذف قولهم أمرتكم بالخير وأما من قال أمرتكم بذلك وهو لا كثر فيشكل لان شرط حذف العائد المحرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضا عنه له معنى ومتعلقا وهما الجاران مختلفا في المتعلق لان الباء الجارة للموصول متعلقة باصعد والباء الجارة للعائد متعلقة بتؤمر وقد يقال ان اصعد بمعنى أو أمر وعليه فكل من الجارين متعلق بالامر فقد اتفق المتعلقان معنى وان اختلف اللفظ والحق أنه لا بد في الحذف من كون المتعلقين متوافقين لفظا ومعنى كالخرفين (قوله) يجوز فيه) أي في الذي من قوله تعالى تمام على الذي أحسن (قوله) أي على احسانه) وعليه فلا يحتاج الى عائد وفي أحسن ضمير عائد على موسى أي تمام على احسان موسى بطاعته وقيامه بأمرنا ونهينا وقيل الضمير في أحسن عائد على الله ومتعلق الاحسان الى أنبيائه الى موسى وعلى هذا في الآية التفات أي آتينا الكتاب زيادة على احساننا اليه والى الانبياء على وجه التتميم (قوله) والموصولة) فيحتاج الى تقدير عائد أي زيادة على العلم الذي أحسنه أي أحاد معرفته من قولك أحسن فلان الشيء اذا أحاد معرفته وهذا القول لابن قتيبة وهو بناء على أن المراد بالذي غير من يعقل وهو العلم وعليه

(ونقلوا في قوله فاصدع بما موصولا أو مصدرا أغنى ما انتهى)

يعني أن ما من قوله تعالى فاصدع بما تؤمر مصدرية أي بالامر أو موصولة أي بالذي تؤمره وكونه مجرورا بالباء حذفه مخالف للقياس (وجوزوا في قوله تماما على الذي ما مرفوعا تماما) (أو والذي نكرة موصوفة أحسن تفضيل به مرفوعة)

يعني أن الذي من قوله تعالى تماما على الذي أحسن يجوز فيه المصدرية أي على احسانه والموصولة أي على الذي أحسنه

أو التكررة الموصوفة باسم التفضيل وفتحته نائبة عن الكسرة

(أعجبني ما قد صنعت صحبوا (١١٦) موصولة موصوفة ووضخوا) (كذلك ذا الذي مثال با آ بكل ما ذكرته وفاء)

يعنى أنه يجوز في قولك أعجبني ما صنعت كون ما بمعنى الذي أو تكرة والجملة صلتها على الأول وصفها على الثاني وعليها قال العائد محذوف وكونها مصدرية وعليه فلا عائد وحتى تنفقه واما تجبون تحتل الموصولة والموصوفة دون المصدرية ومثلها ومما رزقناهم ينفقون قال أبو حيان لم يثبت محي ما تكرة موصوفة

(باب التوابع)

(وجوزوا في آية قد وردت

بدل كل عطفهم أيضا ثبت)

(وهي آيات رب العالمين

رب تحفظها وفيها يستبين)

يعنى أن رب موسى من قوله تعالى آيات رب العالمين رب موسى وهرون يحتمل بدل الكل من الكل وعطف البيان وكذا يحتمل إبراهيم من نعبد الهك واله آباء إبراهيم واسماعيل واسحق قال ابن مالك وصالحا بدل يري

في غير نحو يا غلام بعمر

ونحو بشر تابع الكبرى

(في سبح اسم ربك الأعلى نقل

صفته للرب أو لاسم جعل)

يعنى أن الأعلى من سبح اسم ربك الأعلى يجوز فيها كونها صفة لاسم أو لربك مع أن الأصل في التابع كونه للمضاف لانه هو المقصود الا كل فانه للمضاف اليه لا لكل

فسر الزمخشري حيث قال ثم آتينا موسى الكتاب بما على الذي أحسن أى على الذي أحسن موسى من العلم والشرائع (قوله أو التكررة الموصوفة باسم التفضيل) وعلى هذا فلا يحتاج الى صلة وهذا الوجه مع الأول كوفيان وبعض البصريين يوافق الأول (قوله وعليها ما قال العائد محذوف) أى لان كلا من الموصولة والموصوفة يحتاج للعائد وانما يختلفان في أن الأولى تحتاج الى الصلة والثانية للصفة (قوله دون المصدرية) أى لان المعاني لا ينفق منها (قوله ومثلها ومما رزقناهم ينفقون) أى فالمعنى على المصدرية وينفقون من رزقناهم والرزق تعلق القدرة ولا ينفق منه فان ذهبت الى تأويل ما تجبون وما رزقناهم بالحب والرزق وتأويل هذين بالمحسوب والمرزوق فقد تعسف من غير محجج الى ذلك (قوله قال أبو حيان لم يثبت محي ما تكرة موصوفة) قال ولا دليل في مررت بما معجبك لاحتمال الزيادة ولو ثبت نحو سرني ما معجبك لثبت ذلك اه كلام أبي حيان قال في المغني ولا أعلمهم زادوا ما بعد الباء الا ومعناها السببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم فبما رجحة من الله لنت لهم اه وهذا رد لقول أبي حيان ان ما في قولهم مررت بما معجب لك يحتمل أن تكون زائدة ووجهه أن الباء في قولهم مررت بما معجبك لا لالصاق وما الزائدة لاتقع بعد باء اللصاق وانما تقع بعد باء السببية

(مبحث التوابع)

(قوله وعطف البيان) هذا مبني على أن رب من صيغ المصادر لا مشتق لان عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات (قوله سبح اسم ربك الخ) أى نزه اسمه عن الالحاد فيه بالتأويلات الزائفة واطلاقه على غيره هذا هو المراد بتسبيح الاسم وتنزيهه فانه قد ما يقال ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم وأجاب بعضهم عنه بأن الاسم صلة ورد بأن زيادة الاسماء لم تثبت وأجاب عنه أيضا الغزالي بأنه انما تعلق التسبيح بالاسم وان كان غير المسمى لان التعظيم اذا وجب للعظم عظم ما هو من سببه لاجله فكما يجب تنزيه ذاته وصفاته تعالى من النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعه لها عن الرفث وسوء الادب (قوله مع أن الأصل في التابع كونه للمضاف لانه هو المقصود) نحو جاءني غلام زيد الظريف فالصفة للمضاف ولا تكون للمضاف اليه لا بدليل لان المضاف اليه انما جى به لغرض التخصيص ولم يثبت به لذاته وانما جاز في الآية جعل الاعلى صفة للاسم المضاف وللرب المضاف اليه لان المضاف اليه في الآية مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح وليس المضاف اليه في المثال كذلك (قوله الا في كل فانه للمضاف اليه لا لكل) وذلك نحو * وكل قتي يتقي فائز * فالصفة للمضاف اليه لان المضاف انما جى به لقصد التعميم لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله

وكل أخ مفارقة أخوه * لمرأيتك الا لفرقدان

فكل مبتدأ وأخ مضاف اليه وجملة مفارقة أخوه خبر وقوله الا لفرقدان حقه أن يقول الفرقدان بالجر صفة لآخ فالاسم بمعنى غير نظرها عرابها فيما بعدها أى كل أخ موصوف بكونه غير الفرقدان

(وفي الذين قبله للثنتين أتى بهذا الذين مابعديين) (كونه تابعا وقيل أضمرنا قبيله أعنى على ما حررا) لكنه

يعنى أن الذين من قوله تعالى هدى للثنتين الذين

يجوز فيها كونها نعتا للتقنين لان الموصول الذي فيه الالف واللام صفة لموصوف مذ كورا ومقدرا عما أو مفعولا لا غنى أو خبرا للبند
محذوف وجوبا وأما ويل لكل همزة لمزة الذي جمع ما لا الذي بدل من النكرة قبلها لان المعرفة لا تصف النكرة

(باب حروف الجر) (في يجوز يدجاءنا كعمرو فالكاف حرف أو سمي لتدر)

(تعليقه في أول قد نقلا بلفظ الاستقرار فيما عقلا) (وامنع تعلق الأخير عرفا بمثل عليه ليست تخفى)

يعني أن الكاف في يجوز يد كعمرو وتحتل الحرفية فتعلق باستقرار وقيل لا تعلق والاسمية فلا تعلق اتفاقا والاسم بعدها مجرور بإضافتها إليه ومحله الرفع على الخبرية ونحو جاء الذي كزيد تتعين فيها الحرفية لان (١١٧) الصلة لا تكون بالمتضايين ويحتملها

زيد على السطح وعليه ما فهي

متعلقة باستقرار محذوف وجوبا

(والواو من والليل في الضحى أي

للعطف أو إلى العين ثباتا)

يعني أن الواو التالفة أو القسم

نحو والضحى والليل ونحو الشمس

وضحاها والقمر تحتل العاطفة

والقسمية ويكون الجواب لهما

أولهن

لكنه لاحظ أنه صفة للضاف وهو كل فرغ ويحتمل أنه أتى على قصر المتنى على لغة بلحرت (قوله يجوز فيها كونها نعتا للتقنين) لان الموصول مع صلته في قوة المشتق ولا يمنع أن يكون بدلا

(مبحث حروف الجر) (قوله وقيل لا تعلق الخ) بناء على أن كاف التشبيه حرف جر شبه

بالزائد فلا تعلق بشئ (قوله ويحتملها) يعني كون على حرفا وكونها الساطرة بمعنى فوق

(قوله وعليه ما فهي متعلقة باستقرار محذوف) لانها مع ما بعدها في موضع الخبر (قوله تحتل

العاطفة والقسمية) والصواب الأول والا احتاج كل إلى الجواب ومما يوضحه مجيء الفاء في

أوائل سورتي المرسلات والنازعات لان الفاء بالضرورة هنالك حرف عطف فتعين أن تكون الواو

هنا كذلك

(مبحث مسائل مفردة) (قوله فبين فتح الباء) وهو شعبة (قوله يجوز فيها كون النائب

له الخ) أي وهو الأول لانه القائم مقام المفعول لان الفعل يتعدى باللام وأيضاً القربة من العامل

وسبقه (قوله) وأما رجال فهو فاعل فعل محذوف) أي يسبحه رجال أي والجملة مستأنفة جوابا

لسؤال مقدر تقديره من يسبحه (قوله والأول أولى) ولان اقامة الوصف ضعيفة كضعف

سير عليه طويل (قوله مجازي التأنيت) لان مجازي التأنيت اذا كان اسما طاهرا يجوز تجريد

فعله (قوله والاصلية حذف) على حذف قوله تعالى ناراً تلتظى ولا يجوز في هذا كونه ماضيا واللقيل

تلفت لان التأنيت واجب مع المجازي اذا كان ضميرا متصلا

(مبحث الجهة السادسة) من الجهات التي يدخل على المعرب الفساد بسببها وهي أن لا يراعى

الشروط المختلفة بحسب الابواب فان العرب يشترطون في باب شأ وبشرطون في آخر نقيض ذلك

الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقبيسهم مثلا عطف البيان لتوضيح ذات الشيء فالحكمة

تقتضي جوده وصحيح القياس على التمييز والنعت لبيان رسم الشيء فالحكمة تقتضي اشتقاقه وصحيح

قياسه على الحال فاذالم يتأمل المعرب في تلك الشروط اختلطت عليه الابواب فيعرب ما لا يكون بدلا

أولى

(لفظ تجلى الشمس ماضى نقلا وقيل بل مضارع قد انجلى) يعني أن تجلى الشمس يحتمل أنه فعل ماض أسند لظاهر

مجازي التأنيت فحذف التاء جوازا أو مضارع فالتاء تاء المضارع والاصلية حذف قال ابن مالك

وما ابتداء من ابتد قد يقتصر * فيه على تاء كتيين العبر أي تبيين

(الجهة السادسة)

(وههنا أشياء قد أوردتها يغلط فيها المعربون فادرها) (في النعت والعطف وأن يعرفا عطفا بيان في الذي قد ألفا)

(نعت المعترف كذا والنكر * للحال والتمييز هما تعرو) (وهكذا أفعال من ونعت ما * نكرا أيضا ولذا فلتحكما)

يعني أن أشياء هنا أي في هذا الباب أوردتها ابن هشام في معنيها يغلط فيها المعربون فتأملها جدد التسليم من الغلط

بدلاً وهكذا **(قوله)** اشتراطهم في النعت الاشتقاق (الخ) فن أعرب المشتق بياناً نقداً خطأ ومن أعرب
الحامد نعتاً فقد أخطأ **(قوله)** كونهم نعتين لان مالك واله مشتقان لاجامدان **(قوله)** ويجوز
كونهم ما عطفي بيان له أي لانهما أحرى بالمجرى الجوامد في كونهم ما قد لا يقعان نعتاً شئ وفي
أنهما يوصفان وهذا شأن الجوامد وحينئذ صرح جعلهما عطف بيان **(قوله)** لاستعمالهما غير
جار بين علي ووصوف) نحو الاله الخلق ومالكهم **(قوله)** من قولهم مررت بهذا الرجل عطف
بيان أي أو بدلاً وقول كثير من النحويين ان الرجل نعت خلاف الصواب قال ابن مالك أكثر
المتأخرين يقاد بعضهم بعضاً في جعل الرجل نعتاً لاسم الإشارة قال في المغني والحامد اسم مهم عليه
توهمهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه وليس كذلك فإنه في الجوامد بمنزلة النعت
في المشتق ولا يمنع كون المنعوت أخص من النعت اه قال العلامة الدسوقي لاسلم أن هذا هو
الحامل لهم بل الحامل لهم على ذلك ما رأوه من صدق حد النعت الاصطلاحى عليه مع عدم التكلف
وذلك لان النعت عندهم تابع يدل على معنى في متبوعه فاذا وجدت هذه الدلالة في لفظ صريح
وقوعه نعتاً ولا فرق بين المشتق وغيره فالرجل المذكور عند المحققين صفة له اذا وان كان وضعه للذات
في غير هذا الموضع وانما استعمل ههنا صفة لان ما تقدم من اسم الإشارة دال على الذات فتعين دلالة
الرجل على معنى فيها وهو معنى الصفة وكان وصف اسم الإشارة بذلك أعنى اسم الجنس المعروف
باللام لانه لا دلالة في اسم الإشارة على حقيقة الذات المشار اليها فاحتجج الى بيان حقيقة فأتى
باسم الجنس لبيان حقيقة تلك الذات فان قيل لم يجوز أن يوصف باسمه الاجناس باقياً
معناها على ما وضعت له كسائر المبهات التي هي في غير أسماء الإشارة كجاء وصفها بما فيقال
مررت بشخص رجل وسبع أسد كما يقال بهذا الرجل وبذلك الأسد فان شخفاً وسبعاً معاً مان
كأسماء الإشارة فالجواب أن ذلك لم يجوز لتجريد الموصوف في مثله عن فائدة على ما كان يحصل من
اسم الجنس لو لم يقع صفة اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية وأسد يفيد السبعية وأما قولك
هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضراً معناها اه قال كذا قرره الرضى اه
ثم قال في المغني وقد هدى ابن السيد الى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفاً لانتعا وكذا ابن
جني اه قلت وكذا الزجاج والسهيلي قال السهيلي وأما تسمية سيمويه نعتاً فتسامح كما سمي
التوكيد وعطف البيان صفة وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم
استشكله بأن البيان أعرف من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت أو مساو له وهو مشتق أو
في تأويله فكيف يجتمع في الشئ أن يكون بياناً ونعتاً وأجاب بأنه اذا قدر نعتاً فاللام فيه للعهد
الحضوري والاسم مؤول بقولك الحاضر أو المشار اليه واذا قدر بياناً فاللام لتعريف الحضور
فيساوياً الإشارة بذلك ويريد عليها بافادته الجنس المعين فكان أخص قال وهذا معنى قول سيمويه
اه وفيما قاله نظر لان الذي يؤوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الإشارة نفسه اذا
وقع نعتاً كررت بزيده اذا ما نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف
يجعل معنى ما قبله تفسيراً له **(قوله)** وعطف البيان (الخ) أي فعطف البيان لا بد أن يكون معرفة لان
النكرة غير بيّنة في نفسها فكيف تبين غيرها وفيه أن النكرات تتفاوت في الوضوح فتبين النكرة
غير الواضحة بالواضحة على أنهم قالوا يجوز أن يتضح المراد بالجموع وأن يكون عطف البيان للحدح

ومن تلك الاشياء اشتراطهم في
النعت الاشتقاق وفي عطف البيان
الجود ولذا كان الصواب في ملك
الناس الاله الناس كونهم نعتين
لرب ويجوز كونهما عطفي بيان له
لاستعمالهما غير جار بين علي
موصوف ولجري الصفات عليهما
أيضاً نحو الاله واحد وملك عظيم
ولذا أيضاً كان الرجل من قولهم
مررت بهذا الرجل عطف بيان
لجوده ومن الاشياء أيضاً اشتراطهم
التعريف في نعت المعرفة وعطف
البيان

(قول) قلت أما اشتراطهم التعريف في نعت المعرفة فصواب (أي لان في النكرة ما بها وفي المعرفة
ايضا حافند افعا (قول) وأما اشتراطهم تعريف عطف البيان فالصواب عدمه) ذهب أكثر
التحويين الى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين وذهب قوم منهم ابن مالك الى جواز ذلك
فيكونان منكرين كما يكونان معرفتين ولا يجوز تخالفهما نعتا عرفا وتنكيلا وأما قول الزمخشري
ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات فخالف لاجتماعهم ولا يصح تخرجه على مختار الرضى
من جواز تخالفهما في التعريف اتخالفهما افرادا وتذكريا أيضا وهو ممتنع وكذا لا يصح اعتذار
المغنى عنه بأن مراده أنه بدل وعبر عنه بالبيان لتأخيرهما في كثير من الاحكام لنصهم على أن
البدل منه اذا تعدد ولم يف البدل بالعدة تعيين قطعه فيخرج عن البدلية ولا يجوز كونه بدل
بعض بتقدير الرابط لانه حينئذ يكون بدل مفصل من مجمل وهو يجب فيه كون البدل وافيًا بجميع
افراد المجمل فالاولى جعله مبتدأ حذف خبره أي مقام ابراهيم منها أو بعضها هذا صنيع الشيخ
الهيطي في وقفه وخص المقام وأمن الداخل بالذكر لعظمهما والمقام هو المحرر المعروف عند
الجمهور وقيل البيت كله وقيل الحرم وباختلافهما يختلف معنى الضمير العائد عليه والله أعلم وجوز
بعض المعربين البدل بناء على تأويل المقام باحتوائه على آيات كثيرة دلالة على قدرته الله وعلى
نبوة ابراهيم وغير ذلك أو على جعل من دخله عطفًا على مقام ابراهيم فالآيات حينئذ هي المقام
وأمن الداخل والله تعالى أعلم (قول) ومنها اشتراطهم التنكير للحال والتمييز (أي ولغير ذلك فيشمل
خبر لا التبرئة والمضاف اذ لا يكون الانكارة كما يأتي (قول) ولست بالاكثر منهم حصي (الح) هو اللاعشى
ميمون والتاء مفتوحة وقبله

ان ترجع الحكم الى أهله * فليست بالمسدى ولا النائر

ولست في السلم بنى نائل * ولست في الهيجاء بالجاسر

ولست في الاثرين من مالك * ولا الى بكر ذوى الناصر

يخاطب علقمة ومن أبياتهم ما استشهد به في سجعان الذي أبرى

قد قلت لما جاني فخره * سجعان من علقمة الفاخر

قال الخفاجي تنازع الشرف علقمة بن علالثة كغرابه بعين مهملة وثاء مثلثة وابن عمه عامر

ابن الطفيل العامريين على ما جرت به عادة العرب في الجاهلية وكان علقمة كرميًّا رئيسًا و عامر

عاهرا سفيها و ساقا بلا كثيرة ليهجرها فهاب حكام العرب أن يحكموا بينهما فاتوا هرهم بن سنان

فقال لهما أنتما كركبتى البعير يقعان على الارض معاوينه ضان معا قالوا فأينا الميمن قال كلا كما بين

فكنا سنة لم يحكم أحد بينهما فأبى الاعشى علقمة مستجير به فقال أجبر له من الاسود والاجر قال

له ومن الموت قال لا فأبى عامر فقال له مشله فقال ومن الموت قال نعم قال وكيف قال ان مت في

جوارى وديتك فلما بلغ ذلك علقمة قال لو علمت مراده لكانت على فقال الاعشى القصيدة منها

ان الذى فيه تماريتما * بين لاسامع والناظر

يهجو علقمة و يفضل عامر اعليه فنذر علقمة هدر دمه وجعل له على كل طريق رصدًا فظفر به

وقال الحمد لله الذى أمكننى منك فأشدا الاعشى

أعلقم قد صيرتني الامور * البيل وما أنت لى منقص

قلت أما اشتراطهم التعريف في نعت

المعرفة فصواب قال ابن مالك

وليعط في التعريف والتنكيما

لما تلا كما هم يقوم كرمًا

وأما اشتراطهم تعريف عطف

البيان فالصواب عدمه لقوله

فقد يكونان منكرين

كما يكونان معرفتين

ولذا يجوز كون طعام عطف بيان

من كفارة اذا نوت من أو كفارة

طعام مساكين وكون صديد عطف

بيان من ماء من ويسقي من ماء صديد

ومنها اشتراطهم التنكير للحال

والتمييز وأفعل من ونعت النكرة

وأما قول الشاعر

ولست بالاكثر منهم حصي

وانما العزة للكائر

فهبل في نفسى فذلك النفوس * ولا زلت تنى ولا تنقص
فقال قوم علقمة اقتله وأرحنا والعرب من شر لسانه فقال علقمة إذا تطلبوا بدمه ولا ينجس عنى
ما قاله ولا يعرف فضلى عند القدرة فأمر به وحل وناقاه وأحسن عطاءه وقال انج حيث شئت وأخرج
معه من يبلغه آمنه فقال

علقم يا خير بنى عامر * للضيف والصاحب والزائر
والضاحك السن على همه * والغافر العثرة للعائر

وعلقمة صحابي من المؤلفات قلوبهم أسلم وهو شيخ واستعمله عمر على حوران وبهامات أخرج
أبو نعيم والخطيب وابن عساكر أن حسان أنشد هذه القصيدة للنبي صلى الله عليه وسلم وقد قال
له أنشدنا من شعر الجاهلية ما عفا الله لنا فيه فقال له لا تنشدنى مثل هذا بعد اليوم أنى ذكرت عند
قيصر وعنده أبو سفيان وعلقمة فأحسن علقمة القول وأنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس وكان
ذلك قبل اسلام علقمة (قوله) فالصواب جعل آل في الأكثر زائدة أى أو معرفة ومن متعلقة
بأكثر من كرا محذوف أمبدل من المذكور لكن يلزم على هذا ابدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة
وهو ممنوع أو بالمدكور على أنها غير لها في قولك أنت منهم الفارس البطل أى أنت من بينهم فهمى
جارة لغير المفضل عليه والمنوع انما هو تعلقها بأفعل مع كونها جارة للمفضل (قوله) ويرته
الفصل الخ) أى والفصل بين الميز والتمييز لا يجوز وقد يجاب بأن فصل التمييز قد جاء في الضرورة
في قوله على أننى بعدما قد مضى * ثلاثون للهجر حولا كمالا

وأفعل أقوى في العمل من ثلاثون لأنه وصف وثلاثون جامد وكل منهما عامل في التمييز لأنه هو المميز
والمميز ينصب التمييز لمشابهة الفعل من حيث أن كلا طالب لما يعمل فيه (قوله) ومعرفة) هذا هو
المقصود بالاعتراض به وإن كان الاعتراض بالموجب حاملا أيضا (قوله) وعند سيبويه أنه
مرفوع عما كان مرفوعا به قبلها) أى والمبتدأ والخبر في وضع رفع بالابتداء قال الدمامنى كيف
يجعل الكلمتان معا مبتدأ مع أن تعريف المبتدأ غير صادق عليهما اذ هو اسم مجرد عن العوامل
اللفظية غير الزائدة مستند إليه أو صفة معتمدة على نفي أو استفهام رافعة لظاهر أو ضمير منفصل
وليس مجموع لا اله مجرد ولا صفة معتمدة الخ قال الشئى وأقول لا نسلم أن مجموع لا اله ليس اسما
مجردا بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين تكمة عشر في قولك عندي خمسة عشر أه أو يقال لعل
سبويه أراد إلحاقهما بالمبتدأ (قوله) فليست المركبة عنده عاملة في الخبر) أى لضعفها بالتركيب
عن أن تعمل فيما تباعد منها وهو الخبر كذا قال ابن مالك قال في المعنى والذي عندي أن سبويه يرى
أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضا لأن جزء الشئ لا يعمل فيه وأما لرجل طريقا بالنصب فتشمل
يازيد الفاضل بالرفع أى إن نصب طريقا بترجيبة اللفظ لا المحل كما أن رفع الفاضل كذلك (قوله)
والصواب أنه بدل الخ) تنبيه في الكلمة الطيبة أمحاث شريفة ولطائف منيفة لا بأس بذكر بعضها
وان تقدم شئ من ذلك فنقول المشهور أن الاستثناء والاسم الجليل بدل من محل اسم لا النافية
للجنس وخبر لا محذوف واستشكل الإبدال من جهتين أولا هما أنه بدل بعض وليس معه ضمير
يعود على المبدل منه وهو شرط فيه وأجيب بفتح كونه شرطاً مطلقاً بل هو شرط حيث لا تفهم
البعضية بقرينة وهما قد فهمت بقرينة الاستثناء ثانيتهما أن بين المبدل منه والبدل مخالفة

فالصواب جعل آل في الأكثر
زائدة أو منهم متعلقة بمحذوف أى
أكثر منهم وقيل متعلقة بليس
ويرى الفصل برفعل وتبميزها
وهو محذوف وكون ليس لا تدل على
حدث وأما قول بعضهم في لا اله الا
الله ان اسم الله جل جلاله خبر عن
لا التبرئة فيزده كونها لا تعمل في
الاجاب والمعرفة وانما تعمل في
النكرة المنفية واسم الله تعالى
موجب ومعرفة وعند سيبويه أنه
مرفوع عما كان مرفوعا به قبلها
وهو المبتدأ الذي صار اسما لها
فليست المركبة عنده عاملة في الخبر
والصواب أنه بدل اما من اسمها وهو
الذي مشى عليه السبوطى في قوله
في فريده

وارفع وجوباً بدلا معرفاً
من اسم لا والباقي وجهين تلا
أو من خبرها المحذوف أو من ضميره
المستتر فيه ومثلها لا اله الا هو
(وشرط الإبهام لبعض الكلمات
كذا والاختصاص في المبتدآت)

يعني أن من تلك المسائل اشتراط
الابهام في ظروف المكان قال
ابن مالك

وما * يقبله المكان الامهـما
واشتراط الاختصاص في المبتدا
وصاحب الحال وأما فاستبقوا الصراط
فاستبقوا الخيرات وسـنعـيدها
سيرتها الاولى واقعدوا لهم كل مرصد
فالنصب فيها على اسقاط الخافض
لا على ظرف المكان لئلا يكون
ظرف المكان غير مبهم أى الى
الخيرات أو الى الصراط أو الى سيرتها
وفى كل مرصد أو أن كل مرصد
مفعول مطلق لتضمن اقعدوا
بارصدوا والله أعلم وأحكم

(ومنه أن تضمن بعضا وبني

لبعضها الاظهار في الذي اصطفى)

(أعني لمعولاتها ذات الشتر

كما يفرد وجلة جرى)

يعني أن من الاشياء وجوب

الاضمار في بعض المعولات والاطهار

في بعض من الاول مجرور لولا ومجرور

وحد فلا يكون الاضميرا أى ضمير

نحو لولاى ولولاك ولولا هو وحدى

وحدك ووحدته ومنه مضاف الى

قال ابن مالك

وبعض ما يضاف حتما متنع

ايلاؤه اسماء طاهر احيث وقع

كوحدي ودوالي سـعدى

ومثلها حنانيك وهذا زيد ولا تضاف

هذه الكلمات من لبي الخ الى الضمير

مخاطب نحو لبيك وسـعديك ودواليك

(١) قوله مترع كذا بالاصل بالمشاة

الفوقية وفي رواية مترع بالنون

والزاي كافي اللسان والشواهد

فانظره كتبه مصححه

فان الاول منفي والثاني موجب وأجاب السيرا في بانه بدل عن الاول في عمل العامل والتخالف نفيًا
واجبا بالامتنع البدلية لان مذهب البديل أن يجعل الاول كأنه لم يذكروا الثاني في موضعه وقد
تخالف الصفة والموصوف في ذلك نحو مررت برجل لا كريم ولا لبيب على أنه لو قيل ان البديل
في الاستثناء قسم على حياله معاير لغيره من الابدال لكان له وجه واستشكل أمر الخبر بانه ان قدر
ممكن يلزم عدم اثبات الوجود بالفعل للواحد الحقيقي تعالى شأنه أو موجود يلزم عدم تنزيهه تعالى
عن امكان الشركة وتقدير خاص مناسب لا قرينة عليه قيل واصعبه هذا الاشكال ذهب صاحب
الكشاف واتباعه الى أن الكلمة غير محتاجة الى خبر وجعل الا الله مبتدأ ولا الله خبره والاصل الله الله
أى معبود بحق لكن لما أريد قصر الصفة على الموصوف قدم الخبر وقرن المبتدأ بالاداء المقصور
عليه هو الذي يلي الا والمقصود هو الواقع في سياق النفي والمبتدأ اذا اقترن بالاوجب تقديم خبره
وتعقب بانه مع ما فيه من التحل يلزم منه بناء الخبر مع لا وهى لا بنى معها الا المبتدأ وأيضا لو كان
الامر كذلك لم يكن لنصب الاسم الواقع بعدها وجه وقد جوزته جماعة وقال بعض الافاضل ان
لا الله الا الله على هذا المذهب قضية معدولة الطرفين بمنزلة غير الحى لا عالم بمعنى الحى عالم ولا يدفع
الاعتراض كالا يخفى وقال بعضهم ان الخبر هو الا الله أعنى الامع الاسم الجليل وقال بعضهم لا خبر
للهذه أصلا على ما قاله بنو عيم فيها وذهب الكثيرون الى تقدير الخبر وجوده وقال بعضهم الخبر المقدر
مستحق للعبادة فالمعنى لا اله مستحق للعبادة الا الله ولا محذور فيه واعترض بأن هذا كون خاص
ولا بد في حذفه من قرينة ولا قرينة فلا يصح الحذف وأجيب بأنها كناية على علم لان الا الله بمعنى
المعبود يدل على العبادة واستحقاقها (قوله في ظروف المكان) قال الرضى انما نصب الفعل
جميع أنواع الزمان لان بعض الازمنة أعنى الازمنة الثلاثة من مدلوله فطرد النصب في مدلوله
وغيره وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شئ منه بل دلالة عليه عقلية لالفظية لان كل
فعل لا بد له من مكان فنصب من المكان ما شابه الزمان الذى هو مدلول الفعل أعنى الازمنة الثلاثة
وهو غير المحصور كالجهات الست والحدود كالفرسخ والميل ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي
المكان كافي الازمنة الثلاثة أما ظروف الزمان فنصب على الظرفية مبهم كانت أو مختصة (قوله
مجرور لولا) أى عند سيبويه (قوله ولا تضاف هذه الكلمات من لبي الخ) قال المصنف فى أوضح
المسالك ومعنى ليسك إقامة على اجابتك بعد إقامة أصله ألبالك البابين أى أقيم على طاعتك
واجابته اقامتين من ألبالك اذا أقام به حذف الفعل وأقيم المصدر اليه مقامه فصار البابين
لك ثم حذف زوائده وحذف الجار وأضيف للضمير كل ذلك ليسر المحجب الى سماع خطاب مناديه
ويقال فى الباقي نظير ذلك ويجوز كونه من لب بمعنى ألب أى أقام فلا يكون محذوف الزوائد قاله
الرضى ومعنى دواليك أى تداولا بعد تداول أو مداولة بعد مداولة والتداول التناوب أى تداولا
لطاعتك ومنابذة فيها ومعنى وسـعديك اسعادات بعد اسعادات ولا تستعمل الابدليل لانها توكيدها
أى اعانة بعد اعانة ومعنى حنانيك تحننالك بعد تحنن ومعنى هذا زيد اسـعـادك بعد اسـعـاد
(قوله الا الى ضمير مخاطب الخ) وهذا إضافة الى الضمير الغيبة ومنه قوله

انك لودعوتى ودونى * زوراعذات مترع بيون * لقلت لبيك لمن يدعونى (١)

والزوراء الارض البعيدة والجملة حال من ياء دعوتى والمترع البحر من قولهم حوض ترع كسبب أى

اسم التفضيل في غير مسألة الكحل
فلا يكون الا ضمير امستترا ومن
ذلك مرفوع المضارع المبدوء بغير
الياء فلا يكون الا ضميرا ومن وجوب
الاطهار مؤ كذا الاسم الظاهر والنع
والمنعوت وعطف البيان والمبين فلا
تكون هذه الاشياء الاسماء ظاهرا
(من العوامل اذا ما سطر)

يعمل في الظاهر قل والضمير
يعنى أن من العوامل ما يعمل في
الظاهر والضمير وهو نعم وبش قال
ابن مالك

فعلان غير متصرفين

نعم وبش رافعان اسمين

مقارنى آل أو مضافين لما

قارنها كنعم عقبى الكرما

ويرفعان مضمرا يفسره

مميز كنعم قوما معشره

ونعم في مثال ابن مالك فاعله ضمير

مميز يقوم ومعشره هو المخصوص

(وشرطوا المفرد في بعض أتي

ينى لمعمولاتهم أيا تقي)

(وجله أيا يضايع بعضها ترى

وكل ما ذكرته قد قرر)

يعنى أن من تلك الاشياء اشتراطهم
المفرد في بعض المعمولات والجملة في
بعض فما اشترط كونه مفردا
الفاعل ونائبه أما قوله تعالى ثم بدا
لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنه
وتبين لكم كيف فعلنا بهم وإذا قيل
لهم لا تقسدا في الارض فالجمل

متملى ويون كصبور بموحدة في أوله أى واسعة بعيدة الاطراف وفي قوله ليه التفات من الخطاب
الى الغيبة على حد حتى اذا كنتم في النكاح وجرين بهم وشذاضا فلي الى ظاهر أنشد سيبويه
دعوت لما نابنى مسورا * فلي فلي يدى مسورا

كذا ذكره ابن مالك ويفهم من كلام سيبويه أن ذلك غير شاذ في لبي وسعدى ومذهب سيبويه
أن ليس كرماء كرماء متى وأنه منصوب على المصدرية بفعل محذوف وأن تنشئة المقصود بها
التكثير فهو على هذا ملحق بالمتى كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين أى كرات فكرتين ليس
المراد به مرتين فقط لقوله تعالى ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير أى مزدحرا وهو كليل ولا
ينقلب البصر مزدحرا كمالا من كرتين فقط فينتعين أن يكون المراد بكرتين الكثير لا اثنين فقط
وقوله هل ترى من فطور أى من خلل بصدع أو غيره (قوله مرفوع خبر كاد وأخواتها) أى فلا
يكون الا ضمير عائدا على اسمها (قوله غير عسى) أى فان مرفوع خبرها يجوز أن يكون اسما
ظاهر الكن لا بد أن يكون سببيا أى مضافا للضمير اسمها ولا يكون أجنبيا (قوله كاد زيد أن يقوم)
ولا تقول كاد زيد أن يقوم أبوه ويجوز عسى زيد أن يقوم أو يقوم أبوه فيرفع السبب ولا يجوز
رفعه الأجنبى نحو عسى زيد أن يقوم عمر وعنده (قوله مرفوع اسم التفضيل) أى فلا يكون
الا ضمير عائدا على الموصوف به نحو زيد أفضل من عمرو ففى أفضل ضمير مستتر عائدا على زيد
ولا تقول مررت برجل أفضل منه أبوه قترفع أبوه بأفضل الا فى لغة ضعيفة حكاه سيبويه فتجعل
أفضل نعتا لرجل مجرورا بالفتحة وأبوه فاعله وأ كثر العرب يرفعونه خبرا مقدما عن أبوه والجملة
نعت لرجل (قوله في غير مسألة الكحل الخ) مسألة الكحل قد أفردت بالتأليف وضابطها أن
يكون اسم التفضيل صفة لشكرة مسبوقه بنى أو شبهه كالنهي والاستفهام الانكارى وأن يكون
الاسم الظاهر المرفوع وهو الكحل مثلاً أجنبيا لاسببها الموصوف بأن لا يتصل بضمير يعود عليه
وأن يكون ذلك الاسم الأجنبى مفضلا على نفسه باعتبارين مختلفين والغالب أن يكون بين ضميرين
أولهما للاسم الموصوف ونايهما لذلك الاسم الظاهر ومثاله بعد النفى ما رأيت رجلاً أحسن فى عينه
الكحل منه فى عين زيد وأعراب المثال ماناقية ورأيت رجلاً فعل ماض وفاعل ومفعول وأحسن
صفة رجلا وفى عينه جار ومجرور حال من الكحل مقدم عليه والكحل فاعل أحسن ومنه جار
ومجرور متعلق بأحسن والضمير عائدا على الكحل وهو المفضل عليه وفى عين زيد متعلق بمحذوف
حال من الهاء فى منه والتقدير ما رأيت رجلاً أحسن الكحل حال كونه فى عينه منه أى الكحل
حال كونه فى عين زيد ومثاله بعد النهى لا يكن أحد أحب اليه الخير منه اليك ومثال الاستفهام
الانكارى كهل أحد أحق به الحمد منه بحسن لا يمن ولم يقع هذا التركيب فى القرآن قال فى شرح
التسميل ولم يرد بهذين سماع لكن لا بأس باستعماله بعدهما (قوله ومن ذلك مرفوع المضارع
المبدوء بغير الياء) نحو أقوم ونقوم وتقوم وكذا مرفوع نحو قسم (قوله ومن وجوب الاظهار
مؤ كذا الاسم الظاهر الخ) أى فلا يثو كسد المظهر لا يظهر ولا ان الضمير لا ينع ولا ينعته ولا
بين ولا يبين به (قوله ما يعمل فى الظاهر والضمير الخ) أى بشرط استناره تقول نعم الرجلان

نحو علم أن سيكون منكم مرضى وكذا خبر المبتدأ إذا كان قولاً وخبره المقول نحو قولى لا إله إلا الله وأما إذا أخبر عنه بوصفه فلا يشترط فيه كونه جملة بحقوقى لا إله إلا الله حق وكذا ضمير الشأن فيشترط في خبره كونه جملة قال ابن بون وفسرته بذات خبر * مصرحاً بها جميعاً تنظر ومثله أفعال المقاربة فأخبارها جمل وأما قوله تعالى فطق مسحا والخبر محذوف والنائب لسجاء على أنها مفعول مطلق أى مسح مسحاً وكذا جواب القسم فلا يكون إلا جملة وأما قوله تعالى يحلفون بالله لكم ليرضوكم بفوا به محذوف وليرضوكم غلة للقسم والله أعلم ومثلها يحلفون لكم لترضوا عنهم ويحلفون بالله لكم إذا انقلبتم إليهم لتعرضوا عنهم وتقدير الجواب في كل على ما يليق بالمقام

(كذلك في بعض من المواضع فعلية اسمية فراجع) (وقد أتى اعتراض رازى على زخمسريهم بآية جلال)

يعنى أن من المسائل اشتراطهم الفعلية في بعض المواضع والاسمية في بعض فن مواضع اشتراط الفعلية جملة الشرط غير لولا وجملة جواب لولا ولولا ما قال ابن بون

ولجوابه ابلغ قد جزمنا * وما ضيأ تراه منفياً عما أومئنا إلى بلام منفتح (١٢٣) * مقترنا وحذفه أيضاً يصح

ومثله جواب لولا ولوما ومما اشترطت الفعلية فيه أيضاً الجملتان بعد لما التوقيفية والجملة التالية أحرف التخصيص وجمل أخبار أفعال المقاربة ومما اشترطت الاسمية فيه الجملة بعد إذا الفجائية وليتما كذا اشتراطهم ببعض الجمل

الخبر الانشائي بعضها قول يعنى أن من المسائل اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الانشائية فن اشتراط الخبرية كونها صلة أو صفة أو حالاً وخبراً لكان أو لأن أو ضمير الشأن قبل أو خبر المبتدأ أو جواب القسم غير الاستعطافي ومن اشتراط الانشائية جواب القسم الاستعطافي أى الطلبي

الزبدان ونم رجلين الزبدان ولا يقال نعماً بآراء الضمير إلا في لغية وهي لغة أكلوني البراغيث أو بشرط أفرادته وتذكيره وهورب في الأصح (قوله) وكذا خبر المبتدأ إذا كان قولاً الخ) حاصله أن القول إذا وقع فاما أن تقصد حكايته أو الأخبار عنه بأمرفان كان الأول واجب الأخبار عنه به بجملة مراد لفظها وإن كان الثاني أخبر عنه بتفرد (قوله) ومما اشترطت الاسمية فيه الجملة بعد إذا الفجائية وليتما أى على الصحيح من اختصاصهما بالدخول على الجملة الاسمية (قوله) قيل أو خبر المبتدأ الصحيح أن المبتدأ يجوز أن يخبر عنه بالجملة الخبرية وبالانشائية لكن لا يجوز أن يدخل عليه ناسخ مثل كان وأخواتها وإن وأخواتها إذا كان خبره جملة خبرية (قوله) أوجوباً للقسم قال بعض جملة القسم جملة انشائية يؤكدها جملة أخرى هي جملة الجواب فإن كانت الأخرى خبرية فهو غير استعطافي وإن كانت انشائية فهو الاستعطافي فعلى هذا القسم الاستعطافي ما أجيب بجملة انشائية وقال بعض الاستعطافي هو ما كان بالجملة المشعرة بالحنو والعطف (قوله) أى ما مهد به لغيره أى ما جعل تمهيداً لمثل رجل في المثال الأول فإنه لا فائدة للأخبار برجل وإنما أتى به لأجل الوصف بكونه صالحاً وإذا كان هذا الخبر أو الصفة أو الحال أتى به لأجل كونه موصوفاً بأمرفى فلا ينبغي أن يقطع ذلك الوصف لأنه المقصود المتوصل إليه بالخبر والحال (قوله) أكرم الخ) هذا البيت للصمة وقيل لقيس بن الملوخ قال الدماميني وأظن أن هذا البيت بعد قوله

(كذلك الوصف لبعض الاسماء * وعدم الوصف لبعض نبي)

يعنى أن من الأشياء اشتراطهم الوصفية لبعض الاسماء وعدمها لبعض فما اشترطت الوصفية له مجرور ورب إذا كان اسماً ظاهراً نحو رب رجل كريم لقيته قال ابن بون ويلزم الوصف لذي المبرد * وصدره على المعتمد

وأياً ما محبوب آل بعد صفه يلزم بالرفع لذي المعرفة وأياً إذا أيها الذي ورد ووصف أى بسوى هذا يرد نحو يا أيها النبي يا أيها الذي نزل عليه الذكرياً أيهاذا وكذا الجماء في قولهم جاؤا الجماء الغفير أى الساتر وهي حال مؤولة بنكرة أى بجملة الشريف والوضع ومنه ما وطئ به من خبراً وصفة أو حال أى ما مهد به لغيره نحو يدرج رجل صالح ومررت بن يد الرجل الصالح ولقد ضربنا للناس في هذا إلى قوله لعلمهم يتذكرون قرأ ناعرباً وكقول الشاعر

أأكرم من ليلي على قتبغى به الجاه أم كنت امرأاً طيعها

فرجل في المثال الأول توطئة للغير وفي الثاني توطئة للوصف وقرأ نافي الآية توطئة للحال الذي هو عربياً و امرأ فى البيت توطئة للوصف بالجملة بعده ومما اشترط فيه عدم الوصفية فاعل نعم وبئس وقيل يجوز نعتها سكا بقوله

* نعم الفتى المرى أنت اذا هم * وقيل المرى بدل والاسماء المبنية غير من وما التكرين نحو مرت بن معجب لك أى بانسان أو بما معجب لك أى بشئ ومثلهما أى عند الأخفش

(كذلك تخصيص جواز الوصف لبعض الاسماء بدون خلف) (بوضع ومنعه بوضع آخرى أى فلتتبع)

يعنى أن من المسائل المتأكد على العرب التأمل فيها وامعان النظر جواز وصف بعض الاسماء بمحل وعدم جوازه بمحل آخر كالمصدر واسم الفاعل والمفعول فإنه لا يجوز وصفهما قبل (١٢٤) العمل ويجوز بعده وكالموصول فلا يجوز وصفه قبل صلته ويجوز بعدها

(كذا اقترانها بنسوخ بما

نسخه وعدمه قد علما)

يعنى أن مثل ما تقدم من المسائل جواز اقتران بعض النواسخ بخبره ككان وأخواتها * وفى جميعها توسط الخبر * أجز نحو كان قائما زيدا ومنعه فى بعض كان وأخواتها ورأى هذا الترتيب الا فى الذى

كليت فيها أو هنا غير البنى نحو ان زيدا قائما ومثلها ما وأخواتها قال

اعمال ليس أعلمت ما دون ان مع بقا التنى وترتيب زكن نحو ما هذا بشر

(كذلك تقديم المفعول على

عامله وغيره كما جلا)

يعنى أن من المسائل ايجابهم تقديم بعض معولات الفعل وشبهه كالمفعول الاستفهامى والشرطى وكما الخبرية نحو فإى آيات الله تنكرون يا ما ندعوكم وأهلكتنا قبلهم من ولهذا قدر ضمير الشأن

ونبت ليلي أرسلت بنفاعة * الى فهلا نفس ليلي شقيعها وتبغى بمعنى تطلب وهو نصب بأن مضمرة بعد الفاء فى جواب الاستفهام ولكنه سكن الياء وليس بضرورة لثبوت مثله فى السعة وان كان قليلا كما فى قراءة أبى جعفر من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء وأما منقطعة (قوله نعم الفتى المرى الخ) المرى نسبة لمرة والبيت لزهير بن أبى سلمى مدح سنان بن حارثة وتعامه * حضرو والذى الجرات نار الموقد * والموقد بضم الميم وكسر القاف (قوله وقيل المرى بدل) على هذا حمله الجمهور وهذا مبنى على أن الصفة تخصه والمقصود العموم والابهام قال الرضى وليس بشئ لأن الابهام مع مثل هذا باق اذا انحصر لا يعين فهو كقوله تعالى ولعبس مؤمن (قوله والاسماء المبنية) أى لشابهتها الحرف (قوله ومنعه فى بعض كان وأخواتها ورأى الخ) وانما جاز تقديم الخبر اذا كان ظرفا لتوسعهم فى الظرف ما لا يتوسع فى غيره لأن كل شئ من المحدثات لا بد أن يكون فى زمان أو مكان فصار مع كل شئ كقرينه ولم يكن أجنبيانه فدخل حيث لا يدخل غيره وأجرى الجار والمجرور مجرما لمناسبة بينهما اذ كل ظرف فى التقدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل ومعناه كاحتياج الظرف (قوله ولهذا قدر الخ) انما جاز حذف ضمير الشأن منصوبا هنا مع أن حذفه ضعيف لصيرورته بالنصب فى صورة الفضلة مع دلالة الكلام عليه ووجهها هنا أن نواسخ الابداء لا تدخل على كلمة المجازاة (قوله ومن شرطية الخ) أى ومن الشرطية لها الصدارة فلا يصح أن تكون اسما لأن لا تخرج عما لها من الصدارة فوجب أن يقدر اسمها ضمير الشأن (قوله كمفعول التعجب الخ) أى فهو لضعفه من حيث عدم اتيان المصدر منه واسمى الفاعل والمفعول بشبه الاسماء (قوله كضرب موسى عيسى الخ) موسى فاعل وعيسى مفعول والمانع هنا معنى لأنه لو قدم عيسى لانعكس المعنى لأنه يفيد أن موسى هو المضروب والفرض أنه الضارب ومن ثم لا يجب التأخير عند وجود القرينة المعينة للراد نحو كل موسى الكثرى فلو قلت كل الكثرى موسى لم يحصل لبس لما فيه من القرينة الدافعة له اذ لا يشك أن موسى آكل والكثرى ما كوله سواء قدمت أو أخرت (قوله لوجود اللبس بخفاء الاعراب) يتناول هذا عشرة صورة من باب ضرب أربعة فى مثلها لان كلا منها يكون مقصورا ومضافا لياء المتكلم واسم اشارة وموصولا والفرق بين اللبس والاجمال أن اللبس تعارض أمرين مع وجود المرجح كموسى فى ضرب موسى عيسى وان الاجمال تعارض أمرين ولا مرجح لاحدهما على

فى قول الشاعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلقى فيها جارا ذرا وطباء لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله الآخر

فاسم ان فى البيت ضمير شأن ومن شرطية مبتدأ ويدخل فعل الشرط وهو خبرها وفاعله راجع اليها ويلق جوابها ومنها ايجاب تأخير بعضها لذاته كالفاعل ونائبه أو لضعف الفعل كمفعول التعجب نحو ما أحسن زيدا أو لعارض معنى كضرب موسى عيسى فوجب تأخير المفعول فى هذا المثال مراعاة للاصل لوجود اللبس بخفاء الاعراب أو لفظى كأى الموصولة

فلا يعمل فيها الا ما قبلها فقاينها وبين الاستفهامية والشرطية ومنها المفعول المسبوك من أن وصلتها نحو عرفت أنك فاضل اذ لو قدمت
لالتبست بالكسورة أو بالتى بمعنى لعل هذا وقد جمع السيوطى مواضع وجوب تقديمه ووجوب تأخيرها في فريده بقوله
والترموه بتقديمه مضمنا * شرطا أو استفهاما أرحب عنا ناسبه جواب أما أو بقا (١٣٥) * أمر وكم كم غلام خلفا

والترموه وتأخيرها ان كان أن

أو أن أو معمول مجزوم يعن

أول تعجب وفعل وصلا

بالحرف الأهم وقد سوف تلا

وأما قوله تعالى أولهم بدلهم كم

أهلكنا فاعل به ضمير الله أو

الهدى وكم مفعول أهلكنا مقدم

وجوبا وجملة أهلكنا في محل

مفعول به والله أعلم

كذلك منه الحذف من بعض الكلم

وبعضهم جوازها فيها علم

يعنى أن من المسائل منهم حذف

بعض الكلمات وإيجابهم حذف

بعضها فمما منع حذفه الفاعل

ونائبه والجار الباقي عمله الا في

مواضع يطول ذكرها راجع لها

التسهيل والاشموني عند قول

ابن مالك

وحذفت رب بقرت بعد بل

والفاو بعد الوأشاع ذا العمل

ومن حذفه وبقاء عمله أيضا قول

ابن مالك

وأجزآن بجزء من مضرا

ان وليت كم حرف جر مظهرها

ومن وجوب الحذف حذف أحد

معمولى لا قال ابن مالك

الأخر كتصغير عمر وعمر وعلى غير (قوله) فلا يعمل فيها الا ما قبلها الخ اعلم أن وجوب تقديم عامل
أى الموصولة مذهب الكوفيين على ما ذكرنا من مالك في التسهيل حيث قال في أى الموصولة
ولا يلزم استقبال عاملها ولا تقديمه خلافا للكوفيين (قوله) والترموه بتقديمه مضمنا شرطا الخ مثاله
اسم شرط نحو يا تضرأ تضرأ أو اسم استفهام نحو أى رجل ضربت ومثلهما الضمير اذا كان
منفصلا نحو ياك نعبدان لزم من تأخيرها اتصاله ومثل ما تقدم كم الخبرية نحوكم عبيد مملكت
والضائف الى ذلك كغلام من تضرأ تضرأ أو غلام من ضربت ومال كم رجل أخذت وكذا
يجب تقديمه اذا وقع عامله في جواب أو ما ليفصلها من الفعل اذا لم تفصل بغيره ظاهرة كانت نحو فأما
اليتيم فلا تقهر أو مقدره نحوور بك فكبر بخلاف أما اليوم فأضرب يدا الفصل بانظر ف ولا يرد
أن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لأن محله في غير ما يكون الفاء معها من حلقه عن موضعها
وأما ما يمنع تقديمه على الفعل فاذا كان أن المشددة أو المخففة منها ومعمولها فلا يقال أنك فاضل
عرفت الامع أما نحو أنك فاضل فعرفت أو كان معمول فعل تعجب أو معمول صلة حرف مصدرى
ناصب كأن وكى فلا يقال حيث أن زيدا أضرب أو ما زيدا أضرب بخلاف غير الناصب فيجوز
كيعجبني ما زيدا تضرأ ووددت لو زيدا تضرأ وقيل يمنع مطلقا ومعمول فعل مجزوم أو
منصوب بلن الا اذا قدم على الجازم ولن أيضا فيجوز وكذا المنصوب باذن عند الكسائى أو معمولاً
لعامل مقرون بلام ابتداء لم تسبق بأن أو بلام قسم أو بقدر أو بسوف أو بقلما أو بئان أو نون توكيد
فكل ذلك يمنع تقديم معموله عليه كفى الهمع وغيره (قوله) فمما منع حذفه الفاعل ونائبه الخ يريد
ما هو مرفوع بغير المصدر وأما ما هو مرفوع به كفى قولك أعجبني ضرب الأمير اللص بتنين ضرب
ورفع الأمير على أنه فاعل به فلا نزاع في أنه يجوز حذفه فتقول أعجبني ضرب اللص والسبب فيه
امتزاج الفاعل بالفعل وتزيله منزلة الجزء من الكلمة فكيف هو حذف ما هو كالجزء منها بخلاف
الفاعل مع المصدر فان قلت أنهم صرحوا في نحو ما قام وقعد الا زيدا وما قام وقعد الا أنت بأنه
تركيب صحيح وأنه محمول على الحذف والتقدير ما قام الا زيدا وما قام الا أنت
وما قعد الا أنت واذا كان مثل هذا التركيب محمولا على الحذف على المختار اقتضى ذلك جواز حذف
الفاعل في مثله فيكون إطلاق القول بامتناع حذف الفاعل مستدركا وأجاب بعضهم بأن المنوع
حذف الفاعل لفظا ومعنى أما حذفه لفظا مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان الأنت
مثلا فاعل لها معنى وان كان من حيث اللفظ لاحدهما وادعى بعضهم أنه من باب التنازع ورد ما بين
الحاجب بأنه لو كان منه لوجب أن يضمر في أحدهما لانهما موجهان للفاعل فيقال مثلا
ما ضربت وما أكرم الا أنت وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينتفى أحد الفعلين عن المذكور بعدهما
والمقصود حصرهما فيه (قوله) الا في مواضع الخ قال في التسهيل يجوز برب محذوفة بعد الفاء كثيرا

وما لا لا في سوى حين عمل * وحذف ذى الرفع فشا والعكس قل وقرئ بالوجهين ولات حين مناص

(وجوزوا في الشعر ما قد حفظا في النثر هكذا لديهم عقلا)

يعنى أن من المسائل المأمور بالتأمل فيها نحو يزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر وهو كثير

وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلا ومع التجرد أقل وإيس الجرب بالفاء وبل باتفاق ولا بالواو بخلاف البرد ومن وافقه ويجز بغير رب أيضا بخذ وفي جواب ما تضمن مثله وفي معطوف على ما تضمنه بحرف متصل أو منفصل بلا أو لو أو في مقرون بعدما تضمنه الهزرة أو هلا أو أن أو الفاء الجزائيتين ويقاس على جميعها خلافا للفرأ نحو بن مررت وقد يجز بغير ما ذكر بخذ وفا لا يقاس منه الأعلى ما ذكر في باب كم وكان ولا وهو ما يذكر في باب القسم (قوله وعكسه) أي تجوزهم في التثنية لا يجوز في الشعر (قوله كبدي الغلط والنسيان) الفرق بينهما أن المبدل منه أن لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق إليه اللسان فهو بدل الغلط أي بدل عن اللفظ الذي ذكر غلطاً لأن البديل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم وإن كان مقصودا وتبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي بدل من اللفظ الذي ذكر نسيانا

* (مبحث الجهة السابعة) * من الجهات التي يدخل الخطأ على العرب بسبب عدم مراعاتها وذلك أن يحمل كلاما على شيء ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه وحينئذ فالذي ينبغي للعرب أن يلاحظ المحلات المتقاربة ويجعل الأعراب في المحل المحتمل مثل ما الأعراب فيه ظاهرة أمثلة ذكرها الناطم والشارح تبعا للاصل (قوله فالصواب فيها عطف اسم الفاعل على الفعل المضارع الخ) وذهب الزحشري إلى أنه معطوف على فائق الحب والنوى ولم يجعله معطوفا على يخرج الحي من الميت لأن عطف الاسم على الاسم أولى لكن محي قوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك قال الدماميني في كلام الزحشري ما يندفع به هذا الانتقاد وذلك أنه قال إن يخرج الحي من الميت موقعه موقع الجملة المبنية لقوله فائق الحب والنوى ولذا ترك العاطف وإنما كانت كالمبنية لأن فائق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين من جنس إخراج الحي من الميت لأن النامي في حكم الحيوان وإذا كان يخرج الحي من الميت في موضع البيان لفائق الحب والنوى لم يتأت عطف مخرج الميت من الحي عليه في هذا المحل لكونه لا يصلح بيانا كالأول فلذلك جعل عطفاً على فائق الحب ففي تلك الآيات وجد ما يعين العطف على يخرج وفي هذه الآية وجد ما يرجع العطف على غيره فعمل في كل بمقتضاه وظهر بذلك أن كلام الشارح غير متجه (قوله والصواب الوقف على فيه لا على رب من قوله تعالى ذلك الكتاب لا رب فيه) يدل على هذا قوله تعالى في سورة السجدة ألم تنزيل الكتاب لا رب فيه من رب العالمين فإن فيه فيها متعلقة برب وحينئذ فليكن هنا كذلك لأجل التوافق (قوله فاجعل بيننا وبينك موعدا) يحتمل أن المراد وعدا ويحتمل أن المراد زمان وعد ويحتمل أن المراد مكان وعد وقد وجد ما يرجح كلاما من الاحتمالات الثلاثة (قوله فنخلفه تدل على مصدره) أي لأن الذي يتصف بالاخلاف وعدمه الوعد لا زمانه ولا مكانه (قوله ومكانا تدل على مكانيته) وإذا أعرب مكانا بدلا منه لا نظرا فنخلفه تعين كون المراد بالموعد مكان الوعد وارتفع الاحتمال

* (مبحث الجهة الثامنة) * من الجهات التي يدخل على العرب الخطأ بسبب عدم مراعاتها وهي أن يحمل الكلام على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه وهذا أصعب من الذي قبله لأن الدافع إذا كان في المحل أصعب مما إذا كان الدافع في محل آخر وله أمثلة لم يذكرها شارحنا متأسفاً فلنذكر منها

وعكسه وهو غريب كبدي الغلط والنسيان زعم بعضهم أنهم لا يجوزان في الشعر واستدل مثبتوه في الشعر بقول ذي الرمة

لماء في شفتيها حوة لعس

وفي اللثا وفي أنيابها شنب فان اللعس وهو سواد مع حرة أحسن من الحوة وهو السواد وحده

(الجهة السابعة)

(ومنه أي قد أتت في الذكر

فاحفظ لما أبدى وحقق خبري)

(ومع ذي الشر وطعنها أغفلا

بعض فقال بخلاف يجتلي)

يعني أن من هذا الباب أي حصل

فيها وهم فقبل فيها بخلاف ما يظهر

فيها منها يخرج الحي من الميت

ويخرج الميت فالصواب فيها عطف

اسم الفاعل على الفعل المضارع

والصواب الوقف على فيه لا على

رب من قوله تعالى ذلك الكتاب

لا رب فيه

(وربما أحتمل موضع أنت

وحده فحقق ما ثبت)

(وجهين من ذلك أي قد نقل

ومثل كثيرة فلا تملى)

يعني أنه ربما أحتمل موضع واحد

وجهين أو أكثر ويوجد مع كل

منهما مرجح فينظر في أولاهما

كقوله تعالى فاجعل بيننا وبينك

موعدا لا تخلفه نحر ولا أنت فوعدا

يحتمل المصدر والزمان والمكان

ولكل منها مرجح فنخلفه تدل على

مصدره ومكانا تدل على مكانيته

ويوم الزينة تدل على زمانيته

(الجهة التاسعة)

(وقد أتى عند اشتباه للثلث عدة وأهام أيا ذلك الرجل)

(١٣٧)

يعنى أن المثل قد تشبه لتعدد

لا يبصرون فان فسر ترك بمعنى صير فالجورور

المفعول الثاني والجهة حال أو بالعكس
وان فسر بخلف فالجهة حال والجورور
في محل الطرف على أنه حال أيضا
ونحو الامن اعترف غرقه بيده
ففعول مطلق ان فحقت العين
أو مفعول به ان ضممتها

(الجهة العاشرة)

(وجوزوا الحذف اذا دل دليل

حالى مقالى أو صاعى بأجمل)

(ثم دليل غير صنع قد أتى

حاليا أو مقاليا قد ثبتنا)

يعنى أن الحذف جائز اذا دل على
الحذف دليل حالى نحو قالوا سلاما
فجسيهم يدل على المحذوف أى سلمنا
أو مقالى نحو واذا قيل لهم ماذا
أنزل ربكم قالوا خيرا فاعمل خيرا دل
عليه أنزل أى أنزل خيرا ونحو قال
سلام أى عليكم قوم منكرون أى أنتم
حذف خبر الأول ومبتدأ الثانى والله
أعلم أو كان المحذوف لفظا يفيد
معنى لا يستقيم الكلام بدونه نحو
تالله تفوتوا أى لا تفوتوا حذف لالتافية

ولا يستقيم الكلام بدونها وانما
يحتاج الى الأدلة المذكورة فى
حذف الجهة بأسرها وأحذر كتبها
كما تقدم وأما اذا كان المحذوف
فضله فلا يحتاج فى حذفه لدليل
ولكن يشترط أن لا يكون فى
حذفه ضرر معنوى ابن مالك

وحذف فضله أجزان لم يبصر
كحذف ماسبق جوابا أو حصرا
فلا يجوز حذف زيد من قولك
ما ضربت الا زيدا أو من ضربت
زيدا جوابا لمن قال من ضربت

بعضا فهاقول بعضهم فى ان هذان لساحران اسمها أى ان القصة واذان مبتدأ وهذا
يدفعه رسم ان منفصلة وهذان متصلة ومنها قول ابن الطراوة فى أيهم أشدهم أشد مبتدأ وخبر
وأى مضافة لمحذوف ويدفعه رسم أيهم متصلة وأن أيا لاذن تضاف أعربت باتفاق ومنها قول
بعضهم واذا كالوهم أو وزنهم يخسرون ان هم الأولى ضمير رفع مؤ كدالواو والثانية كذلك
أو مبتدأ ما بعده خبره والصواب أن هم مفعول ففهم مالهم الواو بغير ألف بعد واو لأن الحديث
فى الفعل لا فى الفاعل اذا المعنى اذا أخذوا من الناس استوفوا واذا أعطوهم وأخسروا واذا جعلت
الضمير للطففين صار معناه اذا أخذوا استوفوا واذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا
وهو كلام متنافر لخالفته للطبع لان الحديث فى الفعل لا فى المباشر الذى هو الفاعل ومنها قول
مكى وغيره فى قوله تعالى ذلك هو الفضل الكبير جنات عدن يدخلونها ان جنات بدل من الفضل
والأولى أنه مبتدأ لقراءة بعضهم بالنصب على حد زيد اضر به وكل ما جاز أن يكون منصوبا على
الاشتغال انما يكون رفعه على الابتداء

(مبحث الجهة التاسعة) أن لا يتأمل عند وجود المشتبهات ولذلك أمثلة (قوله) فهاوتركهم
فى ظلمات لا يبصرون) الترك فى المشهور رطرح الشئ تركه العصا من يده وتخليته محسوسا
كان أو غيره وان لم يكن فى يده تركه وطنه ودينه وقال الراغب تركه الشئ رفضه قصدا واختيارا
أو فقرا واضطرارا أو يفهم من المصباح أنه حقيقة فى مفارقة المحسوسات ثم استعير فى المعانى وفى
كون الفعل من التواضع الناصبة للجراى ان تضمنه معنى صيرام لا خلاف والكل هنا محتمل فعلى
الأول هم مفعوله الأول وفى ظلمات مفعوله الثانى ولا يبصرون صفة لظلمات بتقدير فيها أو حال من
الضمير المستتر ومن هم ولا يجوز أن يكون فى ظلمات حالا ولا يبصرون مفعولا ثانيا لان الأصل
فى الخبر أن لا يكون مؤ كذا وان جوزه بعضهم وعلى الثانى هم مفعوله وفى ظلمات لا يبصرون حالا ان
مترادفان من المفعول أو متداخلان فالأول من المفعول والثانى من الضمير فيه وفى ظلمات متعلق
بتركهم ولا يبصرون حال

(مبحث الجهة العاشرة) أن يخرج على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتض
كقول مكي فى لا تبطلوا صدقاتكم بالبن والاذى كالذى الآية ان الكاف نعت لمصدر محذوف
أى ابطالا كالذى ويلزمه أن يقدر ابطالا كابطال اتفاق الذى ينفق لان ابطال معنى فلا يصح
أن يشبه بالذات فلذا قد تدخل الكاف ابطال والوجه أن يكون كالذى حالا من الواو أى
لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذى ينفق فهذا الوجه لا حذف فيه وان ذكر الزمخشري الأول
أيضا (قوله) نحو قالوا سلاما أى وكقولا لمن رفع سوطا زيدا باضمار ضرب والدليل فيه أيضا
حالى (قوله) حذف خبر الأول ومبتدأ الثانى أى والدليل فيها حالى (قوله) كما تقدم أى
فى أنزل خيرا وفى قال سلام أنتم قوم منكرون (قوله) وأما اذا كان المحذوف فضله أى كما اذا
قيل ضربت وأردت زيدا فانه يجوز مع عدم القرينة على تعيينه (قوله) فلا يجوز حذف زيد من
قولا ما ضربت الا زيدا أى ولو حذف هذه الفضلة لتوهم أنه لم يحصل مثل ضرب أصلا

والدليل الصانع يختص بمعرفته النحويون الماهرين كقولهم فى قت وأصل عنه ان التقدير وأنا أصل لان واو الحال لا تدخل على
المضارع المثبت انطالى من قد ابن مالك * وذات واو بعدها توهمبتدا * له الخ وفى أنها لا بل أم شاء ان التقدير أم هى شاء لان أم المنقطعة

لا تعطف الابل والجمال وكقول الشاعر
 فاسم لكن ضمير شأن ومن شرطية مبتدأ وخبرها جلة الشرط على المختار لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله والجلة الاسمية خبر لكن وفي ولكن
 رسول الله ان التقدير ولكن كان فرسول خبر كان المحذوف وفي ولكن تصديق الذي بين يديه ان التقدير ولكن كان فتصديق خبر كان المقدره
 لان لكن لا تعطف مع الواو وما قبل الزاومني وما بعده مثبت ولا يعطف به مفرد على مفرد الا وهو شريكه في النفي والاثبات فاذا قدر ما بعده
 الواو جلة صح تخالفهما (١٣٠) (ثم دليل اللفظ فيه يشترط * ما حذفوا طبقا المحذوف فقط)

مع أن القصدي الضرب عن غير زيد ولا يحصل في الثاني الجواب (قوله لا تعطف الابل)
 لوقال لا يقع بعدها الابل لكان أحسن لان الكثير من النحاة لا يرى أن ام المنقطعة عاطفة
 كبل الداخلة على الجمل (قوله وما كنت الخ) وبعده

وبين الرضا والخط والقرب والنوى * مجال لدمع المقلة المسترق
 وأحلى الهوى ما شئت في الوصل ربه * وفي الهجر فهو الدهر رجو وبتني
 والايات للتنبي من قصيدة بديعة ويعشق فعل مضارع مجزوم وعلى أنه جواب الشرط وعلامة
 جزمه السكون المقدرفي آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسرة العارضة لاجل الردى (قوله
 صح تخالفهما الخ) أي في النفي والايجاب وان كانا متفقين في الصدق والتحقيق كما هنا وفي ولكن كان
 رسول الله كما تقول ما قام زيد وقام عمرو (قوله فلأريد بالذكور المسافر الخ) أي كما في قوله تعالى
 واذا ضربتم في الارض والاخر أي المحذوف المؤلم لم يحز ومن ثم أجعوا على جواز زيد قائم وعمرو
 وان زيدا قائم وعمرو وفي منع لست زيد قائم وعمرو وكذا في لعل وكان خلاف لان الخبر المذكور
 متمنى أو مترجى أو مشبه به والخبر المحذوف ليس كذلك لانه خبر المبتدأ المحذوف وان طابق لفظه
 لفظ المذكور لكن تخالف في المعنى قال في التسهيل فصل يجوز رفع المعطوف على اسم ان ولكن
 بعد الخبر باجماع لا قبله مطلقا خلافا للكسائي ولا يشترط خفاء اعراب الاسم خلافا للفرء وان
 توهم ما رآه قدر تأخير المعطوف أو حذف خبر قبله وان في ذلك كذا على الاصح وكذا البواق
 عند الفرء اه (قوله دون الفعل) أي وأما حذف الفاعل مع فعله فلا خلاف في ذلك اذرب
 شيء جاز تبعاً ومنع استقلالاً نحو قالوا خيرا وابعده الله وزيدا ضربته (قوله أن لا يكون المحذوف
 مؤكدا) هو بفتح الكاف المشددة (قوله بآيها الماشح الخ) الماشح الذي يتزل البئر فيملا
 الدلو بيده وذلك اذا قل ماؤها والجمع ماحة وفي الحديث نزلت اسمة ماحة وقدم ماح ميسح ويجوز في
 دلوي أن يكون مبتدأ ودونك خبره بمعنى قدامك فيكون ظرفا للاسم فعل (قوله الا في مواضع)
 أي كمن بعدكم الاستفهامية ولا م الطلب فان حذفها مطرده عند بعض ومنها حذف أن الناصبة
 في مواضع مخصوصة بعد فاء السببية وواو المعية نحو بكم درهم اشتريت ونحو قل له يفعل ونحو ليت
 زيدا قائم فأقوم فهذه المواضع الثلاثة الحذف فيها قياسي ولا يجوز القياس عليها بان يحذف مطلق
 جار قياسا على من في هذا الموضع أو في غيره ولا مطلق جازم قياسا على لام الطلب ولا مطلق ناصب

يعني أن شرط الدليل اللفظي
 أن يكون مطابقا للمحذوف أي
 متحد من معنى نحو زيد ضارب وعمرو
 أي ضارب فلأريد بالذكور
 المسافر والمحذوف المؤلم لم يحز الحذف
 (والثاني ان لم يك ذا قدر نزل)

منزلة الجزاء على ما يجتلي
 يعني أن شرط الحذف الثاني أن
 لا يكون ما يحذف للجزء ولذا
 لا يجوز حذف الفاعل ولا نائبه
 دون الفعل

(ثالثها خلو توكيد ظهر
 رابعها اختصار هذا المختصر)
 يعني أن شرط الحذف الثالث أن
 لا يكون المحذوف مؤكدا لان
 الحذف يتنافى التوكيد فلا يجوز
 ضربت نفسه مؤكدا للفعول
 المحذوف الشرط الرابع الحذف
 أن لا يؤدي حذفه الى اختصار
 مختصر ولذا لا يجوز حذف اسم
 الفعل وابقاء معموله لانه مختصر
 من الفعل وأما قول الشاعر
 يا أيها الماشح دلوي دونكا
 (١) اني رأيت الناس يمدحونكا
 فدلوي مفعول فعل محذوف أي

خذ دلوي وكذا كتاب الله عليكم على قول أي الزموا كتاب الله ولا يجوز أن يكون العامل فيه اسم الفعل بعده قياسا

ولا مثله محذوف قبله لانه لا يعمل محذوف ولا مؤخر عند البصريين (وعدم الضعف وأن لا يقعا * عوض شيء ذاعلى ما سمعنا)

(كذلك لا يكون في حذف بدا * وقطعه عمل عامل غدا) (وربما خولف ما ذكرنا * لدى الضرورة كأنقلنا)

يعني أن شرط الحذف الخامس أن لا يكون المحذوف عاملا ضعيفا فلا يحذف الجار وابقاء جزمه ولا الناصب وابقاء

نصبه الا في مواضع محصورة والسادس من شروطه أن لا يكون المحذوف عوضا عن شيء (١) الذي في اللسان يمدحونكا اه

فلا تحذف ما المعوضة عن كان في أما أنت منطلقاً أنطلق ابن مالك * وبعد أن تعويض ما عنها ارتكبت * الخ ولا تحذف هي ولا كلمة لا في اما ولا التاء في عدة واقامة واستقامة الا في ندور السابع والثامن أن لا يؤدي حذفه الى تهية العامل للعمل وقطعه عنه ولا الى اعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال العامل القوي ولا امر الاول منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو ضرب بنى وضربته زيد لثلاثا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الاول ولا اجتماع الامرين امتنع عند البصريين أيضا حذف المفعول في نحو زيد ضربته لان في حذفه تسليط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه واعمال الابتداء الضعيف وربما خولف مقتضى هذين الشرطين في ضرورة كقوله وخالد يحمي ساداتنا * بالحق لا يحمي بالباطل فقد هيى محمد (١٢٩) للعمل في خالد وقطع عنه وعمل فيه

الابتداء أى يحميه ومثله
قد أصبحت أم الخيارات تدعى
على ذنبا كله لم أصنع
فعمل في كلمة الابتداء مع تهية
أصنع للعمل فيه وقطعه عنه ضرورة
أى لم أصنعه

بيان أنه قد يظن أن الشئ من باب
الحذف وليس منه

والحذف للدليل باختصار
ان لم يكن له أى اقتصارا
وربما الماذكرنا نسبوا
كلوا الذالك واشربوا ولتظروا
ومنه يحى ويميت واذا
رأيت ثم وكثير مثل ذا
فليس في شئ من الحذف لما

تنزيله منزل فعل لزم
يعنى أن الحذف للدليل يسمى عند
النحو بين اختصارا ولغيره يسمى
اقتصارا لنحو كوا واشربوا والحذف
مفعول الفعلين اقتصارا ونحو من
يسمع يخلل فحذف مفعول يخلل

قياسا على أن (قوله) فلا تحذف ما المعوضة عن كان الخ تقدم في فصل ما من حرف الميم أن ما غير الكافة نوعان أحدهما عوض والاخر غير عوض فالعوض في موضعين أحدهما نحو قولهم أما أنت منطلقا انطلقت والاصل انطلقت لأن كنت منطلقا فتقدم المفعول له للاختصاص وحذف الجار وكان للاختصار وجى بما التعويض وأدغم التون للتقارب والثاني نحو قولهم افعل هذا إما لا وأصله ان كنت لا تفعل غيره فيكون مخالفا لما هنا والجواب أن ما عوض عن كان ولا عوض عن الخبر المنفى وهو تفعل (قوله) واقامة الخ) أى فان التاء عوض عن عين إفعال وهو الواو فالاصل اقوام نقلت حركة الواو للساكن قبلها فتحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها في الحال فقلبت الواو ألفا ثم حذفت الالف الثانية للساكنين وعوض عنها التاء عملا بقول ابن مالك * وألف الافعال واستفعال أزل اذا الاعلال والتالزم عوض * (قوله) الا في ندور كقولهم أجاب اجابا ومنه قوله تعالى واقام الصلاة وهذا مما يجب الوقوف عنده ولا يجوز أن يتعدى ويجعل أمرا يقاس عليه (قوله) لثلاثا يتسلط على زيد الخ) أى أن حق الفعل أن يكون مسلطا عليه فينصبه مفعولا فلما رفعه فقد قطعه عن العمل ورفع به الاول (قوله) هذين الشرطين يعنى السابع وهو تهية العامل للعمل مع قطعه عنه والثامن وهو اعمال الضعيف مع امكان اعمال القوي (قوله) قد أصبحت الخ) تقدم في حرف الكاف في كل

(مبحث بيان أنه قد يظن أن الشئ من باب الحذف وليس منه)

* (قول الناظم ومنه الخ) أى من الذى قصد منه الاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل ربى الذى يحى ويميت هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون وكلوا واشربوا ولا تسرفوا واذا رأيت ثم اذا المعنى ربى الذى يفعل الاحياء والامانة وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن يتنى عنه العلم وأفعوا الأكل والشرب وذروا الاسراف واذا حصلت من ذلك ربه هناك

(١٧ - فتح الصمد ثاني) ومفعول يسمع قال في التسهيل وما حذف من مفعول به فتوى لدليل أو غير منوى وذلك اما

لتضمن الفعل معنى يقتضى لزوم واما المبالغة بترك التقيد واما البعض أسباب النية عن الفاعل اه ومن المنوى لدليل حذف عائد الموصول نحو فعال لما يريد يريده وذرى ومن خلقت وحيدا أى خلقته ومن التضمن أصلح لى ذرى أى بارك فيها ويخالفون عن أمره أى يخرجون عنه ولولا التضمن لقال أصلح لى ذرى ويخالفون أمره ومن المبالغة الخليفة يعطى ويهب ويصل وز يدنع ويحرم ويقطع وهذا النوع الذى للمبالغة بترك التقيد هو ما يظن أن فيه حذفاً وليس كذلك وهو المترجم له ومن أسباب الحذف للنية بالخوف منه أو عليه أو العلم به أو جهله أو الوزن للنظم أو اللجع

(بيان مكان المقدّر)

(والشئ في محله يقدر * فكن على بال لما قد سطر و)

(الا اذا ما الاصل قد تعذرا * أو غرض من المعاني قد عرا) يعني أن القياس تقدير المحذوف في محله ان لم يمنع مانع منه نحو أيهم

رأيتهم فعامل أيهم يجب تقديره بعده لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ونحو وأما عمود فهدينا لهم بنصب عمود فعاملها يقدر بعدها لان أما لا يلها الفعل فتال تقديره في محله الاصل الذي هو الواجب زيد اضربه وعمرأ كرمته أي ضربت زيدا وأ كرمت عمرا

(وان يحى شرطان فالجواب (١٣٠) لما تقدم وذا الصواب) يعني أنه ان توالى شرطان بلا عطف فالجواب

للاول ودلا على جواب الثاني كقوله

ان تستغيثوا بنا ان تذرنا وتجدوا منا معاقل عز زانها كرم

وكقوله

فان عثرت بعدها وان وألت

نفسى من هاتافقولا لالعا

فتجدوا جواب ان تستغيثوا ووجه

الشرط وجوابه دلا على جواب ان

تذرنا ووقفولا جواب ان عثرت

والجمله بأسرها دلت على جواب ان

وألت فالشرط في محمل تأخير مع

جوابه ومنه ان أ كلت ان شربت

فأنت طالق ولذا قال بعض الفقهاء

لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر

المقدم وهو خلاف مذهب مالك

لانها عنده مهما فعلت معا على أي

حال طلقت قال خليل وان قال ان

أ كلت ان دخلت لم تطلق الا بهما

قال في مراقي السعود

وان ترتب على شرطين

شئ فبالحصول الشرطين

(بيان مقدار المقدّر)

(وقلته لكي ما يحصل

عدم خلف الاصل فيما قد جلا)

(مبحث بيان مكان المقدّر) (قوله لا يلها الفعل) أي فلا يقال وأما هدينا عمود (قوله ان

تستغيثوا بنا الخ) الاغاثة طلب الاعانة والمعاقل جمع معقل كسجد الملجأ وزانها زينا من الزين

خلاف الشين وتذعروا بالناء للفعل أي تخوفوا وعثرت في بيت ابن دريد بمعنى زالت ووألت طلبت

النجاة من هاتأى من هذه القضية لالعا أي لا انتعاش لك يقال للعائر لعالك وهو دعاء له بأن ينتعش

أي يرتفع (قوله ولذا قال بعض الفقهاء الخ) يعني من الشافعية بدليل ما بعده وعند المالكية

تطلق بهما على أي ترتيب كان لاحتمال حذف الفاء من الثاني على أن مقتضى الاحتياط كافي

الدمايني التطبيق بأحدهما لاحتمال حذف الجواب من الاول ونصه ولا أدري وجه اشتراط أهل

المذهبين مجموع الامرين في وقوع الطلاق مع أنه يمكن أن يكون جواب الاول محذوفا مدلولاً عليه

بجواب الثاني أي ان أ كلت فأنت طالق ان شربت فأنت طالق وغاية ما فيه حذف الجواب لقريته

ولا محذور فيه بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه

بالشرط الثاني

(مبحث بيان مقدار المقدّر) (قوله لتقل مخالفة الاصل) أي فالتقدير مخالف للاصل والكثر

مخالفة للاصل (قوله ولذا كان تقدير الأخفش الخ) فيه أنه يلزمه حذف المصدر وبقاء بعض

معمولاته أغنى الحال وهو لا يجوز اذا المصدر بتقدير الحرف المصدرى مع الفعل الذي هو صلة

والموصول لا يجوز حذفه وبقاء بعض صلتها اللهم الا أن يقال بجواز اذ دل دليل على ذلك المحذوف

كفعل سبويه في قوله مالك وزيد فانه قدر أن زيد معمول للمصدر المحذوف أي مالك وملا يستل

زيدا (قوله ضربني الخ) هو مصدر مبتدأ وزيد معمول للمصدر وقائم حال من الهاء الواقع مفعولا

محذوفا أي ضربه قائما أي ضربني لزيد يضر به قائما أي ضربه حال كونه قائما هذا عند

الأخفش (قوله أولى من غيره لقولته) المراد بغيره باقي البصريين فانهم قدر وا ضربني زيد

حاصل اذا كان عند ارادة المستقبل أو اذا كان عند ارادة الماضي فقائم على هذا حال من مرفوع كان

التامة وانما كان أولى لانه قدر اثنين المصدر ومفعوله وقدر وانما حصل وضميره واذا واذا وكان

وضميرها ولان التقدير من اللفظ أولى كما أشار الى ذلك الناطم بقوله * واثبت به بلفظ ما قد ذكر

(مبحث بيان كيفية التقدير) (قوله يعني أنه اذا حذفت أشياء متعددة الخ) أي اذا استدعى

الكلام تقدير أسماء متضايقة أو موصوف وصفة مضافة أو جار ومجرور منضم رعا تدعى ما يحتاج

(وأنت به بلفظ ما قد ذكر * واحفظ لما ذكرته محمرا) يعني أنه ينبغي تقليل ما يقدر على قدر الامكان لتقل

مخالفة الاصل ولذا كان تقدير الأخفش للخبر في ضربني زيدا قائما أي من غيره لقولته

(بيان كيفية التقدير) (ومهما جات عدد المحذوف فقل على التدرج في المعروف)

(أعني بما ذكر في الاضافة ونحوها كصفة مضافة) (وقبلها موصوفها المساعد كذلك المجرور وفيه عائذ)

يعني أنه اذا حذفت أشياء متعددة حذفها انما هو على التدرج لا على الجملة مثال حذف المتضايقين كالذي يغشى عليه من الموت

أى كدوران عين الذى ومثال

حذف الموصوف وصفته المضافة

إذا قامتا يضوع المسك منهما

نسيم الصبا جاءت برى بالقرنفل

أى تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا

ومثال حذف الجار ومجروره المضمير

العائد الى ما يحتاج الى الرباط واتقوا

بومالا تجزى نفس أى فيه ثم حذف

في فصار لا تجزى ثم حذف الضمير

منصوبا لا مخفوضا

(ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ

ما ذكرهما أمكن)

(وقدر المحذوف مهما أمكننا

من لفظ مذكورا بمن اعقني)

يعنى أنه ينبغي أن يقدر المحذوف

من لفظ المذكور فيقدر في زيدا

اضربه اضرب زيدا ويقدر في

زيدا أهنا أهنا أهنا زيدا فان منع

من تقدير المذكور مانع معنوى

نحو زيدا اضربه أهنا قدر مالا

مانع منه فيقدر أهنا زيدا لان

القصد اهانته لا ضربه أو مانع

صناعى فيقدر أيضا مالا مانع منه

نحو زيدا امرربه فيقدر جاوز زيدا

لانه المتعدى بنفسه ومنه قول الشاعر

فلم أر مثل الحى حيا مصبحا

ولامثلنا يوم التقينا فوارسا

أكر وأحى للحقيقة منهم

وأضرب منابا السيوف القوانسا

فالقوانس مفعول لفعل محذوف

من لفظ اسم التفضيل أى يضرب

القوانسا لان اسم التفضيل لا ينصب

المفعول به

(إذا دار الامر بين كون المحذوف

مبتداً وكونه خبراً فأيهما أولى

(ان دار الامر بين حذف المبتدا

وخبر فالخلف فى الاولى بدأ)

الى الرباط فلا تقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدرج (قوله كدوران الخ) الاولى أى دوران كدوران عين الخ الآن يقال انه نظر للمعنى المراد من المقدّر ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فصار تدور أعينهم كعين الذى ثم حذف المضاف اليه فصار تدور أعينهم كالذى وقد يقال يمكن أن يكون قوله كالذى حالاً من فاعل تدور أو من المضاف اليه لان المضاف جزء ولا حذف أصلاً (قوله إذا قامتا الخ) أى المرأتان أم الحويرث وأم الرباب المذكورتان في البيت قبله وهو

كدأبل من أم الحويرث قبلها * وجازتها أم الرباب بما نسل

والدأب العادة والمأسل بفتح السين جبل بعينه وبكسرهمااء بعينه والرواية بفتح السين (قوله أى تضوعا مثل تضوع الخ) فقد حذف الموصوف أى تضوعا ثم حذف الصفة التى هى

مثل ثم حذف المضاف اليها الذى هو تضوع وذلك على التدرج والبيت من معلقة امرئ القيس هذا

ويمكن أن نسيم نصب بنزع الخافض أى كنسيم وهو حال من المسك (قوله ثم حذف الضمير

منصوباً لا مخفوضاً) ثم ان حذف الجار أولاً ثم حذف الضمير المحرور بعده هو قول الاخفش

وعن سيبويه أنهم ما حذفوا دفعة ونقل ابن السجري القول الاول عن الكسائي واختاره قال

والثاني قول نحوى آخر وقال أكثر أهل العربية منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران اه وهو

نقل غريب

(مبحث فى أنه ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن) (قوله القوانسا)

القوانس جمع قونس بطلق على أعلى بيضة الحديد وعلى عظم بين أذنى الفرس قال أبو عبيدة

فى كتاب أيام العرب غزت بنو سليم ورئيسهم عباس بن مرداس السلى مراد اجمع له عمرو بن

معد يكرب فاقتلوا قتلاً شديدا حتى كره كل واحد منهما صاحبه فقال عباس بن مرداس

معلقته ومنها

فدعها ولكن هل أتاها مغارنا * لاعدائنا ترجو الثقال الكوانسا

البيتين إذا ما شددنا شدة نصيبوا لها * صدور العوالى والراح المداعسا

إذا الخيل حالت عن صريع نكرها * عليهم فابر جعن الاعواسا

والكوانس المستترات والمراد بالحي أعداؤه والمصبح بفتح الباء الذى يؤتى فى الصباح للغارة والكرك

الرجوع والحماية المنع والحقيقة ما يحق على الرجل أن يحببه وصف قومه المغار عليهم بصدر البيتين

أى لم أر مثل الحى الذى أغرنا عليهم صباحاً ولم أكرام مثل كرههم ووصف قومه بعجز البيتين أى

لم أر فارساً مثلاً عند ملاقاتهم ولم أر أضرب منابا بالسيوف يضرب القوانس (قوله لان اسم

التفضيل لا ينصب المفعول به) ولا يقدر اسم تفضيل دل عليه المذكور لما ذكر

(مبحث فى أنه إذا دار الامر بين كون المحذوف مبتداً وكونه خبراً فأيهما أولى) أو بين كون

المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتداً والباقي خبراً والثانى أولى وبين كون المحذوف أولاً

أو ثانياً فكونه ثانياً أولى (قول الناظم

ان دار الامر بين حذف المبتدا * وخبر فالخلف فى الاولى بدأ)

قال الواطى الاولى كون المحذوف المبتدا وهو الارجح لان الخبر محط الفائدة وقال العبدى الاولى

كونه الخبر لان التجوز فى أواخر الجملة أسهل نقل القولين ابن ايازوفى الدمامينى هنا سؤال وهو كيف

أوبين كونه أولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولى)

(ان دار الامر بين حذف المبتدا * وخبر فالخلف فى الاولى بدأ)

جاز في كلام واحد أن يقدر المستند تارة والمستند إليه أخرى على وجوه مختلفة والجواب أن ذلك جاز باعتبار تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف ومثال المسئلة فصبر جميل أي شأني صبر جميل أو صبر جميل أمثل من غيره وفي المطول ورجح حذف المبتدأ بأنه أكثر فالجمل عليه أولى وبأن سوق الكلام للمدح بحصول الصبره والاختار بأن الصبر الجميل أجل لا يدل على حصوله وبأنه في الاصل من المصادر المنصوبة أي صبرت صبرا جيلا وجملة على حذف المبتدأ موافق له دون حذف الخبر وبأن قيام الصبر ليعقوب عليه السلام قرينة حالية على حذف المبتدأ وليس على خصوص حذف الخبر أعني أمثل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لأن وجود القرينة شرط الحذف فينبذ لا يجوز الحذف أصلا والقرينة ههنا هي أنه إذا أصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف المبتدأ أيضا بقراءة من قرأ فصبرا جيلا بالنصب فان معناه أصبر صبرا جيلا وبأن الاصل في المبتدأ التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ فيه معرفة أولى وان كانت التكررة موصوفة وبأن المفهوم من قولنا صبر جميل أجل أنه أجل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على أنه أجل من الخزع وبث الشكوى ومثله طاعة معروفة وقول الناظم

أوبين مبتدا وفعل فالأحق * مبتدأ بالحذف مالم يستحق

تقدير فعل بدليل نحو أن * يظهر في النظر مثل ما استكن

أشار به هذا إلى أنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني أولى لأن المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كالحذف فاما الفعل فانه غير الفاعل اللهم الا أن يعتضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع أو بموضع آخر يشبهه أو بموضع آخر على طريقته فالأول كقراءة شعبة يسبح فيها بفتح الباء فان التقدير يسبحه رجال ولا يقدر مبتدأ حذف خبره لانه قد ثبتت فاعليته في رواية من بنى الفعل فيه الفاعل والثاني كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر الله خلقهم بل خلقهم الله لحي ذلك في شبه هذا الموضع وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفي مواضع اتية على طريقته نحو قالت من أنبأ هذا قال نبأني العليم الخبير قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها (قوله) نحو أنحاجوني وتأمروني أي فمن قرأ بنون واحدة وكون المحذوف هو نون الوقاية هو قول أبي العباس وأبي سعيد وأبي علي وأبي الفتح وأكثر المتأخرين وقال سيبويه واختاره ابن مالك ان المحذوف الاوّل التي هي نون الرفع (قوله) تراه كالنظام الخ) الضمير المنصوب في تراه للشيب والنظام كسحاب شاء مثلثة ثبت يكون في الجبال أيض اذا يبس يشبهه الشيب ويعمل مسكيا يجعل فيه المسك مرة بعد أخرى من العلل وهو الشرب الثاني يقال عليه يعمله بالضم والكسر اذا سقاء السقية الثانية ويسوء الفاليات يفعل بهن ما يكرهه وهو جمع فالية وهي من تفتش الشعر لخراج القمل وهذا البيت لم يروى من معدي كرب وأصل اذا فليني فليني لحذفت النون الثانية وهي نون الوقاية قال في البسيط لا خلاف أن المحذوف نون الوقاية لان الاوّل ضمير ومذهب سيبويه أن المحذوفة نون الاناث لان نون الوقاية وهو مذهب ابن مالك في التسهيل كما أشار الى ذلك ابن بون في نظم له (قوله) تاه الماضي الخ) أي التاء التي في الماضي قبل جعله

(أوبين مبتدا وفعل فالأحق

مبتدأ بالحذف مالم يستحق)

(تقدير فعل بدليل نحو أن

يظهر في النظر مثل ما استكن)

(أوبين حذف أول وثاني

فالأحسن الحذف من الثواني)

(من ذلك نون الرفع مهما أتبع

بنون باصاح وقاية ثبت)

(كذلك هذه مع النون التي

أتت لانتها فاعين للثبت)

يعني أنه اذا تعين كون المحذوف

أحد شيئين فكونه الثاني أولى

كحذف نون الوقاية واثبات نون الرفع

نحو أنحاجوني وتأمروني وكحذف

نون الوقاية بعد نون النسوة في قول

الشاعر

تراه كالنظام يعمل مسكا

يسوء الفاليات اذا فليني

وهذا مخالف لقول ابن بون

وحذفها لنون توكيد وجب

وفي كمثل تأمرولي قد غلب

وربحا في هذه قد أدغمت

وشذحذفها اذا ما أفردت

وهي التي أبقيت في فليني

وقيل بالعكس بدون مين

(كذا تلطى ومقول ومبيع

اقامة ونحوذا البيت البديع)

يعني أن تاء الماضي محذوف بعد

تاء المضارع

نحو نارا تلتظي أى تلتظي ولقد كنتم تمنون الموت أى تتمنون وكذا تحذف مدة مفعول وهى الواو من معتل العين نحو مبيع ومقول فاصلهم مامبيوع ومقول استقلت الضمة على الياء والواو فنقلت الساكن قبلهما فالتقى ساكنان فحذف آخرهما لزيادته فسلمت الضمة قبل الواو وقلت كسرة قبل الياء لتسلم ومثلها ما فى النقل (١٣٣) والحذف اقامة واستقامة

إذا لاصل اقواما واستقواما فنقلت حركة العين الى الساكن قبلها وقلت ألفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ما قبلها حالا فاجتمع ألفان فحذف آخرهما لزيادته وعوض منه التاء

(يا يزيد يداي يعملات الذبل)

تطاول الليل عليك فانزل)

(واحكمهم هذا ان يجي تردد)

ان لم يكن فى أول يعتمد)

يعنى أن نحو ياز يدر يداي يعملات

من كل علم منادى كرر لفظه مع

نصب الاول والثاني نحو ياز يدر يداي يعملات

نصب الاول والثاني نحو ياز يدر يداي يعملات

نصب الاول والثاني نحو ياز يدر يداي يعملات

نصب الاول والثاني نحو ياز يدر يداي يعملات

نصب الاول والثاني نحو ياز يدر يداي يعملات

نصب الاول والثاني نحو ياز يدر يداي يعملات

نصب الاول والثاني نحو ياز يدر يداي يعملات

نصب الاول والثاني نحو ياز يدر يداي يعملات

نصب الاول والثاني نحو ياز يدر يداي يعملات

نصب الاول والثاني نحو ياز يدر يداي يعملات

نصب الاول والثاني نحو ياز يدر يداي يعملات

نصب الاول والثاني نحو ياز يدر يداي يعملات

نصب الاول والثاني نحو ياز يدر يداي يعملات

نصب الاول والثاني نحو ياز يدر يداي يعملات

نصب الاول والثاني نحو ياز يدر يداي يعملات

نصب الاول والثاني نحو ياز يدر يداي يعملات

مضارع فتلظي فعل ماض فاذا جعل مضارع اقبل فيه تلظي بدخول تاء المضارعة فاذا أريد حذف احدى التاءين كان المحذوف هى الثانية وهى تاء الماضى لنقل اجتماع المثلين ولا سبيل الى الادغام لاحتياجه للهزمة وهى لا تدخل على المضارع فحذف احدهما وهى الثانية عند سيبويه والبصريين لحصول الثقل بها والاولى عند الكوفيين وهشام لان الثانية لمعنى كالمطوعة وحذفها يخل به ويعارضه أن الاول لمعنى المضارعة وحذفها يخل به (قوله) نحو نارا تلتظي أى فهو مضارع حذف منه تاء الماضى ولو كان ماضيا لقبل تلظت لاسناده الى ضمير المؤنث (قوله) أى تتمنون أى حذف الثانية فهو مضارع اذ لو كان ماضيا لمحقته نون علامة الرفع (قوله) حذف آخرهما أى الذى هو واو مفعول أى عند سيبويه وقال الاخفش عين الكلمة لان واو مفعول جاءت لمعنى وهو كونها علامة اسم المفعول فلا تحذف ولان المعهود حذف أول الساكنين كقول وبع وقاض لا الثانى وأجيب عن الاول بأنها لو كانت علامة اسم المفعول لوجب فى الزائد على الثلاثة كالتنظر وانما العلامة الميم وحى بالواو لرفضهم مفعلا بالضم فى الكلام الا فى مكرم ومعون ومهلك ومالك بسكون الهزمة وضم اللام بمعنى الرسالة وعن الثانى بأن محمل ما ذكر فيه اذا كان ثانيا الساكنين صحيحا وهو ما عندهما معتلان وقد يقال فى الجواب الاول تسليم أنها حى بها المعنى وهو الفرق بين المرفوض والمستعمل فلا يلقى حذفها لفوات ما حى بها لاجله تقدير الان وزن نحو مفعول يكون عند سيبويه مفعول بأثبات أصوله كلها وهو مرفوض وعند الاخفش مفعول بحذف العين فتدبر وتظهر ثمرة الخلاف فى نحو مسوء بالهمز اذا خفف فعند الاخفش يقال مسوء بالواو لان الهزمة اذا وقعت اثر واو زائدة غير الحاق خفت بقلبها واو واو ادغامها فيها وعند سيبويه مسوء بنقل حركة الهزمة الى الواو لكونها أصلية ثم حذف الهزمة كما يقال فى خب خب والحاصل أن ذوات الواو لا عمل فيها سوى الحذف والنقل وأما ذوات الياء كبيع ففيها مع النقل على مذهب سيبويه حذف الواو والزائدة وقلب الضمة كسرة لتصح الياء التى هى العين وعلى رأى الاخفش حذف العين وقلب الضمة كسرة ثم الواو والزائدة ياء لرفع توهم أصلتها (قوله) وقلت ألفا لا يرد أن شرط قلب العين ألفا أن لا يسكن ما بعدها كما أشار الى ذلك فى الالفية وان سكن كفى الح لان محمل ذلك فيما اعلاه بالاصالة أما الافعال والاستفعال فبالحل على الفعل (قوله) ومن حذف الثانى قول ابن مالك * واحذف لى اجتماع شرط وقسم * الخ أى ولو كان القسم مقدرا كما مر فى وأن أطلعتموهم انكم لمشركون ويستثنى الشرط الامتناعى كلوا ولا فيتعين الاستغناء بجوابه عن جواب القسم وان تأخر خلافا لابن عصفور كقوله * والله لولا الله ما هتدينا * قال الدماميني والحق أن لولا وجوابها جواب القسم ولم يعن شئ عن شئ وهو مقتضى كلام التسهيل فى باب القسم

عن نحن وكقوله خليلي هل طب فالى وأنتما * وان لم تبوحا بالهوى دنفان

خبر الاعن أنتما ومن حذف الثانى قول ابن مالك

واحذف لى اجتماع شرط وقسم * جواب ما أخرت فهو ملزم

(ذكر أما كن من الحذف يترن بها العرب) (١٣٤) ((حذف الاسم المضاف)) (وحذفوا الاسم المضاف وكثير

في محكم الذكر على القول الشهير) (واحد أو أكثر بأختي

أنا ذلك الخكم في المروي) (وان توقفت على المقدّر

بآخر الجزأين فلتقدّر

يعني أن حذف المضاف كثير في

لسان العرب وفي القرآن نحو وجاء

ربك أي أمر ربك لاستحالة المجيء

على الرب ومثلها فأتى الله بنيانهم

أي أمر الله وأسأل القرية أي أهلها

فذلك الذي لمتني فيه أي في

مراودته وإذا احتاج الكلام إلى

مضاف محذوف يصح تقديره

مع كل من البتة والخبر فتقديره

مع الخبر أو في نحو الحج أشهر معلومات

أي حج أشهر معلومات ويصح

أشهر الحج أشهر معلومات ونحو

ولكن البر من آمن أي بر من آمن

ويصح ولكن ذا البر من آمن

والتقدير الأول فيهما أولى والله أعلم

((حذف المضاف إليه))

((وفي المنادي أن يصف لما بدا

له التكلم على ما اعتدا

((كذا في الغايات بعد قبل

وكل بعض ليس غير يجلو

((وربما في غير هذا نقلا

نحو فلا خوف بآية جلا

يعني أنه يكثر حذف المضاف إليه إذا

كان بآية المتكلم نحو رب اغفر لي وفي

الغايات نحو لله الأمر من قبل ومن

بعد وسميت قبل وبعد غاية لانهما

عند حذف المضاف إليه تصيرا آخر

وتبنى على الضم عند ملاحظة المعنى

ويحذف كثيرا أيضا المضاف إليه كل وبعض وغير بعد ليس وأي وربما جاء مع غير هذه الكلمات محذوف

((مبحث ذكر أما كن من الحذف يترن بها العرب)) ((حذف الاسم المضاف)) ((قوله وجاء ربك

أي أمره أو عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بأنه

الامرأ والعذاب أي أحدهما ((قوله وأسأل القرية أي أهلها)) فتكون الآية من مجاز الحذف

ومن أنكرو وقوع المجاز في القرآن قال القرية مجتمع الناس من قرأت النافذة لبها ومنه القرآن

قال ابن الحاجب في منتهى السؤال وهذا غلط في المعنى والاستقار لان مجتمع الناس غيرهم ولا م

قرية بآء ولا مقرأ أو القرآن همزة وقيل المراد أسأل القرية حقيقة فأنها تجيبك أي يخلق الله تعالى

الجواب فيها وهذا ضعيف للقطع بأنه ليس بمراد وان كان ممكنا فأنما يقع عند التحدى واطهار

المعجزات وقال بعض الأجلة الأولى بقاء القرية على ظاهرها وعدم ضمها مضاف إليها ويكون

الكلام مبنيا على دعوى ظهور الامر بمبحث ان الجمادات والبهايم قد علمت به وقد شاع مثل ذلك في

الكلام قديما وحديثا قال ابن الدمينه

(١) سلى القاعة الوعسا من الاجرع الذي * به البان هل حيث أطلال دارك

وقوله سلوا منجعي عني وعنفا فأننا * رضينا بما يخبرن عنا المضاجع

وقوله وأسأل نجوم الليل هل زار الكرى * خفى وكيف يزور من لم يعرف

ولا يخفى أن مثل هذا لا يخلو عن ارتكاب مجاز نعم هو معنى لطيف بيد أن الجمهور على خلافه

وأكثرهم على اعتبار مجاز الحذف ((قوله فذلك الذي لمتني فيه الخ)) فان العقل دل على أن في

قوله فيه مضاف محذوف اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه وأما

تعيين المحذوف فانه يحتمل أن يقدر في حبه لقوله تعالى قد شغفها حبيا وفي مراودته لقوله تعالى

تراودتها عن نفسه وفي شأنه أي الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني لان الحب المفرط لا يلام

صاحبه عليه في العادة لقهره اياه فلا يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملا له ويتعين أن يقدر في

مراودته نظرا الى العادة

((مبحث حذف المضاف إليه))

((قوله وفي الغايات)) أي ويكثر حذف المضاف إليه في الغايات والمحذوف هو ما أضيفت هي إليه

لانفسها والغايات هي الظروف قطعت عن الاضافة وبنيت على الضم ((قوله وغير بعد ليس الخ))

أي اذا وقعت بعد ليس وعلم المضاف اليه كقبضت عشرة ليس غيرها ويجوز ليس غير البناء على

الضم لنية معنى المضاف اليه لانها كقبل في الابهام كما قاله المبرد وجعله الاخفش ضم اعراب ولم

يتنون لنية لفظ المضاف اليه ويجوز رفعها منونة لقطعها عن الاضافة رأسا وعلى كل فهي اسم ليس

والخبر محذوف أي ليس غيرها مقبوضا وهي الخبر على الاول في محل نصب والاسم محذوف أي ليس

المقبوض غيرها ويجوز قليلا لنصبها على الخبر بتمنونة لقطعها عن الاضافة وبلا تنوين لنية اللفظ

كما في التوضيح لانها حينئذ فتحة بناء لاضاقتها الى المبنى لان حذفه يضعفه عن تأثير البناء ويجوز

الحذف أيضا بعد لا كما حققه في القاموس ورد على من جعله لحناسما عه في قوله

جوابا به تنجوا عتمد قورينا * لعن عمل أسلفت لا غير تستل

وحينئذ

ويحذف كثيرا أيضا المضاف اليه كل وبعض وغير بعد ليس وأي وربما جاء مع غير هذه الكلمات محذوف

(١) قوله سلى القاعة الوعسا الخ الذي في شواهد التلخيص سلى البانة الغناء بالجرع الذي * به الماء هل حيث الخ ولعلماروايتان كتبه معجمه

وحينئذ فتبنى على الضم في محل نصب على أنها اسم لا والخبر محذوف ويجوز فتحها فان قطعت
عن الاضافة لفظا ومعنى كانت فتحة بناء كفتحة لارجل وان نوى لفظ المضاف اليه ففتحة
اعراب لاضافتها تقديرها فان قدرت لاعامة كليس تعين ضمها اسما لها فان نوى معنى المضاف
اليه كان ضم بناء اولفظه فاعراب كما اذا نويت لقطعها عن الاضافة رأسا

(مبحث حذف اسمين مضافين) (قوله) فانها من تقوى القلوب أى من أفعال ذوى تقوى
القلوب) هكذا قدره الزمخشري قال حذف هذه المضافات ولا يستقيم المعنى الابتداء بها لانه
لا بد من راجع من الجزاء الى من يرتبط به اهو تعقبه أبو حيان بان ما قدره عار من راجع من الجزاء الى
من ولذا المسالك جمع مسلكه في تقدير المضافات قيل التقدير فان تعظيمها منه من أفعال الخ أو فان
تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب منهم فإو اضمير مجرور عائد الى من آخر الكلام أو في أنثائه
وبعض من سلك ذلك لم يقدر منه ولا منهم لكن التزم جعل اللام في القلوب بدلا من الضمير المضاف
اليه على رأى الكوفيين للربط أى تقوى قلوبهم والداميني جعل الرابط في تقدير الزمخشري فاعل
المصدر المحذوف لفهم المعنى فلا يكون ما قدره عار ياعن الراجع الى من كازعمه أبو حيان فان
المحذوف المفهوم بمنزلة المذكور وقال صاحب الكشف في الانتصار له أيضا أراد أنه على ما قدره
يكون عموم ذوى تقوى القلوب بمنزلة الضمير فتقدير منه كما فعل البيضاوى ليس بالوجه واعتراض
صاحب التقریب بتقدير المضافين الآخرين أعني أفعال وذوى بأنه انما يحتاج اليه اذا جعل من
للتبعية وأما اذا جعل للابتداء فلا اذا المعنى حينئذ فان تعظيمها ناشئ من تقوى القلوب وهو قول
بأحد الوجهين اللذين سمعتهما أولا ولم يرتض ذلك صاحب الكشف قال ان اضمارا فاعل لان
المعنى أن التعظيم باب من التقوى ومن أعظم أبوابها أن التعظيم صادر من ذى تقوى ومنه يظهر
أن الجمل على أن التعظيم ناشئ من تقوى القلوب والاعتراض بأن قول الزمخشري انما يستقيم اذا
جمل على التبعية ليس على ما ينبغي على أنه حينئذ ان قدر من تقوى قلوبهم على المذهب الكوفي
أو من تقوى القلوب منهم اتسع الخرق على الراقع (قوله) وكذا قبضة من أثر الرسول أى من
أثر حافر فرس الرسول) وقرأ عبد الله من أثر فرس الرسول فالكلام على حذف مضاف كما عليه
أكثر المفسرين وقيل لا حاجة الى تقدير مضاف لان أثر فرسه أثره عليه السلام

(مبحث حذف ثلاث متضائفات) (قوله) فكان قاب قوسين) أى فكان جبريل عليه السلام
من النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قاب قوسين أى من قسى العرب لان الاطلاق ينصرف
الى متعارفهم والقاب والقاد والقيس والقيس المقدار وقد جاء التقدير بالقوس
كالمع والذراع وغيرهما ويقال على ما بين مقبض القوس وسينها وهي ما عطف من طرفها فليكن
قوس قابان وفسره هنا قيل وفي الكلام عليه قلب أى فكان قاب قوس وفي الكشف لك أن
تقول قابا قوس وقاب قوسين وأحد دون قلب وعن مجاهد والحسن ان قاب القوس ما بين وترها
ومقبضها ولا حاجة الى القلب عليه أيضا والمعنى على حذف مضاف أى فكان ذا قاب قوسين
ويجوز أن يكون ضمير كان للسافة بتأويلها بالبعد ونحوه فلا حاجة الى اعتبار الحذف وليس بذلك
(مبحث حذف الموصول الاسمي) ذهب الكوفيون والاختصاص الى اجازته وتبعهم ابن مالك
وشرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر والى ذلك أشار الناطم بقوله

نحو فلا خوف عليهم فيمن ضم ولم
يتون أى فلا خوف شئ وسمع سلام
عليكم من غير تنوين أى سلام الله

(حذف اسمين مضافين)

(من ذاك من تقوى القلوب وكذا
من أثر الرسول باصاح خذا)
يعنى أنه وجد حذف مضافين في
قوله تعالى فانها من تقوى القلوب
أى من أفعال ذوى تقوى القلوب
وكذا قبضة من أثر الرسول أى من
أثر حافر فرس الرسول وكالذى
يعنى عليه من الموت أى كدوران
عين الذى يعنى

(حذف ثلاث متضائفات)

(من ذاك كان قاب قوسين ورد
لقاب معنيين يامن يعتمد)
يعنى أنه وجد حذف ثلاث
متضائفات في قوله تعالى فكان
قاب قوسين أى فكان مقدار
مسافة قربه مثل قاب قوسين
فحذف مقدار مسافة قربه مثل
والقاب لها معنيان أحدهما القدر
وثانيهما ما بين مقبض القوس وطرفها
ولو أريد المعنى الثاني لم يكن حذف

(حذف الموصول الاسمي)

﴿وجوزوا الحذف الى الموصول وقيل ان يعطف على المقبول﴾ يعني أنه يجوز حذف الموصول فقل مطلقا وقيل بشرط عطفه على مثله نحو ما بالذي أنزل الينا وأنزل اليكم أى وبالذي أنزل اليكم وكقول حسان رضى الله عنه

فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء أى ومن يمدحه ﴿حذف الصلة﴾
﴿وجوزوا للصلة الحذف اذا﴾ (١٣٦) دل دليل ظاهر عنها خذاً يعني أنه يجوز حذف الصلة لدلالة صلة أخرى عليها

كقول الشاعر

وعند الذى واللات عدنك إحنة

عليك فلا يغرك كيد العوائد

أى الذى عادل فحذف لدلالة

ما بعده ها عليها أولدلالة غيرها

كقول الشاعر

نحن الألى فاجع جو

علم ثم وجههم الينا

أى نحن الى عرفوا بالشجاعة

بدليل فاجع جو علم الخ وكقوله

بعد التيا والتيا والتيا

اذأعلمها أنفس تردت

والاحسن كون هذا من حذف

الصلة لدلالة أخرى عليها

﴿حذف الموصوف﴾

﴿من ذاك نحو قاصرات الطرف

وسابغات هكذا فى العرف﴾

يعنى أن حذف الموصوف جائز ومنه

قوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف

أى حور قاصرات الطرف وأن

اعمل سابغات أى دروع سابغات

فليضحكوا قليلا ويبكوا كثيرا أى

ضحكا قليلا وأوزنا قليلا وبكاء كثيرا

أوزنا كثيرا

﴿حذف الصفة﴾

﴿من ذاك آية السفينة التى

أريد غصبا كما فى الميثب﴾

* وقيل ان يعطف الخ * ﴿قوله أى وبالذي أنزل اليكم﴾ الداعى للتقدير فى الآية أن القرآن المنزل الينا معاير لما أنزل لليهود من التوراة

﴿مبحث حذف الصلة﴾ يجوز حذفها مع بقاء الموصول بقلة ﴿قوله وعند الذى الخ﴾ عند خبر

مقدم واحنة مبتدأ مؤخر وعندك بضم العين من العيادة وهى زيارة المريض والاحنة كسدة

الحقد وجعها كسدر قال الدمامى وفى البيت تغليب المؤنث على المذكر اذا العوائد جمع عائدة

للعائد والمراد جميع من تقدم ذكره وفيه مذكرة فدخله فى ذلك انما هو بطريق التغليب ويحتمل

أن يكون على حذف عاطف ومعطوف أى كيد العوائد والعائد فلا تغليب قال التميمى والوجه

هو الثانى وسيأتى أن تغليب المؤنث على المذكر انما هو فى مسئلتين وليس مانحن فيه واحدا منهما

﴿قوله نحن الى الخ﴾ حذف الصلة تارة يكون لفظيا كالبيت المتقدم أو معنويا كهذا البيت أى

الى عرفوا بالشجاعة بدليل المقام وكقولهم بعد التيا والتيا أى بعد انحصلة التى من فطاعة شأنها

كبت وكبت فحذفوا الصلة ايها ما قصر العبارة عن تصوير شدتها والتيا بفتح اللام وتضم

تصغيرا والتيا وأما البيت فالأحسن فيه ما ذكره الشارح فافهم

﴿مبحث حذف الموصوف﴾ ﴿قوله﴾ يعنى أن حذف الموصوف جائز أى بشرط صلوحه لمباشرة

العامل بأن لا يكون جملة ولا شبهها مع كون الموصوف فاعلا أو مفعولا أو مجرورا أو مبتدأ أو الجملة

لا تصلح لذلك بخلاف الخبر والحال فلا يحذف الموصوف بهما فى غيرهما باطراد الا اذا كان بعض

اسم مجرور عن أو فى نحو مناطع ومنأقام وفيناسلم وفيناه لك أى فريق طعن الخ ومنه قوله

لوقلت ما فى قومها لم تبتم * يفضلها فى حسب وميسم

أى لوقلت ما فى قومها أحد يفضلها لم تأثم فكسر التاء من تأثم وقلب الالف ياء وحذفه فى غير ذلك

اذا دل عليه دليل اما بصاحبة ما يبينه نحو أن اعمل سابغات بعد وألناه الحديد واما باختصاص

الصفة به كررت بكاتب وصاهل أو غير ذلك

﴿مبحث حذف الصفة﴾ ﴿قوله أى سفينة سالحة﴾ وقد قرأ كذلك أبى بن كعب ولو أبى

العموم على ظاهره لم يكن للتعبير فائدة ومن الباب قوله تعالى انه ليس من أهل لك أى الناجين والى

هذين البابين أشار فى الالفية بقوله

وما من المنعوت والنعت عقل * يجوز حذفه فى النعت بقل

وقد يحذفان معان نحو لا يموت فيها ولا يحيى أى حياة نافعة

﴿مبحث حذف المعطوف﴾ ﴿قوله أى ومن أنفق من بعده﴾ دليل التقدير أن الاستواء انما يكون

بين

﴿حذف المعطوف﴾ (لا يستوى أى أيضا كذا مهماسمع الاستواء فهو باثنين تبع) يعنى أن حذف المعطوف جائز ويجب حذف العاطف معه نحو

﴿حذف المعطوف﴾ (لا يستوى أى أيضا كذا مهماسمع الاستواء فهو باثنين تبع) يعنى أن حذف المعطوف جائز ويجب حذف العاطف معه نحو

لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقائل أى ومن أنفق من بعده لان الاستواء لا يكون الا بين اثنين ولا يفرق بين أحدهم رسله ولا

يفرق بين أحدهم

أي بين أحد واحد فيهما وقيل
أحد ليس بمعنى واحد بل هو
الموضوع للعموم بعد النفي وعليه
فلا حذف

(حذف المعطوف عليه والمبدل منه)

(فانفجرت منه وقيل غيرذا)

ولا تقولوا الاخير نفذا

يعنى أن حذف المعطوف عليه

جائز نحو أن اضرب بعصاك الحجر

فانفجرت أي فاضرب ومن حذف

المبدل منه ولا تقولوا لما نصف

السننكم الكذب فالكذب بدل

من مفعول تصف المحذوف أي تصفه

(حذف المؤكد وبقاء توكيده)

(حذف مؤكده وتوكيده)

أجر وقيل لا على ما ينبغي

يعنى أن حذف المؤكد وبقاء

توكيده جائز عند سيويه والخليل

ومنعه أبو الحسن ومن تبعه

(حذف المبتدأ)

(أدى جوابهم للاستفهام

وبعد الجزاء في الكلام)

(وبعد قول وكذا ما قد ورد

خبرهم صفته في المعتقد)

يعنى أن حذف المبتدأ جائز ويكثر

في جواب الاستفهام نحو وما أدراك

ما الخطمسة نار الله أي هي نار الله

وما أدراك ما هي نار حامية أي هي

نار وبعد الجزاء نحو من عمل

صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها

أي فعمله لنفسه وأسأته عليها وإن

تخاطبهم فخذ وانكم أي فهم

اخوانكم

بين اثنين ودليل المقدر أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا (قوله أي بين أحد
وأحدا الخ) ظاهر كلام أبي حيان في البحر أن هذا التقدير له ذاته قال وعندى أن يكون مما
حذف فيه المعطوف لدلالة المعنى عليه والتقدير ولا نفرق بين أحد من رسله وبين أحد فيكون
أحدهما معنى واحد والمعنى أنهم ليسوا كاليهود والنصارى يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض
(قوله وعليه فلا حذف) ورد بأنه يقتضى حينئذ أن المعترض بهم وهم الكافرون فرقوا بين كل
الرسول وانما فرقوا بين محمد صلى الله عليه وسلم وبين غيره في النبوة قال في المعنى وفي لزوم هذا نظر
والذي يظهر لي وجه التقدير وأن المقدر بين أحد وبين الله بدليل ويريدون أن يفرقوا بين الله
ورسله فهذا التقدير أرجح مما ذهب اليه القائل بأن أحدهما هو الموضوع للعموم بسبب ما ذكره
من الدليل لأن القرآن يفسر بعضه ببعض ويستدل على التقدير في بعض مواضعه من بعض
أه منه بزيادة

(مبحث حذف المعطوف عليه والمبدل منه) (قوله فانفجرت الخ) عطف على مقدر كافي

الشرح أي فاضرب فانفجرت ويدل على هذا المحذوف وجود الانفجار ولو كان انفجرون ضرب

لما كان للأمر فائدة وبعضهم يسمي هذه الفاء الفصيحة ويقدر شرطاً أي فان ضربت فقد

انفجرت وفي المعنى أن هذا التقدير يقتضى تقديم الانفجار على الضرب لأن يقال المراد فقد

حكنا ترتب الانفجار على ضربك وقال بعض المتأخرين وهو عصام الدين لا حذف بل الفاء للعطف

وإن مقدرة بعد الفاء كما هو القياس بعد الأمر عند قصد السببية والترتيب من قبيل زرني فأكرمك

أي اضرب بعصاك الحجر فانفجرت فليكن منك الضرب فالانفجار ولا يخفى ما في كل حتى قال

مولانا مفتي الديار الرومية في الأول أنه غير لائق بحملالة النظم الكريم والثاني أدهى وأمر (قوله

فالكذب بدل) أي بدل اشتمال وتيسل أنه منتصب على أنه مفعول به لتقولوا وهذا حلال الخ

مبدل منه بدل كل وقيل منصوب باضمار أعني وقيل الكذب منتصب على المصدرية وهذا

مقول القول وجوز أن يكون الكذب مقول القول المذكور ويضرب قول آخر بعد الوصف واللام

صلة القول ومعناها الاختصاص أي لا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم فتقولوا هذا حلال وهذا

حرام والجملة مبنية ومفسرة لقوله تعالى تصف ألسنتكم كافي قوله سبحانه فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا

أنفسكم وجوز أن لا يضمر القول على المذهب الكوفي وأن يقدر قائلته على أن المقدر حال من الاسنة

ويجوز أن تكون اللام للتعليل وما مصدرية والكذب مفعول الوصف وهذا حلال الخ مقول

القول أي لا تقولوا هذا حلال وهذا حرام لاجل وصف ألسنتكم الكذب وإلى هذا ذهب الكسائي

والزجاج وقرئ الكذب بالجر وخرج على أن يكون بدلا من مامع مدخولها وجعله غير واحد صفة

لما المصدرية مع صلتهما وتعبه أبو حيان بأن المصدر المسبوق من ما أو أن أو كي مع الفعل معرفة

كالمضمر لا يجوز نعته فلا يقال أعجبنى أن تقوم السريع كما يقال أعجبنى قيامك السريع وليس

لكل مقدر حكم المنطوق به وانما يتبع بذلك كلام العرب

(مبحث حذف المؤكد وبقاء توكيده) قال في التسهيل ولا يحذف المؤكد ويقام المؤكد

مقامه على الأصح

(مبحث حذف المبتدأ) ذكر في الفريضة المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا فقال

(حذف الخبر)

(وقد أتى حذفه في غير ما

أي كثيرة على ما علمنا)
يعني أن حذف الخبر جائز ووقع في
أي كثيرة نحو والمحصنات من
المؤمنات والمحصنات من الذين
أوتوا الكتاب من قبلكم أي حل
لكم ونحواً كإلهادائهم وظلها أي دائم

(ما يحتمل النوعين)

(وربما يحتمل النوعين

وذلك بعد الغاب دون مين)

(حذف الفعل وحده أو مع مضمرة

مرفوعة أو منصوبة أو معهما)

(وحذفه منفرداً في الاشتغال

واحكم ندور بعدلوا بكل حال)

(بعد جواب وكذا ان وقعاً

قولاً وإذا كالجواب فيما سمعنا)

يعني أنه يجوز حذف الفعل إما

وحده كما في باب الاشتغال نحو وإن

أحده من المشركون استجارك وإذا

السماء انشقت قل لو أنتم تملكون

فأنتم فاعل فعل محذوف حذف

وانفصل الضمير أي لو تملكون

تملكون وقيل حذف الفعل بعدلوا

نادراً لا كان حينئذ يتعين في

الاية تقديرها أي لو كنتم تملكون

ومن ندورها لوزيد قام ولو ذات

سوارط متى قال ابن مالك

وهي في الاختصاص بالفعل كان

لكن لو أن بها قد تقترن

ويكثر حذفه في جواب الاستفهام

نحو ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن

الله أي خلقهن الله وما إذا أنزل ربكم

لمبتدا أخبر عنه بقسم * أو مصدر عن فعله المحذوف انحتم

أو كان مخصوصاً ونعتاً قطعاً * وما يلبى لاسيما ان رفعا

(تنبيه) لم يتكلم الشارح رضي الله عنه على البيت الثاني وهو قوله وبعده قول الخ مع كتبه له بيده
فنقول قول الناظم وبعده قول الخ يعني أنه يكثر حذف المبتدا بعد القول كقوله تعالى وقالوا أساطير
الاولين أي هو أساطير الاولين قال الدماميني ويحتمل أن أساطير الاولين مبتداً وجملة اكتبها خبر
الافالواسا حراً أو مجنون أي هو ساحراً وهو مجنون سيقولون ثلاثة الايات أي هم بل قالوا أضغاث
أحلام أي هو أضغاث وبعدهما الخبر صفتة في المعنى نحو التائبون العابدون ونحو صم بكم عني ووقع
في غير ذلك أيضاً نحو لا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد متاع قليل لم يلبثوا الا ساعة من نهار
بلاغ أي هذا بلاغ وقد صرح به في هذا البلاغ للناس سورة أنزلناها أي هذه ومثله قول العلماء باب
كذا وسيبويه يصرح به في ذلك فيقول هذا باب وتبعه صاحب المعنى في التوضيح

(مبحث حذف الخبر) المراد بالخبر في الترجمة ما كان خبراً للمبتدا أو خبراً للغير ولم يعمل الشارح
للتاني ومثاله الناس مجزون بأعمالهم ان خير في أي ان كان في علمهم خير فحذف كان وخبرها
وقالوا من تاني أصاب أو كاد ومن استجمل أخطأ أو كاد فقد حذف خبر كاد في الموضعين وتقديره
في الاول كاد أن يصيب وفي الثاني كاد أن يخطئ وقال تعالى قالوا الا ضير أي علينا ولو ترى اذ فرغوا
فلا فوات أي لهم

(مبحث ما يحتمل النوعين) لم يتعرض له الشارح لا بالتصريح ولا بالتلويح فنقول يكثر بعد
الفاء أي عقيبتها من غير فاصل بينها وبينها نحو فتحرير رقية فعدت من أيام أخر فاستيسر من الهدى
فنظرة الى ميسرة أي فالواجب كذا أو فعلية كذا أو فعلية كذا أو يأتي في غير هذه الفاء أي في
غير ما هو بعد الفاء بالمعنى الذي ذكرناه نحو فصر جيل أي أمرى أو أمثل ولا يراد على ما ذكرناه
فصر الخ لأن احتمال النوعين وان كان بعد الفاء إلا أنه ليس بعدها بالمعنى المذكور ونحو طاعة
وقول معروف أي أمرنا وأمثلة

(مبحث حذف الفعل وحده أو مع مضمرة مرفوعة أو منصوبة أو معهما) (قوله) وان أحده من
المشركين استجارك أي وان استجارك أحد حذف الفعل وحده مع الضمير المنصوب (قوله)
واذا السماء انشقت أي اذا انشقت السماء انشقت حذف الفعل وحده (قوله) أي تملكون
تملكون أي فقد حذف الفعل وحده (قوله) وقيل حذف الفعل بعدلوا نادر فلا يجوز لوزيد
قام الا في الشعر أو في الندور قاله البصريون أي فلا تدخل لو عندهم الا على فعل ظاهر لا على مقدر
الا نادراً وورد عليهم بقوله تعالى قل لو أنتم تملكون وهذا هو الحق (قوله) أي لو كنتم تملكون أي
حذف كان دون اسمها قال أبو حيان وهذا التخريج أحسن وقيل لو كنتم أنتم حذف الفعل
مع مرفوعه وبقى التوكيد وليس بشئ (قوله في جواب الاستفهام) وكذا جواب النفي نحو
ز يدرأ على من قال ما قام أحد وبعده فعل يستلزمه نحو

ليك يزد عارضاً لخصومة * ومختبط مما تطيح الطوائح

على بناء ليك بالفعل أي يكيه ضارع وقد تقدم نظم العلامة الامير لوضع حذف الفعل ومواضع
حذف الفاعل فراجع (قوله أي خلقهن الله) أي حذف الفعل مع الضمير المنصوب

قالوا خيرا أى أنزل خيرا وأكثر من الجمع حذفه إذا كان قولاً أغنى عنه المقول حذف القول من حديث العرقل ولا حرج نحو
والملأ نكتة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم أى يقولون لهم سلام عليكم ومن حذفه في غير ما تقدم انتهوا خيرا لكم أى وأتوا خيرا أو يكن
خيرا ومن حذفه مع معموليه غلفتها تبتا وما باردا حتى شئت همة ألعينا (١٣٩) أى وسقيتها ماء باردا

(حذف المفعول به)

(من بعد لو شئت ونبي وكذا)
ان بك عائدا الموصول خذا
(وحذف عائدا لموصوف أقل
أما الخبر فذا من ذين قل)
يعنى أن حذف المفعول به يكثر
بعد شاء المسبوقه بلومدولا عليه
بجوابها نحو لو شاء الله لهداكم
أجمعين أى لو شاء هدايتكم ولو
شئنا لرفعنا بها أى لو شئنا رفعه
وبعد العلم المنفى نحو ألا انهم هم
السفهاء ولكن لا يعلون أى أنهم
هم السفهاء وبعد موصول عائدا
عليه نحو هذا الذى بعث الله
رسولا أى بعثه وحذف عائدا
الموصوف أقل مما قبله كقول الشاعر
حيث حى تهامة بعد نجد
وما شئ حيث بمسبح
أى حيث وأقل من الجمع حذف
عائدا الخبر عنه نحو * على ذنبا كله
لم أصنع * أى أصنعه وهو عائدا
على كله المبتدأ ومثله
فأقبلت زحفا على الركبتين
فثوب لبست وثوب آخر
أى لبسته وأجره فالضمير عائداً
على ثوب وهو مبتدأ
(فى غير ذائى من الغريب
حذف مقول القول فى المنسوب)
(مع بقا القول وهذا قد ورد
فى آية السحر وهذا لا يرد)

(قوله قالوا خيرا) أى أنزل خيرا حذف الفعل مع الضمير المرفوع (قوله) وأكثر من الجمع
أى من حذفه إذا كان مفسرا أو واقعا في جواب استفهام (قوله من حديث البحر) أى من
الحديث الذى ينقل من البحر فهو مأخوذ من أمر متسع فيكون متسعا (قوله أى وأتوا خيرا)
الدليل كما قال الرضى على تقدير اثبتوا أنك نهيت فى الأول عن شئ ثم جئت بعده بما لا ينهى
عنه بل هو مما يؤمر به فيجب أن يقتصب باثبتوا أو اقصدوا أو ما يفيد هذا المعنى (قوله أو يكن
خيرا) والمخدوف على هذا كان واسمها قاله الكسائى وقال الفراء الكلام جملة واحدة لا جملتان
كما هو على القولين الأولين وخيرا نعت لمصدر مخدوف أى انتهاء خيرا (قوله أى وسقيتها ماء باردا)
وقيل لا حذف بل ضمن غلفتها معنى ناولتها ولا يعرف قائل هذا البيت

(مبحث حذف المفعول) (قوله بعد شاء المسبوقه بلو) أى بعد فعل المشيئة أو الإرادة إذا وقع
شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه فانه متى قيل لو شاء علم السامع أن هناك شيا علق المشيئة عليه
لكنه مبهم عنده فاذا جىء بجواب الشرط صار مبينا وهذا وقع فى النفس اللهم إلا أن يكون تعلق
فعل المشيئة ونحوه به غير ما نحو

فلو شئت أن أبكى دما لبيكته * عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فانه لا بد من ذكره ليتقرر فى نفس السامع ويأنس به فان تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب (قوله
ولكن لا يعلمون) قال الدمامينى الابلغ فى الالزم أن هذا منزل منزلة اللازم وحينئذ فلا حذف (قوله
نحو أن تقولوا الخ) هذا أحد الأوجه التى ذكرها الزمخشري فى الكشف وعبارته فان قلت هم قطعوا
بقولهم ان هذا السحر مبين على أنه سحر فكيف قيل لهم أن تقولوا أسحر هذا قلت فيه أوجه أن
يكون معنى قوله أن تقولوا للحق أتعيبونه وتطعنون فيه وكان عليكم أن تدعوا له وتعظموه من قولهم
فلان يخاف القالة وبين الناس تقاويل اذا قال بعضهم لبعض ما يسوءه ونحو القول الذى ذكر فى قوله
سبعنا فى يذ كرههم ثم قال أسحره هذا فانكر ما قالوه فى عيبه والطعن عليه وأن يحذف مفعول
أن تقولوا وهو ما دل عليه قولهم ان هذا السحر مبين انهم قيل أن تقولوا ما تقولون يعنى قولهم ان
هذا السحر مبين ثم قيل أسحر هذا وأن يكون جملة قوله أسحره هذا ولا يفلح الساحرون حكاية
لكلامهم كأنهم قالوا أجتنبوا السحر تطلبان به الفلاح ولا يفلح الساحرون كما قال موسى للسحرة
ما جئتم به السحرة ان الله سيضلهم ويكثر حذف المفعول فى القواصل نحو وما قلى ولا تخشى ويجوز
حذف مفعولى اعطى نحو فأما من أعطى وثانها فقط نحو وسوف يعطيك بل وأولهما فقط
خلاف السهلى نحو حتى يعطوا الجزية

(مبحث حذف الحال) (قوله ربتا تقبل منا أى قائلين) ويحتمل ان الواو للحال وان القول المخدوف
خبر أى والحال ان اسمعيل يقول كما ان القول حذف خبر الموصول فى والذين اتخذوا من دونه أولياء

أى حذفه أى فى غير ما تقدم نحو فى لم يجد فى لم يستطع أى يجده ويستطعه ومن غريبه أى حذف المفعول حذف القول وبقاء القول
نحو أن تقولوا للحق لما جاءكم أى أن تقولوا هو سحر يدل أسحر هذا

(حذف الحال) (وحذف حال ان يكن قولاً ظهر ان يغنى عنه لازم فيما اشهر)

يعنى أن حذف الحال كثيرا إذا كان قولاً أغنى عنه المفعول نحو واذيرفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل ربتا تقبل منا أى قائلين ونحو هذا مما يكثر دوره فى القرآن

(حذف التميز)

(في نحوكم صمت لذا التميز حذف وفي نعم لدى التميز)

يعني أنه جاء حذف تميز كم نحوكم صمت أي كم يوما والعدد المركب نحو عليها تسعة عشر أي ملكا والعدد الملحق بالجمع في الاعراب نحو ان يكن منكم عشرون صابرون أي رجلا وقد حذف مع نعم نحو من توضح يوم الجمعة فيها ونعمت أي ونعمت رخصة (حذف الاستثناء) (١٤٠) (وبعد الاغبر مهما سبقا بليس قيل لم يكن أيضا نقي)

يعني أن حذف الاستثناء أي المستثنى يقع بعد الاو غير المسبوقين بليس نحو قبضت عشرة ليس الاو ليس غير وقيل يجوز بعد لم يكن وهو لقي أي مطروح ليس بمسموع

(حذف حرف العطف وفاء)

الجواب وواو الحال

(في الشعر حذف حرف عطف واد

في النثر لا وما أتى فشارد)

(واختص فالجواب بالضرورة

وواو حال مثله ندوره)

يعني أن حذف حرف العطف

لا يجوز في غير الشعر كقول الشاعر

ان امرأ رطبه بالشام منزله

برمل يبرين جارشده ما غتربا

أي ومنزله وسمع أكلت خبر الجاشترا

وأعطه درهما درهماين ثلاثة فقليل

فيهما بدل اضرب وقيل على حذف

العاطف على جهة الندور واختص

أيضا حذف الفاء الرابط للجواب

مع الشرط بالضرورة كقول الشاعر

من يفعل الحسنات الله يشكرها

والشر بالشعر عند الله مثلالن

أي فآله يشكرها وخرج عليه على

قول ان ترك خيرا الوصية للوالدين

أي فالوصية واختص بالضرورة

أيضا حذف وواو الحال كقول الشاعر

* نصف النهار الماء غامره * فالماء غامره جملة حالية ولا رابط فيها غير وواو الحال حذف منها أي والماء

كل

(حذف قد)

(والفعل ماضيا اذا لا يقع فاقرن بقدر حتماله اذا وقع) (لأنها حينئذ بهم تظهر وربما في حالة تقدر)

يعني أن الفعل الماضي الواقع حالا لا بد منه من قد عند البصريين ظاهرة نحو وقد فصل لكم أو مقدرة نحو أنؤمن لك واتبعك الارذلون

أي وقد اتبعك (والكوفيون حكموا بذلك أي لكان خبرا قلعلما) (وبعضهم جوز هذا في الخبر أعني الذي أتى لان يستطر)

يعني ان الكوفيين اشترطوا في الماضي الواقع

ما نعبدهم الا ليقربونا أي يقولون ما نعبدهم فنانعبدهم. قول القول الواقع خبر للذين ويحتمل أن الخبر هنا ان الله يحكم بينهم فالقول المحذوف نصب على الحال أي قائلين ما نعبدهم أو رفع خبرا أول هذا كانه أو لا موضع له لانه بدل من الصلة ان كان الذين للكفار والعائد الواو فان كان للعبودين عيسى والملائكة والاصنام والعائد محذوف أي اتخذوهم فالخبر ان الله يحكم بينهم وجملة القول حال أو بدل

(مبحث حذف التميز) (قوله ونعمت رخصة) مثله نعم انت فالفاعل ضمير مستتر فيهما يميز

بنكرة محذوفة يدل عليه السياق أي نعم كريما وشجاعا وفقى فانت هو المخصوص بالمدح

(مبحث حذف الاستثناء) (قوله قبضت عشرة ليس الا) أي ليس المقبوض الا هي وقوله أو

ليس غير أي ليس المقبوض غير هاراجع حرف الغين

(مبحث حذف حرف العطف وفاء الجواب وواو الحال) (قوله يعني ان حذف حرف العطف

لا يجوز في غير الشعر) هذا أحد مذاهب ثلاثة وقيل انه مختص بالاعداد المسرودة وقيل انه

قياس مطرد شعرا ونثرا وهو مذهب ابن مالك (قوله ان امرأ الخ) يبرين اسم موضع وهو بياء

منتهية تحتية مفتوحة في أوله وفيه العرب مذهبان منهم من يجعله اسما واحدا ويلزمه الاعراب

كايلازم الاسماء المفردة التي لا تنصرف ومنهم من يجزئ به مجرى الجمع فتقول على الاول هذه يبرين

ورأيت يبرين وعلى الثاني هذه يبرون ورأيت يبرين (قوله أي ومنزله الخ) كذا قالوا

ولك أن تقول الجملة الثانية صفة ثانية لامرأ أي ان ذلك المرء موصوف بكون رطبه بالشام

وموصوف بكون منزله برمل يبرين لامعطوفة (قوله بدل اضرب) هو ما قصد فيه الاول ولم

يتبين فساد قصده واضرب عنه الى الثاني وجعل في حكم المتروك نخرج مالم يقصد فيه الاول ولكن

سبق اليه اللسان وهو بدل الغلط وماتين فيه فساد القصد الاول وهو بدل النسيان (قوله ان ترك

خبر الخ) المراد بالخبر المال الكثير وقوله الوصية أي ذ الوصية وجعل غيره الوصية نائب فاعل

كتب وجواب الشرط محذوف أي فليوص (قوله نصف النهار الخ) أي انتصف النهار والحال

ان الماء غامر هذا الغائص ذ النهار فاعل نصف (قوله ولا رابط فيها غير وواو الحال المحذوف منها) وقد

يقال انه لا يتعين ذلك لجواز تقدير ضمير يعود الى النهار أي غامره فيه ويروي بنصب النهار على ان

نصف من قولك نصف الشيء يعني بلغت نصفه ففاعل نصف ضمير مستتر فيه عائد على الغائص

وعلى هذا فلا يكون في البيت شاهد على حذف وواو الحال اذا الجملة الخالية مشتملة على ضمير ذي الحال

(مبحث حذف قد) (قوله لا بد منه من قد) علل كثير هذا الحكم بأن الفعل الماضي يحتمل

نصف النهار الماء غامره * فالماء غامره جملة حالية ولا رابط فيها غير وواو الحال حذف منها أي والماء كل (حذف قد) (والفعل ماضيا اذا لا يقع فاقرن بقدر حتماله اذا وقع) (لأنها حينئذ بهم تظهر وربما في حالة تقدر) يعني أن الفعل الماضي الواقع حالا لا بد منه من قد عند البصريين ظاهرة نحو وقد فصل لكم أو مقدرة نحو أنؤمن لك واتبعك الارذلون أي وقد اتبعك (والكوفيون حكموا بذلك أي لكان خبرا قلعلما) (وبعضهم جوز هذا في الخبر أعني الذي أتى لان يستطر) يعني ان الكوفيين اشترطوا في الماضي الواقع

خبر الكان اقترانه بقدر ظاهرة نحو اليس قد صليت معنا ومقدرة كقوله

وكنّا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لا قينا جذا ما وجيرا أي قد حسبنا والبصريون لا يلزم ذلك عندهم في خبر كان وبعض النحويين يجوز وقوع لام الابتداء مع خبران الماضي المجرد من قد لفظا بشرط تقديرهما نحو ان زيد القام أي لقد قام قال ابن مالك ولا يلي ذا اللام ما قد نفيا ولان الأفعال ما كرضيا وقد يليها مع قد كان ذا لقد سمعنا على العدم استحوذا

(والماضى ان يقع جواب القسم ومثباتها اولام انجتم) (قيل بهذا في الذي قد وردا) (١٤١) في نحو آيتين فلتقيدا)

يعنى أن الماضى المثبت المجاب به القسم يلزم اقترانه باللام وقد نحو تالله لقد أنزل الله وقيل في قتل أصحاب الاخدود انه جواب القسم على تقدير اللام وقد قيل في قوله حلفت لها بالله حلقة فأجر

لنا موافقان من حديث ولاصلى ان لنا ما جواب القسم على تقدير قد أي لقد لنا ما وجعل ابن مالك في تسهيله اقترانهما به غالبا لا لازما ونصه ولا يخلو دون استطالة الماضى المثبت المجاب به عن اللام مقرونة بقصد أو ربما أو بما مراد فتم ان كان متصرفا هـ ومن غير الغالب تالله لا كيدن أصنامكم ومن الغالب تالله لقد أرسلنا

(حذف لا تبرئة وغيرها)

(وحذف لا تبرئة وحذف لا

من غيرها نافية قد نقلا)

(يطرد الذي جواب قسم

منفيها مضارع فليعلم)

(وقل بالماضى وان قدم لا

على اليمين كان ذلك أسهلا)

يعنى أن حذف لا التبرئة حكاية

الاخفش في نحو لا رجل وامرأة

بيناء امرأة على الفتح على أنه اسم لا

كل جزء من أجزاء الزمان الماضى فاذا دخلت عليه قد قربته من الحال وانتفى عنه ذلك الاحتمال فصلح للحال وهو مشكل بأن كلمة قد تقرب الماضى من الحال بمعنى الحال الذى هو زمن التكلم لا بمعنى ما بين هيئة الفاعل أو المفعول فان الحال بهذا المعنى الذى فيه الكلام على حسب عاملها قد يكون ماضيا أو حالا أو مستقبلا فهذا غلط نشأ من استعمال لفظ الحال (قوله خبر الكان) أي أو احدى أخواتها أو أما الحال الماضية فلا يشترط فيها الاقتران بقدر عندهم (قوله وكنّا حسبنا الخ) جذام كغراب بعجمتين قبيلة من اليمن تنزل بجبال حسمى بجاء مهملة مكسورة أرض بالبادية غليظة لا خير فيها ويقال آخر ما نصب من الطوفان حسمى فبقيت منه هذه البقية الى اليوم فمها جبال شواهق لمس الجوانب لا يكاد القمام يفارقها وجير كسبر أبوقبيصة من اليمن والبيت لزفر بن الحرب بن عبد بن عمرو بن معان بن يزيد بن عمرو بن الصعق أبو الهذيل ويقال أبو عبد الله الكلابي سيد قيس في زمانه ذكره أبو عمرو في الطبقة الاولى من التابعين من أهل الجزيرة سمع عائشة ومعاوية وروى عنه ثابت بن الجراح وشهد وقعة صفين أميرا على أهل قنسرين وشهد وقعة مرج راهط موضع بالشام مع الضحالة بن قيس الفهري وفيها قتل أعني الضحالة ثم هرب زفر ولحق بالجزيرة فتحصن بها ومات في أيام عبد الملك بن مروان ويرى ليالى لا قينا بعده

فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه * ببعض أبت عيادته أن تكسرا

ولما لقينا عصبية تغلبية * بقودون جردا للنيصة ضمرا

سقيناهم كأسا سقونا غلها * ولكنهم كانوا على الموت أصبرا

أي طمعنا فتخلف ظننا وفي المثل ما كل بيضاء شحمة وما كل سوداء عثرة والنبع شجر صلب ينبت في الجبال تعمل منه القسي (قوله حلفت لها الخ) هذا البيت لامرئ القيس من قصيدته الأعم والفاجر الكاذب والصالح الذى يصطلى النار يقول ما من المسامرين أحد الا نام يقول حلفت لها لقد ناموا فما الذى يخاف واللام جواب القسم (قوله ونص) أي في باب القسم (قوله بيناء امرأة على الفتح) أي على تقدير تكرر لا فكاكه قال لا رجل ولا امرأة ثم حذف لا ونويت وبنى البناء بحاله كما قالوا ولا بيضاء شحمة على نية كل (قوله فقلت عينا الله الخ) هذا البيت أيضا من القصيدة المذكورة أراد وعين الله فلما ألقي الواو وصل الفعل وتقديره أحلف عينا الله ويجوز أن يكون عينا الله نصب على المصدر ويجوز الرفع فيه على أن يجعل خبره مضمرا

محدوفة أي ولا امرأة وخالفه ابن مالك حيث قال

وحكم النعت هو الذى أشاره قبل هذا بقوله

ويطرد حذف لا غيرها في جواب قسم نافية للمضارع نحو تالله تفتنؤن كرى يوسف أي لا تفتنؤن وكقوله

فقلت عينا الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسي لديدك وأوصالى

أي لا أبرح ويندر حذفها مع الماضى في جواب قسم كقوله

والعطف ان لم تكرر لا احكما له بما للنعت ذى الفصل انما

وغير ما يلي وغير المفرد لاتين وانصبه أو الرفع اقصد

فان شئت اليت بين المقام * موالركن والجرا الاسود نسيك ما دام عقلي معي * أمديه أمد السرم
 أى لانسيك وسهل حذفها منه في الجواب وقوعها قبل القسم كقوله فلا والله نادى الحى ضيفي هذوا بالمساء والعلاط
 وقد سمع حذفه بدون قسم كقوله (١٤٣) وقولى اذا ما أطلقوا عن غيرهم يلاقونه حتى يؤب المنخل
 أى لا يلاقونه وروى أنه جواب قسم

مقدر

(حذف ما النافية)

(ذ كر حذف ما بدون شرط
 أعني به اما ما ابن معطى)
 (وان أتى الجواب منفيًا بلا
 أو ما كقولي والسما ما فعلا)
 (فانه يجوز حذف الحرف
 ان أمن الالباس حال الحذف)
 (وبعضهم قال وحذف ما حظل
 وما رأيت به بنحوهم عقل)
 (لكن ما قدم في المسالك
 أيدى في كتبه ابن مالك)
 (لكنه قدر ما موصولة
 حيننا وحيننا فاما أي له)
 يعنى أن ابن معطى ذ كر حذف
 ما النافية اذا كانت نافية لجواب قسم
 وبعضهم منع حذفها وأجازها ابن
 مالك مستدلا بقوله
 فوائده ما نلت ولا نيل منكم
 بمعتدل وفق ولا متقارب
 أى ما الذى نلت فاما موصول مبتدأ
 خبره بمعتدل وحذف ما النافية
 قبلها كما قدرنا وقال أيضا في
 بعض كتبه ان المحذوف ما الموصولة
 بعدما النافية في البيت وأما حذف
 لا في جواب القسم فكثير وقد تقدم
 ذكره

(حذف ما المصدرية)

كله قال على عيني الله وجواب القسم ابرح حذف منه لا كله قال لا أبرح أى لا أزال والأوصال
 جمع وصل كسدر وقفل وهو كل عظم يفصل من آخر لا يختلط بغيره ومعنى البيت لا أزال قاعدا
 لديك ولوقلت وفصلت أعضائي بعضهما من بعض (قوله فان شئت أليت الخ) هذان البيتان
 من بحر المتقارب والشاهد قوله نسيك وسهل حذف لانه كونه مستقبلا معنى لانه عامل في
 ظرف مستقبل وهو مادام عقلي اذ تقديره مدة دوام عقلي كسهل حذف لامع المضارع المستقبل
 (قوله فلا والله الخ) الهدو السكون وزنا ومعنى والعلاط كالخصام وزنا ومعنى أى لا يشاركني
 أحد في الطعام الضيف قال السيوطي وهو من مقطوعة لابي أسامة الجشمي أولها

وهادية قعدت لها سبيلا * بجاءت وهي نافرة تجول

(قوله وقولى اذا ما أطلقوا الخ) هذا البيت للثعنين ثوب والمنخل بنون خاء كمعظم شاعر يقال
 لا افعله حتى يؤب المنخل كما يقال حتى يؤب القارط العزى وكأنه أحد القارطين اللذين خرجا
 في طلب القرط فلم يرجعا فقالوا لا آتيا أو يؤب القارطان قال أبو ذؤيب

وحتى يؤب القارطان كلاهما * وينشر في القتلى كليب لوائها

وفي شرح الكافية بعد ذكر اليت أراد الله لا يلاقونه حذف القسم وحرف النفي وهذا في غاية
 الغرابة اه وفي الدماميني وجاعة من النجاة يروونه ما حذف منه لا النافية بدون اضممار
 القسم ومنهم صاحب الغنى والظاهر ان رأى ابن مالك أولى ليكون من قبيل ما ثبت حذفه بقياس
 باعتبار حذف لا في جواب القسم

(مبحث حذف ما النافية) (قوله يعنى أن ابن معطى ذ كر حذف ما النافية) ذ كر ذلك في جواب
 القسم في ألفيته فقال وان أتى الخ قال ابن الخباز في شرحها وما رأيت في كتب النحو الا حذف
 لا وقال لي شيخنا لا يجوز حذف ما لان التصرف في لا أكثر من التصرف في ما اه (قوله فوائده
 ما نلت الخ) الوفق الموافقة بين الشيتين ثم انه يحتمل ان يجعل قوله بمعتدل مفعولا به والباء زائدة
 وما المذ كورة نافية في الموضعين والفعلان تنازعا وحذف المفعول من أحدهما فلا يحتاج الى
 تقدير ما لا نافية ولا موصولة

(مبحث حذف ما المصدرية) (قوله بآية تقدمون الخ) أى اقدامكم وهذا البيت هو المشار
 اليه في النظم حذف مبتدأ وهو مصدر أضيف الى مفعوله بعد حذف فاعله والمصدرى نعت لما
 ورجه ضرورة وبالعلة في جاء فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود الى حذف والجملة خبر المبتدأ ورده
 الاصل فعل ومفعول وفاعل والمراد بالاصل ابن هشام وينقل يتعلق برودة بآية نعت له ويرى
 معنى يقطع ومفعوله محذوف أى كل شبهة وما اسم شرط وأتى فعل الشرط وذ كر فاعله ولها متعلق
 به وبجمله حكم معطوفة على أتى والضمير يعود الى سيوريه وبز يدها متعلق بحكم والفاء في فصدر

(وحذف ما المصدرية) (وما أتى ذ كر له او حكما بز يدها فصدر فلتعلم) رابطة

يعنى أن حذف ما المصدرية قاله أبو الفتح في قوله بآية تقدمون الخيل شعنا كان على سنانكها ماداما
 أى بآية ما تقدمون وقال الاصل ان آية مضافة الى الجملة وحكم سيوريه بزيادة ما في قوله ألامن مبلغ عنى تيمما بآية ما يحبون الطعام
 والصواب كونها مصدرية أى بآية حبهم الطعام

(حذف كى المصدرية)

(وحذف كى أحازه للسيرافى والجل قوله لهم به بنافى)

يعنى أن السيرافى أحاز فى نحو جئت لذكركمنى أن المحذوف بعد لام التعليل كى وقال الجمهور أن المحذوف أن لأنها أم باب النواصب فهى أولى بالعمل المحذوفة لقوتها (حذف أداة الاستثناء) (وحذف الأدوات الاستثناء أنكره الاصل بلام تراء)

(ورده الغبر وذاعجاب قال له والاول الصواب) يعنى أن الاصل أنكر حذف الاستثناء وجوز السهلى فى قوله تعالى ولا تقولن لشيئ انى فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله وقدره مع قائل محذوف (١٤٣) أى ذلك غدا الا قائل الا أن يشاء الله

حذف الا والمستثنى وهو قائل وبقي

مقوله وهو الا أن يشاء الله ورده الاصل

بأن الاستثناء مفرغ وأن المستثنى

حال محذوف بقى معموله وهو أن

وصلها أى ذلك غدا متلبسا بأن

يشاء الله وفى تأويل الآية كلام

طويل والله أعلم بالصواب

(حذف لام التوطئة)

(وحذف لام ذات توطئة قد

وفى بأن وقسم بعد ورد)

يعنى أن حذف لام التوطئة وهى

المقرونة بشرط بعدها جاء مع أن

الشرطية نحو وان لم ينتهوا عما

يقولون ليمسن الذين كفر واوان

أطعمموهم انكم لمشركون وان لم

تغفر لنا وترحمنا لنكونن من

الخاسرين لان الجواب فى الآيات

مصدر بلام وان وذلك لا يصلح

جوابا للقسمة

(حذف الجار)

(وحذف حرف الجر فى اختار امر

سمى وكنى وكذا يهدى استقر)

(وكنته وزنته نصحته

شكرته كثيرة مثله)

يعنى أن حذف حرف الجر منه ما هو وارد فى النثر بالاطراد كحذفه مع أن المشددة مع فتح الهمزة وأن وكى الناصبتين المضارع ومع الثانى من

مفعولى هذه الافعال وهى اختار وأمر وسمى وكنى ويهدى واستغفر وكشفه بعد كالت له وزنته له نصحته له وشكرته له ومع غير هذا ما يطول

ذكره (بمعونها تسمى قدرناه * يخوف الشيطان أولياءه) (وربما يحذف ثم يبقى * عمله والبحث لهذا تلتقى)

يعنى أن حرف الجر جاء محذوف فى كثير من القرآن منه يعونها أى يعونها لها وقد رناه أى له ويخوف أولياءه أى يخوفكم بأولياءه وربما يحذف

مع بقاء جره كقول ربيعة وقد قيل له كيف أصبحت خيرا قال الله وبكم درهم اشتريت وبحواله لافعلن أى بخير وبكم من درهم

ووالله لافعلن

رابطة بين الشرط والجواب ومصدر خبر لمبتدأ محذوف والجملة فى محل جزم جواب الشرط وفتعلمائتم

(مبحث حذف كى المصدرية) (قوله لانها أم باب النواصب) هذا بيان لوجه تقدير الجمهور وفيه إشارة لوجه الرد على السيرافى

(مبحث حذف أداة الاستثناء) أى وحدها لان الكلام فى حذف الحروف (قوله وفى تأويل الآية كلام طويل) حاصله أن الا أن يشاء الله استثناء مفرغ من أعم الاحوال أى لا تنقل لشيء فى حال من الاحوال الا فى حال تلبسك بالتعليق بالمسئنة وقيل انه استثناء منقطع وموضع أن يشاء الله نصب على وجهين أحدهما على الاستثناء والتقدير لا تقولن ذلك فى وقت الا وقت أن يشاء الله أى بأذن حذف الوقت وهو مراد والثانى هو حال والتقدير لا تقولن أفعل غدا الا قائلان شاء الله وحذف القول كثير وجعل الا أن يشاء فى معنى ان شاء وهو محاجل على المعنى وقيل التقدير الا بان يشاء الله أى الامتسبا بقول ان شاء الله والمعنى الا أن تذكر مسئنة الله فليس الا ان يشاء الله من القول الذى نهى عنه

(مبحث حذف لام التوطئة) (قوله وان لم ينتهوا) أى ولئن لم ينتهوا أى والله لئن لم ينتهوا لم يمسس جواب قسم محذوف (قوله وان أطعمتموهم) أى ولئن أطعمتموهم أى والله ان أطعمتموهم وانكم لمشركون جواب قسم محذوف كما ترى (قوله وان لم تغفر لنا وترحمنا) أى ولئن لم تغفر لنا أى والله ان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين جواب القسم محذوف وقد علمته بخلاف والاتغفرلى وترحمنى أكن من الخاسرين فان أكن جواب الشرط لا جواب قسم محذوف

(مبحث حذف الجار) (قوله وربما يحذف مع بقاء جره) قال ابن مالك والصحيح جواز حذف الجار قياسا فى مثل قولك زيد جوابا لمن قال بن مررت كقوله صلى الله عليه وسلم أقربهم ما منك بابا بالجر فى جواب قولها ان لى جار بن فالى أيهما أهدى (قوله وقد قيل له كيف أصبحت خيرا الخ) أى حذف حرف الحروف ببق عمله لان معنى كيف بأى حال بفعلوا معنى الحرف دليلا لولفظ به لكات الدلالة أقوى وجواز الحذف أولى قال أبو حيان وينبغى أن يثبت فى القياس على ذلك

(حذف أن الناصبة)

يعني أن أن الناصبة للضارع تحذف عطف على اسم خالص قال ابن مالك وان على اسم خالص فعل إلى آخر البيت وقال وان عدم * لا فأن آمل مظهراً ومضمراً * وتحذف وجوباً بعد لام الجود أو التي بمعنى حتى إلى وإلى بعد حتى الجارة وبعداء ووافي جواب نفي أو طلب محضين وشذحذفها في غير هذا قال ابن مالك

وشذحذف أن ونصب في سوى مأمرة قبل منه ما عدل روى نحو خذ اللص قبل يأخذك ومرة يحفرها وكقوله

* ونهنت نفسي بعدما كدت أفعله * بنصب يأخذ ويحفر وأفعله وأما حذفه مع رفع الفعل فليس بشاذ نحو قل أفعير الله تأمرني أعبد ومن آياته يريكم البرق برق أعبد ويريك

(حذف لام الطلب)

(والحق حذف لام ذات الطلب بالشعر لا الشعر على الذي اجتبى) يعني أن الحق اختصاص حذف لام الطلب بالشعر كقوله محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا أي تفد كل نفس نفسك دون النشر وأما قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن فحرم يقيموا ويقولوا لكونهما جوا بالطلب لا باللام الطلب محذوفة

كأقيل به والله أعلم

(حذف حرف النداء)

يعني أن حذف حرف النداء من اسمي الجنس والاشارة شاذ نحو أصبح ليل أي بالليل وكقول الشاعر

(١) كذا ضبطه الامير والدسوقي وانظر الشواهد واللسان كته محمده

(أن بعد لام كي جوازاً أنتمرت * وبعد غيرها وجوباً بحذف)

(١٤٤) جوازاً بعد لام كي ان لم تكن بعده لا وبعدوا والعطف وفائه وأو وثم اذا

(مبحث حرف أن الناصبة) (قوله ونهنت نفسي الخ) صدره * فلم أر مثلها حياصة واحد * نسبة الزمخشري في شرح أبيات سيبويه لامرئ القيس والعيني اعلم من جوين الطائي وكذا صاحب الاغانى وجعل صدره * أردت بها فتكاً فلم أر عجز له * والخباسة بمهمات (١) فوحدة الظلامة وزنا ومعنى ونهنت زحرت فعل ماض وفاعل ونفسى مفعول مضاف للباء وبعد ما كدت ظرف متعلق الماضي وموصول حرفي وفعل ناقص مع اسمه صلته أي بعد قرب من الفعل وأفعله بالنصب مضارع منصوب بأن مقدرة على غير قياس مسند للتكلم ومفعوله هذا تقرير قول سيبويه وقال المبرد الاصل أفعله بالرفع ثم حذف الالف ونقل حركة الهاء إلى ما قبلها وهذا أولى من قول سيبويه لانه أضمر أن في موضع القياس أن لا تدخل فيه وهو خير كاد واعتدبها بعد ذلك ببقاء عملها (قوله وأما حذفه مع رفع الفعل فليس بشاذ) أجاز ذلك الاخفش وظاهر شرح التسهيل موافقته حيث قال في ومن آياته يريكم البرق أن يريكم صلة أن حذف وبقي الفعل مرفوعاً وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فحذفه بطل عمله اه وذهب قوم إلى أن الحذف في غير ما ذكر واسماعى مطلقاً رفع أو نصب قيل وهو الصحيح ويحتمله شرح التسهيل بأن يرجع قوله وهذا هو القياس إلى الرفع بعد حذف أن فقط لا إلى الحذف أيضاً

(مبحث حذف لام الطلب) هو مطرد عند بعضهم في نحو قل له يفعل أي من كل فعل مضارع مجزوم واقع بعد طلب (قوله لكونها جواباً بالطلب) وقيل جواب لشرط محذوف

(مبحث حذف حرف النداء) (قوله يعني أن حذف حرف النداء من اسمي الجنس والاشارة شاذ) يريد باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء نحو يارجل بالضم أو لم تعرف نحو يارجل بالنصب وسواء كان مفرداً كأمراً أو مضافاً نحو يا غلام رجل ويا حسن الوجه أو شبهها بالمضاف نحو يا ضارب يا زيدا قصدت بهذه الثلاثة واحد بعينه أو لا والسر في امتناعهم من حذفه في النكرة أن حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلاً على متنبه الماتقول له وهذا لا يكون الا في المعرفة وأما المعرفة المتعرفة بحرف النداء فامتنعوا من حذف حرف النداء منها لان الحرف المذكور حينئذ حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما يعرف به حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير الا ترى أن لام التعريف لا تحذف من المعروف بها وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف التنبيه والخطاب فان قيل يجوز حذف حرف النداء من أي نحو أيها الثقلان وهو جنس متعرف بالنداء والجواب أن المقصود بالنداء هو وصف أي كاتقرو وهو معرف قبل النداء باللام فجاز حذفه لذلك وأما اسم الاشارة فانه موضوع لما يشار به للخطاب إلى شيء وبين كون الاسم مشاراً إليه وكونه منادى أي مخاطباً تنافر ظاهر فلما أخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطباً احتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطباً وهي حرف النداء (قوله أصبح ليل) مثل يضرب عندنا طهار الكراهة من الشيء أي انت بالصبح ليل وأصله أن امرأ القيس وقع على امرأه كانت تكرهه فقالت له أصبحت أصبحت

(و حذف حرف النداء اذا أتى * بجنس أو اشارة شذائناً) باقى

إذا هملت عني لها قال صاحبي * بمثلك هذا الوعة وغرام أي يا هذا وكقوله (١٤٥)

هذي برزت لنا فجهت رسيها

ثم انصرفت وما شفيت نسيها

أي يا هذي وقيل هذي إشارة لمفعول

مطلق نابت عنه وأما حذف حرف

النداء من غيرهما فخالف في غير

الندوب والمضمر والمستغاث قال

ابن مالك

وغير مندوب ومضمر وما

حاستغاثا قد يعرَى فاعلمنا

وذلك في اسم الجنس والمشارلة

قل ومن يمنعه فأنصر عاذله

نحو أمها الثقلان يوسف أعرض

أي بآبائها ويوسف

(حذف نون التوكيد)

(وحذف نون ذات توكيد بدت

شديدة وأعلى ما قد ثبت)

(وذي إذا ما بعد ها قد سكتا

أو أتبع كسرة أو ضماعنا)

(ومالاً جلهما لديهم حذفاً

فردهم في نهجهم قد عرفنا)

يعني أن نون التوكيد الشديدة

تحذف جوازاً في الضمورة كقوله

فلا وأبي لتأتيها جميعاً

ولو كانت بهاء عرب وروم

أي وأبي لتأتيها لان جواب القسم

إذا كان مضارعاً مثبتاً يؤكد باللام

والنون الشديدة غالباً وأما حذف

الخفيفة فيجب قبل ساكن نحو

اضرب الغلام بفتح الباء أي اضربن

وكقوله

لاتهين الفقير علك أن

ترقع يوماً والدهر قد رفعه

فتهين في محل جزم بلا وبنى على

الفتح لاتصال نون التوكيد الخفيفة

به وحذفت لاتقاء الساكنين

وبقيت الفتحة دليلاً عليها الثاني من مواضع حذف نون التوكيد الخفيفة

يا فتى فلم يلتفت لقولها فرجعت الى خطاب الليل كأنها تستعطفه ليخلصها مما هي فيه بمنجى

الصبح (قوله إذا هملت عني الخ) هو لذي الرمة وأول القصيدة

عليكن يا أطلال حي بشارع على ماضى من عهد كنت سلام

ولا زال نوء الدلو ينعق ودقه بكن ومن نوء السماء غمام

ومثلك خبر مقدم ولوعة مبتدأ مؤخر (قوله هذي برزت الخ) هو للثني وقد لحنه بعضهم في ذلك

وأجاب الدماميني عن المثني بأنه كوفي وهم يحيزون حذف حرف النداء من اسم الإشارة والرئيس

ابتداء الحب والتيسير بقية الروح (قوله في غير المندوب والمضمر والمستغاث) ويزاد النكرة

غير المقصودة كيأرجلا خذبيدي فيلزمه الحرف كما في شرح الكافية وظاهر الاشموني بلا خلاف

لكن صرح المرادي بأن بعضهم أجاز الحذف معه أيضاً ولعله لم يعتبره لضعفه فهذا موضع رابع

عنتع فيه التعري ويزاد لفظ الحلالة لثلاث قوت الدلالة على النداء لكونه بأل والمندى البعيد

لاحتياجه لمد الصوت المنافي للحذف والمتعجب منه لانه كالمستغاث لفظاً وحكما كالماء والعشب

تجيمان كثرهما فالجمله سبعه وفي الإشارة واسم الجنس المعين الخلاف الذي في الشارح

(مبحث حذف نون التوكيد) (قوله وروم الخ) ضد العرب وهو من أبيات لعبد الله بن رواحة رضى

الله تعالى عنه في غزوة مودة أولها

جملنا الخيل من آجام قرح (١) بعد من الخيش لها العكوم

حذوناها من الصوان سبتنا أزل كأن صفحته أديم

أقامت ليلتين على معان فأعقب بعد فترتها جوم

فرحنا بالحياد مسومات تنفس من مناخرها السوم

فلا وأبي لتأتيها جميعاً ولو كانت بهاء عرب وروم

وفقا لله أعنهم خائن عوايس والغبار لهايزيم

بذي لحب كأن البيض فيه اذا برزت فوارسها النجوم

(قوله وأما حذف الخفيفة فيجب قبل ساكن) قال الرضى انما كان ذلك حظا لها عن التنوين

لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو اللام والاضافة بخلاف النون

الخفيفة فانهما قد تترك بلا مانع وأيضاً ينبغي أن يكون للنون اللاحقه للاسم فضل على اللاحقه

للفعل (قوله بفتح الباء) أي ولو قيل بكسر الباء لعلم أنه ليس هنا نون توكيد لان الكسرة حينئذ

للتخلص على الاصل (قوله لاتهين الفقير الخ) هو مضارع أهان وأصله قبل التوكيد لاتهين يحذف

الباء وهي عين الفعل لاتقاءها ساكنه مع لامه عند دخول الحازم فلما أ كد فتحت اللام فردت

العين لزوال الاتقاء فالحازم سابق النون ليكون دخولها قياسياً لكون الفعل حينئذ طلبياً

وحينئذ فيظهر أنه مغرب تقدير الاستيفاء الحازم مقتضاه قبل النون وليس هو كالفعل المجزوم مع

نون الانات لسبقها على الحازم فهو مبني مع ما في محل جزم لامعرب قاله السيد البلدي والقاعدة

أن الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب أو جازم يكون في محل نصب أو جزم مع كل من التنوين

وقوله علك لغة في علك حرف ترج وضمير المخاطب اسمه وأن تركع ناصب ومنصوب والمراد بالركوع

انحطاط المنزلة وسقوط المرتبة مستند للمخاطب في محل الخبر على حذف مضاف أي علكك دور ركوع

(١) في سيرة ابن هشام ومعجم ياقوت يعروفيهما فعباً نأعنتها الخ وفيهما اذا برزت قوائسها الخ

أن يوقف عليها بعد كسرة أو ضمة نحو باهنا خرجي رد الباء بعد الكسرة و باهؤلاء اخرجوا رد الواو بعد الضمة وفي الوصل يحذفان قبلها
لالتقاء الساكنين وهذا معنى قول الالفية وأحذف خفيفة الساكن ردف وبعد غير فتحة إذا تقف

وإرداداً حذفهما في الوقف ما من أجلهما في الوصل كان عدماً (وإن يجي الحذف بغير ما ذكر فقل ضرورة على ما قد شهر)
(ورعافى التجرأ ونقل (١٤٦) من ذا لم نشرح بالفتح عقل) (وشد رفع بعد لم وقد زعم نصبها وبطل ذا القول علم)

يعني أن حذف نون التوكيد في غير ما تقدم لم يجي الا للضرورة كقوله

اضرب عنك الهموم طارقتها *

ضربك بالسيف فونس الفرس

بحذف نون التوكيد في اضرب

للضرورة لعدم سببي حذفها

المتقدمين وهما ساكنون ما بعدها

والوقف عليها بعد غير فتحة قيل

ورعافاً حذف في غير ما تقدم

نثراً كقراءة لم نشرح بالفتح بعد

حذف نون التوكيد وشد رفع

الفعل المضارع بعد لم جلالها على

لا كقوله

لولا فارس من ذهل وأسرهم

يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وشد أيضاً نصبها كقراءة لم نشرح

بالفتح وقول الشاعر

في أي يومي من الموت أفر *

أيوم لم يقدر أم يوم قدر

ورده هذا القول بأن النصب ليس

بها وإنما هو على حذف نون التوكيد

والله أعلم بمراده وقصد الشاعر

(حذف نوني التنبيه والجمع)

(والنون في تنبيه والجمع

أتى لها الحذف لتدري صني)

(لدى الإضافة وشبهها كما

لقصر الصلة عند من سما)

(كذا لام سكنت أيضاً ورد *

بقلة فاحفظ لذا إذا شرد)

ويوماً طرف زمان للسند والذهب قد رفعه جله كبرى في محل الحال والبيت من المنسرح لكن دخل
في مستغفل أول جزء منه الخين فصارت متغفلن مركب من وتدين فدخله الخرم بالراء وهو وحذف
أول الوتد فصارت فاعلن وذلك شاذو بعده

وصل جبال البعيدان وصل الـ جبل وأقص القريب ان قطعه

وارض من الدهر ما تأله من قرعنا بعيشه نفعه

قد يجمع المال غير آكاه وبأكل المال غير من جمعه

(قوله أن يوقف عليها) قال أبو جيان الظاهر أن دخول النون في الوقف خطأ لأنها تدخل للتأكيد

ثم تحذف بلا دليل عليها ويرده أنه ليس المراد أنها تدخل وفقاً ثم تحذف بل إنه إذا ورد

فعل مؤكدها وصلوا وأريد الوقف عليه حذف ورد المحذوف لاجلها اه صبان (قوله

رد الباء بعد الكسرة) أي وجوب الـ والـ علة الحذف وهي التقاء الساكنين وإنما كان الاكثر

في الوقف على نحو قاض عدم رد الباء مع والـ علة فيه أيضاً لأن المحذوف منه جزء كلمة بخلاف

ما هنا فإنه كلمة تامة والاعتناء بها أشد وقال يونس الواو والياء عوض عن النون (قوله اضرب

عنك الهموم الخ) ويروى اصرف قال العيني وليس بصحيح والسوطة بدل السيف وهو لطيفة بن

العبد وقال ابن بري أنه مصنوع عليه والقونس ككوكب عظيم بين الأذنين (قوله كقراءة لم نشرح

بالفتح) هي قراءة أي جعفر المصور وخرجه ابن عطية وجاعة على أن الأصل لم نشرح بنون

التأكيد الخفيفة فأبدل من النون ألفاً ثم حذفها تخفيفاً كما مر في قولك اضرب عنك الهموم الخ

ولا يخفى أن الحذف هنا أضعف مما في البيت لأن ذلك في الأمر وهذا في النفي ولهذا روى ابن جني

في المنتقى عن أبي مجاهد أن ذلك غير جائز أصلاً فنون التوكيد أشبه شيء به الاسهاب والاطناب لا

الايجاز والاختصار وفي البيت ما تقدم عن ابن بري والأولى في التشثيل ما أنشده أبو زيد في نوادره

المذكور في الشرح في أي يومي الخ وقال غير واحد لعل أبا جعفر بين الحاء وأشبعها في مخرجها فطن

السامع أنه فتحها وفي البحران لهذه القراءة تخرجاً أحسن مما ذكر وهو أن الفتح على لغة بعض

العرب من النصب لم فقد حكى اللحياني في نوادره أن منهم من ينصب بها ويجزم بـ لن عكس المعروف

عند الناس وعلى ذلك قول عائشة بنت الاعمم تمدح المختار بن أبي عبيد

في كل ما هم أمضي رأيهم قدما ولم يشاور في الأمر الذي فعلا

وخرجها بعضهم على أن الفتح مجاورة ما بعدها كالسكر في قراءة الحمد لله بالحر وهو لا يتأتى في بيت

عائشة ويتأتى فيما عداه مما مر

(مبحث حذف نوني التنبيه والجمع) وما ألحق بها بخلاف نون بساكنين وشياطين فلا تحذف

يعني أن نوني التنبيه والجمع يحذفان للإضافة نحو تبت يد أي ليدان وأما من سلوا النافذة أي مرسلون ويحذفان للإضافة

أيضاً لشبهها بنحو لا غلامي لزيد ولا مكرمي لعمرو على تقدير أصالة اللام وإن جعلت زائدة فالحذف للإضافة ويحذفان أيضاً لتقصير صلة أن

الموصولة بنحو الضار باز يد والضرار بوعمران نصب بـ يد وعمرو وحذف النون قبلهما ويحذفان أيضاً للام الساكن بعدهما كقراءة انكم

لذا نقول العذاب بنصب العذاب وانكم غير معجزى الله بنصب الله ويحذفان أيضاً للضرورة كقوله

هما خطأ إما إيسارومنة * وإما دم والقتل بالحر أجدر (١٤٧) برفع إيسارومنة بدلى تفصيل من خطأ وأما على رواية
 حرهما حذف النون للإضافة

(حذف التنوين)

(يحذف تنوين لدى الإضافة)
 أو شها وأل ولا مخافة
 (أولا اتصال بالضمير وردا
 وغيرذا ضرورة فاعتمدا)
 يعنى أن التنوين يحذف لزوما
 للإضافة نحو عبدك ولشها نحو
 لا مال لزيد على تقدير أصالة الاسم
 وأما على زبادتها فالحذف للإضافة
 ولدخول أل نحو الرجل وللا اتصال
 بالضمير نحو صار بك بنصب الضمير
 بالوصف * ولما منع الصرف نحو فاطمة
 منعت التنوين للعلمية والتأنيث
 اللفظي * ولوقوف في غير النصب وأما
 النون في قول الشاعر
 وما أدري وظنى كل ظن
 أم سلمنى إلى قومي شراحي
 فنون وقاية دخلت على اسم الفاعل
 ضرورة كقوله
 وليس الموافيني ليرقد خائبا
 فان له أضعاف ما كان أملا
 باتفاق في الثاني لوجود أل فيه خلافا
 لهشام في أن النون نون تنوين في الأول
 (أو كان الاسم عاما موصوفا
 بان وبنت ثم قد أضفها)
 يعنى (١) أن العلم إذا وصف بان اتفاقا
 أو بنت على قول وأضيف ابن إلى علم
 حذف تنوينه أى العلم نحو هذا زيد
 ابن عمرو يحذف ألف ابن وتنوين
 زيد تخفيفا وهذه هند ابنة عتبة
 يحذف تنوين هند على لغة من
 يصرفها وأما قوله
 جارية من قيس ابن ثعلبة
 كريمة أخوالها والعصبه
 فتنوينه الضرورة * ويحذف
 لاتقاء الساكنين قليلا كقوله
 فألفيته غير مستعتب
 ولأذا كراته الا قليلا

للاضافة وأما تحويله وذوى مال فلا حذف أصلا (١) لعدم النطق بالنون

(مبحث حذف التنوين) (قوله وما أدري الخ) قال الفراء وشراحي مرخم شراحي في غير النداء
 وفي الدماميني ويمكن أن يكون متبادى ومسلمنى خبر لمحذوف أى أنت مسلمنى إلى قومي بشراحي
 وفي الصحاح وشراحي اسم رجل لا ينصرف عند سيبويه في معرفة ولا تنكرة لانه بنته جمع الجمع
 وينصرف عند الاخفش في التنكرة اه والجمهور على أن النون في مسلمنى للوقاية دخلت في اسم
 الفاعل على سبيل الضرورة وذهب هشام إلى أنها للتنوين وأجاز في السعة هذا صار بنك وضار بنى
 والكاف في موضع جر (قوله حذف تنوينه) قال الرضى وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين
 وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف ألف ابن وكذلك من قولك
 هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وان لم يكن بين علمين نحو جاءني كرم ابن كرم أو زيد ابن
 أخينام يحذف التنوين لفظا ولا ألف خطا لقله الاستعمال وكذا إذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو
 على أنه مبتدأ وخبر لقلته أيضا مع أن التنوين حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كالسم واحد
 والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ وخبر اه وفي أمالي ابن الحاجب
 وقياسه أن يكتب بالألف لان قياس الكتابة أن يكتب كل كلمة بالحروف الستى ينطق بها عند
 الابتداء والوقف والدليل على ذلك كتابتهم في الله بآيات الباء في في وآيات الألف في الله ولذلك إذا
 كتبت قهز بدا كتبت قافا وهاء لانك لو وقفت لقلت قه فدل على أن قياس ابن أن يكتب بالألف
 مطلقا لانك لو ابتدأت به قلت ابن وانما حذف الألف اختصارا لكثرة استعمالها ولذلك حذف العرب
 التنوين من الاسم الاول فالعلة التي حذفت العرب التنوين لاجلها هي التي حذفت الكاتب
 الألف لاجلها وانما اشترط أن يكون بين علمين وصفة لانه انما يكثر اذا كان كذلك وانما اشترط أن
 لا يكون أول سطر لانه اذا كان أول سطر كان في محل يبدأ به غالبا لان القارئ ينتهي إلى آخر السطر
 ثم يبتدئ أول السطر الذي بعده فكثر هو أن يكتبوه على غير ما يوجهه النطق به غالبا وحذفهم
 الألف وان كان على خلاف القياس انما كان لكونه أجرى مجرى الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك
 المعنى الموجب للحذف لم يكن للحذف وجه (قوله جارية الخ) قال ابن جني الذي أرى أنه لم يرد
 في هذا البيت وما جرى مجراه أن يجري ابنا وصفا على ما قبله ولو أراد ذلك لحذف التنوين ولكن
 الشاعر أراد أن يجري ابنا على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كالشيء الواحد فوجب
 لذلك أن ينوي انفصال ابن مما قبله واذا قدر كذلك فقد قام بنفسه ووجب أن يتدأ به وعلى ذلك
 تقول كلمت زيدا ابن بكر كذا قلت كلمت زيدا كلمت ابن بكر لان ذلك حكم البديل اذ البديل في
 التقدير من جملة أخرى غير جملة المبدل منه وقال بعض المتأخرين لو كان الامر على ما قاله
 ابن جني اسكان مثل كلمت زيدا ابن بكر بالتنوين كسرا في كلامهم لانه وجه سائغ مطرد ولكنه
 قليل فلقلته كان الوجه أن يحمل على أنه ضرورة (قوله فألفيته الخ) قال أبو الفرج في الاغانى
 كان أبو الاسود الدؤلى يجلس الى فناء امرأته بالبصرة فيحدث اليها وكانت امرأته جيلة فقالت له
 يا أبا الاسود هل لك في أن أتزوجك فاني صناعت الكف حسنة التدبير قاعة بالسير قال نعم فمعت
 أهلها وترزقته فوجدها على خلاف ما قالت فجمع أهلها وأنشدهم

(١) قوله لعدم النطق بالنون هذا يخالف ما في الصبان وعبارته على قول المتن نونا أى نطق بها أو لم
 ينطق كافي ليلك الخ فراجع كتبه مصححه

(١) عبارة المعنى ويحذف التنوين لكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به وأضيف الى علم من ابن أو ابنة اتفاقا أو بنت عند قوم من العرب عا

أريت امرأ كنت لم أبله أتاني فقال اتخذني خليلا
نخاللتك ثم أكرمتك فلم أستفد من لديه فتبلا
وألفيته حين حربته كذوب الحديث سر وفاقبجلا
فذكرته ثم عاتبته عتابا رفيقا وقولا جليلا
فألفيته غير مستعجب ولا ذا كر الله الا قليلا
ألت حقيقا بتوديعه وإتباع ذلك صرما طويلا

فقالوا بلى والله يا بالاسود قال تلدكم صاحبكم وقد طلقتنهما فانصرفت معهم (قوله) وقرئ الله أحد
الله بحذفه من أحد) هي قراءة أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن
 وابن أبي اسحق وأبي السمال وأبي عمرو في رواية يونس ومحبوب والاصمعي واللؤلؤي وعبيد وحذف
التنوين المذكور موجود في كلام العرب وأكثر ما يوجد في الشعر كما تقدم في بيت أبي الاسود
 وكقول الآخر

عمر والذي هشم الثريد لضيغه ورجال مكة مسنتون عفا

(مبحث حذف ال) (قوله) تحذف للاضافة المعنوية لانها موضوعة لتخصيص المضاف ان كان
المضاف اليه نكرة وتعرفه ان كان معرفة فلولم تحذف ال من المضاف اضافة معنوية لزم تعريف
المعرف ان كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وكل ذلك محصيل الحاصل اما تعريف
المعرف فظاهر واما تخصيص المعرف فلانه اذا كان معروفا كان مخصوصا وقيد بالمعنوية لان ال
لا تحذف للاضافة اللفظية وهي التي يكون المضاف فيها مشتملة قاضيا الى معموله لانها لا تفيد
التخفيف في اللفظ وتفصيل ذلك ان ال لا تمتنع فيها من المثني والجمع على حده نحو الضارب زيد
والضاربون زيد ولا من المفرد والجمع بغير الواو والنون اذا كانت متعديين ومجرورهما مضمرا نحو
الضاربك والضاربك أو مظهر باللام نحو الضارب الرجل والضارب الرجل أو مضاف الى المظهر
باللام مرة بعد أخرى نحو الضارب وجه الرجل (قوله) الامن اسم الله والجملة المحكية زاد المبرد
ماسى به من الموصول المحلى بال مع صلته كذا الذي قام وصوبه ابن مالك وان منعه سيويه فان
سمى به بلاصلته منع ندأوه اتفاقا اه صبان ثم انه يجوز أن تقول في اسم الخلافة يا الله بقطع الهمزة
لانهم العدم مفارقة له صارت كجر من الكلمة فلم تحذف في النداء وحينئذ ثبت ألف يا وجوبا
وبوصلها نظر الاصلها وحينئذ ثبت ألف يا وتحذف فيه ثلاثة أوجه بخلاف يا المنطوق زيد
فيجب قطع همزته مع ثبوت ألف يا لان ما بدئ به همزة الوصل فعلا كان أو غيره يجب قطعها
في التسمية به لصيرورتها جزءا من الاسم فتقطع في النداء أيضا ولا يجوز وصلها نظر الأصلها كما في
الخلافة لان له خواص ليست لغيره (قوله) بالخليفة هيبة) والتقدير يا مثل الخليفة هيبة
فدخول يافي الحقيقة على غير الالف واللام قال في التسهيل فصل لا يباشر حرف النداء في السعة
ذا الالف واللام غير المصدر به ما جملة مسمى بها واسم جنس مشبه به خلافا للكوفيين في اجازة ذلك
مطلقا اه نحو يا الأسد شدة أقبل ويا الخليفة هيبة أغث والعلة ما ذكر ولا يلزمه جواز القرية على
تقدير يا أهل القرية لان ذكر وجه الشبه في الاول يدل على معنى المضاف المحذوف وهو المثلية
بخلاف هذا (قوله) خير نعت للرجل على تقدير جنسية ال) أي يجعل ال لتعريف الجنس

أى ولا ذا كر بالجر والتنوين
بالعطف على مستعجب وقرئ الله
أحد الله بحذفه من أحد

(حذف ال)

(تحذف ال لدى الاضافة النداء

وليس ذا يحمل تحكي بدا)
(كذا من اسم الله أو ما أشبهه

وغير ما مر السماع عادله)
يعنى أن ال تحذف للاضافة
المعنوية نحو غلامك وأما اللفظية
فقال ابن مالك فيها

ووصل ال بذ المضاف مغتفر

ان وصلت بالثان كالجمع الشعر
وتحذف للنداء نحو يا رجن الامن
اسم الله والجملة المحكية نحو يا
المنطلق زيد والمشبه به نحو يا
الخليفة هيبة وسمع سلام عليكم
بغير تنوين فقبل على تقدير ال
وقيل على تقدير المضاف اليه وأما
قولهم ما يحسن بالرجل خير منك
أن يفعل كذا خير نعت للرجل
على تقدير جنسية ال

أو أنها زائدة وقال ابن مالك أنها بدل ويجوز مخالفة البدل المبدل منه تعريفا وتذكيرا وقيل نعت على تقدير أل معها وهذا هو محل الشاهد
 (حذف لام الجواب) (لام جواب لو كذا لام لقد أيضا إذا طال الكلام يعتقد) (لام لأفعلن بالضرورة يختص في مقالة مشهورة)
 يعني أن حذف لام جواب لو جاز نحولون شاء جعلناه أجاوا وكذا حذف لام (١٤٩) جواب القسم المقرون بتقديم طول

الفصل بين القسم وجوابه وكذا
 حذف لام جواب القسم المقرون
 بالمضارع المؤكد بالنون نحو والله
 أفعلن أي لأفعلن قال في التسهيل
 وقد يستغنى بها أي بنون التوكيد
 عن اللام

(حذف جملة القسم)

(وتشاع حذف جملة القسم
 الامع الباء على الرسم)
 واختلفوا في أن زيد أقاما

وفي لعمرود هره قد ناما
 يعني أن حذف القسم (١) كثيرا
 كان حرف القسم غير الباء ومهما قيل
 لا فعلن نحو لا عذبنه أو قيل لقد فعل
 نحو ولقد صدقكم الله وعده أو قيل
 لئن تحولت إلى خرواج الياخرجون
 معهم فثم قسم مقدّر قبلها إن لم
 يلفظه

(حذف جواب القسم)

(يجب أن عليه قد تدم
 ماعنه يغني أو توسط اعلم)
 يعني أن حذف جواب القسم يجب
 أن تدم على القسم أو اكتنفه ما يغني
 عن الجواب نحو زيد قائم والله أو
 زيد والله قائم ومنه تقدم الشرط
 عليه نحو إن جاء زيد والله
 أكرمه قال ابن مالك
 وحذف لدى اجتماع شرط وقسم
 جواب ما أخرت فهو ملزم

وان قلت زيد والله قائم جاز أن يكون الجواب إن وجلة القسم هي الخبر وأن تكون إن هي الخبر والجملة الاسمية ثابتة عن الجواب ويجوز
 في غير ذلك نحو والنارعات غرقا أي لتبعن وهذا المقدر هو العامل في يوم ترجف ومثله ق والقرآن المجيد أي ليهلكن وص والقرآن
 ذي الذكرا أي انه لمجز وقيل غير هذا والله أعلم (١) قوله كثيرا أي لازم تأمل كتبه مصححه

فيكون مدخولها في المعنى كالنكرة فيصح نعتها بالنكرة وهذا هو الذي رجحه في المعنى (قوله
 أو أنها زائدة) قائله الاخفش وليس بقياس والتركيب قياسي ففسد ما قاله الاخفش (قوله
 وقال ابن مالك أنها بدل) أي كلمة خير لكن إبدال المشتق من الجامد ضعيف فبطل ما قاله ابن مالك
 قال الرضي والأغلب أن يكون البدل جامدا بحيث لو حذف الأول لاستقل الثاني ولم يحتاج إلى
 متبوع قبله في المعنى فإن لم يكن جامدا قدرا لموصوف (قوله) وقيل على تقدير أل معها) قائله
 الخليل ويرده أن ال الداخلة على أفعل التفضيل لا تجتمع من الجارة للفضول
 (مبحث حذف لام الجواب) (قول الناظم في مقالة مشهورة) أشار به كجاء الأصل إلى قول
 عامر بن الطفيل

وقتل مرة أنا نر فانه فرغ وإن أحاكم لم ينأر
 ومرة أبو قبيلة من قيس عيلان وأنا نر أخذت نأره والفرغ كسدر وفلس بقاء
 أوله وغين معجمة آخره الهدر قال الشاعر

أهان دمل فرغا بعد عزته يا عمرو بغيل أصرار على الحسد
 وفيه شاهد على أن الدم يحى مضعفا وقد أنشده ابن النجيري في أماليه كما مر وأنشده شارح
 أبيات الإيضاح هكذا

وقتل مرة أنا نر فانه فرغ وإن أحاكم لم يقصد
 وكذا أنشده شارح المفصل والشاهد في قوله أنا نر أي لا نأر وهو مضارع نأرت القتل والقتيل
 نأرا وثورة إذا قتلت قاتله

(مبحث حذف جملة القسم) (قوله غير الباء) إذا يجوز التصريح بفعله الامعها (قول الناظم
 واختلفوا في أن زيد الخ) أي هل يجب كونه جوابا للقسم أولا

(مبحث حذف جواب القسم) (قوله) إن جاءني زيد والله أكرمه الحق كافي الدما ميني أن
 هذا من القسم الثاني فلم يعتبروا التقديم الرتبى وتكلف الشئى فأكرمه جواب الشرط وجواب
 القسم محذوف لدلالة ما قبله وهو الجملة الشرطية عليه فلا يقول ابن مالك المذكور في الشرح
 (قوله) ويجوز في غير ذلك أي يجوز حذف الجواب في غير ما إذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يغني عنه
 (قوله أي لتبعن) أي بدليل يوم ترجف (قوله) وهذا المقدر هو العامل في يوم ترجف أي
 أو عامله إذ كرو قيل الجواب إن في ذلك لعبرة وهو يعيد بعده من القسم (قوله أي ليهلكن)
 أي بدليل كره ليهلكنا أو انك لنذر بدليل بل عجبا أن جاءهم منذر وقيل الجواب مذكور فقال
 الاخفش قد علمنا وحذفت اللام الطول مثل قد أفلح من زكاها ابن كيسان ما يلفظ من قول
 الآية الكوفيون بل عجبا والمعنى لقد عجبا بعضهم إن في ذلك لذكرى (قوله) انه لمعجز وقيل
 غير هذا) أي فقيل انك لن المرسلين أو ما الأمر كما يزعمون وقيل مذكور فقال الكوفيون

وان قلت زيد والله قائم جاز أن يكون الجواب إن وجلة القسم هي الخبر وأن تكون إن هي الخبر والجملة الاسمية ثابتة عن الجواب ويجوز
 في غير ذلك نحو والنارعات غرقا أي لتبعن وهذا المقدر هو العامل في يوم ترجف ومثله ق والقرآن المجيد أي ليهلكن وص والقرآن
 ذي الذكرا أي انه لمجز وقيل غير هذا والله أعلم (١) قوله كثيرا أي لازم تأمل كتبه مصححه

(حذف جملة الشرط)

(وحذفها طرد من بعد الطلب ودونه فاحفظ لاذنلت الارب)

يعني أن حذف جملة الشرط مطرد بعد الطلب نحو فاتبعوني يحبيكم الله أي أن تتبعوني يحبيكم الله فاتبعني أهلك أي أن تتبعني أهلك وقيل خرم جواب الطلب به ولا حذف ويجوز بدون الطلب نحو يا عبادي الذين آمنوا أن أرضي واسعة فأي فاعبدون أي أن لم تتأت لكم العباد في أرض فأي فاعبدون في غير هذا والله أعلم ونحو والله هو الولي أي أن أرادوا وليا والله الخ

(حذف جملة جواب الشرط)

(أن يسبق الجواب أو يكتفى بحذفها أي على ما عرفا)

يعني أن حذف جواب الشرط واجب (١٥٠) أن تقدم على الشرط أو أكتفه ما يدل عليه نحو هو طالم أن فعل كذا

أو هو أن فعل كذا طالم في المثال الاول

تقدم على الشرط ما يدل على جوابه وفي الثاني اكتفه ومن الثاني وأنا أن شاء الله اهتدون والله ان جاز يذلا كرمه قال ابن مالك واحذف إلى اجتماع شرط إلى آخر البيت المتقدم ويجوز حذفه في غير هذا وفان استطعت أن تتبعني نفقا في الأرض أو سلما في السماء أي فافعل ولو أن قرأنا سيرت به الجبال أوقطعت به الأرض أي لما آمنوا أول كان هذا القرآن أولى بذلك منه لو تعلمون علم اليقين أي لا تردعتم

(وان يك الشرط مضارعاً حظل

حذفه كما سمي فيما نقل)

يعني أن حذف جواب الشرط ممنوع إذا كانت جملة الشرط مضارعا قال ابن مالك في تسهيله فإن تقدم عليها أي على أداة الشرط شبهه بالجواب معني فهو دليل عليه وليس إياه خلافاً للكوفيين والمبرد وأن زيد ولا يكون الشرط حينئذ غير ماضٍ إلا في الشعر وقال أضافه

والزجاج أن ذلك الحق وفيه بعد قال الفراء لا نجد هذا القول مستقيماً في العربية أتأخره جدا عن قوله والقرآن الاخفش أن كل الاكذب الرسل الفراء ونعلب ص لان معناه صدق الله ويرده أن الجواب لا يقدم وقيل كم أهلكنا وحذف اللام الطول (مبحث حذف جملة الشرط) أي مع الاداة (قوله مطرد بعد الطلب) هذا مبني على أن الجملة الواقعة بعد الطلب لا أداة شرط مقدرة مع فعل الشرط وأن الحازم للفظ فعل تلك الجملة الاداة المقدرة وأما على القول بأن الجملة الواقعة بعد الطلب جواب الطلب المتقدم وأن الحزم به فلا حذف في الكلام

(مبحث حذف جملة جواب الشرط) (قوله يعني أن حذف جواب الشرط واجب) أي بشرط الدليل عليه كما قال وأن يكون فعل الشرط ماضياً للفظا كما مثله أو معني وهو المضارع المنفي بلم كأنك ظالم أن لم تفعل ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله لئن لم تنته لأرجنك بجملة ليقولن ولأرجنك جواب القسم المدلول عليه باللام الاولى وجواب الشرط محذوف لوجود دليله ومضى شرطه ولا يجوز حذف الجواب والشرط غير ماضٍ إلا في الضرورة خلافاً للكوفيين ولا يرد نحو قوله تعالى وان تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى وان يكذبوا فقد كذبت رسل حيث صرحوا بأن جوابه محذوف والمذكور تعليل له أي وان تجهر فلا فائدة في الجهر فانه يعلم السر وان يكذبوا فتأس لأنه قد كذبت مع أن شرطه غير ماضٍ لان محل المنع اذ لم يسدنى في محل الجواب مسده لكن يرد نحو يصوركم في الارحام كيف يشاء حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة يصوركم مع أن فعله غير ماضٍ إلا أن يخص ذلك بالشرط الحازم (قوله ان تقدم على الشرط) نخرج بقوله ان تقدم عليه الخ ما إذا أشعر الشرط نفسه بالجواب نحو فان استطعت أن تتبعني نفقا الخ أي فافعل كفي الشرح أو وقع جواباً بنحو ان جاء في جواب أنكرم زيداً وان الحذف فيهما جائز لا واجب (قوله خبر المبتدأ فيه جملة الشرط والجواب) جوز هذا الوجه في المعنى وجوز أن يكون خبراً والجواب محذوف (قوله وضعف هذا الاعراب) أي لانه تلزمه الضرورة على كل حال حتى في الوجه الذي ذكرنا اذ جملة هو الكلام ان جعلت جواباً كان فيه ضرورة حذف الفاء أو خبراً كان فيه ضرورة حذف الجواب اذ شرط حذفه اختياراً مضى فعل الشرط

لفظاً

وان حذف الجواب لم يكن الشرط مضارعاً غير منفي بلم الا قليلاً وقوله غير ماضٍ أي لفظاً ومعني وهو المنفي بلم (تنبيه) وقال فيه أيضاً ويحذف الجواب كثيراً القرينة وكذا الشرط ويحذفان بعد ان كقوله

قالت نبات العن يالبي وان كان فقيراً معد ما قالت وان أي وان كان فقيراً معد ما رضيته (وجملة الشرط مع الجزا خبر ضعف الحذف فايبت اشترى) يعني أن قول ابن معطي * اللفظ ان يفده هو الكلام * خبر المبتدأ فيه جملة الشرط والجواب وضعف هذا الاعراب بحذف الفاء من الجملة الاسمية الواقعة جواباً للشرط وقيل الجملة الاسمية هي الخبر وجواب الشرط محذوف لدلالة الجملة الاسمية عليه

وهذا أولى لأن كون فعل الشرط مضارعاً مع حذف الجواب جائز في الشعر للضرورة

(من حذف الجواب أن يك الجواب وقوعه بغيره بشرط صواب) يعني أن الجواب إذا كان غير مسبب عن الشرط بانصح وقوعه بدون الشرط فليس بجواب حقيقة وإنما هو ساد مسده (١٥١) نحو من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله

لا ت وان تجهر بالقول فانه يعلم السر وان يكذبك فقد كذبت رسل ان يحسبكم فرح فقد مس القوم فرح مثله ونحوه ذامهم ان يكن فيه الجواب مسبباً عن الشرط

(حذف الكلام بحملته)

(من بعد أحرف الجواب يحذف وفي النداء نعم وان فلتعرفوا)

(كذلك من بعد مثال وردا أعني وإما لا على ما اعتمد)

يعني أن حذف الكلام بحملته يجوز في خمسة مواضع أحدها بعد أحرف الجواب نحو وأقام زيد فتقول نعم أي قام وتقول ألم يقيم زيد فتقول بلى ان أبطلت النسبي ونعم ان صدقته أي بلى قام أو نعم لم يقيم ومن ذلك قول الشاعر

قالوا أخفت فقلت ان وخيفتي ما ان تزال منوطة برجائي

فان هنا يعني نعم الثاني بعد نعم وبش اذا حذف الخصوص وجعل خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف نحو وان وجدناه صابراً نعم

العبداً أي هو أيوب صلى الله على سيدنا محمد وعالمه وسلم تسليماً الثالث بعد حرف النداء في نحو يا ليتني ويا رب سارو يا حبيذاً على أن المنادى محذوف وأما على أن يامعها للتنبيه فليس حذف هنا الرابع بعد ان

لفظاً أو معنى كما تقدم فلا مرجح لأحدهما (قوله وهذا أولى) قال العلامة الحفني قاعدة متى تقدم المبتدأ على الشرط فان اقترن ما بعدهما بالفاء أو صلح لمباشرة الاداة كان جواباً والخبر محذوفاً والا كان خبراً والجواب محذوفاً لكن هذه القاعدة محمولة على السبعة لجواز حذف الفاء للضرورة

(مبحث حذف الكلام بحملته) (قوله فان هنا يعني نعم) لانها لو كانت العامة لكانت محذوفة الاسم والخبر وذلك غير جائز فيها وذلك أن المؤكدة لا يحذف جزاءها وقوله ما ان تزال ان زائدة أي لا تزال ومنوطة معلقة اسم فمفعول من نطت الشيء أنوطه والرجاء توقع أمر محبوب ضد اليأس فهو ما دام مترجياً ووقع ما يجب خائف من عدم وقوعه (قوله اذا حذف الخصوص) أي وقيل ان الكلام جملتان وأما اذا قلنا انه مبتدأ خبره الجملة قبله فالحذف جزء الكلام (قوله الثالث بعد حرف النداء) هذا هو الثاني عند الناظم ولم يرتبها كما فعل الناظم تبعاً للاصل والخطب سهل وإنما كان هذا من حذف الكلام بحملته أي بحيث لم يبق منه عدة ولا فضلة لان المنادى عند سيبويه وجهور البصريين مفعول به لا دعومة قدر أو أصل يازيد نادى زيدا حذف نادى لزوماً لكثرة الاستعمال ودلالة النداء عليه فخر الجملة الفعل والفاعل محذوفان فاذا حذف المنادى أيضاً كان الكلام بحملته محذوفاً (قوله على أن المنادى محذوف) هذا هو قول الجمهور وذهب أبو علي إلى أنه ليس في هذا الكلام منادى محذوف بل تدخل يا خاصة على الفعل والحرف المجرد التنبيه (قوله قالت بنات العم الخ) قيل هو لرؤية وقوله

قالت سلمى ليت لي بعلا عين يغسل جلدي وينسبي الحزن وحاجة ما ان لها عندني غن

قالت بنات العم الخ قال الدماميني الكلام أداة الشرط وجملتها فالحذف بعضها وجوابه أن الحرف ألغى لعدم مدخلية في الاسناد الكلامي والحكم الاعرابي

(مبحث حذف أكثر من جملة في غير ما ذكر) من الشرط وجوابه وجواب القسم (قوله طبل الخ) بالباء الموحدة مثل الطاء ويروي طبعك وهو بعناه والبيت من أبيات العبيد بن الأبرص وبعده

كنت بيضاء كاللحماء واذ آ نيلك نشوان مرخياً أذبالى
فاتركى خطاً جيباً وعينى * معن بالرجاء والتأمل
زعمت أننى كبرت وأنى * قل ما لي وضن عني الموالي
ان ترينى تغير الرأس منى * وعلا الشيب مفرق وقذالى
فما أدخل الخباء على مه * ضومة الكشح طفلة كالغزال

الشرطية التي تقدم ذكرها كقوله قالت بنات العم الخ الخامس في قولهم افعل هذا املا أي ان كنت لا تفعل غيره فافعله وهذا تكرار مع الرابع قبله وذكرناه للتنبيه على تكراره

(حذف أكثر من جملة في غير ما ذكر) يعني أن حذف أكثر من جملة جاء في غير ما تقدم كقوله

(وحذفوا في غير ما قبل سبق ومنه أي كلها التحق) ان يكن طبل الدلال فلو في سالف الدهر والسنين الخوالى

حذف بعد لشرطها وجوابها معا ومنه قوله تعالى فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى أى فضر به فى قفلنا كذلك يحيى الله الخ وهذه ثلاث جل ومنه أنا أنيتكم بتأويله فأرسلون يوسف أى فأرسلون إلى يوسف لاستعبده الرؤيا فأرسلوه فأتاه وقال له يا يوسف الخ فهذه أربع جل حذف مع المجزوء وحرف النداء وقلنا اذهب إلى القوم الذين كذبوا بآياتنا فمنهم التقدير فأتياهم فأبلغاهم الرسالة فكذبوهما فمنهم وهذه أربع أيضا والله أعلم

(أو شرط أو جواب أو ما عطف أو عاطف كالديهم عرفا) (كذلك معمول بدون عامل ان جاء حذف بعضها وذا جلى) يعنى أن الحذف الذى يلزم النحوى النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة النحوية بأن يجد مبتدأ بلا خبر أو خبرا بلا مبتدأ أو شرط بلا جواب أو جوابا بلا شرط أو معطوف بلا معطوف عليه أو معطوف عليه بلا معطوف أو معمول بلا دون عامل أو عاملا بلا دون معمول وغير ذلك من كل ما يجوز حذفه وقد تقدم بيان جميعه فى هذا الباب وأما تقدير نحو والبرد بعد سرايل تقيكم الحروم تعبدنى بعد أن عبت بنى اسرائيل من كل ما لا يحتاج فيه للاعراب فتقديره خاص بالمفسر (وغير ذلك مما لا يهم وردا مثل الذى أذكر فى نظم بدا)

(وحذفه للخوف والابهام والوزن والتحقير والاعظام) (والعلم والجهل والاختصار والسجع والوفاق والابتنار) (فهو وظيفة البيانين لانهم بذلك يعتنونا) يعنى أن غير ما ذكر من الحذف مما يذكركم النحويون من العلل المسرودة فى بيتى أى حيان وغيرها كحذف الفاعل (١٥٣) للخوف منه أو عليه أو لابهامه على السامعين أو لوزن النظم أو السجع

أو لتحقيره أو تعظيمه أو علم السامع به أو جهله عند المتكلم أو لاختصار الكلام أو لاصلاح السجع أو وفاقه أو لابتدائه هو وظيفة البيانين لانهم هم الباحثون عن علل التراكيب ومعانيها والقصد منها (فى المعانى عندهم بكار واقتضاها لديهم الافكار) (إذا نفقوا نفائس الاعمار وبنلوا المجهود فى الأعصار) (حتى تبدت لذوى العيون كالشمس بعد حجبها المصون)

يعنى أن هذه المعانى التى يبحث عنها البيانون بمنزلة الابتكار عندهم فى الرق والحجاب وميل النفوس إليها وأن ازالة الافكار عنها حجبها ونفقتها بارتقاء بمنزلة اقتضاها الابتكار فى النذرة والسرور لانهم أنفقوا أى بنلوا الاعمار والمجهود أى الطاقة فى الزمان فى تناولها والاطلاع عليها حتى تبدت أى ظهرت لهم تلك المعانى كالشمس بعد حجبها بالغيم فى شدة البرد لانها فى تلك الساعة أحب إلى النفوس وأظهر من غيرها (والاصل قال قد وضعت ذا الكتاب لى أفيد من تفسير أجب)

يعنى أن الاصل وهو ابن هشام قال وضعت هذا الكتاب وهو مغنى اللبيب لافادة متعاطى التفسير وكلام العرب باعراهم والعلل التى يحذف الفاعل أو المفعول أو المبتدأ والخبر لاجلها لا تتوقف عليها استقامة معنى الكلام ولا صحة اعرابه

(لجل ذام اقتصر عما يراد من علم النحو على هذا المراد) (بل قيل لى يوما لما ذام ترى مفسرا أو معربا كاجرى) (فقال ذا المعنى أراه يعنى عماد كرتم والبعيد يدنى)

يعنى أنه لاجل قصده افادة متعاطى التفسير وكلام العرب لم يقتصر على ما يراد من علماء النحو وهو بيان أحكامه بل زاد على ذلك بيان معانى آيات كثيرة جدا لافادة متعاطى التفسير ولذا لما قيل له هلا فسر القرآن أو أعربتة فقال عن ذلك أغنائى المعنى مع تقريبه للافهام

المعنى البعيد (لذلك قد نظمت ليهلا مارامه الشيخ به و يكلا) يعنى أن الناظم رضى الله عنى وعنه وأعطاه غرضه قال قد نظمت أى المعنى لذلك الذى اشتغل عليه من افادة متعاطى التفسير وكلام العرب ليسهل مارامه الشيخ ابن هشام من النفع به ويكمل لان حفظ النظم واستحضار معانيه أسهل منه فى النثر

يعنى أن الناظم رضى الله عنى وعنه وأعطاه غرضه قال قد نظمت أى المعنى لذلك الذى اشتغل عليه من افادة متعاطى التفسير وكلام العرب ليسهل مارامه الشيخ ابن هشام من النفع به ويكمل لان حفظ النظم واستحضار معانيه أسهل منه فى النثر

الله منظم عظيم الشأن * قد فاق نظم الدر والعقيان
وزرى على الخلل النفائس واغتنى * في الحسن فسر دأله من ثاني
قد صاغه بحل الملول غصنفر * مولاي ذو التحرير والانتقان
عبد الحفيظ آدم ربى حفظه * بمحمد خير الورى العدنان
جمع الحروف المفردات بحجـ وهر * من لفظه وأتى لها معاني
تختار في ادراكها أهل الهى * من قبل حتى ساقها ببيان
وكذا أتى من غـيرها بعجائب * حتى غدت كالشمس في الميزان
فأله بحجزه بخـير جزائه * ويدعيه في عـزة وأمان

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا أنيرا كمالها نهاية
لكالك وعدك كاله وأخردعونا أن الحمد لله رب العالمين وهو حسبنا ونعم الوكيل ولا حول
ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

(الباب السادس من الكتاب في
التحذير من أمور اشتهرت بين
المعربين والصواب خلافها)

(وذلك في تفسير لو مع اذا)

من أوجه تحقيق وخذا
يعنى أن من الأمور المشتهرة بين
لمعربين والصواب خلافها تفسيرهم
لو بأنها حرف امتناع لا متناع
والصواب ما تقدم من أنها حرف
يدل على انتفاء تال يلزم لثبوت
ثبوت تاليه ومنها تفسيرها بأنها
ظرف لما يستقبل من الزمان
وفيه معنى الشرط غالباً وهذا معيب
من أوجه أحدها إطلاق فهمه
عليها في كل موضع والصواب
تفسيرها في كل موضع بما يليق بها
والثاني كونه أحسن منه تفسيرها
بأنها ظرف مستقبل خافض
لشرطه منصوب بجوابه

(مبحث الباب السادس من الكتاب) في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والمصدرين
والصواب خلافها وهي كثيرة (قوله) تفسيرهم لو بأنها حرف امتناع لا متناع أى حرف يدل على
امتناع جوابها لا امتناع شرطها وهذه العبارة فاسدة لا قضاؤها أن لو تكون لا انتفاء الامرين دائماً
وليس كذلك لأنها لا تعادل على انتفاء الامرين إذا كان الجواب مساوياً للشرط في التحقق كما في
لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً فإن كان أعظم منه فلا تدل على انتفاء الجواب بل على
انتفاء الشرط فقط كما في لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً إلا يلزم من انتفاء طلوع
الشمس انتفاء الضوء وإنما يلزم انتفاء القدر المساوئ منه للشرط وهو ضوء الشمس وقد تكون
لتقرير الجواب سواء وجد الشرط أولاً كما في لو لم يخف الله لم يعصه والحاصل أن هذه العبارة التي
قالوها تنفي أنها دائماً لا امتناع الامرين مع أنها قد تكون لا امتناع الأول وقد تكون لتقرير الجواب
مطلقاً وجد الشرط أولاً (قوله) والصواب ما تقدم من أنها حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوت
ثبوت تاليه) أى حرف يدل على انتفاء تاليه وهو الشرط يلزم من ثبوت ذلك الشرط ثبوت تاليه
وهو الجواب وإنما كانت هذه العبارة صواباً لأنه لم يتعرض فيها للنفي الثاني بل للنفي الأول وان الثاني
انما ثبت عند ثبوت الأول وأما امتناع الثاني عند امتناع الأول فمكوت عنه (قوله) ومنها
تفسيرها) يعنى غير الفجائية (قوله) والثاني كونه أحسن منه تفسيرها بأنها الخ) انما كان هذا
أحسن مما قالوه لأن هذه العبارة ليست موهمة لخلاف المراد بخلاف عبارتهم ومن جهة فائدة
هذه أن إذا صلح لتضمن معنى الشرط وليست متضمنة لمعناه بالفعل كما هو ظاهر عبارتهم فإنها
في بعض المواضع متضمنة لمعنى الشرط وفي بعضها غير متضمنة لذلك (قوله) ظرف مستقبل
أى وأما ظرف لما يستقبل فهو موهوم خلاف المراد لا فادته ان إذا ظرف للظرف لأن ما يستقبل من
الزمان ظرف (قوله) منصوب بجوابه) هذا بناء على ما للجمهور والذي اختاره الناظم تبعاً للأصل
أنها منصوبة بالشرط كما قال

واختلفوا في العامل الذي نصبا * إذا على قولين فيما نسبنا
فقبل شرطها وهذا المعتمد * أو الجواب وهو ما قد أبعدوا

صالح لغير ذلك والثالث كونه أخصر منه أيضا

(وقولهم في النعت يتبع نم * لديه أحكام حواها من نظم)

(النعت مدح نسب ذم صفة * خصص بوصف وضع فصل عمه) (وأكدن وإهمن وأرفعه * واشتقه كفاطن من فطنه)

يعني أن قولهم النعت يتبع المنعوت في أربعة عشر انما هو في الحقيقي لافي السببي ولديه أحكام أي فيه أحكام أي على محي لا جملها وهي المدح نحو الحمد لله رب العالمين (١٥٤) الرحمن الرحيم ملك والذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم والنسب نحو جاء

زيد القرشي وتوضيح المعرفة نحو جاء زيد التاجر وتخصيص النكرة نحو جاء رجل عالم والتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي والتعظيم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين والتوكيد نحو أمس الدابر المنقضي أمسه لا يعود والابهام نحو تصدق بصدقة كثيرة أو قليلة والثلث ومثاله كمثل الابهام ولرفعة معناه نحو يحكم بها النبيون الذين أسلموا نعت النبيون بالذين أسلموا للاعلام برفعة الاسلام واعلام المتكلم مخاطب بأنه عالم بحال المنعوت نحو جاء قاضي بلد الكريمة الفقيه

(وهو على قسمين فافهم نصب

أما حقيقي وأما سببي) (كجاء زيد الكريمة تذكره

وجاء زيد الكحيل شعره)

يعني أن النعت على قسمين حقيقي

وهو ما رفع ضمير المنعوت المستتر

نحو جاء زيد الكريمة وسببي وهو

ما رفع الاسم الظاهر والضمير البارز

نحو جاء زيد الكحيل شعره هذا

مثال رافع الظاهر ومثال رافع

الضمير جاءني غلام امرأه ضاربته

هي وامرأه رجل ضاربها هو

(أما الحقيقي لدى من فسر

(قوله صالح لغير ذلك) أي كتضمنها معنى الشرط (قوله) والثالث كونه أخصر منه أيضا وذلك لانه ينبغي أن يلقى للتندر بين العبارة التي فيها الإيجاز لتخفف على اللسان إذا الحاجة داعية إلى تكرارها (قوله) يعني أن قولهم النعت الخ) النعت يرافقه الوصف والصفة على المختار لكن النعت عبارة الكوفيين وهما البصر بين (قوله) وهي المدح) بقى عليهما الترجيح نحو اللهم أنا عبدك المسكين والتعليل نحو عظم زيد العالم وبيان الماهية وبسبب صفة كاشفة نحو الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله (قول الناظم أما حقيقي وأما سببي الخ) لانه لا يخلو ما أن يرفع ضمير المنعوت المستتر أولا الأول الحقيقي والثاني السببي فالحقيقي هو الجاري على من هوله في اللفظ والمعنى أما لفظا فلانه تابع له في اعرابه وأما معنى فلانه نفسه في المعنى والسببي هو الجاري على غير من هوله في المعنى نسبة للسببي بقاء النسب في المنسوب اليه أيضا فلما نسب اليه حذف بقاء النسبة من المنسوب اليه كما تقول في النسبة إلى الشافعي شافعي وإن المنسوب اليه وهو الشافعي فيه الياء لكنه عند النسبة تحذف الياء من المنسوب اليه وذلك السببي المنسوب اليه نسبة للسبب وهو الضمير أطلق عليه سبب لان السبب لغة الجبل والحبل شأنه أن يربط به فلما كان الضمير كذلك أي يقع به الربط في الجمل التي تتع خبرا وفي جملة الصلة بالموصول والصفة بالموصوف أطلق عليه لفظ السبب لذلك وقيل للفظ المتصل به الذي هو الاسم الظاهر الذي رفعه النعت سببي لاتصاله بالسبب الذي هو الضمير (قوله) أما الحقيقي لدى من فسر الخ) قلت وقد أشار إلى ذلك من قال

يتبع نعت أولا ومن عشره * في أربع معلومة مقرره

افراد أو ثنية وجمع * أو نصب أو خفض كذا في الرفع

كذلك في تعريف أو تنكير * يقع أو تأنيث أو تذكير

(قوله) نحو جاء زيد العاقل الخ) أو رده عليه أ ل في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول فالنعت

حينئذ يكون بالموصول لا بالمشق والموصول ليس مشتقا بالفعل فلم يبق المثل المثل له وأجيب

بأن محل كون أ ل الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول موصولة إذا أريد به الحدوث أما إذا

أريد به الثبوت كالمؤمن والكافر والعاقل والفاجر فالنعت فيه معرفة وليست موصولة (قوله) وقس

على هذين المثالين الخ) ثم اعلم أن تبعية النعت الحقيقي للمنعوت في أربعة من عشرة مقيد بالخلو

عن المانع أما إذا وجد مانع فقد تتخلف تبعيته في بعض تلك الأمور وذلك إذا كان النعت صفة

يستوى فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبوراً وفعل بمعنى

مفعول كرجل جريح وامرأة جريح أو كان أ فعل التفضيل المجرد من أ ل والاضافة فانه يخبر به عن

يتبعه في أربع من عشره) (أفردون أجمع ونكر عرق ذكر وأنت حركن فلتعرف) المفرد

يعني أن النعت الحقيقي يتبع منعوته في أربعة من عشرة أحدها الافراد وأحد فرعيه وهما التثنية والجمع الثاني النكرة وأفرعها وهي

المعرفة الثالث التذكير وأفرعه وهو التأنيث الرابع أحد الحركات الثلاث وهي الرفع والنصب والجر نحو جاء زيد العاقل فالعاقل نعت

حقيقي لرفعه ضمير المنعوت المستتر فبمع زيدا في الافراد والتذكير والمعرفة والرفع ورأيت امرأة عاقلة فعاقة تبع امرأه في الافراد

والتأنيث والتذكير والنصب وفس على هذين المثالين بقية الامثلة (واثنين من خمس لدى الاسباب عرف ونكر وسعي الاعراب)

والتحقيق أنه حال من ضمير مصدر
الفعل أى فكلامه أ كلا وكقولهم
أيضاً ان الفاء جواب الشرط صوابه
أن يقال رابطة لجواب الشرط
والجواب انما هو الجلة

﴿ كذلك بل قد وقعت للاضراب ﴾
يعنى أن قولهم بل حرف اضراب
صوابه حرف استدراك واضراب
لانها بعد النفي والنهي للاستدراك
كذلك وبعد الخبر والامر للاضراب
﴿ وقولهم جواب أمر لا رتياب

بل ذلك مجزوم بشرط مظهر ﴾
يعنى أن قولهم في تعالوا أتل ان
الفعل مجزوم في جواب الامر صوابه
أن يقال انه مجزوم بشرط مقدر
﴿ ونحو الذي المضارع بهر
﴿ أعني به ما قد بدى الألسن

من قولهم جردى المين ﴾
يعنى أن قولهم في نحو يقوم زيد
فعل مضارع مرفوع لتجرده من
ناصب وجازم صوابه أن يقال فيه
مرفوع لحلوله محل الاسم والعبارة
الاولى عبارة ابن مالك قال

ارفع مضارعا اذا مجرد
من ناصب أو جازم كتسعد
﴿ كذلك ما يقال في سكرانا

عثمان أيضاً فذا لبيان ﴾
يعنى أن قول المعربين تبعاً للكوفيين
امتنع صرف نحو سكران للصفة
والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة
أصوب منه قول البصريين ان
منع الصرف للزيادة المشبهة لألقى
التأنيث من جهة امتناع تاء التأنيث
معهما

أدلتهم ﴿ قوله ﴾ والتحقيق أنه حال) الى هذا ذهب ابن كيسان ﴿ قوله ﴾ وكقولهم أيضاً ان الفاء
الح) قال الدمامي غاية ما فعلوه في هذا أنهم حذفوا مضافاً للقيام قرينة عليه ولا محذور في ذلك
ولا يقال ان الصواب خلافه ففي كتاب الله وسنة رسوله وكلام العرب وغيرهما من ذلك ما لا يحصى
كنة ﴿ قوله ﴾ لانها بعد النفي والنهي للاستدراك كلكن الخ) وفي الالفية * وبلى كلكن بعد
معجوبها * ﴿ قوله ﴾ صوابه أن يقال انه مجزوم بشرط مقدر) وقد يكون انما أرادوا تقرب
المسافة على المتعلمين وانما كان هذا صواباً لان المتبادر من عبارتهم أن الجازم للفعل نفس الامر
وهو خلاف الصحيح ﴿ قوله ﴾ لتجرده الخ) أى لدوران الرفع معه وجوداً وعدماً والدوران من مسالك
العلة ولا يرد أن التجرد عدوى فلا يكون علة للرفع الوجودى لان معنى التجرد الاتيان بالمضارع
على أول أحواله وهذا ليس بعدى ولو سلم فهو عدم مقيد والمنع علة للوجودى هو المطلق وأما
الجواب بأن التجرد ليس علة مؤثرة بل علامة وهي يجوز كونها عدمية فلا يصح لتصريح الرضى
بأن عوامل النحو بمنزلة المؤثرات الحقيقية على أنه ان أرى بده أن علامة الوجودى تكون عندما
مطلقاً فهو باطل أو مقيدار جمع للأول فتدبر وقال الكسائى رفع بأحرف المضارعة ورد
بأن جزء الشئ لا يعمل فيه وقيل بالمضارعة نفسها قيل ولا ثمرة لهذا الخلاف ﴿ قوله ﴾ لحلوله محل الاسم
فيقوم في قولك زيد يقوم واقع موقع قائم فارفع لذلك ويعنى بحلوله محل الاسم اذا كان خبراً أو حالاً
أو صفة لان الاصل في هذه الثلاثة الاسم فحيث حل المضارع فيها استحق الرفع الذى هو أول أحوال
الاسم وأشرفها والماضى وان كان يقع في ذلك لكنه مبنى الاصل فلم يؤثر فيه العامل كذا قال
البصريون واعترض بوقوعه مرفوعاً حيث لا يقع الاسم كهل تفعل وستفعل وجعلت أفعل
ورأيت الذى تفعل لا اختصاص حرفي التحضيض والتنفيس بالفعل والصلة وخبر أفعال الشروع
بالجمل وأجيب بأن المراد حلوله محله في الجملة وأيضاً فالرفع استقر له قبل أن يعرض له ذلك فلم يغيره
أمر العامل لا يغيره لا يعمل آخر ﴿ قوله ﴾ والعبارة الاولى عبارة ابن مالك) أى لان في قوله اذا مجرد
ايحاء الى أن رافعه هو التجرد وان أنكر المرادى هذا (فائدة) في طرة الكافية مانصه

فبالتعري ارتفع المضارع * من ناصب وجازم وتابع

وقيل لا بل بحروفه وقيل * وقوعه موقع الاسما باخليل

أولها عن المبرد وما * تلاءم للكسائى فيما علما

ثالثها عن سيويه نقلاً * وهو الاصح عند جمع النبلا

وقد نظم بعضهم هذه الاقوال في بيت وزاد عليها وهو

تعرّفاً وقوع س مضارعه * ثعلب حرف ل فخذها جامعاً

أشار بقالفراء بالسسين لسيويه وبالكاف للكسائى ﴿ قوله ﴾ المشبهة لألقى التأنيث) أى من
جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليها معاً وقال المبردة الشبه أن النون كانت في الاصل همزة
بدليل قلبها اليه في صنعائى وبهرائى في النسبة الى صنعاء وبهراء ورد بأنه لا مناسبة بين الهمزة
والنون حتى يقال ان النون أبدلت منها وأما صنعاء وبهراء فالقياس صنعائى وبهرائى
كمراوى فأبدلوا النون من الواو شذوذاً للمناسبة التى بينهما ما لا ترى الى ادغام النون فى الواو

كذلك أو نائبة عن واو

في فأنكحوأولى حكاه الراوى
يعنى أن قول المعربين والمفسرين
الواو نائبة عن أو فى قوله تعالى
فأنكحوأما طاب لكم من النساء مثنى
وثلاث ورباع وأولى أجنحة مثنى
وثلاث ورباع لا يعرف فى كلام
العرب انما هى على معناها الاصلى
وهو مطلق الجمع لان العددا ما مقصود
جمعه أو ليس مقصود وعدل عن
لفظه الاصلى وكل منهما يعطف
بالواو

كذلك ما اشتهر أن النكرة

إذا أعيدت غير ما المكرره

والعرف أن أعيد فهو عينا

أو نكرت كذلك فى أغلبها

يعنى أن قول المعربين النكرة إذا

أعيدت نكرة كانت غير الاولى وإذا

أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة

معرفة أو نكرة كانت الثانية عين

الاولى وحملوا على ذلك أن يغلب

عسر يسر بن الذى هو عندهم

معنى فان مع العسر يسرا ان مع

العسر يسرا لان المعرفة أعيدت

فهى عين الاولى والنكرة أعيدت

فهى غير الاولى مردود بآيات فريد

قولهم المعرفة المعادة عين الاولى

قوله تعالى هل جزاء الاحسان

الا الاحسان وكتبنا عليهم فيها أن

النفس بالنفس الى آخر الآية وقيل

اللهم مالك الملك تؤتى الملك ويرد

قولهم النكرة المعادة نكرة غير الاولى

الله الذى خلقكم من ضعف الى آخر

الآية وهو الذى فى السماء وفى الارض الله وفى

الارض الله ويرد قولهم النكرة

المعادة معرفة عين الاولى

(قوله) فأنكحوأما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع مثنى وثلاث ورباع منصوبة على
الحال من فاعل طاب المستتر ومن مرجعه وجوز العلامة كونها حالا من النساء على تقدير جعل
من بيان نية وذهب أبو البقاء الى كونها بدلا من ما والى اخا ليهذه البصريون وهو المذهب المختار
والكوفيون لم يجوزوا ذلك لانها معارف عندهم وأجواب فى هذا المقام ما ذهب اليه أبو البقاء وهى
ممنوعة من الصرف على الصحيح وجوز الفراء صرفها (قوله) لا يعرف فى كلام العرب خصوصاً فى
هذا المقام الذى فيه العدد معدول عن الاصل بخلاف جعل أو بمعنى الواو فانه موجود فى اللغة (قوله)
لان العددا ما مقصود جمعه أو ليس مقصود وتوضيحه أن الاعداد التى تجمع قسمان قسم يؤتى
به ليضم بعضه الى بعض وهو الاعداد الاصول نحو ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعت من مكة عشرة
كاملة ثلاثين ليلة وأعمها بعشر فتم ميعات ربه أربعين ليلة وقسم يؤتى به لا يضم بعضه الى بعض
وانما يراد الانفراد لا الاجتماع وهو الاعداد المعدولة كها تين الا تين قلت وحكمة العدل فى
ألفاظ العدد عن الاصل الى غيره الائمة الى عدم صحة ضم بعضه لبعض اذا وقع العطف كالاتى
مع الاختصار الذى لا ينفى به الاصل بال تكرار وانما عطف بالواو وليشكح المحاطبون ما أرادوا ومن
هذا العددا اتفاقا واختلافا فالواو عطف بالواو وتعين على جميعهم أحد معطوفين فاقط أنظر المعنى (قوله)
واذا أعيدت معرفة (الخ) انما كانت عينا فى هذه بناء على كون المذكر نائبا معهودا سابقا فى الذكر
وقوله أو أعيدت المعرفة معرفة انما كان الثانى عينا فى هذه جلاله على المعهود الذى هو الاصل فى
اللام والاضافة أو ما قوله أو نكرة جعله عينا فى هذه بناء على أحد قولين ذكرهما ابن السبكي فى
هذه ومثنى العلامة السعدى فى التلويح على أن المعرفة اذا أعيدت نكرة تكون غيرا وهو القول
الثانى (قوله) ان يغلب عسر يسرين روى ذلك موقوف على ابن عباس وابن مسعود رضى الله
عنهم ومرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم انه خرج ذات يوم وهو يضحك وهو يقول ان يغلب عسر
يسرين وفى تفسير البغوى قال أبو على الحسن بن يحيى بن نصر الجرجاني صاحب النظم تكلم
الناس فى قوله ان يغلب عسر يسرين فلم يحصل منهم غير قولهم ان العسر معرفة والبسر نكرة
فوجب أن يكون عسر واحدا ويسر ان واحد وهذا قول مدخول فان قول القائل ان مع الفارس سيفان
مع الفارس سيفان لا يوجب أن يكون الفارس واحدا والسيف اثنين بل معناه ان يغلب عسر الدنيا
البسر الذى وعد الله المؤمنين فيها والبسر الذى وعدهم فى الآخرة وانما يغلب أحدهما وهو يسر
الدنيا فأما يسر الآخرة فدائم غير زائل أى لا يجمعهما فى الغلبة كقوله صلى الله عليه وسلم شهر أعيد
لا ينقصان أى لا يجمعان فى النقص (قوله) هل جزاء الاحسان الا الاحسان فان الاول العمل
والثانى الثواب (قوله) أن النفس بالنفس (الخ) الاولى القاتلة والثانية المقتولة وكذا بقية الآية
(قوله) الله الذى خلقكم من ضعف الى آخر وهو الذى خلقكم من ضعف الى آخر (قوله) الله الذى خلقكم من ضعف الى آخر
ضعف قوة أى ثم جعل من بعد ضعف آخر وهو ضعف الطولية قوة الشباب ثم جعل من بعد
قوة أى من بعد قوة الشباب ضعفا وشيبة أى ضعف الكبر وشيب الهرم والشاهد فى قوة الاول
والثانى فانهم ما نكرت ان بمعنى واحد (قوله) وهو الذى فى السماء وفى الارض الله (الخ) الظرفان
متعلقان بالله لانه صفة بمعنى معبود من أله بمعنى عبد وهو خبر مبتدأ محذوف أى هو الله وذلك عائذ
الموصول وحذف الطول الصلة بمتعلق الخبر والعطف عليه وقال غير واحد الجار متعلق بالله باعتبار

أن يصالحا بينهم مصلحا والصلح خير ورتبناهم عذابا (١٥٨) فوق العذاب ويرد قولهم المعرفة المعادة نكرة عين الأولى يسألك أهل

الكتاب أن تنزل عليهم كتابا وقوله
* إذا الناس ناس والزمان زمان *
(وقولهم يعمل في الحال الذي
يعمل في صاحبها فلينبذ)
يعني أن قول النحويين يجب أن
يكون العام في الحال هو العامل
في صاحبها منبذ لعدم وجوده في
قولك أعجبني وجهه زيد متبهما
وصوته قارئ متبهما حال من زيد
وقارئ من ضميره فصاحب الحال
محذور بالاضافة والحال منصوب
بالفعل لكن قال ابن مالك ان
المضاف في نية السقوط فلذا اتحد
العامل تقدير أو لذا قال
ولا يجوز حال من المضاف له
الا اذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جزءا له أضيفا
أو مثل جزئه فلا تحيفا
ومن عدم اتحادهما أيضا وان هذا
صراطى مستقيما وان هذه أمتكم
أمة واحدة فستقيما وأمة حال من
خبران وعامل الحال اسم الإشارة
قلت ولا يبعد أن يقال أيضا ان
العامل في الحال وهو اسم الإشارة
متبذ في الأصل وهو العامل في
الخبر فاتحد العامل أيضا تقدير
والله أعلم
(كذلك ما نقل في ضبعانا
تاريخهم بالليل خذيانا)
يعني أن قولهم غلب المؤنث في
مستثنين على المسذ كرجيح في
الأولى وهي ضبعان تنبيه ضبع
وهي الأنثى والذكر ضبعان ولم
تسمع تنبيه

ما ينبئ عنه من معنى المعبودية بالحق بناء على اختصاصه بالمعبود بالحق وهذا كتحقق الحار بالعلم
المشتهر بصفة نحو قولك هو حاتم في طي حاتم في تغلب وعلى هذا تخرج قراءة من قرأ وهو الذي
في السماء الله وفي الأرض الله وجوز كون الحار والمجرور صلة الموصول والله خبر مبتدأ محذوف
أيضا على أن الجملة بيان للصلة وأن كونه سبحانه في السماء على سبيل الإلهية لا على معنى الاستقرار
ولا يجوز كون الحار والمجرور خبرا مقدما والله مبتدأ مؤخر للزوم خلو الجملة من العائد مع فساد
المعنى وفي الآية نفي الإلهية السماوية والأرضية واختصاص الإلهية بعز وجل لما فيها من
تعريف طرفي الاسناد والموصول في مثل ذلك كالمعرف بالأداة ولا اعتناء بكل من الهيته تعالى في
السماء والهيته عز وجل في الأرض قيل وهو الذي في السماء الله وفي الأرض الله ولم يقل وهو الذي
في السماء وفي الأرض الله أو هو الذي في السماء والأرض الله وحديث الاعادة قيل مما لا يجري ههنا
لان القاعدة أغلبية كما كثر قواعد العربية وقال بعض الأفاضل يجوز اجراء القاعدة فيه والمغايرة
بين الشئين أعم من أن تكون بالذات أو بالوصف والاعتبار والمراد ههنا الثاني ولا شئ أن طريق
عبادة أهل السماء الله تعالى غير طريق عبادة أهل الأرض على ما يشهد به تتبع الآثار فاذا كان الله
يعني معبود كان معنى الآية أنه تعالى معبود في السماء على وجهه ومعبود في الأرض على وجه آخر
(قوله أن يصالحا بينهم مصلحا والصلح خير ورتبناهم عذابا فوق العذاب) فالصلح الأول خاص وهو
الصلح بين الزوجين والثاني عام ولهذا يستدل به على استحباب كل صلح جائز فلا يكون الثاني عين
الأول والعذاب الثاني غير الأول لان الشئ لا يكون فوق نفسه (قوله إذا الناس ناس والزمان
زمان) فان الثاني لو ساوى الأول في مفهومه لم يكن في الاخبار به عنه فائدة لان الخبر يجب مغايرته
للبتداء مفهومه واتحاده معه ماصداقا وانما هذا من باب قوله أنا أبو النجم وشعري شعري أى وشعري
لم يتغير عن حالته وكذا يقال في البيت أى إذا الناس لم يتغيروا والزمان لم يتغير (قوله منبذ) وفي
المعنى المشهور لزوم اتحاد الحال وصاحبها في العامل وليس يلزم عند سيبويه وبشهادة أعجبني وجهه
زيد متبهما وصوته قارئ فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وفي قوله
* لمية موحشا طلل * عمل فيها الظرف وفي صاحبها الابتداء وفي ان هذه أمتكم أمة واحدة وان
هذا صراطى مستقيما عمل فيها حرف التنبيه أو الإشارة وفي صاحبها ان وفي قوله
* ها بينا اذا صريح النصح فاصغ له * عمل فيها التنبيه وفي صاحبها غيره ولك أن تمنع ان موحشا
حال من طلل بل من ضميره في الظرف ليكون حال من المعرفة وأما البوابة فالاتحاد موجود فيها
تقدير اذا المعنى أشير الى أمتكم والى صراطى وتنبيه لصريح النصح أى فالعامل في الحقيقة الفعل
الذى أشير اليه بهذه الأدوات كأنني وأترجي (١) وفعل الشرط في أما فاسنادا العمل اليها طاهري فقط
وأما مثالا الاضافة فصلاحية المضاف فيها للسقوط تجعل المضاف اليه كأنه معمول الفعل وعلى هذا
فالشرط عند الجمهور الاتحاد تحقيقا أو تقديرا اه ومن هنا يظهر وجه منعهم الحال من المبتدأ لان
الابتداء لا يصلح عاملا في الحال لضعفه فحتاج الى عامل غيره والاختلاف ممنوع وأجاز سيبويه على
مذهبه من جواز ذلك قال الرضي وهو الحق اذ لا دليل على وجوب الاتحاد ولا ضرورة تلجئ اليه (قوله
في الأولى وهي ضبعان تنبيه ضبع الخ) يعني أن المؤنث من الضباع يقال له ضبع كرجل والمذكر
منها يقال له ضبعان كغريبان فاذا أرادوهما وثنا غلبوا المؤنث نقله حروفه على المذكر فقالوا ضبعان

وصاحب الحال هو المرفوع بها والتقدير مهم اذ كر انسان في حال علم فالمدكور عالم الخ انظر الاشموني وخواشيه كتيبه مصححه وفي

وفي الصحاح الضبع معروفة ولا تقل ضبعة لان الذ كرضيعان والجمع ضباعين مثل سرحان
وسراحين والاثني ضبعانة والجمع ضبعانات وضباع **(قوله)** دون الأيام **(الح)** أي فيقولون لخمس خلون
ولا يقولون لخمس خلت فلما قالوا خمس بلا تاء في العدد كان ذلك ظاهراً في أنهم غلبوا باليالي ذ ك ذلك
الجرحاً ، وجماعة **(قوله)** وانما أرخوا باليالي لسبقها على الأيام) اذ كانت أشهرهم قرية والقمر انما
يطلع ليلاً فسبق اليالي على الأيام بهذا الاعتبار والمسئلة الصحيحة المتعلقة بالتاريخ المستعملة على
تغليب المؤنث على المذكر قولك كتبه ثلاثين يوم وليلة وضابطها أن يكون معنا عدد مميز عند كر
ومؤنث وكلاهما لا يعقل وفصلا من العدد بكامة بين قال * فطافت ثلاثين يوماً وليلة *
(قوله) أن يجتمع شيان **(الح)** أي كذا كرمؤنث والمراد أن يجتمع في الوجود وفي اللفظ **(قوله)**
وهو سهو **(الح)** ما ذهب اليه في المعنى من أنه مفعول مطلق لبيان النوع هو الذي ذهب اليه الشيخ
عبد القاهر الجرجاني ومحمد الزمخشري وأبو عمرو بن الحارث قال في المعنى المفعول به ما كان
موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ثم وقع الفاعل به فعلاً والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل
فيه هو فعل الإيجاد وان كان ذاتاً لان الله تعالى موجد للافعال وللذوات جميعاً اه وسبقه الى هذا
الشيخ عبد القاهر فقال في أسرار البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولاً به بل هو
مفعول مطلق لان المفعول به هو الذي كان موجوداً فأوجد الفاعل فيه شيئاً آخر كقولك ضربت
زيداً فان زيدا كان موجوداً وانت فعلت الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجوداً فحصل
لث والعالم لم يكن موجوداً بل كان عدماً محضاً والله أوجده وخلصه من العدم فكان العالم المفعول
المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولاً به اه وأجاب الشيخ تاج الدين التبريزي في شرح الحاشية
عن هذه الشبهة بأننا لانسلم أن من شرط المفعول به وجوده في الأعيان قبل إيجاد الفعل وانما
الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجوداً في الخارج نحو ضربت زيدا أو ما ضربته
أولم يكن موجوداً في الخارج نحو عدمت زيدا وبنيت الدار قال الله تعالى أعطى كل شيء خلقه
فان الأشياء متعلق لفعل الفاعل بحسب عقلية ثم قد يوجد في الخارج وقد لا يوجد وذلك لا يخرج
عن كونه مفعولاً وقال تعالى وقد خلقنا من قبل ولم نكن شيئاً وأجاب الشيخ شمس الدين الاصفهاني
في شرح الحاشية أيضاً بأن المفعول به بالنسبة الى فعل غير الإيجاد يقتضي أن يكون موجوداً
ثم أوجد الفاعل فيه شيئاً آخر فان اثبات صفة غير الوجود يستدعي ثبوت الموصوف أولاً وانما
المفعول به بالنسبة الى الإيجاد فلا يقتضي أن يكون موجوداً ثم أوجد فيه الفاعل الوجود بل
يقتضي أن لا يكون موجوداً والامكان تحصيل الحاصل اه واحتج الجمهور بالذاهبون الى أن
العالم مفعول به لا مفعول مطلق بأمور أولها أننا قد نعلم العالم وان كنا لا نعلم أنه مخلوق لله تعالى
الابدليل منفصل والمعلوم مغاير للجهول فاذا كون الله خالقاً للعالم غير ذات العالم وثانها أننا نصف الله
بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم أن يكون الله تعالى موصوفاً بالعالم كما أنه موصوف
بخالقية العالم وثالثها أن تقول العالم ممكن فلا يوجد الا لأن الله أوجده وأبدعه فلو كان
إيجاد العالم واحداً نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لان الله أوجده جارياً مجرى قولنا العالم
وجد لانه وجد فيكون ذلك تعليلاً لشيء بنفسه ويرجع الى أن العالم وجد بنفسه وذلك نفي الصانع
قاله الفخر الرازي في شرح المفضل اه وأجاب بعض الفضلاء عن هذه الامور أنها انما تأتي بناء

وأما الثانية وهي تاريخهم باليالي
دون الأيام فغير صحيح لعدم ذكر
الأيام وانما أرخوا باليالي لسبقها
على الأيام وحقيقة التغليب أن
يجتمع شيان فيجري حكم أحدهما
على الآخر

كذلك مفعول به لدى مثال

وما يكاد وارد كما يقال
يعني أن قولهم السموات مفعول به
في خلق الله السموات ليس بصواب
بل الصواب كونه مفعولاً مطلقاً على
ما في المعنى وهو سهو منه لما يلزم عليه
من أن زيدا في قولك خلق الله زيدا
مفعول مطلق وهو باطل وأيضاً
فالسموات ليس بمصدر ولا نائب عنه
ولان خلق متعد بنفسه والسموات
وقع عليها الخلق وهذا هو خد المفعول
به وأما قولهم كذا اثباتها في ونفيها
اثبات

على أن المفعول المطلق نفس الفعل العامل فيه كما في ضربت ضرباً بوليس كذلك بل المفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل المجاهدة سواء كان عينه كما في ضربت ضرباً أو غيره كما في أحدث الله زيداً وخلق الله العالم **(قوله فبطلانه ظاهر)** بيانه أنا إذا قلت كاذباً يديقوم وأثبت الكودأى القرب فهذا الأثبت نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون أثبات الشيء نفيه بل في كاذب يديقوم أثبات القرب من القيام بل لا رب أما إذا أردت أن أثبات كاددال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لأن قربك من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل مثلاً إذا لو حصل الفعل مثلاً لكانت أخذاً في الفعل لا قرينة وأما كون نفيه أثباتاً فنقول فيه أن قصدوا أن نفي الكودأى القرب في ما كدت أقوم أثبات لذلك المضمون فهو من أخش غلطهم وكيف يكون نفي الشيء أثباته وكذلك أرادوا أن نفي القرب من مضمون الخبر أثبات لذلك المضمون بل هو أخش لأن نفي القرب من الفعل أبلغ من نفي الفعل نفسه فإن ما قربت من الضرب آكد في نفي الضرب من ما ضربت بل قد يتجى مع قولك ما كاذب يديخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاذب في وقته بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وإنما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد فلا يكون إذا نفي كاد مفيد الثبوت مضمون خبره بل المفيد لثبوته تلك القرينة فإن حصلت قرينة كقولنا ثبت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وإن لم تثبت قرينة كقولك مات زيدوما كاديسافر قلنا نفي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكذبها إذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال إن نفي كاد أثبات **(قوله والصواب أن نفيها نفي وأثبتها أثبات كسائر الأفعال الخ)** وبيانه أن معناها المقاربة ولا شك أن معنى كاد يفعل قارب الفعل وإن معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخيرها مني دائماً أما إذا كانت منفية فواضح لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلاً حصول ذلك الفعل ودليل كون خبرها منفيها إذا كانت منفية إذا أخرج يده لم يكذبها ولهذا كان أبلغ من أن يقال لم يرها لأن من لم يرقديقار بالروية وأما إذا كانت المقاربة مثبتة فلان الأخبار بقرب الشيء يقتضي عرفاً عدم حصوله والالكان الأخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربه حصوله **(قوله أحسن منه)** قضية هذا أن يكون تغييرهم بحرف التنفيس حسناً وكل حسن صواب فيما لم يكن عد هذا الموضع في هذا الباب غير صواب لأن الباب معقود لا يذكر فيه ما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه ومعنى التنفيس التوسيع فإن هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال لأن المضارع محتمل للحال والاستقبال فإذا دخلت عليه السين أو سوف تخلص للاستقبال وعلى هذا فالسين لا تنفي تبعيداً في الاستقبال إنما تخلص لاصل الاستقبال **(قوله فهي مؤكدة للوعد)** أي لأن وعد المولى لا يتخلف **(قوله للاستمرار)** أي أنها تجعل الفعل مستمراً ومتجدداً وقتاً بعد وقت وإن كان قد مضى فأتى بالسين في الآية إشارة إلى أن استمرأعهم بالموثمين أمر مستمر وإن كان قد مضى **(قوله لا للاستقبال)** أي لأن هذا الخبر عن ماضٍ مثل سيقول السفهاء فأنزلت بعد قولهم ما ولاهم عن قبلتهم الآية

فبطلانه ظاهر والصواب أن نفيها نفي وأثبتها أثبات كسائر الأفعال **(وقولهم حرف له التنفيس)** السين سوف ذاك ما نفيس يعني أن قولهم السين أو سوف حرف تنفيس أحسن منه أن يقولوا حرف استقبال لأنه أوضح **(تنبيه)** والشيخ محمود لسين أثبتا وجود رجة على ما قد أتى **(وبعضهم قال وجودها أتى)** في الفعل هكذا لديهم أثبتا **(وبعضهم قال للاستمرار)** لدى مثال ضعف هذا جاري يعني أن الشيخ محمود وهو الزمخشري صاحب تفسير القرآن الجليل قال إن السين في قوله تعالى أولئك سيرجهم الله مفيدة وجود الرجة لا محالة فهي مؤكدة للوعد لا للاستقبال وهذا صحيح لأن الفعل للوعد وهو يصير المضارع مستقبلاً والسين إنما أنت لتأكيد الوعد وهما (١) مما لا مثال له يفيدان وجود الموعد به لا محالة والاعتراض عليه باطل وقال بعضهم أضافي ستجدونني إن السين للاستمرار لا للاستقبال

(١) قوله مما لا مثال له كذا بالأصل ولعلهما من زيادة الناسخ وأصل الكلام وهما يفيدان وجود الخ وانظر المغني كتبه مصححه

والصحيح أنها له (ومثل ما ذكرته جلست أمام زيد فأنخفضت) (فقل على الإضافة المشهورة لا الطرف قط فإنها المنصورة) يعني أنك تقول في جلست أمام زيد أن زيداً محفوض بالاضافة ولا تقول محفوض بالطرف إذا لم تدخل ظرفية الاسم في خفضه غيره (واختصر اللفظ لدى العبارة لترقى في الدنيا على المنارة) (ان قيل أعرب ضرب القوم فقل الفعل بمعنى لائب عقل) (والقوم نائب عن الفاعل ذا هو الصواب عندهم يا حذا) يعني أن العرب مأمور باختصار العبارة وحسنها وأجمعها للمعنى بأن يقول إذا أعرب ضرب القوم ضرب فعل ماض لم يسم فاعله والقوم نائب عن الفاعل ولا يقول غير هذا (وقد لتقليل زمان الماضي وحدث الآتي فكن بالقاضي) (وهو لتحقيق حديث ذين فاصبح أبديت لذى عينين) يعني أنك تقول في قدر حرف لتقليل زمن الماضي وحدث المضارع نحو قد قام زيد وقد يصدق الكذب بقيام زيد في الزمن الماضي قريب من الحال وصدق الكذب قليل الوجود وتأتي أيضاً لتحقيق حدثهما أي الماضي والمضارع نحو قد أفلح المؤمنون وقد يعلم ما أنتم عليه ففلاح المؤمنين وعلم الله ما أنتم عليه محقق دل على ذلك دخول قد عليه ما والله أعلم (أما بفتح الهمز والتشديد للشرط والتفصيل والتوكيد) يعني أنك تقول في أما بفتح الهمزة وتشديد الميم حرف شرط وتفصيل وتوكيد (النفي والحزم وقلب لفظ لم كذلك لما أختها قد انحتم) يعني أنك تقول في لم ولما أختها حرف لحزم المضارع ونفيه وقلبه ماضياً (١٦١) (متصل النفي بوقت الحال)

منتظر الثبوت في المال
يعني أنك تريد في لما الحازمة متصلاً
نفسها بالحال متوابعاً بثبوته فيما يأتي
(وواو عطف قل بالجمع مطلق
أو عكسه فاحفظ لهذا المحقق)
يعني أنك تقول في واو العطف
حرف لمطلق الجمع وهذا أولى من
قواهم للجمع المطلق وأشار له الناظم
رضي الله عنى وعنه بقوله فاحفظ لهذا
(وقل بحى أو ثم ما عهد *)
يعني أنك تقول في حى حرف عطف
للجمع والغاية وفي ثم حرف عطف
للترتيب والمهولة وفي الفاء حرف
عطف للترتيب والتعقيب

ولكن دخلت السين اشعاراً بالاستمرار (قوله والصحيح أنه الله الخ) ومعنى يستجدون تسترون على وجوده والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله والأصحاب صلاة وسلاماً دائماً أمين متلازمين إلى يوم الحساب

(مبحث الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب)

والمخاطب بمعظم هذا الباب المتبدئون (قوله إذا كان على حرف واحد) يعني وليس بعض كلمة لان ما هو بعضها يعبر عنه بلفظه (قوله التاء) هذا راجع للخص في نوع الضمير (قوله ولا يكون الاسم الظاهر على حرف الخ) ولذلك إذا سمي بحرف متحرك ولم يكن بعض كلمة كل بتضعيف يجانس حركته فتقول في التسمية بناء المتكلم تو وفي التسمية بناء المخاطب المذكر تاء ألف ممدودة بناء على قلب الثانية همزة كافي حراء وفي التسمية بناء المخاطبة تى قال الدمامنى والظاهر جواز ذلك أى جواز أن يقال تفاعل ولمفعول وه في مثاله مضاف إذا أراد منها لفظها فانه علم على نفسه حتى أنه يمنع من الصرف لعله أخرى وحينئذ فقوله ولا يكون اسم الخ ممنوع (قوله ومع ذلك الخ) أى لأن في التعبير عنها بلفظها قطعها عما تعتمد عليه وهي لا تقطع عنه والكاف الاسمية هي التي

(٢١ - فتح الصمد ثاني) (ان تختصر فالاختصار قد فقد) (فقل لذلك عاطف ومعطوف وناصب منصوب أيضاً مؤلف) (وحازم مجزوم ثم جار مجرور أيضاً ان فعلت بار) يعني أنك إذا أردت الاختصار في هذه اللفاظ وأمثلةها فقل فيهن عاطف

ومعطوف وناصب ومنصوب وحازم ومجزوم وجار ومجرور انتهى (الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب) *

(واللفظ ان أتاك حرفاً واحداً عبر عليه باسمه يا واحداً) (فقل بنحو قد بلغت المعتقد التاء فاعل على ما يعتقد)

يعني أنك تعبر عن اللفظ الذي تريد اعراجه إذا كان على حرف واحد باسمه لا بلفظه كالتاء من بلغت المعتقد فتقول فيه التاء فاعل ولا تقول ت فاعل وكالكاف والهاء من ضربك غلامه فقل الكاف مفعول به والهاء مضاف اليه ما قبله ولا تقول له ولا ه لانك إذا نطقت بأحده هذه الضمائر وحده صار اسماً ظاهراً مستنداً ولا يكون الاسم الظاهر على حرف واحد الا الكاف الاسمية التي استثنىها المصنف رضي الله عنى وعنه من المقرر الذي قررناه بقوله (واستثنى من هذا التي قد نسبت للاسم كأنهم على ما قد ثبت)

يعني أن الاسم الظاهر لا يكون على حرف واحد الا الكاف الاسمية ومع ذلك فلا بد من التلطف باسمها فلا تقول في نحو

* وما هذا إلى أرض كعالمها * ل فاعل هذا بل تقول الكاف فاعل هذا * ونحوه وش وعه فانطقاً بلفظها فهكذا قد حققاً يعني أن نحوق نفسك وش التوب وع الخير من كل أمر من فعل ثلاثي فآؤه واو معتل اللام تبقى على حرف واحد بعد حذف فائه ولا مه

يجوز فيه التلطف بلفظه دون اسمه فتقول ق فعل أمر وش فعل أمر وع فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا
 (ونحو بالجرو وواعطف فباسمها فعبير بلفظ) يعني أنك تقول باء الجرو وواعطف باسمها ولا تنطق بلفظهما
 (وان يكن كهل وقد وحى فانه باللفظ فيها) يعني أن اللفظ اذا كان على حرفين أو أكثر كهل وقد وحى وتم تنطق بلفظه
 كهل حرف استفهام وقد حرف تحقيق وحتى حرف جرو ثم حرف عطف (وان نسبت لأداة حكما فاحل أو أعرب واجعلها اسما)
 يعني أنك اذا نسبت للدوات أى الحروف وكذا الأسماء المبنية حكما بأن جعلتها مبتدأ نحو هل حرف استفهام وبل حرف اضراب وأنابتا
 وضرب فعل ماض فاحكها على الاصل وهذا هو الاكثر وان شئت فأعربها غير منصرفة للعلمة والعدل وصارت أسماء لان وجود مسند
 لها دليل على اسميتها قال ابن مالك * ومسند للاسم تمييز حصل * (وامنع وقوع فاعل لما ذكر لى مثال تدر ما عنهم أثر)
 (لأنهم قد أدخلوا عليه حرفه الجر أتى لديه) (١٦٢) يعني أن الفعل المقصود منه لفظه لا يطلب فاعلا ولا مفعولا

معناها مثل والحرفية هي التي معناها التشبيه (قوله يجوز فيه التلطف بلفظه دون اسمه الخ) يعني لان
 الحذف فيهن عارض فاعتبر فيهن الاصل (قوله تنطق بلفظه) لان اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع
 من اطلاقه هنا عليها وانما وضعوا اللفظ لنفسه لانهم محتاجون الى التعبير عنه فلو وضعوا لفظا
 آخر لكان الوضع له ضائعا اذا نفس اللفظ كاف في التعبير عنه قال التفزازي ولا خفاء في أن هذا ليس
 بوضع قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على أنه يطلق ويراد نفسه
 والظاهر لزوم لا نأخذنا بضرب فعل ماض ومن حرف جر الدال اسم والمندلول فعل وحرف ودلالته
 عليه ليست الا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق أنه وضع علمي لكن مثل هذا الوضع
 لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا فائده اه وظاهر كلام الشارح أن
 اللفظ اذا كان على حرفين نطق به من غير تغيير وقال الرضى وغيره ان الكلمة الثابتة اذا جعلت
 علما للفظ وقصد اعرابها شدد الحرف الثاني منها سواء كان حرفا صحيحا وحرف علة نحو أكثر
 من الكتم ومن الهل ومن التوكيكون على أقل أوزان المعربات وأما اذا جعلت علما لغير اللفظ أولم
 يقصد اعرابها فلا يشدد ثانيا اذا كان صحيحا نحو جاءني كم ورأيت مثلا يلزم التغيير في اللفظ
 والمعنى جميعا ولا يجوز أن ينطق باسم شي مما كان على حرفين كراهية الاطالة بأن نقول في قد
 القاف والدال وفي هل الهاء واللام وعلى هذا فقولهم آل أخصر من قولهم الالف واللام والخليل
 وسيبويه يستعملانها (قوله وان شئت فأعربها الخ) فان أولت عند كرا لفظ فهي منصرفة
 مطلقا وان أولت بالكلمة أو اللفظة فان كانت ثلاثية ساكنة الوسط كسوف وليت فهو كهنند
 في الصرف وتركه وان كان على أكثر أو ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعاً (قوله فأجاب
 بأن الاخبار عنه بفعله باعتبار مسماه الخ) حاصله أن الاخبار عنه باعتبار مسماه لان ضرب هذا
 علم على ضرب الواقعة في التراكيب كضرب زيد وضرب عمرو (قوله والحق معه) أى مع صاحب

لأنه اذا أسند للفظه صار اسما بدليل
 دخول حرف الجر عليه كقولك
 زيد مرفوع بضرب أو مفعول بضرب
 (وهنا الاصل أثنى قد أوردنا
 أسئلة ثم اعترض قد بدا)
 يعني أن الاصل وهو المعنى أورد
 أسئلة في هذا الموضوع وأجاب عنها
 منها أن هذا الفعل لا فاعل له لان
 المقصود انما هو لفظه لا معناه الذي
 هو الحدث والزمان ومنها أن الدليل
 على هذا دخول حرف الجر عليه
 في المثال المتقدم ومنها أن الاخبار
 عنه بفعل ينافي اسميته فأجاب بأن
 الاخبار عنه بفعله باعتبار مسماه
 كالخيار بقائم عن زيد باعتبار
 مسماه ولذا غلط ابن مالك وأبا حيان
 في قولهما ان الاسناد اللفظي يكون
 في الاسماء والافعال والحروف وان
 الذي يختص به الاسم الاسناد المعنوي
 فقال ان الاسناد من حيث هو لا يكون

الافى الاسم لان الفعل والحرف لا يستدلان اذا كانا اسمين فان الاسناد لا يكون الا للاسم فهما أسند اليهما كأنابتا من
 والمبتدأ لا يكون الا اسما والحق معه (وبين الاعراب ان جابتا أو خبراً أو فاعلاً فقيدا)

يعنى أنك تبين وجه اعراب الاسم من كونه مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مضافاً اليه
 (ولا تقل أيضاً لى الاعراب موصولا أو اشارة بيب) (لأن ذلك ليس باعراب يرى وقس على هذا الذى قد سطرنا)
 يعني أنك لا تقول موصول ولا اسم اشارة ولا مضاف لأن هذه معاني تلك الاسماء فلا تقتضى اعرابا مخصوصا وقس على هذا مثله كالعلم والضمير
 (في مبحث المفعول عين ما تريد وبين محل فعل يا فريد) يعني أن المبحوث فيه ان كان مفعولا فلا بد من تعيين كونه مفعولا به
 أو مفعولا مطلقاً أو مفعولا له أو معه أو فيه (وبين المفعول فيه ما به تعلق الظرف أثنى فأنبه - كالجر)
 يعني أنك تبين المفعول فيه من كونه ظرف زمان أو مكان وتبين أيضاً متعلقه أى الناصب له

وكذا تبين متعلق الجار ومحلّه

(والمفعول ان تعددا الاول الاوّل يا منتقدا)

يعني أن المفعول اذا تعدد وجب تبين الاول وكذا الثاني والثالث (والفعل عينه فقل ذا ما خي (١٦٣) مضارع أمر بلا اعتراض)

(وقل لذي الماضي على الفتح بني

والامر عن مضارع قديني)

(كذا المضارع اذا تجردا

من نوني النسوة أو ما وكذا)

يعني أنك تعين نوع الفعل وحكمه

للبسدي فتقول ضرب فعل ماض

مبنى على الفتح واضرب فعل أمر

مبنى على ما يجز به مضارعه من

سكون أو وحذف حرف علة أو

حذف نون الرفع ولتضرب بن يانسوة

فعل مضارع مبنى على السكون

لاتصال نون النسوة به ولتضرب بن

يازيد فعل مضارع مبنى على الفتح

لاتصال نون التوكيد به وان تجرد

منهما نحو يضرب زيد فعل مضارع

مرفوع لحلوله محل الاسم كما في

المغني أو لتجرده من الناصب

والحازم وان دخل عليه ناصب أو

جازم فتقول فعل مضارع منصوب

أو مجزوم بكذا وتعين ناصبه وجازمه

وان كان الفعل متعديا كضرب

أو لازما كقام أو ناقصا ككان

عين ذلك فيه

(وان يك المعرب في غير محل

له فعين هكذا عنهم نقل)

يعني أن المعرب اذا كان حالاً في

غير محله وجب تعيين محله فان قيل

قائم زيد فقل قائم خبر مقدم

ليعلم بذلك أن حكمه التأخير

وليتطلب له مبتدؤه ونحو ولوترى

اذ يتوفى الذين كفروا المسائكة

المغني نعم ما قاله يظهر في نحو زيد ثلاثي (قوله وكذا تبين متعلق الجار الخ) أي الذي له متعلق

وهو الذي ليس برائد ولا شبيه بالرائد ولا مما يستثنى به وأما محل فقد أشار إلى ذلك من قال

وكل ما من طرف أو مجرور * محله نصب لدى الجمهور

الابواب الابتدا والثائب * والفاعل المجرور فافهم نصب

(قوله عين ذلك فيه) وعليه أن بين أيضاً علامة الرفع من كونها ضمة ظاهرة أو مقدرة أو الواو

أو الالف أو ثبوت النون وبين علامة النصب من كونها فتحة ظاهرة أو مقدرة أو الالف أو الياء

أو الكسرة أو حذف النون وكذلك علامة الخفض من كونها كسرة ظاهرة أو مقدرة أو الياء

أو الفتحة وكذلك علامة الجزم أي من كونه السكون أو حذف النون أو حذف حرف العلة قلت

وقد كنت نظمت ما في الآخرومية عن أمر مولانا الخليفة حفظه الله فقلت

علامة الاعراب رفع نصب أو * خفض وجرم هـ كذا له روى

لرفع أربع علامات ترى * ضم وواو ألف نون جري

فالضم في المقفرد والمكسر * جمع مؤنث مضارع عـ رى

والواو في جمع مذ كرسلم * وفي أسام حسة كما علم

وفي المثني الالف المذ كوره * والنون في مضارع محصوره

بشرط ان بألف قد اتصل * أو واو أو ياء قبيلها حصل

لنصب خمس فتحة وألف * كسر ويا وحذف نون يعرف

فالفتح في فـ رد وفي التكسير * مضارع عـ رى من تغيير

وفي الاسامي الخمس جاءت الالف * والكسر في جمع مؤنث ألف

والياء بجمع ومثنى تالي * والحذف في خمس من الافعال

للخفض قل ثلاثة كسرويا * وفتحة أيضاً كما قد روى

فالكسر في فـ رد وفي مكسر * انصرفوا جمع أنى يأسرى

والياء في خمسة أسماء كذا * تنثية والجمع فيما يحذف

والفتح في الاسم الذي لا ينصرف * وذا كراهيم ياصاح عرف

للجزم قل علامتان انسان * تكين أو حذف نون بىانى

أما السكون فهو في مضارع * صحيح الآخر بلا منازع

والحذف في المعتل منه الآخر * والخمسة الافعال فلتفاجر

وذيلها من قال

واعلم بأن سمة الاعراب * أربع عشرة بلا رتياب

والاصل منها أربع وما بقى * فرع وذا موضع أصل حقق

وموضع الفروع قل خمس عشر * فاحفظ ولا تهن وقيت كل شر

فتقول الذين مفعول به مقدم والملائكة فاعل مؤخر ليعلم بذلك أن الاصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول

(وان يك المبحوث فيه حرفاً فعمل والنوع بين صرفاً)

يعني أن المبحوث فيه اذا كان حرفاً بين نوعه وهو كونه حرفاً

ومعناه وعمله نحو أن حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر ولن حرف نفي ونصب واستقبال وأن حرف مصدرى ينصب المضارع

(أول ما يجتز زمنه المبتدئ)

(أياك يا نختي أن يلتبسا أصل برزاند فكن مؤسسا) (فلا تنقل يا صاح في ألفيت آل حرف تعريف كذا ألهيت)
(والواو في وعظ ثم وهما ليست لعطف أبدا فاجتنب) (واللام في لهو كذا في لعب ليست بحرف الجر فلتجنب)
يعنى أن من أول ما يجتز زمنه المبتدئ التباس الزائد بالأصل عليه فلا تنقل في ألهي وأل في آل حرف تعريف لأن حرف التعريف زائد وأل
في هذين أصلية ولا تنقل في واوى وعظ وهب حرف عطف لأن واو العطف زائدة وهى في الكلمتين أصلية ولا تنقل في لاى لهو وألعب حرف
جر لأن حرف الجر زائد واللام هنا أصلية (لاجل ذاق خطا الأصل الذى أعرب ذاب عكس ما قلت خذ)
(ومن ليست شعرهم فيما سبق حصل منه عجب ليس بخفى) يعنى أن الأصل خطأ من أعرب هذه الكلمات بعكس ما تقدم
فيها فقال بعضهم ألهما كم التكاثر مبتدأ (١٦٤) وخبره ظنا منه بأن آل زائدة للتعريف ولم يدرك أنها فعل ومفعوله متصل به

(قوله ومعناه وعمله) ثم بعد الكلام على المفردات بأعرابه لها وبيان معانيها وعملها يتكلم على
الجل ألهما محل من الأعراب أم لا
(فصل) وأول ما يجتز زمنه ويتباعد المبتدئ في صناعة الأعراب أمور (قوله) فقال بعضهم
ألهما كم التكاثر مبتدأ وخبره (قوله) فذيقال لا عيب على هذا المعرب إلا إذا صرح بأن ألهما كم نفسه هو
المبتدأ وأما إذا أطلق القول في ذلك ولم يعين فيجوز أن يحمل كلامه على أن التكاثر مبتدأ مؤخر
وألهما كم خبر مقدم بناء على مذهب الكوفيين من تجويز تقديم مثل هذا الخبر وإن وقع الاشتباه
بين الجملة الاسمية والفعلية ولعل صاحب المغنى قامت قرينة عنده تدل على أن ذلك المعرب قصد
أن ألهما كم مبتدأ والتكاثر خبره فظنهما مثل قولك المنطلق زيد (قوله) أتيت ريان الخ) الريان
ضد العطشان والكبرى النوم والموسع اسم مفعول من لسعته الحية أو العقرب لسعا وفي البيت
استعارة تبعية حيث شبه امتلاء جفون المحبوب من النوم بالرى وهو امتلاء الجفون من الماء
المذهب لمشقة العطش بجماع حصول الراحة في كل واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من
الرى ريان بمعنى تمتلئ الجفون وليلة الموسع كتابة عن السهر (قوله) يقول ثمنادرهمان
أى ففاس درهمان في التركيب الأول على الذى فى الثانى لأن الذى فى الأول مجرور والذى فى الثانى
مرفوع (قوله) فى أولها أى أول الجملة الاسمية وهى قوله وجوههم مسودة فظن أن هذه الواو
زائدة تربط الجملة بصاحب الحال مع أنها من بنىة الكلمة (قوله) ولم يدرك أن الباء الخ) يعنى
ولم يدرك أن بائع اسم فاعل وبائعون فعل أمر من المبيعة (قوله) نحو تولوا أى بعد الجازم والنائب

وفاعله وخطأ من حصل له عجب
في بيت شعر وهو
أتيت ريان الجفون من الكبرى
وأيت منك بليدة الموسع
فقال كيف ضم تاء أتيت وهى
للخاطب وفصحها من أتيت وهى
للتكلم فقال له ابن هشام التاء هى
لام الكلمة لانهماء ضارعان من
بات فالتاء أصلية وهى حركة
الأعراب فرفع الفعل الأول بالضمه
لتجرده من ناصب وجازم واخطأ
فيه مفهوم من تاء المضارع والهمزة
للاستفهام ونصب الثانى بأن
مضمرة وجو با بعد واو المعية والتكلم
فيه مفهوم من همزة المضارع
(قوله) قيل لشخص ذابكم فقالا
بدرهمان كان ذاء قالوا
(السيبويه) فالتاء سمعته
يقول درهمان ذائمه

(ومثل ذا المعربين وقعا والطبرى فى مثله قد وقعا) يعنى أن سما كاقيل له بكم هذه السمكة فقال بدرهمان فضحل منه والقرائن
السائل فقال السماك سمعت سيبويه يقول ثمنادرهمان ولم يعلم السماك أن سيبويه رفع المثنى بالالف وهو جرده وجر التثنية انما يكون
بالباء ومثل ذامن القياس الفاسد وقع كثير للمعربين ومنه قوله نجىء الجملة الاسمية الحالية بغير واو خلا للترخسرى كقوله تعالى ويوم القيامة
ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال من حضر هذه الواو فى أولها ولم يعلم القائل أن الحالية وجوههم مسودة وقال أيضا الفقهاء
يقولون البائع وهو لحن فقال له آخر قال تعالى فبايعهن ولم يدرك أن الباء اذا كانت عينا فى الفعل الثلاثى تغلب فى اسم فاعله همزة وقال الطبرى
فى أتم اذا ما وقع ان ثم عني هنالك ولم يدرك أن مضمومة التاء حرف عطف وأن الاشارة مفتوحة
(وربما أشبه فى أشياء ماض مضارع او لا امترأ) (فان تولوا عنه قل قد صححوا مع غيرها بآية قد وضحو)
(كذا تلظوا وتعاونوا وما روى عن بعضهم فيما انتهى) يعنى أن الماضى والمضارع ربما يشبهان فى مواضع نحو تولوا
فهى فى قوله تعالى فان تولوا فقل حسبي الله فعل ماض بدليل كون الواو للعائين وهو لا يجتمع مع تاء الخطاب وفى فان تولوا فاني أخاف عليكم وان
تولوا فاعلم عليه فعل مضارع بدليل أن الواو للخطابين لخطابهم بعلينكم بعد هما والتاء للخطاب وتاء الماضى محذوفة وتعاونوا على البر والتقوى

ولا تعاونوا أولهما أمر والثاني مضارع بدليل كون النهي لا يدخل على الأمر فالتاء للخطاب وتاء الماضي محذوفة بعدها فانذرتكم نارا تلتقي
مضارع وتاء الماضي محذوفة بعد تاء الخطاب قال ابن مالك وما بناء بن ابتدى قدي يقتصر * فيه على تاء كسين العبر
ولو كانت ماضيا لقلت وجوبا (ولا تنقل يا صاحبي بقاضي كسرتة ظاهرة باراضي)
يعني أنك لا تقول في نحو مرت بقاض ان قاضيا فيه مجرور بكسرة ظاهرة لان حرف الاعراب محذوف لالتقاءه مع الساكن وهو التنوين
والكسرة مقدرة على حرف الاعراب المحذوف بدليل وجودها في لا ينكحها الا زان مع أنه فاعل مرفوع بالضم المقدرة على الياء المحذوفة
الذي هو حرف الاعراب (وقدر الفتح اذا عن كسر ناب كافي آية في الفجر)
يعني أن الفتحة الخفيفة تقدر في الاسم المنقوص الذي لا ينصرف لنيابتها عن الكسرة الثقيلة كآية والفجر وليال عشر والفجر جار ومجرور
وليال عاطف ومعطوف وعلامة جرّه فتحة مقدرة على الياء المحذوفة وانما قدرت الفتحة مع خفتها لنيابتها عن كسرة ثقيلة
(الاجل ذاحذف واوعرفنا لدى المضارع على ما ألف) (في قولهم يهب عكس ما ألف (١٦٥) في قولهم يوجل نصر قد عرف)

والقارئ تبين (قوله لا يدخل على الأمر) أي وجبت ذفاصله ولا تعاونوا (قوله تظلت) أي
لان الفعل الماضي اذا استند لضير مجازي التانيث يجب تأنيثه بالتاء (قوله بدليل وجودها في
لا ينكحها الا زان) الضمير في وجودها للكسرة قال في المعنى وقد سألت بعضهم عن قوله تعالى
لا ينكحها الا زان فقال كيف عطف المرفوع الذي هو أو مشرك على المجرور الذي هو زان فقلت
فهذا استشكلت ورود الفاعل مجرورا فان زان فاعل ينكحها وفي آخره كسرة وكان هذا السائل
لعدم فطنته لا يدرك الفاعل في الكلام لكونه مما يدرك بالعقل ولا عقل له وانما يعرف مما يدرك
بالحس كالرفوع والمجرور المذكرين قائم ما مدر كان بحاسة السمع فينتله أن الاصل زاني يباء
مضمومة ثم حذفت الضمة للاستئصال ثم حذفت الياء لالتقاءها ساكنة هي والتنوين فيقال فيه
فاعل وعلامة مرفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة ويقال في نحو مرت بقاض جار ومجرور وعلامة
جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين (قوله فتحة مقدرة) أصله ليالي بالفتح
حذف للنقل والياء اعتبارا طأأولسا كنين بناء على تقدير التنوين أو تقديم الاعلال على منع
الصرف (قوله كذفه في يعدل كسر ما بعده) أصل يهب ويعديوهب ويوعد بفتح الهاء وكسر
العين وقعت الواو بين عدوتيهما والياء والفتحة النائية عن الكسرة في يوهب والياء والكسرة
في يوعد حذفت هي أي الواو عملا بقوله
وكنت كواوين ياء وكسرة * لدى الحذف عند النحويين أطاح
(قوله مستوفى) ونظم حاصل ما مر بعضهم فقال

(الاجل ذاروى عن أي الحسن
في نحو باغلام ما هو الحسن)
يعني أن حذف الواو في يهب مع
فتح ما بعده كذفه في يعدل كسر
ما بعده لان الفتحة في يهب ثابت
عن كسرة فنقلت وحذف الواو
لثقلها لان الماضي وهب بفتح
العين خفيها في المضارع الكسر لولا
حرف الحلق ولم يحذف في يوجل
لان الفتحة بعده أصلية لان ماضيه
مكسور العين خفيها الفتح الموجود
في المضارع ولاجل نقل الخفيف اذا
ناب عن ثقل قال أبو الحسن في
باغلام ما ألف نائية عن ياء المتكلم
باغلام خذف الألف لثقله لنيابته
عن الياء وان كان في نفسه خفيفا
(والمصطفين البعض فيها يغلط
لان فيها قل شروطا شرطوا)
(بفتحة النون ووصفها آتى
بالجمع زلفظة من اذا نبأ)

(دليل جمعها) يعني أن بعض النحويين يغلط في المصطفين والاعلون من قوله تعالى وانهم عندنا لمن المصطفين الاخبار وانتم الاعلون
فيحكم عليهم ما يحكم المتي ولم يتأمل في أن النون فيهما مفتوحة وتلك علامة الجمع وفي وصف المصطفين بالجمع وهو الاخبار وفي دخول من
التبعية بعد وانهم لان الجمع لا يكون بعض اثنين ولم يتأمل أيضا في أن الاعلون خبر عن جمع والمتي لا يخبر به عن الجمع
(كذا قد حذروا في ياوكافها كما قد سطوروا) (والهاء والكاف اذا ما اتصلا بالفعل مفعول تقول حصلا)
(وان في الاسم قد أنت احداهما فالحكم في الاعراب أن تضافهما) (والهاء والكاف اذا ما اتصلا بالحرف مجرور ومنصوب جلا)
يعني أنهم حذروا من اعراب الياء والكاف والهاء باعراب واحد أو مخالف للصواب في نحو غلامي أكرمني وغلامك أكرمك وغلامه
أكرمك بل الصواب أن تقول في ياء المتكلم وكاف الخطاب وهاء الغيبة اذا اتصل أحدها بالفعل هو مفعول به واذا اتصل بالاسم فهو مضاف
اليه ما قبله واذا اتصل بحرف الجر فهو مجرور والمحل بها واذا اتصل بأن وأن وأخواتهم ما فهو اسم ومحل نصب
(وقدمضي ما الكاف فيه حرف ليس لئى المحل هذا العرف) يعني أن كاف الخطاب قدمضي ما تكون معه حرفا كآرا يتدز بدا
ما صنع وأبصره ونحو ذلك مما تقدم ذكره مستوفى (والهاء في ضارب محملها نصب لئى عمرو خففها)

يعني أن الكاف وانتهاء في الضارب والك في الضارب في محل نصب عند عمرو وهو سيبويه لأن الوصف الذي فيه ال لا يضاف عنده إلى عار منها
 (بحر رويديك غير أن ذهب به كذا في كل ما قد يحتجب) (فان يصدر لها حكمتا فالكاف فيها اسم متي ذكرتا)
 (محله رفع والا فاحكما بأنه حرف خطاب علما) (١٦٦) يعني أن الكاف في رويديك إذا كانت رويديك مصدرا فالكاف اسم في

محل جر بالمضاف وهو الفاعل وإذا كانت اسم فعل فهو حرف خطاب وقد تقدم ذكره
 (واحرز لسانك لئلا تغلطا

في كنت كانوا ثم فيما ارتبطا) يعني أنك يا معرب تحرز لسانك مما ينشأ لك منه غلط كان تقول في كنت وكانوا فعمل وفاعل قياسا منك على قلت وقالوا وانما تقول فيهما فعل ماض ناقص يرفع اسمه وينصب خبره والتاء والواو في محل رفع اسماله

(أياك أن تعرب شيأ طالبا لشيء آخر على ما انتخبنا) (وتهمل النظر في المطوب

فان ذلك من المعيب) يعني أنك أيها المعرب تحذر من أن تعرب شيأ طالبا لشيء وتترك مطلوبه كان تعرب الفعل ولا تطلب له فاعله وأن تعرب المبتدأ ولا تطلب له خبره لان كلا منهما ملازم لصاحبه فلا يحسن ذكر أحدهما وترك الآخر وربما قيل ان هذا وقع للزمخشرى في قوله تعالى وطائفة قد أهتمهم أنفسهم يظنون فقال قد أهتمهم صفة طائفة و يظنون تحتل الوصفية والحالية والاستئناف ويقولون بدل منه ولم يذكر المبتدأ خبرا وقال أبو البقاء طائفة مبتدأ وخبره قد أهتمهم وقال في المعنى والظاهر أن الجملة الأولى خبر والموسوع

فهاء وكاف ثم ياء تكلم * انا اتصلت بالفعل تعرب مفعولا وان واحدا منها بالاسماء يتصل * مضاف اليه قل وان كان موصولا بحرف فجروا وتارة انصب * بقاعدة خذها وبلغت مأمو لا وهذا على التقريب اذ شبه قولهم * أريت هذا كنهه تلك مفصولا

(قوله في الضارب الخ) أي اسم الفاعل المتصل بعموله فان الضمير في محل نصب لاني محل جر بالاضافة لان اسم الفاعل المحلى لا يضاف الا الى المحلى والضمير ليس محلى بأل بل خاليا (قوله) اذا كانت رويديك مصدرا الخ) أي بمعنى الارواد والامهال فهو على هذا منصوب بفعل محذوف أي أرودر رويديك وهو مضاف والكاف مضاف اليه ومحله الرفع لانه فاعل وهو من اضافة المصدر لفاعله وان جعلته اسم فعل أمر وهو أمهل فالكاف حرف خطاب والفاعل ضمير مستتر وجوبا وعميرا في مثال الناطم مفعول وهو تصغير عمرو وهو في الاصل على ما قال أبو عبيدة تصغير رويديك بالضم وأنشد
 * كأنها مثل تمنى على رود * أي على مهل وقال أبو حيان وجاعة تصغير ارواد مصدرا أرودر رويديك بالترخيم وهو تصغير تخفيف وتقليل (قوله قياسا منك على قلت وقالوا) وأما تسمية الأقدمين الاسم فاعلا والخبر مفعولا فهو اصطلاح غير مألوف وهو مجاز كنسبتهم الصورة الجميلة دمية مع أنها في الاصل للصورة الحسنة من العاج أو البقس والمبتدأ انما يقوله على سبيل الغلط لا على سبيل التجوز فلذلك يعاب عليه (قوله فلا يحسن ذكر أحدهما وترك الآخر) بل ربما مر به فأعربه بما لا يستحقه ونسي ما تقدم له من الفعل أو المبتدأ (قوله وخبره قد أهتمهم) وجاز ذلك مع كون طائفة تكررة لوقوعها بعد واو الحال كافي قوله

سرينا ونحجم قد أضاء فذبدا * بحياك أخفى ضوءه كل شارق أولوقوعها موقع التفصيل كافي قوله

اذامت كان الناس صنفا شامت * وآخر من بالذي أنا صانع وجوز أن تكون الجملة نعتا لها والخبر حينئذ محذوف أي ومعكم أو وهناك طائفة وتقدير ومنكم طائفة يقتضي أن يكون المنافقون داخلين في الخطاب بانزال الأمانة وأما ما كان فالجملة اما حالية مبنية لفظا على الهول مؤكدة لعظم النعمة في الخلاص عنه واما مستأنفة مسوقة لبيان حال المنافقين فالواو اما حالية واما استئنافية وكونها بمعنى اذ ليس بشيء كإنص عليه أبو البقاء و يظنون في موضع الحال من ضمير أهتمهم لامن طائفة وان تخصصت لما في محي الحال من المبتدأ من المقال وجوز أن تكون صفة بعد صفة لطائفة أو خبرا بعد خبر أو هي الخبر وقد أهتمهم صفة أو مستأنفة مبنية لما قبلها (قوله فقال المسؤل مولاه مفعول سأل) فيبقى المبتدأ بالخبر (قوله أحق ما سأل العبد ربه) أحق مبتدأ وما اسم موصول وسأل فعل ماض والعبد فاعل والمفعول العائد المحذوف

لا ابتداء صفة مقدرة أي طائفة من غيركم والله أعلم (وهنا الاصل لذا قد أوردنا أشاجزاه الله خيرا أبدا) ور به يعني أن الاصل وهو ان هشام قد أورد أشياء أي أحكاما طلبا للافادة جزاه الله خيرا أبدا منها أنه سأل عن اعراب أحق ما سأل العبد مولاه فقال المسؤل مولاه مفعول سأل والصواب أنم خبر أحق والمفعول محذوف وهو العائد أي ما سأله ومثله أحق ما سأل العبد ربه برفع رب على أنها خبر ومنها سألوه عن اعراب ان مصابك المولى قبيح فظن المسؤل أن المولى خبر ان على أن مصابك اسم مفعول

والصواب أنه مصدر مضاف لفاعله والمولى مفعوله وقسح خبران وهذا المثال اعرابه كاعراب قول الشاعر

أظلم ان مصابكم رجلا أهدي السلام تحية ظلم فصابكم مصدر أضيف لفاعله ورجلا مفعوله وظلم خبران

(وقديجي للشيء اعراب اذا ما كان وحده على ما يحتذى) (فان به اتصل شيء آخر تغير الاعراب فليفتاخر)

يعني أن الشيء قد يجيء اعرابه اذا كان وحده فاذا اتصل به شيء آخر تغير اعرابه فينبغي أن يتفطن لذلك المعرب من ذلك ما أنت أو ما شأنك

فان كلا من التركيين مبتدأ وخبره فاذا زدت عليهما وزيدا بأن قلت ما أنت (١٦٧) وزيدا أو ما شأنك وزيدا صار المرفوع

بعدهما اسمالكان محذوفة وما

خبرها وكان هي الناصبة للفعول

معه ومثل هذا كيف أنت وزيدا

وهذا هو معنى قولك ابن مالك

وبعد ما استفهام أو كيف نصب

بفعل كوز مضمير بعض العرب

وان شئت جعلت المضمير المرفوع

في المثالين فاعلا لتصنع وعليه تكون

ما مفعولا به وكيف حال

(وسأل الاصل اذا ما ذكرت

كان بما أحسن زيد او عرت)

(فقال زائد ولم يفصل

هل بعدما أو بعد فعل منجلى)

(فأنكر الاصل اذا الجواب

ورذبا بقوله الصواب)

يعني أن ابن هشام سأل عن ما كان

أحسن زيدا فقبل له كان زائدة وهو

الصواب الذي درج عليه ابن مالك

في مثاله حيث قال

وقد تزداد كان في حشو كما

كان أصبح علم من تقدما

وقيل تأمة وفاعله ضمير يعود على

مصدرها أي الكون وقيل

ناقصة واسمها ضمير ما وجلة

التعجب خبرها واذا ذكرت كان

بعده فعل التعجب وجب اتيان ما المصدرية قبلها نحو ما أحسن ما كان زيدوزيد بعد ها فاعلها لانها تأمة وأجاز بعضهم كونها ناقصة وما

موصولة واسمها ضمير ما الموصولة وزيدا منصوب بها على أنه الخبر انتهى

(الباب الثامن) * (وربما حكم للشيء بما أشبه أفظا ثم معنى أوهما)

(وقد اتى لكل ما قد ذكرا لدى الجميع صور حورا) (من ذلك ما وقع من بأشبهت للزيد في خبران وثبت)

(دخولها في فاعل جال كفي وحذف الخبر ما بداخفا) (كذا أناعبدك غير ضارب ولا من المحتوم غير هارب)

يعني أن الشيء قد يعطى له حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما ولكل من هذه الثلاثة صور في إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في معناه زيادة الباء

الموتى لأنه في معنى أو وليس الله بقادر وليس يزاد الباء في خبرها كثيرا ومثله دخولها في فاعل كفي الآن هذا غالب لتضمنه معنى اكتف ومنها جواز حذف خبر المبتدأ بعد ان ولكن وأن اكتفاء بخبرها عن خبر المبتدأ بعده نحو أن زيد قائم وعمرو لأن زيد قائم في معنى زيد قائم وهذا هو معنى قول ابن مالك وجائز رفع معطوف على منصوب أن بعد أن تستكلا * وألحق بان لكن وان * ومنها جواز تقديم معمول المضاف إليه في نحو أن زيد أغبر ضارب لأنه في معنى أن زيد أغبر ضارب قال في تسهيله لا يقدم على مضاف معمول مضاف إليه الأعلى غير مراد بها النفي كمثالي الناظم أنا عبدك غير ضارب فعبد معمول ضارب ولا من المحموم غير هارب فن المحموم متعلق بهارب ونحو وهو في الخصام غير مين في الخصام متعلق بمن كذا إذا تسبق غيري الكلام ما بعده أو اعل أغني بالتمام * كذا ما به لضارب حكوا ان قبل الآن أو غدا فيما روي * يعني أن من تلك الصور جواز اكتفاء الوصف بمر فوعه عن خبره بعد غير تشبيهها لها بالنفي كقول الشاعر غير لا عدك فاطرح الله -

حو لا تغتر بعارض سلم وكقوله غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن فغير في اليتيم مبتدأ وأناب عن خبرها

(قوله في خبر أن الخ) أي التي عمل فيها فعل منفي لأنه لا يتأتى لها شبه بليس إلا عند ذلك وتوضيح ذلك أنه لما كان العامل في أن فعلا منفيا فالنفي صير الكلام الذي من جلته خبر أن منفيا فشابه خبر ليس من حيث أن كلا منفي (قوله لأنه في معنى أو ليس الله بقادر) أي لان التركيب بتمامه في معنى أو ليس الخ والنفي يحمل على ما كان بعينه بدليل أنه جاء مصرحا به في قوله تعالى أو ليس الذي خلق السموات والأرض بقادر والذي سهل ذلك التقدير المحذور لدخول الباء في خبر أن تباعد ما بين أن والخبر بد كراجمة المعطوفة على الصلة فتباعد أن من الخبر صير أن كأنها غير مذكورة ولا أجل كون المسهل لذلك التقدير التباعد لم تدخل في أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض قادر على أن يخلق مثلهم لعدم التباعد (قوله ومثله) أي مثل خبر أن في جواز دخول الباء عليه عند مشابهته خبر ليس (قوله في فاعل كفي) أي فكفي لا يتعدى الباء بل بنفسه ولكن لما ضمن معنى اكتف عدي بالباء ولما كان من باب التضمن فصله وقال ومثله بخلاف قوله * قليل مثل يكفيني * فقد عدي بنفسه لعدم تضمنه وفي قوله * سودا محاجر لا يقر أن بالسور * لما دخله من معنى لا يقر بن بقراءة السور ولهذا قال السهيلي لا يجوز أن تقول وصل إلى كتابك فقر أنه به على حذف قوله لا يقر أن بالسور لأنه عار عن معنى التقرب فلا يصح أن يضمه (قوله لان زيد قائم في معنى زيد قائم الخ) ولهذا لم يحز ليت زيد قائم وعمرو لان ليت زيد قائم ليس في معنى زيد قائم لان ليت زيد قائم لا يحتمل الصدق والكذب وزيد قائم محتملها (قوله في نحو أن زيد أغبر ضارب) في المسئلة خلاف فذهب السيرافي والزمخشري وابن مالك إلى جواز تقديم معمول ما أضيف إليه غير مطلقا وذهب ابن السراج إلى المنع مطلقا وقيل ان كان المعمول ظرفا جازوا فلا (قوله غير لا عدك الخ) من لها يلهو والمراد لا زعم أي غير غافل وأطرح بشد المهمة وكسر الراء أي اترك والسلم كفلس وسدر الصلح أي بسلم عارض والعارض ما يندوم من غير ثبات يقول ان أعداءك ليسوا بالهين عن الحرب والاعتداد لها فاعتد أنت أيضا ولا تله ولا تتخذ عما عرض من صلح لا ثبات له ووجه الاستدلال بالبيت أن عدك أمان أن يرفع على أنه مبتدأ خبره ما تقدم أو على أنه فاعل بالوصف لكون التركيب في معنى ما لا عدك ولا سبيل إلى الأول لان غير مضاف إلى لا وهو مفرد فيؤدي إلى قولك الأعداء غير لا وهو ممنوع إذا يقال الزيدون غير قائم فتعين الثاني ثبت المطلوب ولما منع أن يمنع كون لا مفرد انقضاء معنى لجواز كونه صفة لفريق أو نحوه فيكون في معنى الجمع ولا يخفى أنك لو قلت عدك غير فريق لا لصح فيبطل الاستدلال حينئذ (قوله غير مأسوف على زمن الخ) والاصل غير آسف الشخص على زمن أي لا يتأسف عليه ولا يرجو الحياة فيه بدليل قوله بعده

انما يرجو الحياة فتى * عاش في أمن من الاحن

فقول الوصف إلى المفعول وحذف فاعله وهو الشخص وأنيب عنه الجار والاحن جمع ما كقرية وهي الحقد والعداوة والمراد بها مكاييد الدهر والبيتان لابي نواس بضم النون كغراب كما ضبطه ابن هشام في شرح بانت سعاد وقد سأل أبو الفتح بن جني ولده عن اعراب غير مأسوف الخ وقد كان ولده مثله حذقا وأدبا جيد الضبط حسن الخط واسمه عالي وكنيته أبو سعد مات سنة سبع أو ثمان

ومنها اعطاء الوصف المضاف الذي يعنى الحال أو الاستقبال حكم الوصف الناصب في التنكير لكونه بمعناه مفعول مفعول به ووصفوا النكرة به ونصبوه على الحال قال ابن مالك وان يشابه المضاف بفعل ووصفان تنكيره لا يعزل كرب راجينا عظيم الاول مرفوع القلب قليل ايل وأما إذا كان الوصف المضاف يعنى الماضى فهو معرفة فلا يجوز فيه شئ مما تقدم لان ليس يعنى الناصب (كذا جواز كون الاستثناء مفرغاً في موجب يارأى) (كذا لا يعيده يصاح فاحفظه تظفرن بالفلاح) (وزيد لاني آية السجود مؤول من كبره المعهود) يعنى أن من تلك الصور وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب الذي لا يقع بعده لكونه في معنى النفي نحو ويأى الله إلا أن يتم نوره فإن يتم نوره مفعول يأى أى لا يتم نوره إلا أن يتم ونحو وانها الكبيرة الأعلى الخاشعين (١٦٩) فعلى الخاشعين منصوب المحل الكبيرة لان معناها الاتسهل ومنها العطف بولا بعد الإيجاب الذي من شأنه عدم زيادة لامع واو العطف بعده كقوله

فأسودتني عامر عن ورائته
أبى الله أن أسمو بأمر ولا أب
لان أبى الله يعنى لا يريد الله أن
أسمو بذلك زيدت لا بعد واو
العطف التي يمتنع زيادتها بعده
الابتداء النفي ومنها زيادة لاقى قوله
تعالى ما منعك أن تسجد لانه
يعنى ما أمرت أن لا تسجد
(تعدي للفعول فيما علما
بحرف جر هكذا قد حكم)
كذلك تد كبر الاشارة التي
أنت لاني صاح في قضية
(ورفع زيد من علمت زيد من
هو أجزه يا أختي وأعلمن)
يعنى أن من الصور تعديدية رضى
بعل في قوله
أذا رصبت على بنو قشير
لعمركم أني رضى بها

وأر بعامة فارتبك وتحير في اعرابه (قوله) ومنها اعطاء الوصف المضاف الخ أى الى المعرفة والمراد بالوصف اسم الفاعل الذي يعنى الحال حكم ضارب زيد أى اسم الفاعل المتون (قوله) نفضوه رب) نحو رب راجينا ووصفوا النكرة به نحو هذا بائع الكعبة ونصبوه على الحال نحو تانى عطفه وأدخلوا عليه أل نحو الضارب زيد لكن الجمهور يشترطون لذلك وجودها في المضاف اليه (قوله) بعد الإيجاب أى مع أنه انما يعطف بها بعد النفي (قوله) فأسودتني عامر الخ) هو عامر بن الطفيل ورد على النبي صلى الله عليه وسلم وله بضع وثمانون سنة فلم يسلم وتمود فقال صلى الله عليه وسلم اللهم كفيه بما شئت فأخذها الطاعون وكان أعور والقصيدة طويلة وأولها تقول ابنة العمرى مالك بعدنا * أراك صحيحاً كالسليم المعذب واني وإن كنت ابن سيد عامر * وفارسها المشهور في كل موكب فأسودتني البيت

ولكنني أحيى جأها وأتقى * أذاها وأرعى من وراها عتكب

وعامر قبيلة من العرب وضيف فارسها يعود اليها والمضاف مجرور بالعطف على سيد عامر وسودتني جعلتني سيدا يعنى أنه ساد بنفسه لا ينسبه وخبران محذوف والجاءة حالية والتقدير واني لا أفخر بنسبي وان كان من العظمة بهذا المحل والقاء في فأسودتني فاء الفصيحة والتقدير وإذا كان الامر كذلك فأسودتني (قوله) ما لذي أمر أن لا تسجد) ويوضح هذا أن النافية لاتصاحب الناصبة بخلاف النافية (قوله) والمشار اليه العصا واليد وهما مؤنثان) وقبل الاشارة الى انقلاب العصا بعد القاشها وخروج اليد بيضاء بعد ادخالها في الجيب فأمر التذكير ظاهر (قوله) علمت زيد الخ) زيد مبتدأ أول ومن مبتدأ ثان وهو خبر عن من والجملة خبر عن زيد والجملة سدت مسمدة مفعول علمت فمن لما كانت نفس زيد في المعنى وهي يجب لها الصدارة في جملتها والرفع حمل زيد عليها وأعطى حكمها فرفع فلا يرد أنه مفعول علم فلا ي شئ رفع ويجوز نصبه ومن هو في محل المفعول الثاني (قوله) فلا يعطيان حكم المصدر الذي هما بمعناه الخ) أى في جواز حذف الجار فان الجار محذوف

(٣٣ - فتح الصمد ثاني)

حلاله على نظيره كقبات على أو على ضده كسخطت على ومنها تد كبر الاشارة في قوله تعالى فذل انك برهان والمشار اليه العصا واليد وهما مؤنثان لان الخبر مذكور وهو عين المبتدأ في المعنى فلذا كر المبتدأ التذكير خبره ومنها جواز رفع زيد في قولك علمت زيد من هو لانه نفس من الواجبة الرفع (ونزلوا اللفظ الذي قد صلحا منزل ما أتى على ما صححنا) يعنى أنهم نزلوا اللفظ الصالح للوجود منزلة وجوده بسبب اعتباره كقوله بدل الى لست مدرك ما مضى ولا سابق شئ إذا كان جائيا بجر سابق اعتبارا بالباء الصالحة في خبر ليس وان لم يكن موجودا هنا (لا يلزم الشئ بأن يعطى الذي هو بمعناه كذا فلتحتذى) يعنى أن الشئ لا يلزم اعطاؤه كم ما هو بمعناه مثل أن يفتح الهمة وتشديد النون وأن يسكونها فلا يعطيان حكم المصدر الذي هما بمعناه ولا يسدان مستطرف الزمان خلافا للزحشرى وابن جني وجاء على قولهما قول الشاعر

وتأله ما ان شمله أم واحد باوجد مني أن بها من صغيرها
 أحب بلاد الله ما بين منعج (١٧٠) التي ولسي أن يصوب سحابها
 أي وقت اهاتته وقوله ومنه لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم

على قول أي الوقت الأذن وفي الآيات غير هذا وكذلك لا يعطى المصدر حكمه ما في سد همام سد مفعول باب ظن واغناء عسى وأوشك وأخلوق عن الثاني وهو الخبر وغير ذلك مما يطول ذكره (١) نأله مسائل فقد أت من ذلك أن من بعد ما قد ثبت (٢) أعني به المصدر أو ما وردت موصولة فارع أصولاً قد أت (٣) دخول لام الابتداء عن لفظ ما نافية لشبهها فيما سبها (٤) موصولة كذلك أن يؤكدا مضارع من بعد لا لتشدداً يعني أن النوع الثاني من القاعدة الأولى وهو إعطاء شيء حكم ما شابه في اللفظه مسائل منها زيادة أن بعدما المصدرية الظرفية والموصولة لأنها بلنظ ما النافية فتأل زيادتها بعد المصدرية ورج الفتي للخبر ما ان رأيت على السن خبر لا يزال يزيد أي مد رؤيته ومثال زيادتها بعد الموصولة يرجي المرء ما ان لا يراه وتعرض دون أدناء الخطوب أي الذي لا يراه ومنها دخول لام الابتداء على ما الثانية قياساً لها على ما الموصولة الواقعة مبتدأ في نحو لما تصنع حسن أي الذي تصنعه ومن دخولها على ما النافية قوله

معهم ما اطراد دون المصدر فيجوز أن يقال عجت أنك قائم ولا يقال عجت تيامك وأن وأن يقومان مقام جزأي الاسناد كفعول ظن بخلاف المصدر نحو ظننت أن زيداً فاضل أو أن يقوم زيد ولا يجوز ظننت الفضل أو التيام (قوله على قول) والقول الثاني أنه في موضع نصب على الحال تقديره الامحجوبين بالأذن والثالث أنه على إسقاط باء السببية تقديره لا بسبب الأذن لكم كقوله فأخرج به أي بسببه (قوله وكذلك لا يعطى المصدر حكمه ما الخ) نحو حسبت أنه قائم أو أن قام فلا تقول حسبت قيامك حتى تذكر الخبر كأن تقول حسبت قيامك حاصلًا مثلاً ثم انهم شركوا بين أن وأن في هذه المسئلة في باب ظن وخصوصاً أن الخفيفة وصلتم ابسدهما مسدهما في باب عسى على قول ابن مالك أن عسى حيث شد ناقصة لا على ما يفهم من كلامهم أنها فعل تام مسند إلى أن والفعل ومثلهما العمل فتقول عسى أن تقوم ويمنع عسى أنك قائم وتقول لعل أن تقوم ويمنع لعل أنك قائم وخصوصاً الشديدة بذلك في باب لو فتقول لو أنك تقوم ولا تقول لو أن تقوم (قوله لأنها بلنظ ما النافية) أي التي تزدان بعدها (قوله ورج الفتي الخ) وقوله يرجي الخ) هذان محمولان على نحو قوله * ما ان رأيت ولا سمعت بمثله * قال القاضي في أماليه حدثنا أبو بكر حدثنا أبو حاتم عن أبي عبيدة قال خرجت فمضرت عمرو بن الحرث بن السريد وهي الخنساء في ذود لها جارية فنفست بها عنيها وغسلت ودرى بدن الصمة يراها وهي لا تراه فأنشد حيوا فمضروا ربعوا صبي * وقفوا فان وقوفكم حسبي أخناس قد هاهم الفؤاد بكم * واعتاده دامن الحب فسلمهم عني خناس اذا * غض الجميع هنالك ما خطبي البيت وتعامه * كاليسوم هائي أنيق حرب *

زاد أبو الفرج في الأغاني عن ابن الأعرابي وابن الكلبي فلما أصبح غدا على أبيها فخطبها فدخل عليها أبوها فقال يا خنساء أذاك فارس هو وزن وسيد جسمه دريد بن الصمة فخطب فقالت أنظرني حتى أشار بنفسه ثم بعثت وليدة فقالت لها انظري دريدا إذا بال فان وجدت بوله قد خرق الأرض ففيه بقية وان وجدتته قد سحاح على وجهها فلا فضل معه فاتبعته وليدتها ثم عادت إليها فقالت وجدت بوله قد سحاح على وجه الأرض فعاودها أبوها فقالت يا بتي أنتراني تاركة بني عبي مثل عوالي الرماح وناكحة شيخ بني جسم هامة اليوم أو غدا فأنصرف دريد (قوله لما أغفلت شكر الخ) فاللام للابتداء داخلة على ما الواقعة نافية المشبهة للموصولة (قوله لا يحطمكم سليمان) فيه وجهان أحدهما أنه نهى والثاني أنه جواب الأمر وإذا كان نهياً ففيه وجهان أحدهما أنه نهى مستأنف لا يتعلق به ما قبله من حيث الأعراب وانما هو نهى لسليمان وجنوده في اللفظ وفي المعنى للتمل أي لا تكونوا بحيث يحطمونكم كقوله لا أرينك والثاني أنه بدل من جملة الأمر قبله وهي ادخلوا وقد تعرض الرمنخري لذلك فقال فان قلت لا يحطمكم ما هو قلت يحتمل أن يكون جواباً للأمر وأن يكون نهياً بدلاً من الأمر والذي يجوز أن يكون بدلاً منه أنه في معنى لا تكونوا حيث أنتم في يحطمكم على طريقة لا أرينك ههنا أرادت لا يحطمكم جنود سليمان فخاءت بما هو بلغ

لما أغفلت شكر الخ فاصطنعني فكيف ومن عطائك جل مالي فاللام زائدة قبل ما النافية ومنها تو كيد (قوله المضارع بعد لا النافية نحو لا يحطمكم سليمان

ولا تصين الذين ظلموا قياسا لها على لا الناهية تحو ولا تحسب الله غافلا (١٧١) كذلك حذف فاعل وقد بدا

(قوله ولا تصين الذين الخ) الجملة صفة لفظة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم قال في شرح الكافية وانما كده لان لا النافية كالناهية في الصورة ومثله قول الشاعر
فلا الجارة الدنيا بما تلحينها * ولا الضيف فيها ان انا محمول
الا ان تو كيد تصين احسن لاتصاله بلا فهو أشبه بالنهي من تلحينها وظاهر ذلك اطراده مطلقا
لكن نص غير على أنه بعد المفضولة ضرورة بل عند الجمهور ضرورة مطلقا وحوالوا الآية على النهي
فهم من جعل الجملة مستأنفة لنهي الظالمين والاصل لا تعرضوا للظلم فتصيحكم الفتنة خاصة فقول
النهي عن تعرضهم الى اصابة الفتنة لانه سبها وأوقع الذي ظلموا موقع ضمير المخاطبين تنبيهها على
انهم ان تعرضوا كانوا ظالمين فالاصابة خاصة بالتعرضين ومنهم من جعل الجملة صفة فتنة بتقدير
القول مع تحويل النهي المذكور أي فتنة مقولا في شأنها لا تصين الخ أي لا تجعلوها تصيحكم
خاصة ولا يصح على هذا تنزيل الفتنة منزلة العاقل فيتوجب ما النهي اليها لا تحويل لانه كان يجب
كسر الباء من تصين لكونه خطا بالمؤث وهو الفتنة الآن تؤزل بالافتتان أو بالعذاب مثلاً
فالاصابة حينئذ عامة (قوله في نحو أسمع بهم وأبصر الخ) أسمع وكذلك أبصر فعل ماض لفظه لفظ
الامر ومعناه الخبر وانما أتى به على صورة الامر لاجل التعجب والضمير بعده فاعل به والباء الداخلة
عليه زائدة لتبقي رفع صورة الامر للظاهر والشاهد في قوله وأبصر أي بهم فهم وان كان عدة لكنه
شبهه بالفضلة في اللفظ في قولك امرر برزيد والفضلة تحذف فكذلك ما أشبهها (قوله ان هذان
لساحران) أي نعم هذان وانما دخلت لام الابتداء بعد ان التي معناها انهم لشبهها في اللفظ بان
المؤكد قاله بعضهم في قراءة من قرأ ذلك (قوله أيها المؤمنون الخ) أي مبني على الضم لمسابهة
لفظها في النداء في محل نصب بأخص محذوفة وجوبها بالتنبيه لحقتها عوضا عما تستحقه أي
من الاضافة والمؤمنون صفة أي مرفوعة تبعاً للفظها واثباته عن الضمة ولا يستعمل معه حرف
نداء للفظ ولا تندير بخلاف المنادي والى ذلك أشار الناظم بقوله
كذلك حذف يا وضم الباء * بأي أو بآية أو تاء

فقوله أو تاء معطوف على الباء والمراد بالحذف في كلامه عدم ذكره أصلاً كما مر وكذلك أيها
العصاة (قوله يا أيها الرسول) أي منادى مبني على الضم في محل نصب والهاء حرف تنبيه والرسول
صفة وكذلك يا أيها العصاة (قوله على الكسر الخ) أي مطلقا سواء كان آخره كواو أم لا وانما
بني لشبهه المبني وهو نزال وزنا وعدلا وتعريفاً لانه معدول عن انزل وهو معرفة لعدم تنوينه ومن
زاد في وجه الشبه وثابتة قلعه أول نزال بالكلمة أو ثناء على مذهب المبردين أنه معدول عن مصدر
معرفة مؤنث فتزال بمعنى المنزلة وقيل بني حرام لتضمنه معنى هاء التأنيث التي في المعدول عنه
وخص بالكسر على أصل التخلص من الساكنين لا لوجوبه به مذكور زال موجب البناء لانه الآن
ليس مؤنثا ولا معدولا في عرب غير منصرف للعلمية والتأنيث الاصل كغيره قال سيبويه ومن العرب
من يصرفه حينئذ (قوله باليت حطى من جداله الخ) الجدل التفع وهو كعل والصابي السالم من
الكدر وهذا على سبيل التمسك والبيت لروية مخاطب بآه الحاج انتحل قصيدة منه ونسبها لنفسه
وأشدها سليمان بن عبد الملك فأجزل حائزته فسأله روية شيأ من الحائزة فلم يعطه ومعنى البيت
باليت حطى من احسانك وعطائك الذي تزعم أنه لاشئ يكدر من من وغيره أن تتركني كافا

دخول لام نسبت للابتداء
(من ذلك ان ان أتى معنى نعم
لها ومن ذا حكم به أنم)
يعنى أن من هذه المسائل حذف
الفاعل في نحو أسمع بهم وأبصر أي
بهم قياسا له على الفضلة لشبهه بها في
اللفظ ومنها دخول لام الابتداء بعد
ان التي بمعنى نعم عند القائل به في
ان هذان لساحران
(كذلك حذف يا وضم الباء
بأي أو بآية أو تاء)
(ورفع موصوف وكان يجب
نصبه فيما لديهم يعرب)
يعنى أن من هذه المسائل ضم أي
وآية ورفع صفتها في الاختصاص
نحو اللهم اغفر لنا أيها المؤمنون
اللهم اغفر لنا أيها العصاة قياسا
لها في الاختصاص الذي كان يجب
نصبها فيه كقولهم نحن العرب
بنصب العرب على الاختصاص
عليها في النداء نحو يا أيها الرسول
يا أيها العصاة
(كذا بنات شبه حرام كسرا
لشبهها قبل نزال ذكرها)
(وذلك في معارف مشهور
وربما في غيرهما مذكور)
(وقط به ما واذات مصدر
أعنى أجزل لا ترمحور)
يعنى أن من هذه المسائل بناء علم
الائتي الذي على وزن نعال عند
الحجازيين على الكسر قياسا على
نزال لاتحادهما في الوزن قال ابن مالك
* وابن على الكسر فعال علما *
مؤثنا وربما بني على الكسر غير علم
كقوله
باليت حطى من جداله الصافي
بالكسر وهو حال أو نعت لمصدر الفعل قبله ناب عنه ومنها بناء حاش في قلن حاش لله

والفضل أن تتركني كفاف

لشبهها بحاش الحرفية وقد تقدم الكلام عليها في باب الحاء ومنها وقوع قط بعدما المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية في قول بعض الصحابة رضي الله عنهم قصرنا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كنا قط وآمنه (١٧٣) كذلك أعطوا لك حراً واحكماً

قارنه لذا أتى زامد غما
(مع اشتراطهم لدى الادغام
وقوع مثلين بلا كلام)
يعني أن من هذه المسائل اعطاء
الحرف حكمه مقاربه في المخرج
ليدغم فيه بعد قلب الاول من
جنس الثاني نحو بل ران على قلوبهم
بل ربكم أن عبدي كان لم يره أحد
بادغام اللام في الراء بعد قلبه راء
وادغام الدال في التاء بعد قلبه تاء
وادغام النون في اللام بعد قلبه لاما
(كذلك ما أعطى حكم الشيء أي
لشبه لفظاً ومعنى بأخرى)
يعني أنهم أعطوا الشيء حكم ما شابهه
في اللفظ والمعنى كصغيرهم رفع أفعول
التفضيل الظاهر قياسه على أفعول
في التعجب لان لفظهما ومعناهما
واحد وكصغيرهم أفعول في التعجب
في قول الشاعر
ياما أميلح غرلاً ناسدنا
من هوأيا تكن الضال والسلم
فأميلح مصغر تشبيهاً بأفعول
التفضيل

(القاعدة الثانية)

(وربما أعطى شيء حكم ما
جاءه بحرف ضرب وأعلمنا)
(وبعضهم أنكروا وجعلوا
ما بعد ضرب صفة له جلاً)
يعني أن القاعدة الثانية هي اعطاء
شيء حكم ما جاوره كقول بعضهم

عن اساءة تلك التي أوتركتني ترك كفاف من ذلك لئلا يلا ولا على فأصل كفاف كفافاً فوونكره حال أو
ترك كفاف فصدر (قوله لشبهها بحاش الحرفية) والدليل على اسميتها قراءة بعضهم حاشاً بالتنوين
على اعرابها كما تقول تنزيهاً لله وانما كانت غير حرفية لدخولها على الحرف وغير فعل اذ ليس
بعدها اسم منصوب بها وزعم بعضهم أنها فعل حذف مفعوله أي جانب يوسف المعصية لاجل الله
وهذا التأويل لا يتأتى في كل موضع (قوله وآمنه) عطف على أكثر أي أكثرنا وآمنه
(قوله اعطاء الحرف الخ) قال الدماميني هذا لا مدخل له في الاعراب فبالله قد ذكره مع أنه
الترم تجنب مثله وأجيب بأنه انما التزم تجنب مثله على سبيل القصد دون الاستطراد وما ذكره
هنا انما هو على سبيل الاستطراد (قوله قياسه على أفعول في التعجب الخ) أي في الوزن والاصالة
والمبالغة (قوله شدت لنا الخ) شدت الطي قوته واستغناؤه عن أمه والصال الصدر البري والسر
كعضد من شجر الطلح وهو شجر عظيم ذو شوك وهو من قصيدة للعرجي على قول العيني
في شواهد الكبرى ومنها

حوراء لو نظرت يوماً إلى حجر * لا تزلت سقماً في ذلك الحجر
يزداد توريد خديها اذا نظرت * كما يزيد نبات الارض بالمطر
فالورد وجنتها والخمر ريقها * وضوء جهنم أضواء من القمر
يا من رأى الخمر في غير الكروم ومن * هذا رأى نبت ورد في سوى الشجر
كادت تزف عليها الطير من طرب * لما تغتبت بتغسر يد على وتر
بأنه ياطيبات القاع قلن لنا * ليلاي منكن أم ليلاي من البشر
ياما أميلح غرلاً ناسدنا * من هوأيا تكن الضال والسمر

(قوله فأميلح مصغر تشبيهاً بأفعول التفضيل) أي في الوزن وافادة المبالغة ولم يسمع تصغيراً لأفعول
في التعجب الا في أحسن رأي لم يذكره الجوهري ولكن النحويون مع هذا قاسوه فأجازوا أن يقال
ما أنيطف زيدا ولم يحل ابن مالك اقتباسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك فقد قال أبو حيان ما حكاه
ابن مالك في ذلك عن ابن كيسان هو كلام من لم يطلع على كلام النحويين في المسألة وما حكاه عن
ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين أما الكوفيون فاعتقدوا اسمية أفعول فهو
عندهم مقيس فيه وأما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجاً عن القياس قال
أبو بكر بن الانباري ولا يقال أفعول في التعجب مصغراً لالمن صغرته

(مبحث القاعدة الثانية) (قوله خرب بالكسر الخ) هو صفة الحجر المرفوع فكان حقه الرفع
ولكن جرح مجاورته المجرور فهو مرفوع وعلا ما رفعه شمة مقدرة على آخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة المجاورة فحركة المجاورة ليست حركة بناء ولا اعراب وانما هي حركة اجتنبت
للمناسبة بين اللفظين المتجاورين فلا تحتاج لعامل لان الاتيان بها انما هو مجرد امر استحسان لفظي
لا تعقل به بالمعنى نحو الحمد لله بالاتباع اقتضاء تشاكل اللفظي كما حققه الدماميني ومثله كبير أناس

الخ

هذا جرح ضرب بحرف بالكسر مجاورة ضرب ونعت حجر المرفوع وقوله

كان أبانا في أفانين ودقه كبير أناس في بجاد مزمل بالحرف في مزمل مجاورته المجرور وهو نعت لكبير المرفوع على أنه خبر كان قبل

الح (قوله) ومنه في العطف نحو وحوور عين بالجر (الح) هي قراءة السلي والحسن وعمرون عبيد وأبي جعفر وشيبة والاعشى وطلحة والمفضل وأبان وعصمة عن عاصم وحرزة والكسائي وقرأ النخعي كذلك إلا أنه قلب الواو ياء والضمه قبلها كسرة في حور فقال وحيه على الاتباع لعين وخرج على العطف على جنات النعيم وفيه مضاف محذوف كأنه قيل هم في جنات وفا كهة ولحم ومصاحبة حور على تشبيهه مصاحبة الحور بالطرف على نهج الاستعارة المكنية وقرينتها التخييلية اثبات معنى الطرفية بكمه في فهي باقية على معناها الحقيقي ولا جع بين الحقيقة والمجاز وذهب إلى العطف المذكور الزمخشري وتعبه أبو حيان فقال فيه بعد وتفكيك كلام مرتبط بعضه ببعض وهو فهم أعجمي وليس كما قال كما لا يخفى أو على أكواف ويجعل من باب متقلد أسيفاً ورحماً فكأنه قيل ينعمون بأكواف وحوور وحوزان بقي على ظاهره المعروف وأن الولدان يطوفون عليهم بالحوور أيضاً عرض أنواع اللذات عليهم من الماء كور والمشروب والمسكر كإنائي الخدام بالسراري للمولود ويعرضون عليهم وإلى هذا ذهب أبو عمرو وقطرب وأبي ذلك بعضهم فقال أما العطف على الولدان على الظاهر فلا لأن الولدان لا يطوفون بهم طوافهم بالأكواف والقلب إلى هذا الميل لأن يكون هنالك أثر يدل على خلافه وكون الجر للحوار بأباه الفصل أو يضعفه وأما إذا عطف على ولدان أو على الضمير المستكن في متكئين أو على مبتدأ حذف هو وخبره أي لهم هذا كله وحوور أو مبتدأ حذف خبره أي لهم أو فيها حور فلا شاهد حينئذ وقرأ أبي وعبد الله وحوراً عينا بالنصب وخرج على العطف على محل بأكواف لأن المعنى يعطون أكوافاً وحوراً على أنه فعول به لمحذوف أي ويعطون حوراً أو على العطف على محذوف وقع مفعولاً به لمحذوف أيضاً أي يعطون هذا كله وحوراً وقرأ قتادة وحوور بالرفع ضاؤه إلى عين وابن مقسم وحوراً بالنصب مضافاً وعكرمة وحوراً عينا على التوحيد اسم جنس وفتح الهمزة فمما فاحتمل الحروا نصب (قوله) وأرجلكم بالجر وحينئذ فهو منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة المجاورة (قوله) يا صاح الملح صاح مرخم صاحب وهو نكرة مقصودة عارية من هاء التانيث فترخمه شاد وقال ابن خروف أصله يا صاحبي فرخم أولاً بحذف الكسرة الثانية اجراءه مجرى المركب المزجي ثم رخم تانياً بحذف الياء والمراد بالذنب هنا الذكر (قوله) وخصه بعضهم بالنعمة والتوكيد قال في المغني والذي عليه المحققون أن خفض الحوار يكون في النعمة قليلاً كما مر في بحر ضرب خرب وفي البيت وفي التوكيد نادراً ولا يكون في العطف لأن العاطف فاصل بين المتجاورين فيمنع من المجاورة والبديل على نية تكرار العامل فالعامل المقدر مانع منها ففصله (قوله) لتعينه في آية الوضوء (الح) قال التفناني أقرب ما قيل في إيجاب غسل الأرجل أن قراءة النص توجب الغسل لأنه لا مجال للعطف على محل الجار والمجرور مع الالباس فوجب حمل قراءة الجر عليه بطريق المشاكاة أو الجر على الحوار لا تنقضاء الالباس بضرب الغاية أو بتقدير وامسحوا بأرجلكم مراد به الغسل التشبيه بالمسح تنبيهاً على وجوب الاقتصاد أو بالتزام الجمع بين الحقيقة والمجاز دفعاً لاختلاف القراءتين ولو سلم تساويهما وجواز حمل قراءة النص على المسح بالعطف على المحل بقراءة أن في العطف على المنصوب تخلق الفاصل بالاجتناب فغايته أن نصير الآية بمنزلة الجملة أو تدل على جواز الأمرين وقد دلت الأحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد على الترتل فكان هذا وفق بما عليه الأئمة وأوفى بتحصيل الطهارة

ومنه في العطف نحو وحوور عين بالجر لمجاورة المجسور وهو معطوف على ولدان فاعل يطوف وقيل أيضاً إن منه وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم بالجر لمجاورة المجسور وهو معطوف على ووهكم مفعول فاعلوا ومنه في التوكيد يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرا الذنب بحسب كل مجاورته الزوجات المجرور وهو توكيد لذوى المفعول لبلغ وخصه بعضهم بالنعمة والتوكيد ومنعه في اللفظ والبديل وليس ينبغي لتعينه في آية الوضوء عند الجمهور وليس لغيره من تأويلاتهم فائدة والله أعلم

(واللفظان يشرب بمعنى ظهرا
لغيره فأحكم به فيما جرى)
(وسمينه ان يحى تضمينا
لعله يثبت آمينا)
(وهو على قسمين في نهج العرب
نحوى أو يأتى نلت الأرب)
(فأول جعلك ما قد تركا
حالا من الفعل الذى قد سلكا)
(الحاق مادة بأخرى فأعرفا
اذا تناسب لسان ألفا)
(وقد أتى لما ذكرنا فى الكلام
عدة أقسام من أى ونظام)
(اذا علمت ذاق قول الفقها
من زوجة آلى تيسح بها)
(وهو كثير قيل ليس يحصر
ومنه ما روى فيه اسطروا)
(كيف ترانى قال المجنى
قد قتل الله زيدا عني)
يعنى أن اللفظ اذا شرب معنى لفظ
آخر فأحكم له بحكم مشروب المعنى
وسمه تضمينا وعلمته أن تؤدى كلمة
مؤدى كلمتين وهو على قسمين في زعم
بعض العلماء بياى وهو أن يكون
الفعل المذكور مستعملا فى معنى
الحقيقى ويقدر وصف الفعل
المتروك حالا من فاعل الفعل المذكور
وعاملا فيما بعده ونحوى وهو الحاق
مادة بأخرى لتضمنها معناها مع تناسبها
وأمثلته كثيرة من الآيات ومن أشعار
العرب نحو ولا نعزموا عقدة النكاح
فعدى تعزموا التى أصلها التعدى
يعلى بنفسها لتضمنها معنى تنووا عند
البيانين لاتعزوا وانا من عقدة
النكاح والله يعلم المفسد من المصلح
أى عزمه أو يعلمه ميماله من المصلح

المقصودة بالوضع وأقرب الى الاحتياط لما فى الفعل من المسح اذا اسالة بدون الاصابة فتعين
الرجوع اليه (قوله) وأنكر السيرافي والمبرد الخفض على الجوار وتأولنا حرب بالجر على أنه صفة ضب
يعنى أنهما أنكر الخفض على الجوار فى الوصف والتوكيد وغيرهما ثم قال السيرافي فى بيان التأويل
الاصل حرب بالجر منه بتنوين حرب ورفع الجر ثم حذف الضمير للعلم به وحول الاستناد الى ضمير
الضب وخفض الجر كما تقول مررت برجل حسن الوجه بالاضافة والاصل حسن الوجه منه ثم أتى
بضمير الجر مكانه لتقدم ذكره فاسترو وقال ابن جنى الاصل حرب بجره ثم أنيب المضاف اليه عن
المضاف لارتفاعه واسترو يلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هى له وذلك لان الصفة
انما هى للضب وأجريت على الجر وذلك لا يجوز عند البصريين وان أمن اللبس وقول السيرافي ان
هذا مثل مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين مردود لان ذلك انما يجوز فى الوصف الثانى دون الاول
وحاصل كلام السيرافي فى الجواب عن الالتزام أن قاعدين فى المثال صفة رجل لان المعطوف على
الصفة صفة وهى جارية على غير من هى له لان ضمير قاعدين للابوين ولم يبرز الضمير فيها والا لقيس
قاعدين هما فكما جاز عدم الابرار فى قاعدين فليجوز فى حرب وجوابه ما تقدم من أن جعل الوصف
الجارى على غير من هو له غير محتو على الضمير انما يجوز فى الوصف الثانى لاشتغاله على ضمير
الموصوف استتارا ما فكاكه جارى على من هو له بيان ذلك أن الضمير فى قاعدين عائد على الابوين
المستعمل على ضمير الرجل لان الضمير فى أبواه للرجل وضمير قاعدين عائد على الابوين المستعمل على
ضمير الرجل وحينئذ فقاعدين مستلزم لضمير الرجل فحل تعيين ابرار الضمير فى الصفة اذا جرت على
غير من هى له اذ انما تكن محتوية على ضمير الموصوف استتارا ما والالم يجب الابرار والحاصل أن حرب
فى المثال ليس وصفا انما مثل قاعدين فقياس حرب على قاعدين قياس مع الفارق
(مجتبى القاعدة الثالثة) (قوله) يعنى أن اللفظ اذا شرب معنى لفظ آخر (الخ) هذا ظاهر فى تغاير
المعنيين فلا يشمل نحو وأحسن أى لطف وأال لطف والاحسان واحد والاولى أن التضمين
الحاق مادة بأخرى لتضمنها معناها ولو فى الجملة أعنى باتحادا وتناس (قوله) وعلمته أن تؤدى كلمة
مؤدى كلمتين (الخ) هذا ظاهر فى الجمع بين الحقيقة والحجاز وقيل مجاز فقط وقيل حقيقة ملحوظة بغيرها
وقدر السعد العالم فرغم بعضهم أنه تضمين بياى مقابل للنحوى (قوله) بياى وهو أن يكون الفعل
المذكور (الخ) يعنى أن الفعل المذكور مستعمل فى معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذ من الفعل
الآخر بمعونة التريئة اللفظية فقولنا أحد اليلك الله معناه أحده منها اليلك حمده ويقلب كفيه
على كذا أى نادى على كذا فى الفعل المتروك وهو المضمين معتبر على أنه قيد لمعنى الفعل المذكور
وزعم بعضهم أن التضمين بالمعنى الذى ذكره السعد وهو جعل وصف الفعل المتروك حالا من
فاعل المذكور يسمى تضمينا بياى وأنه مقابل للنحوى وقيل ان التضمين من باب المجاز ويعتبر
المعنى الحقيقى قيدا وهذا هو الذى اعتبره الزنجشى فعلى مذهب السعد يقال ولاتا كلوا
أموالهم ضامها الى أموالكم وعلى مذهب الزنجشى تقول ولا تضموها اليها آكلين وقيل ان
التضمين من الكناية أى لفظ أريد به لازم معناه فتحصل أن التضمين اليه أى هو تقدير حال تناسب
الحرف وهو مقيس اتفاقا لانه من حذف العامل دليل لكن قال ابن كمال بان التضمين البياى هو
عين النحوى وانما توهم السعد ومن تبعه الفرق بينهما من تقدير الكشاف خارجين فى قوله تعالى

ولاتا كلوا أموالهم الى أموالكم أى لاتضموها اليها آكلين وعند البيانين فليحذر

فليحذر الذين يخالفون عن أمره مع أنه بيان للعنى المضمن لا تقدير عامل محذوف (قوله) حلت به في ليلة الخ) هو لابي كبير الهذلي بالبا الموحدة بدالكف من شعرا الجماسة وهذا الشعر في وصف ربيعة تأبط شر او مزودة عيم مفتوحة فزاي سا كنة فهمزة مضمومة أي مذعورة والعقد كفلس والنطاق ككتاب شقة تلبسها المرأة فتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة والاسفل ينجر الى الارض وانما ذكر أن أمه كانت مكرهه لان ذلك عند العرب من الحالات التي تقضي نجابة الولد ومن كلام بعضهم إذا أردت أن تنجب الولد أي تأتي بالولد نجيبا كريما فأغضبها عند الجماع بحيث تكون كارهة له وكأن السبب فيه أن غضب المرأة في تلك الحالة يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها في الولد حظ كامل ويكون كمال الشهوة لابي فيكتسب بذلك اتمام خصال الرجولية وقوله لم يحلل أي غير مضكوك وأول الشعر

ولقد سررت على الظلام بعفشم * جلده من الغنيان غير منقل
من جلن به وهسن عواقده * حبك النطاق فشب غير مهبل
حلت به في ليلة مزودة * كرها وعقد نطاقتها لم يحلل
فأنت به حوش الفؤاد مبطنا * سهدا اذا ما نام ليل الهوجل
ومبرأ من كل غير حضة * وفساد مرضعة وداء معضل

المعشم كمنبر الجريء الشديد والحبك طي الازار والطريق في الرمل ونقش بشبه والمهبل كثير اللحم (قوله) ومنه كيف تراني قال المجني المجن بكسر الميم والجمع محان بفتحها الترس من الحنة وهي السترة وقال الباضطه الشني بالموحدة ولعل مناه وضعه على عكس الاتقاء فيوافق نسخة المشناه أي هاجر اوز ياد هوابن أبيه الذي استلحقه معاوية بن أبي سفيان بنسبه واعترف بأنه أخوه من أبيه أسلم في زمن أبي بكر وولد في عام الفتح وكان كاتب العتبة بن غزوان ثم لابي موسى الاشعري ثم ولي العراق سنة ثمان وأربعين ثم مات سنة ثلاث وخمسين قال الواقدي سر أهل العراق والزهاد والعلماء بموته وقالوا مات طامغة العراق وقال الاصمعي كان زياد يقعد وشرح القاضي الى جانبه ويقول له ان حكمت بغير الحق فلا تمكني وان حكمت بشئ غيره أقرب الى الحق فأعلمنيه وكان زياد يحكم ولا يرد عليه شرح شيا

(مبحث القاعدة الرابعة) (قوله) يعني أنهم يفعلون على الشئ اسم الغيره وذلك بأن يطلق اسمه على الآخر وينفي بهذا الاعتبار قصدا ليه والى آخره مما حتى يكون معنى الابوين المسمين بالاب قال النعماني أما بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه وأنه من أي أنواع لم أر أحدا حام حوله لكن أنت خبير بأن قول صاحب المعنى للتناوب يقتضي أن لا يؤد أعني التغليب للتناوب استعارة للشابهة والثاني وهو التغليب للاختلاف مجاز مرسل للضدية أو المجاورة وهو ظاهر في جعل الام بأمثلا وأما ابوين حقيقة ومجاز باعتبارين أو أنه من عموم المجاز بأن يفسر الابوين بالوالدين (قوله) نحو ولا بويه لكل واحد منهما السدس الضمير في لا بويه عائد على ما عاده عليه الضمير في ترك وهو الميت الدال عليه معنى الكلام وسياقه ولكل واحد منهما مبادل من أبويه مفيد لعنى التفصيل اذ لا يمكن الظاهر اشتراكهما في السدس وهو كدمن لكل واحد من أبويه السدس ليكون ذكرهما مرتين مرة بالاطهار ومرة بالضمير العائد عليهما في البحر قال الزمخشري

لأننا كالأموالهم ضامها الى أموالكم الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر رأي يتنعون من نسائهم بالخلف وعند البيهقيين يؤلون متنعين من نسائهم بالخلف وقول من قال ان قول الفقهاء آلى من امر أنه غلط حله عليه عدم فهم التضمن ومن التضمنين في الشعر قوله حلت به في ليلة مزودة كرها وعقد نطاقتها لم يحلل

وقوله أيضا

من جلن به وهسن عواقده

حبك النطاق فشب غير مهبل

خمس في البيتين متضمنة معنى

علق ولذا عداهما بالياء ولولا التضمن

لعدت بنفسها نحو حلت أمه ومنه

كيف تراني الخ فضمن قتل معنى

صرف وتعدت بعن وعند البيهقيين

قتل الله زياد صار فاه عني

* (القاعدة الرابعة) *

(وعلبوا شين مهمما ورذا

الاختلاط أو تناسب بدا)

(كالشرقيين الغربيين الأيوين

والقمرين العربيين الخافقين)

(ثم مثال الاختلاط فائده

فهم من ونظيرها اعتماد)

معنى أنهم يفعلون على الشئ اسما

لغيره بأن يطلق على الشئ اسم ذلك

الغير حتى يصير لفظ اسمهما واحدا

لتصح تشبيههما وانما فعل اما

لتناسب بينهما نحو المشرقين تنبئة

مشرق ومغرب وكالغربيين تنبئة

مغرب ومشرق وكالابوين للاب

والام نحو ولا بويه لكل واحد منهما

والسدس مبتدأ وخبره لا بويه والبدل متوسط بينهما هـ وقال أبو البقاء السدس رفع بالابتداء ولكل واحد منهما الخبر ولكل بدل من الاولين ومنهما نعت لواحد وهذا البدل بدل بعض من كل ولذلك أتى بالضمير ولا يتوهم أنه بدل شيء من شيء وهما عين واحدة لجواز أواله يصنعان كذا وامتناع كل واحد منهما ما يصنعان كذا بل تقول يصنع كذا وفي قول الرنخسري والسدس مبتدأ وخبره لا بويه نظراً لأن البدل هو الذي يكون الخبر له دون المبدل منه كما في قولنا أواله كل واحد منهما يصنع كذا إذا أعربنا كلا بدلاً وكما تقول ان زيد اعينه حسنة فلذلك ينبغي أن يكون اذا وقع البدل خبر اقل لا يكون المبدل منه هو الخبر واستغنى عن جعل المبدل منه خبراً بالبدل كما استغنى عن الاخبار عن اسم ان المبدل منه بالاخبار عن البدل اه وقال التفازي في معنى أي الرنخسري أنه لا حاجة الى أن يجعل لا بويه خبر مبتدأ محذوف أي لا بويه الثلث ثم بين قسمة الثلث عليهما بقوله لكل واحد منهما ما السدس دفعوا لهم أن يكون ضعف ما لادم وذلك أن الحكم المعلق بالمتن أو المجموع قد يقصد تعلقه بالمجموع وقد يقصد تعلقه بكل فرد فيبين بالبدل أن القصد الى الثاني وهذا يندفع ما يقال ان البدل ينبغي أن يكون بحيث لو سقط استقام الكلام معنى وهما الوكيل لا بويه السدس لم يستقم (قوله) كالقمرين للقمر والشمس) هذا من تغليب أحد المتناسين بالمشابهة على الآخر قال التفازي وينبغي أن يغلب الآخر لفظاً إلا أن يكون أحد اللفظين مذكراً فإنه يغلب على المؤنث كالقمرين وقال ابن الحاجب في أماليه شرطه تغليب الأدنى على الأعلى فإن القمر دون الشمس وأبكر أفضل من عمر قال السبكي وقد يرد عليه الجبران للملح والعذب يغلب فيه البحر الملح وهو أعظم من العذب وأجيب بأن البحر هو الماء الكثير ملحا كان أو عذباً ولأن العذب أعلى باعتبار أنه مما تلذذه النفس وتقوم به البنية بالشرب وغير ذلك وإن كان الملح أعظم حرماً وذكر ابن السبكي عن شرح التبيان للطبي أن شرطه تغليب الأعلى على الأدنى (قوله واستقبلت الخ) هو للنتي وقوله

وكالقمرين للقمر والشمس كقوله
واستقبلت قرا السماء بوجهها
فأرتني القمرين في وقت معا

نشرت ثلاث ذوائب من شعرها * في ليلة فارت ليالى أربعا

(قوله) فأرتني القمرين) يعني أن القمر انطبع في صفاء وجهها كما قال

واذا نظرت الى محاسن وجهه * ألفت وجهه في سماء غريباً

هذا هو الابن ويثيره قوله معاً لا ما يتبادر من أنه نظرها والقمر في محله ومما يحسن في البين حديث بيتي الرقتين وقد أفردا بالتأليف

رأت قمر السماء فأذ كرتي * ليالى وصلنا بالرقتين

كلانا ناطر قمرنا ولكن * رأيت بعينها ورأت بعيني

فقال بعض المتصوفة هو من إشارة الفناء والبقاء ووحدة الوجود ومن أحسن ما قالت الادباء أنه من مبالغة العشاق فادعى أن القمر المعلوم فرجاً بالنسبة لها فأنها أكل بهاء كما قال ابن الفارض * تهذي بهذا البدر في جوار السما * وقال

كلت محاسنه فلو أهدى السنأ * للبدر وقت تمامه لم يخف

وما أحسن قول الاديب فتح الله الحلبي الشهير بابن النحاس مضمناً مطلع عينية ابن سينا

لا يدعى قمر وجهك نسبة * فأخاف أن يسود وجه المدعي

يعني القمر ووجهها الذي كالشمس وكقوله أخذنا با آفاق السماء عليكم (١٧٧) لناقراها والنجوم الطوالع

أي قر السماء وشمسها كالعمرين
لعمرين الخطاب وأي بكر رضى الله
عنهما وكانا فقيين للغرب والمشرق
والتخافق انما هو المغرب لانه محل
الخفوق أي الغروب وكلمتين للروية
والصفا والتغليب في هذه الأمثلة
كلها للتناسب وأمثلة التغليب
للاختلاط اطلاق من على ما لا يعقل
في نحو والله خلق كل دابة من ماء
فهم من عشي على بطنه ومنهم من
عشي على رجلين ومنهم من عشي
على أربع وكما طلاق ما على من يعقل
نحو سيج الله ما في السموات وما في
الارض

والشمس لو علمت بأنك دونها * هبطت السيل من المحل الارتفاع
يعني ما قر السماء حقيقة لوجهها وقدر أهلية الوصول بعينه فلتكن هي حيث رأت قر السماء
رأت بعينه لكنه لاحظ الحقيقة المتعارفة من أن رأي المحبوب انما رأى القمر المجازي فاعترف أنه
رأي قر المجازي لكنه صرفه للكوكب المعلوم وقال رأيت القمر المجازي لكن بعينها لما نظرت هي له
وهذا من جنون العشق قسم ويحتمل الإشارة الى انطباع صورته في وجهها على ما سبق ومن كلام
سلطان العاشقين سيدي عمر شرف الدين في الثائية

فلم تهوى ما لم تكن في فانيا * ولم تفن ما لم تجتلي فيل صورتى
وفي الحديث كنت بصره الذي يبصر به وفيه تخلقوا باخلاق الله وبديع قول الفاضل
تراعت ومرآة السماء صقيلة * فأنرفها ووجهها صورة البدر
وذيله الشهاب الخفافى بقوله

ولاحت عليها حليها وعقودها * فأنرفها صورة الانجم الزهر

ذكره في الريحانة (قوله يعني القمر ووجهها الذي كالشمس) وقال التبريزي يجوز أنه أراد قرأ
وقرالانه لا يجتمع قران في ليلة كما أنه لا يجتمع الشمس والقمر وما ذكره الشارح أمدح لان جعل
وجهها شمسا أبلغ وأعظم ولان القمر ين في العرف للشمس والقمر (قوله أي قر السماء وشمسها)
والمراد بالنجوم في البيت الكواكب وقيل انما أراد بقمرها محمد وانما الخليل عليهما الصلاة والسلام
مجازا لان نسبهما راجع اليهما بوجه وان المراد بالنجوم الصحابة (قوله وكالعمرين لعمرين الخطاب
وأبي بكر رضى الله عنهما) غلبوا الاخف وقيل لطول مدة عمره فكثرت استعماله وقيل المراد عمر
ابن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرد بأنه قيل لعثمان رضى الله عنه نسألك سيرة العمريين
أي أبي بكر وعمر قال نعم (قوله وكانا فقيين للغرب والمشرق والتخافق انما هو المغرب) لانه يقال
خفقت النجوم خفوقا غابت وأخفقت اذا تولت للغروب لكن في الصحاح والتخافقان أفقا المشرق
والمغرب قال ابن السكيت لان الليل والنهار يخفقان فيهما اه وعلى هذا فلا تغليب فيه ويكون
من الخفوق بمعنى الاضطراب (قوله كل دابة من ماء الخ) فقوله من ماء فيه اختلاط وفصله بقوله فهم
من عشي على بطنه الخ وفيه أيضا اختلاط آخر لان الذي عشي على رجلين يعم الانسان وغيره
(قوله تغليب الخطاب على الغائب في نحو يا أيها الناس اعبدوا ربكم الخ) يعني أنه لاجل الاختلاط
أطلق اسم مخاطبين على الغائبين فهذا التغليب الخطاب على الغائب فان الخطاب في لعلمكم شامل
للناس الذين توجه اليهم الخطاب أولا وللذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة آخر لان لعلمكم
يتعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس مخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلمكم
تتقون (قوله وكانت من القانتين) فان مرهم عليها السلام جعلت من المذكور القانتين بحكم
التغليب لان القنوت مما يوصف به المذكور والآن والقياس كانت من القانتين ويحتمل أن
لا تكون من التبعية بل تكون لابتداء الغيبة أي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من أعقاب
هرون أنى موسى والأول هو الوجه لان الغرض مدحها بأنها صدقت بشرائع ربها وبكتبه وكانت
من المطيعين له (قوله فغلب في يذروكم المخاطبون والعاقلون) أي في الآية تغليبان لان المعنى

(٣٣ - فتح الصمد ثاني) آمنوا فالتداء للخطاب والذين الغيبة ونحو بل أنتم قوم تجهلون فقوم الغائبين وضمير تجهلون
الراجع اليهم مخاطب والاصح أن هذا ليس بتغليب لان التغليب من شرطه الاشتراك وبأيها الخطاب لا غير وقوم الغيبة لا غير

(ومنه تغليب الحاضر على
ما غاب قل كما به جلا)
(كذلك يذروكم قد حرروا
في آية خاف على ماسطروا)
يعني أن من التغليب المتقدم تغليب
المخاطب على الغائب في نحو يا أيها
الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم
والذين من قبلكم لعلمكم تتقون
فضمير الخطاب في لعلمكم راجع
للمخاطبين في خلقكم والغائبين وهم
المعبر عنهم بالذين وكتغليب الذكور
على الإناث في نحو وكانت من القانتين
ولم يقل من القانتات ومن التغليب
أيضا قوله تعالى جعل لكم من
أنفسكم أزواجا ومن الانعام أزواجا
يذروكم فيه فغلب في يذروكم
المخاطبون والعاقلون وهم أبناء آدم
على غير المخاطبين وغير العاقلين وهي
الانعام فكاف دليل الخطاب والميم
دليل العقل قيل ومنه يا أيها الذين

* (القاعدة الخامسة) * (وعبروا بالفعل عن أمور وقوعه الاشراف في المشهور) (ارادته وقدرته نعم بثالث من بعد شرط ملتزم) يعني أن العرب يعبرون بالفعل عن أمور أحدها وقوعه وهو الأصل الكثير الذي لا يحتاج إلى تمثيل والثاني مشاركته نحو إذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن أي فشارفن بلوغه لأن الامساك لا يكون الا قبل انتهاء أجل العدة والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية أي يشارفون الموت لان الوصية انما تأتي قبل الموت وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية أي لو شارفوا أن يتركوا وكقوله إلى ملك كاد الجبال لفقده * نزول وزال الراسيات من الصخر أي شارفت الراسيات الزوال والثالث ارادته وأكثر وقوعه بعد أداء الشرط نحو فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله أي أردت قراءة القرآن اذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم أي أردتم القيام اذا قضى أمرا أي أراد قضاءه وان حكمت فالحكم بينهم بالقسط أي أردت الحكم وان عاقبتم فعاقبوا على ما عوقبتم به أي أردتم العقاب اذا طلقتم النساء أي أردتم طلاقهن ومن وقوعه بدون شرط (١٧٨) ولقد خلقناكم ثم صورناكم أي أردنا خلقكم وتصويركم وقيل فيها غير

ذا وكم من قرية أهلكناها أي أردنا أهلكها والله أعلم والرابع القدرة عليه نحو وعدنا علينا انا كنا فاعلين أي قادرين على الاعادة والعلة في هذا وما قبله أن الفعل يتسبب عن الارادة والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس ومن اقامة السبب مقام المسبب ونبأوا أخباركم أي ونعلم لأن الابتلاء سبب للعلم فأقيم مقامه ومنه هل يستطيع ربك أي هل يفعل لأن الاستطاعة سبب للفعل فأقيم مقامه ومن اقامة السبب مقام سببه الفعل المقصود به الارادة نحو فأتقوا النار أي العناد الذي هو سببها

* (القاعدة السادسة) *

(وعبروا عما مضى والآتي

بحاضر في مهيح الثبات)

(الأجل ذارد على الكسائي بقوله مشهورة للرأي) (إذا عمل اسم فاعل للماضي وقوله بذلك غير راضى) أي

(أحب عنه بالحكاية وذى أعني بها الحال التي مضت خذ)

يعني أنهم يعبرون عن الأمر الماضي والمستقبل بما يعبرون به عن الحاضر قصدا لاحتضارهما في الذهن حتى كأنهما مشاهدان وقت الاخبار نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة لأن لام الابتداء تصير المضارع نصا في الحال فكان الحكم يوم القيامة مشاهدا وقت نزول الآية ونحو هذا من شيعته وهذا من عدوه فالاشارة بالقرب كانت اليهما في وقت القصة فكيف على النبي صلى الله عليه وسلم يمثلها حضارا لها والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا أي فأثار سحابا لاحتضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة ومنه كن فيكون أي فكان ومنه عند الجمهور وكلهم باسط ذراعيه ببنوين باسط ونصبه ذراعيه أي يبسط ذراعيه بحكاية للحال الماضية في الحال الحاضرة على صورتها والجل هذا التقدير رد على الكسائي قوله ان اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل اعتبارا بمضى القصة ولم يرض بقول الجمهور انه على تقدير حكاية الحال ومن حكاية المستقبل في الحال والله يخرج ما كنتم تكتمون ومن حكاية الماضي في الحال قول الشاعر

جارية في رمضان الماضي * تقطع الحديث بالاعراض
* يغشون حتى لا تهر كلاهم * برفع تهر على الحال

(القاعدة السابعة)

(وربما لفظ يحيى مقدرًا وجعلوا التقدير فيما قدرنا)

يعني أنهم يقدرون لفظاً من لفظ آخر ويقدر لفظاً آخر من المقدر نحو

(١٧٩)

(ومنه آية برد الافتراء وآية الظهار فيما حُررا)

وما كان هذا القرآن أن يفترى فأن

والفعل في تأويل مصدر أي افتراء

والمصدر مؤول باسم المفعول أي

مفترى وهم يعودون لما قالوا فيها

والفعل في تأويل مصدر أي لقولهم

والمصدر مؤول باسم المفعول أي

للمقول فيهن ذلك والله أعلم قيل

ومثلها حتى تنفقوا مما تحبون فما

والفعل في تأويل مصدر أي من

الحب والمصدر مؤول باسم المفعول

أي من محبوبكم وكقول الشاعر

لعمرك ما الفتان أن تنبت للحي

ولكننا الفتان كل فتى ند

فأن والفعل في تأويل مصدر أي

نبات والمصدر مؤول باسم الفاعل

أي نابت للحي ومثل البيت عسى

زيد أن يقوم فأن والفعل في تأويل

المصدر أي قيام والمصدر لا يخبر به

عن الجنة فهو في تأويل اسم الفاعل

أي قائم

(القاعدة الثامنة)

(واغتفر والدي الاوانحولم

يغتفروا في أول كما انختم)

(ككل شاة قتل وسخلتها

ورب صالح وما عليها)

(عطف بأنتي من ذي معرفه

فهكذا روى عن ذي معرفه)

يعني أنهم يغتفرون في الاوانحولا

يغتفرون في الاوانسل كقولهم كل

شاة وسخلتها بدرهم فسخلتها معرفة

معطوف على شاة والعامل في المعطوف

عليه هو العامل في المعطوف وكل

* وأى فتى هي جاء أنت وجارها *

لاتضاف لمعرف مفرد فيجاء بأنه يغتفر في المتبوع ونحو

فجارها معطوف على فتى المجرور بأى وهي لاتضاف لمعرفة مفردة فيجاء بها بتقديم ورب صالح وأخيه فأخيه معطوف على صالح ورب لا تجر

المعرفة فيجاء بها بتقديم ونحو ان نسا نزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم فظلت معطوف على جواب الشرط وهي لاتصلح أن

تكون جواباً له فيجاء بها بتقديم وانما امتنع أن تكون جواباً له لان فعل الشرط اذا كان مضارعاً لا يكون الجواب ماضياً الا في الشعر

(القاعدة التاسعة)

(توسعوا في الطرف والمجرور لاجل ذاقديل في المسطور)

(فصل لفعل ناقص قد ذكرنا عن اسمه خبره قد سطرنا) (كذا تعجب وما تعجبا منه وحرف ناسخ قد صوبنا)
(أى لتسوخ والاستفهام وبين قول الظن في الكلام) يعني أن العرب يتوسعون في الطرف والمجرور ما لا يتوسعون في غيرهما أى
يجوزون فيهما ما لا يجوزونه في غيرهما (١٨٠) فلذا فصلوا بهما الفعل الناقص من معوله نحو كان في الدار وعندك

زيد جالسا وفعل التعجب من المتعجب منه نحو ما أحسن في الهيجاء لقاه زيد وما أثبت عند الحرب زيد وفصلوا بهما بين الحرف الناسخ ومنسوخه كقوله فلا تلحنى فيها فان يحبها أحالة مصاب القلب جم بلا بله فان واسمها فصل بينهما بحبها وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن كقوله

أبعد بعد تقول الدار جامعة شلى بهم أم تقول البعد محتموما ففصل بين همزة الاستفهام وتقول بالطرف

(بين المضاف ثم حرف الجر مع الذى جرن فخذ وادر)

(بين اذا ولين ومنصوبين لديهم واذا بدون مين)

(وقدموهما على اسم انا كعمل الخبر فيما عتانا)

(وان يلى المعمول غير ما ذكر عملها بطل فيما قد شهر)

يعنى أن من توسعهم في الطرف والمجرور فصلهما بهما بين المضاف

وحرف الجر ومجرورهما فمثال فصلهما المضاف قول الشاعر ترك يوما

نفسك وهو اها سعى لها في رداها فنفسك مجرور بترك وفصل بينهما

يوما وكقوله فرشنى بخير لا كون ومدحتى * كناحت يوما صخرة بعسيل

يجر صخرة بناحت وفصل يوم بينهما ومثاله بالجار هذا غلام والله زيد فرج بد مجرور بغلام وفصل بينهما القسم ومثاله بانظر قوله

ان عمر الاخير في اليوم عمرو * ان عمر امكثرت الاخوان

بفصل اليوم بين في وعمرو ومثاله بالمجرور قوله وبحلقة لا يستطاع ارتقاؤها * وليس الى منها النزول سبيل

يجر النزول بالي وفصل بينهما منها ومن التوسع أيضا فيهما فصلهما بين اذا ولين ومنصوبهما فمثال فصل اذا ومنصوبهما بالجاء قوله

*(مبحث القاعدة التاسعة) * (قوله نحو كان في الدار وعندك زيد جالسا) فزيد اسمها

وجالسا خبر وقد فصل بعمل الخبر لان في الدار وعندك متعلق بجالسا هذا عند جمهور البصريين

وذهب ابن السراج وأبو على الى جواز ايلاء كان وأخواتها معمول خبرها في نحو كان طعامك يأكل زيد دون كان طعامك زيدا كل وذهب الكوفيون الى جواز ذلك مطلقا تمسكا بقوله

قنا فذهذا جون حول بيوتهم * بما كان اياهم عطية عودا

وخرج على الضرورة أو اضمار ضمير الشأن ومما تمسكوا به * وليس كل النوى تلقى الساكنين * قال الدمامي لو صح كما قالوا لقبل تلقون فوجب أن كان شانية وفيه أن ضمير الجماعة يصح فيه

الافراد والتأنيث نعم لو كان يلحق بالتحية كان ما قاله متجها (قوله فلا تلحنى) لحيت الرجل بفتح

الحاء الحاء لحياء الله قال الدمامي مما أعرفه من محاسن الشيخ جمال الدين بن نباتة المصرى رحمه الله تعالى أن الصنى الحلى كتب اليه بقصيدة بمدحه بها أولها

من لصب أدنى البعاد وفاته * مدعاه وصل الحبيب وفاته

ووقع في بعض قوافيها هاته بفتح التاء فأجاب ابن نباتة بقصيدة أولها

مالظي الحلى اليه التفاته * بعدما كذرا المشيب حياته

ومر فيها الى أن قال يعرض بتلك اللحنة الواقعة في هات ساقى الراح باذكار لقاه * لا عندنا ذاك الاقاوسقاه

هات كأسى وان لخت من السكر * ففلا تلحنى اذا قلت هاته

(قوله أبعدها الخ) لم يسم قائله وتعقب بأن فصل القول جائز بالمعمول ولو غير ظرف نحو

أجها لا تقول بنى لوى * لعمري أيلك أم متجاهلينا

الا أن يكون تخصيصا نسبيا أى فى غير المفعولين (قوله ترك يوما نفسك الخ) هكذا حكى عن

بعض من يوتى بعريته وليس هذا بنظم ويوما ظرف لترك فصله من فاعله وهو نفسك المضاف اليه

ومفعوله محذوف أى ترك نفسك شأنها مع هو اها يوما ويحتمل أنه مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أى تركك نفسك وهو مبتدأ خبره سعى (قوله فرشنى الخ) رش فعل أمر من رشت

السهم اذا ألزقت عليه الريش والواو فى ومدحتى بمعنى مع وناحت اسم فاعل من نحت السهم براه مضاف لصخرة فصل بينهما بنظر المضاف وبعسيل متعلق به وهو بفتح العين وكسر السين

المهملة من مكنته العطار يجمع بها العطر وهو كناية عن عدم الحصول على طائل من سعيه مع حصول التعب والمشقة والمعنى أعطيتى في مقابلة مدحتى شيئا ولا تتركنى مع مدحتى كمن يكس

الصخرة

الصحرة

اذن والله نرميهم بحرب * تشيب الطفل من قبل المشيب ومثال فصل لن عن منصوبها بالطرف قوله

لن ما رأيت أبابيزد مقتلا * أدع القتال وأشهد الهيجا نصب أدع لن وفصل بما المصدرية الطرفية بينهما وقد موها على اسم
في باب ان خبرين لها ومعمولين خبرها نحو ان في ذلك لعبرة وان لنا لالا حرة والاولى ومثالهما معمولين خبرهما ما في الدار زيد جالساً وكقوله
بأهبة حزم لذوان كنت آمنا * فما كل حين من توالي مواليا فكل حين طرف منصوب لموالي المنصوب بما وان تقدم معمول خبر ما وهو
غير طرف على اسمها بطل عملها كقوله وقالوا تعزفها المنازل من منى * (١٨١) وما كل من وافى منى أنا عارف

فكل من مفعول به لعارف ولذا
بطل عمل ما

(وقد موها اذا ما أتيا

صلة آل عن فعلهم قدروا)

(كذلك عن لفظ لأن ان يرد

للخبر المعمول فيما قد عهد)

(عن عامل كذلك معنوى)

يعنى أن من التوسع فيها

تقديمها على متعلقها الواقع صلة

آل على قول نحو وكانوا فيه من

الزاهدين والى لعلمكم من القالين

وقيل بقدر لهما عامل من جنس

الصلة وكذا يقدمان على ان معمولين

خبرها نحو ما بعد فاني أفعل كذا

وكذا نصب بعد فاني فعل ومنه قوله

أبا خراشة أما أنت ذانفر

فان قومي لم تأكلهم الضبع

فاما أنت الواقعة قبل فان متعلقة

بخبرها وهو لم تأكلهم الضبع وكذا

يقدمان على المفعول المعنوى نحو

أ كل يوم لك ثوب أ كل طرف متعلق

بالجار والمجرور بعد الواقع خبر المبتدأ

(أما يحكم قد أتى مروى)

(اذا تلاها الطرف والقام إلى

ما امتنع السبق لمعول جلى)

(فالطرف جاز كونه معمولاً

لما بعد الفاء وما قبلها)

(فان تلا الفاء الذى يمتنع تقدم المعمول عنه فدعوا)

(وفيه تفصيل أتى مشهور قرره الاصل أيا خبرير)

يعنى أن حكم أ ما اذا تلاها طرف ولم يل الفاء ما يمتنع تقدم معموله عليه نحو ما في الدار وعندك فزيد جالس جاز كون الطرف منصوباً بما

بعد الفاء وهو في المثال جالس أو منصوباً بما التباين ما تاب فعل الشرط لان الاصل مهما يكن من شئ تخذف مهما يكن وأنت أ ما مناهما

فان تلا الفاء ما يمتنع تقدم معموله عليه نحو ما زيد أ واليوم فاني ضارب فالعامل حينئذ فيه عند المازي أما فتصح مسئلة الطرف لان أ ما حرف

والحرف لا ينصب المفعول به وعند المبرد تجوز مسئلة الطرف من وجهين لجواز نصبه بما قبله وبما بعده وتجوز مسئلة المفعول به من وجه

واحد وهو نصبه بما بعد الفاء واحتج المبرد بأن أ ما وضعت على أن ما بعده فاء جوابها يتقدم بعضه فاصلاً بينها وبين أ ما وجوز بعضهم في الطرف

الصخرة بالسبيل فلا يحصل من سعيه على سوى الكل والتعب (قوله اذن والله الخ) قبل هذا البيت
لحسن (قوله لن ما رأيت الخ) الاصل لن أدع القتال مذروني أبابيزد مقتلا ففصل بين لن
ومنصوبها وهو أدع بالطرف وهو ما (قوله ان في ذلك لعبرة) أى أنه يجب الترتيب في باب ان اذا
لم يكن الخبر طرفاً أو جاراً ومجروراً وما أحسن ما أنشده بعضهم في المعنى
كأنى من أخباران ولم يحجز * له أحد في النحوان يتقدما
عسى حرف جر من ندالك يجزى * اليك فأضحى في علاك مقدما
(قوله بأهبة الخ) الاصل فما الذى تولى مواليا كل حين فقد فصل بالطرف وهو كل حين الذى هو
معمول للخبر الذى هو مواليا فكل بحسب ما تضاف اليه وهى هنا أضيفت لحين وهو طرف فصح
التشيل (قوله وما كل من وافى الخ) بعده

ولم أنس منها ليلة الجرع اذ مشت * الى وأصحابي منيخ وواقف
وهو لمزاحم بن الحرث بن معروف بن الاعلم بن خويلد بن عوف بن عامر بن عقيل بن كعب بن
ربيعة بن عامر بن صعصعة العقيلي شاعر اسلامي شغل حرير من أشعر الناس فقال غلام بناصفة
بأكل لحوم الوحوش وكان حرير يصفو ويغبطه ويقدمه (قوله أما بعد الخ) أما حرف شرط
وتوكيد دائم وتفصيل غالباً وقوله فاني أفعل كذا الخ جواب الشرط وبعد متعلقة بأفعل فقدّم
الطرف الذى هو معمول الخبران على ان (قوله أما أنت الخ) الاصل لأن كنت ذانفر والجار
والمجرور متعلق بقوله لم تأكلهم الذى هو خبر ان فقدّم الجار والمجرور على ان والحال أنه معمول
لخبران (قوله اذا تلاها طرف) اعلم أن الذى يلي أ ما تارة يكون طرفاً وتارة يكون غيره والتالى
للفاء أ ما ان يمتنع تقدم معموله أم لا فهذه أربع صور (قوله نحو ما في الدار) هذا اذا تلاها
طرف ومثال ما اذا تلاها غيره نحو أ ما الرغيف فزيد آ كل (قوله فزيد جالس) مبتدأ وخبر
والجمله في محل جزم جواب الشرط وفي الدار وعندك يحتمل أنه متعلق بخبر المبتدأ لانه لا يمتنع
تقدم معموله ويكون من متعلقات الجزاء ويحتمل تعلقه بأما فهو من متعلقات الشرط (قوله
فالعامل حينئذ فيه عند المازي أ ما الخ) أى لان معمول خبران لا يتقدم على ان وقوله فالعامل أ ما أى
لا ما بعد الفاء لا يمتنع تقدم المعمول عليه (قوله من وجهين) أى من جهة كونه معمولاً أ ما
ولما بعد الفاء (قوله وجوز بعضهم) أى يجوز كون الطرف معمولاً لما بعد الفاء أى للجزء كما

(فان تلا الفاء الذى يمتنع تقدم المعمول عنه فدعوا)
(وفيه تفصيل أتى مشهور قرره الاصل أيا خبرير)
يعنى أن حكم أ ما اذا تلاها طرف ولم يل الفاء ما يمتنع تقدم معموله عليه نحو ما في الدار وعندك فزيد جالس جاز كون الطرف منصوباً بما
بعد الفاء وهو في المثال جالس أو منصوباً بما التباين ما تاب فعل الشرط لان الاصل مهما يكن من شئ تخذف مهما يكن وأنت أ ما مناهما
فان تلا الفاء ما يمتنع تقدم معموله عليه نحو ما زيد أ واليوم فاني ضارب فالعامل حينئذ فيه عند المازي أما فتصح مسئلة الطرف لان أ ما حرف
والحرف لا ينصب المفعول به وعند المبرد تجوز مسئلة الطرف من وجهين لجواز نصبه بما قبله وبما بعده وتجوز مسئلة المفعول به من وجه
واحد وهو نصبه بما بعد الفاء واحتج المبرد بأن أ ما وضعت على أن ما بعده فاء جوابها يتقدم بعضه فاصلاً بينها وبين أ ما وجوز بعضهم في الطرف

دون المفعول به قال في التسميل
ولا يمنع أن يلي أمام معمول خبران
خلافا لما زنى اه وأما قوله
أبا خراشة أما أنت ذانفر

فان قومي لم تأكلهم الضبع
فما زائدة عوضا عن كان محذوفة
بعد أن المصدرية المدغمة فيها ومحل
الجملة النصب بأسقاط الخافض
وهذا هو معنى قول ابن مالك
* وبعد أن تعويض ما عنهم ارتكبت *

(القاعدة العاشرة) *

(والقلب في شعرهم كثير
ومنه بيت شعرهم مشهور)
(ومهمه مغبرة أرباؤه)
كان لون أرضه سماؤه)
يعني أن القلب كثير في شعر العرب
ومنه بيت الشاعر وهو همم أي
ورب مهمه لان أصل التشبيه كان
لون سماءه لغبرتها لون أرضه
فبعكس التشبيه مبالغة ومنه
كان سيئته من بيت رأس
يكون مزاجها عسل وماء
بنصب مزاجها على أنه الخبر وهو
معرفة ورفعه عسل على أنه اسم يكون
وهي نكرة والأصل تعريف الاسم
وتسكير الخبر وروى على الأصل برفع
مزاج ونصب عسل ورفع ماء على
أنه فاعل خالطه مقدرة وروى
برفعهن على أنهم مبتدأ وخبره
وفي يكون ضمير الشأن اسمها والجملة
خبرها وقيل منه ويوم يعرض
الذين كفروا على النار لان الأصل
عرض غير العاقل على العاقل أي
تعرض النار على الذين كفروا
والله أعلم

(١) قول المحشى قيل وعلى أن معمولاً
خبرها الخ هذه عبارة المعنى ومنه علمها
الشارح هنا بقوله وكذا يقدمان على
ان معمولين خبرها الخ وانظر الدسوقي

كتبه مستحججه

أجاز كونه معمولاً لا ما وهذا مقابل لكلام السيراني لانه يقول انه ليس الامعول للشرط لا للجزاء
وهذا يقول بجواز كونه معمولاً للجزاء والشرط وهذا القول هو القول السابق قيل وعلى ان معمولاً
خبرها فالمسئلة السابقة فيها خلاف فعلم من كلامه أنه اذا تلا ما طرّف أو غيره وتلا الفاء ما لا يتقدم
معموله عليه فيه أقوال ثلاثة متناع مسئلة غير الطرف وتعين كون الطرف معمولاً ما وقيل بامتناع
مسئلة غير الطرف والطرف يجوز أن يكون معمولاً ما أو لما بعد الفاء وقيل بجواز المسئلتين
(قوله دون المفعول به) أي وبهذا خالف المبرد (قوله) وأما قوله أبا خراشة أما أنت ذانفر الخ
يعني أنه ليس المعنى على تعلقه بما بعد الفاء بل هو متعلق بتعلق المفعول لاجله بفعل محذوف
والتقدير لهذا نذرت على أي تكونك ذانفر

(مبحث القاعدة العاشرة) من فنون كلامهم القلب وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان
الآخر والاخر مكانه وهو ضربان أحدهما أن يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بأن
تتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع
الخبر معرفة والثاني أن يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا
بحو عرضت الناقه على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقه لان المعروف عليه ما يكون له
ادراك يعمل به الى المعروف أو يرغب عنه وقبل السكاكي القلب مطلقا وقال انه يورث الكلام
ملاحظة والسجع عليه كمال البلاغة وأمن الالباس يأتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده
غيره مطلقا وقيل ان تضمن اعتبار الطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل
وان لم يتضمن اعتبار الطيفار لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن
تطبيق الكلام لمقتضى الحال (قوله ومهمه الخ) المهمة المفاضة والمغبرة المتلونة بلون الغبار وأرباؤه
نواحيه وأطرافه جمع رجا بالقصر وبعد البيت
وصيحت في ليلة أصدائه داع دعالم أدر ما دعاؤه

(قوله فعكس التشبيه مبالغة) يعني أن لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون
الأرض في الغبرة (قوله كان سيئته الخ) السيئته بالهمز الخمر المشتراة للشرب وأما المحمولة من
بلد الى بلد فهي سبية بالياء لا غير على ما صرح به الجوهري وتبعه التفقازاني في شرح المفتاح ووقع
في القاموس أن الجوهري وهم وأن الصواب عكس ما قال وبيت رأس قرية في الشام مشهورة
بجودة الخمر وقيل أراد رأس الخمارين وخبر كان قوله بعد

على أنيابها وأطعم غصن من التفاح هصره اجتناء
هصرت الغصن وبالعصن بتشديد المهملة اذا أخذت برأسه فأملتته والقصيد في مدحه صلى الله
عليه وسلم وهجوا أبي سفيان قبل اسلامه منها

أتهجوه ولست له بكف فسر كما خبير كما فداء

قال صلى الله عليه وسلم هذا أنصف بيت قالته العرب وقد تقدمت (قوله والأصل تعريف الاسم)
أي حيث جعل المبتدأ الذي حقه التعريف نكرة وهو عسل وجعل الخبر الذي حقه التسكير معرفة
فهذا دليل على القلب حيث خالف الأصل وتأوله الفارسي على أن انتصاب المزاج على الظرفية
المجازية أي يكون في مزاجها (قوله قيل ومنه ويوم يعرض الذين كفروا) أي يعذبون بها من

قولهم عرض بنو فلان على السيف اذا قتلوا به وهو مجاز شائع وذهب غير واحد الى أنه من باب القلب المعنوي والمعنى يوم تعرض النار على الذين كفروا ونحو عرضت الناقة على الحوض وان معناه أيضا كما تقدم عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه يجب أن يكون له ادراك ليميل به الى المعروض أو يرغب عنه لكن لما كان المناسب هو أن يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه وبحركة نحوه وههنا الامر بالعكس لان الحوض لم يؤت به وكذا النار قلب الكلام رعاية لهذا الاعتبار وفي الانتصاف ان كان قولهم عرضت الناقة على الحوض مقولوا فلا يس قوله تعالى ويوم يعرض الذين كفروا على النار كذلك لان الملجئ ثم الى اعتقاد القلب أن الحوض جاد لا ادراك له والناقة هي المدركة فهي التي يعرض عليها الحوض حقيقة وأما النار فقد وردت النصوص بأنهم حينئذ مدركة ادراك الحيوانات بل ادراك أولى العلم فالامر في الآية على ظاهره كقولك عرضت الاسرى على الاميرور عما يقال لا مانع من تنزيلها منزلة المدركة ان لم تكن حينئذ مدركة وكذا تنزيل الحوض منزلته حتى كأنه يستعرض الناقة كما قال أبو العلاء المعري

اذا اشتاقت الخيل المناهل أعرضت عن الماء فاشتاقت اليها المناهل

وبعد ذلك قد لا يحتاج الى اعتبار القلب وقال أبو حيان لا ينبغي حمل القرآن على القلب اذا الصحيح فيه أنه مما يضطر اليه في الشعر واذا كان المعنى صحيحا واضحا بدونه فأى ضرورة تدعو اليه والمثال المذكور لا قلب فيه أيضا فان عرض الناقة على الحوض وعرض الحوض على الناقة كل منهما صحيح اذا العرض أمر نسبي يصح اسناده لكل واحد من الناقة والحوض وابن السكيت في كتاب التوسعة ذهب الى أن عرضت الحوض على الناقة مقولوب والأصل اعماها وعرضت الناقة على الحوض وهو مخالف للشهور

(مبحث القاعدة الحادية عشرة) من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الاحكام ولذلك أمثلة (قوله اعطاء غير حكم الا في الاستثناء بها) أي في الاخراج بها لما بعد اعادها ما قبلها وان كانت غير تنصب بخلاف الاقامتها لا تعرب فالنصب لغير ليس ملحوظا في الحكم المعطى لها فبقوله في الاستثناء بيان للمحكم (قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) أي فالمراد غير الله أي موصوفون بكونهم غير الله وليس المراد الاستثناء والا لورد أنه لو كان هناك آلهة لم يستثن الله منهم لم تفسدوا وليس كذلك بل متى تعدد الاله لزم الفساد مطلقا (قوله أن تفرآن الخ) سبق في أن بالفتح والتخفيف وقوله

يا صاحبي قدت نفسي نفوسكم وحيثما كنتم لا فيما رشدنا

أن تحملا حاجة لي خف محملها تستوجبنا نعمة عندي بها وبدا

والشاهد في ان الاولى فانها ماملة اذ لو نصب بها الحذف النون وابست مخففة من الثقيلة بدليل أن المعطوفة عليها فانها مصدرية والاصل تناسب المعاطيف هذا ويمكن أن تعطف أن المصدرية وصلتها على أن المخففة وصلتها وهو من عطف المصدر على المصدر كما تقول عندي أن لاسي الى محبل وأن لا تحسن الى عدوك برفع نسيء على أن مخففة من الثقيلة ونصب تحسن على أن ان ناصبة وحينئذ فلا دليل على أن الاولى مصدرية بل يجوز أن تكون مخففة وأجيب بأن هذا دليل الرجحان لان الاصل هو التناسب لا على تعين كونها مصدرية (قوله كأن تكونوا الخ) أي فلم يقل

* (القاعدة الحادية عشرة) *

(وربما أعطى لفظ حكم ما

شابهه وذلك لانهم ينتمون

(من ذلك غير أقرضوها حكما

الا والاحكم غير ينحى

(وأهملا وان مصدر اجلا على

ما أختها حيث استخفت علا

(وأعلمت لفظه ما جلا على

ان ذات مصدر كما قد انجلى

(وأهملا وان أى أدا شرط

جلا على لو أى أدا شرط

يعنى ان العرب قد تعطى حكم لفظ

لفظا آخر شابه لفظا ومعنى أو

فيهما من ذاعطاء غير حكم الا في

الاستثناء بها واعطاء الاحكم غير

في الوصف فن الاول لا يستوى

القاعدون من المؤمنين غير أولى

الضرر بنصب غير على الاستثناء

ومثال الثانى لو كان فيهما آلهة

الا الله لفسدتا فالله وصف لا آلهة

ومنه اهمال أن المصدرية جلا على

ما أختها كقول الشاعر

أن تفرآن على أسماء ويحك

منى السلام وأن لا تشعر أحدا

برفع تفرآن بالنون واهمال أن مع

وجود شرط عملها ومنه اعمال

ما المصدرية جلا على أن كقوله

صلى الله عليه وسلم كأن تكونوا

يولى عليكم بجزم تكون بحذف

النون والجازم ما المصدرية ومنه

اعطاء ان الشرطية حكمه لوفى

الاهمال واعطاء لو حكم ان في الحزم

تكونون وذلك ليس إلا أعمالها جلا على أن المصدرية وفيه أن هذا الثبات لحكم بما لا دليل عليه
اذلم يوجد في غير هذا المحل فالأولى أن النون حذفت للتخفيف وقدماء ذلك نظما ونثرا فاما الأول
ففي قوله أبيت أسرى وتيتي تدلكي وجهك بالغنبر والمسك الذكي
فلم يقل تيتين تدلكن لاجل الخفة وأما الثاني فكأن في قراءة وقالوا ساحران تتظاهرا بتشد يد الطاء
فان النون حذفت للخفة والاصل تتظاهران حذفت النون تخفيفا وأدغمت التاء في الطاء وفي
الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الشاهد في تدخلوا وتحابوا وقد أشار
إلى رد هذا من قال

ونون رفع حذفت لنون وقاية كمثل تأمروني
ونون توكيد وللوزن سلب ولناسبة فعل ما صحب
مؤخرافني الصحيح دونوا لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا
أو متقدما عليه وحكي أبيت أسرى وتيتي تدلكي

(قوله فان لا تراها الخ) قال الدماميني مضى في لم يخرج ابن السيد * كان لم تراقب لي أسيرا عانيا *
على لغة راء يراه كخاف يخاف حذفت الالف الساكنين وأبدلت الهمزة الساكنة بعد فتحة ألفا
فكذا الحديث وتعقبه الشمني بأنه كان يقال فانه يرأول بعد الجمع بين لغتين (قوله لو يشأ
الخ) المدة النشاط والأطال جمع اطل وهي الخاصرة ونهذ بفتح النون جسيم ذكر ذلك ابن
الشجري وخرجه غيره على أنه جاء على لغة من يقول شائبا بالالف ثم أبدلت الالف همزة على حد
قول بعضهم العالم والخاتم بالهمز ويؤيد التخريج الثاني الراد لا أول أنه لا يجوز محي وان الشرطية
في هذا الموضوع لان لوشروط لا فائدة المضى وان موضوع لا فائدة الزمن المستقبل فلا يصح أن يقوم
أحدهما مقام الآخر ولان البيت اخبار عما مضى فالمعنى لو شاء فلا يصح أن يحل محل لوان واذالم
يصح حلول ان محلها لم يصح أن يحمل لوعليها لان المحل لشيء على شيء فرع عن صحة حلوله محله
وبهذا التأييد المقيد أنه لا بد من حلول المقيس عليه محل المقيس بقدرح أيضا في تخريج الحديث
السابق أعني قوله فان لا تراها الخ على ما ذكر وهو تخريج ابن مالك ووجه القدرح أن لو تفيد امتناع
الجواب لامتناع الشرط والمعنى انتفى رؤية المولى ك عند امتناع عدم رؤيتك أي عند رؤيتك له
وهذا الأصح له وأيضالو لا تدخل على لا النافية فلا تحل لوفي الحديث حتى تحمل عليها ان والظاهر
انه يخرج على اجراء المعتل مجرى الصحيح في جزمه بحذف الحركة فالجزم حذف الحركة المقدره
على حرف العلة كقراءة قبل انه من يتقى ويصبر وان الله بآيات ياء يتقى وجزم يصبر وتقدم في
الكلام على أقسام العطف أن الظاهر تخريج هذه القراءة على أن من موصولة لشرطية فآيات
ياء يتقى حينئذ جائز بل واجب واسكان الراء ليس جزم ما بل هو تخفيف بحذف حركة الرفع مثل
وما يشعر كم باسكان الراء وهو فصيح (قوله وأعمالوا ما النافية أعمال ليس جلا عليها) أي وان كان
الاصل في ما الاهمال ولو كان عملها عند الحجاز بين بشرط أن لا تقع بعدها ان وأن لا تنقض بنسبي
وترتيب معموليها وأن لا يفصل بينها وبين معموليها بمعمول الخبر الا اذا كان ظرفا ومعلوم أن العمل
بشرط خلاف الاصل وأهملها بنوعيم مطلقا ومنه قوله
ومهقف الاعطاف قلت له انتسب فأجاب ما قتل المحب حرام

فمن الأول فان لا تراها فانه يراك
بآيات ألف ترى بعد ان ومن الثاني
لو يشاطر بها ذومعة
لاحق الا طال نهذ وخلص
بجزم يشابو

(وأقرضوا لفظ اذا حكم متى

وعكسوا وذا لديهم ثبتا)

(كذا في ما أعطيت حكما لذا

قد أعلمت كليس واعكس فذا)

يعني أن العرب جزموا باذا جلا

على متى وأهملوا متى جلا على اذا

فمن الجزم باذا

واذا نصبك خصاصة فتحمل

ومن اهمال متى قول عائشة رضي

الله عنها وانه متى يقوم مقامك

لا يسمع الناس برفع يقوم وأعمالوا

ما النافية أعمال ليس جلا عليها

وأهملوا ليس عند انتقاض نفيها

بالا فن أعمال ما وهي لغة أهل

الحجاز ما هذا بشراماهن أمهاتهم

ومن اهمال ليس قبل الا

وهي لغة عجم ليس الطبيب الا المسك فالطيب والمسك مبتدأ وخبره ولا عمل ليس في نحو هذا عندهم وهي حرف نفي

(ومنه أن يعطى لعل حكمها أي إلى عسى وعكس فاعلما) يعني أنهم أعطوا لعل حكم عسى في اقتران خبرها بأن ومنه الحديث فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وأعطوا عسى حكم لعل في العمل كقوله (١٨٥) فقلت عساها نار كاس وعليها * تشكي فأتى نحوها فأعودها

وهي حرف كعل نصب الضمير ورفع نار
(كذلك أن يعطى لمفعول بما

حكم للفاعل والعكس انتهى)
(وربما نصبهما قد وردا

ومنه شعر فاروذا وقيدا)
(قد سالم الحيات منه القداما

الافعوان والشجاع الشجعما)
يعني أن العرب يعطون المفعول

رفع الفاعل والفاعل نصب المفعول
عند أمن اللبس نحو خرق الثوب

المسار وكسر الزجاج الحجر وكقول
الشاعر

مثل القنافة هذا جون قد بلغت

نجران أو بلغت سواهم هجر
بنصب سواهم وهو الفاعل ورفع

هجر بلد باليمن وهو مفعول به
وسمع نصبهما في بيت الشاعر

* قد سالم الحيات منه القداما

بنصب الفاعل وهو الحيات والمفعول
وهو القدام وسمع أيضا رفعهما كقوله

ان من صاد عققا المشوم

كيف من صاد عققان وبوم

ففاعل صاد مستتر في محل الرفع

وعققان مفعول مرفوع بألف

التثنية

(وأقرضوا الحسن حكم الضارب

وعكسوا وكم له من صاحب)

يعني أنهم أعطوا الحسن الوجه

حكم الضارب الرجل في النص

فالحاصل أن الصفة المشبهة المقترنة

هي ومعمولها بأل الاصل في عملها الجر وانما نصب معمولها جـ لا على اسم الفاعل المقرون وهو معموله بأل

عمله النص والجر انما هو بالحل على الصفة المشبهة لان أصل صوغ الصفة المشبهة من اللازم وأصل فاعل من المتعدي

(وحكموا لأفعل التعجب بحكم تفضيل وعكس فأنصب)

(أعني به جواز تصغير كما رفع له الظاهر فيما ارتسم)

(قوله وهي لغة عجم) أي وأما غيرهم فيعمل ليس مطلقا (قوله فقلت عساها الخ) الهاء في عساها اسمها في محل رفع لان الهاء ليست من ضمائر الرفع (قوله يعني أن العرب يعطون المفعول رفع الفاعل والفاعل نصب المفعول الخ) وذلك لان القصد من الاعراب بيان المعنى فإذا ظهر لم يبالوا بمخالفة ما تقتضيه القواعد ولا يقاس وظاهره أنه يقال فاعل منصوب ومفعول مرفوع وقيل يقدر للفاعل رفع والمفعول نصب منع منه الحركة التي جلبها ظهور المعنى وقيل يعرب الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا وهو قلب (قوله مثل القنافة الخ) القنافة بالذال المعجمة والهاء جيم المرتعش في مشبه ونجران بلد باليمن وكذا هجر وهجر أيضا قرية كانت قرب المدينة والبيت للاختلاف في جوارحها وقيل أما كليب بن ربوع فليس لها عند التفاحير ايراد ولا صدر

مخلفون ويقضى الناس أمرهم وهم يغيب وفي عماية ما شعروا
(قوله وسمع نصبهما) أي الفاعل والمفعول (قوله قد سالم الحيات الخ) هو للعجاج وقيل لغيره والافعوان بضم الهمزة ذكرا لافاعي والشجاع قوى الحيات والشجعم الجريء وتو كيدله ومن الأرجوزة

بحسبه الخاهل ما لم يعلم شيئا على كرسية معما
لو أنه أبان أو تكلما لكان آياه ولكن أعما
قال الاعلم يصف الشاعر جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات وقال أبو هاشم الخمي ليس كذلك وانما شبه اللبن في القعب لما عليه من الرغوة حين امتلاء وما قبله من الابيات يدل عليه (قوله بنصب الفاعل وهو الحيات والمفعول وهو القدام) أي في رواية وأما على رواية الرفع فالامر ظاهر وقيل القداما تثنية حذف تونه للضرورة كقوله

هما خطتا ما اسارومنة * وامادم والقتل بالجر أجدر

والشاهد في خطا فان أصله خطتان حذف تونه للضرورة وهذا على رواية رفع اسارومنة أما من رواه بجر اسارومنة فقد حذف النون للاضافة ولكن فصل بين المضاف والمضاف اليه بما (قوله ان من صاد عققا المشوم الخ) عققان مرفوع بالالف وبوم عطف عليه وهو مفعول وصاد فاعله ضمير مستتر في محل رفع ويمكن أن يؤول هذا بأن يجعل قوله وبوم مبتدأ حذف خبره أي ومعهم ابوم وعققان مفعول منصوب بفتح مقدرة على الالف فلا شاهد فيه حينئذ (قوله لان أصل صوغ الصفة المشبهة من اللازم وأصل فاعل من المتعدي) يعني أن السرف اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النص واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر والاضافة أن الصفة المشبهة مأخوذة من اللازم واسم الفاعل مأخوذ من المتعدي فالأصل عمله وانما كان الجر غير أصل فيه لان اضافته لا تفيد تحقيقا بخلاف اضافته لان الحسن الوجه أصله حسن وجهه بالرفع ثم لما

(٢٤ - فتح الصمد ثاني) وأعطوا الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر فالحاصل أن الصفة المشبهة المقترنة

هي ومعمولها بأل الاصل في عملها الجر وانما نصب معمولها جـ لا على اسم الفاعل المقرون وهو معموله بأل عمله النص والجر انما هو بالحل على الصفة المشبهة لان أصل صوغ الصفة المشبهة من اللازم وأصل فاعل من المتعدي

(وحكموا لأفعل التعجب بحكم تفضيل وعكس فأنصب)

(أعني به جواز تصغير كما رفع له الظاهر فيما ارتسم)

يعني أنهم أعطوا أفعال في التعجب حكم أفعال التفضيل في جواز التصغير نحو ما أميلح غزلا نالح بتصغير أميلح وأعطوا أفعال التفضيل حكم أفعال في التعجب في أنه لا يرفع الظاهر وقد تقدم هذا

(أما دخول أحرف الجر على بعض بعينه فشي قد علا) (ولو تبعنا الشواهد التي أنت لها الطال أمر الميث)

(وفي الذي ذكرته كفايه فاعن به فإن ذلك غايه)

يعني أن دخول بعض حروف الجر في المحل الصالح لبعضها جائز وواقع بالكثرة وهو مقيس عند الكوفيين والصحيح عند البصر بين أنه سماع ومذهب الكوفيين فيها أن لا تعسفا وأمثلة أكثر من أن تحصى وأظهر من أن تذكر كقولهم الباء عني عن في نحو أسأل به خيرا واللام عني في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة والي عني في نحو لجمع معكم الي يوم القيامة والباء عني على في نحو ومن أهل الكتاب من أن تأمنه بقنطار ونحوه (١٨٦) بدينا ونحوه إذ ما يطول جدا ولو تتبع الناظم أو أصله أمثله لطل

أرادوا الاضافة حووا الاسناد عن الوجه الى الضمير العائد على الموصوف كالرجل ثم أتى بالوجه ونصبوه ثم جروه بالاضافة فالجرا نحا هو بعد صير ورته منصوبا تشبها بفعل اسم الفاعل وحكمة الاضافة التخفيف بحذف الضمير في وجهه واستتاره في حسن وأما الضارب الرجل فليس فيها تخفيفا وان كانت لفظية فهي مقيسة على الحسن الوجه (قوله يعني أنهم أعطوا أفعال في التعجب حكم أفعال التفضيل الخ) فأفعال التفضيل اسم فيصغر بخلاف فعل التعجب فهو فعل فلا يصغر الا قياسا على اسم التفضيل والتصغير أصله للاسماء (قوله في أنه لا يرفع الظاهر) هذا يقتضي أن الأصل في عدم رفع الظاهر أفعال في التعجب وان أفعال التفضيل مقيس عليه بجامع مطلق الزيادة والحاصل أن الاسماء التي تعمل عمل الفعل كلها ترفع الاسم الظاهر والضمير المنفصل ولا يستتر فيها الضمير وجوباً بالأفعال التفضيل لجملة على أفعال في التعجب بجامع مطلق الزيادة (قول الناظم وفي الذي ذكرته كفاية الخ) هذا يؤذن بانتهاء الكلام ويعلم بانقضاء المرام فدلوه بفيد عرف أنه لا يؤتى بشئ بعده مما يبقى فيه تشوف للنفس وهذا يسمى عندهم براعة المقطع وقوله فاعن به بالعين المهملة من عنيت بكذا أعنى عناية من باب رمي اهتمت به واحتفلت وبالعين المعجمة من غنيت بكذا عن غيره من باب فرح اذا استغنيت به والاسم الغنية بالضم فأنا غني ومعنى البيت ظاهر (قوله يعني أن نظم المعنى قد تم) هذا لفظ يدل بالوضع على الختم كاتهي وكل ونسأله حسن الختام وما أشبه ذلك (قوله ويعن النظر أي يتمه) أي لانه ربما يكون ما قاله الناظر فيها صوابه كذا أو الحق كذا وما أشبه ذلك هو الخطأ بعينه فينبغي له أن لا يهجم بيادى الرأي على الخطئة وكذا ينبغي له أن لا يأتي بعبارة فيها سوء أدب بل يأتي بالتعظيم والتجليل (قوله وكمن عائب الخ) كم مبتدأ خبره محذوف أي موجود والاولى تقديره بعد قوله لاجل الخ لتكون العلة منصلة بالمعلول أي غير مفصول بينهما بالخبر وكما انشاء التكثير مبنية على السكون لتضمنها معنى رب

الكتاب ونظر ج عن حد الاختصار المطلوب مع حصول الفائدة بما ذكر (قد تم ما رمت به محمد طيب

تفضلا من ربنا للذنب)

(قد انتهى بعون ذي الجلال

مارمته من نظم في الاقوال)

يعني أن نظم المعنى قد تم على مراد

ناظمه جعله الله في غرضه محمد

طيب أي وصف جميل لكتابه أي

لاجل كونه جامعا للمسائل المعنى

أو مع حمد طيب الله وهو الحمد لله رب

العالمين وتفضلا مفعول لاجله

تعليل لم يرب به يتعلق من ربنا أي

من الله على الناظم جعله الله في

غرضه في الدنيا والآخرة أي

لاجل معرفته ولا قوة وهذا مقام

كمال المعرفة بالله أي لا حول ولا قوة

الا بالله العلي العظيم وانتهى بعون

ذي الجلال أي العظمة والكبرياء

ما قصده في نظم أقوال ابن هشام

في مغني

(وأسأل الذي لهذا نظرا أن يستر الزلات فيما سطرنا)

(ويعن النظر أي لا يجهل بالغيب فيها وكذا لا يجهل) (اذ قبل كم من يف صحيحا لاجل كون فهمه قبيحا)

يعني أنه يسأل الناظر في ذي المنظومة ستر الزلل الواقع فيها ويعن النظر أي يتمه ويبالغ فيه ولا يسرع بالرد والتصويب لان الجملة من الشيطان ومنظومة للخطا والجهل بالصواب ولا يجهل بالقول القبيح لانه قيل فيما تقدم من الزمن بيت ضمن الناظم جعله الله في غرضه معناه في بيته ونصه

وكمن عائب قولا صحيحا وأفته من الفهم السقيم

واذا كان هذا واقعا فيما تقدم من الزمن فهو أولى وأكثري زمنا ولذا قال

(لا سيما الدهر شديد المحن لكثرة الجهل ونزرا المعنى) (مع فسق الفسق والراضى وكثرة الاغراض في الاعراض)

(هذا الذي قد شوش الافكارا وأشغل الاحوال والانتظارا)

يعني أن أهل هذا الدهر الذي فيه الناطم أولى وأحق بمناصب لاهل الدهر الذين قيل فيهم البيت فابعد لاسيما منه على أولويته بمناصب لما قبلها فالمعنى اذا قبح فهم أهل ذلك الزمان القديم القريب من النبي (١٨٧) صلى الله عليه وسلم فأولى قبحه في أهل ذا الزمن

لشدة محنة أي بلاياه وكثرة جهل أهله وقلة المعنى منهم بالعمل وفشو فسقهم ورضاهم عن أنفسهم وكثرة أغصانهم في ذم أعراض الخلق وهذا كله هو الذي شوش أفكارهم أي حيرها وخطبها وأشغل أفعالهم وأفكارهم عن حسن الفهم في العلم والاستغالبه

(فأخبر قل ضده قد كثر)

(والجهل شاع غيره قد ستر)

(والعلم غاض غيره قد بلجا)

(والفضل سارضه قد أخرج)

يعني أن أهل هذا الزمان قل فيهم

الخبر وهو لفظ يعي كل نعمة وخصلة

محمودة وضده الشر كزفهم وشاع

فهم الجهل وغيره وهو العلم قد ستر

أي عدم وفقد وغاض أي نقص

وقل العلم وهو عدم مجازاة المكروه

به غيره قد بلجا أشرق وأضاء والفضل

سار أي انتقل فلم يبق له أثر ضده

قد أخرج أي جاء وانتشر

(لم يبق من دين النبي غير الأثر)

(وسنة الشفيع ردت بالخور)

(تظاهر بالزور والطغيان)

(والكذب والبهتان والعدوان)

يعني أن أهل زمن الناطم جعله الله

في مراده لم يبق فيهم من دين النبي

صلى الله عليه وسلم إلا أثره وأما

حقيقته وذاته فلم يبق منهم شيء وردت

سنة النبي صلى الله عليه وسلم بالخور

أي الأصوات التي كاصوات البهائم

أو بكل ضعيف تظاهروا أي تعاونوا

على ردها بالزور أي الكذب والطغيان أي مجاوزة الحد في الظلم والبهتان نوع من الكذب والعدوان أي التعدي أي مجاوزة الحد وإلى غيره

(فان يكن زمن من مضى قد فمات قول في الذي بعد ورد)

(وان يك العلم خبا فيما سبق فمات قول في الذي بعد التحق)

(وان يك الندى الذي تأصلا قد فمات هو اليوم قد تعطلا)

(وان يك الورع ما قد كروا فمات هو اليوم لديهم بهجر)

التي للتكثير وتسمى خبرية لأن انشاء التكثير يستلزم الاخبار بالكثرة بخلاف الاستفهامية ومزيف بالخرعير لكم وجره باضافة كم اليه على التححيح وقيل عن المقدرة أو بالرفع على أنه خبر كم وميزها محذوف أي كم شخص مزيف أو بالنصب على لغة من ينصب تمييز كم الخبرية وإلى جواز مذهب المبرد وسيبويه والفارسي والشاويين والسيرافي لكن الرسم لا يناسب النصب والخبر على الأول والثالث محذوف أي موجود وقد روي بالثلاثة قول الفرزدق

كم عمة لك يا جريرو خالة فدعاء قد حلت على عشاري

لكن الخبر فيه على الأول والثالث ليس محذوف بل هو قد حلت (قوله) يعني أن هذا الدهر الذي

فيه الناطم الخ أي وهو القرن الرابع عشر الذي ذهب فيه العلماء الاعلام وكسفت فيه شمس

العلم في الانام وانتشرت فيه ظلمات الجهل العام ومراد الناطم بما ذكره أن من كان مع أهل الجهل

لا بد أن يناله من وصفهم ومن كان في زمن الفساد والفتنة لا بد أن يتشوش فكره وذهنه

هذا الزمان الذي كنا نحاذره في قول كعب وفي قول ابن مسعود

ان دام هذا ولم تحدث له غير لم يسل ميت ولم يفرح بمولود

ولبعضهم في المعنى

هذا زمان كثرت فيه البدع واضطربت عليه أمواج الخدع

وخسفت شمس الهدى وأفلت من بعد ما قد برغت وكلت

والدين قد تهتمت أركانه والزور طبق الفضا دخانه

وظلمات الزور والبهتان ترتحفت في جملة الاوطان

لم يبق من دين النبي الا اسمه ولا من القرآن الا رسمه

قلت وانما تعرض الناطم رضي الله عنه وأطال بقاءه وأدام ارتقاه لذكر هذه الامور وشكوى

الزمان وذم أهله لانه قيل في المعنى

لا بد من تنفس المحزون * لاتلم المرضى على الاثين

شكوى الزمان من فنون الشعر * من شأنهاني هموم الصدر

أما تراه يرفع الاوغادا * ويخفض الكرام والأعجادا

أسرف في عداوة الاسود * حتى غدا السجود للقرود

نلون ولا أبو براقيش * باتعب العائب والمنقاش

يسرف في الجور وفي النكايه * ويحظر الأنبياء والشكايه

براد من شكوى الزمان أهله * لانفسه حتى يراب فعله

وروي عن أنس أنه قال لأحد ثنكم حديثا لا يحدثكم به أحد بعدى سمعت رسول الله صلى الله عليه

وسلم يقول من أشرط الساعة أن يقل العلم ويظهر الجهل ويظهر الزنا (قوله) يعني أن أهل هذا

الزمان قل فيهم الخ (قلت) جميع ما ذكره الناطم والشارح رضي الله عنهما قد رأينا عيانا وليس من

على ردها بالزور أي الكذب والطغيان أي مجاوزة الحد في الظلم والبهتان نوع من الكذب والعدوان أي التعدي أي مجاوزة الحد وإلى غيره

(فان يكن زمن من مضى قد فمات قول في الذي بعد ورد)

(وان يك العلم خبا فيما سبق فمات قول في الذي بعد التحق)

(وان يك الندى الذي تأصلا قد فمات هو اليوم قد تعطلا)

(وان يك الورع ما قد كروا فمات هو اليوم لديهم بهجر)

يعني أن أهل زمن قدمضي إذا فسدوا فكيف حال أهل زمننا هذا فهم في أشد الفساد وان كان العلم خبايا ستر وعدم فيما سبق من الزمن فكيف حاله الآن فهو أعمى وأستروان كان الندى أي الكرم الذي تأصل أي صار أصلا ممولاه فيما مضى من الزمن فهو اليوم قد تعطل حسنه من القلائد فلم يبق له من الرجال ما يتحلى به وان كان الورع الذي قد ذكره انه ترك بعض المباحات خوف الوقوع في المكروهات فهو عندهم اليوم في هذا الزمن مهجور أي متروك غير معمول به (ذا من قرت به الفجار صلاحه الالباس والاضرار)

(فالعاقل اللبيب من تباعد عن الوري بجبل فصاعدا) (١٨٨) (ان أمكنتك عزلة يا صاح فافعل هداك الله للنجاح)

رأى كمن سمع فقد نقص العلم وظهر الجهل وألقى الشح في القلوب وعمت افتن وكثر الشر وقل فاعل الخير ورفع الحياء فان الله وانا اليه راجعون ولا زالت الصفات المذكورة في ازدياد في جميع الافطار والبلاد لكن يقل بعضها في بعض ويكثر بعضها في بعض وكلما مضت طبقة ظهر النقص الكثير في التي تليها حتى صار الدين غربيا كما بدا غربيا أخرج ابن ماجه بسند قوي عن حذيفة قال يدرس الاسلام كما يدرس وشي الثوب حتى لا يدري ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة وروى عن عبدالله ابن مسعود أنه قال لا يأتي عليكم يوم الا وهو شر من اليوم الذي كان قبله حتى تقوم الساعة لت أعني رخاء من العيش يصيبه ولا مالا يفيده ولكن لا يأتي عليكم يوم الا وهو أقل علما من اليوم الذي مضى قبله فاذا ذهب العلماء استوى الناس فلا يأمرون بالمعروف ولا ينهون عن المنكر فعند ذلك يهلكون (قوله صلاح أهله الالباس أي التخليط في الامور) هذا حال كثير من متصوفة زماننا فانهم يتهاقون على الشهوات تهافت القراش على النار ويقولون ان ذلك لا يضرنا لا ناواصلون وحكي عن بعضهم انه كان يأكل الحرام الصرف ويقول ان النبي والاثبات يدفع ضرره وهو خطأ فاحش وضلال ميين أعاذنا الله تعالى واياكم من ذلك وأعظم من ذلك من يعتقد حلية أكل مثل الميتة من غير عذر شرعي لاحدهم ويقول كل مناجحرو البحر لا نجس ولا يدري هذا الضال ان من يعتقد ذلك أنجس من الكلب والخنزير ومنهم من يحكي عن بعض الكاملين المكملين من أهل الله تعالى ما يؤيد به دعواه وهو كذب لا أصل له وحاشا ذلك الكامل مما نسب اليه حاشاه (قوله ان أمكنتك عزلة فافعلها) العزلة هي الخروج عن مخالطة الخلق بالانزواء والانقطاع لمن خاف على دينه وقد اختلف السلف في أصل العزلة فقال الجمهور الاختلاط أولى لساقيه من اكتساب الفوائد الدينية للقيام بشعائر الاسلام وتكثير سواد المسلمين وايصال أنواع الخير اليهم من اعانة واغاثة وعبادة وغير ذلك وقال قوم العزلة أولى لتحقيق السلامة بشرط معرفة ما يتعين وما أحسن قول الجنيد نفع الله ببركته مكابدة العزلة أيسر من مداراة الخلطة وقال الخطابي لو لم يكن في العزلة الا السلامة من الغيبة ومن رؤية المنكر الذي لا يقدر على ازالته لكان ذلك خيرا كثيرا وللنسائي من حديث ابن عباس رفعه ألا أخبركم بخير الناس رجلا سمك بعنان فرسه الحديث وفيه ألا أخبركم بالذي يتلوه رجل معتزل في غنيمة يؤدي حق الله فيها وذكر الخطابي في كتاب العزلة أن العزلة والاختلاط يختلفان باختلاف متعلقتهما فتحمل الأدلة الواردة في الخوض على الاجتماع على ما يتعلق بطاعة الائمة وأمور الدين وعكسها في عكسه وأما الاجتماع والافتراق بالابدان بمن عرف الا كنفاء بنفسه

يعني أن هذا الزمن قرت به أي بردت وسرت به أعين الفجار جمع فاجر المسائل عن الحق الكاذب صلاح أهله الالباس أي التخليط في الامور فالعاقل من تباعد عن الخلق على رأس جبل فأعلى ان أمكنتك عزلة فافعلها فلان الاجر الجزيل والثواب العظيم (لكنني أطلب من قدرا وقوع هذا أجزا على ما قد جرى) (وان بعضنا بلطفه الخفي بحمرة المختار خير من قفي) (فان لطف الله ان يكن صلاح لكل موجود أنت له المنح)

يعني أن الناظم جعله الله في غرضه في الدنيا والاخرة بعدما تقدم له من شكايته من فساد أهل زمنه وما وصفهم به ومن نصيحتهم بالعزلة وملازمة العبادة على طريق السنة يطلب من الله الذي قد روقوع هذا النظم أجزا بلا أي عظيم ما على ما جرى له من التعبد في نظمه بسبب دوام النظر واستعمال الفكر وسهر الالبالي وعزلة الايام حتى الله رجاءه بفضله ويطلب من الله أيضا أن يعصمه مع أهله وأحبابه وأصحابه

والمسلمين بلطفه الذي يكفهم جميع ما يخافونه ويعظمهم ما يحبونه لان لطف الله ان أعطى لكل موجود أنته المنح الكثيرة التي لا تعد ولا تحصى من حيث لا يحسب رزقه الله سؤاله وحقق له أماله وزاده على ما طلبه

(ولست من فرسان هذا الشأن ولا تجار خيل هذا الميدان) (لكنني سايرتهم لكي أنال دعاء خير لا يؤل لزوال)

(ولرما عانس حديثا وقعما فاختر حديثا حسنا لنوعي) يعني أنه ليس من فرسان هذا الشأن أي ليس من ركاب خيل هذا الشأن وهو تأليف الكتب وتدوينها ولا من تجار خيل هذا الميدان وهو عمل السابقة

وهذا من الناظم جعله الله في غرضه هضم منه لنفسه بالنسبة لاهل العلم بعد ما تبرأ من حولها وقوتها بالنسبة لزيد الله علوا ورفعته وشرفا في الدنيا والآخرة على ما يحبه مما لا يخطر على باله لكنه سائرهم أي ما شاءهم وباراهم وعمل علمهم في تأليف الكتب هذا وغيره كظمه لشمائل المصطفى صلى الله عليه وسلم وأنظامه في النظائر النحوية والبيانة ونظمه (١٨٩) لبعض تسهيل ابن مالك والله يسهل له

كمله على مراده لاجل أن ينال دعاء بخير لا يزول ولا يحول بمن نظرفها واستفاد منها وأفاد بها جعله الله في غرضه في الدنيا والآخرة ولأن أفضل ما يسعى فيه المرء وأحسن التشبه بالعلماء والصالحين في الاحوال والاعمال لأن المرء مدة عيشه وبعده انما هو حديث يروى ويحكى ويقص فاختر لنفسك حديثا حسنا وهو التشبه بالعلماء والصالحين كما فعل الناظم جعله الله في غرضه دنيا وأخرى

نأ صلاة سلام سرمد

على رسول عم فضلا ونداء

﴿محمدا وآله وشيعته﴾

وتابع وتخلص من أمته

يعني أنه طلب من الله صلاة أي تشريفا وتعظيما وسلاما أي أمانا وحفظا دائمين على رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم الذي عم فضله جميع خلق الله ونداه أي كرمه قال في اضاءة الدجنة

وانعقد الاجماع أن المصطفى

أفضل خلق الله والخلف انتفى والصلاة والسلام من الله على آله أي أهل بيته من أولاده وزوجاته وأقاربه وشيعته أي أتباعه والمخلصين من أمته صلى الله عليه

في حق معاشه ومحافظة دينه فالاولى له الاتكفاف عن مخالطة الناس بشرط أن يحافظ على الجماعة والسلام والرد وحقوق المسلمين المذكورة والمطلوب انما هو ترك فضول الصعبة لما في ذلك من شغل البال وتضييع الوقت عن المهمات ويجعل الاجتماع بمنزلة الاحتياج الى الغذاء والعشاء فيقتصر منه على ما لا بد له منه فهو أرواح للبدن والقلب والله أعلم وقال القشيري في الرسالة طريق من آثار العزلة أن يعتقد سلامة الناس من شره لا العكس فإن الاول نتيجة استصغاره نفسه وهي صفة المتواضع والثاني شهوده من يله على غيره وهذه صفة المتكبر (قوله) وهذا من الناظم هضم منه لنفسه يعني أن ما ذكره بقوله ولست الخ انما هو تواضع منه حيث وصف نفسه بكونه ليس من فرسان هذا الشأن الخ ولم يأمن وقوع الخطأ قلت والله ما رأيت أحرص منه على علم ولا أشد تواضعا لاهله منه على حلم على جلالة قدره في الملك والعلم وملاءمة صدره من العقل والحلم فرضى الله عن أمثاله وواها لا شكاه عرض على جل تأليفه وطلب مني أن أتكلم له على ما فيها مما عساه أن يكون خطأ فكتبت اذا كتبت أو تكلمت على شيء من ذلك اغتبط به وارتاح له فحجبت لذلك وأعجبني أبقاه الله محفوظا وبعين عنايته ولطفه ملحوظا (قول في تأليف الكتب الخ) وذلك لأن التأليف من بث العلم الذي لا ينقطع بالموت بل هو أقوى من التدريس كما قال التاج السبكي لطول بقائه على ممر الزمان وقد استقر الجلال السيوطي من الاحاديث إحدى عشرة خصلة ينفع صاحبها بها بعد الموت ونظمها في قوله

اذا مات ابن آدم ليس يجزى * عليه من خصال غير عشر

علوم بشها ودعاء نجمل * وغرس النخل والصدقات تجزى

ورأته مصحف ورباط ثغر * وحفر البئر وأجرأ نهر

وبيت الغريب بناء يأوى * اليه أو بناء محمل ذكر

وتعليم لقمرآن كريم * فخذها من أحاديث يحصر

ونظمه للمغني هذا ينيف والله أعلم على العشرين مائة بيت وأما نظمته للشمائل ففي خمسة عشر مائة بيت أو أقل أو أكثر وله أيضا شرح سماه بالقول المختار على الخلاصة والاحرار أعانه الله على اكمله بحام المصطفى وآله وقد شرع أيضا في شرح قواعد العلامة المنجور أعانه الله على اتمامه وله غير ذلك من التقايد النفيسة مما لا يدخل تحت حصر جزاء الله عن فعله خيرا وأجرى له اجرا آمين (قول الناظم ثم صلاة الخ) أتى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم رجاء لقبول عمله لما في الحديث الدعاء موقوف الخ فقد قابل بالشكر في قوله قد تم ما رمت بمحمد طيب الخ نعمة الانعام وأردفه بالصلاة على خيرا الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام لاجراز أجر ذلك ويعينه في البدء والختم سبحانه رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

وسلم وهذا من عطف الخاص على العام وهذا آخر ما يسر الله من هذا النظم وشكره الله الحمد على الابتداء والختم وصلاته وسلامه على أفضل الانام وعلى آله وأصحابه الاعلام والتابعين لهم على مرور الليالي والايام ختم الله لي ولناظمه ولين تعلم فيه بالاسلام ولجميع قرائتنا والمسلمين بالتمام وكل هذا الشرح في شعبان عام ثلاثة وعشرين وثلاثمائة وألف على يد مقيده محمد الاغظف بن أحمد مولود الوصري العمر اوى

(قال المؤلف حفظه الله) وكان الفراغ من تبييضها في يوم الجمعة السابع والعشرين من شعبان

الأبرك عام ثلاث وعشرين وثلاثمائة وألف على يد عبيد ربه

مؤلفها علي بن مبارك الروداني الشريف الحسني

أحسن الله خاتمته وعاقبته وجعل

درجة المتقين منزلته بمنه وكرمه

وهو حبيبنا ونعم الوكيل

ولا حول ولا قوة الا

بالله العلي

العظيم

يقول خادم التصحيح بدار الطباعة الأميرية الفقير إلى مولاه محمد بن محمد البليسي الحسني

الحمد لله الذي رفع السماء بلا عمد وهو الفاعل المختار ونصب دلائل وحدانيته فلا عذر لأحد ممن اشتغل بالتنازع والانتكار والصلاة والسلام على خير مرسل بأصح بيان وأفصح معرب عن ضمير القصة والشان وعلى آله الأطهار وصحابته الأبرار (أما بعد) فإن العلوم وإن جلت فمادها علم النحو الذي تلقاه أبو الأسود الدؤلي عن أبي السبطين الإمام علي فهو أول من دؤن فيه ورتبه بخلق فيه وتلقاه منه باليمن كل خليل أمين فصينت به لغة العرب من تغيير المباني والصور الناجم من اختلاطهم بالأعاجم وأخلط الخضر حتى وصلت النيامن نجرير إلى نجرير وهي في غاية الضبط والتحرير وعليها من وقاية الله أعظم جنة كيف لا وهي إسان أهل الجنة هذا ومن أجل ما دؤن في هذا الفن معنى اللبيب الآتي منه بكل معنى غريب للعلامة ابن هشام الأنصاري عليه درجة الباري فلم تزل العلماء تقيل في ظلال رياضته وتشرب غللا بعد نهل من زلال حياضه وتقدوا لخدمته وتزوح حتى كسوه حلل الحواشي والشروح وكان ممن حال في ميدان مبانيه وغاص في بحر معانيه واستخرج منه الدر الثمين وأودعه في سلال نظمته التبيين وسماه (السبل العجيب لمعانى حروف معنى اللبيب) الأمير المؤيد بنصر الله والمجتهد في أعلا دين الله من نسيم قنن المعالي بالرماح العوالي واعتلى ذرى المناقب السنية بالاخلاق المرضية والاعمال السنية حتى قاد بحزمه حربه وساد بعزمه سيره وحجى برأيه الصائب حوزة الغرب الأقصى وقطع بفكره الثاقب حجت من تغلب عليه واستعصى مولانا السلطان عبد الحفيظ أذهب الله عنه كل ما يغيظ ابن السلطان العالي الحسب والعلوى النسب الحسن المقدس قدس الله روحه وتورض ربحه ولما وقع هذا النظم عند علماء تلك البقاع موقع القبول شرحه علامة المعقول والمنقول سيدي محمد الاغظف بن أحمد الولاقي الحوضي بشرح يسر الخاطر ويرضى ثم عززهما بهذه الحاشية الكاشفة عنه كل غاشية العلامة المبارك علي بن مبارك فخرهم الله كل خير ووقاهم كل ضرر ولما كان نشر العلم من الخيرات الباقية

وسيلة للدرجات العاليه صرف الهمة في طبعها رغبة في عموم نفعها بالمطبعة الاميرية
 ذات التصحيح والدقة البهية حضرة الامين السيد محمد العالي السبتي عمرا كش على يد المتعهد
 بذلك والقائم بدفع النقود وايراد الزرق وجميع ما يلزم لذلك بالمطبعة المذكورة حضرة الهمام
 صاحب المساعي المشكورة السيد الحاج محمد بن العباس بن شقرون وكيل دولة الغرب الاقصي
 سابقا بمصر جزاهم الله على صنيعهما خيرا وأجرل لهما اجرا وقد اجتهدنا بحمد الله في تصحيحها
 وتهذيبها وتنقيحها بمراجعة أصولها حتى جاءت فوق المأمول تهيب عليها نسمات
 القبول في ظل الحضرة الفخيمة الحديوية عزيز الديار المصرية من ليس له
 في حب نشر المعارف والعدل ثاني أفندينا (عباس باشا حلي الثاني)
 أدام الله أيامه ونشر على هام الخافقين أعلامه وأنزعه
 بولي عهده وبقيته أنجاله بحماه النبي وآله وذلك في أواخر
 جادى الاولى من عام ١٣٢٦ من هجرة من هو
 بالمؤمنين أولى صلى الله عليه وسلم
 وعلى آله وأصحابه والعاكفين
 على أعتابه



فهرست الجزء لثاني من حاشية فتح الصمد على شرح السبك العجيب

لثاني حروف مغني النقيب

صفحة	صفحة
٢	مبحث حرف النون - النون المفردة
٩	نعم
١١	مبحث حرف الهاء - الهاء المفردة
١٢	ها
١٣	هل
١٥	هو
١٥	مبحث حرف الواو - الواو المفردة
٢٢	وا
٢٣	مبحث حرف الياء - الياء المفردة
٢٤	يا
٢٥	مبحث الباب الثاني في تفسير الجملة
	وذكر أقسامها وأحكامها
	مبحث شرح الجملة وبيان أن الكلام
	أخص منها لأمراء لها
٢٨	مبحث انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية
	وظرفية
٢٨	مبحث ما يجب على المسؤول في المسؤول
	عنه الخ
٢٩	مبحث انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى
٣٠	مبحث انقسام الكبرى إلى ذات وجه
	وذات وجهين
٣١	مبحث الجمل التي لا محل لها من الأعراب
	الأولى المستأنفة
٣٣	الجملة الثانية المعترضة بين شيئين
	متلازمين
٤١	الجملة الثالثة التفسيرية
٤٣	الجملة الرابعة المحاب بها القسم
	الخامسة الواقعة جوا بالشرط غير جازم
٤٤	السادسة الواقعة عمدة لاسم أو حرف
	السابعة التابعة لما لا محل له
	مبحث الجمل التي لها محل من الأعراب
	الجملة الأولى الواقعة خبراً
	الجملة الثانية الواقعة حالاً
٤٥	الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً
٤٦	الجملة الرابعة المضاف إليها
٥٠	الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء وإذا
	الجملة السادسة التابعة لمفرد
٥١	الجملة السابعة التابعة للجملة التي لها محل
	مبحث حكم الجملة بعد النكرة والمعرفة
٥٢	مبحث الباب السادس في ذكر أحكام
	ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار
	والمجرور
	ذكر حكمهما في النعلق
٥٣	هل يتعلقان بالفعل الناقص
٥٤	هل يتعلقان بالفعل الجامد
	هل يتعلقان بأحرف المعاني
٥٥	ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر
٥٦	حكمهما بعد المعارف والتكرات
٥٨	حكم المرفوع بعدهما
	ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف
٦٠	هل المتعلق الواجب المحذوف فعل
	أو وصف
	مبحث الباب الرابع في ذكر أحكام بكنز
	دورها ويقبح بالعرب جهلها وعدم
	معرفة أعلى وجهها
	ما يعرف به المبتدأ من الخبر

صحيحة	صحيحة
٦٢	مبحث ما يعرف به الاسم من الخبر
»	ما يعرف به الفاعل من المفعول
»	عند الالتباس
٦٣	» ما افترق فيه عطف البيان
»	والبدل
٦٥	» ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة
»	المشبهة
٦٧	» ما افترق فيه الحال والتمييز وما
»	اجتماعيه
٦٩	» أقسام الحال * تنقسم باعتبار
»	انتقال معناها ولزومها الى قسمين
٧١	» اعراب أسماء الشروط
»	والاستفهام ونحوها
٧٢	» مسوغات الابتداء بالنكرة
٧٤	» أقسام العطف
٧٧	» عطف الانشاء على الخبر
»	وبالعكس
٧٧	» عطف الاسمية على الفعلية
»	وبالعكس
٧٧	» العطف على معمولي غاملين
٧٨	» المواضع التي يعود الضمير فيها
»	على متأخر لفظا ورتبة
٨٠	» شرح حال الضمير المسمى فصلا
»	وعمادا
٨٣	» روابط الجمل بعمادتي خبر عنه
٨٥	» الاشياء التي تحتاج الى رابط
٨٦	» الامور التي يكتسبها الاسم
»	بالإضافة
٩٠	» الامور التي لا يكون الفعل معها
»	الاقاصم وهي عشرون
٩٢	» الامور التي يتعدى بها الفعل
»	القاصم وهي سبعة
٩٤	مبحث الباب الخامس من الكتاب في
»	ذكر الجهات التي يدخل
»	الاعتراض على المعرب من جهةها
»	وهي عشرة
٩٤	» الجهة الاولى
١٠٢	» الجهة الثانية أن يراعى المعرب
»	معنى صحيحا
١٠٦	» الجهة الثالثة
١٠٧	» الجهة الرابعة
١٠٧	» الجهة الخامسة
١٠٩	» باب كان وما جرى مجراها
١١٠	» المنصوبات المتشابهة ما يحتمل
»	المصدرية والمفعولية
١١٠	» ما يحتمل المصدرية والظرفية
»	والحالية
»	ما يحتمل المصدرية والحالية
١١١	» ما يحتمل المصدرية والحالية
»	والمفعول لاجله
»	ما يحتمل المفعول به والمفعول
»	معه
١١١	» الاستثناء
١١٣	» الحال المحتملة كونها من الفاعل
»	أو من المفعول
١١٣	» ما يحتمل من الحال التعدد
»	والداخل
١١٤	» اعراب الفعل
١١٥	» باب الموصول
١١٦	» مبحث التوابع
١١٧	» باب حروف الجر
١١٧	» مبحث مسائل مفردة
١١٧	» الجهة السادسة
١٢٦	» الجهة السابعة

صحيفة	صحيفة
مبحث حذف الحال ١٣٩	مبحث الجهة الثامنة ١٣٦
حذف التمييز » ١٤٠	الجهة التاسعة ١٣٧
حذف الاستثناء » ١٤٠	الجهة العاشرة ١٣٧
حذف حرف العطف وفاء » ١٤٠	بيان أنه قد يظن أن الشيء من ١٣٩
الجواب وواو الحال	باب الحذف وليس منه
حذف قد » ١٤٠	بيان مكان المقدر ١٣٠
حذف لا التبرئة وغيرها » ١٤١	بيان مقدار المقدر ١٣٠
حذف ما النافية » ١٤٢	في أنه ينبغي أن يكون المحذوف ١٣١
حذف ما المصدرية » ١٤٢	من لفظ المذكور مهما أمكن
حذف كي المصدرية » ١٤٣	في أنه إذا دار الأمر بين كون ١٣١
حذف أداة الاستثناء » ١٤٣	المحذوف مبتدأ وكونه خبرا
حذف لام التوطئة » ١٤٣	فأيهما أولى
حذف الحار » ١٤٣	ذكر أما كن من الحذف يترن ١٣٤
أن الناصبة » ١٤٤	بها المعرب
حذف لام الطلب » ١٤٤	حذف الاسم المضاف
حذف حرف النداء » ١٤٤	حذف المضاف إليه ١٣٤
حذف نون التوكيد » ١٤٥	حذف اسمين مضافين ١٣٥
حذف نون التثنية والجمع » ١٤٦	حذف ثلاث متضائفات ١٣٥
حذف التنوين » ١٤٧	حذف الموصول الاسمي ١٣٥
حذف أل » ١٤٨	حذف الصلة ١٣٦
حذف لام الجواب » ١٤٩	حذف الموصوف ١٣٦
حذف جملة القسم » ١٤٩	حذف الصفة ١٣٦
حذف جواب القسم » ١٤٩	حذف المعطوف ١٣٦
حذف جملة الشرط » ١٥٠	حذف المعطوف عليه والمبدل ١٣٧
حذف جملة جواب الشرط » ١٥٠	منه
حذف الكلام بجملته » ١٥١	حذف المؤكد وبقاء توكيده ١٣٧
حذف أكثر من جملة في غير ماذ كر » ١٥١	حذف المبتدا ١٣٧
الباب السادس من الكتاب في التحذير من أمور اشتهرت بين العربيين والصواب خلافها وهي كثيرة » ١٥٣	حذف الخبر ١٣٨
	ما يحتمل النوعين ١٣٨
	حذف الفعل وحده أو مع مضمرة مرفوعة أو منصوبة ومعهما ١٣٨
	حذف المفعول ١٣٩

صفحة	مبحث	صفحة
١٧٤	مبحث القاعدة الثالثة	١٦١
»	القاعدة الرابعة	١٧٥
»	القاعدة الخامسة	١٧٨
»	القاعدة السادسة	١٧٨
»	القاعدة السابعة	١٧٩
»	القاعدة الثامنة	١٧٩
»	القاعدة التاسعة	١٨٠
»	القاعدة العاشرة	١٨٢
»	القاعدة الحادية عشرة	١٨٣
	مبحث الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب	١٦١
	فصل أول ما يجتز منه ويتباعد المبتدئ في صناعة الاعراب أمور	١٦٤
	مبحث الباب الثامن من الكتاب في ذكر أمور كلية يتخرج عليهما مالا ينحصر من الصور الخزئية	١٦٧
	» القاعدة الأولى	١٦٧
	» القاعدة الثانية	١٧٢

(تم الفهرست)